



فتح القريب المجيب بشرح كتاب الترتيب لسبط .

المارديني، للشنشوري، عبد الله بن محمد - ٩٩٩ هـ .
كتب سنة ١١٢٦ هـ .

٢٨٨ ق ٢٢ س ٢١ × ١٦ اسم
نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، الجدولة وفوق المتن
خط بالحمرة، طبع .

٣٤٢

الازهرية ٢ : ٧٠٢ ، معجم المطبوعات ٢ : ١١٤٦
١ - الضرائض، الفقه الاسلامي، آ - المؤلف
ب - تاريخ النسخ ج - شرح الترتيب
د - شرح كتاب الترتيب .

٢٤٤
 درعری (مکتبہ)

فتح القريب المجيب بشرح كتاب الترتيب

نفعنا الله

به امين

امين

م

في ملك الفقير
 الحقير الحقير
 عفو



انتقل بطريق السرا من
 الشيخ على اللعاني
 لخدمة الفقير عبد الله
 على الغفران الحقير
 عفو الله عن



مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	فتح القريب المجيب ... الرقم ٢٤٤
اسم المؤلف	عليه بن محمد الشنشوري
تاريخ	١١٤٦
عدد الأوراق	٣٨٨
ملاحظات	رقم خاصي فرائض ٢١٦/٤

ق. ش.

كبره
 الحمد لله الباقي بعد فناء خلقه. المتكفل لكل احد برزقه
 الروف الرحيم الوارث. الفتاح العليم الباعث الذي
 علمناش ابعده في الالهيا والاموات وانزل ذلك علي عبده
 في الايات البينات وتوحي بنفسه قسمة الموارث ففصل
 واعرب ولم يكلها النبي مرسل ولا ملك مقرب بل فرض
 وقد رواه وصي وسوي وزجج واحصي **احمد**
 علي نعم حو لها وقسم اجزائها فبينها فضلها واولها
 وعدلها ولم يكد رها بنقص ولا اجماع حمد معترف
 بذلك غاية الاعتراف **واشهد** ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له شهادة عبد معترف بالعجز
 والتقصير عالم بان الله هو اللطيف الخبير واشهد
 ان سيدنا محمد عبده ورسوله المصطفى الاخير
 والمجتبى الانور والمرضى الازهر والشفيع المستفيع
 في المحشر شفاعته عظمى لا تنكر الذي ختم به النبوة
 والرسالة وانزل عليه يستفونك قد الله يفتيكم
 في الحلاله صلي الله عليه وعلي جميع الانبياء والمرسلين
 وعلي اله واصحابه والتابعين ما قسم تراث اوديق
 سامر او نعا قب النبي ان علي الدوام **وبعد**
 فيقول الفقير الي الله الغني المنين سيدي عبد الله
 ابن محمد بها الدين الشنشوري الاضطر
 والمصري الموكل والدارو الشافعي المذهب والقرضي
 الاشهر غفر الله له ولوالديه ولطف به وتفضل عليه

لما كان علم الفرائض من اجل العلوم شرعا وعقلا
 واعمالها نفعا وفضلا لما استقبل عليه من الفقه والحساب
 وما ورثه من السنة والكتاب كيف وقد ورد في الحديث
 واشتهر من قوله سيدنا محمد سيد البشر من غير شك
 في ذلك ولا التباس تعلموا الفرائض وعلموها الناس
 فاني امر ومقبوض وان العلم سيفيض وتظهر الفتن وما
 امر صلي الله عليه وسلم بتعلمه وتعليمه فهو من
 احسن الحسن وورد عن المبعوث بالرحمة والحلم ان علم
 الفرائض نصف العلم وما ذلك الا لتعلقه بالموت المقابل للحياة
 فرغب فيه كيلا تنزكه فنلساه فالفقه فضله مشهور ونفعه
 في غاية الظهور والحساب علم قديم وركن في جزالة
 الراي قويم اذ به تعرف مقادير الازمنة والمعاملات
 وموضوعه معروض له جميع المكونات فالامم على
 اختلافها متفقة على فضله والحكماء مستدلون بعرفته
 الطفل له علي عقله وعن الامام الشافعي رحمه
 محمد ستغية من تعلم الحساب جزل كرامة وكنت
 ممن لازم الاشتغال بالفرائض والحساب في الصغر
 حتي غلبا عليه واشتهر بهما في الكبر فلا زمت
 الاقربايهما مدة من الزمان وصحبي فيهما جماعة
 من الاصاغر والاعيان وكان من جملة ما اقترانه
 مرارا واظهرت منه للطلبة اسرار اكتاب ترتيب
 المجموع واظهار السر المودوع للمحقق المفيد العلامة
 والمجد الزاخر الفهامة شيخ المتأخرين والمشاريح

والمستكمل في العلمين بقدم راسخ خلاصة شيخه بن المجدي
رحمه الله واعطاه في الاخرة سؤله وما يتمناه وشارح
كتب ابن الهائم ومتفقها في اشرف المواضع بدر الدارين
محمد بن محمد المظفر في نقض تنبيه والمسدد الشهير
سبط المارديني رحمه الله وجعل الجنة متقلبه ومثواه
فرأيت كتابا جامعاً للفوائد مشتمل على الاعمال
الكثيرة والقواعد ومع ذلك فاصله مشهور بالبركة
فرغبت ان اوافقه فيها واشارته بعد ان ارجع الي في شهر
جماعة ممن يشتغل بهذا الفن من له في حسن اعتقاد
او ظن وانا اتشوف بهم مراراً وما طلل لعلمي بما انا
فيه من العجز وكثرة الشواغل واني كنت اهتلا لذلك
لصعوبة المدخل والمسالك فان اتصيف باب خطير
والمسلك اليه صعب عسير خصوصاً وقد سمعت
عن الائمة الاعلام من صنف فقد استهزئ اي لسهام
الكلام فلما فكرت منهم الطلب وعلمت انه لا يتفعلي
منهم العذر ولا الهرب توجهت الي ما طلبوا مني راجياً
من الله ان لا تخلف فيه ظني وان يلهمني شكره علي
الانعام وان يحسن لي في زمرة النبي عليه الصلاة
والسلام وان يرضي قني الانابة والرجوع ويتفعلي
برحمة صاحب المجموع هذا مع اني ما تتبعته الا ما قاله
العلماء الاكابر ولا اقتبعت الا سبيل اصحاب الدخاير
كيف وقد قال صاحب التكميانية اسكنه الله العرف
العليه اذ لم تدع سאלفة الا وابل في كل علم قوله لقابل
غاية الامر اني نظرت الي ما سلكه الا وابل من الاصول
ففرغت منها ما يقرب ان يشاء الله من العقول ممثلاً
بقول بعض الافاضل والائمة الاعلام الامثال

سبقوا

سبقوا الي المعنى وجيئنا بعدهم من دنا على المعنى نكل محسن
ولما كان هذا الشرح مجموعاً كما صله واصله رأيت ان اغرض
فيه للتحلاف بين الائمة بنقله خصوصاً من اهل الصيانة الاعلام
ومن اهل علمه نظراً للنبي عليه الصلاة والسلام مما افطأ علي
من اهل الازمنة علي وابن عباس معه والعالم عبد الله
ابن مسعود ومن يدين ثابت فرضي الوجود من ورافقه الشافعي
بغير تقليد حتي تردد فيما وقع منه فيه التزديد هـ
وسأفيدك في الاربعة فاني قد مشهور عن الائمة
وارده وهي انهم ان اتفقوا اجمعت الامة وهذه عليهم من
الله نعمه وان اختلفوا فافراد الاثناس واثنين فاشدد
بهذه جميع اليدين ورأيت ان اذكر الدليل وان لم يحل القل
اليه تنقيحاً لما استندت عليه الائمة وعولت عليه
وان اريد عليه ما اهمله من الابواب بما يحتاج اليه الفاضل
والحساب وان الحق في الابواب التي ذكرها ما اهمله من
القواعد وما تذكره من المسائل والقواعد مبتدأ بآزدة
يقول في فائدة لي علم مختم بقولي في آخره والله اعلم
ورجاء ان يغير تخلي في مواضع كثيرة سترها ان شاء الله
تعالى في مكانها شهيرة معرباً بالشيخ اذ انقلته عن شيخ
القراض والمهندس الحاسب المرتاض عن الافاضل
وقاضل الاعيان وخاتمة المتقدمين في الازمان
وسأليج مشايخ المتأخرين وصاحب العلم المتين من جميع
الحساب والفضيلين بعرفونه خصوصاً من نظر في كتابه
شرح المتكافيه وكتاب المعونة الشيخ شهاب الدين احمد

ابن الهيثم رحمه الله الرحيم الدائم وبشيخ مساجنا اذا
اردت شيخ المسلمين وخاتمة الفقهاء والمحققين ومن اتفق
اهل زماننا على محبة الانتفا اليه والاستغفار بكتبه
والتعويل في الترجيح عليه من ارجوا ان يرحمه الكريم
الباري ابو يحيى بن كرميا الانصارى الشافعى المذهب
قاضي القضاة فرضى الله الخلد له ولارضاة واما المؤلف
او المصا اذا اطلقت في علومه ورحمة الله الرحيم القوم قدوثك
كتابا تشد اليه الرجال ومجموعا يعينك من الكتب عن
اجمال لم ازل جتهدا في اجماله وتفصيله طال ما طالعته
في الكتب لتهديبه وتفصيله فالشافعى يقول هذا الكتاب
او قد ايفد الروضة او المنهاج والحنفى يراه السراجة وضوء
السراج والمالكي يظنه الجعدي او قد ايفد المختصر
والحنبل يحمسه التهذيب والمعتبر والحاسب لا يشك
انه الوسيط والفقيه بحاله حساب الوصايا في الروضة
الجليلة والجبري يقول انه المقنع او الاصول والدوري
يعترف انه غاية الشؤل قد اعتنت فيه بتحرير المذاهب
وما عليه الفتوى لانه الاحسن للمقلدين في الجدوى
محافظة على ما رجع الافة الاثلاث السبع وشيخ شافنا
والمؤلف جامع الاماات مسند اكل قول ما امكنت لقائه
وناثاله الى منشيئه او ناقله مجتهدا في عز والغبارا
لاربابها من اصلها امتثالا لقوله تعالى ان الله
يامرکم ان تؤدوا الامانات الي اهلها هدا مع اني
لست في وصف هذا الشرح اطلب فانه كما ستراه ان
شا الله تعالى عن نفسه بعرب فاسال من وصل كتابي

هذا

هذا اليه ووقف بنظره السديد عليه ان ينظر اليه بعين
الرضى والانصاف وان يغضي عن محال الخطا ومظان
الاعتساف فاني بالعجز معترف وبالخطا والتقصير
متصف وان لا يراه بعين الرضى الاحتقار والازدرا
فان ذلك يودي الى الجحيم والمراوان يصلح ما وقع فيه
من طغيان القلم ولا يستعجل فان الاستغفار يوقع في
الندم وسميته فتح القريب المحيب بشرح كتاب الترتيب
وانا اسال الله تعالى العون علي الاكمال والصيانة عن
الخطا في المقال وان ينفع به كما نفع باصله فانه الملجأ
والمعول في التشديد عليه وان ييسر علي الاصاغر
وينفع به الاكابر ويلهمهم كتابته باقلام المحابر في الدفاتر
وان يجعله خالصا لوجهه الكريم ويعصماني وقاريه من
الشيطان الرجيم لا رب غيره ولا مرجوا الاخرة قال
المؤلف رحمه الله تعالى **بسم الله الرحمن الرحيم**
اي ابتدي واولي منه اولف ليكون خالصا بالمقام وانما
قد رفعلنا ومناخذ الان الاصل في العمل للافعال وتقدم
المعول يؤذن بالحصر وقيل الاولي تقديره اسما متقدما
فعليه يكون الجار والمجرور في محذرفع علي الاشهاد
من انه المحرور علي تقديره فعلا فهو في محل نصب تقدم
او ناخر والاسم من السمو وهو العلو وقيل من الوسم وهو
العلامة وحذفت الفه لكثرة الاستعمال وطولت الباء
لشدك علي الالف المحذوفة والله عليم على الذات الواجب
الوجود المستحق لجميع المحامد والرحمن الرحيم صفات

بلينا للمبالغة من رحم وهو وان كان متعديا جعل لازما
 ونقل الي فعل بالضم والرحمة رقة القلب ولما كانت مستحيلة
 في حق الباري سبحانه وتعالى حملت علي غايتها وهي الانعام
 وهذه المباحث لها محال تراجع فيها بقول فعل مضارع واوي
 العين فهو اجوف ما ضربه قال والقول هو اللفظ الموضوع
 لعني ويطلق علي الراي وعلي الاعتقاد محمد بن محمد بن احمد
 ابن الشيخ بدر الدين الدمشقي الاصل المصري الشافعي
 رحمه الله ولد في ربيع الفعدة سنة ست مائة وعشرين
 ومائة بالفاصر ونشأ بها فحفظ القرآن ثم حوذه
 وقراه ببعض الروايات علي الشيخ نور الدين البليسي
 امام الجامع الازهر واخذ عن ابن المجدى القرايض والحساب
 والميقات ولازمه ولازم الشيخ علا الدين القلقشندي
 في القرايض والفقه وفدا عليه البخاري والترمذي وغيرهما وحضر
 دروس القاياني والحلي وعلم الدين البلقيني والخواص المصنفين
 وسمع علي الحافظ بن حجر والرشيدي وغيرهما وكان اول
 اشتغاله سنة تسع وثلاثين وعمره ثلاث عشرة سنة وتميز
 في فنون وعرف بالذكاء وحسن العشرة والتواضع واشير اليه
 فقصده للاقتداء وانتفع به الفضلاء في القرايض والحساب
 والميقات والعربية ونحوها ومن اخذ عنه نجم الدين بن حجي
 وصنف المصنفات الكثيرة منها في الميقات ما يزيد كما قيل
 عنه علي ما يتي مقدمه ومنها في القرايض والوصايا
 والحساب من المؤلفات الحسنة المنتفع بها من زمانه الي
 يومنا هذا ما هو معلوم موجود بين الفرضيين مما يدل
 علي غزارة علمه ومنها في النحو شرح السدور والقطر
 والتوضيح ولم يكمل وبالجملة ففضيلته مشهورة وكتبه

ست

منتفع

منتفع بها منشورة رحمه الله رحمة واسعة وقد اشتهر بحده ابي
 امه قاطمة فلهذا قال سبط المارديني وهو الشيخ جمال الدين
 عبد الله بن خليل بن يوسف بن عبد الله المارديني نسبة لجامع
 المارديني كما رايت بخط السخاوي رحمه الله المصنف الميقاتي الحاسب
 انتهت اليه رياسة علم الميقات في زمانه وكانه عارفا بالهيئة مع
 الدين المتين وله اوصاف وتوليف وانتفع به اهل زمانه
 ومن اخذ عنه ابن المجدى رحمه الله وكان من محاسن
 زمانه ذكرا وانقا وانقا تامة روضة خلق وتواضع واطراح
 تكلف توفي سنة تسع ومائة رحمه الله ومقول القول هو
 قوله الحمد لله وكفي وما عطف عليه والحمد لله الشا
 باللسان علي الجميل الاختياري علي جهة التمجيد والتعظيم
 سوا تعلق بنبه ام لا وفي الاصطلاح فعل يني عن تعظيم المنعم
 بسبب كونه منعم علي الحامد او غيره وال في الحمد للاستغراق
 كما عليه الجمهور او للجنس كما عليه الذمخشري او للعهد كما
 عليه بن النحاس واللام للاختصار وعلي كل فيستفاد
 اختصاص الحمد بالله اما علي الاستغراق فظاهر واما
 علي الجنس فلان المعنى جنس الحمد مختص بالله ولا فرد
 سنة لغيره وال لا يمكن الجنس مختصا بالله اذ الجنس يتحقق
 في الفرد الثابت لغيره واما علي العهد فلان المعنى
 ان الحمد الذي عهد الله به نفسه وعهده به انبعاثه
 واصفا به مختص به ولهذا المبحث مزيد بيان في محله
 واتى بعد الحمد بعبارة جامعة للاسلام علي من
 اصطفاه الله تعالى من الانبياء وغيرهم تاسيا بالقرآن في قوله

قد سمي
 في
 قوله
 الحمد لله

تعالى تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين
اصطفى فقال وسلام على عباده الذين اصطفى اي اختارهم
من الخلق لهدايتهم واصافهم اليه تعالى في العبودية تشريف
لهم وابند ابانيسمة ثم بالحمد له اقتدا بقائمه الكتاب
وعلا بالاحبار الواردة في ذلك والجمع بينهما ذكر في شرح
التحفة وبعد اي بعد ما تقدم من الحمد وما عطف عليه
وهي فصل الخطاب الذي اوتي به داود صلى الله على
نبينا وعليه وسلم كما قيل وقال المحققون فصل
الخطاب الفصل بين الحق والباطل وهذا المبتدئ بها
داود صلى الله على نبينا وعليه وسلم او قيس بن ساعدة
الابريدي او كعب بن لؤي او يعرب بن قحطان او سحران
فصيح العرب حيث يقول لقد علم الي اليمانون انني اذا
قلت اما بعد اتي خطيبها اقوال وهو يوتي بها للانتقال
من اسلوب الي اخذوا في بها تاسيا به صلى الله عليه وسلم
في خطبه ولما كان اصلها اصلها اما بعد لزمتها القافي
جوابها فلذا قال فان كتاب المجموع في علم الفرائض
وهو وفقه المواريت وهو وفقه المواريت وعلم الحساب
الموصل لمعرفة ما يخص كل ذي حق من التركة وموضوعه
التركات لا العدد خلافا للصوري واما الغرض فاصله
للمحز الذي يقع فيه الوتر وفرض القوس وفرضيتها
التي ليست في منها ويطلق بمعنى التقدير ومنه
فصنف ما فرضه وقولهم قد فرض القاضى النفقة
اي قدرها ومعنى الانزال ومنه ان الذي فرض

عليك

عليك القرآن لرادك الي معاد ومعنى البيان ومنه سورة انزلناها
وفرصناها في قرارة من خفف ومعنى الايجاب والالزام ومنه
فمن فرض فيهم الحج اي اوجبه علي نفسه بالاحرام وعند الفريسيين
ما سنده كره ان يشا الله تعالى وسمى علما الفرائض وان اشتمل
على التعصيب ايضا تغليب الفرض للتقديره اولاهم كانوا
يقولون في الزمن الاول القول في فريضة كذا فسمى علم
الفرائض لك ويقال للعالم بالفرائض فرضي وقارض وفرض
لعالم وعليم قاله المبرد ويقال له فراض وفرضي يسكون
الراو قال جماعة فرائضي خطأ قال الشيخ وقد اجاز به
بعضهم وهو الصواب عندي لان الجمع اذا صار بغلبة هو
الاستعمال اسماء ينسب الي لفظه كقولهم في النسبة الي
الانصار انصاري والى الانبار وهم قوم من انبا فارس هو
الثباري والفرائض صار علما بالغلبة على هذا الفن
فتجاوز النسبة الي لفظه انتهى وعلم الفرائض كما علمت حقيقة
مركبة من الفقه والحساب الموضوعين بما ذكرنا مما ورد
لهذا بن العليم من فضيلة فهي له وورد فيه بخصوصه
من الكتاب والسنة والآثار ما يدل على فضله وشرفه
وتزكاته خوف الاطالة تصنيف مصدر صنف الشيء اي جعلته
اصنافا يتميز بعضها عن بعض ولا شك ان كل مصنف يعرف
كل صنف في مصنفه ويميزه عن الاخر الشيخ الامام
العالم الرباني اي الحكيم الفقيه او الحكيم العالم روايتان
عن ابن عباس رضي الله عنهما وقال سيبويه فيما
نقله عنه الامام الرازي رحمه الله الرباني مشهور الي

الرب بمعنى كونه عالما به ومواطبا على طاعته كما قال
رحم الله الهى اذا كان مغفلا على معرفة الآله وطاعته
وزيادة الآلف والنون فيه للدلالة على كمال هذه الصفة
كما قالوا شعراي ولحياتي ورقتي اذ اوصف بكثرة
الشعر وطول اللحية وعظم الرقبة انتهى وقال البخاري
رحم الله حكاية عن قول بعضهم ونقال الكرياني
الذي يري الناس بصغار العلم قبل كباره انتهى
وقال القسطلاني في اي بحر يات العلم قبل كلياته
او بقروعه قبل اصوله او بوسايله قبل مقاصده
او بما وضع من مسائله قبل مآدق منها انتهى وهو ابو عبد الله
محمد شمس الدين بن شرف الكلاعي نسبة التي فريه كلا بمصر
الفرضي الشافعي توفي في رجب سنة سبع وسبعين وسبع مائة
وقد قارب السبعين بتقديم السنين في الجمع رحمه الله ونفعنا
بعلمه في الدنيا والاخرة قد اكمل الناس على الاستغفار به رجا
لبركة مصنفه ولقد كان على طريقة السلف طارح الكلفة
يقرب المساكين ويعلمهم بصغار العلم قبل كباره وكان
اعجوبة في تعليم العربية يعلمها للطالب بسرعة بحيث يرتقي
عن درجة من يلحقه وكان فاضلا في القرآن والحديث ولم يكن في
عصر مثله في الفرائض واشتغل عليه جماعة وانفعوا به فانه
كان حسن التعليم جدا وله مصنف في علم العربية سهل
العبارة وله في الفرائض مصنفات جليلة منها المجموع
الذي رتبته المؤلف وشعرنا في شرحه وهو كتاب من نظره
استدل على عدم التفات مولفه الى شي من التكلف والتعسير

وهو

وهو السبب في كون كتابه على الوجه الذي ذكره المؤلف بقوله
وهو غير مرتب وفيه المسائل المكررة والمسائل التي لم يذكر
لها قواعد جمع قاعدة وهي لغة الاصل واصطلاحا قضية
كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها ومثلها الضابط
بل ذكر نفي جميعا من غير ذكر طريقة اكتفاه ذكر الطريق
في غير المجموع من مصنفاته اولانه يري في نفسه ان الطريق
التي ذكرها معلومة لمن وصلت رتبته ان يقرأ في المجموع
ولما كانت النفوس لها ميل الى المرتب وعدم التكرار فانه
جلبت النفوس على معاداة المقادير ومعرفة القواعد
لتكون المرجع عند ارادة عمل المسائل كان ذلك هو السبب
الحامل له على ما ذكره بقوله وقد اردت ان ارتبه ترتيبا
حسنا على الوجه الذي والى ترتيب لغة جعل الشئ في مرتبة
وعرفا جعل الاسيا بحيث ينطلق عليها الواحد ويكون
لبعضها نسبة الى بعض بالترتيب في الرتبة فهو اخص
من التاليف وبين كيفية ترتيبه بقوله بان اضم المسائل
جمع مسئلة وهي ما يبرهن على اثبات محموله لموضوعه
في العلم ومن شأن ذلك ان يطلب ويسأل عنه فكذا
يسمى مسئلة ومطلوبا المتشابهة اي التي يثبت بعضها
بعضا بعضها الى بعض كما اضم مسائل العقل الى اصول
المسائل وضم مسائل الحساب بعضها الى بعض واقدم
منها ما ينبغي تقديمه على غيره كتقديم اسباب الارث
وموانعه على القروض وتقدم العصبات على
اقسام الوصية واذا كثر القواعد التي اهلها كالتقاعده
فما اذا اوصي بمثل نصيب بعض ورثته وبجز معلوم
من التركة ولا احدق منه شي الا ان يكون مكررا ومن نظر

في المجموع راي كثيرا من ذلك ومنه مسايل الرياضية في
 الحساب فانه قدم قالها في قاعدة الحساب واذا كان للمسئلة
 قيد او شرط لم يذكره في المجموع ذكرته تنميها لقوايده
 كقوله في استخراج نصيب كل وارث قبل تقسيم المسئلة
 في المثال الذي ذكره قلت وهذا العمل خاص بما اذا
 كان كل فريق تباينه سهامه والفرق كلها متباينة الي اخر
 ما ذكره والشرط لغة العلامة وعرفا ما يتوقف عليه
 وجود الشيء وعند النحويين هو المذكور بعد ان وافقوا
 معلقا محمول مضمون جملة على حصوله اي حكم بحصول
 مضمون تلك الجملة عند حصوله ولا يلزم من انتفاؤه
 انتفا المعلق عليه وهذا يراد به القيد ولا خلاف والارجح
 ان ما كلفها الي ثلثي واحد لما لم يكن القيد لبيان الواقع
 وربما للتكثير في الاكثر وهو المراد هنا امير بعض الزيادات
 على ما في المجموع الحاجة اليها مما تقدم او لمجرد الفائدة بقولي
 في اولها قلت وفي اخرها انتهى واما النووي رحمه الله فقال
 في اخرها والله اعلم وقد يزيد بغير تنبيه كما وقع لي
 في هذا الشرح ايضا وايد ما كان من عبارته خلاف
 الصواب بما هو صواب فاما ان يحذف لفظ الكلالي ويأتي
 بغيره كقوله في اوستق الزكاة انها بالرطل المصري الف
 واربعماية واربعة واربعون رطلا وربع وسدس رطل
 وثلث اوقية بدل قول الكلالي الف واربعماية وخمسون
 وربع وسدس رطل وثلث اوقية واما ما يأتي بلفظ
 الكلالي ثم يستدرك عليه بالزيادة كقوله في مسئلة

ان

ستاتي

ستاتي في الوصية بعد نقله عن الكلالي انها تعني من مائة
 وثمانين قلت كذا قال الشيخ وفيه نظر والصواب
 انها تصح من ميتين ولو زاد لفظة موهي قبل خلاف الصواب
 كما فعل النووي مع البرافعي رحمه الله لكان الالبق
 بالادب وادخل الباعلي المأخوذ في خبر الابدال فصيح
 وفي خبر التبدل والاستبدال علي المتروك وهو الاصح
 وارجوا من الرضا ضد البك فهو تجويز وقوم محبوب
 علي قرب من الله سبحانه وتعالى المعونة علي اكمال
 وقد كمل والله الحمد وان يكون في معنى الشرح من
 قولهم شرح اذا كشف وبين علي كتاب المجموع لفتاياه
 بكثير من وظائف الشارح من ذكر القواعد المحتاج اليها
 وذكر قيود المسئلة وشروطها وفهم زيادات نفيسة
 اليه والاثنيان بالصواب بدلا عن غيره وتوضيح العبارات
 ولما لم يذكر جميع ما هو من وظيفة الشارح كالدليل
 والتعليل لم يقل وان يكون شرحا وهو اي الله سبحانه
 وتعالى حسبي قال ابن الانباري في حسبي الله اي
 كافينا الله انتهى ونعم الوكيل قال الامام الرازي
 في قوله تعالى وقالوا حسبي الله ونعم الوكيل قال
 القدر الوكيل الكافي والذي يدل علي صحة هذا القول
 ان نعم سبيلها ان يكون الذي بعدها موافقا للذي
 قبلها نقول رازقنا الله ونعم الرازق وقالنا الله
 ونعم الخالق فكنا هنا نقدر بولاية بكفينا الله
 ونعم الكافي انتهى ما يدان الاولي قال
 الماوردي رحمه الله في اول كتاب القدر ايضا من الحاوي

حقيق لمن علم ان الدنيا منقرضة وان المرزاي قبل الغايات
معتبرة وان المال موقوف لوارث او مصاب بحد ان يكون
زهد فيها اقوي من رغبته وتركه اكثر من طلبته وان
النجاة منها فوز والاسترسال فيها عجز اعاننا الله على
العمل بما نقول ووفقنا الحسن القول امين انتهى والله
اعلم العايدة الثانية فيما يتعلق بتركه الميت لكثير
ما يتعلق بتركه الميت غير حقوق اعداها الحق المتعلق
بعين التركة كالحي في جنابة توجب ما لا يتعلق بقرينة
والمرهون فيقدم المحتني عليه والمرتهن على موته
التجهيز خلافا للمنايلة قولا اجتمع جنابة ورهن قدم
المحتني عليه لا يخصار حقه في العين واما المرتهن
فحقه يتعلق بالذمة ايضا وكالزكاة المتعلقة بالعين
ولو قلنا بالاصح ان تتعلقها تعلق التركة لصحة اطلاق
التركة على المجموع الذي منه الحق الذي هو الزكاة الجارية
تأذيه ما يحل اخذها ذامات قبل اخراج الزكاة
التي وجب في ماله اداؤها وجب اخراجها من تركته مقدمة
على موته التجهيز حتى لو تلف المال الا قدر الزكاة تغيب
تقتل بمها فلو تلف المال جميعه تعلقت الزكاة بدمته
فتضيق من الديون المرسله في الذمة وسياتي انها تؤخذ
عن مومن التجهيز وبما قررته في الزكاة حصل الجواب
عن الاشكال الذي اوردته الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله
فيها ونقله شيخ مشايخنا وغيره واجاب عنه
ببعض ما ذكرناه ولتعلق العين صور كثيرة اضربا عنها

خوف

خوف الاطالة الحق الثاني مومن التجهيز من كفن وحنوط
واحبة غسل وحمل ودفن وغير ذلك بالمعروف ولا
عبرة بما كان عليه من اسراف او تقصير في حال الحياة فتقدم
على الديون المرسله في الذمة وتثبت في الزوجه غير
الناسنة والصغيرة التي لا توجب نفقتها فعلى الزوج
تكفينها اذا كان مرسى را ولو كانت غنية على الاربع وكذا
لو كانت امة سلمت ليلا ونهارا او رجعية في عدة او مطلقة
باينا وهي حامل ومن لا مال له فموتة تجهيزه على من تلزمه
نفقته في حال الحياة فان لم يكن فعلى بيت المال والافعلي
المسلمين وتعارض هذا محل بسطها كتب الفقه الحق
الثالث الديون المرسله في الذمة فتقدم على الوصية
وان زادت الديون على التركة وكان فيها حقوق لله تعالى
قد مت على حقوق الادمي على الاربع والاخصصوا
على نسبة ديونهم كمال المخلص وطريق المحاصصة
منقول ان سأل الله تعالى من قسمة التركات ثم ان تعلق الدين
المرسل في الذمة بالتركة تعلق الرهن في الاربع ومع ذلك
فلو ادي الوارث قدر التركة انفكت ولو بقي من الدين شيء
بخلاف نظيره في الرهن ولو تعددت الورثة فادى
بعضهم بقدر حصته انفكت نصيبه بخلاف مالور ههنا
المورث قبل موقته ثم ادى بعض الورثة بقدر نصيبه
من الدين حيث لا ينفك نصيبه والعقد بين مسيلتي
الرهن وما ههنا في المسيلتين ان الورثة يخلفون

مورثهم وهو لا يتفك نتي
من رهنه الابنوفية الجميع فكذا خليفته
فاذن الكرهن المجلي اشد تعلقا من الوصف الشئ على الخا
انه ان رهنها الميت قبل موته فعلى الوارث ان يودي الجميع
او يسلمها للبيع حتى ان الورثة المتقدين ليس لواحد منهم
ان يعدي حصته بالاقل منها ومن قد حصته من الدين
لان موتهم كذا وان لم يرهنها الميت فان شا الوارث
سلمها للبيع وان شافداها باقل الامرين من الدين
او قدرها والمتقدون لكل منهم ان يعدي حصته بالاقل
منها وقد حصته من الدين لانه لا خلاف ان للوارث اساك
عين التركة وفضا الدين من غيرها كمرسته ولانه قد يكون
له فيها غرض ولا ضرر على الغرماء فلو زاد الدين على التركة
مظننها الوارث بالقيمة وطلب الغريم بيعها رجا زيادة رابع
احب الوارث وهل يمنع الدين الارث ام لا اقوال
والاوضح لا يمنع فتنقل التركة الي ملك الوارث مالهونه
والشائي يمنع فلا تنتقل الي ملكه والثالث موقوف
فان يري من الدين ثنتين ان الملك للموتة والاثنتين
انهم لم يملكوها وينسبني على ذلك الكسب والفوائد
الحق الرابع الوصية فتقدم على الارث اذا كانت بالثلث
مما دونه لا حبي واذا كانت حاضرة بوارث ولو بما قد او
لا حبي بما زاد على الثلث توقفت على الاجازة والوصية
لها احكام كثيرة وقد وقع منسحق محل بسطها كتب الفق
وسياقي في كلامه بعضها ان شا الله تعالى الحق الخامس

الارث

الارث وهو احدها والله اعلم وقد شرع المصنوع على شئ من
احكامه لانه المقصود الاعظم فقال يا
اي هذا باب احكام الموارث والباب لغة المدخل الى الشئ حسبا
كان او معنويا وهو معتدل العين جمعه ابواب وقد جاء على اثوبه
كقوله هناك اخبية ولاخ اثوبية واصطلاح اسم لطائفة
مختصة من العلم تحت فصول ومسايل غالبها الموارث
جمع ميراث بمعنى الموروث ومعنى الارث وهو المراد هنا
وهو لغة البقا والوارث الباقي قال في القاموس من
اسما به تعالى الوارث اي الباقي بعد فناء خلقه انتهى وفي
النهاية لابن الاثير في قوله صلى الله عليه وسلم اللهم
متعني بسمعي وبصري واجعل لي الوارث مني اي
ابقها معي متعني بسمعي وبصري الى ان اموت وقتل ازاده
بقاها وقوتها عند الكبر واخذل القوي النفسانية
فتكون السمع والبصر وارثي ساير القوي والباقيين بعدها
وفي رواية واجعله الوارث مني فردا لها الى الامتاع فلهذا
وحده انتهى والارث ايضا انتقل الشئ من قوم الى قوم اخرين
ومنه سمي مال الميت ارثا نقل المصنف عن ابن عباس في كتابه
الملقب بالمقاييس الارث والميراث اصله الواو وهو ان يكون
الشئ لقوم ثم يصير الي احد بنسب او سبب قال
ورشا هن عن ابا عبد الله اني وبطلق الارث بمعنى
الموروث والتراثة فهو لغة الاصل والبقية ومنه خبر
مسلم اثبتوا علي مشاعركم فانكم علي ارض ابيكم ابراهيم
اي اصله وبقية منه ومنه ايضا سمي مال الميت ارثا لانه بقية

الموارث

من سلف من خلف وشي عاماً صلبه الخويجي بأنه حق قابل
للتميزي ثبت المستحق بعد موت من كان له ذلك لفراية بينهما أو نحوها
قال فقولنا حق يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص
وخرج بقابل للتميزي الولاء والولاية إذ ينتقلان إلى الأبعد بعد
موت الأقرب لعدم قبولهما التميزي ولا يرد القصاص والكشفة
والخيار لأنه ليس المراد بقبول التميزي قبول الاقرار بل
ما يمكن أن يقال فيه لهذا النصف ولهذا كله ونحو ذلك
وهذه الثلاثة كذلك وخرج بقولنا بعد موت من كان له
الحقوق الثابتة بالشئ أو الانتفاء وغيرها وبقولنا للقرابة
الوصية أي على قولنا أنها تملك بالموت ودخل في قولنا أو نحوها
الزوجية والولاية ونحوها قال شيخ مشايخنا وما فسر به
قبول التميزي أن يملكه ثلث الرفعة والسبكي يجد القذف على
القول بأن أحد الوصية إذا سقط حقه سقط الكل وعلي
القول بأنه لا يسقط منه شيء بل يستوي فيه الآخر مع أنه
موروث ويحجب بأنه قابل للتميزي بذلك التفسير والسقوط
وعدمه لا يخرج عن ذلك نعم فيكون الولاء غير قابل
للتميزي مطلقاً نظر وخرج بثبت الخ ما إذا اغتصب شخصاً
وتعد استخلاً له لموته فلا يكفي استخلاص وارثه
بل يستغفر الله كما نقله الرافعي وغيره عن الخاطي التميمي
إذا تقرر ذلك فاعلم أن للارث أركاناً وأسباباً وشروطاً
وموانع فاما أركانه فثلاثة مودث ووارث وحق مودث
واما شروطه فثلاثة أيضاً أحدها تحقق موت المودث
أو الخافه بالاموات حكماً في المفقود الذي حكم القاضي بموته

اجتهاداً

اجتهاداً أو الخافه بالاموات فقد برأ في الجنين الذي انفصل
بجناية علي أمه فوجب العدة بالنسبة إلى أرض الخرق عنه
أذ لا يورث عنه غيرهما الثالث في تحقق حياة الوارث حياة
مستقرة أو الخافه بالاحياء فقد برأ في الجنين الذي انفصل
حياة مستقرة لوقت يظهر وجوده عند الموت ولو نطفة
الثالث ويختص بالقضاء العلم بالجهة المقتضية للارث
وبالدرجة التي اجتمع فيها تفصيلها واما موانع فستأتي
في كلامه قريباً ان شاء الله تعالى واما اسبابه فما ذكره بقوله
اتسباب الارث **اربع** ثلاثة متفق عليها عامة
باعتبار التوارث بها بين المسلمين بعضهم من بعض
والكفار بعضهم من بعض خاصة باعتبار كل واحد منها
بالمقتضى به والرابع مختلف فيه خاص باعتبار أنه لا يكون
الارث به الا من المسلم اذ ما يؤخذ لبيت المال من الكافر
الذي لا وارث له يستغرق يكون في الارث عام لا يختص به
احد من المسلمين أحدها القرابة وهي مصدر قريب يضم إلى
كثير من جرائد وأطلاقها على القريب مؤول بأي قرابة
وقد مبها أيضاً الاصل قال القاضي افضل الدين
الخويجي رحمه الله الاصل في الميراث القرابة وغيرها
محمول عليها والمحمول عليها أمران خاص وعام فالخاص
شيان حق وعقد فالحد والاعتاق والعقد النكاح والعام
الاسلام انتهى وهي الأبوة والأمومة والبنوة والأولاد
بأحدها أما وحده أو مع أحدها ويرث بها الأقارب على
تفصيل يأتي وهم المذكورون في قوله ويرث بها الأبوان

اسباب الارث اربعة

أي الأب والأم ومن أدلى بهما من الأجداد والجدات والأخوة
 والأخوات والأعمام والعمان والأخوال والحالات ومن يقرب
 بهم والأولاد ذكورا وإناثا ومن أدلى بهم من الأولاد
 الأولاد ولو بانثى فدخل فيما تردد ذروا الأرحام ولا يضر تأخرهم
 عن غيرهم كما لا يضر تأخر الأخ عن الابن في كونه وارثا بالتقاربة
 والثاني النكاح وهو عقد الزوجية الصحيح وإن لم يحصل
 وطى ولا خلوة وإن كان في مرض الموت خلافا للامام مالك رحمه
 الله ورعي الله عنه ليس ويرث به الزوج والزوجة أي كل مني
 الآخر على تفصيل سيأتي إن شاء الله تعالى وكذا يتوارثان
 بعد الطلاق الرجعي مادام في العدة لافي التباين ولو في مرض
 الموت في الحيد خلافا للابن الثلاثة فترثه مالم تنقض العدة
 عنه الإمام أبي حنيفة رحمه الله ولو انقضت عدتها لم تنزع
 عند الإمام أحمد رحمه الله في رواية ولو انقضت عدتها وانقضت
 بازواج عند المالكية وهذه أقوال ثلاثة في القديم وهذا
 إذا اتهم في طلاقها بالفرار من أربها ما إذا لم يتهم كما لو
 أبانها مسوألها أو علق طلاقها على شيء لها منه بدولا ثم
 بتركه ففعلته عالمة أو علق طلاقها في العمة بشرط فوجد في
 المرضة وعقد ذلك فلا يرث لها عند من ويرث تلك لعدم
 تهمة في الفرار من أربها والثالث الولاء بفتح الواو محدود
 وهو عصبة سببها نعمة المعتق على رقيق سواء كان مني زرا
 أو مملوكا تطوعا أو واجبا بإيلاد أو غيره ولو بعوض لقوله
 صلى الله عليه وسلم في قصة بريدة رضي الله عنها إنما
 الولاء لمن أعتق متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها

قال

قال بن دقيق العيد رحمه الله لا خلاف فيه ومن حكي الإجماع
 فيه أبو الحسين بن اللبان في إيجازه ويرث به أي الولاء المعتق
 والمعتق للأحباع ولأنه صلى الله عليه وسلم ورث بنت
 حمزة من مولاهما والخبر الولاء لخدمة الكلمة النسب لا يباع ولا
 يوهب لكن يحتاج لبيان الدلالة منه كما قال النسب صلى
 الله عليه وسلم والمعنى فيه أن معتق العتق كوالده في أن كلاً منهما
 سبب لوجوده يتخلص به لعبادة الله تعالى وعصيتهما
 أي العتق والمعتق المتعصبون بأنفسهم من العتق ومن
 ينتمي إليه بنسب أو ولا على ما سيأتي بيانه آخر الكتاب
 في القوايد التي سأل عنها به إن شاء الله تعالى وليس بتمامه
 ولا يرث العتق المعتق من حيث كونه عتقا فلا يرث نحو
 ما لو أعتق ذمي عيدا ثم التحق السيد بدار الحرب فاسترق
 ومملكه عتقه وأعتقه والرابع جهة الإسلام في الأصح وهو
 بيت المال إذا كان منتظما في الأصح يعني أنه يوضع فيه
 ما يرثه المسلمون كما يوضع فيه مال المصالح لتغذ رايضه
 لجمعهم حتى يجتهد الإمام في مصرفه لخبرنا وأردن من لأوارث
 له أعقل عنه وأرثه رواه أبو داود وصححه ابن حبان
 وغيره وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث لنفسه بل
 يصرفه للمسلمين ولا يهرم يعقلون عنه فيرثون منه كالعصبة
 ومقابل الأصح في الأول أنه يرث على أهل الفروض هو
 النسبية فإن لم يكن أحد منهم صرف لذوي الأرحام وهذا
 هو من ذهب الحنفية والحنابلة لقوله تعالى وأولوا الأرحام
 بعضهم أولى ببعض وقوله يوصيكم الله في أولادكم وخبر الخلال

وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه واجب عن الابه
الاولى بانها منسوخة بآية الوصية وبان المراد بهم المذكورون
في آية الوصية فهي مثبتة لا أصل للتوريث وآية الوصية
مكية لمقداره وعن الثانية بان الولد انما يقال حقيقة
عليه ولد الصلب وعن الخبر بانه ضعيف وان فتح فهو لثالثة
نفي فيه ان يكون للميت وارث والحال ان له خالا فلو كان وارثا لما
نفي ان يكون له وارث فالمراد انه ليس بوارث كقوله الصبر
حمله من لحيمة له والجوع زاد من لازاده لا يقال انه وارث
من لا وارث له غيره لان القابل بتوريثه يورثه مع التوجيه
وبان المراد منه حال هو ابن عم او مولى وقايدة تخصيصه
رفع توهم سقوطه لكونه حالا وبان الحال يقال علي السلطان
فهو المراد بالخبر على معنى انه يتقلد لبيت المال ويصرفه في مصارفه
ومقابل الاصح في الثاني ما قاله الشيخ ابو حامد رحمه الله
ان بيت المال اولى وان علم فساداه لان الحق للمسلمين فلا يسقط
بما ختلا لثابتهم كالزكاة وهذا هو مذهب المالكية وعليه ما قاله
الشيخ ابو حامد انه لم يكن بيت المال منتظما او قلنا بالرد وذوي
الارحام ولم يوجد احد منهم فان كان المال بيد امين وشرقا
اهل فان اذن له في التصرف في المصالح وقعد اليه والاقبال كذلك
وقيل بفرقه الامين فيها وقيل بوقف وصح في الروضة
الاول وقال المختار عندي انه يجز بين الدفع والتصرف
وحيث قيل بالتصرف لبيت المال فقل هو وارث او مصلح
فيه قولان ارجحهما الاول وعليه لا يجوز صرفه للمكاتب ولا للكا
وكذا القائل في الاصح ويجوز للموصي له في الاصح ومقابل
بخبر بينهما وعليهما يجوز تخصيص طائفة من المسلمين به
وجوز صرفة لمن طرا وجودة واستلامه او حريته

ولا

ولا يلزم التفصيل بين الذكر والانثى لعدم تعيين الارث
قوله الاول في الموارث علي اربعة اقسام قسم
متفق علي ثبوته في الجاهلية دون الاسلام وهو توريثهم
الرجال دون النساء والكبار دون الصغار وتوريث الاخ
وابن الاخ زوجة الاخ والعمة كقوله وقسم متفق علي ثبوته
في الاسلام دون الجاهلية وحكم مستمر وهو ما تضمنته
آيات الموارث وما الحق به بالسنة والاجماع وقسم متفق
علي ثبوته في الاسلام ونسخه وهو التوارث بالتبني والمواخا
والتميم والوصية وقسم اختلف فيه هل ثبت في الاسلام
ام لا ويتقدير ثبوته في الاسلام فعلى نعم انه لا وهو
التوارث بعقد المولاة وصورته ان يقول الرجل لآخر
هذي هدمك بفتح الهاء وسكون الدال يقال دما ودمهم
بفتح هدم اذ لم يردوا وسلمي سلمك بتسكين اللام
وتفتح السين وكسها الصلح وحزني حزبك ترضي
وارثك وتنصري وارثك وتعقل قني واعقل عنك ورعا
زيد في ذلك وثاري ثارك وتطلب بي واطلب بك وبواقعة علي
ذلك فاذا صدر بينهما ذلك سمي كل منهما مملوكا وعقدا
ومواليا وعدلا وورث كل منهما صاحبه هذا في الجاهلية
وفي التوارث به في الاسلام ثلاثة اقوال احدثها له
ثبتت في الاسلام اصدلا حكاها الراعي عن القاضي الروياني
وكثير من الطبرية والثاني انه ثبت في ابتدا الاسلام
ايضا ثم نسخ حتى نفي القاضي ابوبكر بن العربي الخلاق في
ثبوته في الاسلام والي هذا اذهب بن ابي ثعلبي وما لك

والشافعي واحمد بن حنبل في اشهر الروايتين عنه رضي الله
 عنهم والثالث انه لم يفسخ وحكمه مستقر وهو قول الامام ابي حنيفة
 رضي الله عنه واحدي الروايتين عن الامام احمد رضي الله عنه
 لكن لا يشترط هذه الصيغة المتقدمة ويشترط ان يكون جمهور
 النسب ولا ولا عليه لاحد عند الحنفية وهو عند جمهور
 الرد وذوي الارحام والله اعلم **باب الثانية**
 نقل بن الاثير رحمه الله في كتاب النماية في غريب الحديث
 في دور الحديث الشريف انه صلى الله عليه وسلم امر ان
 الدور يشبه ان يكون علي معنى القسمة بين الورثة وخصه
 بالمدنية غدا لا يكون الا عشرة لهم فاختلفوا في المنازل
 فمن لا التملك كما كانت عهد النبي صلى الله عليه وسلم في ايدي
 نسا به بعده انتهى والله اعلم **باب الثالثة**
 الاسباب المذكورة ثلاثة اقسام قسم يورث به من الجانبين
 وهو النكاح وقسم يورث به من جانب واحد وهو الولا وقسم
 يورث به من الجانبين تارة كالابن مع ابيه والاخت مع اخيه ومن
 جانب واحد اخري كاتن الاخ مع عمته والجد مع ابن بنتها وهو
 الفرادة والله اعلم وموانع ستة اقتصر الاصل منها على ما ذكره
 بقوله ثلاثة وهي الحق وهو المانع الاول وهو لغة العبودية وتشرعا
 عجز **حكمي** يقوم بالانسان بسبب الكفر فلا توارث بين حرو ومسلمين
 ولو مكاتبين او مدبرين او مملوكا بصفة او موصى بعقبة او ام ولد
 ولو عتق قبل القسمة لانه لو ورث شيئا ملكه السيد وهو اجنبي
 عن الميت ولا مال له يورث عنه وما قلناه في المكاتب فهو ما عليه

موانع الارث

الامامان الشافعي واحمد بن حنبل رحمه الله خلافا للامامين
 ابي حنيفة ومالك رحمه الله حيث قالوا اذا مات المكاتب قبل ان
 كتابته ونزك ما لا تودي منه كتابته او ما بقي منها ففضل
 ثورته مطلقا عند ابي حنيفة رحمه الله ولين كان معه في الكتابته
 ممن يعتق علي الحر اذا ملكه ومن ولده في الكتابته دون ورثته
 الا حرار عند الامام مالك رحمه الله اما اذا مات للمكاتب مورث
 قبل عتقه لم يرثه بحال عند ابي حنيفة والشافعي واحمد بن حنبل
 رحمه الله وانما المبعوض فقيه اربعة مذاهب احدها انه كالقن
 في جميع احكامه وهو قول زيد بن ثابت رضي الله عنه وبه قال
 اهل المدينة ومالك وابو حنيفة والشافعي في القديم رحمه الله
 فلا يورث ولا يورث ولا يجزى وفي املاكه في القديم قولان احدهما
 لما لك بعضه وهو من ذهب المالكية والثاني لبيت المال والمذهب
 الثاني انه كالحر في جميع احكامه يروي ذلك عن ابن عباس
 رضي الله عنهما وبه قال الحسن وجابر والحنفي والشافعي
 والثوري وابو يوسف ومحمد بن فريرث ويورث ويحجب
 كالحرة والمذهب الثالث ان لكل من المبعوض حكمه ويروي عن
 علي رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه وبه قال قسما
 البتي والمناخي واهل الظاهر واحمد بن حنبل فيرث ويورث
 ويحجب بقدر ما فيه من الحرية والمذهب الرابع انه لا يرث ولا يحجب
 ويورث عنه ما ملكه ببعضه الحر وبه قال طاوس وعمر بن دينار
 وابو ثور وهو قول الشافعي في الجديد وفيما يورث منه
 في الجديد قولان احدهما انه جميع ما ملكه ببعضه الحر وهو المعتمد
 والثاني انه بين ورثته وما ملكه ببعضه على نسبة الرق والحرية
باب في بيتي من عدم الارث من الرقيق مسيلة

يوسر فيها الرقيق مع رقيق جميعه قال البلقيني رحمه الله
وليس لنا صور يوسر فيها الرقيق مع رقيق جميعه الا هذه
وهي ما لوجهي على ذي جناية نسي الى النفس ثم التفت بدار الحرب
فاسترق ومات رقيقا ليس ان تلك الجناية فان ديت له لوسر ثمة
على الراجح والله اعلم والمانع الثاني القتل وليس بجائع
للمقتول لعدم المعنى الا في قتل القتيل فقط كما صرح بذلك في
قوله قال المقتول لا يرثه من له مدخل في قتله ولو غير مكلف خلافا
للإمام أبي حنيفة رحمه الله وكان القتل بحق نقصاص وعدوان
جاز له استيفاءه كإمام أو جلد دياره ولو غير قصد كقتل خطأ
وان لم يضمن كقتل المرتد ولو قصد به مصلحة كضرب الأب والزوجة
للتأديب وكسقي الأب الدوا وبط الجرح على سبيل المعالجة
إذا أخفى إلى الموت ولو كان دفعا لخصم أو في قتال العادل
للباغ أو عكسه وسواء كان مباشرا كالقتل أو شبيها كالإكراه
ومنه ما ذكره بقوله أو شهادة على المورث بما يوجب نقصاصا واحدا
ولو بحق أو تركية لمن شهد عليه بذلك أو شرط كما لو حفر بيرا ولو
بغير عدوان كما أفصح به شيخنا في شرح الفصول خلافا
لما اقتضته عبارة المصنف في شرح كشف الغوامض فتروى فيها مورث
أو وضع حجر فعثر به والأصل في ذلك كله قوله صلى الله عليه وسلم
ليس للقاتل من الميراث شيء رواه النسائي بإسناد صحيح اتفاقا
كما قاله بن عبد البر قال بن الصلاح ليس بالقوي غير أن له شواهد
تقويه والمعنى فيه خوفه لا استعجال في بعض الصور والحق به
بعضها الآخر سند الباب ولما خسر رفع عن أمي الخطأ
والنسيان وما استكرهوا عليه ورفع العلم عن ثلاثة عن الصبي
حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ فعنا

رفع أثر ذلك ولا تعلق به للدرث ومن له مدخل في القتل لا يدخل
فيه المقتل وإن كان علي معين لأنه محرم بالحكم الشرعي فيرث لا يلزم
بالحكم كالتقاضي فلا يرث ولا يدخل فيه الزوج إذا أصبل زوجته
ماتت بالولادة لأنه لا مدخل له في قتلها وإن كان وطئه سبيا في ذلك
لأنه لا يقصد من الوطئ ذلك وكونه لا مدخل له في قتلها في النفس منه
شيء وهل يخرج من ذلك أيضا ما لو شهد على مورثه بما يقتضي
جلده أو جلد فمات لأن الجلد لا يقصد منه القتل لم أر من تعرفه
لها بخصوصها وللتظن فيها مجال لكن ظاهر إطلاقهم منعه بذلك
فإن كان القتل من مكلف عمد أو إنا لم يرث
القاتل بالاجماع وفيما عدا ذلك خلافا لأصحابنا ولبقية الأئمة
رضي الله عنهم فقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله كل قتل يجب فيه
الكفارة يجزئ به الميراث وما لا فلا إلا القتل العمد العدوان وإنما
استثنى العمد العدوان لأن ما فيه النقصاص لكفارة فيه عمنه
وقال القتل بالشيب لا يقتضي الحرمان إلا إذا ركب دابة فقتل
مورثه وقال الإمام أحمد رحمه الله كل قتل مضمون بنقصان أو دية
أو كفارة يجزئ به الميراث وما لا فلا وقال الإمام مالك رحمه الله
ورضى عنه قاتل الخطأ يرث من المال دون الدين والله أعلم
والمانع الثالث الكفر وهو لغة النجود والستر يقال كفر نعمة
الله كفر بالضم والفتح وكفر أنا محمد ها وسترها وسترها
خلاف الإسلام سواء كان بأشياء أو قول بعض شراح
المنهاج في المشرک هو الكافر على أي ملة كان تفسير مراد
ولما كان المعنى فيه الاختلاف في الدين وعدم الموالاة والمناصرة
عم المنع فيه من التمايز فلذا قال فلا توارى بيني وبينك وكافر

اي لا يبرئ الكافر المسلم اجماعا ولو اسلم قبل قسمة التركة خلافا
 للامام احمد رحمه الله ولا المسلم الكافر ولو بالاولاد خلافا له ايضا وهذا
 ما عليه الجمهور ومنهم الخلفاء الاربعة والائمة الاربعة لما رواه انعامه
 ابن زيد رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبرئ المسلم
 الكافر ولا الكافر المسلم متفق عليه وذهب معاذ بن جبل رضي الله
 عنه ومعاوية بن ابي سفيان رضي الله عنهما الى توضيحه المسلم من الكافر
 لخبر الاسلام يزيد ولا ينقص وقيا ساعلي النكاح والاغتنام
 واجيب بان الخبر ان صح فعنا به يزيد بفتح البلاد ولا ينقص بالارتداد
 واما القياس فمردود بان العبد يتكلم الحق ولا يبرئها والمسلم
 يغفر ما لا يخفى ولا يبرئ وبان النكاح مبناه على التوالد وقضا
 الوطى والارث على الموالاة والمنامة فافتروا لكن لما كان اتصالنا
 بهم غيبه تشريف لهم اختص باهل الكتاب منهم فابروا
 الاول استثنى بعضهم ما لو مان كافر عن ذر وجبها من فاسلمت
 ثم ولدت فان الولد يبرئ مع حكمنا باسلامه تبعه لادله قال
 شيخ مشايخنا وفي الاستثنا نظر لانه انما هو حال الحكم بكفره والولادة
 انما هي شرط لتحقيق ارضه والله اعلم السانية الكفر كله بانواعه
 ملة واحدة فبرئ الكفار بعضهم من بعض على الاصح المتصور للامام
 الشافعي رحمه الله وبه قال الامام ابو حنيفة رحمه الله قال الامام
 الشافعي رحمه الله المشركون في نفس قهرهم واجتماعهم اعظم الامور
 وهو الشرك بالله تعالى قال الامام الرافعي رحمه الله فجعل اختلافهم
 كاختلاف المذاهب في الاسلام ووجه ذلك بان الكفار على
 اختلاف فرقهم كالنفس الواحدة في التطلان وفي معاداة المسلمين
 والتمالي عليهم انتهى وقال الماوردي رحمه الله مذهب الشافعي

ان الكفر كله ملة واحدة لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اوليا
 بعض وقوله ولكم دينكم ولي دين وقوله ولئن ترضى عنكم اليهود
 ولا النصارى حتى تتبع ملتهم وقوله فماذا بعد الحق الا الضلال
 فاستعنت هذه الايات بان الكفر كله ملة واحدة انتهى ومقابل الاصح
 لا ينوارث اهل الميكل وبه قال احمد ومالك رحمه الله والاول النصارى
 ملة واليهود ملة ومن عداهم ملة واستدلوا بقوله تعالى لكل
 جعلنا منكم شريعة ومنهاجا ومحدث لا يتواتر اهل ملتين واجيب
 بان معنى الآية ما قاله مجاهد ولكن من دخل في دين محمد
 صلى الله عليه وسلم جعلنا القرآن له شريعة ومنهاجا وان
 المراد بالمحدث الاسلام والكفر بدليل ان في بعض طرقه
 لا يبرئ المسلم الكافر والله اعلم ولما فرغ من التوانع الثلاثة
 التي ذكرها الكلاوي رحمه الله شرع في الثلاثة التي زادها بقوله
قلت كما قال الشيخ رحمه الله في الفصول
 حيث عد الموانع ستة وقال المعمر رحمه الله في شرحه وما زاد
 عليها فتسميته ما نعتسا اهل انتهى وان تان الشيخ قال
 في شرح الكفاية هي في الحقيقة ترجع الى اربعة الرق والقتل
 والاختلاف الدين والدور الحكمي وما زاد على هذه الاربعة
 فتسميته ما نعتسا لان انتفا الارث معه ليس كوجود مانع
 بل لا انتفا شرط وانقطاع سبب انتهى فالوانع ستة وهي الثلاثة
 التي ذكرها الكلاوي رحمه الله والمانع الرابع الرد اعادتنا
 الله والمسلمين منها وهي بان كسر الاسم من الارتداد وهو
 الرجوع وشي عا قطع الاسلام فلا يبرئ المرتد اهدامن
 المسلمين ولا من الكفار ولو من اهل الدين الذي انتقل اليه

لا بالرحم ولا بغيره ولو عاد الى الاسلام قبل قسمة التركة
خلافا للامام احمد رحمه الله ولا يورثه احد من المسلمين
ولا من الكفار ولو من اهل الدين الذي انتقل اليه ولو امرأة
خلافا للحنفية ما فيها اذا ارثته يكون ما لها لو رثتها مطلقا
عندهم ولا فرق بين ما اكتسبه في حال اسلامه او من دته خلافا
لهم ايضا حيث قالوا ان ما اكتسبه في حال اسلامه يكون لورثته
المسلمين يوم موته لا يوم من دته وهل يتزل لمحوقة بدار الحرب
منزلة موته فعندنا كما لما تكتبه لا يتزل منزلة ذلك خلافا للحنفية
حيث قالوا ان الحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحوقه فكموته
فتقسم تركته بين ورثته المسلمين بين ورثته المسلمين وتعتق
وتعتق ام ولد ومديرة ويحكم بخلول دينه فان استلم من د
الورثه ما بقي في ايديهم ولا يرجع عليهم بما نصحوا فيه
ولا يرد عليه مديرة ولا ام ولد لان القضا يعتقهم نقد
وكذا لا يرد ما جعل من دينه حالا فان اقتسموا بغير حاكم
رجع عليهم وانما قلنا لا يورث المرتد ولا يورث لانه كما قال
المتولي رحمه الله لا موالاة بينه وبين غيره لتركه دين الاسلام
وعدم تقربيه علي ما انتقل اليه فلا ياتي ما تعقبه به الشيخ
رحمه الله بما لو ارثه اخوان الي المضاربة مثلا لبقا الموالاة
بينهما لانها لا يقران علي ما انتقل اليه قال شيخنا
في شرح الكفاية ولا فرق بين المال والقصاص وان استوفاه
وارثه لولا الردة فيها لو قطعت يده مثلا ثم ارثه لانه لا يستوفيه
ارثا كما نقله السبكي عن الاصحاب وفيه كلام للبلقيني اورد
الناظم يعني الشيخ رحمه الله في الفصول وتكلمت عليه في شرحه

مراجعة

مراجعة انتهى فان وجب مال كان لبيت المال فياواسه اعلم
انتهى وماله اي المرتد لبيت المال في "اذ لا وارث له وقال
به ابن عباس رضي الله عنهما وزيد بن ثابت رضي الله عنه
كما رواه الشافعي رحمه الله عنهما ولا يخالف لهما علي ربه
روي انه صلى الله عليه وسلم بعث قرة الى رجل عرس بامرأة
ابيه فامر به بضرب عنقه وتحميس ماله فايدت ان الاولي نقل
الرافعي عن مالك رحمه الله انه قال اذا ارث في مرض موته
فانهم بان قصده منع الورثة من المال ورثته قال
الشيخ رحمه الله وما عرضت هذا النقل علي مالك الا وانكره
وزعموا ان مالك لم يقل بذلك ولا نقله عنه احد في المذهب ثم
قال ولم ينفر الرافي رحمه الله بنقله عن مالك رحمه الله فقد
قال بن اللبان رحمه الله في الإيجاز وعن بن وهب رحمه الله
قال سمعت مالكاً رحمه الله يقول في الذي يرثه عند الموت
انه لا يورثه ورثته المسلمين الا ان يكون انهم ارادوا ان
يمنعهم ميراثهم منه فان انهم بذلك كان ماله لورثته المسلمين
وترثه امرأته انقضت عدتها لم لا انتهى فجعل من دته كطلاقه
فراوا ونقله الوبي في الكافي عن ابن وهب رحمه الله عن مالك رحمه
الله وقال الخبر في التحميم وانفرد مالك رحمه الله في
الزبدية والذي يري عند موته اذا انهم فجعل ما لها للورثة
انتهى ثم قال الشيخ رحمه الله ولم ينفر الا حيا بانكار
ذلك عن مالك فقد حكى ابو عبد الله السبكي في شرح الحوفي
عن المدونة ان الميراث اذا ارثه لم ترثه زوجته ثم قال ولا يورثهم
احد في مثل هذا والله اعلم انتهى واقول الرافي رحمه الله

ثبت في النقل خصوصاً وقد اعتضد بما نقله بن اللبان رحمه الله
 والوفى عن ابن وهب صاحب الامام ملك رحمه الله واما
 ما حكاه شارح الحوت في عن المدونة فلا يصح الاستدلال به لانه
 ربما يفوق بين الزوجية وبقيّة الورثة بانه يمكن السعي في حرمانها
 بالطلاق فيبعدت التهمة بالردة كتحققها مع امكان غيرها في قصده
 وان منع الشرع ولا كذلك الاقارب لانه ربما عاندهم فلم يجد له طريقاً
 الا ذلك فمنع الشرع ايضا وورثهم كما منعه في الزوجية في الطلاق
 والله اعلم **الف** **أبداً الثانية** التي تدنو كالم تدر خلافاً للامام
 مالك رحمه الله ومثله الكافة الاصل في اذالم يخلف وارثاً او خلف
 ذاً عرض لا يستغرق كبيت فان تركته او باقيتها لبيت المال فيا فلا
 يشترط انتظامه اذ لا يشترط ذلك في التي فلو خلف بيتاً والنصف
 لها والباقي لبيت المال او خلف عنه مثلاً فالمال لبيت المال ولا شيء
 لها الا شك في ذلك وان توقف فيه بعض العصر بين وادعى ان البيت
 تاخذ الباقي مرداً وان العنة مثلاً تاخذ الجميع اذ كان بيت المال
 غير منظم واعتل بانالم يجد احد اخص الردي المسلمين كما قاله
 شيخ مشايخنا واستظهر وجوابه ما قدمته وان نقل الشيخ
 عن بعض المتأخرين في ذلك حيث قال هل يجري
 الرد ونورث ذوي الارحام في اهل الذمة قال بعض المتأخرين
 يشبه بناؤه على انه يصرف لذوي الارحام اذ ثا او مصلحة ان
 قلنا مصلحة لم يثبت في الكفار وان قلنا ارضا صرف اليهم كالمسلمين
 انتهى ثم قال وفيه نظر انتهى ووجهه ان البناء المذكور انما
 يأتي حيث صرف لذوي الارحام في المسلمين والقرى لذوي الارحام
 مرتبة متأخرة عن بيت المال وبيت المال هل يشترط في اذله الانتظام

ام لا

ام لا قولان كما تقدم وهو هنا انما يورثه قياً والتي لم يبق فيه احد باشرط
 الانتظام فلا يثبت الباقي البناء المذكور والمانع الى انفس الحكم به اي الاختلاف
 بها والذمة فلا توارث بين عربي وعربي في الاظهر وفاقا للامام ابي
 حنيفة رحمه الله لقطع المناصر بينهما ومقابلته بتوارثان وفاقا للامام بين
 ملك واحد وجميعهم الله فالبديتان الاولى هي هذا المعاهد والمستامن
 كالثاني او كالحربي ووجهان ان جميعهما كالثاني فلا توارث بين واحد
 منهما وبين الحربي وبديتان الثاني ويرثها العصمة كالثاني والثاني
 انها كالحربي وبه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يورثها لم يستوطن ارضاً والله
 اعلم **الف** **أبداً الثانية** ليس اختلافاً في الدار بما منع عندنا من
 الحربيين فريث الحربي الرومي من الحربي الهندي خلافاً لابي
 حنيفة رحمه الله والله اعلم **والمانع السادس** الدور الحلي وهو
 ان يلزم من ثبوت الشيء فيه فهو يدور على نفسه بالانطال
 ويقع في الفقه كثير اكدور الصلاة وغيرها وهو هنا ان يلزم
 من التدوير عدمه كما سفيته واختار بالحكمي عن الكوفي به
 وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه يعني توقف كون كل منهما
 على كون الاخر ويقع في المنطق والاصلين وعن الحسائي
 وهو الكوفي لكن يعني توقف العلم بكل منهما على العلم
 بالآخر وحاصله ان يفسد علينا طريق العلم بمقدارين لكن
 انما يكون حيث جعل كل من المقدارين دليلاً على الآخر
 فلا يمنع ان يعلم احدهما بسبب اخر كطريق النسبة او الجبر
 والمقابل ووجه فلا دور في الحقيقة بل يتبادر النظر ان
 الحقيقي يتعذر العلم بمجهوله والدور الحكمي هنا صور ما ذكر

منها ما ذكره بقوله كان يقر ولدت حايير في طاهر الحال بمن كجب
 حرمانا فيثبت نسب ولا يورث كما اذا اقر اخ مثلا حايير يابن للميت
 فيثبت نسب الابن المقرب ولا يورث لانه لو ورث لحجب الاخ فلا يقبل
 اقراره واذا لم يقبل اقراره لم يثبت النسب واذا لم يثبت النسب
 لم يثبت الارث فاثبات الارث يؤدي الى نفيه وما ادى اثباته
 الى نفيه انتفى من اصله وهذا هو الصحيح والثاني يورث ايضا
 كما ثبت النسب لان الارث فرع ثبوت النسب والثالث لا يثبت
 النسب ايضا للدور وسرديان الدور ينقطع بعدم الارث الذي
 ادى اليه وسياتي في الاقرار بالنسب في القواعد اذ ان كتاب ان شا
 الله تعالى ومن صور الدور ما ذكره بقوله فلو عتق هذا الاخ الحايير
 والحال انه لم يقر عبدا من التركة وشهد ابا بن للميت مجهول
 النسب وقبل القاضي شهادتي ما ثبت نسب الابن ولا يورث
 انتهي لانه لو ورث لملك العبد فيبطل عتقها فيبطلت شهادتها
 لرقها فيبطل النسب فيبطل الارث فاثبات الارث يؤدي الى
 نفيه فيبطل كما قد منا ومنها لو اشترى المويض اياه عتق ولم
 يورث كما حذر به الراعي رحمه الله في الفرائض ولم يعلمه وعلله
 في الفكاك لانه لو ورث لكان العتق والتسبب اليه بالسبب وصية
 لوارث فيبطل فاذا امتنع العتق امتنع الارث ونظر فيه الشيخ
 رحمه الله بان الصحيح في الوصية لوارث انها موقوفة على
 اجازة با في الوصية ثم قال اللهم الا ان تصور المسئلة بان
 لا وارث له غيره فتقر به انتهي ووجه شلح مشايخنا في شرح
 الفصول المبطلان يتعذر اجازته اي لكلمة او بعضه لتوقفها
 عليها رث المتوقف على عتقه المتوقف عليها فيتوقف كل من اجازته

وارثه علي الاخر فيمتنع ارثه انتهي وللدور صور كثيرة مذكورة
 في المطولات فراجعها فايدتان الاولى فتعينا ان الموانع ستة وما
 زاد عليها فتسميته ما فتعنا ساهل فمن ذلك اللعان عدة بعضهم
 مانعا وليس كذلك فان عدم الارث فيه لعدم ثبوت النسب وينقطع
 به الارث بين الملاعن والولد وكل من يدي بالملاعن وليست عصبة
 امه عصبة له حتى كانت او مينة خلافا للامام احمد بن حنبل رحمه الله
 وتوما اللعان ليسا تثقيقين كتومي التونا وهول قول
 الامام احمد وعامة اهل العراق وذهب الامام مالك رحمه الله
 الي انها تثقيقان وقرئ بين تومي الزنا وتومي اللعان
 بان الابوة في اللعان ليست بسا فظ الا عشائر من كل وجه دليل
 انه لو استلحقها في اللعان لحقها اتفاقا واذا الكذب نفسه الثاني
 يثبت التوارث بينه وبين الولد او عصبة ولو كان الولد ميتا حيا
 تكذب به نفسه ولو قسمت تركته نقصت القسمة ومما عد من الموانع
 استنبها مرتا ربح الموت وليس بما نفع يل عدم الارث فيه لفقد
 الشئط وهو تاحد حياة الوارث عن موت المورث ومن هنا عقد
 بابا لميراث الفرق والحمد لله حاصله انه ان علم عين السابق
 ولم يبين ورثه اللاحق وان علم مرتبا او علم الترتيب ولم يعلم السابق
 وان لم يعلم امانا معا او مرتبا او علم الترتيب ولم يعلم السابق
 فلا ارث وعند الامام احمد رحمه الله يتوارثان في هذين
 في المال التليد دون الطارف وان علم السابق ثم نسي
 وقف الامر الى القبين او الصلح واليه اعلم الثانية
 الانبيا عليهم الصلاة والسلام لا يورثون قال
 صلى الله عليه وسلم عن معاش الانبياء لا نورث ما تركنا
 صدقة والحكم فيه ان لا ينفق احد من ورثتهم موتهم فيملك

اي العتق
 من المال
 حس
 وهو المال
 الحادث

وليكون صدقة بعد موتهم زيادة في لجوهم وانما يعرفوا هذا
 بالموانع وانما بعدوه كما نال بذرة ولشرفهم فحاشوا عن قرنة
 بها واما قوله تعالى حكاية عن ذكر يائري ويرث من اليعقوب
 فالمراد وارث العلم والحكمة ولا يظن ظان ان طولنا في الاسباب
 والموانع لان الحاجة كفاية لذلك زمانا ثم نراه نور يسيرها ذكره فراجع
 في المطولات والله اعلم ولما فرغ من ذكر الاسباب والموانع
 شرع في ذكر من يرث بالاسباب المتفق عليها من الذكور والاناث
 اجماعا سالك الطريق التميز بعبارة البسط لانه اقرب الى الفهم
 لمعرفة كل وارث علي انفرادة فقال **قوله** وهو لغة
 القطع ومعنى اسم الفاعل المجازي بين التبيين واصطلاحها الكلام
 المنزوم له المقصود قطعه عما قبله ويقال ايضا جملة من العلم تستعمل
 على فروج ومسائل غالب الجمع على توريتهم من الذكور والاناث
 خمسة وعشرون بالبسط وبالاختصار سبعة عشر وبالبسط خمسة
 عشر من الذكور وهم الابن وابنه اي الابن وان سفل بمحض
 الذكور فخرج بن البنت وابن بنت الابن وكل من في نسبه للبنت
 انثى منهم وسفل بفتح الفاء وضمتها كما ضبط الامام النووي
 رحمه الله وشراده عليه في العباب الكسرتا كما الفهم فحصل
 فيه ثلاث لغات وان قال التلا بادي رحمه الله في مختصر
 ضو السراج بالفتح واحط من ضمها لانه من السقالة اي الدناه
 قال شيخ مشايخنا والحق ما قدمناه لان من حفظ حجة على
 من لم يحفظ انتهى والاب وابوه اي الاب وان علا بمحض الذكور
 ايضا فخرج ابوالاقر وابوالم الاب ومن في نسبه للبنت انثى والاح
 الشقيق وابنه وان نزل بمحض الذكور والاح للاب اي من الاب

وهذا

صل

وهذا التقييد وقع في كلام الفقهاء والفرصين كثيرا قال الشيخ
 رحمه الله ويجوز ان تكون اللام فيه بمعنى من تقول العرب سمعت
 له صراخا اي منه ومع فلا اشكال انتهى وابنه كذلك والاح للام
 لا ابنه والعم الشقيق اي للميت وكذا عم ابية وعم جده وهكذا وابنه
 وان نزل بمحض الذكور ايضا والعم للاب كذلك وابنه كذلك والعم
 للام وابنه والزوج والمعتق وكذا عصيته كما يعلم من كلامه في
 الاسباب ولو قال وذو الولاء لكان اولى وبالاختصار عشرة
 الابن وابنه والاب وابوه وان علا والاح مطلقا وابنه للام والعم
 وابنه للام فيهما والزوج مطلقا وابنه للام والعم وابنه
 للام فيهما والزوج والمعتق وكذا عصيته وذو الولاء وعشيرة النساء
 بالبسط وعدهن في الاصل احدى عشرة محمل للموالة المحادية
 عشرة وجعلها هنا في معناها وهن البنت وبنت الابن وان سفل
 ابوها المدي بمحض الذكور كبنت بن الابن وخرج بذلك نحو بنت
 البنت وبنت بنت الابن وبنت بن البنت ومن في نسبه للبنت انثى
 والام والحدة من قبلها اي الام المدكية بمحض الاناث وان علت
 والحدة من قبل الاب علي تفصيل وهي ان التي تدلي للميت
 بدكر واحد بنفسها او بمحض الاناث مجمع عليها ايضا والمدكية
 بدكرين فقط بنفسها او بمحض الاناث وان علت وارثه عند
 الحنايلة خلافا لما كنية وعندنا كالحقنة كما يروى من ذكرنا
 يروى كل حدة تدلي بوارث ولو كان في نسبه اكثر من ذكرين
 خلافا كرها ومن عدل من ذكر عند كل من ذوي الارحام
 والاح الشقيقة والاح للاب والاح للام لا اولاد واحدة
 منهم والزوجة باللغة القليلة وهي ابنة الها وهي الاحسن
 في الفرائض كما قال النووي رحمه الله للتميز والافقح الاشهر
 تركها والمعتقة وعصيتها ولو قال وذو الولاء لكان

الاسباب
 الاسباب

أولي ومن عصبة المعتق والمعتقة ما صرح به لقلة أركب النساء بالولادة
في الجملة فكانه عريب في قوله وفي معناها أي المعتقة معتقة
المعتق ذكر كان أو أنثى وغير عن هذه في الأصل بقوله ومولادة
المولادة وكل من العبارتين أعمر من الأخرى من وجه وعبارة للمحتاج
ولا تترك امرأة بولا إلا معتقها أو منتحيا إليه بنسب أو ولا انتهى
وهي أن يربها هنا كما يستغفره أن شأ الله تعالى والنساء الوارثات
بالاختصاص سبع البنت وبنت الابن والأم والحدة مطلقا والاخت
مطلقا والزوجة والمعتقة وما عدا الخمسة والعش بن هم ذوات
الأرحام وسيأتي تفصيلهم عند الكلام عليهم أمرا الكتاب
أن شأ الله تعالى قال **فصل** إذا انفرد واحد من الذكور ورث
جميع المال إلا الزوج والأخ للام ومن يقول بالرد لا يستثنى
الأخ للام وإن انفردت أنثى فلا تخور جميع المال إلا المعتقة
ومن يقول بالرد يقول كل أنثى تخور جميع المال إلا الزوجة
وإن اجتمع كل الرجال فالميت أنثى ويرث الابن والاب والزوج
فقط أو كل النساء فالميت ذكر وترث البنت وبنت الابن والأم
والزوجة والاخت الشقيقة فقط أو يمكن الجمع من الصنفين
فالابن والبنت والاب والأم ومن يوجد من الزوجين والثاني
منهما هو الميت فيمكن أن يكون ذكرا وأن يكون أنثى وسقط
من عدد ذكر لما استغفره في الجمع وقولنا أو يمكن الجمع
من الصنفين فيه اشعار بأنه لا يمكن اجتماعهما وما صور
به اجتماعهما من ميت ملفوف أقام رجل بينة أنه
زوجته وهو لا أولادها منه وامرأة أنه زوجها وهو لا
أولادها منها فكشف عنه فإذا هو خفي له الألتان أو أقيم
ذلك على ميت مفقود أو مفقود من حيث قيل بالنقص بالقسمة
بينهما وأولادها مع بقية الوارثة على تفصيل يطول أحجب

عنه

أحجب عنه بأن الأصح ما قاله الأستاذ أبو طاهر إن بينة الرجل
مقدمة لزيادة العلم معها فلا روجه فيها وأما علم ولما انتهى الكلام
على الورثة المجمع عليهم شرعا يبين كيفية أرثهم ولما كان الأثر
على قسمين أرث بالقرض وأرث بالنصيب لثالث لهما فالردي تابع
للقرض ودو والأرحام في الأثر بمنزلة من أدلوا به عند أهل الترتيل
وعند أهل القرابة أرثهم بالنصيب على الأربع شرعا يذكرها يا ويا
بالقرض وإن كان بالنصيب أقوى كما مستدركه لتقديم القرض عليه كما
سيأتي فقال **فصل القروض** جمع قرض وقد قدمنا
أنه في اللغة يقال لمعان منها التقدير واصطلاحها النصيب المقدر شرعا
لوارث خاص الذي لا يزداد إلا بالرد ولا ينقص إلا بالعول فخرج بقولنا
شرعا المقدر بوصية وبقولنا الوارث ربع العشر مثلا في الزكاة وقولنا
الذي لا يزداد الخ لبيان الواقع والقروض قسمان مذكور في القرآن
العربى وثابت بالاجتهاد الأول منهما ذكره بقوله المذكورة في كتاب
الله تعالى ستة فخرج بذلك ما ليس في القرآن وهو ثلث الباقي فقط
وإن كان في الحقيقة في بعض صورها جاعا إليها إذ نظرنا هنا إلى
ما يتلطف به وإن كان في الحقيقة يرجع إلى غيره فلذلك لم يعد
العشر والنسب مثلا من القروض وإن رجع السدس في قول الستة
لعشرة أو تسعة إليه فاندفع بما قلته ما أوردهوه وهذا هو الذي
ينبغي أن يقال هنا فلا تغتر بغيره إذا تقرر ذلك كالفروض
المدكورة النصف وفيه أربع لغات تشكلت بؤنه والرابعة
نصيف ويداو به لكونه أكبر الكسور المفردة ولسهولة
التدلي منه إلى غيره مع إفراده قال السبكي رحمه الله وكنت
أوردته **فصل** وأما بآية الله به وهو الثلثان حتى رأيت أبا النجاشي

بداية فاعلم اني ذلك والربع وهو نصفه وفيه ثلاث لغات ضم
البا وتسكنها والثالث ربع والتمن وهو نصف الربع فهو نصف
نصف النصف وفيه ثلاث لغات ضم الميم وسكونها والثالث ثمن
والثلثان وهو اول القسم الثاني في عبارة التدي وهو الذي
بداية في القرآن وفيه لغتان ضم اللام وسكونها ومثل ذلك
في الثلث والستس على ما قاله ابو عبيد وحكي في الصحاح
تكتباً وفيه ثلاث لغات قال الشيخ رحمه الله واذا ثبت تكتب
ثبت تكتبان لانه على سنده فحينئذ تجزي اللغات الثلاث في جميع
العروض الخمسة اعني ما عدا النصف انما يعني فيه ما تقدم والثلث
وهو نصفها والستس وهو نصفه فهو نصف نصف الثلثين وهناك
عبارات اخرها الثلث والربع ونصف كل منهما وضعفه اذا تقررت
فالنصف فرض خمسة كل منهم منفرد البنت وبنت الابن عند فقدها
والاخت الشقيقة عند عدمها وانما اقل عند عدم العروض مع
الاختناج اليه لكونها لا تزور مع ذكر العروض شيئا البنت لانها
تزيد تغيراً في جميع العروض ان تخترعن بتغير العرض مع
اما العرض اخر واما التعصيب لامن يجب التثان ذلك
يستغني عنه بباب الحجب والاطال الكلام في اصحاب العروض
والاخت للاب عند عدم الثلاثة اذا انفردت كل واحدة من الاربع
عن تعصيبها من اخ للجميع او غيره على ما سياتي او ساويها من
الاناث من اخت للجميع وبنت عم لبنت الابن انما ما ذكره لترت
واحدة من ذكرنا النصف ثم ذكرنا ما سياتي من صفاتها اسم عدده
غير عاطف له لئلا يتوهم عطفه على لفظة الاناث فيفسد المعنى
فقال والخامس الزوج عند عدم الفرع الوارث لها بخصوص
الفرانة والاصل في ذلك وفي جميع الفصول غير الذي صرح به
به لئلا يات الاتية وما حمل عليها والفرع الوارث هو الولد

ذكر

ذكر ان كان او انثى او انثى او ولد الابن ذكر ان كان او انثى وكل ذلك
د اجل في الفرع وخرج بالوارث ما صرح به بقوله اذا لم يقع به مانع
من الموانع المتقدمة فانه حينئذ يكون وجوده كعدمه خلافاً لابن
مسعود رضي الله عنه كما خرج به بن البنت حيث لم يرث وان وراثته
فهو خارج ايضا بما في دونه عليه بقولي بخصوص القرانة والربع
وهو ان في العروض قد صارت اثنتان احد في الزوج مع وجود فرعها
الوارث المذكور وان كان من غيره والثاني الزوجة او الزوجات
ثنتان او ثلاث او اربع فقط عند عدم فرع الوارث المذكور والتمن
وهو ان لها فرض نصف واحد وهو ما صرح به في قوله فرض الزوجة
او الزوجات مع وجود الفرع الوارث للزوج وان كان من غيرها
وقولي او اربع فقط فيه اشارة الى انه لا يرث اكثر منهن ولا يرث
ما صور به الزيادة كما صورها السلفيني رحمه الله في شخص طلق
اربعا جميعا وقال ذكر لي ان عند بعض الفقهاء انقضت الحال ممكن فكذلك
فالنصف في الاملا وهو المصح في الوضعة كاصلها ان له تزوج اربع
حينئذ فلو تزوج اربعا حينئذ وماتت عدة اوليك بدعواهن
باقية فصيب الزوجات موقوف بين الجميع وصومها غير
بما لو اسلمت كافر على اكثر من اربع فاسلمن معه او قبل انقضاء
العدة ومات قبل الاختيار حيث موقوف نصيب الزوجات
ايضا بينهن لان الوارث في هذه المسايل اربع في هذه
هولا وحيار الصالح بنسأوا ونفاصل علي ما هو مذکور
في كتب الفقه للصورة **ق** نقل شيخنا
عن الكشاف ان الملة جعلت على النصف من الرجل بحق
الزواج كما في النسب ثم قال وتكافؤا ان الاصل ذلك
في جانب النسب فلا يضر تساوي الاخ والاخت للام ولا الشقيق

واخته في المشتركة انتهى والله اعلم والثلاثان وهو ابوها
 من اربعة من اصناف الورثة ضبطهم بعض الفرضين
 بقوله ذوات النصف اذا تعدد وذكر الصنف الاول بقوله
 فرض العدد من البنات اثنتين فاكثر والثاني بقوله او العدد
 من بنات الابن وان نزل اذا نتج ذين في الدرجة ولم يكن
 ثم من هو اقرب منهم من البنات او بنات الابن والثالث بقوله
 او الاخوات لابوين حيث لا انثى من الزوجات والرابع بقوله
 او الاخوات لاب حيث لا شقيقة ولا انثى من الزوجات ايضا
 واما لم شرط النكاح في الاخوات لانهن لا يكن الاكذلك
 اذا انفردن اي كل صنف منهن عن بعضهن كما شطنا ذلك
 في النصف واقل العدد حقيقة اثنتان فيصدق بهما واما
 زاد لا بالواحدة اذ فرضها النصف كما تقدم واقله محاربا
 غير ذلك ومنه الواحد وقد ذكرنا الخلاف في اطلاق العدد
 عليه حقيقة او محاربا وبسط القول في ذلك في الشرح الذي
 شئت فيه للمعونة في علم الحساب مع التوسع في هذا الشرح
 ليس الله انما هما والثلاث وهو ما مسها فرض ثلاث
 اقتصر الاصل كغيره على اثنتين منها لان الثالث مذکور
 في باب الجد والاخوة فقال فرض اثنتين من اصناف الورثة
 فرض العدد من اولاد الام اثنتين فاكثر ذكرين او اثنتين
 او هما ولا يفضل ذكر على انثى كما سنبينه هذا هو الاول
 والثاني هو المذکور بقوله وفرض الام عند عدم الفرع
 الوارث وهو من شطنا فقد في ارث الزوج النصف
 لكن لا يحتاج الي تعينه بخصوص القرابة لانه لا يكون
 وارثا معها الا كذلك وعند عدم عدد اثنتين فاكثر خلافا
 لابن عباس رضي الله عنهما حيث قال لا يرثها عن الثلث الا
 ثلاثة ووجهه مع جوابه يأتي ان شاء الله تعالى من الاخوة

ذکور

ذکور او اثنا او ضاثن منفردين او مع ذکور واثنا او معهما
 والاخوات الاثنا وعند معاذ رضي الله عنه ان الاثنا لا يجزئها
 لفظ هو الاية والاصح على خلافه كما قاله ابو الطيب مطلقا
 عن التقييد بكونهم اشقا اولاد اولاد وعن التقييد بالارث
 فالمجبوب بالشخص كذلك لا بالوصف اذ المجبوب به كعدم عنه
 الجمهور خلافا لابن مسعود رضي الله عنه حيث يجب به الام والزوجة
 يجب نقصان كما سياتي في المحب ان شاء الله تعالى والثالث هو
 ما زاده على الاصل قل والثالث فرض الحمد
 مع الاخوة كما سياتي في بابهم وذلك اذا كان احظ له من
 المقاسمة فيها اذ المرئى معهم ذوا فرض وقد صرح به في قوله
 اذا كان معه اي الحمد من الاخوة لغيرهم كما سياتي اكثر من
 مثله ولا تنخص صورته ولم يكن معهم صاحب فرض لما
 سياتي في بابهم اما ان كان معهم فله احوال ستاتي
 ان شاء الله تعالى ومنها ما صرح به في الفرض الذي ثبت بالاقتضا
 وهو تلك الباقى وهو فرض اثنتين من الورثة بقوله وفرض
 له اي الحمد تلك الباقى بعد اخراج الفرض واحدا كان او اكثر
 في بعض احواله مع الاخوة كما سياتي وذلك اذا كان معهم
 ذوا فرض وكان احظ له من المقاسمة وسدس الجميع لما
 سياتي وهذا هو الاول والثاني هو المذکور في قوله
 ويفرض تلك الباقى ايضا كما فرض للجد للام اذا كان معها
 اب واحد الذوجين ففرض صورته ان تشهيا بالفردين هو
 وبالعربيتين كما سياتي فللزوج النصف في مسئلة الزوج
 الربع في مسئلة امه وللأم معها اي مع كل واحد منهما ان
 الباقى بعد فرض الزوجية وابقى فيه لفظ الثلث مع انه

في الحقيقة سدس في الاولى وربع في الثانية تأد بامع القرآن
محافظة علي لفظه والباقي للاب انتهى وسياتي تاصيلها
في باب التاصيل ان شاء الله تعالى ومات اخذه الامم فيهما
بالفرض حلا فالما اوس وه الصبيد لاني رحمه الله في شرح المختصر
من القول بان ما تأخذه الامم في هاتين المسيلتين بالتقصيب
بالاب انتهى والقول بان لها ثلث الباقي فيها هو الذي قضاه
سيدنا عمر رضي الله عنه وهو القول الاصوب من ثلاثة مذاهب
ووافقه عثمان رضي الله عنه في سوابق ابن مسعود رضي الله
عنه وزيد بن ثابت رضي الله عنه وهو مذهب الائمة الاربعة
وجمهور العلماء وجهه ان قل ذكر وانثى ياخذان المال اثلاثا يجب
ان ياخذ الباقي بعد فرضه الثلث وجهه كذلك الخ والاضحى لم
وبان الاصل انه اذا اجتمع ذكر وانثى من زوجة واحدة ان يكون
للذكر ضعف ما للانثى فلو جعل لها الثلث مع الزوج كفضلت
علي الاب او مع الزوجة لم يفضل عليها بالتضعيف ولا بد ما قاله
امام الحرمين من انهما اذا اجتمعا مع الابن نسا وبالا نهم اذا قالوا
الاصل كذلك في حد زوج فردد عنه لانه كما خرج عنه الاقوة
للأم قال الرازي كالا ما مر رجمها الله تعالى ويجوز ان يحل
للمسيلتين باتفاق الصحابة رضي الله عنهم قبل اظهار ابن عباس
رضي الله عنهما الخلاف قال الامام رحمه الله وهو مبني على انه
لا يشترط في صحة الاجماع ان يقرض العص وهو المختار انتهى والمذهب
انما في قول ابن عباس رضي الله عنهما للام فيهما الثلث كاملا
واصله يقولون تعالى وورثه ابواه وللام فيهما الثلث كاملا
كما سيأتي وبالحق لا يخفى وهو قوله الحقوا القراض الخ قال
ابن قدامة رحمه الله في المغني والحجة مع ابن عباس رضي الله عنهما

في المتن قد مر

لولا

لولا انعقاد الاجماع من الصحابة علي خلافه فيها وذكر الرازي
رحمه الله نحوه لكن اجيب عن الامة بان المراد وورثه ابواه
خاصة وعن الخبري بان العصبية لم تنمض في الاب والمذهب
الثالث في قول بن سيرين وهو القول بمذهب الجمهور في
مسئلة الزوج والقول بمذهب ابن عباس في مسئلة
الزوجة وهذا المذهب له التقاطع الي مسئلة اصوليه وهي
انه اذا اختلفت الصحابة في مسيلتين علي قولين فذهبت
طائفة فيهما الي حكم وطائفة الي آخر فيهما هل يجوز لمبعضها
ان يحدث قول ثالث ملحقا من القولين اي بان يقول يقول
احدي الطائفتين في احدهما ويقول الطائفة الاخرى في
الاخرى ومثلي الاستاذ ابو منصور البغدادي رحمه الله
لذلك بالمر او بن فان الصحابة رضي الله عنهم اجمعوا فيهما علي
التسوية في الحكم فمن طائفة بالثلث ومن اخرى بثلث الباقي
فيهما واحدا بن سيرين قولهما مفرقا والذي عليه
الاكثر من القطع بالمنع حتي انك تطايف الخلاف فعليه
لا يعتبر خلاف المفرق فيقوي الرد علي بن سيرين وانما
فردق بن سيرين بينهما لانهما لو اعطيت في مسئلة الزوجة
الثلث كاملا لم تفضل علي الاب بل هو الذي يفضلها
ولو اعطيت فيهما ثلث الباقي لكان في الحقيقة ربعا وهو
لم يفرض لها اصلا بخلافها في مسئلة الزوج فيهما فانها
لو اعطيت فيهما الثلث لفضلت عليه او ثلث الباقي لكان
سدس في الحقيقة وقد عهد فرضه لها فافترقا بما يقتضي
قوله واجيب بان ذلك مخالفا لما اجمع عليه الصحابة رضي الله

حاشية
قوله قد طائفة
المتخذين
الخالف من طائفة الخ

تعالى عنهم من عدم التفريق وفيه ما تقدم فلا نظر إلى الحقيقة
 بل إلى ما عدل به الجمهور فإن قاعدة الباب أما مساواة الذكر
 للأنثى وأما أن يكون له ضعف مالها وكلاهما مفقود في مسيلة
 الزوجة ونقل عن ابن سيرين رحمه الله عكس هذا القول أيضا
 فإن هذه المسيلة هي إحدى المسائل التي خالف فيها ابن
 عباس رضي الله عنهما في الفرائض وبعضهم عدّها اثنتين والثالثة
 لا يحجب الأم إلا بثلاثة من الأخوة كما تقدم والرابعة لا يجعل للأخوات
 عصبة مع البنات بل يحجبهن بهن والخامسة لا يعيد وحكي
 عنه مسائل غير هذه والله أعلم والسادس وهو سادسها
فرض سبعة من أصناف الورثة الأول والثاني ما ذكره بقوله
الأول والمجد مع الفروع الوارث الذي شططا فقهه في إرث الأم
الثالث والثالث الأم مع الفروع الوارث الذي شططا فقهه
في إرثها الثالث ومع العدد من الأخوة والأخوات على ما تقدم
 في إرثها الثالث أيضا وخرج بالأخوة بنوهم فلا يرثونها كما
 سيأتي فإن قيل لم يردها بنو الأخوة كما يأتيهم كما
 ردّها بنو الابن كما به إيجاب بان الأخ لا يطلق على ابنه بخلاف هو
 الابن فإنه يطلق على بن الابن مما لا يشايح بل قيل حقيقة أيضا
 فالأولاد الأولاد الأقوي من أولاد الأخوة ولذا لم يكن وكذا
 الأخ كما به مطلقا كما سيأتي فأيّد ثاب الأولاد ولد ولد
 ملتصقان لهما راسان وأربعة أيدي وأربعة أرجل وفهما
 فعن ابن القلان رحمه الله أنها كالأثنين في جميع الأحكام
 من حجب ولدث وغيرها القاربة الثانية تقدم أن العدد
 من الأخوة يصدق بالثنين ويتضمن إرثها السادس مع اثنين
 من الأخوة في خمس وأربعين صورة لأن الفروع من الأخوة باعتبار

الذكورة

المذكورة والاثنتان المختوتان في شقيق أو لاب أو لام تسعة
 شقيقة خنثى شقيق أخ لاب اخت لاب خنثى لاب أخ لام اخت
 لام خنثى لام وقصور الاثنين الناشئة من هذه التسع غير
 المكرر منها خمس وأربعون صورة لأن أصلها أحد
 وثمانون صورة من ضرب تسعة في تسعة وإذا استقطم منها
 المكرر وهو ستة وثلاثون بقي ما ذكر على وتزان ما سيأتي
 في الخمس والأربعين صور ضرب الأحاد في الأحاد وقد
 وضعت أمثلة لها على صورة المنبر وخدفت المعطوف عليه
 وهو مفرد المثنى الثاني في أول كل سطر غير السطر الأعلى
 الذي يسمى في المنبر المستزاح لأن فيه صورة واحدة فليس
 فيه عطف وخدفت آخر كل سطر سطر المنبر وجعلت الختاني
 للام آخر كل سطر لتكون هي درج السلم وتكون عليها
 الصعود في كل درجة وهذا إنما اخترعته بفكرى وإن كان
 هذا العدد مما ذكره الشيخ رحمه الله في شرح الكفاية
 لكن لأعلى هذا الوجه والاعسن أن تتبدى بقراءة السطر الأسفل
 التام ثم يما فوقه حتى تنتهي قد أنك بالسطر الأعلى الذي
 هو المستزاح وهذه صورة المنبر

رضي الله عنه هو لام الاب بخاروي وايضا حاجته فقالت يا امير
 المؤمنين انا اولي بالميراث منها لانها لوماتي لم ير لها بن بنتها
 ولو مت انا وبنائي بنائي وبدي ليل التثنية اخذ المالكية
 كما تقدم وبدي ليل الثلاث اخذ المالكية كما تقدم ايضا
 وبالجميع مع قبائله كل حيدة تذكى بوارث اخذنا كالحنفية وشهد
 عن ابن عباس رضي الله عنهما انه اعطى الحدة الثلاث او السدس
 كالام والخامس ما ذكره بقوله وفرض بنت الابن او بنات الابن
 المتي ذيات ثنتين فما اكثر مع بنت الصلب او مع بنت بن اقرب
 منها او منهن تكملة الثلثين للاجماع كما في الشامل ولما في
 البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه في بنت و بنت ابن واحت
 وسند كره في العصبية مع الغير ان شاء الله تعالى وقوله كما
 قال بن مسعود رضي الله عنه تكملة الثلثين فيه اشارة
 الي انه استغرق من فوقها الثلثين فلا فرض لها بل اما تسقط
 او تورث تخصيبا كما سياتي والسادس بقوله وفرض الاخت
 اي الاخوات ثنتين فما اكثر للاب مع الاخت الشقيقة كذلك
 اي تكملة الثلثين قياسا على بنت الابن مع بنت الصلب
 ولو استغرقت الشقيقات الثلثين فلا فرض لها ولو لم يكن
 في بنات الابن والسابع ما ذكره بقوله وفرض الواحد من ولد
 الام ذكر كان او انثى لما سياتي فان ولد الام
 حالها غيرهم في خمسة اشياء لا يفضل ذكرهم على انثاهم
 اجتماعا ولا انفراذا ويرثون مع من ادلوا به ويحجبون به
 نقصانا وذكرهم ادلي بانثى ويرث والام اعلم ولما انتهى
 الكلام على الفروض ومستحقها تفصيلا وكان الكلام الحمد لله

قد استدل في الاصل بايات الموارث لكن علي سبيل التفصيل
 كل دليل في محله لانه اقرب الي الفهم وذكره هو القروض كلها
 ثم اراد ان يعقبها بالآيات على الولادة ابلغ في الاختصار
 وليسوق الآيات على نظمها يبلغ العظم وكان اول شيء في الآية
 الاولى ارث الاولاد للذكر مثل حظ الانثيين واخر شيء في
 الآية الاخرى هو انثى الاولاد والافوة للذكر مثل حظ الانثيين ذكره
 ما اذا اجتمع ذكر وانثى من الاولاد والافوة لغيرهم في درجة
 وان لم يكن من مباغت الفروض زيادة علي الاصل ليطلق
 الدليل ما سبق دللا عليه وان اعاده في محله اللاتي به
فقال قلت واذا اجتمع مع كل واحدة واكثر من البنت
 وبنت الابن والاخت للابوين والاخت للاب اخوها وهو الابن
 وابن الابن والاخت للابوين والاخت للاب كان المال او ما بقى
 الفروض بينهما او بينهما ولد كمثل حظ الانثيين تخصيبا
 ولما كانت بنت الابن يساويها ايضا بن عمها فبعضها مطلقا
 وقد بعضها التارث ايضا فاذا احتاجت اليه كما سياتي
 صرح بذلك هنا استظلالا وان لم يكن في الآية ما يدل
 عليه صريحا فقال وكذلك اي وكما لحكم فيما اذا اجتمع مع
 الواحدة اخوها من كون القسمة بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
 اذا اجتمع مع بنت الابن بن عمها فيقتسمان كذلك اذا اجتمع
 مع بنت الابن ابن بن ائذ لم يكن لها فرض من نصف
 او سدس او مشاركة فيه او في الثلثين بان استغرق من هو
 اقرب منها من انا الفروض والثلثين فبعضها وتخصيبا
 الباقى للذكر مثل حظ الانثيين انتهى ما رآه هذا الاصل في ذلك

كله اي القه وض وما زاده بعد ذلك قوله سبحانه وتعالى مبينا كيفية
 قسمة الموارث مفتتحا للدين كما قال الامام ابن القاسم السهيلي
 رحمه الله تعالى لم يفتح به غيرها بقوله بوصيكم الله فاحبر عن نفسه
 انه بوصي تنبيهها على حكمته فيما اوصى به لما علم ما كانوا عليه من الفساد
 حيث كانوا يورثون الكبار دون الصغار والدكوردون الاناث
 ويقولون لا يرث امواتنا من لا يرث القربى ولا يورث بالسيف
 فلو تركهم الى ارايهم وتركهم مع احوالهم لما الوامع من ساءوا
 ولما كان الاولاد فليدة من الاكباد لم يفتح الى التوصية بهم
 فليد لم يورثوا ولادكم وقال في اولادكم لانه اراد العدل
 فيهم والتخدير من الجور عليهم وجا باللفظ عاما غير مقصور
 على الميراث ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لبشر بن سعد لما
 اراد ان يشهده علي هبة فضئل فيها بين بعض ولده اني لا اشهد
 علي جور لانه صلى الله عليه وسلم رأى ان الله امر بالعدل
 فيهم مطلقا ولهذا ارا كثير من العلماء ان لا يفضل بن علي بنيت
 في العدل قد لا بما فضل الله به للذكر مثل حظ الانثيين وهو قول
 الامام احمد بن حنبل رحمه الله وهو المستحب عندنا لكون بالسوية
 علي الارح وكانوا يستحبون العدي في البين حتى في القبلة
 واصناف الاولاد اليهم بقوله اولادكم ومعلوم انهم فليدة الاكباد
 للتنبيه علي رحمتهم ومع ذلك جعل الوصية لنفسه دونهم
 تنبيهها علي انه اراد ان يورثهم بالاولاد من ابايهم الا ترى انه
 لا يحسن بالواحد منا ان يقول لاحبه اوصيك في ولدك لان الاب
 ارحم منه به فكيف بوصيه به وانما المعروف ان يقول اوصيك بولدي
 فلما قال الله تعالى بوصيكم الله في اولادكم علم ان رب الاولاد ارحم

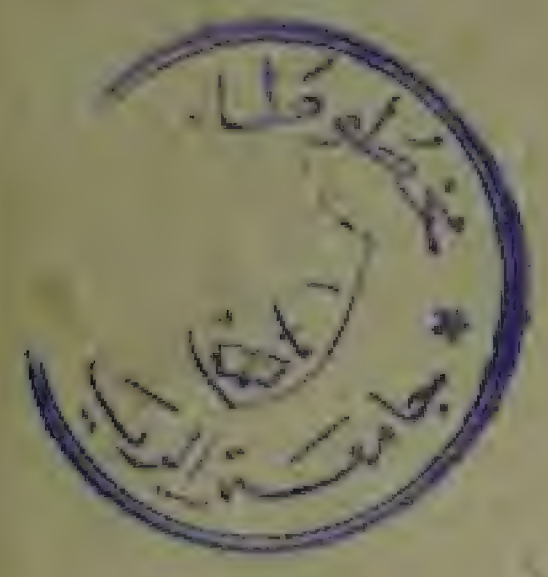
بالاولاد

بالاولاد من ابا الاولاد فليدة كذلك تزع الله الوصية منهم ومن دها
 الي نفسه رحمة منه ورافة وعد لا ولدك قال حين ختمها وصية
 من الله والله عليهم حكيم اما رحمة ورافة فلانه جعل للبنات
 حصص في احوال ابايهم وقسم لهم مع الذكور خلا لما كانوا عليه
 لضعفهم وترغيبا في كسبهم واماعده فلانه جعل للذكر
 مثل حظ الانثيين لان الذكر ذو احوالين حاجة لنفسه
 وحاجة لعياله والانثى ذات حاجة فقط وايضا لما اوجب عليهم
 من الجهاد للاعداء والذب عن النساء لان شهادة مقام شهادة
 اثنتين فيما تحبون فيه شهادة اثنتين ولانه الحمل حالامتها في
 العقل وفي المناصب الدينية مثل صلاحية القضاء والامامة
 ومن كان كذلك فالانعام عليه ازيد ولا بها قليلة العقل
 كثيرة الشهوة فاذا انضاف اليها المال الكثير عظم
 الفساد قال الله تعالى ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى
 وقال

ان الشياطين والقوا في الحجة مفسدة للمراي مفسده
 والرجل لكال عقله بصرفه فيما يفيد الشنا الجميل
 في الدنيا والثواب الجزيل في الآخرة تحريبا للباطل والنقمة
 علي المتساكين واليتامى وقد روي ان جعفر الصادق رضي
 الله عنه سئل عن هذه المسئلة وهي تفضيل الذكر علي
 الانثى فقال ان حوي اخذت حقة من الحنطة واكلت واخذت
 واخذت حقة اخرى وحيا تقا ثم اخذت حقة اخرى و
 الي ادم عليه السلام فلما جعلت نصيبها ضعف نصيب الرجل
 قلب الله الامر عليها فجعل نصيب المرأة نصف نصيب الرجل
 انتهى والحكمة في انه تعالى قال للذكر مثل حظ الانثيين

ولم يقل للأنثيين مثل حظ الذكر أو للأنثي نصف حظ الذكر
هو كما قال الإمام الرزي رحمه الله لما كان الذكر أفضل من الأنثي
قدم ذكره على ذكر الأنثي كما جعل نصيبه ضعف نصيب الأنثي ولأن قوله
للذكر مثل حظ الأنثيين يدل على فضل الذكر بالمطابقة وعلى
نقص الأنثي بالالتزام ولو قال كما ذكر لدل على نقص الأنثي بالمطابقة
وفضل الذكر بالالتزام والاستغنى في تشهير الغضايد أو في من
السعي في تشهير الرزايد ولهذا قال ان احسنكم احسنكم
لا نفسكم وان استأتم فلهما فذكر الاحسان مرتين والاساءة مرة واحدة
ولا نعلم كما نوابسون الذكر دون الاناث وهو السبب كما قيل
لوسر دوا هذه الآية ففعل كفي الذكر ان جعل نصيبه ضعف نصيب
الأنثي فلا ينبغي له ان يطع في جعل الأنثي معه وممة بالكلية
انتهى بمصناه وقد روي ان السبب في نزولها ان سعد بن الربيع
استشهد وترك ابنتين ومنه راجع راجع اخذ الاخ المال
حمله وانت المرأة وقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد وان
عمرهما اخذ ما لهما فقال صلى الله عليه وسلم ارجعي ففعل الله
بقضي فيه ما نزل الله به هذه الآية قد عارض رسول الله صلى الله عليه وسلم
عمرهما وقال اعط ابنتي سعد الثلثين وامهما الثمن وما بقي
فهو لك فكان اول ميراث قسم في الاسلام على هذا الوجه
فان اولاد الاولاد كالاولاد واولاد ارجاسهم
يدخلون في الاولاد حقيقة او مجازا حلاق بين العلي رضي الله
عنهم وحم فاحسن ما يقال في اولاد الاولاد ان حكمهم
بالقياس على الاولاد فيما لم يثبت بالسنة للتخلص من هذه
الاقوال وما يورد عليها والله اعلم ولما بين حكم الذكور والاناث
وعلم منه كما قال السهيلي رحمه الله حكم البنتين لانه ذكر الانثيين

بلاد



بلاد البتريين يدل على ان البنتين قد استخففتا الثلثين
اذ الانثي الواحدة لها مع الذكر الثلث فاذ لم يكن ثم ذكر
وكانتا اثنتين فلهما الثلثان بهذا اللفظ القراني ذكر حكم
الزرايد على الثلثين كما ذكر فيما بعد حكم الواحدة فقال
فان كن اي الميراثات كما نقله الطبري عن الكوفيين واختاره
وضعف قوله من قال يعود على الولد لان الولد يجمع المذكر والمؤنث
والمذكر يغلب في الجمع على المؤنث لكن ما ضعفه نزاه السهيلي
رحمه الله بان فيما نقله الطبري يعود الضمير على ما ليس في اللفظ
ونزك ما في اللفظ ولما لم يتقدم ما يعود عليه في اللفظ على
ما قاله الطبري او ما صرح فيه بالميراث على ما قواه السهيلي
اقتضت الحكمة ان قال نسا ولو تقدم ذكر مؤنث في اللفظ
لا استغني عن ان يقول وقال فان كن فوق اثنتين كما قال
في الاخوات فان كانتا اثنتين لما تقدم ذكر الاخوة وقوله
فوق اثنتين يجوز ان يكون خيرا ثانيا لكتنا وان يكون
صفة لقوله نسا اي نسا زايديات على اثنتين وقوله
فلهن ثلثا ما نزك اي الهالك بيان لحكم الزايد
على الثلثين واما ما قال السهيلي رحمه الله قد
علم حكمها من دلالة اللفظ فيما تقدم قال وظن كثير
من الناس ان ارث الثلثين للثلثين اما هو
بالقياس على الاخنتين وقال بعضهم اما عوف
ذلك بالسنة الواردة وقال بعضهم اما عوف
من القوي لا من اللفظ لان الواحدة اذا كان لها
الثلث مع الذكور فاحدي ان يكون لها الثلث مع عدم

وهو المفهوم

المذكور والذي عنده ان اللفظ مغن عن هذا وكافي شاف
 لما قد مناه والحمد لله انتهى والذي اخرجه وغيره الي هذا
 ما روي شدوذ عن ابن عباس رضي الله عنهما انه لا يستحق
 الثلثين الا ثلاثة من البنات لظاهر الآية وبالجملة في
 ظنه كثير من الناس اولى من التكلف الذي ارتكبه هو
 وغيره في الجواب عن كلام ابن عباس رضي الله عنهما واضربنا
 عنه حقوق الاطالة ولو كان حكم الثلثين معلوما من الآية
 لم ينقل عن ابن عباس رضي الله عنهما مع انه نزحمان
 القران القول بخلافه وقوله وان كانت واحدة فلهما النصف قال
 السهيلي رحمه الله فيه نص ودليل اما النص فثبوت النصف
 للبيت الواحدة مع عدم اضرها واما الدليل فان الذكر اذا
 انفرد وراثا للمال كله لانه قال للذكر مثل حظ الانثيين
 وللا نثي النصف اذا كانت واحدة فلذلك ذكر النصفان وهو
 الكل وهو الكل اذا كان وحده انتهى ولما استوفى احوال
 الاولاد اتبع ذلك حكم الاصول ذاكرا ابوين فقط لان من فوقهما
 مقس علىهما في اكثر الاحكام فقال تعالى ولا يورثه اي الميت
 لكل واحد منهما بدل من قوله لا يورثه بتكرير العامل وقاربه
 هذا البدل انه لو قيل ولا يورثه السدس لفهم اشتراكهما
 فيه واما لم يقل لكل واحد من ابويه السدس قال الامام
 الرزقي رحمه الله لان في والتفصيل بعد الاجمال
 تأكيد او تشديد انتهى وقوله السدس مبتدأ خبره قوله
 لا يورثه والبدل متوسط بينهما للبيان وقوله مما ترك
 اي الميت وقوله ان كان له ولد ذكر او كان او انثي بيان لشط
 ارت كل منهما السدس ثم ان كان الولد ذكر فلا شيء لغيره عما انه

لا شيء للام غيره في الحالين وان كان انثى وضد بعد القروض
 شيء اخرجه ايضا تفصيلا للمحدث الا في وكالا ولاد اولاد الابن
 كما تقدم فان قيل لا شك ان حق الوالدين اعظم من حق الولد
 لان الله تعالى قرن طاعته بطاعتهما فقال تعالى وقضي ربك
 ان لا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا وان كان كذلك في
 الحكمة في انه جعل نصيب الاولاد اكثر احباب عند الامام
 الرزقي رحمه الله حيث قال الحكمة في ذلك ان الوالدين ما بقي
 من عمرهما الا القليل اي غالبا فكان احتياجهما الى المال قليلا
 واما الاولاد فهم في زمن الصبي فكان احتياجهم الى المال
 كثيرا فظهر الحق انتهى ولما ذكر حكم الابوين مع الاولاد
 اتبعه بما اذا انفردا عنهم وعن الاخوة ايضا فقال تعالى
 فان لم يكن له اي الميت وكذا ذكر ابا كان او انثي ولا وكذا ابن قيسا
 كما قد مناه وورثه ابواه اي فقط فيكون ما قاله الجمهور
 في العواوين ملائما للقران العظيم لا مخالفا لانه قوله
 وورثه ابواه ظاهر مشعر بما قال الرزقي رحمه الله
 بانه لا وارث له سواهما فلامه الثلث اي ولا يورثه الباقي
 لانه مع القروض المتقدم اذا كان لهما الثلث نفعين له الباقي
 ولما كان التقدير هذا مع فقد الاخوة ايضا يفي عليه قوله
مبيننا الحالة الثالثة وهي كونها مع الاخوة فان كان له
 اخوة اي اثنان فاكثروا او اناثا اوها وما قلناه
 في الاناث الخالص ادعي القاضي ابو الطيب فيه الاجماع لكن
 روي الماوردي عن الحسن البصري رحمه الله انه لا
 لا تنجب بالاناث تمسكا بقوله اخوة فانه انما يصدق على

المذكور واجيب عنه بما قال الماوردي رحمه الله بان المراء
 جنس الاخوة واذا كان الجنس مشتملا على الفرعيين غلب
 في اللفظ حكم التذكير ثم هو مسبوق بالخلاف قبله قال
 الشيخ رحمه الله بعد نقله ذلك وسبق الحسن الى ذلك
 معاذ بن جبل رضي الله عنه كما حكاها الاستاذ ابو منصور
 البغدادي وغيره انتهى ونظاها ايضا متمسك ابن عباس
 رضي الله عنهما فلم يرد بها عن الثلث الا بثلاثة روي انه
 قال لعثمان رضي الله عنهما ثم صار الاخوان يردان الامر
 من الثلث الى السدس وانما قال الله تعالى وان كان له
 اخوة والاخوان في لسان قومك ليسا باخوة فقال
 عثمان ان اردت قضا قضى به قبلي ومضي في الامصار
 وحجة الجمهور ان الجمع يطلق على اثنين بل هو اقل الجمع
 عند بعضهم وبيان التابعين اجمعوا على القول بحجتها
 بان ثلثي عبد ابن عباس رضي الله عنهما وهي مسيلة اصوله
 فان الجمع ان الاجماع الحاصل عقب الخلاف حجة وهذا كلام
 طويل في دلالة الآية وفي اقل الجمع والجموع عن شبهة ابن عباس
 رضي الله عنهما المذكور في المطولات من التفسير وكتب
 القرائين واصول الفقه فراجعوا وتو له فلامه السدس جواب
 الشوطاي ولا يبيد الباقي ولا شيء للاخوة قال الامام الرازي
 رحمه الله وقال ابن عباس رضي الله عنهما الاخوة ياخذون
 السدس الذي جمعا عنه الامر وما بقي فللاب وحجته ان
 الاستقلال له على ان من لا يترك لا يترك فهو الاخوة لما حجبوا
 وجب ان يردوا وحجة الجمهور ان عند عدم الاخوة كان المال

ملكا

ملكا للابوين وعند وجودهم لم يذكرهم الله تعالى الا بانهم
 يحجبون الامر من الثلث الى السدس ولا يلزم من كونه حاجبا
 كونه وارثا فوجب ان يبقى المال بعد حصول هذا الحجب على
 ملكك الابوين كما كان قبل ذلك انتهى وقول ابن عباس
 رضي الله عنهما له الفقهاء ان من حجب شخصاهما يلزم
 ان ترجع فائدة الحجب اليه اذ لا وهي مسيلة حربي فيها
 الخلاف بين القاضيين ثم بين ان هذه اكله بعد اخراج الوصية
 والدين لان ذلك سبق فيه حق الميت الذي جمع المال فقال
 من بعد وصية يوصي بها اي كما هو مندوب اودين ان
 كان عليه وكذا بعد ما هو متعلق بما قبله من قسمة هو
 الموارث كلها اي هذه الانصبا من بعد ما كان من وصية
 اودين اي اوها وقدم الوصية على الدين في الوضع وان
 كانت متأخرة عنه في الشرع لان الفقه الورثة تنضم بها
 لكونها بغير عوض بخلاف الدين ففيه اشارة الى المسارعة
 الى اخراجها قال الامام الرازي رحمه الله وعبر باو التي
 للاخوة دون الواو للدلالة على انهما متساويان في وجوب
 التقديم على القسمة مجموعين ومنفردين انتهى بمصنفه
 ولما كان الانسان رعايا ان بعض اقرباؤه من اصوله
 وقربوه او غيرهم انفع له فاحب تقضيله فتعدي هذه
 الحدود وكان الله هو الذي استأثر بعلم ذلك قال
 تعالى ها قاعلي لزوم اتباع ما امر به موكد ايا الجملة
 الاعتراضية كما هو الشأن في كل اعتراض لان هذه القسمة
 مخالفة لما كانت العرب تفعله وهو على وجه لا تدرك
 علمها اياكم وابناوكم لا تدرسون ايهم اقرب لكم ففعلوا

اي من غيره في العاجل والاجل فريضة من الله مصدر موكد لفعل
مقدر اي فريضة ذلك فريضة او مصدر بوضعكم الله لانه في معني
يا مدكم اي يفرض عليكم ان الله كان عليهما بالمصالح والعواقب حكيم
فيما قضى وقدر واد اكان كذلك فقسمة او لي من القسمة التي كانوا
يريدونها ثم ذكر حكم الارث بالمصاهرة مقدم على الارث
بالاخوة لانه بغير واسطة وقدم من ذلك الرجل لانه افضل فقال
ولكم نصف ما ترك ازواجكم وبين شئ لم يقوله ان لم يكن لهن ولد
اي منكم او من غيركم ثم بين الحكم علي التقدير الاخر فقال
فان كان لهن ولد ذكر كان او انثى ومثله ولد الابن كما تقدم
فلكم الربع مما تركن اي تركت كل واحدة من بعد وصية يوصي
بها او دين تقدم الكلان فيه ولما ذكر حكم الرجل ابتعد حكم المرأة
ولم يجزها كما فعل في الرجل بل ذكرها على سبيل الغيبة
وهذا كما قال الامام الرازي رحمه الله يدل على فضل الرجال
على النساء لانه تعالى حيث ذكر الرجال في هذه الآية ذكرهم
على سبيل المخاطبة وحيث ذكر النساء ذكرهن على سبيل
المخاطبة وايضا عاظم الله الرجال في هذه الآية سبع مرات
وذكر النساء في سبيل الغيبة اقل من ذلك وهذا يدل
على تفضيل الرجال على النساء وما احسن ما يلحق هذه الدققة
لانه تعالى فضل الرجال على النساء في الغيب وبيده هذه
الدقيقة على مزيد فضلهم عليهن انتهى فقال تعالى ولهن
الربع مما تركن بيشتر كفيه العدد وتنفي دية الواحدة ان لم
يكن لهن ولد فان كان لهن ولد اي منهن او من غيرهن فلهن الثلث
مما تركن من بعد وصية يوصي بها او دين تقدم ما يؤخذ
منه تفسيره وحاصل ما ذكر في الزوجين انه جعل الذكر

علي

على الضعف من الانثى في الحالين كالاولاد جديا على اصل التور
ولما ذكر حكم من يرث بغير واسطة ينسب او سبب ابتعد حكم من يرث
بها مقدم ما بمن يتصل بالامر فقط لانهم اضعف اهتما ما بحاله
الضعيف رافعة منه سبحانه وتعالى في التنبيه على حكم الضعيف
ونقد بجه الانثى لانه تعالى لما ذكر في الاولاد حكم الاناث المنفردة
لم يذكر حكم الذكر المنفرد ولما ذكر في الابوين مع عدم الاولاد
حكم الامر ولم يذكر حكم الاب وان علم ذلك لزوما لقوة الابن والاب
فكان حكمهما ثابتا بقدر عندكم حكم سائر العصبية وقد دلت
السنة على حكمهما مع بقية العصبية ولذا قال اكثر الفرضين
تقديم اصحاب القرى وطل لا يدل على قوة الفرض بل انما هو للضعيف
على فرض مقدم اهتما ما بيشانه حتى لا يجرد من الميراث كعادتهم
ويبعد احصل الجواب عن الحكمة في عدم التصريح بحكم العاصب في
القران ان العاصب يزهدا مع انه ختم السورة باحكام الاخوان لان
الاحتياط من مظنات الاهتمام ايضا فلهذه الحكمة قدم اولاد الام فقال
وان كان رجل يورث ابيه يورث منه فيورث صفة رجل كلاله
خبر كان او يورث بغيره ولا خبر لها جعلها تامة وكلالته
حال من الضمير فيه وهو من لا يخلف ولدا ولا والدا او بنتا
لمصدر محذوف اي وارثة كلالته وعليه فهي قرابة كبنت
من جهة الولد والوالد وقيل الكلاله انهم للورثة او الم
يكن فيهم ولد ولا والد وقيل ميت فاقد للولد وقيل
ورثة فاقدوه وروي التوقف فيها عن عمر رضي الله عنه
وبقي اوجه من اعرابها وتقاريع واقتوال كثيرة فيها نصيبا
عن ذلك فوق الاطالة اذا تقررت ذلك بقوله او امرأة عطف

علي رجل وله أخ أو اخت أي من أم كما أجمع عليه المفسرون وبديل عليه
القرارة التي قلنا بها أي وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما
وهي قرارة شاذة فلكل واحد منهما السدس من غير فضل
لأن ذكر علي الأنثى ولما أفهم ذلك أنهما ان كانا معا كان لهما الثلث
وكان ذلك قد بوههم أنهم أن زادوا زاد الارث عن الثلث صرح
عما فهم به عبارة شاملة لما قبله لدفع هذا التوهم فقال فإن كانوا
أكثر من ذلك أي من واحد فهم شرا أي بالسوية لأنها الأصل
عند الإطلاق وإنما لم يفضل الذكر علي الأنثى لأن الأذلا
لا يحضرون الأنثى في الثلث لا يزدادون عليه وإن كثروا ومفهوم
الآية أنهم لا يبرئون ذلك مع الأم والمدة لكن خص بغير ذلك
بالاجتماع ثم كثر الحديث علي مصلحة الميت بيانا للاهتمام بهما
فقال من بعد وصية يوصي بها أو دين ولما كان الميت قد
يضاروس ثنته أو بعضهم بشي يرجع عنهم فقال غير مضار
أي غير مضار لورثته بالوصية بالزيادة علي الثلث التي منع
منها النبي صلى الله عليه وسلم أو بالقصد بهما المضارة
دون القرينة أو بالافتقار يدين لا يلزم وهو حال من فاعل
يوصي وصية من الله مصدر موكد والله عليم بالمضار وغيره
حكيم لا يعاجل بالعقوبة فأحذر وأعطف الحكيم وقوله
تعالى عطف علي قوله تعالى السابق أي والأصل في ذلك
أيضا قوله تعالى إن امرؤ هلك ليس له ولد أي وليس له والد
أيضا كما بينته السنة فإن رفع امرؤ بمحض الظاهر
ومحمل ليس له ولد أو النصيب علي الحار وله أحد أي لغير
امر لأنه جعل أحادها عصبة وولد الأم ليس بعصبة والواو
هنا للحال والولد هنا علي ظاهره شامل للذكر والأنثى

فإنها

فإنها وإن ورثت مع الميت عند عامة العلماء غير ابن عباس
رضي الله عنهما لا يفرض لهما النصف قال الامام البيضاوي رحمه
الله والآية كما لم تدل علي سقوط الأقوة بغير الولد
لم تدل علي عدم سقوطهم به وقد دلت السنة علي أنهم
لا يبرئون مع الأب والأنثى ونعسك بظاهرها من قال
الكلالة اسم لما عدا الولد فقط وقوله فلها أي الأخت
نصف ما ترك أي إليها لكن جواب الشرط وهو أي الأخت
إذا ماتت هي وبقي هو جميع ما لها إن لم يكن لها ولد ذكر كان أو
أنثى أي ولا غيره ممن يبرئ مع الأخت كما بينته السنة من قوله
صلي الله عليه وسلم الحقوا الفرائض التي أهدى الحديث
فإن كان الولد أنثى وورثت معها ما هو الباقي لا الجميع
للمحدث المذكور وكما لو ولد ولد الابن في كل ما تقدم قياسا
كما تقدم ولما بين الحكم عند الأقول (د) تبعد البيان عند
الاجتماع وبين أقله فقال فإن كانت أي الوارثتان يسميان
السياق لهما وارشاده إليهما ولما أفهم ما دل عليه السياق
وكان الخبر صالحا لأن يقال صالحتين أو صغيرتين أو
غير ذلك بين أن المراد مطلق العدد علي أي وصف
اتفق فقال أثبتت أي من الأخوات شقيقتين
كانتا أولاد أو مختلفتين فلهما الثلثان مما ترك
أي لا يضيقان وإن كانتا شقيقتين أو لا كان لكل
منهما ثلث وإن اختلفتا كان للثقيفة النصف والتي
للأب السدس كعملة الثلثين كما يعين ذلك القياس
علي بنت الابن مع بنت الصلب إماما زاد علي الثنتين
فبالقياس علي ما زاد علي البنتين ولما بين اجتماع هو
الأنات أتبعه اجتماع الصنفين فقال وإن كانوا أي الوارث

اخوة رجالا ونساء اي مختلطين فغلب الذكر فللذكر اي منهم
 مثل حظ الانثيين بين اسماءكم ان تفضلوا اي بينكم
 ضلوا لكم الذي هو من شأنكم اذا حللتم وطبا بعلمكم لتختروا عند
 او بينكم الحق والصواب كراهة ان تفضلوا وقبل ليل تفضلوا
 فخذق لا وهو قول الكوفيين ونظيره قوله ان الله يمسك
 السموات والارض ان تنزولا والله بكل شيء عليم فهو عالم
 بمصالح العباد في الحيا والممات **فاب** في ذكر النصف
 في القرآن العظيم في ثلاثة مواضع وهي قوله تعالى وان كانت
 واحدة فلها النصف ولكم نصف ما تركت ازواجكم وله اخت فلها
 نصف ما تركت والربع في موضعين وهما قوله تعالى فان كان لهن
 ولد فلكم الربع مما تركن ولهن الربع مما تركتم والتمن في موضع
 واحد وهو قوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن والثلاثان
 في موضعين وهما قوله تعالى فان كن تساقون الثلثين فلهم
 الثلثان مما تركت والثلث في موضعين وهما قوله تعالى فلامه
 الثلث فمحصش كافي الثلث والسدس في ثلاثة مواضع وهي
 قوله تعالى لكل واحد منهما السدس فان كان له اخوة فلامه
 السدس وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس والله
 اعلم ولما ذكر الفروض ومستحقها تفصيلا والاصل
 فيها اردف ذلك ببيان من يورث بها في الجملة ولان ورث بغيرها
 فقال **فصل** اصحاب الفروض عشرة بالاختصار وبالبسط
 ثلاثة عشر اربعة من الرجال وهم الزوج وفرضه النصف
 عند عدم الفرع الوارث والربع معه والاخ للام وفرضه
 السدس ان انفرد وحصته في الثلث ان اجتمع مع غيره من
 اولاد الام وقدم الزوج والاخ للام علي الاب لا عني الابن الا
 بخلاف الاب ففما اعرف منه فيه والاب وفرضه السدس مع الفرع

الوارث

عند

الوارث والمحد وفرضه السدس مع الفرع الوارث او مع الاخوة
 والثلث او ثلث الباقي معهم ايضا وقد يورث كل منهما بالنصيب
 ايضا كما سياتي وست من النساء بالاختصار وبالبسط تسع
 وهن البنات وفرضهن النصف ان انفردت وحصته في الثلثين
 مع غيرهما من البنات وبنات الابن وفرضهن النصف ان
 انفردت والسدس مع بنت الصليب المساوية اذا كن مع
 من تقدم وحصته في الثلثين مع المساوية لها من بنات الابن
 واكثر حيث لم يكن هناك اقرب منهن والام وفرضها الثلث
 عند عدم الفرع الوارث وعدم عدد من الاخوة والاخوات
 والسدس مع احدى او ثلث الباقي في الغراوين والحيدة
 مطلقا اي من جهة الام والاب وفرض كل منهما السدس
 منفردة وحصته فيه مجمعة مع غيرها من الجدات والاخت
 لا يورث وفرضها النصف منفردة وحصته في الثلثين
 مجمعة مع غيرها من الشقيقات او لاحدهما اي الابوين
 فهي ايمتا للاب فقط وفرضها النصف منفردة والسدس
 مع الشقيقة وحصته فيه او في الثلثين مع غيرها من
 الاخوات للاب حيث الشقيقة في الاولى وعند عدمها
 في الثانية ولما للام فقط وفرضها السدس منفردة
 وحصته في الثلث مجمعة مع غيرها من اولاد الام والزوج
 وفرضها الربع عند عدم الفرع الوارث والتمن معه
 وتقدم كل ذلك وقد يورث كل من ذوات النصف
 بالنصيب ايضا كما سياتي ولما انهي الكلام علي من
 يورث بالفرع شئ فبين يورث بالنصيب **فصل**

فصل

العصبية جمع عاصب كطالب وطلبه وظالم وظالمه وقال ابن قتيبة
 العصبية جمع لم اسمع له بواحد والقياس انه عاصب انتهى وجمع
 العصبية عصبان ويسمى بالعصبية الواحد وغيره مذكرا كان
 او مؤنثا ذكره صاحب ضوء السراج وقال بن الصلاح اطلاقها
 على الواحد من كلام العامة وشبههم وهي لغة قراية الرجل
 لا يبه سموا بها لانهم عصبوا به اي احاطوا به وكل ما استدار
 حول شيء فقد عصب به ومنه العصاب وهو العمائم وقيل
 لتقوي بعضهم ببعض من العصب وهو المنع ومنه العصابة
 لسند الراس بها وقيل غير ذلك وعند الفرصيين ثلاثة
 اقسام القسم الاول عصبية بنفسه وهو المراد عند الاطلاق حتي
 في حدود العصبية وسمي بذلك لاتصافه بالعصوية بنفسه
 اي بلا واسطة والقسم الثاني عصبية بغيره والقسم الثالث
 عصبية مع غيره قال الراعي رحمه الله ويفرق بين هذين
 بانه اذا قلنا عصبية بغيره فالعصبية او مع غيره لم يجب
 كونه عصبية وهو اصطلاح والحقيقة واحدة انتهى فالبا
 فيه للسببية وفرد غيره بان الباقي بغيره للاتصاف هو
 والاتصاف بين الشخصين لا يتحقق الا عند مشاركتهم
 في حكم الملصق به فيكونان مشتركين في حكم العصوية
 بخلاف كلمة مع فانها للقران وهو يتحقق بينهما بلا مشاركة
 فيه كما في قوله تعالى وجعلنا معاداه هارون وزيرا ابي حنيفة
 قارنه في النبوة فلا يكون الغير عصبية كما لم يكن موسى عليه
 السلام وزيرا اذا قدر ذلك فالعصبية حد كحدوده
 لا تتحد واحد منها سالما من الاعتراض فلذلك قال الشيخ رحمه الله
 في الفتية

وليس

وليس يخلو احده من نفسه فينبغي تعريفه بالحد
 واصح حدود العصبية بنفسه كما قال شيخنا كل ذي ولاية
 وذكر نسب ليس بينه وبين الميت انثى والعاصب بغيره كل انثى
 عصبها ذكر والعاصب مع غيره كل انثى عصبها اجتمعا مع اخري
 ومع اصحابه اعترض على التعاريف الثلاثة يا دحان
 كل فيها فان التعاريف موضوعه لبيان الماهية من غير تعرض
 لافرادها والتعرض للكلية منافي لذلك ويعترض على الاخيرين
 بان فيها ما يتوقف على المعرف ويجاب عن الاول بانهم قصدوا
 جعله صابغا محيطا بالافراد فادخلوا كلا الحقيقة للاحاطة
 وعن الثاني بان هذين تعريفاً لمن يعرف التعصيب دون
 العاصب بغيره ومع غيره او ان المراد بالتعصيب معناه اللغوي
 انتهى فلا حيل ذلك علل عن الحد ودان اجيب عنها الى العبد فقال
 قال العصبية بنفسه خمسة عشر بالبسط مرتبين كل واحد منهم يجب
 من يد كربعه مرتبا بهم وذلك مبني على قاعدة في وليسنا هـ
 يختصت بالعصبية احداهما استاتي في اخر الحجب وهي ان كل من
 ادري بواسطة حجة تلك بواسطة الاول والام والثانية هي انه
 اذا اجتمع عاصبان فمن كانت جهته مقدمة قدم وان تراخي
 على من كانت جهته مؤخره وجهاً العصوية سبع البره والاثبة
 والتجديد والاحوة فينوء الاحوة والعمومة فالاولا فينت المان
 فابن الابن وان نزل مقدم على الاب فلولان له فرض السقط
 فان كانا من جهة واحدة فالقريب وان كان ضعيفا مقدم على
 البعيد وان كان قويا فان الاخ للاب مقدم على بن الاخ هو
 الشقيق وان تساويا فالقوي مقدم على الضعيف فالاخ
 الشقيق مقدم على الاخ للاب والقوي هو دوا القديين والضعيف

و القدرية الواحدة وقد جمع المحبري رحمه الله هذه القاعدة
في بيت واحد حيث قال .

فما جئنا التقديم ثم بقرين بعدهما التقديم بالقوة اجتمعا
ثم اعلم انه يقال للمجرب من العصبية عاصب حقيقة
قال شيخنا مشايخنا وهو المتجه لصدق تعريف العصبية
عليه ونقول القرصين اقرب العصيان البتون ثم بنوهم
الخ ولقولهم اذا اجتمع في الشخص جهتا تعصيب ومن
ياقواهما ولسقوط الاضن باخيهما في صور الاستفراق اذ لولا
انضمامها بالعصوبة لما سقطت فثبت الاطلاق بل وبكلام
اجمة اللغة والاصل في الاطلاق الحقيقة غابته ان العصوبة
مقولة بالتشكيك فهي في الحاجب اقوي منها في المحجوب
فنبط الحكم بالاقوي حتى لو اوصي اقوي منها بشي او وقف
علي عصبية فلان قدم الحاجب كما جزم به الشيخان
انتهى اذا تقررت ذلك فلنرجع الى كلام المؤلف رحمه الله
قوله وهم اي العصبية بنفسه الابن في المشهور لانه ياخذ
التمزكة عند الانفاد وحكي المتولي رحمه الله فيه وجهها
انه ليس بعاصب اذا العاصب له حالة يجب فيها وليس
للابن ذلك قال وهذه طريقة من قال ميراث
الابن مستتب من ميراث البنات وقال امام الحرمين رحمه الله
ومن القرصين من يقول الابن لا يسمى عصبية ويقول
العصبات هم الذين ينفقون علي حاشية عمود النسب
قال ولا معنى للتلف في هذا ولذلك قال الغزالي
البسيط ان الخلاف لفظي انتهى قال شيخنا اني راجع

الى اللفظ والتسمية ولا يضر ان له فائدة كالوصية مثل نصيب
عاصب لان ذلك حكم فقهي لا مدخل له في التسمية انتهى
وقدم الابن علي بن الابن لانه امام دل به فيكون من القاعدة
الاولى او اقرب منه فيكون من القاعدة الثانية فلما قال
ثم ابنه وان سئل ويقوم منهم الاقرب علي الابن لما ذكر
ثم الاب بعد الابن وابنه اي فلا يرث مع واحد منها
بالتعصيب بل بالفرض كما تقدم ونحو سياقي لان جهتهما
مقدمة علي جهته وكل من رتب بعد شخص فهو بعد الذي
قبله بالاولى ثم الجد وان علا لانه ادلى بالاب فهو من القا
الاولى ولان جهته الاب مقدمة علي جهته فيكون من الثانية
ايضام مع الاخ كغير الام اي تنقيتها كان اولاب في رتبة واحدة
فترثان علي تفصيل سياقي ان شاء الله تعالى في فصل الجد
والاخوة لان كلامنا ادلى بالاب بل كان القياس ان يقدم
هو وابنه علي الجد لانها قرع الاب والجد اصله والقرع
مقدم علي الاصل ويبري الولاء علي هذا الاصل وصحة
عنه في النسب الرجحان ثم كون الجد والاع في رتبة واحدة
هو ما عليه الجمهور وقال الاسام ابو بكر الضد في رتبة
عنه الجد مقدم علي الاخ قياسا علي الاب وهو مذهب الحقيقة
وسياقي لهذا الخلاف مزيد بيان في فصل الجد والاع
ان شاء الله تعالى وانما جعل ابو الجد وان علا كما لم يشارك
الاخ ولم يجعل بن الاخ كما يبيد ليشترك الجد لان اسم
الجد ودة تشمله بخلاف الاخ فلا يشمل ابنه فائدة
الجد كالابن الا في مسائل يرث معه الاخ لغير الام والام
في الغراوين التملك كما ملاء عند الجمهور ونحوه الاخ
قوابله في الولاء وجمعه بين الفرض والتعصيب في سياقي فيه

حلا فويظهر الاثر في الوصية بجزء بعد العرض وفي
 التاصيل قالوا ولا يجب ان الاب بخلاف الاب في الجميع وفي
 هذه الاضرة نظى لان كلا منهما يجب ان نفسه والله اعلم ثم
 الاخ الشقيق فترتيب علي الاب وعلي من قبله ويجب به
 لانه ادلي به ولان جهته موحدة عن جهته وعن جهة البنوة
 ثم الاخ للاب وقدم عليه الشقيق لقوته كما قدم عليه من قبله
 غير الجد لتقدم جهته والخبر اعيان بني الام يتوارثون دون
 بني العلات يورث الرجل اضره لاتبه وامه دون اخيه
 لاتبه حسنه الترمذي ويؤخذ من الخبر ان الاخت لا يورث
 اذا صارت عصبة مع البنت تحجب الاخ للاب قياسا على الذكر
 الشقيق وقوله في الخبر يورث الرجل الخ تفسير لما قبله والقصة
 من ذكر الام فيه بيان ما يترجح به بنوا الاعيان علي بني العلات
 وسمى ولد الابوين ببني الاعيان المراد بقوله اعيان
 بابي الام يتوارثون لانهم من عين واحدة اي اب واحد وام واحد
 ولد الاب ببني العلات لان الزوج قد عدل زوجته الثانية
 والعدل الشريك الثاني يقال عكس بعد تفضل وعده
 يجعله سقاه ثانيا قاله الجوهرى وقال غيره لان ام كل منهم
 لم يقبل الاضراى لم ينسقه صلبها وكما سمي كل بما ذكر
 سمي اولاد الام ببني الاخفاف ومنه الناس اضافة
 او مختلفون قاله الجوهرى ثم بن الاخ الشقيق بعد الاضوة
 ومن في درجتهم ومن قبلهم تنازع جهته عن جهتهم
 ولا دلالة بالشقيق ايضا ان كان اياه ثم ابن الاخ من الاب
 لضعفه بالنسبة لابن الشقيق وتاخر جهته عن قبله
 وهكذا يقال في كثير من احوال الاقرب يجب الاعد فان

استويا

استويا يقدم القوي كما تقدم في القاعدة الثانية قال ابن كل اخ
 لغير ام كما يبيد الا في مساييل لا ينقصون الام عن ثلثها ولا يقصون اختا
 ولا يرثون مع الجد بخلاف ابائهم ويسقط ولد الشقيق في المشتركة
 وبالاخت مطلقا اذا صارت عصبة مع البنت ابن بنت الابن ولا يجب
 الاخ للاب بخلاف ابية وابن الاخ للاب لا يجب ابن الشقيق ويجب
 بالاخت للاب اذا صارت عصبة مع البنت او بنت الابن بخلاف ابية
 والله اعلم ثم العلم الشقيق بعد من تقدم اما غير الجد فلتقدم جهته
 علي جهته واما الجد فلكل ولا دلالة به ثم العلم من الاب لان الشقيق
 اقوي منه واما غيره فلما قلناه مع الشقيق ثم ابن العلم الشقيق
 لقرب العلم ان لم يدل به وان ادلى به فلكل ولانه الواسطه ووجه
 تقدم من قبل الاعمام عليه ما قلناه مع الاعمام ثم ابن العلم من الاب
 لضعفه بالنسبة لابن العلم الشقيق واما بالنسبة لغيره فكلما في
 ابن العلم الشقيق وهكذا يقال في كل ابن علم نازل فالاقرب يجب
 الاعد فان استويا يجب القوي الضعيف وكتم البنت عمر ابية
 وعمر حيدة وهكذا اولادهم ولا يورث اولاد جد مع اولاد جد اقرب
 منه ثم المعتق ذكره كان او انثى بعد عصبة النسب للاجماع ولانه
 شبيه بالنسب والمشببه به او انثى من المشبه فهو بعده في الرتبة
 والنسب في قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لحمه كلمة النسب
 لا يباع ولا يوهب واللحمة بالضم وسكون الحاء المصحلة القرابة
 هنا وفتح اللام لغة اخرى فيها رواه الشافعي في الامر في
 باب الولاء عن محمد بن الحسن يعني الفقيه عن يعقوب يعني ابا يوسف
 القاضي عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما رواه
 ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد وابن خزيمة في

صحيحه ايضا وقد قد منا ان جهنم موزعة واستدل بن اللبان وغيره
 بما استنده هو الي الحسن قال قال صلى الله عليه وسلم الميراث للعصبة
 فان لم يكن عصبة فليولي قال الشيخ رحمه الله وهذا مرسل لكنه
 حسن لا اعتضاده بالاجماع على العمل به ورواه البيهقي بمعناه من
 طريق اخر انتهى ثم عصبة المعتق المراد عند الاطلاق وهو العصبة
 بالنفس على ما استذكره ان شاء الله في القواعد اخر الكتاب فائدة
 قال الشيخ رحمه الله فرغ من القسم الثاني في الاثر
 اذا اعتق الحر في عيده له بدار الحرب ثم ان عيده له فاستتراه مسلم
 واعتقه فقد ذكر بعض اصحابنا ان هذه المسئلة تختم ثلاثة اجوبة
 احدها ان الولاء للمعتق الاول والثاني للثاني وبه قال اهل الرأي
 والثالث بينهما قال وهذا اصح الاجوبة وبه اقول انتهى وجزم به
 سراقته من اصحابنا بالثاني انتهى وما جزم به من سراقته هو الذي
 ينبغي اعتنا به ونوبه ما ذكره النووي رحمه الله في المنهاج وغيره
 في استرقاق عتيق الذي اذا كان عربيا حبي قال يجوز استرقاقه في
 الاصح وقال شارحه المحلي رحمه الله والثاني المنع لئلا يبطل حقه
 من الولاء انتهى فاذا قلنا يبطل ولا الذي في الاول والحرابي والله
 اعلم ثم بين المال على ما تقدم فائدة اختلف في الارث بالفرض
 والتعصيب اجماعا اخوي على قولين جزم الشيخ رحمه الله في شرح
 الاستنبهات بانه بالفرض اقوي لتقدمه ولعدم سقوطه بصيق التركة
 والوشيدي في شرح المجعرة بعكسه لانه به يستحق كل المال
 ولان ذوالالفرض انما فرض له لتضعفه لئلا يشقظ القوي ولهذا
 كان اكثر من فرض له الاناء وكان اكثر من يترك بالتعصيب المذكور
 فالاصل في المذكور التعصيب والاصل في الاناء الفرض بالتعصيب
 اقوي من الفرض لانه اصل في الاقوي وهذا هو الذي ينبغي اعتنا به

والله اعلم ولما فرغ من القسم الاول شرع في القسم الثاني فقال
 والعصبة بغيره اربع البنات وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت
 لاب فاكثرت في الجميع كل واحدة فاكثرت بعصبتها اخوها فاكثرت مثلا
 حظها وكذا بعصبة بنت الابن ابن عمها مطلقا وكذا ابن ابن ابنها
 اذا لم يكن لها شيء في الثلثين وتقدم كل ذلك والمجد قد يعصب كلا من
 الاختين وسياتي ولما فرغ من القسم الثاني شرع في القسم الثالث
 فقال والعصبة مع غيره اثنتان وهم الاخت والافوات لابون او
 الاخت والافوات لاب مع البنت فاكثرت او بنت الابن فاكثرت او معها
 عند الجمهور خلافا لابن عباس رضي الله عنهما قال امام الحرمين
 رحمه الله في النهاية وقال عبد الله ابن عباس ليست الاخت مع البنت
 وبنت الابن عصبة بل مذهبه ان الفاضل من الاولاد واولاد الابن
 يصرف الي العصبة ونسقط الاخت هكذا نقله القرطبي والشيخ
 ابوبكر ولم يري اثبت منه في نقل ما ينقل سيما في كتب الفرائض التي
 وهذا حيث لم يكن معها اخ يساويها فان كان وراثت معه تخصيبا
 بالغير لا مع الغير لانه اخا من نأ الي التعصيب مع الغير للمصر ورف
 لعدم تمكننا من حفظ نصيب البنات بالاعول بسبب قسوة الاخت
 وبجس اسقاطها ولا حاجب في الاخ لاصورة والاصل في ذلك
 ما روي هذيل بن شبيب قال سئل ابو موسى الاشعري رضي
 عنه عن بنت وبنت ابن واخت فقال للبنت النصف والاخت النصف
 واثنوا ابن مسعود فسئل يعني فسيل يعني فسيل ابن مسعود رضي
 الله عنه واخبر بقول ابي موسى فقال لقد ضللت اذ او ما انا من
 المهتدين لا قضيت فيها ما قضى النبي صلى الله عليه وسلم
 للبنت النصف وللبنت الابن السدس تكملة الثلثين وما بقي للاخت
 ثانيا ابا موسى فاخبرناه بقول ابن مسعود فقال لا تنالوني متادام

هذا الخبر فيكم رواه البخاري والبيهقي وغيرهما فجعل لها الباقي
 بعد فرض البنات فاحد من ذلك ان الاخوات مع البنات عصبة وهو غير
 كون ذات الفرض عصبة من غير ذكر معها وحكي فيه الاجماع الاساري
 عن ابن عباس رضي الله عنهما كما تقدم انه لا تترد اخت مع بنت بل الباقي
 للعصبة من اخ او عم ووافقه داود تمسكا بقوله تعالى ان امرؤ هلك
 ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك فليس طعدم الولد قلنا عدم
 الولد شئ ط في ميراثها النصف فرضا كما تقدم ويجوز ان تاخذ معه
 بالتعصيب كما ان الله جعل للاخ الميراث اذا لم يكن للاخت ولد واذا
 كان لها بنت فانه ياخذ الباقي بالتعصيب وله اولاد ولها اجوبه
 اصل بناتها حوى الاطالة وحيث صارن الشقيقة عصبة مع البنات
 او بنات الابن فانها تحجب الاخوة والاخوان للاب وبني الاخوة ومن
 بعدهم من العصبات وحيث صارن الاخوت للاب كذلك فانها تحجب بني
 الاخوة مطلقا ومن بعدهم من العصبات وتقدم ولما فرغ من بيئات
 العاصب باقسامه شئ في احكامه فقال وحكم العاصب واحدا كان
 او متعددا يجمع اقسامه ان ياخذ ما اتيه الفروض اما العصبة بنفسه
 ومع غيره فواضح واما غيره والملازم به مع معصية كعاصبين اجتمعا
 والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الحقوا القرابن باهلها فابقي
 فلاولي رجل ذكر متفق عليه قال الشيخ رحمه الله فان قلت هذا الحديث
 يقتضي اشتراط الذكورة في العصبة المستحق للباقي فيخرج العصبة
 بغيره ومع غيره قلت يدل بطلان المفهوم واقصى درجاته ان يكون له
 عموم فيخص بالحديث الدال على ان الاخوات مع البنات عصبات وبما
 يدل على ان كل واحدة من البنات وبنات الابن والاخوات
 لا يورثن اولادهن عصبة مع من ذكرنا من الذكور من نص
 او اجماع انتهى فانه قال شيخنا مساجنا رحمه الله
 فانه قال النووي رحمه الله فائدة وصف رجل بذكر في خبر الحقوا
 الخ للتنبيه على سبب استحقاقه وهو الذكورة التي هي سبب العصوبة

والترجيح في الارث ولهذا جعل للذكر مثل حظ الانثيين قال والاولى
 هو الاقرب لانه لو كان المراد به الاحق لخلا عن القاعدة لانا لا تدري من
 هو الاحق واحسن من ذلك ما قاله جماعة انه لما كان الرجل يطلق في
 مقابلة المرأة وفي مقابلة الصبي جات الصفة لبيان انه في مقابلة المرأة
 انتهى والله اعلم فان استغنى عن الفروض التركة سقط وهذه قضية
 شئ طية لا تستلزم الوقوع فلا يورث الابن لكونه لا يسقط وهذا
 اذا قلنا انه عصبة كما هو الداهج وتقدم اما اذا قلنا ليس بعصبة
 فواضح سقوط هذا السؤال الا الاخوات الاشقاء في المشركه والاخت
 لغير الام في الاكدرية وستاتان في فصل الجد والافوة ويختص
 العصبة بنفسه باخذ جميع المال اذا انفرد لانه ان امرؤ هلك فوريث
 فيها الاخ جميع ما للاخت اذا لم يكن لها ولد وغير الاخ في ذلك كالاخ
 بالاجماع ولما كان من يرث بالفرض قد يرث بالتعصيب وبالعكس
 وكان منهم من قد يجمع بينهما شئ في ذكر اقسام الورثة باعتبار ذلك
 فقال **فصل** الورثة على اربعة اقسام منهم من يرث بالفرض
 وحده من الجهة التي سمي بها وهو القسم الاول وهم سبعة الزوج والزوجة
 والام والاخ للام والاخت للام والمجدة من قبل الام والمجدة من قبل
 الاب وتقدم حكمهم ومنهم من يرث بالتعصيب وحده من الجهة التي سمي
 بها وهو القسم الثاني وهم ثلاثة عشر صانظهم كل عصبة بنفسه
 غير الاب والمجد فهم الابن وابنه والاخت الشقيق وابنه والاب والابن
 والعم الشقيق وابنه والعم للاب وابنه والمعتق والمعتقة وبنو المال
 وتقدم حكمهم ايضا ومنهم من يرث بالفرض في حالة وبالتعصيب
 في حالة اخري ولا يجمع بينهما اي الفرض والتعصيب في حالة اخري
 من الجهة التي سمي بها وهو القسم الثالث وهم اربع البنات وبنات الابن
 والاخت لا يورثن اولادهن فاهل فاهل ذوات النصف والثلاثين اذا انفردن
 عن الذكور ومن شئ بالفرض وان كان مع كل واحدة منهم من يعصبها

فصل

فنرت بالتعصيب ونقدم كل ذلك ومنهم من يثبت بالقرن تارة وبالعضوية تارة
 ويجمع بينهما تارة من جهة واحدة وهو القسم الرابع وهما الاب والجدة وبين ذلك
 بقوله اذا انفرد كل منهما عن الفرع الوارث الذكر والا نبي لصلب او ابن ورسول
 بالتعصيب فقط كبقية العصبية سواء كان معه صاحب فرض ام لا وفي الحالين
 خلاف ذكره الشيخ رحمه الله في شرح الكفاية حتى ولو كان القاضل عن
 الفروض قدر السدس ولا تزد الاكدرية لان باب الجد والاحوة خارج
 عن القياس لدليل فلا تفرع عليه وما وقع للمشارحة المحلي رحمه الله حيث
 في شرح المنهاج في تصوير استغراق الفروض لحجب العاصبة كزوج وام وجد
 وعم لا شيء للعم من شيء علي احد القولين ان للجد مع ذوي الفروض وان لم يكن
 فيهم فرع السدس فرضا وان بقي شيء اخذه تعصيبا وصرح به في رسالته
 ابن ابي عمير رحمه الله حيث قال فان لم يكن له ولد ولا ولد له فرض للاب السدس
 واعطى من يثبت له من اهل السهام سهمهم ثم كان له ما بقي انتهى وقد قدما
 ان المعتمد خلافه فان قلت نحن نجد عبارات اكثر الفرضيين انه حيث فضل
 عن الفروض قدر السدس او دون السدس او لم يفضل شيء فرض للاب
 او الجد السدس وظاهر هذا الاطلاق بوجد ما قاله المحلي قلت هذه
 العبارة محمولة على ما اذا كان في اهل القرية احد من اناث الفروع بدليل
 سوابق كلامهم ولواقعته وعند التمثيل لم يمثله الا بمثل فيه انتهى من
 الفروع بل لا يمكن ان يصور بصورة يخرج عن ذلك الا التي قالها
 المشارحة المحلي رحمه الله وهي محل النزاع وهي الاكدرية ايضا
 اذا كان بدل العمة اخذ وان كان معداي كل من الاب والجد ابن او ابن
 ابن ورسول بالفروض فقط وهو السدس كما تقدم وما حملت عليه
 عباراتهم من التقيد في ارث الاب والجد بالفروض مع ذوي الفروض
 بان يكون فيهم شيء من اناث الفروع صرح به المصنف رحمه الله حيث قال
 وان كان معداي كل من الاب والجد شيء من البنات او بنات الابن او منهن
 ولم تفصل عن فروض المسبلة الاثر من السدس اما بان لا يفضل

شيء

شيء

كسنتين وتزوج وابوين او يكون بدل الاب جد او فضل دون
 السدس سهم غير الام او فضل قدر السدس كسنتين وابوين
 او يكون بدل الاب جد فرض له اي كل منهما السدس واعمل
 ان احتجج اليه ايضا كما فرض له مع الابن وابنه فلا يثبت بالتعصيب
 في هذه الصور الخمس لعدم مقتضيه شيء لو كان مع الجد اخوة
 في الصورة لثلاث الاخيرة فلا شيء لهم لا استغراق الفروض
 كما سياتي في فصل الجد والاحوة وان فضل عن الفروض في
 المسبلة التي فيها شيء من البنات او بنات الابن او منهن اكثر من
 السدس كسنت واب او جد فله اي كل منهما السدس فرضا لا طلاق
 الالية والباقي تعصيبا كغير الحقوا الفرائض السابق وجمع الاب
 بين الفروض والتعصيب لاختلاف فيه عندنا كما اقتضاه كلام الرازي
 والفوري رحمه الله وغيرهما بل نقل بن قدامة الاتفاق عليه
 ونقل بعضهم فيه خلافا عن بعض الصحابة واما الجد فعلى خلاف
 تقدمت الاشارة اليه مع ما ينبغي عليه وحاصل ما اقول تبعا لاكثر
 الفرضيين انه لا يفرض للاب الا مع الفرع الوارث ذكر كان او انثى
 وانه ان كان الفرع انثى وفضل شيء عن الفروض الذي منها سبب
 اخذه تعصيبا وما عدا ذلك فآثره بالتعصيب ولو مع اصحاب الفروض
 وهذا هو الظاهر من الالية الكسبية وكلام المصنف ولا واخرا من
 اليه والجد اذا لم يكن مع الاخوة كذا في قياس عليه وما وقع
 لكثير من المصنفين مما يخالف ذلك فاما ما هو او شيء علي احد
 القولين فان **د** ان لا شيء يلحق بالقسم الرابع الا في
 رواية عند احمد ابن حنبل رحمه الله وذلك اذا لم يكن لولدها
 اب لكونه من زنا او من غيرا بلعان ففيه انما عصبته فان لم تكن

وهو الثالث

والسبب

فغصبتها عصبته ولو خلف المنفى إما فقطحاً لها المثلث فوضعا
والباقي عصبته والله اعلم الثانية قد يجتمع في الشخص ^صفرد
جهتنا تعصيب كما بن هويان ابن عم فبرث باقواها والاقوي معلوم
من ترتيب العصبات فالأثر في هذه بالنبوة لا بنبوة الغم وقد
يجتمع فيه جهتنا جهتنا فرض ولا يكون ذلك إلا في النكحة المحبوس هو
لا سنبأ حقه من كحاح المحارم أو في وطى المسلمين بالشبهة فبرث
باقواها فإن كان لو قدر اجتماعهما في شخصين ثوراً معاً فالذهب
عندنا كما لما لكتبة أنه يبرث باقواها كما قبلنا لا سيما سببان يورث بكل
منهما فرض عند الأقران فيورث باقواها عند الاجتماع كما لاخت
لابوين والثاني أنه يبرث بجميعاً لا سيما سببان يورث بكل منهما
عند الأقران فإذا اجتمع لم يسقط أحدهما الآخر كما بن عم هو أخ لأم هو
مذهب الإمام أبي حنيفة والإمام أحمد وسهم الله وحكاه بن الصباغ
عن ابن شريح وقال بن اللبان وهو من أكابر أصحابنا وصححه ابن أبي
عصرون في الانتصار وحكي بعضهم الخلاف فيه قولين قال
الشيبخ وليس ببعيد فقد حكي أنهما روايتان عن زيد
التميمي وأجيب عما استدلوا به بأن الأثر بالفرض والتعصيب
مجتمعين معهود كما في الأب مع البنت بخلاف الفرضين وللشافعي
رحمه الله كما قال الشيبخ رحمه الله فيها مناقرة طويلة في الأمر
ثم اعلم أنه لا تورث بالنسبة إذا عبرة بينهما لأن كحاح المحارم
لا تقرهم عليه لو ترافعوا إليها إذا تقرس ذلك فالقوة بأحد أمور
ثلاثة الأول أن نجيب أحدهما الآخر في المحاجة اقوي والأثر
بما فقط بالاتفاق كما هي عادة كان يطامحوسبي أمه قتل
ولد أمي أمه وأم أبيه فترث بالأمومة لا بالجدودة اتفاقاً الثاني
أن يكون أحدهما لا تجب بخلاف الآخر كما بن في اخت من أم كان
يطا بنته قتل بنتاً فالأول أم الثانية واختها من أبيها فترث

بالأمومة دون الاختية لأن الأم لا تجب بخلاف الاخت وقيل ترث
بالاختية لأن نصيب الاخت أكثر فلو ماتت الكبرى عن الصغرى
فهي بنتها واختها لا يبرثها فترث بالبنية دون الاختية وقيل مثل
بذلك جماعة لا اجتماع جهتي فرض منهم البارسي في توضيحه
قال الشيبخ وهو مستوفى تتبع فيه تعليل الطاووسي انتهى
وقال شيبخ مستأجناً وهي إنما هي مثال لا اجتماع جهتي فرض
وتعصيب كما مثل به النووي رحمه الله لذلك وغيره أن هذا
قد اعترض أيضاً بأن الاخت للاب إنما تكون عصبته إذا كان معها
بنت وهناك هي نفس البنت وفي جعلها بعصبته لنفسها نظر انتهى
وهذا الاعتراض قاله الشيبخ ونقل عن القاضي الحسين عن
الغفال الإشارة إلى ذلك وظاهر عبارة الشيبخ خيل
المالك رحمه الله في مختصره حيث قال وورث ذو فرضين بالاقوي
كما رواه بنت اخت انتهى أن يكون مراده هذه المسئلة فتكون
اخت لا بد ليدل قوتها في اخت إذا لا يتصور إلا أن تكون
الاخت فيها لاب فباني فيها ما تقدم ويمكن على بعد أن
يكون مراده أن تكون الاخت من أم كان يطامحوسبي
أمه قتل بنتاً ثم يموت عنها فهي بنته واخته من أمه فتكون
من أمثلة اجتماع الفرضين فلا نزاع وترث فيها
بالبنية دون الاختية للام اتفاقاً وهي من أمثلة الحالة
الأولي الثالث أن تكون أحدهما قد حجباً من الآخر
كمادة أم أم هي اخت لاب كان يطا بنته قتل بنتاً ثم يطا الثانية
قتل بنتاً ثم يموت الصغرى عن العليا بعد موت الوسطى والاب
فهي أم أمها واختها من أبيها فترث بالجدودة دون الاختية
لأن أم الأم تجبها الأم والاخت تجبها جماعة وقيل ترث بالاختية
لأن نصيب الاخت أكثر ذكر ابن اللبان فيها وأجدي في نظيرتها

المتقدمة كما اشار اليه الراعي رحمه الله واذا كانت القوية محجوبة
وسقطت بالضعيفة كان ثبوت الضعيف في هذا المثال عن الوسطى والعلوية
فترت الوسطى بالامومة الثلث والعلوية بالاختبة النصف وبلغت بها
فيقال خلف اما واحدة قوس ثلث الامر الثلث والحدة النصف او خلف
اثنين لاد قوس ثلث احدهما النصف والاخرى الثلث او قوس ثلث شخص
مع من ادلي به وليس ولد لم فلو حجت الضعيفة والقوية لم ترت
اصلا كان يكون معها اخ شقيق كان كان للمجوس من الثانية ابن
اخر مع الثالث فتموت الثالث عنه وعنهما فهو اخوها شقيقها والوسطى
امها واختها من ابها والعلوية اختها واختها من ابها فالوسطى
السدس بالامومة لوجود العدد من الاخوة غيرها فان اخوتها
في حق نفسها لا تؤثر ولذا اعطيناها في التي قبلها الثلث وللأخ
الشقيق الباقي ولا شيء للعلوية لان كل من الجهتين محجوب
اما الجدودة في الامومة اما الاختبة للاد في الشقيق وقديمت في
الشخص جهتها فرض ونقصيب كاذن عم هو اخ لامر في جهتها لانا قد علمنا
الارث بالفرض والتعصيب معا في الاب والجد كما تقدم وهذا حيث
لا مانع لاحد هما فان كان لاحد مانع لم يرت به كان يكون في هذا
المثال بنت فلا يرت ياخوة الامر وكما لو كان مع زوج هو
معتق اخت لاد فلا شيء له بالعق لا يستغنى القروض ومن فروع
هذا الباب ما لو خلف ابني عم احدهما اخ لامر فنص الشافعي رحمه
الله في النسب علي ان للذي هو اخ لامر السدس والباقي
بينهما اعمالا للجهتين كما تقدم ونص في الولا في ابني عم المعتق
واحد ما اخوة لانه ان الجميع للذي هو اخ لامر ولا شيء للاخ
وللاصحاب فيهما طريقان احدهما في كل منهما قولان
بالنقل والتجريح احدهما ترجيح الاخ للام في صورتين
فياخذ الجميع فيهما والثاني لا يرجح فيهما بل له في الاولى
السدس والثاني بينهما وفي الثانية المال بينهما واصح هو

الطريقين

الطريقين القطع بالنص في كل منهما والفرق ان الاخ للام يرت في
النسب فامكن ان يعطى فرضه ويجعل الباقي بينهما لا يستويان في
العضوية وفي الولا لا يمكن ان يورث بالفرض بقراءة الام معطلة
فما سئلته مقوية فترجعت عضوية من يدي بها فاحذ الجميع كما ان الشقيق
للمم ياخذ باخوة الام شيئا ترجحت بها عضويته فيجب الاخ للاد وان لم
يمكن الارث بينهما لوجود ما يجب لاحدهما وسقط بالآخر فقط كما ينبغي
احدهما اخ لامر مع زوج وام فللمزوج النصف وللأم الثلث وللأخ
للأم السدس ولا شيء له بينوة العم كما لا شيء للاخ لا يستغنى القروض
او كهما مع بنت فلها النصف والباقي بينهما في الاصح لان اخوة الام
سقطت صارت كما نه لم تكن غير ثلث بينوة العم علي السوا والثاني
وهو جواب بن الحداد والاقوي عند الشيخ ابي علي ان الباقي للذي
هو اخ لامر لان اخوة الام للمم ياخذ بها ترجحت بها عضويته
كالأخ للابوين والأخ للاد وكما في مسيلة الولا التي نص عليها
واجيب بان قرابة الامر في الشقيق لا يفرض بها فتخرج بها كما في
مسيلة الولا وفي مسيلتنا كان يفرض له بها فاذا كان في الفرض
من يحجبها سقط اعتبارها فقرابة الامر في الشقيق والولا معطلة
ابتدأ بخلاف هذه وحاصله الفرق بين المعطلة ابتداء والعطلة
لما يجب وانما لم يفرض قرابة الامر في الشقيق لان اخوة الاب
والام سببان من جهة واحدة وهي الاخوة بخلاف الاخوة والعمومة
فانها سببان من جهتين مختلفتين توجب احدهما الفرض
والاخرى التعصيب منفردتين فكذلك المجتنبين والله اعلم
ولما انتهى الكلام علي الارث بالفرض والتعصيب شرع في
اصول المسائل بل تنعلا لصله وان كان الاولي تاخير الكلام عليها
الي ان يأتي بها مع النسخ كما فعل الشيخ رحمه الله فقال

هذا هو الأصل في الأصول

فصل

أصول المسائل المتفق عليها إذا كان فيها فرض سبعة
والمختلف فيها اثنان سبباً تيان والأصول جمع أصل وهو في اللغة
ما ينشئ عليه غيره ومناسبتة للمصطلح عليه ظاهرة فان تصحيح المسائل
وقسمة الدرجات وسائر الأعمال تنبني عليه أما إذا تخضت الوسوسة
عصبات فعدد دروسهم أصل المسئلة مع فرض كل ذكر اثنين إذا كان
فيهم انثى وهذا في النسب أما في الولاء فان استووا في الاستحقاق
فعدد دروسهم ولو كان فيهم انثى أصلها وان اختلفوا فيه
فمخرج كسوسهم أصلها ففي ابنين أو معتقبن مستويين ذكرين أو اثنين
أو مختلفين أصلها من اثنين وفي ابنين وبنين أو ثلاثة معتقبن انثى
لها النصف وذكر له الثلث وأصلها من السدس أصلها سنة فيهما لكل ذكر
من الأولي اثنان ولكل بنت واحد ولذات النصف في الثانية ثلاثة
ولذي الثلث اثنان ولذات السدس واحد إذا انقضى ذلك قلبي جمع
البي كلامه فقول له اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية وانثى عشر
وأربعة وعشرون بيان للسبعة ثم ذكر المختلف فيه فقال زاد المحققون
ومنهم إمام الحرمين والمتوكي والنووي وقال انه الأصح الجاري على
القواعد لان العمل به اخص ونقله الاستاذ أبو منصور البغدادي
رحمه الله عن زيد ابن ثابت رضي الله عنه في باب الجدة والاختوة
أصلين أحدهما زيادة على السبعة فصارت بهما تسعة وهما ثمانية
عشر ثمانية عشر وستة وثلاثين وسببها في محامها وقال الجمهور
نشا من أصل السنة وضعفها لان الفراض موصوفه على الفروض
المقدرة في الكتاب والسنة وثلث ما يبقى لم يرد فيهما فمما تصح
لأن أصل واحد وأصح المحققون بما يؤخذ مما ذكره المصنف في تعريف أصل
المسئلة تبعاً لهم مقتضى فيه على ما إذا كان فيها فرض أو فرض
كما اقتضى في العدد على ذلك لا شيء كما قال الشيخ تصديق العبارة

عن حد جامع ما نفع لأصول المسائل التي تمخض فيها الارث
بالعصبي بقوله وأصل كلمة مسئلة فيها فرضه فأكثر أقل
عدد يصح منه فرضها ان كان واحداً أو هو الاثنان والثلاثة
والاربعة والسنة والثمانية أو فرضها ان كان فيهما
فرضان فأكثر وهو واحد مما تقدم والاثنى عشر
ضعفها والثمانية عشر وضعفها على ما قال المحققون
لما استعرف في خارج الكسور ان مخرج الكس أقل عدد
يصح منه ذلك الكس فاذن أصل المسئلة ومخرج هو
فرضها سببان ومقتضى القواعد الحسابية فيما إذا اجتمع
كس مضاف للباقي مع كس مضاف للمجملة كما هنا وكما في
الغراوين يريد ما ذكره المحققون كما بينت ذلك في شرح
التخفة قال المتوكي رحمه الله ولا غم اتفقوا في زوج
وأبوين على ان أصلها ستة ولو قامت من النصف
لقالوا اثنان وتصح من ستة واقترع الرافعي رحمه
الله على نقل الاتفاق وهو الجاري على القواعد
كما اننا اليه لكن طعن طعن فيه بن الرفع بنقل بن
أبي الدم عن بعضهم ان أصلها اثنان قال السبكي
رحمه الله والصواب حصها أي الأصول في السبعة
وفرق بين مسئلة الزوج والأبوين وبين ما هنا بأن ثلث
ما يبقى في تلك فرض أصلي للام بخلافه في الجدة
وأما جعلناه له لان لا ينقص والأصل فيه العصور
علمه أنه في الأصول انثى والصواب ما قاله
المحققون لأننا حيث لا عيناً فرض المسئلة أو فرضها

قلا حرق في ذلك بين الفرض الاصلى للشخص وما ثبت
 له بوجه ما اذا تقدر ذلك فاعلم ان للاصول اعتبارين
 احدهما ان ينظر في نوع الفرض انفراد او اجتماع قطع
 النظر عن ياخذة ويسمى المنظور فيه بهذا الاعتبار مسايل وسماها
 الحق في رحمه الله طرقا الثاني ان ينظر فيه كذلك مع النظر الى
 من ياخذة ويسمى المنظور فيه بهذا الاعتبار صور وكل منهما
 محصور في مسايل الاصول التسعة عايلة وغير عايلة تسعة
 وخمسون وصورها تزيد عن ستماية وقد استقصى الشيخ
 رحمه الله في شرح كفايته الجميع وذكر المص رحمه الله أكثر
 المسايل وبعض الصور وسنتم باقي المسايل ان شاء الله تعالى
 مع ما يتيسر من الصور لان استقصا جميعها مما يطول اذا تقر
 ذلك فكل مسألة فيها نصف ونصف كزوج له النصف واخت
 شقيقة اولاد لها النصف ايضا فاصلها من اثنين لان اقل
 عدد له نصف ونصف اثنان لثماثل محرجها كما استعده
 وتسمى هاتان بالنصفين وبالنصفين كما سياتي
 او نصف وما بقي كنبت لها النصف وعم له الباقي وكالعم
 هنا وفي بقية الباب كل عاصب لا يحجب ذالفرض ولا يغير
 فرضه الذي له في تلك المسئلة فاصلها من اثنين لما سياتي
 ان اقل عدد له نصف صحيح اثنان فلا تميز مسيلتان
 وكل مسألة فيها ثلث وما بقي كام وعم لها الثلث وله
 الباقي وكأخوين لام وعم لها الثلث وله الباقي فاصلها
 فيها من ثلاثة محرج الثلث او ثلثان وما بقي كاختين لامين
 وعم لها الثلثان وله الباقي فاصلها ثلاثة مقام الثلثين
 او ثلثان وثلث كاختين لامين واخوين لام لها الثلث والاول

الثلثان فاصلها من ثلاثة ثلثان لثماثل الامامين فلهذا الاصل ثلاث
 مسايل وكل مسألة فيها ربع وما بقي كزوج وابن لاول الربع
 والباقي للثاني وكزوجة وعم لها الربع وله الباقي فاصلها
 فيها من اربعة لانها محرج الربع او نصف وربع وما بقي كنبت
 لها النصف وزوج له الربع وعم له الباقي وكزوجة واخت لغير ام
 فاصلها من اربعة لان محرج النصف داخل في محرج الربع فيكتفي
 بالاكبر كما سياتي او ربع وثلث ما بقي وما بقي كزوجة لغير ام
 وابوين للام ثلث الباقي وللاب الباقي وهذه احدى الفروض
 وكزوجة وجد ومن الاخوة اكثر من مثليه فاصلها من اربعة
 لان الباقي من محرج الربع بعد القابضة منقسم على الثلاثة
 محرج الثلث المضاف للباقي فلهذا الاصل ثلاث مسايل
 وكل مسألة فيها سدس وما بقي كجدة لام او اب وعم لها السدس
 وله الباقي وكامر او اب او جد كل واحد منهم له السدس مع ابن
 او ابن ابنة له السدس في وكامر واخوين لابوين اولاد لها السدس
 ولها الباقي وكأخ لام وعم له الباقي بعد فرض الاول وهو
 السدس فاصلها من ستة محرج السدس او نصف وثلث
 وما بقي كزوج له النصف وام لها الثلث وعم له الباقي وكشقيقة
 واخت لاد لها النصف واخوين لام لها الثلث وعم له الباقي
 فاصلها من ستة لتباين محرجي الفرضين وفي بعض النسخ
 باسقاط وما بقي والتمثيل بالعم والاولى ما وقع عليه المحل
 او نصف وثلثان كزوج وتشتق من له النصف ولها الثلثان
 فاصلها من ستة لما تقدم في اثني قبلها وكان الاولى له
 تاخير هذه مع التي بعدها الى مسايل العول وسعيد لها

ففيها ان شأنا الله تعالى او نصف وثلث وثلثان كزوج له النصف
واخوة من لأم لها الثلث واخوة من لأم لها الثلثان فاصلها من
سنة لثلاث محرمي الاخيرين ومباينة احدى المحرم الاول
او نصف وسدس وما بقي كزوج وجمدة لأم او اب وعم له النصف
وللمدة السدس والباقي للعم وكبنت واب او جد وكبنت
وبنت ابن وعم فاصلها من سنة لدخول محرم الاول
في محرم الثاني او ثلث وسدس وما بقي كما لها الثلث
واخ لأم له السدس وعم له الباقي وكافر وولد لها وعم
فاصلها من سنة لتد اهل المحرمين او ثلثان وسدس وما
بقي كسقيقتين او اب لها الثلثان وام لها السدس وعم
له الباقي وكبنت ابن او بنت ابن مع اب او جد فاصلها من
سنة لما قلناه في التي قبلها او نصف وثلث ما بقي
وما بقي ولها كما قال الشيخ رحمه الله صورة واحدة ذكرها
بقوله كزوج له النصف واخوة من لأم ثلث الباقي وللأب الباقي
كما تقدم وهي ثمانية الغراوين فاصلها من سنة لان الباقي
من محرم النصف بعد اسقاط بسطه وهو واحد واحد
يبان محرم الثلث المضاف للباقي وان ضرب فيه حصل ما ذكر
وزاد الشيخ ابراهيم بن اسماعيل الحنفى في ردي رحمه الله
صورة اخرى وهي زوج وجمدة واخوة قال الشيخ وانما اسقطها
لانه لا يتعين فيها ثلث الباقي لاستثناؤه من السدس انتهى وكل
للجد فيها ثلث الباقي لاستثناؤه مع السدس انتهى وكل مسيلة
فيها نصف وثلث سدسان وما بقي فاصلها من سنة
ومن صورها ابن وابوان ومنها ام واخ لأم واخ لغيرها
وكل مسيلة فيها نصف وثلث وسدس فاصلها من سنة

ومن

ومن صورها زوج وام واخ لأم ومنها شقيقة وام وولداها
وكل مسيلة فيها سدسان ونصف وما بقي فاصلها من سنة
ومن صورها بنت وابوان ومنها زوج وام واخ لأم واخ لغيرها
وكل مسيلة فيها ثلاثة سداس ونصف فاصلها من سنة
ومن صورها بنت وبنت ابن وابوان ومنها ثلاث اخوات متفاوتات
وام وكل مسيلة فيها ثلثان وسدسان فاصلها من سنة ومن
صورها بنتان وابوان ومنها بنت ابن وجمدة لأم فاصلها من سنة
هذا الاصل بغير عول احدى عشق ذكرنا منها ما لم يذكر في صورها
تزيد عن ما بين قال الشيخ رحمه الله مسائل بغير عول
اثنتا عشر وصورها ما بينان وخمسة وثلاثون واعتزض علي
الماء وديني والحوثي رحمهما الله في اسقاط الثانية
عشر بصورها والصواب ما قلناه فان التي زادها هي مسيلة الثلث
والسدس وما بقي بصورها فاعادها ثانيا فتنبه لذلك والله اعلم
وكل مسيلة فيها ثمن وما بقي كزوجة وابن لها الثمن وله الباقي فاصلها
من ثمانية محرم الثمن او ثمن ونصف وما بقي كزوجة لها الثمن
وبنت وبنت ابن لها النصف وعم له الباقي فاصلها ثمانية فلهذا
الاصل مسئلتان وكل مسيلة فيها ثلث وربع وما بقي كزوجة
لها الربع وام لها الثلث وعم له الباقي وكما لو كان بدل الام ولداها
فاصلها من اثني عشر لمباينة محرميهما او ثلثان وربع وما بقي
كزوج له الربع وبنت ابن لها الثلثان وعم له الباقي وكزوجة
واخت من لغير ام وعم فاصلها من اثني عشر لما ذكرنا وسدس
وربع وما بقي كزوجة لها الربع وجمدة فاكل لها السدس وقمر له
الباقي وكزوج وام وابن فاصلها من اثني عشر لتوافق المحرمين

وكل مسيلة فيها ربع وسدسان وما بقي كزوج وابوان واين اربع
 وسدس ونصف وما بقي كزوج وام وبنت وعم اربع وسدس وثلاث
 وما بقي كزوجة وام وولدها وعم فاصلها من اثني عشر فلهذا الاصل
 بعشر عول ست مسائل وكل مسيلة فيها ثلثان وعين وما بقي
 كزوجة لها الثمن وبنتين او بنتي ابن لهما الثلثان وعم له الباقي فاصلها
 من اربعة وعشرين لتبنا بن المخرجين او سدس وعين وما بقي كزوجة
 لهما الثمن وحيدة لها السدس واين له الباقي وكزوجة واب وابن فاصلها
 من اربعة وعشرين لتوافق المخرجين وكل مسيلة فيها ثمن وسدسان
 وما بقي كزوجة وابوين واب او ثمن ونصف وسدس وما بقي كزوجة
 وبنت وبنت ابن وعم او ثمن وثلثان وسدس وما بقي كزوجة وبنتين
 او بنتي ابن واب او ثمن وسدسان ونصف وما بقي كزوجة
 وبنت وابوين فاصلها من اربعة وعشرين فلهذا الاصل بعشر
 عول ست مسائل وكل مسيلة فيها سدس وثلاث ما بقي وما بقي
 كزوجة لها السدس وحيدة لها الثلث الباقي لما سياتي وحيدة
 اخوة لاب اولابوين لهم الباقي فاصلها من ثمانية عشر على
 الاربع لان الباقي من مخرج السدس حيدة لا تنقسم على ثلث
 الباقي ويباينه وحاصل من به فيه فيه ما ذكر فلهذا
 الاصل مسيلة واحدة فيها صور وكزوجة مسيلة فيها سدس
 وربع وثلاث ما بقي وما بقي كام واحدة لها السدس
 وزوجة لها الربع وحده ثلث الباقي او مسيلة اخوة لاب
 اولابوين اولابوين لهم الباقي فاصلها من ستة وثلاثين
 على الاربع لان الباقي من مخرج السدس والربع بعددها
 لا تنقسم على مخرج ثلث الباقي ويباينه وحاصل من به
 فيه ما ذكر فلهذا الاصل مسيلة واحدة فيها صور ولما بقي

او ادا جعلناها
 من ستة

في مسيلة واحدة فيها صور وكزوجة مسيلة فيها سدس وربع وثلاث ما بقي وما بقي كزوجة لها السدس وحيدة لها الثلث الباقي لما سياتي وحيدة اخوة لاب اولابوين لهم الباقي فاصلها من ستة وثلاثين على الاربع لان الباقي من مخرج السدس والربع بعددها لا تنقسم على مخرج ثلث الباقي ويباينه وحاصل من به فيه ما ذكر فلهذا الاصل مسيلة واحدة فيها صور ولما بقي

الكلام

الكلام على الاصول التسعة وكان منها ما قد يعول وهو
 الستة وضعفها وضعف ضعفها وذلك ما له سدس صحيح
 من الاصول المتفق عليها بشرح يبين ما يعول اليه
 كل واحد منها لكن قيل الخوض في كلامه لا بد لنا من تقديم
 امور منها ان العول في اللغة يقال لمعان منها الارتفاع
 يقال عال الميزان اذا ارتفع وفي اصطلاح الفقهاء زيادة
 ما يبلغ مجموع السهام المأخوذة من الاصل عند اردادها
 العروص عليه ومن لازمه دخول النقص على اهلها بحسب
 حصصهم وقتها ان العول لم يقع في من النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا في من ابي بكر رضي الله عنه وانما وقع في من عمر رضي
 الله عنه قال الشيخ رحمه الله روي عن ابن عباس رضي الله
 عنهما انه قال اول من اعال الفدايق عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه لما القوت عليه الفدايق ودافع بعضها بعضا فقال ما اقرى
 اليكم قدم الله ولا اليكم اخذ وكان امرا ورعا فقال ما احسن
 شيئا او سعي لي من ان اقسم التركة عليكم بالحصص وادخل علي
 كل ذي حق ما دخل عليه من عول الفديضة انتمي وروي ان
 اول فديضة عالت في الاسلام زوج واختان فلما رفعت
 الي عمر رضي الله عنه قال ان بدأت بالزوج او بالاختين لم يبق
 لك اخذ حقه فاشير وا علي فاشار بالعول العباس رضي الله
 عنه وهو اول من اشار به ثم هو المشهور وقيل على رضي الله
 عنه وقيل بن ثابت رضي الله عنه والظاهر كما قال
 السبكي رحمه الله ان كلهم تكلموا في ذلك لاستشارة عمر
 رضي الله عنه اياهم رضي الله عنهم واتفقوا على العول
 فلما اتقضي عمر رضي الله عنه اظهر ابن عباس رضي الله عنهما

الخلافة فيه في المباحلة وقال الذي احصى رمل عالم عدد الم جعل
في المال نصفاً وتلكا هذا ان النصفان قد ذهبا بالمال كله فابن
الثلاث وقال لو قدموا من قدم الله واخذوا من اخذ الله ما عالت
قد بفضله فقبيل له ما بالك لم تقبل هذا العرف فقال كان رجلا مهاجرا
فهبطته وقال له عطا بن ابي رباح ان هذا لا يغني عني ولا عنك
شيئا لو مت اومت لقسم ميراثنا على ما عليه الناس الان قال
فان شاؤا خلدنا في ابناؤا وابناؤا ونسائنا ونسائنا وانفسنا
وانفسهم ثم يبتصل فيجعل لعنة الله على العالمين ذين وقد
تكرر دعا ابن عباس رضي الله عنهما اليها فقال مرة لزيد ومرة
لعطا ومرة لزيد ومرة لم يسم الخاطب واختلفت الرواية عنه
فبين قدم الله ومن اخذته فقال لزيد بن اوس الزوجان والامر
والجدة قدمهم والبنات وبنات الابن والاخوات لابوين اولاد
اخذ هذه وروى عنه انه قال من اهبط الله من فخذ الي فخذ
فهو الذي قدمه ومن اهبط الله من فخذ الي غيره فهو الذي اخذ
وروى عنه غيره ذلك وما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما
من اعتذاره عن اظهار مخالفة في زمن عمر رضي الله عنه لقوله
كان محببا فحبته ينبغي القطع بان مستنده في انكار العول كان
رايا واجتهادا وانه ليس معه دليل ظاهر يجب المصير اليه فانه
لو كان معه ذلك لما سكت لعله بان عمر رضي الله عنه كان أشد الناس
انقيادا الى الحق واعظم ليبا لما عرف من اخلاقه فقد قال مرة لصاحبه
لمرأه واخطأ عمر رضي الله عنه من اهدي الي عمر عيو به وقال
في قضية كل الناس افقه منك يا عمر وفي قضية الحامل التي امره
ان يقسم عليها الحد فقال له معاذ هذا لك عليها فما لك في بطنها
قال فجز النساء ان ياتين بمثل معاذ هلكت عمر لو لمعاذ الي غيره ذلك

وكان

ما نقل عنه رضي الله عنه وانما كانت شدته وغلظته في الحق ان
يخالف وفي المهرات ان تثبتك غير ان ابن عباس رضي الله عنهما
لم يريا من انه لو ذكر سنده صار محجوبا فاستنع ومقتضي هذه
الرواية في قوله اظهر ابن عباس الخلاف وفي قوله كان مهيبا
فهبطته تقتضي انه كان في زمن عمر مخالفا لكنه كان خائفا واذا اظهر
بعده لما قدمناه لكن قال الشيخ السبطي رحمه الله الذي
يظن بان ابن عباس رضي الله عنهما انه صرح بالخلاف في زمن عمر
وقابل عمر قوله يقول الجماعة الذين منهم عمر وخرج قولهم
وبقي ابن عباس لم يثبت له صواب ما قالوه فيرجع اليهم
ولا قساده ما قالوه وهو فيرجع عنه انتهى وما قول بعضهم
انه سكت عن الخلاف في زمن عمر لحيثية كانت على
العاروق ولما للعباس والده عليه من الحقوق فقيه
نظر كيف يستكن عما يظهر له لاجل هذا او غير الصحابة لا يظن
بهم هذا فكيف بالصحاب رضوان الله عليهم وما علم من
هالهم في مثل هذا الاسماء عمر رضي الله عنهم انتهى
وهذا الاشكال هو الذي اوجح السبطي رحمه الله ان قال
ما قال والجواب ما يوضحه ما قدمناه وتوصله ان المسئلة
اجتهادية ولم يكن معه دليل ظاهر يجب المصير اليه فساغ
له عدم اظهار ما ظهر له والله اعلم قال الشيخ رحمه
الله ولا يعرف بين اجد من الاربعة ولا من اتباعهم خلافا في
العول واستدلوا العول بالكتاب والسنة والاجماع
والقياس اما الكتاب فاطلاق ايات الموارد يقتضي عدم
التفرقة بين حال اجتماعهم وانفرادهم ونقد يجر بعضهم
علي بعض وتخصيصه بالنقص من غير حاجب شرعي نرجح
من غير مرجح وهو محال واما السنة فاستدل القاضي عبد

الكوهاب بان النبي صلى الله عليه وسلم قال الحق الفرائض
 باهلها الحديث قال فامر بالحق الفرائض باهلها ولم يخص
 بعضهم دون بعض فان اتسع المال لهم استوفى كل منهم
 ما فرض له وان ضاق المال عن ذلك دخل النقص على الجميع
 لا نفهم اهل فرض وليس احدهم باولي من صاحبه فكان
 العول بسبب ذلك واما الاجماع فلا نه كان منعقد اقبل
 اظهار ابن عباس الخلاف لابن عباس كما حكاه المتولي وغيره
 ويدل عليه قول عطاء لابن عباس رضي الله عنهما ان هذا
 لا يغني عني وعنتك شيئا الي اخر ما تقدم قال الشيخ
 وهذا مبني على عدم اشتراط انقراض العصر في انعقاد
 الاجماع وقد استدلنا به انه لا يلزم فيه التحقيق انتهى وما
 تقدمت حكايته عن الوسطي تمنع انعقاد الاجماع فان ذهب
 الجمهور ان تدرية المخالف تمنع انعقاد الاجماع قال
 الشيخ لو استند ظنه اي السطلي الي نقل معتبر لكان ذلك
 موثرا في المنع ومجرد احتمال ذلك وان كان ممكنا لا يثبت
 به دعوي المنع علي ان ما قاله السطلي قاله صاحب التثنية
 وذكر ما يصلح ان يكون جوابا فقال واجمع الصحابة عليه
 وما خالف فيه احد الا ابن عباس الا انه كان في ذلك الوقت
 صغيرا فلم يظهر الخلاف ثم انه اظهر الخلاف بعد ذلك وقال
 ما قال والله اعلم انتهى لكن اجاب شيخنا بان الخلاف
 انما يعتبر عند اظهره وان مثل هذا الاحتمال لا يقدح في
 الاجماع لعدم استناده الي نص صريح واما ما قيل من انه كان
 صبيا فلما بلغ خالف فليس يصلح لان المشهور انه بلغ قبل
 قضية العول انتهى واما القياس فلا لها حقوق مقدرة متفق

في الوجوب ضاقت التركة عن جميعها فقسمت على قدرها كالميراث
 كما هكذا قال في المذهب وما ذكره من القياس علي الذين نقله
 جماعة عن العباس رضي الله عنه وانه قال لعمر بن عبد الله
 يا امير المؤمنين ارايت لو مات رجل وترك ستدر راحه ورجل
 عليه ثلاثة والاخر اربعة كيف تصنع اليس تجعل المال سعة
 اخذا قال نعم فقال العباس هو ذاك هكذا حكاه في التثنية
 قال شيخنا مستأجنا واجلج المخالف بالايات او الظاهر منها
 الفروض الكاملة وانما دخل النقص على الافوات والبنات
 لانهم قد ينتقلن للنقص فيمكن كالعاصبة وبائمن اولى
 باخذ الباقي من البنات والاحوة لانهم اقوي منها ومن الاول
 بلزوم كون النقص في زوج وبنات وابوين بين الاب والبنات
 لان كلامهما ينتقل للنقص مع انه قابل باقتصاصه بالبنات
 والسا في بان البنات والاحوة عصبة والبنات والاحوات
 من ذوي الفروض وايضا ينقص عليه بالنقص وسباني
 انتهى وهي زوج وام واختان لام فان ابن عباس رضي
 عنها لا يقول بالعول ولا يقول بحجب الامر باقل من ثلاثة
 من الاحوة فانه ان اعطى الامر الثلث لزم العول او نقص قوله
 ان النقص انما يدخل على من ينتقل للعصوبة كما روي عنه
 لان ولد الامر لا عصوبة له وان اعطاها السدس كما روي
 عنه ايضا لزم حجبها باقل من ثلاثة ومن هنا ايضا
 لقبتم بحسب الالزام ويمكن الجواب عنه بان روي عنه
 ان المقدم من لا يحجب عن الارث والمؤخر من قد يحجب عنه
 فعليه يخلص من الالزام لكن قال الامام الشافعي في الرواية

عنه انه لا يدخل النقص على ولد الامر فعليه لا يخلص له من الازلام
وقال الخبزي اعطوا كدي الامر الباقي هو الاشبه بقياس قوله
انتمي ووجه ذلك بعضهم بان اذا كان الاقوي عنده من ينقل
من فرض الي فرض فذلك موجود في الزوج والامر واما الاخوة
للامر فينتقلون من فرض الي غير شي فعليه يخلص من الازلام
اذا انقضى ذلك فليترجع الي كلام المؤلف رحمه الله بقوله واعلم
ان السنة تقول اني بيان لما يقول اليه كل من الاصول الثلاثة
فالسنة تقول اربع عولات علي ثواني الاعداد الي عشرة في ثلاث
عشر مسئلة تشمل علي نصف وثماني صور فتقول الي سبعة
ممثل سدسها في اربع مسايل الاولى نصف وثلثان كزوج واقبي
لاب اولابوين للزوج النصف وللاختين الثلثان ومجموعهما
من السنة تسعة وهذه اول فريضة عالت كما قد مناه وهو ما ذكر
الامام والمتولي والقاضي والقرا الي والشيخان وخالف صاحب
المهذب فجعلها المباحلة وصححه الكسبي قال لموافقة قول
ابن عباس في المشهور عنه نصفان ونصفان وثلثا والرواية
عنه نصفان وثلثان عريبه تناسب الاول فلعلمها وقفتا معا
انتهى وما قد مناه عن الامام والقاضي وغيرها هو الظاهر
واما قول ابن عباس في المشهور نصفان ونصفان وثلثان فيكون
ان يكون ذلك لما وقعت المباحلة ثانيا عند اظهار الخلاف الثانية
نصف وثلث وسدسان كام وشقيقة واخت لاب وولدي ام الثالثة
نصفان وسدس كزوج وشقيقة واخت لاب الرابعة ثلثان
وثلث وسدس كام واختين لام واختين لغيرها وتقول الي
ثمانية ممثل ثلثها في ثلاث مسايل الاولى نصفان وثلث
كزوج وام واخت لابوين اولاب للزوج النصف وللامر الثلث

ولاخت

وللاخت النصف ومجموعها من السنة ثمانية وهذا هو
مذهب الجمهور وعند ابن عباس رضي الله عنهما الزوج
النصف وللامر الثلث والباقي بين الامر والاخت علي خمسة
فتصح بالاختصار من عشر وتلقب هذه الصورة عند الجمهور
بالمباحلة لقول ابن عباس المتقدم قال شيخ مشايختنا
وقال الشيخان كالامام رحمه الله انه لفت لكل عايلة
فلا مشاحية في مثله ومن ذلك الناطم له يعني الشيخ رحمه الله
بان المفهوم من كلام القراض انه لقبيا لصورة مخصوصة غير
قادرة والابتهاال من قولهم بهله الله اي لعنه الله وابتعد
من رحمته من قولك ابهله الله اذا اهلكه واصل الابتهاال هذا
ثم استعمل في كل دعاه مجتهد فيه وان لم يكن النعان قاله الجمهور
انتمى الثانية نصف وسدس وثلثان كزوج وام واختين لغيرها
الثالثة نصفان وسدسان كزوج وثلاث اخوات مفترقات
وتقول الي تسعة ممثل نصفها في اربع مسايل الاولى نصفان
وثلثة اسداس كزوج وام وثلث اخوات مفترقات فلزوج
النصف وللشقيقة النصف ولكل من الباقيات السدس
ومجموعها من ستة ما ذكر الثانية نصفان وثلث وسدس
كزوج وام وشقيقة واختين لام وكالا كدرية وستاني
الثالثة نصف وسدسان وثلثان كزوج وام واخت لام
واختين لغيرها الرابعة نصف وثلث وثلثان كالمروانية
وتسمى ايضا الغدا وهي زوج واختان لام واختان
شقيقتان وصورها الامام رحمه الله بزوج وست اخوات
متفرقات فعلي قول الجمهور للزوج النصف وللاختين
من الامر الثلث وللشقيقتين الثلثان وفي تصويب الامام

لا شيء للاختين للاب وعلى قول ابن عباس رضي الله عنهما للزوج
 النصف وللأختين للام الثلث والباقي للشقيقتين وتصح
 من اثني عشر وعلى ما قاسه الفرصيون على قوله للزوج
 النصف والباقي بين الأخوات الجميع على قدر سهامهن لو
 انفردن وتصح من اثني عشر أيضا وسميت غرلا لأنها حدثت
 في زمن بني أمية فأراد الزوج النصف كاملا فسألوا عنها فقها
 النجاشي فقالوا له تلك المال بالعدل فشاع ذكرها واشتهرت
 فسميت بذلك تشبيها لها بالوكب الاغرو قيل ان الميتة
 كان اسمها الغرا وذكر بعضهم انها اسميت غرابا سم
 الزوج الاغرو وسميت مروانية لانها وقعت في زمن مروان
 وقيل عبد الملك ابن مروان وقيل لان الزوج كان من بني
 مروان وما ذكرناه من تسمية هذه فقط بالغرا هو ما رجحه
 في الفصول ومشي عليه في شرح الكفاية لابن الهيثم لكنه
 قال في منها إلى أنه لقب التي تحمل عابطة لتسعة قال شيخ
 مشايخنا رحمه الله والرافعي رحمه الله لم يرجح شيئا بل قال
 ومنها الغر وقد تفسر بمطلق العول لتسعة وقد تفسد
 بصورة خاصة منه وذكر الصورة المتقدمة انتهى والظاهر
 من تقدمه الاول الميل إليه وتقول إلى عشر بمثل تليها
 في مسيلتين الاولى نصفان وسدسان وثلاث كزوج
 وأخت لا يوين وأخت لا ي وأمر ولديها الثانية نصف
 وسدس وثلاث وتلكان كزوج وام وأختين لامر وأختين
 لا يوين اولاد فللزوج النصف وللأم السدس وللأختين
 للام الثلث وللأختين لا يوين الثلثان ومجموعها من ستة
 ما ذكر وتلقب هذه الصورة بأمر الفروج بالخ المعجزة

السهام العابطة فيها فشيء هو باطنا بر وحولها اقراها عند
 الجمهور وهو الذي تصح في الفصول وقيل انها لقب لكل عابطة
 إلى عشرة وهو ما جدي عليه في الكفاية في اخذها وهزم به في
 شريها هنا في اول كلامه وظاهر كلامه في اخذ الميل اليه
 حيث قدم فقال قيل انها لقب لكل عابطة إلى عشرة وقيل
 لقب بصورة معينة ما تقول فيه الستة إلى عشرة قال الجمهور
 الاستناد ابو منصور والوري وغيرهما صورتها زوج
 وامر وأختان لا يوين وأختان لامر انتهى ويقال لها
 ايضا ام الفروج بالجيم ذكر القولي في بحر لان اكثر
 من فيها نسا ويقال لها التلي لوقوفها لانها عالت بتليها
 وهو اكثر ما يكون في الغرائض وتلقب ايضا بالسبع نسبة
 إلى القاضي شيخ لوقوفها في زمنه وقصايه فيها بذلك
 روي انه سبيل عنها فجعلها من عشر تخافه منها فكان
 الزوج يلقي الفقية فيستفنيه فيقول رجل مانت امراته
 ولم تترك ولد اولاد ابن فيقال له النصف فيقول والله
 ما أعطيت نصف اولادك فيقال من اعطاك ذلك فيقول
 شيخ فيلقى الرجل شريها فيسأله عن ذلك فيجبره الخبر
 فكان شيخ إذا لقي الزوج يقول إذا رأيتني ذكرت بي حكما
 يا نزا إذا رأيتك ذكرت بك رجلا فاجابني لي فحور
 أنك تزيج الشكوي وتكلم الفتوي وفيها خمسة مذاهب
 احداهما قول الجمهور وتقدم الثاني قول ابن عباس
 رضي الله عنهما للزوج النصف وللأم السدس وللأختين من
 من الام الثلث وسقطت الاختان من لا يوين وهذا هو المشهور

الثالث ما يخرج علي قوله من ان الثلث بين الاختين من الام
 والاختين من الابوين علي قدر سهميهن لو انفردن وهي ثلاثة
 فتصح من ثمانية عشر الرابع قاسد الفرصيون علي قوله
 ايضا وهو ان يكون الثلث بين الاختين من الابوين والا
 من الام بالسوية وتصح علي هذا من اثني عشر ونارخ في هذا
 الوفي رحمه الله الخامس ان للام الثلث وتقول الي احد
 عشر وهذا قول معاذ رضي الله عنه لانه لا يرد الام عن
 الثلث بالاحوات المرفق ونارخ فيه الوفي ايضا واعلم ان
 الاثني عشر تقول ثلاث عولات علي نوالي الافراد الي سبعة
 عشر في تسع مسايل تستعمل علي ما يزيد عن مائة صورة
 فتقول الي ثلاثة عشر بمثل نصف سدسها في ثلاث مسايل
 الاولى ربع وسدس وثلثان كزوج وام وبنتين فللدزوج
 الربع وللأم السدس وللبنين الثلثان ومجموعها منها ما ذكر
 الثانية ربع ونصف وسدسان كزوج وبنت وبنت ابن واحد
 الابوين الثالث ربع وثلث ونصف كزوجة وام واخت لابوين
 اولاب والي خمسة عشر بمثل ربعها في اربع مسايل الاولى ربع
 وسدسان وثلثان كزوج وابنتين وابنتين للزوج
 الربع وللأبوين السدسان وللبنين الثلثان ومجموعها
 منها ما ذكر الثانية ربع وثلث ونصف كزوجة وام واخت لابوين
 ام واختين لابوين اولاب الثالثة ربع ونصف وثلاثة
 اسداس كزوج وبنت وبنت وابوين الرابعة ربع ونصف
 وثلث وسدس كزوجة وام وولديها واخت لابوين اولاب
 والي سبعة عشر بمثل ربعها وسدسها في مسيلتين الاولى

في الثلث
 في السدس
 في الثلثان
 في السدس
 في الثلثان

ربع

ربع وثلث ونصف وسدسان كزوجة وام وولديها واخت
 لابوين واخت لاب الثانية ربع وسدس وثلث وثلثان
 كثلث زوجات لهن الربع ثلاثة لكل واحدة واحد
 واحد تين لهما السدس اثنان لكل واحدة واحد واربعة
 اخوات لام لهن الثلث اربعة لكل واحدة واحد وثلاثي
 اخوات لاب لهن الثلثان ثمانية لكل واحدة واحد فمن
 سبع عشر امرأة نهاية عولها واذا كانت التركة فيها سبعة
 عشر دينارا كان لكل امرأة منهن دينارا فلهذا التفت بالقاسد
 منها ما ذكره بقوله وتلقب هذه الصورة بام الارامل وام
 الفروج بالحكيم لان جميع من فيها نساء ومن القابها ايضا
 السبعة عشر به لنفسيتها الي سبعة عشر والديارية الصغرى
 لانه يعاين بها فيقال خلف سبع عشر امرأة من اصناف مختلفة
 فوس ثن ماله بالسوية فهي ههنا وقد نظم بعضهم فيها ملغزا فقال

- قد لمن يقسم الفريض واسال • ان سالت الشيوخ والاهل انا
- مات ميت عن سبع عشر اثني • من وجه شتي فخذ التراتا
- اخذت هذه كما اخذت تلك • عقارا ودرهما واثنا

الجواب

- قد فهمنا السؤال فهما محببان • فمنا المورث والميراثا
- حصن ثلثا ثراثة اخوات • من ابيه ثمانيا وشرطا
- ومن الام اربع حزن ثلثا • ولزوجاته وكن ثلثا
- ربع المال لا سار عن فيه • فيوزن عن اربعة اربعا
- وله جدتان يا صاحبا • حازتا السدس صامتا واثنا
- فاستوي القوم في السهام • كان في فرضهم وجاز والترا

• كل انثى لها من المال سهم واحد والمال واضحا ما للثالثا
 • فتعولها ام الارامل اذ كان جمع الوراث فيها اناثا
 ولهم دينار رنة صغير ايضا لكنها غير مشهورة وهي اربع
 اخوان لا يورثون اولاد واختان لام اصلها من ثلاثة وتصح من
 ستة ويقال فيها خلف ست نسوة وستة دنانير فوسر
 كل امرأة دينار او قولنا صغير في اشارة الى ان لهم
 كسري وستاتي ان شاء الله تعالى واعلم ان الاربعة والعشرين
 تعول عولة واحدة الى سبعة وعشرين بمثل ثمنها في مسيلتين
 مشتملتين على ما يزيد على عشرين صورة الاولى ثمن ونصف
 وثلاثة اسداس كزوجة وبنق وبنق ابن وابوين الثانية
 ثمن وثلاثان وسدسان كزوجة وبنقين وابوين للزوجة
 الثمن والبنقين الثلثان وللابوين السدسان ومجموعها
 منها ما ذكر وتلقب هذه الصورة بالمبرية لان علي ابن ابي
 طالب رضي الله عنه سبيل عنها وهو علي المبر بالكرية
 فقال ابرخا لا صار ثمنها تسعا ومضى في خطبته قال
 الشيخ رحمه الله واخبرني بعض طلبته اليمن انه سمع في
 اليمن بعض اشياخه يذكر ان هذا الخطبة التي سبقت
 رضي الله عنه في اثنا عشر الحمد لله الذي حكم بالحق خطبا
 وجزي كل نفس بما تسعا واليه المعاد والرجعي فسيل جنة
 قاجاب بقوله قد صار ثمنها تسعا ولكن لم اقف على ذلك
 في تصنيفي وما سمعته من غير هذا اليميني فانت اعلم
 اتقي وتسمى ايضا بالبحيلة لقلة عولها وتسمى ايضا
 بالحيد رنة وهذه عشر قوايد الاولى ما قد منا من انه
 لا يعول الالهة الاصول الثلاثة وان عولها ما ذكر
 هو ما عليه الجمهور وفي بعض ما عدا ذلك خلاف فاما عدم

٥٠
 في
 في
 في

عول الاثنين والاربعة والثمانية فاجمعوا عليه واما الثلاثة
 فعلي قول معاذ من عدم يجب الام بالاخوات المخلص تعول
 الى اربعة كام واختين لام واختين لغيرها فان للاختين الثلث
 في هذه فيلزم ما ذكر قال الشيخ رحمه الله وقل من ينفذ علي
 ذلك من الفرضين اتقي واما السنة فتعول الى احد عشر علي
 هذا القول ايضا كما لو خلقت زوجا واختين لابن واختين لام
 واما قلل زوج النصف ثلاثة وللأختين للاب الثلثان اربعة
 وللأختين للام الثلث اثنان وللأم الثلث اثنان لانه لا يورثها
 بالاخوات المخلص ومجموع هذه الاعداد احد عشر واما الاثنا
 عشر فتعول الي تسعة عشر علي هذا القول ايضا كما لو خلف
 زوجة ولما واختين لام واختين لغيرها فللام الثلث لما
 قلناه فيكون مجموع الفروض من اثني عشر لتسعة عشر واما
 واما الاربعة والعشرين فتعول علي قول ابن مسعود رضي
 الله عنه الى احد وثلاثين كما لو كان في هذه الصورة مع من
 ذكر ولد لا يورث لرق او قتل او كفر فعنه في احدى الروايات
 للزوجة الثمن لانه يجبرها بالولد الممنوع وللأم السدس
 والبنقين الثلث والبنقين الاب الثلثان ففي من اربعة
 وعشرين وتعول الي ما ذكر وعنده رواية ثانية اسقاط ولدي
 الام وعنه ثلثه اسقاط ولدي الابوين وعنده اربعة اسقاط
 النصفين وفي قول الجمهور للزوجة الربع فهي من اثني عشر
 وتعول الي تسعة عشر وعن ابن عباس روايتان احدهما
 ان الفاضل عن فروض الزوجة والام وولديها ولدي الابوين
 وتصح من اربعة وعشرين والثانية ان الفاضل عن فروض
 الزوجة والام بين الاخوات الاربع علي نسبة فرايضهن

ح
 اي من البع
 اي الثمن

فتصح من اثنين وسبعين وتقدم مذهب معا ذر في الله عنه
 فيها من العول لتسعة عشر فلذا سميت مثنى لان فيها ثمانية
 اقوال وتسمى ثلاثينية بن مسعود رضي الله عنهم اجمعين ويتقوى
 عول الاثنى عشر لاربعة عشر والاربعة والعشرون الخمسة وعشرون
 على وجه ضعف ذكره في باب الحجب وهو ما لو كان مع الاب
 حذتان حجب امه وكان لام الام نصف السدس وعليه هل يرجع
 نصف السدس الذي حجب امه عنه له او للورثه كما قلنا لم تكن قال
 الشيخ رحمه الله لم ار من تعرض لذلك والا فرب الثاني وعليه يتصور
 عول الاثنى عشر لاربعة عشر في زوج وبنين مع الاب والحديثين
 وعول الاربعة والعشرون لما ذكر في الوكان يدل الزوج زوجة
 والله اعلم **الفائدة الثانية** اذا جمعت فرد وهذا المسئلة
 منها فان ساوتما سميت عادلة او نقصت عنها فناقصة او زادت
 عليها فعالية وهذا نظير ما قاله الحساب العدم اما تام واما زائد
 واما ناقص وميز واذ لك بما بعلم مولد ملكة في العلمين عدم تساوي
 النسب من فقد يكون الناقص عندهم عادلا هنا والتام عايلا
 والزائد ناقصا فافهم ذلك ولا تغتر بما يخالف في اصول باعتبار
 العول ونسبهم اربعة اقسام قسم يتصور فيه الثلاثة وهو
 الستة وخدها وقسم لا يكون الا ناقصا وهو الاربعة وضعفها
 والاصولان المختلف فيهما وقسم يكون عادلا وناقصا وهو الاثنان
 والثلاثة وقسم يكون ناقصا وعايلا وهو الاثنان عشر وضعفها
 ثم الناقص سواء كان نقصه لازما ام غير لازم ثلاثة اقسام قسم
 لا يبقى منه الا فرد ابد او هو الاثنان والثمانية والاثنان عشر وضعفها
 وقسم لا يبقى منه الا زوج ابد او هو الثمانية عشر وضعفها وقسم
 يبقى منه الزوج تارة والفرد اخرى وهو الثلاثة وضعفها والاربعة
 والله اعلم **الفائدة الثالثة** لا يعان لاحد من الرجال

الا اربعة الاب والمجد والزوج والاخ للام ونعال لجميع النساء
 الا المعتقة والله اعلم **الفائدة الرابعة** لا يفرق للام الثلث
 في مسايل العول الا في خمس الاكذوبة واذا كان معها احد الزوجين
 واخذت من الابوين او من الاب والله اعلم **الفائدة الخامسة**
 كل مسئلة عايلة لا بد ان يكون فيها احد الزوجين الا في ست مسايل
 وهي ام اوجدة وولد ام واختان من الابوين او من الاب او
 منهما والله اعلم **الفائدة السادسة** المسايل باعتبار
 المذكورة والا توثق في الميت ثلاثة اقسام قسم لا يكون فيه
 الميت الا ذكرا وهو الثمانية والاثنان عشر اذا عالت لسبعة
 عشر والاربعة والعشرون مطلقا والستة والثلاثون وقسم
 لا يكون فيه الميت الا انثى وهو عول الستة اعير السبعة وقسم
 يجوز فيه الامران وهو ما عدا ذلك والله اعلم **الفائدة السابعة**
 النسابة كل فرض فيما يزان بما مع غيره الا الثمن فلا يجمع
 الثلث لانه فرض الزوجية مع الفرع والفرع يرد صاحب
 الثلث للسدس او بحجبه الميتة وما احسن قول المجير رحمه
 الله في ذلك وثلث وثلث لا يجلان مثلا
 ولا يجتمعان معا لما قد منا ان اجتماع الزوجين في
 متقدم على الزوج ومحصل هذا ساق الشيخ رحمه الله
 في بيت واخذ حيث قال
 والثمن في الميراث لا يجمع ثلثا ولا ربعا وغير واقع
 والله اعلم **الفائدة الثامنة** كل واحد من الفروض
 الستة يمنع اجتماعه مع مثله الا النصف والسدس كما في
 التصفيتين وكما قد مناه من اجتماع سدسين كل ثلاثة

اسد اس واسد اعلم الفاربعة التاسعة هذه الاصول
 منها ما لا يكون الامن تعدد الفرض وهو الاثنا عشر والثمانية
 عشر وضعفها ومنها ما قد ينفرد فيه الفرض وهو ثمانية
 التسعة وايضا هذه الاصول باعتبار ما تشتمل عليه من
 الفروض خمسة اقسام قسم يشتمل علي فرضين ايد الازيد
 ولا انقص وهو الثمانية عشر وقسم يشتمل علي ثلاثة ايداً
 وهو الستة والثلاثون وقسم يشتمل علي فرض مرة علي
 فرضين ارضي وهو الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية
 وقسم يشتمل علي خمسة فروض فيادونها الي واحد وهو
 الستة وقسم يشتمل علي خمسة فروض فيادونها الي اثنين
 وهو الاثنا عشر وضعفها واسد اعلم الفاربعة
 العاشر بقدر ان العول يلزمه النقص في الانصاف اذا
 سبقت عن قد وما نقصه العول لكل واحد ثلثه
 اعتباراً لانه لما ان يراد نسبته الي النقص عابلاً وما
 ان يراد نسبته اليه غير عايل وما ان يراد نسبته الي المال
 وفيه طرق اعلمها ان تحصل عدد انقسم علي المسئلة
 عابلاً وغير عابلاً فما كان فاقسم علي كل حالة يخرج جزئها
 فاضرب لمن سبقت عنه حصته من كل حالة في جزئها يظلم نصيبه
 في الحالين فخذ الفضل بينهما والنسبة الي احدى بحسب السؤال يكن
 الجواب علي الاعتبارين الاولين وان نسبته الي العدد المركب كان
 الجواب عن الاعتبار الثالث في زوج واثنين لاد اصلها ستة
 وتقول الي سبعة فاقبل عدد ينقسم علي ستة وسبعة اثنان واربعون
 للمباينة فان قسمته علي السبعة خرج جزئ سهمها ستة او علي
 الستة خرج جزئ سهمها سبعة فلو سبقت عما نقص للزوج فاضرب
 حصته ثلاثة في سبعة يحصل احدى وعشرون فهي حصته كاملة

واضربها

واضربها في ستة يحصل ثمانية عشر فهي حصته عابلاً والفضل
 بينهما ثلاثة هي ما نقصه العول فان سبقت عما نقصه العول
 من حصته الكاملة فانسبها لاحد وعشرين تكن سبعة فقل
 نقصه العول سبع حصته الكاملة لولا العول وان سبقت عما
 نقصه بالنسبة لخصته العايله فانسبها لثمانية عشر تكن
 سدساً فقل نقصه العول سدس حصته التي حصلت بيده
 بمقتضى العول وان سبقت عن ما نقصه العول بالنسبة للمال
 فانسبها للاثنين واربعين تكن نصف سبع فقل نقصه العول
 نصف سبع المال وكذا تفعل في كل من الاختين فيكون ما نقص لكل
 سبعة لكاملة او سدساً للعابله او ثلث سبع المال فعلمنا ان
 النسبة للمال تختلف بحسب الورثة واما النصيب عابلاً وغير
 عايل فلا تختلف واسد اعلم **فصل** في احكام الجدة
 الفصحى وان علا وهو الذي لم يدخل في نسبته للميت انثى
 وهو المراد عند الاطلاق وهو حقيقة في الجد الادني مجازاً في
 غيره والجد في الاصل قبل هو من حددت الشئ اذا قطعت
 كانه ينقطع عنده نسب الاب الادني ثم بعد ذلك يسمى كل من
 الاباء **قال** الشيخ رحمه الله وفيه بعد لا يخفى قال
 وبنيته ان يتكلم لهذا المأخذ معنى قريب وهو ان الاب كان
 طرفاً لنسب الوكد من قبل فلما ولد لولد خرج ابوه عن ان
 يكون طرفاً وصار هو الطرف فلما قطع ابوه عن ذلك وجد
 سمي جد اي مجد ودا ويحصل غير ذلك واسد اعلم انتهى
 والاهوه يسكون الحاء وكسر الهمزة علي المشهور وحكى في
 شرح الفصيح ضمها عن صاحب المثير وانه يكسر
 علي اخوان واخوان بكسر الهمزة وضمها وانه قال الجيد

صعد

الكسر وان يقال اخوة بفهم الهمزة والخامع شدة الروايات
وقال النخعي في كتاب المجاهة ان اخوه غير تكسير لاجل
اسم جمع قال الشيخ رحمه الله والاشهر في واحدة اخ بالتحقيق
وحكى عن جماعة منهم ابن مالك في التسهيل اخ بالشد
وعن بعضهم اخو بفتح الهمزة وسكون الحاء كقلس واخو بكسر
الهمزة كحبر ويقال في تثنية واحدة اخوان بنحريك الحاء واخا
بالتخفيف الحاء وتشد يد ها واخوان بسكون التامع فتح الهمزة وكسرها
والله اعلم انتمى بقوله من الابوين ومن الاب ذكورا وانثا اي لا من الام
لا يفهم محو بون به ولا اولاد الاخوة لما تقدم في العصبية والمقصود
في هذا الباب حكمه معهم مجتمعين لانه قد تبين حكمه منفردا عنهم
منفرد بن عنه وقيل الخوض في كلامه لا بد لنا من الكلام باختصار
في ما جرى في فهم من الكلام والخلاف بين الصحابة فمن بعدهم رضي الله
عنهم اذ كتابنا مجموع كاصله فنقول هذا الباب يحظر احد او من ثم
كانت الصحابة رضي الله عنهم يتوقون الكلام فيه هذا الخبر اجماع
عليه قسم الجدة اجد او كم علي النار قال الدارقطني لا يصح رفعه
وانما هو عن عمر او عن علي والسند الي سعيد بن المسيب قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وعن علي رضي الله عنه
من سره ان يقتل جراتيم جهنم فليقتل بين الجد والاخوة وعن
عمر بن الخطاب والجد اثم جمع جراتيم وهي الاصل قاله في الصحاح
والتمانية وعن ابن مسعود سلونا عن عذلكم واتركونا من الجد
لا حياه الله ولا بياه وعن سعيد بن المسيب ان عمر قال النبي
صلى الله عليه وسلم عن قسم الجد فقال اي لا اظنك تموت
قبل ان تعلمه قال سعيد فمات عمر ولم يعلمه وقال عبيدة
الاسلماني اي لا احفظ عن عمر مائة فضية في الجد متخالفة وهذا
علي المبالغة ولما طعن ابو لؤلؤه واشرف على الموت قال للناس
احفظوا عني ثلاثة لا اقول في الثلاثة شيئا ولا اقول في الجد شيئا

ولا

والله اعلم
بما في
الغيب

ولا استخلف عليكم احد او اعلم ان في ارض الجد والاخوة خلافا
فقد ذهب الجمهور ومنهم الخلفا الثلاثة عمر وعثمان وعلي رضي الله
عنهم ومنهم من يد ابن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهما
لا يستقلون به وبذلك قال الشعبي وابن ابي ليلى والمغيرة
والضبي والحسن بن صالح وهشيم ابن بشير وغيرهم من صر
وابن بشرمة واهل المدينة واهل الشام وسفيان الثوري
ونحن عليه الشافعي وذهب اليه مالك رضي الله عنه واحمد ابن
حنبل وابو يوسف ومحمد والولوي وابو عبيد واكثر اصحابنا
رضي الله عنهم اجمعين وقال الامام ابو بكر الصديق رضي الله
عنه وابن عباس وابن الزبير وعائشة وعيادة بن الصامت واني ابن
كعب ومعاذ بن جبل وابو الدرداء وابو موسى الاشعري وعمران
ابن الحصين وعمار ابن ياس وجابر بن عبد الله وابو الطفيل
رضي الله عنهم ان الجد يستقلهم على الاب وبذلك قال عطاء وطاوس
وقتادة وعثمان الكبي وحيابو ابن زيد والحسن البصري
وسعيد بن جبيرة وابن سيرين وعبد الله بن عبد الله بن عتبة ابن
مسعود وابو حنيفة وراشد والحسن بن زياد وبغيم بن حماد وداود
واسحق بن راهوية وابن جرير الطبري واختاره من اهلنا المروزي
وابو ثور وابن سريج وابن اللبان ومحمد بن نصر المروزي
والاستاذ ابو منصور البغدادي رحمه الله قال ابن اللبان
وعن عمر وعثمان وعلي انهم قالوا ليد لك ما شاء الله ثم
رجعوا عنه انتهى واحتج للمذهب الاول بوجه واحد ما تشبه به
الجد بالجد او التهم الكبير والاب بخليلج منه والميت واحدا لسانا
من الخليلج ولا شك ان الساقية اقرب منها الى البحر
الاتري ان الله اذا سدت احدها اخذت الاخرى ما هاروي للبيه

ذلك عن علي رضي الله عنه وروى ايضا عن زيد رضي الله عنه
تشبيه الجذ بساق الشجرة واصليها والاب بعصه منها والاصوة
تفروع من ذلك العصب ولا شك ان احد الفرعين اقرب الي
الاخر منه الي اصل الشجرة الا تزي انه اذا قطع احد هما انقطع
الاخر ما كان بمنزلة المقطوع ولم يرجع الي الساق ثانيا
ان ولد الاب يدي بالاب ولا يسقط بالجد كما قالوا لانها ان الاخ
يعصب اخيه بخلاف الجد فكان اقوي رابعها ان الاخوة والاضوان
يرثون علي حسب ميراث الاولاد عصوبة وفرضها والجد يخلوهم
خامسها ان فرع الاخ يسقط فرع الجد وقوة الفرع عند ذلك
علي قوة الاصل سادسها ما قدمته في العصبان ان الاخ فرع
الاب والجد اصله فكان الاخ اقوي لان النبوة اقوي من الابوة
قال الرازي رحمه الله واذا كان الاخ اقوي وجب ان يسقط
الجد به الا ان الاجماع صدنا عن ذلك فلا أقل من ان لا يستط
بالجد قال الشيخ رحمه الله وفي دعواه الاجماع فقد حكمي
ابن خنيس عن بعض الصحابة بتقديم الاخ علي الجد وبه قال
الديلمي من الحنفية قال شيخ مشايخنا واقول القول به
ان مع لا تقدم بمجردة في الاجماع يجوز اذ هو بعد كما في مثله
في الميا هلة عن ابن عباس رضي الله عنهما كيف وائمة الاصول
وعنه هم علي ان القول به يلزمه احداث قول ثالث بعد
الاتفاق علي قولين بتقديم الجد والمشاركة وهو ممتنع
انتهى فاقاله عن الاصوليين بقوي ما قاله الرازي رحمه
الله واحسن المذهب الثاني بوجوه منها ان ابن الابن
نازل منزلة الابن في اسقاط الاخوة وغيرها فليكن ابو
الاب نازلا منزلة الاب في ذلك روي هذا التوجيه عن ابن عباس

رضي

رضي الله عنهما فانه قال لا يتقوا الله زيد بن ثابت يجعل
ابن الابن ابنا ولا يجعل ابا الاب ابا واجيب عن ذلك بان
الاصوة انما حرموا بالاب ولا لاهم به وهو منتف في الجد ومنها
ان الجد اما كالاخ او كالاخ للاب او دونهما او فوقهما فان كان
كالاخ لثقيق لزم ان يحجب الاخ للاب او كالاخ للاب لزم ان يحجب الشقيق
او دونهما لزم ان يحجب كلاً منهما وكل باطل فتعين كونه فوقهما
فيحجبهما ويحكمي هذا التوجيه عن ابن اللبان قلنا هو كالاخوة
لا معنيين بل في جنس الاصوة للاب واصوة الام الزائدة
في الشقيق غير معتبرة لمحجوبها بالجد ومنها ان الله تعالى لم يسم
الجد في كتابه بخبر اسم الابوة في موضع من المواضع كقول الله
لا يبيكم ابراهيم وانتبع ملة ابي ابراهيم واسحق ويعقوب
وكان ابوهما صالحا ويقال انه كان تسابع جد الي غير ذلك
من الايات ويمكن الجواب عن ذلك بان اطلاق الاب علي الجد
اطلاق مجازي ولا يلزم من الاطلاق المذكور اشتراكه معه في
جميع الاحكام ومنها ان الجد يحجب الاصوة للام بالاجماع كالات
فلو قام الجد مقام الشقيق لم يحجب الاصوة للام ولو كان الشقيق
متمزلة الجد لمحجب الاصوة للام كما لجد فتم جعل الجد متمزلة
الاخ فقد ناقض ويمكن ان يجاب بانه لا يلزم من جعل الشيء
ان يساويه في جميع الاحكام ويكفي في كون الجد كالشقيق
انه لا يحجبه اخ وانه يحجب بني الاخوة والاعمام وبنيهم
وانه يقاسم الاخوة كما يقاسم الشقيق الاستقواء انه يعصب
الاخوان كما يعصب الشقيق الشقيقا اذا علم ذلك فحكم
المذهب الثاني واضح واما الاول فاختلف القائلون به

من الصحابة على مذاهب مذهب الامام علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال الامام الحسين رحمه الله نولاشهاد رسول الله صلى الله عليه وسلم نريد بالتقديس في القربى لا يقتضي الانصاف انما علي في باب الجدة فانه اتقى المذاهب واضبطها وليس فيه خرم اصلا ولا استجدان شي انما هي ومذهب المشهور عنه له الباقي بعد فرض الاخوات ان لم يكن معهن اخ مالم ينقص عن السدس والا قاسم مالم تنقصه المقاسمة عن السدس ولم يكن ثم احد من البنات او بنات الابن فان نقصته عنه او كان الباقي بعد فرض الاخوات اقل منه او كان معه احد من البنات او بنات الابن فرقت له السدس وروي عنه انه كواحد منهم ايدى الاله لما قاسمهم عند قتلهم فكذا عنه كثير يروى عنه موافقة غيره ومنها مذهب الامام زيد بن ثابت رضي الله عنه وهو المشهور وروى اخذ الشافعي رضي الله عنه وجمهور الصحابة وقد ذكره المؤلف رحمه الله مشيرا الي ان الجدة والاخوة باعتبار وجود اصحاب الفرض وعدمهم معهم حالتي مقدمهما حاله العدم لانه الاصل فقال اعلم ان الجدة والاخوة من احد الصنفين بدليل ما سياتي اذ لم يكن معهما صاحب فرض فللمجد جبر الامرين ويسمى بقوله من مفاصلة الاخوة ذكرهم واناءا اوها كاخ منهم حتى يعصب اناتهم الخلف فيها حد مثلي الاتي ومن تلك جميع المال فيكون الباقي لهم اما المقاسمة وكذا بها الاصل في جعلهم في درجة واما الثلث فلان الام والجد اذا اجتمعا وليس

معهما

معهما غيرهما فله مثلا مالها والاخوة لا ينقصون الام عن السدس فلا ينقصونه عن ضعفه ولان الاخوة غير الام لا ينقصون الاخوة للام عن الثلث في الاول الجدة لانه يحجبهم ثم ذكر ضابطا لمعرفة الاخذ للمجد مشيرا الي ان الاخوة اما ان تكون امثلي الجدة او اقل او اكثر مبينا حكم الاقل بقوله والمقاسمة خير له اذا كان معه من الاخوة والاخوان اقل من مثليه بان يكونوا مثلا ونصفا فمادون ذلك وذلك في خمس صور وهي جد واهنت له سهمان ولها سهم من ثلاثة جدد واختان له سهمان ولها سهمان من اربعة جدد وثلاثة اخوات له سهمان ولكل واحدة سهم من خمسة جدد واخ لكل منهما سهم من اثنين جدد واخ واهنت له سهمان وللأخ كذلك وللأخت سهم من خمسة والمقاسمة اعطى في الجميع اذ يحصى حصصه في الاول ثلثا المال وفي الثانية والرابعة النصف وفي الثالثة والخامسة الخمسان وذلك في كل صورة منها اكثر من الثلث والطريق في معرفة التفاوت او التساوي بين الكسرين ان تأخذ مقاماً يعبرها وتقدر منه الكسرين فيظهر التفاوت او غيره وبعد في قدر التفاوت بان تسمى الفضل بين بسط الكسرين من المقام المذكور ففي الثلث والخمسين المقام الجامع لهما خمسة عشر للمباينة فثلثه خمسة وخمسة وستة وهي اكثر من الخمسة بواحد واذا سميت من المقام كان ثلث خمس فهو قدر التفاوت ومبينا حكم الأكثر بقوله ويفرض للمجد الثلث اذا زاد وافي الاخوة على مثليه ولا تخم صوره لان الزيادة غير منحصرة واقلها ذكر فقط ماد كره بقوله تجدد وثلاثة اخوة فلو قاسمهم لاخذ الربع

قال الثلث أكثر منه فهو حقه واثاثا فقط ما ذكره بقوله أو خمس أخوات
 فلو قاسمهن لأخذ سبعة المال قال الثلث أكثر منه بثلاث سبعة فهو
 حقه وفي قوله يفرض تصحيح منه بأنه حيث استحق الثلث يكون فرضا
 وهو ما صرح به الشيخ رحمه الله في شرح الكفاية وقال ابن
 الرقعة وهو ظاهر فرض الأم لكن ظاهر كلام الغزالي والرافعي
 أنه يأخذ به بالتعصيب قال السبكي رحمه الله وهو عندي
 أقرب بل قد أقول به في قولهم أنه يفرض له الثلث إذا نقصته
 المقاسمة عنه وانهم يجوزوا في العبارة ولو أخذ به بالفرض لأخذت
 الأخوات الأربع فأكثر الثلثين بالفرض لعدم تعصيبه لهن لأرثه
 بالفرض وفرض لهن إذا كان ثم ذو فرض فالجاصل أنه مع الأخت
 عصبة لكن يجازيها على قدر الفرض لأنه لا يفرض له مع الأخت
 إلا في الأكرية قال وقد تضمن كلام ابن الرقعة نقلا عن بعضهم
 أن جمهور اصحابنا على التعصيب وهو الذي أميل إليه انتهى
 والأولي ما جردني عليه المصنف للشيخ رحمه الله وهو ظاهر
 عبارات أكثر الفرضية وكما في السبكي لها على التحول خلاف
 الظاهر بل هم الثلث فرضا له منع الفرض والمقدرة يمنع
التحول المذكور فكن دليله قوي وقوله لا يفرض له مع الأخت إلا في
 الأكرية عكس التعبير المشهور بأنه لا يفرض للأخت معه إلا في الأكرية
 ومبينا حكم المثلثين ويستوي له أي الجرد المقاسمة وثلث جميع
 المال إذا كانتوا أي الأختة مثلية في هذا يعبر به بالثلث أو المقاسمة
 أو المفتي مخير أقوال ثلاثة ذكرها أبو عبد الله محمد السبكي
 في شرحه لفرض الإمام أبي القاسم الحوفي ونظروا أثر الخلاف في
 الوصية بجزء الفرض وفي التناصيل قال الشيخ رحمه الله ولا يخفى

ما

ولا يخفى ما في هذا الخلاف من الغرابة والضعف ولم أره لأحد
 من اصحابنا نعم استحسنوا التعبير بالثلث انتهى وانما هو
 استحسنوا ذلك لأنه أسهل كما قاله الرافعي وأورد
 النص في حق من له ولادة وهي الأم دون القسام قبل
 ولأنه متى أمكن الأخذ بالفرض فهو أولى ومقتضاه أنه
 يأخذ به بالفرض وهو يوجب ما تقدم ويختصر في ثلاث صور
 الأولى جد وأخوات أن قاسمها فالأول بينهما اثلاثا الثانية
 جد وأربع أخوات أن قاسمها فالأول بينهما على ستة له
 منها سهمان الثالثة جد وأخت وأختان أن قاسمها
 فالأول بينهما كذلك غنى الثلاث تستوي المقاسمة
 مع الثلث ثم ثلثي بالحالة الثانية وهي ما إذا كان معهم
 صاحب فرض بقوله وإن كان معهم أي الجد والأختة
 صاحب فرض من الأم والجد والجد والجد والجد والجد
 إلا بنقله أي الجدة لا اعتبار ما يفضل عن الفرض وجودها
 وعدمها أوله أي لصاحب الفرض لا اعتبار الفاضل بعده
 كذلك أربعة أحوال الحال الأول أن يستغرق الفرض جميع
 المال ولا ينصرف ذلك إلا والمسئلة عايله كزوج ونسبه
 ومجموعها من اثني عشر ثلاثة عشر فاستغرق الفرض فقتل
 اعتبار الجد يفرض للجد السدس ويزاد في العول إلى
 خمسة عشر ويسقط الآخر لأنه عصبة لم يبق له شيء إلا أن
 الثاني أن يفضل عن الفرض فقتل من السدس لثلاثين
 وزوج وجد وأخت فليستين الثلثان وللزوج الربع
 ومجموعها من اثني عشر أحد عشر فيفضل واحد هو نصف
 سدس فتعول للجد تمام السدس وهو نصف سدس

فيقول للمجد بتمام السدس وهو نصف سدس الى ثلاثة
 عشر وظاهر كلامه ان ما عالت به هو تكملة حصته الى وحده
 وليس كذلك فان الذي عالت به لا يختص بوارث دون آخر
 ويسقط الاخ لما مر الحال الثالث ان يفضل عن الغرض السدس
 فيدفع للمجد فرضا كما صرح به البلقيني كما تقدم في وهو ظاهر
 قال الشيخ مشايخنا وقد يستدل له بأنه لو اخذه بالعصوبة
 لشاركه الاخوان في اخذ اقل من السدس وهو يمنع انتهى لكن
 قال الشيخ في شرح كفايته الظاهر انه بالعصوبة انتهى هو
 والاوجه الاول بدل لا يتأتى كلام الشيخ حيث كان في المسئلة
 شي من البنات او بنات الابن وان لم يكن شي منهن موصيه
 ما تقدم وقد ذكرنا في باب العصبات ان باب الجدة والاخوة
 يخالف غيره ويسقط الاخ لما مر كزوج وامر وجد واخ وهي
 الاكدرية اذا كان بدل الاخ اخت فمجموع حصتي الام والزوجة
 خمسة من ستة فيسقط واحد منها هو السدس فيعطاه الجدة
 ويسقط الاخ وكنتان وامر وجد واخ ولو مثل به فكان اولى
 لما سنده كرم ولو كان بدل الاخ في هذه اخت لم يفرض لها كما في
 الاكدرية لانه لا يمكن الفرع لها في صورة فيها شي من البنات
 لانها ان كانت تعصت بالمجد فتحاتت غصبة معهن ففارقته الاكدرية
 ولو كان موضع الاخ في هذه الاحوال الثلاثة اخت او اخوة
 اثنتان فاكثرا واخوات او اخوة واخوان كذلك سقطوا كلهم
 الا الاخت في الاكدرية وستاتي في مسئلة من هذا
 الحكم مما استنبطت من غيره لكن لو كان بدل الاخ اخوات
 او اختان فاكثر في مثال الحال الثالث لم يسقطوا لعود
 الامر الى السدس فالاولى التمثيل بما قد صفة الحال
 الرابع ان يفضل عن الفرع اكثر من السدس فليد الجير من امور ثلاثة

وان

وان رضي بالانقص وقارق ما لو عصب مثلها فاختد منه
 منقوما حيث خير المالك بين المثل وقبضة ما ضار اليه حتى
 لو اراد المالك اخذ غير الاخط فله ذلك لان الارث قهري
 فلا بد من المالك عن الزايد بمجرد الاختيار بخلاف العصب
 وايضا ما اختار الجدة في ملكه واختيار المالك في بدل
 ملكه هكذا اقرق شيخ مشايخنا ثم قال ولي الحقيقة
 ليست هذه نظير تلك لان الثابت هنا الجيرة وثمر الثمر
 انتهي وجعلها في المطلب نظيرها ثم قال وتعد الفرق ان
 الاقل هناك اخذ في الاكثر فلم يكن له عرض في العدول
 عنه بخلافه في العصب انتهى وما فرق به شيخ مشايخنا
 بتقدير كونها نظرا اولى فان عدم الغرض لا يقتضي ذلك
 ومن الامور الثلاثة يقوله من سدس جميع المال لان
 الاولاد لا ينقصونه عنه فالاخوة اولى ولانه له ولادة
 محقة ان لا ينقص عنه ومن ثلث الباقي قياسا على الامر
 في العداوين لان لكل منهما ولادة ولانه لو لم يكن ثم ذوا
 قدر اخذ ثلث المال فاذا استحق قدر الفرع اخذ
 ثلث الباقي ولم تعطه الثلث لضرره بالاخوة ومن
 المقاسمة كما خ لمساواة لهم ونزوله منزلة الاخ اذا تقرر
 ذلك فاعلم انه يتصور في هذه الامور الثلاثة سبعة
 احوال لانه اما ان يكون واخذ من الثلاثة احظ او تستوي
 المقاسمة والسدس او هي وثلث الباقي او هو والسدس
 او الامور الثلاثة وحيث استوي امران او الثلاثة فياتي
 في التعبير ما تقدم في روجه وبناتين وجد واخ فاكثر
 سدس جميع المال خير له من المقاسمة وثلث الباقي لان الباقي

من ضرب خمسة في خمسة ومع الاخت الواحدة اذا كان القرض
تلكين او نصفاً وسدساً ومع الاخ او الاخت او الاختين اذا
كان القرض في الثلاث نصفاً وثماناً فحده خمس ومع الاخ او
الاخت اذا كان القرض في كل منهما ثلثاً او ثلثاً وربعاً والخامس
والثلاثون الاكدرية ومنها ما تنساوي فيه المقاسمة تلك
الجميع وهي الثلاث التي يكونون فيها متلكية وليس ثم ذو فرض
ومنها ما تنساوي فيه المقاسمة تلك الباقية وهي الثلاث
المذكورة اذا كان القرض ربعاً وسدساً وربعاً وسدساً
فهذه تسع ومنها ما تنساوي فيه المقاسمة سدس الجميع
وهي ما اذا كان معه اخ او اختان والقرض تلكين او نصفاً
وسدساً او كان معه اخت والقرض نصفاً وربعاً فحده خمس
ومنها ما تنساوي فيه الثلاث وهي الثلاث التي يكونون
فيها عذلية والقرض نصفاً والله اعلم ولما كان من تسايل
المقاسمة مسئلة مشهورة ملقبة بالحق قاذرة ها ايضا مقدما
لها والاكد رية علي الزيديات الاربع عكس ما فعل الاصل
وقامى وعده من الترتيب وضم المتساوية بعضه الى بعض وتقديم
ما ينبغي تقديمه فقال وكذلك المقاسمة خير للمجد في جد وام واخت
لابن اولاد للام الثلث لعدم ما يبرر ذهابه والباقي وهو
ثلث المال بين الجد والاخت مقاسمة له مثلاً ما لها لثلاث
احظ من تلك الباقية ومن سدس الجميع كما هو ظاهر وهذا
قول زبد بن ثابت والجمهور قاصداً من ثلاثة للام منها
واحد يبقى اثنان على ثلاثة عدد وسهما اذا الجد براسين
سأينا فما قصير الثلاث في الثلاثة فتصير من تسعة للام ثلثها
ثلاثة وللجد اربعة وللأخت سهمان لان السبعة بينهما الاثلاثا
علي ما تقرروا وتمرت فيها اقوال الصالحين رضي الله عنهم

ففيها

ففيها ستة اقوال احدى ابي بكر وابن عباس رضي الله عنهما
وهو ما ذهب اليه الامام ابو حنيفة رحمه الله للام الثلث والباقي
للجد ولا شيء للاخت جدياً علي قاعدة الباب عندهم فتصير من
ثلاثة والثاني لعمر بن الخطاب رضي الله عنه رواه عنه
الكوفيون ونسباني نظيره عن ابن مسعود والثالث لعمران
ابن عفان رضي الله عنه للام الثلث والباقي بين الجد والاخت
نصفين فجعل المال بينهما اثلاثاً ولم يفضل الجد على الاخت
قال الشيخ قال اللؤلؤي في كتابه بلخنا ان عثمان رضي الله
عنه لم يقل في غيرها من الفوايض قال الوفا ان اراد انه لم يأت
في مسئلة من الفوايض عنه قول مشهور اتفق به كما جاء عنه
في هذه قال في قوله قريب وان اراد انه لم يقض في غيرها
من الفوايض فقد وهم لانه رضي الله عنه قضى للام الثلث
الباقي في امرأة وابوين وقضى بالتشريك في المختارية وبان
الحيدة لا تترك مع ابنتها وغير ذلك وهذه الرواية عنه في هذه
المسئلة لم تات الامن رواية النخعي والسعبي واما اهل
المدينة فلا يعرفونها عنه ولكنهم يرون ان عمر وعثمان كانا
يقضيان في الجد بقضا زبد بن ثابت وان زبد اكتب بذلك
التي معاوية انتهى والرابع لعلي بن ابي طالب رضي الله عنه
للأم الثلث وللأخت النصف والباقي للجد فجعل للاخت معه
مزدنيا والباقي بعد الفروض له وهو مقتضى المذهب المشهور
كما تقدم فتصير من ستة والخامس لزبد بن ثابت الانصاري رضي
الله عنه وبه قال الجمهور والسافعي رضي الله عنه كما تقدم مع تقدمه
قريباً والسادس لعبد الله ابن مسعود رضي الله عنه في احدى
الروايات للاخت النصف والباقي بين الام والجد نصفين لان كل
من الام والجد له ولادة علي الميت وللأم قوة القرب وللجد قوة الذكورة

ما سنوياً فتصنع من أربعة ولابن مسعود رواية ثانية نصير
 فيها عدة الأقوال سبعة كقول عمر رضي الله عنه للاخت النصف
 وللأم ثلث الباقي والفاضل للمجد فتصنع من ستة وقولهم
 هنا كقولهم في مستنبط الزوج من الغواوين إذا كان بدل الأب
 جده ولابن مسعود رواية ثالثة نصير بها عدة الأقوال
 ثمانية للاخت النصف وللأم السدس والباقي للمجد وهاتان
 الروايتان سوا في المعنى فلهذا لم يذكرها المصنف ولما ذكر المسئلة
 والأقوال فيها شبر في ذكر القابض فقال وللهذا أي لما
 تقدم فيها لقيت بالخير قايماً بالحق المعجزة والراو القاف وبالمدا
 قدم من تحرق أقوال الصحابة فيها أولان الأقاويل حرقها بكثرة
 والمثلثة لأن عثمان رضي الله عنه جعلها من ثلاثة كما تقدم
 والمربعة لأن ابن مسعود رضي الله عنه جعلها من أربعة كما تقدم
 وهي إحدى مربعة الخمس والثانية بنت وجد وأخت فعنده للبنت
 النصف والباقي بين الجد والاخت نصفين فجعلها من أربعة وعنده
 زيد بن ثابت للبنت النصف والباقي بين الجد والاخت للذكر مثل
 حظ الأنثيين فتصنع من ستة وهو مذهبنا كما الجمهور وعنده أبي
 بكر للبنت النصف والباقي للمجد مرفوضاً وتخصيصاً وتسقط الاخت
 وهو مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وعنده علي رضي الله
 عنه للبنت النصف وللجد السدس والباقي للاخت بالتخصيص هو
 والثالثة من مربعة زوجة وأم وجد وأخت فعنده للزوجة
 الربع وللأم ثلث الباقي وهو الربع والباقي بين الجد والأخت
 نصفين فتصنع من أربعة وفيها أربعة أقوال آخرها قول علي
 رضي الله عنه من تابعها للزوجة الربع وللأم الثلث
 والباقي بين الجد والأخت نصفين فتصنع من أربعة وعنده ابن
 قول أبي بكر وابن عباس رضي الله عنهما ومن تابعهما للزوجة
 الربع وللأم الثلث والباقي للمجد ويسقط الأخ فتصنع من اثني

عشر والثالث قول عمر ورواية عن ابن مسعود للزوجة الربع وللأم
 السدس والباقي بين الجد والأخت نصفين فتصنع من أربعة وعنده ابن
 والرابع قول أبي ثور للزوجة الربع وللأم ثلث الباقي والباقي
 للمجد فتصنع من أربعة والرابعة من مربعة زوج وأم وجد
 فتروي عنه للزوج النصف والباقي بين الأم والجد نصفين فتصنع
 من أربعة وعنده ابن مسعود رواية أخرى للزوج النصف وللأم
 ثلث الباقي للمجد فتصنع من ستة ورواه الكوفيون عن
 عمرو وهو قول أبي ثور ومذهب الجمهور من في الله عنهم
 للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للمجد والخامسة من
 مربعة زوجة وأم وجد فعنده كعمر رضي الله عنهما للزوجة
 الربع وللأم ثلث الباقي والباقي للمجد فتصنع من أربعة وعنده
 الجمهور للزوجة الربع وللأم الثلث والباقي للمجد فتصنع
 من اثني عشر وروي عن ابن مسعود وعمر رضي الله عنهما
 قول آخر للزوجة الربع وللأم السدس والباقي للمجد فتصنع
 من اثني عشر وروي عنه أيضاً للزوجة الربع والباقي بين الأم
 والجد نصفين وعنده الخيري من مربعة أيضاً بنتاً وأختاً
 وجداً فقوله الجمهور ومنهم من مسعود للبنت النصف
 والباقي بين الجد والأخت وقول علي للبنت النصف وللجد
 السدس والباقي للاخت وعنده مربعة سبعة وعندها
 مربعة الجماعة وأما السليخ فعندها خمسة كما قد منا ووجه
 ذلك ظاهر لانه وافق في هاتين الجمهور فلم ينسبهما إليه
 وأما مربعة الجماعة فهي زوجة وجد وأخت وفيها عن الصحابة
 ثلاثة أقوال أحدها قول زيد والجمهور للزوجة الربع
 والباقي بين الجد والاخت ثلاثة فتصنع من أربعة الثاني قول أبي بكر

للزوجة الربع والباقي للمجد ونسقط الاخت والثالث قول علي
 وابن مسعود للزوجة الربع وللأخت النصف والباقي للمجد وعن
 عمر مثله فتصح من أربعة فلذا سميت أربعة الجماعة لأنها تصح عند
 الجميع من أربعة والخمسة لأن منهم من يقول قضى فيها خمسة
 من الصحابة عثمان وعلي وزيد وابن مسعود وابن عباس رضي
 الله عنهم قال الراعي رحمه الله كانه لا تثبت الرواية عنده
 عن غيره انتهى وقيل الخمسة تكلموا فيها في وقت واحد فختلفت
 اقوالهم وقال الوثني وسميت الخمسة لان الكوفيين يقولون
 قضى فيها خمسة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فذكرهم
 قال وقد حكينا هذا عن الشعبي ايضا والمسند سنة والمسبعة
 والمثمنة كما قال الشيخ رحمه الله وقال شيخنا بخلافه في شرح
 الكفاية هنا بعد عدة الروايات فيها فهداه ثمان روايات
 هي في الحقيقة سبع وان رجع معناها ليست ومن ثم لقبتم بالمثمنة
 والمسند سنة والمسبعة كما ياتي اخذ الكتاب مع القات اخذ
 وتلقينه يعني الشيخ لها بالمثمنة هو الحامل على عدى للروايات
 ثمانية والافاقوم بعدونها سبعة لما عرفت وقال في اخره
 عند الكلام على الملقبات ولم ار من لقبها به غيره انتهى
 والعمامة لقضا عثمان رضي الله عنه بما تقدم فيها والجماعة
 والسبعية لان الحاج امتحن فيها الشعبي حين تظفر به وغنى
 عنه لما اصاب فيها وقال له قضى فيها خمسة من الصحابة
 كما تقدم نقله عنه عن الوثني فحكمت القابها عشق القات
 ولما كان من مسايل الفاشمة المسيلة المشهورة بالاكذوبة
 ايضا ذكرها مقدم عليها حكم الاخت فاكثر مع المجد
 فقال ولا يفرض للاخت فاكثر مع المجد باعتباره لان المجد
 مع الاخوة بمثابة اخ ولهم الاتفاق القائلون بان المجد لا يسقط
 الاخوة في جنة واخ واخت ان المال بينهم للذكر مثل حظ

الاشين

الاثنين واد اكان كذلك فالأخوات معد كما اذا كن مع اخ
 فلا يفرض لهن معه وقولي بقول الشيخ مشايخنا باعتباره وقول
 وقول الشيخ ولا يفرض لهما وتقول وقول بعضهم في غير
 القبيلتين كل ذلك ليلا يرد الفرض لهما في مسايل المعادة
 على ما قيل فيه كما سياتي في الاقي المسيلة الاكذوبة سميت
 بذلك لانها كذرت علي زيد متدھبه في المجد لانه لا يفرض
 للأخوات معه ولا يعيل بل يسقط الاخوة معه اذا لم يتبق
 شيء ثم جمع الفروض ففسها على جهة التقصيص فخالفت
 هذه القواعد فهداه معني تكدير متدھبه قال الشيخ
 رحمه الله ويتبعني ان تسمى علي هذا مكدر لا اكدر يدانتهى
 وقيل لان عبد الملك بن مروان طردها على رجل من
 اكدر فاحطافها وقيل علي رجل من اهل دمشق
 يقال له الاكدر وقيل ان الحاج اتقاها على رجل ذلك
 الرجل وقيل لان امرأة من اكدر ماتت وقلقتهم
 وقيل ان الزوج كان اسمه اكدر وقيل لتكدر اقوال
 الصحابة فيها لاختلافهم كما سياتي فيها وقيل لان المجد كدر
 على الاخت ميراثها وقيل لان رجل يقال له اكدر اتقاها
 علي ابن مسعود او علي عبد الملك قال الشيخ وهذا
 خلاف المشهور واما تلقيها بالعزاء فوجد في كتب المالكية
 كابن الحاجب والصفلي وغيرها وحكاها بعضهم عن الاماز
 لابن اللبان ولم ارد ذلك فيه اتقي وسميت بذلك كما قال
 لانه ليس في مسايل المجد مسيلة يفرض لهما فيها سواها
 فسميت بذلك لظهورها من غرة القدس وهي شرج وامر
 وجه واخت لا يوين اولاب اصلها من سنة لان فيها نصف

حالة القبيلتين
 قمر الاشغال لاب
 ره
 اي تريب

وثلثا ومنهما متباينان ومسطحهما ما ذكر للزوج نصفها
ثلاثة أسهم وللأم ثلثها سهمان ومجموع ذلك خمسة أسهم
يبقى سهم هو قدر السدس يأخذه الجدة فرضا وصرح بذلك
فما تقدم وإعادة هنا اهتما ما وليفرع عليه ما ذكره بقوله
فلا تسقط الاخت عند الجمهور وأولهم زيد بن ثابت رضي الله
عنه في أشهر الروايتين عنه ومنهم الشافعي ومالك وأحمد
ابن حنبل رضي عنهم بل يفرض لها النصف ثلاثة لأنها
تورث بالفرض تارة وبالنصيب اخري فلما تعدد
النصيب وانقلب الجدة الى فرضه انقلب الى فرضها وهو
النصف وتقول الى تسعة لان مجموع الفروض فيها كذلك
تتجمع الجدة سهم الى ثلاثة الاخت وتقتسمان الاربعه بالعصوبة
اثلاثا كما مثلاها لانها لو فازت به لفصلت على الجدة ولا يسيل
الى ذلك كما في سائر صور الجدة والاهوة فجمع فرضه الى فرضها
وقسم المحتج بينهما على حد ارثها بالعصوبة رعاية للجائتين
وهذا يدل على انها نصيب وان قالوا يفرض لها مع وهذا
عناية ما توجه به المسئلة واذا قلنا يقتسمان الاربعه اثلاثا
فاربعة على ثلاثة متباينة فاضرب ثلاثة عدد البر وبن تسعة
مبلغها بالاعول فهو من الانكسار على فريق فتصح من تسعة
وعشرين للزوج تسعة من ضرب ثلاثة حصته في ثلاثة حصة
السهم وللأم ستة من ضرب اثنين فيها وللجد ثمانية وللأخت
اربعة لان حصتها اربعة في ثلاثة باثني عشر تقسم
اثلاثا فحصل لكل منهما ما ذكره في قوله **فما**
الاولى في الخلاف الواقع فيها وحصله ان فيها خمسة افعال
احدها ما تقدم عن الجمهور وهو مذهب زيد في الرواية

المشهوره

المشهوره عنه وروي عنه استقاطها جديا على قياس اصله
لا بها عصبة واذا فرض للجدة السدس فقد استغرقت الفروض
فتسقط كالاخ وروي عن رواية زيد بن ثابت رضي الله
عنه ان زيد بن ثابت لم يقتل في الاكدرية شيئا والرواية هـ
المشهوره المعروفة رواية اهل المدينة عنه متصلا وهو
ما تقدم عن الجمهور والقول الثاني قول ابي بكر وابن عباس
ومن تابعهما كابي حنيفة رحمهم الله سقوط الاخت بالجد
فالمسئلة من ستة للزوج ثلاثة وللأم سهمان وللجد سهم
سهم والرواية الثانية عن زيد مثل هذا في استقاط
الاخت لا في المسئلة المستقط لانه مختلف والقول الثالث
قول علي رضي الله عنه للزوج النصف وللأم الثلث
وللاخت النصف وللجد السدس فتعول لتسعة والقول
الرابع قول عمر بن عبد الله عنه وابن مسعود رضي الله
عنه للزوج النصف وللأم السدس وللأخت النصف
ولللجد السدس فتعول لثمانية قال الشافعي قال
ابن اللبان وعنه ايضا للام ثلث الباقي بعد فرض
الزوج قلت والمقدار واحد انتهى والقول الخامس قول ابي
تور للزوج النصف وللأم ثلث الباقي والباقي للجد وهي
ايضا من ستة قال ابو عبد الله ابي الويث في الملقبات
وهذا قول انفرديه ابو ثور وهو اقبس على قول من جعل
الجد ابا انتهى **الفصل الثاني** في المعايات
بها معاياتها فنقال خلف اربعة من الورثة اخذ ادهم
ثلث المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث الباقي
والرابع الباقي **الجواب** هذه الاكدرية فان الزوج

احدى تسعة هي ثلث المال والام ستة هي ثلث الباقي اذ هو ثمانية
 عشر والاخت اربعة هي ثلث باقي الباقي اذ هو اثني عشر والجد ثمانية
 هي الباقي ويعاين بها ايضا فيقال خلف اربعة من الورثة اخذ
 اخدم جزء من المال والثاني نصف ذلك الخ والثالث نصف
 الخ بين والرابع نصف الاجزاء الجواب هي الاكدر ربه
 والذي اخذ فيها الخ هو الجد والذي اخذ نصفه الاخت فان الاربع
 نصف الثمانية والذي اخذ نصف الخ بين الام فان الستة
 نصف الاثني عشر مجموعها والذي اخذ نصف الاجزاء الزوج
 فان التسعة نصف الثمانية عشر مجموع الاجزاء الثلاثة
 اعني الثمانية والاربعة والستة ويعاين بها ايضا حبلى
 قوما يقتسمون مالا تعالت لا تعجلوا قاتني حبلى ان ولد
 ذكر اقط ليرث او اني فقطوس ثا او ذكر او اني اودكر
 او انثيين او اكثر ورثا او ورثوا الجواب هو لا يقوم
 زوج وام وجد والحبلى زوجة الاب فان ولدت انثى ورثت
 وكانت المسيلة الاكدرية القاب **ق** الثالثة
 في محترز اركانها وهي اربع الزوج والام والجد والاخت
 الواحدة شقيقة كانت او لاب فلو لم يكن فيها زوج فهي
 الخ قا وبقدمت ولو لم يكن فيها ام فللزوجة النصف
 والباقي بين الجد والاخت اثلثا لان المقاسمة فيها
 اعط له ولو لم يكن فيها جد كانت المباحلة وبقدمت
 ولو لم يكن فيها اخت كانت احدى الخراوين اذا كان
 بدل الاب الجد وتقدم حكمها وان للام الثلث كما ملا
 عند الجمهور ولو كان بدل الاخت اخ لسقط اذ لا فرض له
 ينقلب اليه بخلاف الاخت وتلقب اذ ذاك بالعالية لان

امراة

امراة من همدان ماتت وتذكرتهم وكان اسمها العالية
 فتسببت الفريضة اليها ذكر ذلك ابو عبيد الله الوفي
 وفي العالية ثلاثة مذهب احدها ما تقدم وهو قول
 ابي بكر وعلي وزيد وجمهور الفقهاء رضي الله عنهم
 والثاني ان للزوج النصف وللأم ثلث الباقي هو
 والباقي للجد وهو قول ابي ثور قال الوفي رحمه الله
 جعل حكمها مع الجد حكمها مع الاب في كل المواضع
 والثالث للزوج النصف وللأم السدس والباقي بين
 الجد والاخ نصفين وهو قول بن مسعود قال ابو عبد
 الله وانما اعطاها السدس لانه لو اعطاها الثلث
 لفضلت على الجد وهو لا يري تفضيلها عليه انتهى
 ولو كان بدكها اختان كان للام السدس ويستوي
 للجد السدس والمقاسمة في الباقي فتخرج من اثني عشر
 او ثلاث اخوات او اخوان او اخ واخت فاكثر تغيب
 له السدس ويبقى واحد من ستة للاخوة قال
 الشيخ مسأنا قال البيضاوي في الغاية القصوى لو
 كان بدكها ثلاث اخوات فاكثر يتجه ان يفرض لهن ايضا
 لتعذر المقاسمة بخلاف الاختين انتهى وجهه انه لو قاسم
 لنقص عن السدس بخلاف الاختين والناظم يعني
 الشيخ **ح** كى كلامه ثم قال ولم يظهر لي صحته واقول
 كلامهم لا يقيما قولهم لا يفرض للاخت مع الجد
 الا في الاكدرية يقتضي عدم صحته فلمجد فيها
 السدس وللأخت الباقي انتهى ولو كان بدكها
 حنثي مشكلا لكان الاشوا في حق الزوج والام

اثنتان وفي حق الخنثى والمجد ذكورة وتصلح من اربعة
 وخمسين لوزن اثنتان من تسعة وعشرين وذكورة من
 من ستة وتنفعان بالثلث واذا ضرب ثلث احد هما
 في الاخر حصل ما ذكرنا فيعطى الزوج ثمان عشرين
 والام اثني عشر والمجد تسعة ولا يعطى الخنثى شيئا ويؤ
 الباقي وهو خمسة عشر الى البان او خنثيان مشكولان
 كمن تكتن اكد ربة لرجوع الام الى السد من ورج فلا اثر
 لذكورتها ولا لاثنتيها ولا لاختلافهما في حق غيرها
 نعم الاخر في حق كلا منهما اثنتان وذكورة صاحبه
 والله اعلم ولما كان الكلاري رحمه الله ذكر من المسائل
 الملفيات الزيديات الا تتبع قبل المرقا والاكد ربة
 وكان ذكرها محتاج الي ذكر حكم اجتماع المجد مع
 القبيلين من الاحوه المسمى بالمعاده ذكر المجد ذلك
 من زيادته وخابو عده السابق من ذكر القواعد
 التي اهلها فقال قلت ما تقدم في اذا كان مع المجد
 اولاد الابوين فقط او اولاد الاب فقط فان وجد مع المجد
 شي من اولاد الابوين واولاد الاب جميعا ذكر من الضيقين
 او اثنا منهما او من احدى او ذكورا من احدى واثنا من
 الاخر فالحكم كما سبق من انه اذا لم يكن معهم صاحب
 فرض فللمجد خير الامرين من المقاسمة كاخ ومن ثلث المال
 واذا كان معهم صاحب فرض وفضل بعده اكثر من
 السدس فللمجد خير الامور من المقاسمة وثلث الباقي
 وسدس الجميع قلنا قال سوا وجد معهم صاحب فرض
 او فقد الا ان ولد الابوين بعد ون علي المجد ولد الاب

في

في الحساب لينقص بسببهم نصيبه فاذا اخذ المجد نصيبه علي ما تقدم
 اخذ الباقي ولد الابوين ان كان ذكرا واكثر وحده او وحده او مع
 انثى اناث او كان اثني فاكثرا لانه لا يبقى بعد ثلثيها وحصه
 المجد والعرض ان كان ثني او كان انثى واحدة ولم يفضل عن
 نصفها شي وسقط ولد الاب لانه اما نصيبه بنفسه او بالمجد
 او معه فليس له الا ما فضل فاذا لم يفضل عن العرض شي فلا
 شي له فان فضل عن نصفها وحصه المجد والعرض ان كان شي
 كان لولد الاب كما سببهم به قريبا وانما عدا الاشقا اولاد
 الاب علي المجد لانهم يقولون للمجد منزلا ومنزلهم معك
 واحدة فبند خلون معنا في المقاسمة ثم يقولون لا اولاد الاب
 انتم لا تترثون معنا وانما دخلتم في المقاسمة لحجب المجد
 فمأخذ حقتا معكم كان لم يكن جد ولان المجد ذو ولادة فحجبه
 اخوان وارث وغيره كالام وانما لم يبعد المجد ولد الام
 علي ولد الابوين لاختلاف الجهة قال الرافي رحمه الله
 واولي منه ان يقال ولد الاب المجد وعلي المجد ليس بمحموم
 ابدا بل باقسطاما يقسم له في بعض الصور ولو عد المجد
 المجد علي الاخ للام علي الاخ للابوين كان محسوما ابدا
 هذا كله علي مذهب زيد رضي الله عنه ومن وافقه
 واما مذهب الامام علي بن ابي طالب رضي الله عنه ومذهب
 عبيد الله بن مسعود رضي الله عنه فان الاشقا لا يعدون
 ولد الاب علي المجد وفي كنفية الثوارث علي مذهبهما
 خلافا وكلام طويلا صريحا عنه حوفي الاطالة وعلم من
 قولنا لينقص بسببهم نصيبه انه لو لم ينقص بسببهم

وانما كان في المقاسمة
 وانما كان في المقاسمة
 وانما كان في المقاسمة

ذلك كما لو كان اولاد الابوين مثلي الجدا واكثر فلا معادة
لانه لا قابلية بها فلهذا انحصرت مسايل المعادة في ثمان
وستين وذلك لان ولد الابوين لابد ان يكونوا دون مثلي
الحمد وذلك خمسة اقسام شقيقة، شقيق، شقيقان،
شقيق وشقيقة، ثلاث شقيق واذا كان مع ولد الابوين
في كل قسم من الاقسام المذكورة من ولد الاب من يكمل مثلي
الحمد او دون من يكمل كانت الصور ثلاثة عشر لانه
يتصور في القسم الاول خمس صور بان يكون مع الشقيقة،
اخت لاب، اخت لاب، اختان لاب، اخت واخت لاب، ثلاثة اخوان
وفي كل من الثاني والثالث ثلاث صور بان يكون مع الشقيق
او الشقيقتين اخت او اخت لاب او اختان لاب وفي كل من الرابع
والخامس واحدة بان يكون مع الشقيق والشقيقة او الثلاث
شقيق اخت واحدة لاب فهذه ثلاث عشرة صورة لا يخلوا
اما ان لا يكون في كل منها مع الحمد واقترض او يكون القرض
ويكون ربعا او سدسا او هما او نصفها فهذه خمسة احوال
تضرب في ثلاث عشرة يحصل خمسة وستون والثلاث
الباقية هي ان يكون مع شقيقة واخت لاب والقرض ثلثين
او نصف او سدسا او نصف او ثمانا فهذه ثمان وستون
قال شيخنا مشايخنا رحمهم الله وهذا باعتبار اسم القرض مع
قطع النظر عن يريته والا فزيد العدد على ذلك واوهم
الشيخ رحمه الله على المحصر في العدد المذكور ما ذكره
الاستاذ ابو منصور البغدادي رحمه الله في مسايل المعادة
مما هو خارج عن العدد المذكور من ذلك خذ واخت

لابوين

لابوين واخت لاب ومنها اخت لاب وامر واختان لاب وجد
ومنها اخت لابوين واربع لاب وجد ومنها جدة وجد
وشقيقة واربع لاب وما ذكره الراعي في مسايلها
وهو شقيقة واخوان من الاب فصا عدا وتسعين
زيد وستاتي واجاب الشيخ بان الزيادة على
عذلي اخ لا يحتاج اليها في تقصيص الحمد فلا تكون موشة
واما الصور المذكورة في احكام المعادة في بعضها الا
بالفرض لا بالذات وذلك ان الشقيق والشقيقة في
الاولى لا تتاتي معادتهما الحمد بنصف اخ من الاب
ولا باخت واحدة للاب لان الموجود فيها اخ فاضطر
الي المعادة به وكذلك الشقيقة في الثانية لا يمكنها
معادته باخ واخت لان ذلك خلاف الموجود فيها
ولا باخ ونصف اخ واما في الثالثة والرابعة فيمكن
ان تقاد به الشقيقة بثلاث اخوات وحصل القرض
واما مسئلة الراعي فمن قبيل الاولتين لكن قوله
فصا عدا لغو فظهر من ذلك ان المحصر فيما ذكره
صحيح والله اعلم انتهى وتسعين زيد من قبيل
الاخيرتين اذ انقر ذلك فلنرجع الى كلام المؤلف
رحمهم الله فنقول قد مثل لبعض صور المعادة بقوله
خذ واخ شقيق واخ لاب الحمد الثلث لان الشقيق
اذ اعد عليه ولد الاب صار امثليه فيستوي له الثلث
والمقاسمة فغير بالثلث لانه الاحسن عند الفضيلين
والباقي للشقيق لانه لو لم يكن حيا لاستقل بالجميع

فيسنتقل بالباقي بعد حفظه اوجد واخ لا يوبن واخذت لاب للمجد
الخمس ان لان المقاسمة فيها احظ من الثلث وعدد ووضوح
خمسة للمجد منها اثنان والباقي للشقيق لما قد مناه وهاتان
المسائلتان مما لا عرض فيه واما ما قبله فرض فمما ذكر بقوله
او ام وجد واخ لا يوبن واخذت لاب للام السدس كما هو ظاهر
وللمجد خمس الباقي لان المقاسمة احظ له وللشقيق الباقي لما
قد مناه ولا شيء للاخت للاب فتصح من ستة وكذا لو كان الاخوة
على العكس من ذلك لان الباقي بعد حصتي الام والمجد
ثلاثة من ستة هي قدر النصف فتأخذها الشقيقة ولا شيء
للاخ للاب اوزوجة وجد واخذت لا يوبن واخذت لزوجته
الرابع وللمجد خمس الباقي لما تقرر وللشقيقة الباقي لانه
دون النصف فلا شيء للاخ للاب لما قد مناه وتصح من عشر
للزوجة خمسة وللمجد ستة وللشقيقة تسعة اوزوجة
وجد وشقيقة واخ لا يوبن واخذت له وهذه مما يرد على حصص مسايل
المعادة وخوابها ما قد مناه في نظريتها للزوجة والرابع
وللمجد ثلث الباقي لما تقرر وللشقيقة الباقي اذ هو النصف
فلا شيء للاخوين للاب لما قد مناه فتصح من اربعة لكل من
الزوجة والمجد منهم وللأخت سهمان وصرح بقوله فرضا لان
هذه المسئلة من جملة ما ذكر في كشف الغوامض وشهدوا
حيث قال اذا كان ثلث المال او ثلث الباقي احظ للمجد من المقاسمة
ومن السدس وكان ولد الا يوبن شقيقة واحدة وقضى نصف
المال او اكثر فانه يفرض للشقيقة النصف فتأخذ من فرضها
لان المجد لما فرض له بطلت عصوبة الاخت الشقيقة بالمجد فتصح
الى فرضها وقال قال بن اللبان الشافعي الصنوان ان الاخت
تأخذ النصف في هذه الحالة فرضا ونقله عنه الرافعي والنووي
في الشرح والروضة واقره وهذا واراد على قول الجمهور
من الفقهاء والفرضين لا يفرض للاخت مع المجد الا في الاكراهية

وظاهر عبارات الحنفية ان الاخت حيث اخذت النصف تأخذ
فرضا سواء اخذ المجد بالفرض او بالمقاسمة ثم عد المسايل التي
تأخذ فيها بالفرض كدخولها تحت هذا الضابط وذكر ان
تستعمل على صور كثيرة ثم قال بعد الفراغ منها فكل
وارد على قولهم لا يفرض للاخت مع المجد الا في الاكراهية ولم
ار من منه عليه ما عتده واما قوله العلامة عبد العزيز الاشعري
مع المجد الا في الاكراهية كما قاله العلامة عبد العزيز الاشعري
في مقدمته او يقال لا يفرض للاخت مع المجد في غير القيلتين
الا في الاكراهية كما قاله ابو عبيد الله الوبي ومراة بالقيلتين
اولاد الا يوبن واولاد الاب والله اعلم انتهى وقد سبق الى نحو
ذلك الشيخ رحمه الله باختصار ونقل ما نقله عن بن اللبان
واما قيد فرض المجد بالثلث او ثلث الباقي ولم يعم كما عمو
الشيخ في نقل المسئلة عن بن اللبان السدس لان
لا يفرض ان يفرض له السدس ويكون الباقي اى عن حصته المجد
والفرض نصف ما كثر لانه لو كان كذلك مع ذي الفرض كان ثلثا
الباقي اذ ذاك احظ واما شيخنا ففان في شرح الفصول
الكبرى في سبعة واجه وامر وشقيقة واخ لا يوبن واخذت الشقيقة
الغاضل وهو ربع وعشر ولا تزيد عليه وهذا يدل على ان ما
تأخذ به بالنقص في هذه الصور والا تزيد واعمل ومثله ما لو
نقص الباقي للشقيقتين عن الثلثين وقال في شرح الكفاية
في جد وشقيقتين واخذت لان سهمان يعني من خمسة وكفى
الباقي وهو دون فرضهما ولا يزدان عليه كواحدة فيما مر
وهذا كله كما قال السبكي رحمه الله يدل على ان ما تأخذ به
في هذه الصور بالعصوبة والا تزيد واعمل ثم قال في الشرحين
المذكورين واللفظ لشرح الفصول وتوبده قولهم لا يفرض للاخت مع
المجد الا في الاكراهية لكن ذلك معارض بان ما تأخذ به بعد نصيب

الجدة لو كان بالنقصان كانت اما عصبية بنفسها وهو باطل
 قطعاً او غيرها فكذا تلك والا لكان لها نصف ما لمعصبها او مع
 غيرها فكذا تلك ايضا لما مر في تعريف العصبية مع الغير وايضا
 ما تأخذه الشقيقة في العادة لو كان بالنقصان تسقط ولد
 الاب بها وان كان القاضل اكثر من النصف ولا يقابل به وبالجملة
 فهي مشكلة وقد بحثنا ركونها عصبية بغيرها ويقال هذا
 الكتاب مخالف لغيره انتهى ويمكن الجواب عن الاستدلال
 بالسبلة المتقدمة في شرح الفصول وعن المسئلة التي في
 شرح العناية التي نقل عن السبكي ما تقدم فيها بانها
 ليست بما ذكره المؤلف في شرح كشف الغوامض في قوله اذا كان
 ثلث المال الخ لكن كذا ان تقول لو كان ان يقول لو كان ما تأخذه
 فيما ذكره قد ضاكرم ان تأخذه معها الاناث الخ لخص من اولاد
 الاب السدس ويقال ان احتيج اليه ولا يقابل به وبالجملة
 فهي مسئلة مشكلة كما قال شيخنا بخلاف الباب كله
 خارج عن القياس والله اعلم ويستقط ولد الاب في الكل
 ويقدم هذا واعاده ليستثنى منه قوله الا اذا كان ولد
 الابوين شقيقة واحدة وفضل عن نصفها وحصة الجد والقرض
 ان كان شيء فهو ولد الاب انتهى وانما لم يستثنى مع الشقيقتين
 لانه لا يبقا بعد ثلثيهما والجد والقرض ان كان شيء في شقيقتين
 واخ لا بد للجد الثلث ولها الباقي وهو قدس الثلثين والجد
 وشقيقتين واخذ لاب له خمساً ولها الباقي وهو دون الثلثين
 ثم ان المتأيد التي يبقا فيها ولد الاب شيء تحت مسابيل لا كما
 عندها الشيخ تأنيلاً وان تبعته في شرح الفارضية لان النظر
 الى اسم العرض لا الى من يأخذه كما قد مضاه وهي ان يكون مع
 الجد والشقيقة من اولاد الاب اخ او اختان او اخ واخت او ثلاث
 اخوات ولا فرض في الجميع او يكون العرض في الاخيرة بين سدس
 هذه ست واما الشيخ فنظرا الى ان صاحب السدس انما ان يكون

لها

ما لا يبقا
 من عصبية
 ما لا يبقا
 من عصبية

اما وصية اذا تقر ذلك من صورها اي العادة
 التي يبقا فيها ولد الاب شيء العشرية وهي احدى
 الزيد ياتي الاربع وتسمى عشرية زيد لانها تقسم عنده
 من عشرة لان اصلها من خمسة للجد سهمان لان المقام
 فيها اخطاله من الثلث يبقا ثلاثة للاخت منها نصف
 الجميع سهمان ونصف سهم فاذ ضرب مقام النصف
 وهو اثنان في الخمسة حصل عشر منها نصيب للجد اربعة
 هي خمس المال وللأخت خمسة هي نصفه وللأخ سهم هو
 القاضل بعد نصفها وحصة الجد هذا ثم ذهب زيد رضي
 الله عنه وعند علي رضي الله عنه للاخت النصف
 والباقي بين الجد والاخ للاب نصفين وعند مسعود
 رضي الله عنه للاخت النصف والباقي للجد وعند
 ابي بكر رضي الله عنه للجد الكل ولا شيء لهما
 وهذه المسئلة هي الاولى من المسابيل التي يبقا
 فيها ولد الاب شيء والثانية منها هي التي ذكرها
 بقوله والعشر ثلثية وتسمى ايضا عشر بنيد زيد
 وهي ثالثة الثريان وهي جد وشقيقة واختان
 لا بد تقسم من عشر بين لان اصلها من خمسة كالتي
 قبلها لان المقاسمة فيها اخطا فله سهمان يبقا
 ثلاثة اسهم فعلي مقتضى ما ذكره الاستدلال
 ابو منصور للاخت سهمان ونصف وللأختين
 للاب نصف سهم لكل واحدة ربع سهم ومقام
 النصف داخل في مقام الربع فاضرب اربعة في الخمسة

فتصح من عش بن وعلي مقتضى ما ذكره الوثي للاخت
سهمان ونصف فاصرب اثنين في الخمسة لاجل
النصف حصل عش للمجد اربعة وللأخت النصف خمسة
ويبقى واحد للاختين للاب بينهما ماضية فاضرب
اثنين عدد هما في العش في يحصل عش ون منها فتصح
قال الشيخ رحمه الله وهذا الولي للمجد ثمانية هي خمس
المال حاصل ضرب اثنين في اربعة على العمل
الاول او ضرب اربعة من عش في اثنين على العمل
الثاني وللشقيقة عش هي نصف المال وهي الحاصلة
من ضرب اثنين ونصف في اربعة على العمل الاول او خمسة
من عشرة في اثنين على العمل الثاني وللأختين للاب سهمان
وهما الباقي بينهما الكل واحدة سهم هو حاصل ضرب الربع
في اربعة على العمل الاول وهو خمسة كل واحدة من الاثنين
الحاصلة من ضرب واحد من عش في اثنين على العمل الثاني
هذا على مذهب زيد رضي الله عنه وعند علي رضي الله
عنه وابن مسعود رضي الله عنه يلاخت الشقيقة النصف
وللاختين من الاب السدس والباقي للمجد فتصح من اثني
عش للشقيقة ستة ولكل أخت من الاب سهم وللجد
اربعة وعند أبي بكر رضي الله عنه للمجد الكل ولا شيء
للأخوات والثالث مما يبقى فيه لولد الاب شيء ان يكون مع الجد
والشقيقة أخ وأخت لاب فيستوي للمجد المقاسمة والثالث
للمجد اثنان من ستة وللشقيقة ثلاثة اسهم يبقى لاولاد
الاب سهم على عدد رؤسهم فتصح من ثمانية عشر للمجد
ستة وللشقيقة تسعة وللأخت من الاب اثنان وللأخت سهم والرابعة
منها ان يكون بدل الأخ والأخت ثلاث أخوات لاد فهي كالتى قبلها
والخامسة منها وهي ثالثة الزيديات هي المذكورة في قوله

ومن صورها مختصرة زيد رضي الله عنه وهي ام وجد وأخت
للشقيقة وأخ وأخت لاب ولو كان بدل الأخ والأخت ثلاث
أخوات كانت السادة ستة او كان بدل الأم جدة في صورتين
كما فتاوى التمامية على ما عده الشيخ وسميت مختصرة زيد
لما ذكره بقوله فتصح من الاختصار من اربعة وخمسين
فان سبكت طريق الاختصار ابتداء وهو الاحسن كما قال
شيخ مشايخنا ونقل عن المطلب انه ينبغي جعلت للمجد
ثلاث الباقي قاصلة من ثمانية عشر لما علمت للام ثلاثة
وللمجد خمسة وللشقيقة تسعة ولولاد الاب سهم على ثلاثة
بما بينهما فحاصل ضرب الثلاثة في ثمانية عشر ما ذكره وان سبكت
طريق البسط ثم الاختصار وهو الانسب ثم قال شيخ مشايخنا
انه الانسب بتسميتها مختصرة جعلت الباقي بعد فرض الام بين
المجد والأخوة مقاسمة على ستة مساواة المقاسمة لتلك
الباقي فالخمس ثمانية الستة وحاصل ضرب الستة في الستة
اصلها ستة وثلاثون للام ستة وللمجد عشرة وللشقيقة
ثمانية عشر كما هو معلوم والباقي وهو اثنان يباين الثلاثة
عدد رؤس اولاد الاب واذا ضربت الثلاثة في الستة والثلاثين
حاصل مائة وثمانية للام ثمانية عشر وللمجد ثلاثون هـ
وللشقيقة اربعة وخمسون وللأخت للاب اربعة وللأخت للاب
اثنان والأخت لها مشتركة بالنصف فترجع المسئلة
الي نصفها وكل نصيب الي نصفه فترجع المسئلة الي اربعة
وخمسين للام تسعة هي الحاصلة من ضرب ثلاثة من ثمانية
عشر في ثلاثة على العمل الاول او نصف الثمانية عشر على
الثاني وللمجد خمسة عشر من ضرب خمسة من ثمانية عشر

في ثلاثة على الاول او هي نصف الثلاثة على الثاني
والثالثية تسعة وعشرون من ضرب ثلاثة تسعة من ثمانية
عشر في ثلاثة على الاول او هي نصف الاربعة والخمسين
على الثاني ولو كان الاب ثلاثة سهمان للذكر وسهم للأنثى
من ضرب واحد من ثمانية عشر في ثلاثة على الاول او هي
نصف الستة مجموع حصصهما على الثاني ويعاينها فيقال
حبلى رأت قوما يقتسمون مالا فقالت لا تعجلوا فاني
حبلى ان ولدت ذكرا وانثى فقط لمريرث وان ولدتهم معا
ورثا فالحبلى ثلث وجه الاب والمقتسمون الام والجدة والشفقة
وجه ذلك لا يخفى وقال الشيخ رحمه الله في معناه ملغرا
ابا محلي الفراض الى سابل عن امرأة جات لتقدم تحاد
فقالت وكانوا يستقون تقاسما فابوا الي وضعي فاني حامل
فان كان انثى لم ترث معكم وان يكن ذكرا يحرم وما غنه فاضل
وان كان انثى فارتدت ذكرا يحرم لتك تراث ماله فيه ما ظلم
فها تواجوا بشافيا عن سوالها ليعرفه من لغويهم بجاول
وقال محببا

سالت سوالا لا يكاد يحل ويقيم الا الفحول الا فاضل
وصورته ام وجه واخته لا صلبه والحبلى من الاب حامل
وكان ابوا الميث قد مات قبله فجات ثورا ابنته وهي حامل
فهاك جوابا للسوال مطابقا وما حمل من يلقي السوال يتناول
وما تقدم فهو على مذهب زيد رضي الله عنه وفي قول علي رضي
عنه هي من ستة ثلث الام السدس وتلاخت النصف وللجد
السدس والباقي بين الاخوة للاب على ثلاثة فنصف من
ثمانية عشر وفي قول بن مسعود للام السدس وللأخت
النصف والباقي للجد ولا شيء للاخوة للاب فنصف من ستة
وفي قول ابي بكر رضي الله عنه الباقي بعد فرض الام للجد

وحده ثم ذكر رابعة الزبديان فقلا ومن صورها
تسعين زبدي رضي الله عنه لفت بك لك لانه صحتها
من تسعين وتقدم الجواب عن ذكرها في مسابل هو
المعادة وهي ام واحد واخت شقيقة واخوان واخت
لاب تصح من تسعين لان اصلها من ثمانية عشر يخرج
السدس وتلك الباقي لاحظ فيها للام منها ثلاثة
وللجد خمسة وللشفقة تسعة والباقي وهو واحد
لا ينقسم على خمسة عدد روين اولاد الاب واذا ه
ضربت الخمسة في اصلها صحت مما ذكر للام خمسة عشر
ما حصل ضرب الثلاثة في الخمسة وللجد ثلث الباقي بعد
فرض الام وهو خمسة وعشرون وهي الحاصلة من
ضرب الخمسة في الخمسة وللشفقة خمسة واربعون
ما حصل ضرب التسعة في الخمسة وذلك نصف المال
ولو ولد الاب خمسة ما حصل ضرب الواحد فيها لكل ذكر اثنان
وللأنثى سهم واحد ويعاينها فيقال رجل مات وخلف
ثلاث ذكور وثلاث اناث وخلف تسعين دينار فاخذت
احدي الاناث دينار واحد وليس ثمة دين ولا وصية
والجواب هذه هي تسعين زبدي وصاحبة الدينار
الاخت للاب وقد اقر فيها بعضهم فقالت
تقدم مات من اشرف عجلان سيد وخلف ورثا من الناس امرارا
رجالا ونسوانا بعدون ستة وقد خلف المقبور تسعين دينار
فمن ذاك دينار لغيره واحد به قضت الحكام جهرا واسمرا
وجوا

سالت سؤالا في الفرائض فاستمع هديت جوابا مؤثقا بكشف
 ثروت احد سدس من المال كله، وثالث الذي يبقى فللمجد قد صار
 فلهذا لعلمي اربعون صحابة، ويبقى من المقدار خمسون دينار
 كزينة منها اربعون وخمسة، شقيقة لا تسمي طعون انكار
 وقد بقيت خمس لاولاد عليه، مساكين لم تقضوا من المال اطار
 ثمانية منها الزيد وعامر، وعزة قد عازت من المال دينار
 وهذا كله علي مذهب زيد رضي الله عنه وعند ابي بكر
 رضي الله عنه للام السدس والباقي للمجد ولا شيء للاخوة
 وعند علي رضي الله تعالى عنه للام السدس وللشقيقة النصف
 وللمجد السدس والباقي لولد الاب فاصلها من ثمنه ونصيب
 من ثلاثين وعند بن مسعود رضي الله عنه للام السدس
 وللشقيقة النصف والباقي للمجد ونصيب من ستة واعلم انه
 حرق عادة كثير من الفرضيين بذكر المشاهير من الملقبات
 وشي من الالعاز في النسب والميراث وكل ذلك من مخاسن
 هذا العلم ورياضته لما جبلت عليه النفوس من الميل
 الى السؤال والتعجب طلبا للثمن او لا للثمن بل ولا ينبغي
 التقبيح لكن حيرت عاداتهم بذكر ذلك اخذ الكتب ليحصل
 به التمام والمصر ذكر شيئا من القسم الثاني في اواخر الكتاب
 واما الملقبات فانه راي اكثر من غيرها في هذا الباب
 فاستظهر وقد ذكر اكثر بغير مشاهدتها لان ذلك يقع
 الاخص كما هو ظاهر فقال ولما مضى الفرضيين ملقبات
 جمع ملقنه وهي ماله لقب وجمعه القاب وهي الانبياء بنون
 ثم بامو حدة ثم انظر راي ومنه ولا تقاير وانا لالقاب واللقب

وهو اولاد
 الاب

في الاصل ما اشعر بمدح او ذم والوارد هنا بالملقبات
 المسمايات وبالالقاب الاسماء وسبب تليق المسئلة
 شهدها او منى لغتها لاصل ارحمكم كبير ارمده لقبه
 فيها او سواد فاصاب او اخطا فيها او غير ذلك ثم من
 المسائل ماله لقب واحد ومنها ماله اكثر الى عشى كالخرفا
 وخوله اخذ جميع اعزى تائب اخر وقوله من غير هذا
 الباب اي باب الحمد والافوة ويقدم بعضها وياتي بعض
 واثار التي كثرتها وانه انما ذكر بعضها بقوله منها
 النصفين والتمهتان وتقدمتا في التامصيل
 واعادتها لتعالاضه لينبه على تسميتها بما ذكر
 ووجهه انه ليس في الفرائض مسئلة لوني في المال
 فيها نصفين بالقرض بالقرض غيرهما فيها لا نظير
 لهما كالدرة البقية وهما زوج واخت شقيقة او زوج
 واخت لاب فاضل كل منهما كما تقدم اثنان منهما نصيب
 ومنها الغراوان والعربان وهما زوجوا ابوان اي اب
 وام او زوج وابوان للام فيهما ثلث الباقي بعد فرض
 من كان من الزوجين وتقدمتا ايضا واعادتها لما ذكر
 وسميها بالغراوين لشهرتهما اولا عما كما قال ابن المجدي
 رحمهما الله يغران الفرضي وبالعربتين لقضائهم من الخطان
 رضي الله عنه فيهما بذلك وتلقبان بالغريبتين ايضا
 وفيها الحاريتة وهي زوج وام او حدة واثنان فالثمن لاولاد
 الام ذكرين كما انما انتميين ام خنثيين او مختلطين وعصبته
 شقيق من الاهوة الذكور فقط او من الاهوة والاهوات
 قلت زوج النصف وللأم او الحدة السدس واولاد الام
 الثلث وكان مقتضى قاعدة العصبية ان لا يشاركهم فيه العصبية

الشقيق بل يسقط لاستغراق القروض وهو ما قضى به
عمر رضي الله عنه اولاً وروي عن علي وابي موسى هو
الاشعري وابي بن كعب وهو احدي الروايتين عن زيد
وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم وبه قال
الشعبي وابن ابي ليلى وابو حنيفة واحمد بن حنبل رحمهم
الله ولما كان في العام المقبل اتي عمر بمثلها فادان
يقضي بذلك فقال لزيد بن ثابت هب ان اباهم كان عماراً
ما زادهم الاب الاقرباً وقيل قايلاً ذلك احداً لورثة
وقيل قايلاً اهدم لعلي لا لعمر رضي الله عنهما فاشرك
عمر رضي الله عنه بينهم وبين ولد الامر في الثلث فقبل
له لم لم تقض بهذا في العام الماضي فقال عمر رضي الله
عنه ذاك علي ما قضينا وهذا علي ما تقضي ولم يقض احد
الاختلاف بيننا لاخذ وروي هذا القول عن عثمان وعز ابن
عباس ايضاً وهو اشهر الروايتين عن زيد وابن مسعود
رضي الله عنهم وهو قول شريح وقيد ابن المسيب وعبد
عبد العزيز وابن سيرين ومسروق وطاووس والثوري
وما لك والشافعي رحمهم الله وهو الذي ذكره الموفق رحمه
الله حيث قال تشارك العصبة الشقيقين سواء كان بنفسه
او غيره وكذا الام المكونين في تلتهم ويقسم بينهم
بالسوية كما فهم كلهم اولاد ام عتي لا يفضل الذكر من الاشقا
علي الاثني منهم ولهذا اي التشارك يكره بالمشاركة
يفتح الباء اي المشرك فيها في حذف الحار وبالمشرك كما قال
ابن يونس علي نسبة التشارك اليها مجازاً وهي
المشركة رضي الله تعالى وغيره المشاركة بتابع
الشقيق ايضاً كما عرفت بالتمارية قال الشيخ وتسمى التمارية

ابو حامد

ايضاً

ايضاً القول زيد رضي الله عنه هبوا اباهم كان عماراً وروي
ذلك عنه غير واحد منهم البيهقي وفي المستدرک للحاكم
ان زيد هو القايلاً لعمر هب ان اباهم كان عماراً ما زادهم
الاب الاقرباً وقال ابو عبد الله الوائلي المحبلي شيخ الخيري
في كتابه الذي افردته في الملقيات ولم يأت عن عمر ما قاله
الفرغانيون فيما علمت مسنداً من ان الاخ قال له هب ان
اباها كان عماراً فحمل ذلك علي التشارك بينهم وزعموا
ان المسيلة من اجل ذلك سميت التمارية وهذه اللفظة
انما جاءت عن زيد بن ثابت وساق اسناداً الى زيد انه
قال في المشرك هبوا اباهم كان عماراً ما زادهم الاب الاقرباً
واشرك بينهم في الثلث انتهى وتلقب ايضا بالتمارية وبالنسبة
لما قيل انهم قالوا هب ان اباها كان عماراً فحمل في التيم قبل
وتلقب بالتمارية لان عمر رضي الله عنه سئل عنها وهو علي
المشرك قال الشيخ رحمه الله وفيه نظر فواء
الاولي احتج القائلون بالتشارك بوجوه منها انه لو كان
ولد الام بعضهم بن عمر لتشارك بقراءة الام وان سقطت
عصوبته في الاول والآخر من الابوين ومنها انها قرينة
جمعت ولد الابوين وولد الام وهم من اهل الميراث
فاداً وولد الام وولد الابوين كما لو لم يكن فيها
زوج ومنها ما قاله في التمة وهو ان استحقاق ولد الام
بقراءة الام وقد وجد في اولاد الابوين مثل القرابة
التي فيهم واذا اشتركو في سبب الاستحقاق لم يجز ان
يفرد بعضهم بالاستحقاق قياساً على البين والعروما

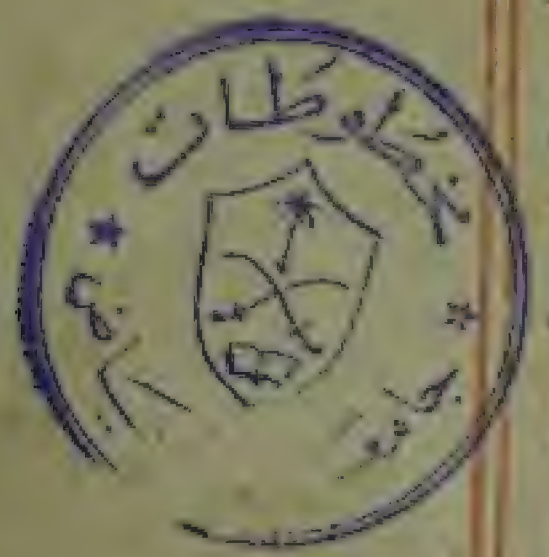
ومنها ان الارث موضوع على تقدير الاقوي على الاضعف
 وادنى احوال الاقوي مشاركة للاضعف وليس في احوال
 الميراث سقوط الاقوي بالاضعف وولد الاب والام اقوي
 من ولد الام لمساواتهم في الادلاء بالام ومن يادتهم
 بالاب فاذا لم يزدع الاب قوة لم يصعفهم واسوا احوال
 ان يكون وجوده كعدمه وهذا معني ما قيل لسيدنا عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه هب الخ واحج القائلون بعدمه
 بوجوه منها موافقة الاصل في العصبة وهو سقوطهم عند
 استغراق الفروض ومنها صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض
 باهلها الخ ومن شك لم يلحق الفرائض باهلها ومنها انقاء
 الاجماع على انه لو كان في هذه المسئلة واحد من ولد الام ومائة
 من ولد الابوين لكان كل واحد السدس وللمائة السدس
 الباقي لكل واحد عشرة قاذاجاز ان يفضلهم الواحد
 هذا الفضل كله فلم لا يجوز للثنتين اسقاطهم ويمكن
 الجواب كما قال الشيخ رحمه الله عن الاول **بانا** لان سلم ان
 ذلك اصل ولين سلم فلا يقدح في اصله المذروح عنه
 لمقتضى وعن الحديث بان القابلين بالتشريك ولد الابوين
 عندهم في هذه الحالة ولد ام حكمي فاذا اعطى الجميع فرض
 ولد الام فقد الحقوا الفرائض باهلها وعن الثالث
 بانه لا يلزم من جواز ان يفضلهم الواحد من ولد الام بما
 ذكره جواز اسقاط ولدى الام لهم كما لا يلزم من جواز ان
 يفضلهم الواحد من ولد الام بما ذكره جواز اسقاط ولدى
 الام لهم كما لا يلزم العكس فيما اذا لم يكن في المسئلة صاحبة
 سدس وكان فيها الف اخ لام وشقيق واحد وان لكل اخ لام

عشر عشر عشر الثلث وللشقيق السدس الباقي ولا يقال اذا
 جاز ان يفضل الشقيق ولد الام هذا الفضل كله فلم لا يجوز
 للشقيق اسقاطهم والله اعلم **الفصل**
 الثانية اما الغيت قرابة الاب في حق الشقيق بالنسبة اليه حتى
 لا يسقط ولا يفضل الذكر على الانثى الاب بالنسبة
 لا وولد الاب فلو كان في المسئلة مع الشقيق انثى او انا
 فلهن لاب يسقط او يسقطن عند من قال بالتشريك هو
 كلما لكبة والسبا فعية وعند غيرهم كالحنفية والحنابلة هربا
 على الاصل من حجب اولاد الاب بالعصبة الشقيق بالاجماع
 قال المصنف رحمه الله في شرح كشف الغوامض ولا تعلم احدا
 استثنى من الاجماع الشقيق في المسئلة ونقل عن امام الحرمين
 وغيره انه قال اما الغيت اولاد الاب في حق العصبة الشقيق
 حتى لا يسقط انتمي ثم قال اي لا من كل وجه وقد اخطا بعض
 المفتين في عصرنا وافترأ بانه يفرض للاخوان للاب
 في المسئلة وتقول الى تسعة او الى عشرة لان الاخ الشقيق
 انما هو بقرابة الام والغيت قرابة الام فلا يحجب الاخوات
 للاب كالاخ للام ثم قال كذا قالوا ولا اعلم لهم سلفا في
 ذلك وهو قول مخترع فاسد مخالف لطلاق الاجماع
 ثم قال ويؤيد ما ذكرته من فساد هذا القول المخترع
 ما ذكره الحوفي وساق عنه مسالة صحيحة في صحة ما ذكره
 والرد على ما ذكره وعند فرائض من سياق مسئلة
 الحوفي قال والمسئلة اي التي هي محل النزاع نظروا وهو
 ما اذا خلف جد او اخا شقيقا واخوة لار فانا تلغي
 قرابة الام في حق الشقيق حتى يساوي اولاد الاب ولا

يسقطهم ويعد هم وارثي علي الجدة فاذا اخذ الجد نصيبه
اعتبرنا قرابة الام في حق الشقيق حتى يحجب اولاد الاب
وياخذ ما في ايديهم ويحوز جميع القاضل بعد نصيب الجد
انتهى يعني فكذلك هنا الغيب قرابة الاب في حق الشقيق
حتى وان تم اعتبرت في حق اولاد الاب حتى يسقطهم
وان الله اعلم **الفان** **قوله** الثالثة قد علمت ان اركان
المشركة اربعة الاول زوج والثاني ذواسدس من امر
اوحدة وان كانت الواقعة التي في زمن الصحابة رضي الله
عنهم لم يكن فيها الام والثالث اثنان واكثر من
اولاد الام والرابع عصبة شقيق فلو لم يكن فيها زوج
او ذواسدس او كان ولد الام واحد البقي شي للشقيق
فلا تشريك ولو لم يكن فيها اولاد ام فكذلك ولو كان
بدل الشقيق شقيقة فرض لها واعيل لتسعة او
شقيقتان واكثر فرض لهما اولهن واعيل لعشرة
او اخ لاب سقط او اخت او اخوان لا فرض لهما اولهن
واعيل لتسعة او عشرة او اخ واخت لا سقطت معه
اذ لا فرض لهما معه ولا تشريك وهذا يسمى الاخ المشرم
او خنثي شقيق فيتقدر ذكوره وكون اولاد الام اثني
نصف من ثمانية عشر اذ هي من مسايل المشركة ويتقدر
ان وقتها تعول لتسعة ولا تشريك وها متداخلان
فيكتفي بالاكثر فتعامل كل بالارض والارض في حق الزوج
والام انوثته وفي خفة ذكوره ويستوي الامر ان في
حق اولاد الام فكل زوج سنته وللأم اثنان ولولدي الام اربعة
وللمشرك اثنان وتوقف اربعة ان ظهر انثي فهي له او ذكر

فلزوج

فلزوج ثلاثة وللام واحد ولو كان في المشركة جد سقط
اولاد الام اتقا قواما الشقيق فاكثر فليد معه عندنا خير
لامور الثلاثة كما هو معلوم والباقي للشقيق او الاشقا
فان كان الشقيق في هذه المسيلة احد احد فيستوي **الحمد**
المقاسمه والسدس فله سهم من سنته وللشقيق سهم
منها وان كانوا اكثر فعين له السدس لانه احظ والباقي
لهم وهو سهم منها واما عند المالكية فيسقط الشقيق
فاكثر ايضا كاولاد الام والباقي بعد فرض الزوج والام
للجد وحده لان الجد يقول للاشقا لو لم اكن موجودا
لورثتم بقراية الام فانا احق بالثلاث جميعا لانه احق
اولاد الام وانا اجمعهم واثبت لها ورثتم بعضه
فيسمى ملككم المحب وهذه تلقب عنه هم بشبه المالكية
ولو كان بين الاشقا في هذه اخوة لاد فالحكم كما تقدم
الخلاف بين المالكية لان مذهبيهم ان الجد
يقول لو لم اكن موجودا لم يكن لكم في المشركة شي فانا ه
اختص بما حجت عنه ولدي الام وهو الثلث وهذا احدي
الروايتين عن الامام مالك رحمه الله والثانية كما هيبتا
وتلقب هذه عنه بالمالكية قال بن يونس منهم والصواب
انه يورث معه الاشقا او الاخوة للاب لانهم يقولون له انت
لا تستحق شي الا شاركتا فيه ولا تاجبا بانك لم تكن
فاللكن كان ولو لم يورث هذا في الجد لزم في البنتين وبنت الابن
وابن الابن انتهى ولك ان تقول عموما انه يستحق شي
ولا يشاركونه فيه كما هو معلوم فيما اذا فضل السدس



اودونه اولم بفضل بشي ومن الملقبات ايضا عند المالكية
 عقرب تحت طوبة وهي زوج وام واخت لام اقرب بنت
 فهي في الانتكاز من ستة وفي الاقرار من اثني عشر للبنت منها
 ستة وللعصبة واحد والمجموع سبعة فيقسم عليها نصيب
 الاخت فلا يصح عليها فاضربها في الستة فتصح من اثني
 واربعين للزوج احد وعشرون وللأم أربعة عشر
 وللحقيرها ستة وللعصبة واحد ولا شيء للاخت وانما
 لقيت بذلك لغفلة من تلقى عليه مما اقرب به للعصبة
 واقبه اعلم **الفصل** في الواحدة لوقيل خلقت
 امرأة ابني عمر احد هما اخ لام والاخر زوج وثلاثة
 اخوة مفرقين وجمدة فقيل هي المشتركة لان فيها زوجا
 واحد بين لام وجمدة **اجاب** فقيل في الزوج النصف
 بالزوجية وللجمدة السدس وللأخوين للام مع الاخ
 الشقيق الثلث فتصح من ثمانية عشر ولا شيء للاخ
 الاب ولا للزوج واحد الاخوين للام بسبعة العزم
 ويعايرها فيقال حبلى رأت قوما يقتسمون مالها
 فقالت لا تعجلوا فاني حبلى ان ولدت انثى اوانا ثاويث
 او وريثان ولدت ذكرا او ذكورا اوانا ثاويث فلهذه
 صورتها زوج وام واولاد ام وهم المقتسمون والحبلى
 زوجة الاب والله اعلم ومنها الغراء وهي على ما صورة
 الامام زوج واختان لام واختان لابوين واختان لاب
 نعول كنسعة واما على تصوير غيره فقد منه كنفية
 الكلام عليها مستوفى في العول وما قدمته
 ايضا تسمى بالمروانية ايضا لكونهم مروانية اخوي

وهي زوجة ترك زوجها عش بن دينار وعشرين درهما
 فوترت دينار او درهما فيقال ان عبد الملك بن مروان
 سئل عنها فقال صورتها اربع زوجات واختان لام
 واختان لاب وام فلكل زوجة خمس المال للعول وهو
 اربعة دنانير واربعة دراهم لكل زوجة دينار ودرهم
 فسميت المروانية لذلك ومنها مسيلة الامنيان وتلقب
 ايضا صما وكذا كل مسيلة عمها التباين وستاني مسابيل
 الرياضة في الفرائض ان شاء الله تعالى ومنها الديار
 الكبرى وتلقب ايضا بالركابية والنشائية قال ابن المجدي
 رحمه الله والمثنى بيه انتهى ولو اخوها ايضا الى مسابيل
 الرياضة لكان انساب وهي ام وزوجة وبنات واثني عشر
 واخت كلهم لاب خلفهم رجل وخلق ستماية دينار فوترت
 الاخت دينار وانما كان كذلك لما ذكره بقوله اصلها من
 اربعة وعش بن كما هو معلوم ونص من ستماية لما سباني
 للاخت منها سهم فلها من الدنانير المذكورة دينار وثمانية
 الى القاضي شريح رحمه الله وكانت التركة فيها ستماية
 دينار فاعطى الاخت دينار واحد فلم ترض ومضت الى
 علي بن ابي طالب رضي الله عنه فوجدته راكبا فامسكت
 بركابه وقالت له يا امير المؤمنين ان اخي ترك ستماية
 دينار فاعطاني شريح منها دينار واحد فقال لها علي
 رضي الله عنه لعل اخاك ترك زوجة واما وبنين واثني
 عشر اخا وانت قالت نعم قال ذاك حقك ولم تترك
 شيئا ومن ذلك علم تلقيها بما تقدم وتلقب ايضا بالعامرية

لان الاخت سالت عنها عامرا الشعبي فاجابها بما قاله
 مشيخ رحمهم الله وقوله الكبري احتري به عن الصغري ولها
 صورتان اسمي هما ام الارامل وتقدم في باب العول
 وتقدم في العول من الملقبات المباهلة في عول الستة لثمانية
 وام الفروج في عولها العشر وام الارامل في نهاية عول
 الاثني عشر والمبرية في عول الاربعة والعشرين وتقدم
 الكلام عليها بما فيه كفاية ان شاء الله تعالى وقدمت في الباب
 المذكور التثنية في الفوائد المذكورة فيه ومن الملقبات
 ايضا الحميرية وهي ثلاث جدات ام ام وام ام اب وام
 اب اب وثلاث اخوات مفترقات وجد ابواب وفيها ثلاثة
 اقوال قول الجمهور للمجدتين السدس لسقوط الثالث
 بالمجد والباقي بين المجد والشقيقة والاخت للاب ارباعا
 ثم تضم الشقيقة حصنة للاخت لان الباقي بعد حصنة
 المجدتين والمجدون النصف فتص من اثني عشر اختصارا
 لكل خدة من الاولتين سهم والمجد خمسة وللشقيقة
 خمسة ولا شيء للمجد الثالثة ولا للاخت للام ولا للاخت
 للاب وقول علي رضي الله عنه للمجدتين السدس وللشقيقة
 النصف وللأخت للاب السدس والباقي للمجد وقول ابن عباس
 رضي الله عنهما للمجدتين السدس والباقي للمجد فعلى
 كل قول اصلها من ستة وتصح من اثني عشر والقسم
 مختلفة لكن صحتها على الاول كما قد منار الاختصار
 فانها تصح من اربعة وعشرين وترجع بالاختصار لما
 ذكر كما هو معلوم وكنت به لك لان حجة بن حبيب به
 الزيات رحمه الله رحمه الله بسبيل عنها فاجاب بهذه

الاءوبة وفيها اءوبة اءدي ومنها ام البنان وهي ام
 الارامل اذا اسقطت منها المجدتين فاصلها اثني عشر
 وتقول الخمسة عشر ومنها ادخلني اخرجك وانرسني
 اقلعك وهي ابن اقربا بن اخوهم اقرا جميعا بابن ثالث
 فانكر الثالث نسب الثاني يبطل نسبه وبقيت نسب
 الثالث لان الثاني لم يتفق عليه الاول والثالث
 واما الثالث فقد اتفق عليه الاول والثاني والثالث
 ادخل الثالث لانه لو لم يوافق عليه لم يدخل فخرجته
 الثالث لانه صار متوقفا على اعترافه فلم يوافق عليه
 واما الاول فلا يجناج لموافق واحد منهما الثبوت نسبه
 كما يعلم كل ذلك من باب الاقرار وسياقي ومنها المامونية
 وساد كرها في المناسبات ان شاء الله تعالى ومسألة
 القضاة وساد كرها في الولان شاء الله تعالى والدقانة
 وساد كرها في المعاينة ان شاء الله تعالى قال الامام في
 النهاية رحمه الله وقد اكثر الفرضيون من الملقبات
 ولا نهاية لها ولا حسم لابيها يعني من المشهور وغيره
 والله اعلم ولما انتهى الكلام على باب المجد والاخرة
 شرع في المحب وان علم اكثره مما تقدم فقال وهو باب عظيم
فصل في المحب وهو باب عظيم في الفرائض
 قال بعضهم حرام علي من لا يعرف المحب ان يفشي
 في الفرائض وهو لغة المنع يقال حجبته اذا منعه عن
 الدخول والاءوة يمنعون عن الثالث اي يحجبون
 واصطلاحا منع من قام به سبب الارث من الارث بالكلية
 او من اوفر حظيه والاول حجب الحرمان وهو المراد عند الاطلاق

فقول
 في المحب

والثاني يجب النقصان ثم الاول كما سياتي قسمان يجب
بوصف وهو المعبر عنه بالمانع غالباً ويجب بشخص ويعبر
عنه غالباً يجب الحرمان حتي صار فهو المتبادر منه وربما
عبر عنه يجب الاستقاط وذلك ان نقول ايضاً المحجب
قسمان يجب بالاشخاص ويجب بالادوار والاول قسمان
يجب نقصان ويجب حرمان واذا انما ملئت ما تقدم مع
النظر في عبارات القوم ظهر لك ان لكل من المحجب والمنع
اطلاقين فبالمعنى الاخر يطلق كل منهما علي ما يطلق
عليه الاخر في جميع الاقسام وبالمعنى الاخر وهو
المصطلح عليه عند الفرضين الذي اذا اطلق لا يتبادر
غيره بطلان المحجب علي المحجب بالشخص فيقال في الاخ محجب
بالابن مثلاً ولا يقال ممنوع به وان صح ذلك والمنع
علي دفع الوارث لقيام صفة به فيقال في القاتل
مثلاً ممنوع بالقتل ولا يقال محجب وان صح ذلك ايضاً
واصطلح الحنفية علي تسمية الساقط لوصف محجب وما وعلي
تسمية الساقط لتقدم غيره عليه محجوباً ولا مشاحة في
الاصطلاح اذا انقذر ذلك فلنرجع الي كلام المؤلف رحمه
الله وهو اي المحجب بالمعنى الاخر نوعان النوع الاول
يجب نقصان وهو ممنوع الشخص من اوفر حظيه واعطاه
الحظ الا ينقص به حل علي جميع الورثة ان قلنا فهو سبعة
انواع كما عده بعضهم ومطلي عليه الشيخ في الفصول
او ستة كما مشي عليه في شرح الكفاية ونظر في السابع وتبعه
المؤلف هنا وفي كشف الغوامض اما اذا قلت اهي ثلاثة

انواع

انواع كما عده الاكثر فقصر بن علي الانواع الثلاثة الاول
الانبة في كلام المؤلف فلا يستقيم كما قال الشيخ دعوى
دخوله علي جميع الورثة قال المؤلف رحمه الله في شرح الفصول
وقال بعضهم كصاحب جامع القواعد ان يجب النقصان
هو الانتقال من فرض الي فرض ولم يعد غيره محجباً
وتبعه شيخنا ابن المجددي في مختصره يعني ابرار الطائفة
الغوامض وعلي هذا فلا يدخل يجب النقصان علي كثير
من الورثة انتهى فعلي كلامه ومن لم يعد المراجعة محجباً
كابن الصلاح كما سنده كقريباً عنه لا يستقيم ايضاً
دعوى دخوله علي الجميع اذا انقذر ذلك فالنوع الاول
من يجب النقصان يكون بالانتقال فرض الي فرض اقل منه
اي ينسب ذلك في حق من له فرضان وهم خمسة الزوجان
الي ربيع والزوجة من ربيع الي ثمن والام من ثلث الي سدس
او ثلث باق وكل من بنت الابن او الاخت للاب من نصف
الي سدس والثاني بالانتقال من فرض الي نقص
في حق ذوات النصف فان لكل واحدة منهن اذا
انفردت النصف وان كان معها معصيةها اقتسما
لذلك مثل حظ الانثيين واكثر ما يخصها الثلث
والثالث عكسه وهو ان يكون بالانتقال من
نقص الي فرض وذلك في حق الاب والمجد فان
كلامه متفقاً بالانتقال من اخذ المال كله بالعصوبة الي
السدس بالابن او ابن الابن والربع والخامس هو
بالمرأمة في الفرض او بالنقصان خلافاً لابن الصلاح

فالاول في حق الزوجة فان فرضها يشترك فيه
 ما زاد الي اربع وفي حق المدة فان فرضها يشترك
 فيه ما زاد من المدة وفي حق العدد من البنات وبنات
 الابن والاضوان للابوين والاضوان للاب والعدد
 من اولاد الام فان فرض الاثنين من هولاء يرثه الاكثر
 والثاني في حق كل عاصب غير الاب وبنات المال
 بنفسه قلانه اذا التقى هار جميع المال واذا كان معه
 من يساويه قاسى واما استثنى كل من الاب وبنات
 المال لانه لا يمكن تقسيمه لانه يرثه الاخوة لغير
 الام واما بغيره فلان العدد من البنات مثلا اذا كان
 معهن من يعصيهن قلل العدد والكثير منهن مع نصف
 عدتهن من المذكور ما للثنتين مع اخيهما واما مع
 غيره فالمتعدد ان من الاضوان لغير ام مع البنات
 ما للواحدة منهن معهن والسادس من المزاوجة بالعول
 في حق ذوي العروص وتقدم السابع الانتقال من عصب
 التي تعصيه في حق العصبية مع غيره فان الاخت مع الميت مثلا
 لو كان معها اخوها كان النصف الباقي بعد فرض البنت بينهما
 ولو لم يكن معها كان لها وحدها فكذا قال بعضهم قال
 الشيخ وفيه نظر انتهى وجهه اننا نقول ان التعصيب مع الغير
 حقها الاصل حتى يقال انتقلت عنه باخيها بنى هوالة
 لها والاصل في حقها انما هو العرض فانتقالها الي التعصيب
 بالغير كما تنتقلها الي التعصيب مع الغير بل الاول هو الاصل
 بها حيث انتقلت ولذلك شئنا في الثاني عدم مقتضى الاول

تأ

كما تقدم ولاجل ذلك ترك المؤلف هنا في كشف الغوامض
 هذا السابع والثاني الثاني من المحب حرمان وهو ضربان
 الصرب الاول محب بوصف من الاوصاف الموانع المتقدمة
 ويتأ في دخوله ايضا على جميع الورثة كما يدخل تحت نقصان
 على جميعهم بخلاف حبة الحرمان بالشخص فلا دخل على
 ستة محاسبياتي وبهذا يفرق بين المحب بالشخص حرمانا
 وبين المحب بالوصف كما يفرق بينهما ايضا بما ذكره بقوله
 والمحجوب به وجوده كالعدم فلا يحجب احد الاحرمان بالاجماع
 كما نقله الراعي رحمه الله ولا نقصانا عند الجمهور
 قياسا على الحرمان خلافا لابن مسعود رضي الله عنه
 ومن تبعه كذا ود رحمه الله في التقيص بالقاتل والكافر
 والرقيق وكما لحسن البصري وابن جرير في القاتل خاصة
 قال الشيخ رحمه الله فان قلت كيف تنهض المحبة على ابن
 مسعود يعني القياس على حبة الحرمان وهو لا يوافق على
 حكم الاصل فقد روي الشعبي عنه انه اسقط بالابن
 النضر في اولاد الام وروي انه اسقط جميع الاضوان
 بالولد المشرك والعبد وروي عنه النخعي انه اسقط
 الاخت من الايوين بالولد المملوك والقاتل والكافر
 ولم يسقط بهم ولد الام وروي عنه انه اسقط المدة
 بالامر المملوك فكيف يصح دعوى الواقعي رحمه الله ان حبة
 الحرمان مجميع عليه قلت هذه الروايات لا تصح عنه كما قال القسبي

وعنه قال والصحيح عنه مثل قول الجمهور وحسنه
 فتتفضل المحبة ويصح دعوى الإجماع فلو حلف زوجة
 حرة ومعتقا وولد أرقيقا فللزوجة الربع كاملا عند
 الجمهور والتمن عند من مسعود ومن وافقه والمتفق
 الباقي ولا أثر للولد لا في حجب الزوجة نقصانا ولا في
 حجب المعتق حرمانا ما لم يتحبب بالشخص فقد يحجب غيره
 نقصانا وذلك في صور **أ** وأب وعدد من الأحرار
 كيف كانوا حكمها السدس والباقي للاب ولا شيء لغيره **أ**
 وجد وعدد من أولاد الأم فالحكم كذلك وحجت فيها
 نقصانا بمحبوب **أم** **ب** وأخ شقيق وأخ لاب للأم السدس
 والباقي للشقيق **أم** **ج** وأخ شقيق وأب مع جد وأخ لام
 لها السدس والباقي بين الجد والأخ لغير الأم **د** وشقيقة
 وزوج وأخ لاب للأم السدس والباقي للشقيق وللزوج
 النصف وللشقيقة النصف وسقط الأخ للاب باستغراق
 القروض فحجب السدس في الأربع بوارث ومحبوب وكذا
 مسائل المغادة التي لا يبقى لولد الأب فيها شيء فإن الجد
 حجب نقصانا بأب ولاد الأب مع محبهم ومنها على وجه
 ضعيف أب وحيدة **أم** **أم** وحيدة **أم** أب فعلى هذه الوجه
 للمدة **أم** الأم نصف السدس والباقي للاب ومنه
 نصف السدس الذي حجب عنه **أم** الأم لأنه الذي حرره
 أمه فترجع قايده المحب إليه كما في بقية الصور فإن
 الذي حجب عنه من حجب نقصانا بخوزه من حجب حرمانا

واصح

٨٠
 واضح الوجهين أن لها السدس لا نفرادها بالاستحقاق
 قال الراعي تبعاً للقوا في الوسيط رهما الله وليس كما
 سبق لأن المدة تترك بالقرضية فلا تناسب جهة استحقاق
 الأب وهي العسوية وهناك كل واحد منهما يترك بالعسوية
 فامكن رد القايده إليه قال الشيخ رحمه الله وما ذكره بطل
 بما إذا كان مع الأم والأب أو الجد أخوان لام فأنهما يحبان الأم
 مع كونها محبوبيين بالأب أو الجد وقال **د**
 بسقوطها نزجع إلى الأب أو الجد مع كونها تراثاً بالقرض
 المحض والأب أو الجد بالتعصيب قال بن الرفعة في الكفاية
 ولعس الفرق طردي بعض أصحابنا الفياس وقال ليس
 للأم الأم سوى نصف السدس ثم قال قلت وكان شيخ
 في فرق شكدي ما ظننت أن أحد استحقاق إليه ثم رأيت بعد
 سبب أبي عمر وابن الصلاح ذكره من تفقه وقال بعده
 فافهم فإنه عويص أنعم الله علينا بحله وحاصله أن رجوع
 أم الأم إلى نصف السدس إنما كان من قبيل إرداهم مستحقين
 على ما لا ينبغي بينهما كما في الابن والأخوين ونحوها وكما في
 الدتين إذا أنزلهما فإن خلاصتهما يأخذ البعض عند
 الإزحام وإن انفرد أحدهما بالاستحقاق أخذ الجميع
 فإذا لم يوجد من المدة للاب مراهمة في الاستحقاق
 لسقوط استحقاقها بالأب أخذت المدة من الأم جميع
 السدس لعدم المزاحم وليس رد الأم إلى السدس بسبب
 الإزحام فإنه أصل فرضها والله أعلم انتهى وقد قدمنا
 أن الذي حجب عنه من حجب نقصانا بمحب من حجب حرمانا
 والذي حجب حرمانا هو الأب في الأولي والثامنة على الوجه

المرجوح والمجد في الثابتة والرابعة والخامسة والستة
 في الثالثة وسبائل المعادة وذو القرض في السادسة
 قال الشيخ رحمه الله وفي الرابعة والخامسة والسادسة
 نظر اما في الاولين فمقتضية قولهم نزع فائدة المحجب
 في حاجب الحاجب ان السدس الذي يجب عنه الام لم يجد وليس
 لك في اما في السادسة فكيس للاخ للاب فيها شيء محجوب
 عنه حتى يجوز ولو لم يرد مع ذي القرض لم يرد الاما يبقى
 عنه بانتقار ربه اما هو لا انتقالات في هذه ابويده ما ذكرناه
 من النظر في عدم الاستغراق حجباً انتهى قال شيخنا
 اقول في نظره نظر اما في الرابعة والخامسة فلا نسلم
 ان مقتضى قولهم ما قاله بل مقتضاه ان له نصف السدس
 فقط لان الجد انما يجب نصف الحاجب للادم وقد علمنا بهذا
 المقتضى واما في السادسة فلا بد من ان حاجب الحاجب
 يجوز ما كان للحاجب لولاه وليس كذلك فانه انما يجوز
 ما يجب عند المحجوب نقصاناً بالمحجوب فكل محجوب غير الاخ
 يقال فيه ايضاً ليس له مع حاجبه شيء محجب عنه بل المعنى
 انه محجب عنه ما كان يأخذه لولا المحجب فالموضعان سواء
 وقوله لو ورسن مع ذي القرض الخ فاضله لو ورسن عند عدم
 الاستغراق لم يرد الا الباقي ونحن نقول بعكس في كل
 محجوب فانه لو ورسن عند عدم حاجبه لم يرد الا ما قدر له
 فانتقار ربه انما هو لا انتقار ما قدر له انتهى ولا يجب المحجب
 بالشخص غيره حرماناً وما صور به ذلك من مسابيل
 الاخ المشوم كزوج وابوين وبنين وبنات ابوين وبنات
 د رهنها قوله الابن ساقط لا يستغراق القروض وكذا
 بنت الابن معد ولولاه لقرض لها وزيد في العول وقاموا
 منها

منها وشقيقة واخ واخت لاب وكزوج وشقيقة واخ واخت
 لاب فالاخ للاب لولاه لقرض لاخذه فلهما قلنا لك سمي
 بالاخ المشوم فالاخ يجب اخذه في الثلاثة مع كونه محجوباً
 فلا يرد لما قاله شيخنا من اننا وعبارته قلنا المحجب في
 ذلك ليس الذكر فقط بل هو مع استغراق القروض كما
 ذكرنا المفروض في السبع في شرح كتابه بل المحجب في الحقيقة
 الاستغراق فقط على القاعدة في ان العاصب يستقطط
 للاستغراق والا نرى قد صارت غصبة بالذكر انتهى وهو
 صريح في ان استغراق القروض يسمى حجباً وسنته كرمافيه
 ان سباً الله تعالى وانما كان المحجوب بالوصف وجوده كالعدم
 لانه ناقص في ذاته بخلاف المحجوب بالشخص فانه انما يجب
 لتقدم غيره عليه مع تماثل في ذاته وانما لم يجب المحجوب
 بالشخص غيره حرماناً وحجبه نقصاناً لانه كما قال الشيخ
 رحمه الله سر الفرق بين حجب النقصان وحجب الحرمان
 ما ذكره الطبري في احكام القرآن ان الوارث خلافه الا ان
 بعض الخلفاء قد يكون اولى من بعض فمن حجب الحرمان
 اخذ نصيب المحجور ومن حجب حجب النقصان اخذ نصيبه
 غالباً وقد لا يأخذه وقضية ذلك ان الحاجب حجب حرماناً
 لا بد ان يكون وارثاً حتى تثبت له الخلافة انتهى فائدة
 يستثنى من قولهم المحجوب بالشخص لا يجب غيره حرماناً
 علي قول الحنفية ما ذكرنا اباً واماً واماً فان ام الاب
 محجوبه بالاب ومنع ذلك تسقط ام الام عنه لقرضها
 والله اعلم والقريب الثاني حجب الشخص وهو كما قال
 الراعي رحمه الله ان يستقطط الشخص غيره بالكلية

وهذا وان اقتضى كما قال الشيخ رحمه الله اخراج الحجب
بما يستغل في الفروض حيث قال وأما تسمية الاستقاط هو
لاستغراق الفروض حجب اصطلاحيا ففي القلب منه شيء
ووجهه بأشياء منها هذا المعنى وقد ذكره في الفصول على
هذه التبري منه فقد عده كما قال كثير من العلماء ومنهم
التشبيح أن من ذلك وقال المؤلف رحمه الله في شرح الفصول
حيث اعترف رحمه الله بأن تسمية الكثيرين للاستقاط باستغراق
الفروض حجباً اصطلاحياً فيقتضي أن لا يكون في القلب
منه شيء إذا لم يشأ حجة في الاصطلاح لا تسمى وهو طريقة
كثيرة انتهى إذا تقررت ذلك فاعلم أنه لما ذكر فيما تقدم
أن الحجب بالتوصيف يتأتى دحوله على كل واحد من الورثة
ذكر هنا أن الحجب بالشخص يتأتى دحوله على كل واحد من
الورثة ذكر هنا أن الحجب بالشخص هو ما نال بشر كذلك فقال
ولا يمكن دحوله على سبعة ضابطهم كل من أدلى بنفسه إلا
المعتق ذكر كان أو أنثى وهم الأبوان أي الأب والأم والزوج
أي الزوج والزوجة والولدان أي الابن والبنات ويدخل علي
غيرهم من الورثة وهم التسعة عشر الباقية كما سبق في
العصبات يعني أكثر من ذلك فلهذا احتج المؤلف إلى
هذه الزيادة ليدكر بعض ما لم يسبق لأن هذا الباب
واسع فقال قلت وكل واحد من الابن وابنة
والأب يحجب الأخت والأخت مطلقاً أي سواء كانت أو أختاً
أو لاب أو لام للاجماع ولأن جهتي البتة والأبوة مقدمتان
على جهة الأخت ولأن الأب واسطة بين الميت وبين الأخت
لغيره كما هو معلوم من القاعدة بين اللتين ذكرناهما

في ترتيب العصبات وسنأتي أحدهما أحد الأب وعليهما
مدار أكثر الحجب فاتفقنا لا يختصان بالعصبات كما قد مناه
وان كانت الشأنة منهما فتم تقدم كما قال الشيخ في
الفصول تختص بالعصبات غالباً فعلم أنها كما قال المؤلف
رحمه الله في شرحه تكون في أصحاب الفروض وفي أصحاب الفروض
مع العصبات غير عالة انتهى ومنه حجب الأختوان وأولاد
الأم عن تقدم ومنه حجب أولاد الأم عن ذكره بقوله والبنات
وبنت الابن والجد كل منهم يحجب ولد الأم ذكر كان أو أنثى هو
في الحجب ولد الأم ستة الابن وابن الابن والبنات وبنت الابن
والأب والجد بالاجماع والأم تحجب كل جدة سواء كانت من
جهتها أو من جهة الأب أما إذا كانت من جهتها فلا يحجبها
تدلي بها ولما إذا كانت من جهة الأب فلا من الحدة تترك
بجهة الأمومة والأم أقرب من في تلك الجهة فتحجب كل من يورث
بالأمومة كما أن الأب يحجب كل من يورث بالأبوة والأب يحجب الجدة
التي تدلي به عندنا كما لما لكتبة والخليفة وأحمد بن حنبل
عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله وهو ما روى عنهم وشيئ
ابن ثابت رضي الله عنه والمسلمون عن الحنابلة وروى عن
عمر بن سعد بن أبي وقاص وابن مسعود وجماعة أنهما
تتركت معه ولا يحجبها لئلا ينفذ في بعضه فلا تترك معه
كالجد وابن الابن واستدل الأختوان بما رواه الترمذي
عن ابن مسعود رضي الله عنه قال في الجدة مع ابنتها
أما أول جدة أجمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم
سدد سبها وابنتها هي لكن قال عند الحق وغيره
أسناده ضعيف وزوي الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم

اندوس ك الحجة مع ابنها قال الماوردي رحمه الله في
الحاوي محبا عند ذلك اما المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه وهرق الحجة وابنها في ضعيف لان محبة يمتنع
من اختلاف الصحابة فيه ثم لو سلم فعنه ثلاثة اجوبة
احدها انه محمول على ثوريك ام الامر مع ابنها الذي هو
الحال والثاني انه محمول على ثوريك ام الامر مع ابنها
وهو العم والتشاك انه يجوز ان تكون مع الاب اذا كان كافرا
او قاتلا ويستفاد بذلك ان لا يسقط ميراثها لسقوط
من ادلت به انتهى ونقل الشيخ الاول من الاجوبة عن ابن
عبد البر وقال في الجواب الثاني انه نقله صاحب الدخاير
عن الامام انتمى وكذا يجب كل جد الحجة التي تدلي
به ويأتي فيها خلاف من وهرق الحجة مع ابنها كما ترجم
عليه ابو الخطاب الحنبلي في التهذيب بقوله **فصل**
في ميراث الحجة مع ابنها اذا كان ابنا او جدا انتهى ولا
يجب الاب ولا الاجداد الحجة من جهة الام ولا الجد وان علا
الحجة التي لا تدلي به والحجة القري من جهة الام كما امر
يجب البغدي مطلقا اي سواء كانت من جهةها كما امر
لاذ لا يها بها او من جهة الاب كما امر الاب وكما امر الاب
لقربها خلافا لابن مسعود رضي الله عنه فعنه اذا كانت
الحجة تان احديهما من قبل الام والاضري من قبل
الاب والسدس بينهما مطلقا وان كانت احديهما اقرب
من الاضري والقري من جهة الاب كما امر اب يجب البغدي
من جهته ان ادلت بها كما امر اب قطعا وكذا ان لم تدل بها

كما

كما الاب مع ام ابى الاب علي الصحيح المعروف في
زوائد الروضة ولا يجب الحجة القري من جهة
الاب كما امر اب الحجة البغدي من جهة الام كما امر
بكل تسار كها في الاظهر لان الاب لا تجبها فالامر
المدلي به اولى وبهذا قال مالك واحمد والثاني
انها تجبها كعكسها جريا علي الاصل من ان الاقرب
يجب الابعد وبه قال ابو حنيفة واصحابه وهو
ظاهر كلام الحنفية في من الحنابلة وهو المفتي به عند
والقولان مرويان عن زيد بن ثابت رضي الله عنه
ويجزي القولان قويا اذا كانت القري من جهة اب
الاب كما امر ابى والبغدي من جهة امهاته كما امر
امر اب كذا نقله الشيخان عن البغوي ومقتضاه
ترجيح عدم المحبة ولهذا قال البلقيني فيها
لا تجبها على ما ذكره البغوي لكن صرح الشيخ
في كفايته بترجيح مقابله وهو انها تجبها قال
في شرحها ومستندي في تصحيح ذلك ما قطع به
الاكثر ونهني في المحذور والمنهاج ان قري كل جهة
يجب بعداها وايضا الموجود في كلام البغوي
بخصب نقل الراقي والنووي عنه حكاية القولين
من غير ترجيح لاحدهما ولا يلزم من ترتيب خلاف
علي خلاف المساواة في الزايج منه قال ومن اكثر
النظر في كتب القوم لا يتوقف في ان الصحيح ما وثقناه

انتهى ثم ذكر المص رحمه الله قاعدة بنيت عليها اكثر مسائل المحب لما لم يكن له مطمع في استيفائها فقال
 وكل من ادعى الي الميت بواسطة محبته تلك الواسطة سواء
 اكانا عصبة كابن الابن مع الابن او صاحب فرض كما
 الامر مع الامر او صاحب فرض مع عصبة كاتم الاب معه
 و بنت الابن معه ولا يخفى ان شرط الواسطة ان لا تقوم
 به مانع ثم استثنى من هذا الحكم قوله الاولد الامر فلا
 تجبه انتهى ووجه الاستثناء ان شرط الواسطة للمحد في به
 اما انما وجهتها سواء ورسث الواسطة جميع المال
 كالا بجمع الحد او لا كالا مر مع امها واما رسث الواسطة
 جميع المال وان لم تتخذ الجهة كالا ب مع الاخ واما ولد الامر
 معها فليس كذلك فان قلت اذا ورسث الاب السدس
 فرضنا فكيف يجزى الاخوة مع انتفا السدس طين قلت
 المراد ان يكون الواسطة يستحق جميع المال ان انفرد
 والاب اذا انفرد كان كذلك وايضا فجهته مقدمه فيخرج
 حجه لهم على القاعدة الاخرى فان
 في الحدات وقبهن مباحث كثيرة تقدم منها بيان الوارثان
 وفاقا وخلافا ودليل ذلك وضابط الوارثان عندنا
 وهو من ادلت باناث او ذكور او اناث الى ذكور
 والساقطان وهن من ادلت بذكور الى اناث ويعبر عنها
 بمن تدلى بغير وارث ومن تدلى بذكور بين اثنتين
 وليس المراد بالذكور والاناث هنا الجمع بل ما يشتمل
 الواحد واكثر ويقدم بيان فرضهن انفرادا واجتماعا
 وحجهن وفاقا وخلافا وتذكره هنا بعون الله ما ينس

من بقية المباحث في مسائل الاولى قال الماوردي رحمه
 الله في الحاوي الحدة المطلقة هي امر الامر لان الولادة فيها
 محققة والاسم في العرف عليها متطلق واختلف اصحابنا
 في الحدة امر الاب هل هي حدة على الاطلاق ام بالتقييد
 فقال بعضهم هي حدة على الاطلاق ايضا كما امر وقال
 الاخرون هي حدة بالتقييد وعلى هذا اختلفوا فمن
 سأل عن ميراث حدة هل يسال عن اي الحدتين اراد هو
 او لا فقال من جعلها حدة هل يسال عن اي الحدتين
 اراد او لا فقال من جعلها حدة على الاطلاق انه لا يجاب
 حتى يسال عن اي الحدتين وقال من جعلها حدة
 على التقييد انه يجاب عن ام الامر حتى يذكر انه اراد ام
 الاب والاقبح انه ينظر فان كان ميراثها يختلف في
 الفريضة كوجود الاب الذي يجزى امه لم يجز عن نسوالة
 حتى يسال عن اي الحدتين يسال وان كان ميراثها
 لا يختلف اجيب ولم يسال انتهى المسئلة الثانية
 في تصوير الحدة ذات الجهتين واكثر وما في ارثها
 اذا اجتمعت مع ذات الجهة من الخلاف اذا ادلت حدة
 بجهتين وارثتين او اكثر ولم يكن معها حدة غيرها
 فالسدس لها بالخلاف وانما ياتي الخلاف فيقالو
 كان معها ذات جهة فقط ففيها وجهان ارعها
 السدس بينهما بالسوية وبه قال النووي وابو
 يوسف قال بن البيان وهو قياس قول الشافعي
 وما لك رحمه الله وقال الماوردي رحمه الله في الحاوي

دعبد



زيب

ولو
تزوج
ابن بنت
بنت زينب
بنت بنت

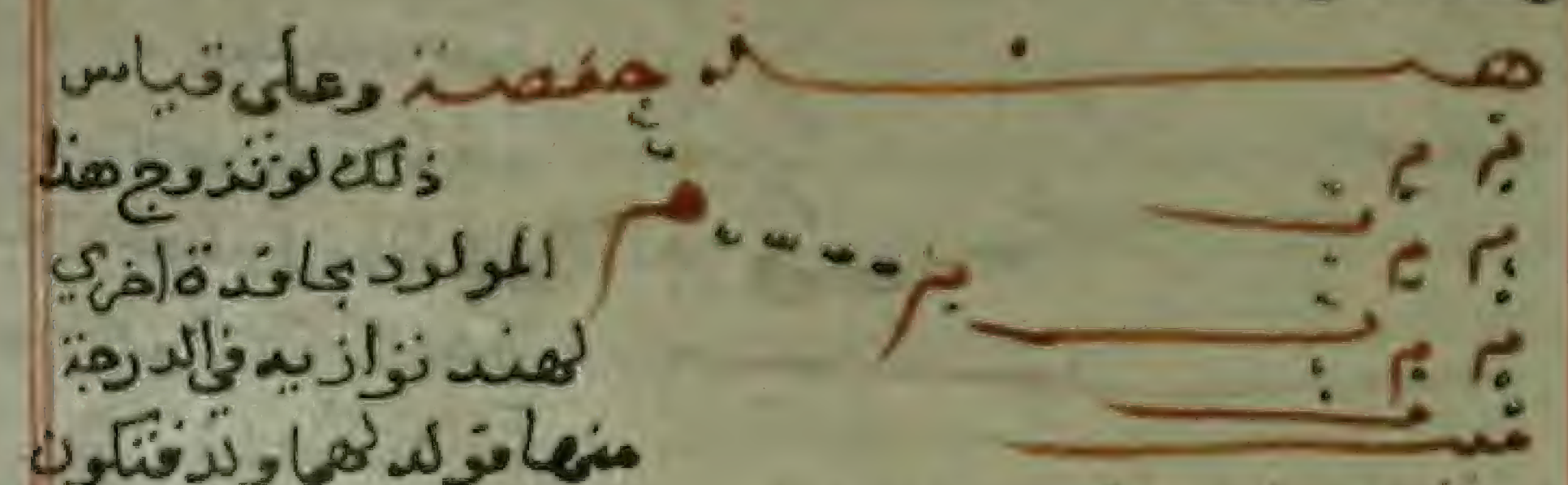
بنت لها اخري فاو ذهبا ابنا فهي ام ام ام امه وام ام ام ابية فلو كان معها ام ابية فالسدس بينهما علي قول الشافعي رحمه الله ولا يقال ان ذات الجنتين محجوبة بذات الجهة لكونها اقرب منها لان عنده القدر من جهة الاب لا يحجب البعدي من جهة الام نعم لا يتاقي القول بان بينهما اثلاث لان احدي جهتيها وهي كونها ام ام ام ابية محجوبة بالحدة المنفردة لكونها من جهة الاب علي ما رحمه الشيخ رحمه الله فيما تقدم وعلي ما رحمه البيهقي رحمه الله يتاقي تخريج قول بالتثليث كما يعرفه من اتفق سوا بق التخلام ولو لا حقه واما من حجب البعدي بالقري مطلقا فيجعل السدس للاخرة وعلي قول الامام مالك رحمه الله السدس للاولي فقط تخا هو معلوم وهذه صورتها

زيب

ولو نكح المولود في صورة هند وهي الاولي بنت بنت بنت لها اخري فاو ذهبا ابنا فهذه ام ام ام امه وام ام ام ابية وام ابية فهي ابية فلو كان معها حدة هي ام ام ابية واسمها مفضة كان السدس بينهما ايضا علي المذاهب وعلي مقابلة

ارباعا

ارباعا للاولي ثلاثة ارباعه وللثانية ربة باعتبار الجهات وهذه صورتها



حده من اربعة اوجه ولو تزوج هذا عن في درجته منها كانت حدة من خمسة اوجه وهكذا ولا يخفى التصور والحكم علي من اتقن ما مر ولتختتم هذا المبحث بقصورتين احدهما ام ام ام ام هي ام ام ام اب معهما ام ام اب و ام اب اب اب قال العلامة بن المجدى رحمه الله اتفق الشافعي واحمد رحمه الله علي قسمة السدس علي ثلاثة تكن احد قسمه بين ذات القرائتين وبين الثالثة للاولي ثلثاه وللثالثة ثلثه واسقط الرابعة لانها ادلت باب اعلي من الجحد والشافعي بين الثلاث ولم يعتبر قرايتي الاولي والثاني يعني ورثتها باقواها علي الاربع كما قدمناه وعلي الوجه الثاني باعتبار الجهات علي مذهب يكون السدس بينهم ارباعا لذات الجهتين ربعاه بالقرايتين وهو الذي خرج به بن سريج رحمه الله تعالى كما تقدم وهذه صورتها

هند حنفية عمره
م م م
م م م
م م م
م م م
م م م

الدرس: حنة

الدرجة الاولى من الاسماء اما الاولى فلاحد ودة فيها وانما فيها
الاب والام والثانية فيها جدتان والثالثة اربع والرابعة ثمان
والخامسة ضعفها وهكذا على النسبة السطر بخمسة ايضا ثم
من الجيدات وارثات وغير وارثات على الضابط المتقدم والوارثات
في كل درجة دائما سميها ففي الثانية الوارثات ثنتان والثالثة
ثلاث والرابعة اربع والخامسة خمس وهلم جرا قال الامام
الرافعي رحمه الله والسبب في ذلك ان الجيدات ما بلغت نصفهن
من قبل الام ونصفهن من قبل الاب ولا يرث من قبل الام
الا واحدة والباقيات من قبل الاب فاذا اصعدنا درجة
بدلت كل واحدة بامها ونزلت امر الجد الذي صعدنا اليه
انتهى واذا كانت الوارثات في كل درجة سميها بالساقطات
ما عدن في تلك الدرجة اذا تقدس هذا فقد علمت ان كمية
ما في كل درجة من الوارثات والساقطات محصورة فتارة
يقع السؤال عن تنزيل وتارة عن كمية وتارة عن درجة
والسؤال عن التنزيل اما عن تنزيل جميعهن او الوارثات
فقط او الساقطات فقط والسؤال عن الكمية اما عن جملة
ما في درجة معينة او عن جملة ما في درجات مخصوصة
من الوارثات والساقطات او من الوارثات فقط او من
الساقطات فقط والسؤال عن الدرجة قد يكون مع فرض
عده ما فيها من الوارثات والساقطات وقد يكون مع
فرض الوارثات فقط او الساقطات فقط فلهذا اثني عشر
مطلبيا ذكرها الشيخ رحمه الله ويستدكرها تفعا لاختصار
ان شاء الله تعالى بعد ان تعلم ان اكثر هذه الاسماء اثنا عشر

علي مذهبنا كما تحفنة وبعد ان تعلم ان اكثر هذه المساييل
التي سنفرغها انما هو بحسب الامكان العقلي وان لم يوجد
في الخارج اجتماع جد اة كثيرة قال الشهير ذو النون
انه في فرايقه لا ينصور في الوجود اجتماع اكثر من اربع
جدا ات ام ام وام ابى الامر وام ام الاب وام ابى الاب فتسقط
ام ابى الامر وتكون الثلاثة البواقي وارثات وانما ذكر الزيادة
لحسب اب انتهى اي للفردين فيه والزيادة بكثرة المساييل
وتشبه من الاذهان اذا علمت ذلك فتقول المطلب الاول
في كيفية ترتيب جمع جداث درجة مقر وضعة من الوارثات
وغير الوارثات وفيه طرق اقتضى الشيوخ رحمه الله علي اثنين
منها احد مما طريق التركيب وقد استخرجها ابو عبد الله
الوحي وقال انها اقربها ما خذا واسهلها تناولا وهي اخص
ما يعمل في هذا الباب فلهذا اقتضىنا عليها وهي انك قد
علمت ان جدي الميت هما ام ام وام ابى وام ابى عن ترتيب
اربع وهن ما في المرتبة الثالثة كما سيعلم مما سياتي فاعلم ان جدي
الميت فرد في اخر نسبة كل منهما اما ثم زد في اخر نسبة كل منهما
ابا فاذا فعلت ذلك صار معك ام ام ام وام ابى ام وام ابى وام
ابى اب فان كان السوال عن ترتيب الثمان الثلاثة في الرابعة
فزدد في اخر نسبة كل واحدة من الاربع اما ثم زد كذلك ابا فاذا
فعلت ذلك صار معك الثمان اربع ص من زيادة الامر
في اخر نسبة كل واحدة منهن وهن ام ام ام ام وام ابى ام ام
وام ام ابى ام وام ابى ابى ام واربع من زيادة الاب في اخر
نسبة كل واحدة وهن ام ام ام ابى ام ابى ام ابى وام ام ابى اب

وام

وام ابى ابى اب ولوحان المطلق ترتيب الست عشر الواقعة
في الخامسة فاصنع في الثمان ما ذكرناه وهكذا ابدا وهذه
صورة الجداث الواقعة في الدرجة الخامسة وارثات وساقطات
مع المذكور الذين في درجتهم في هذه الدائرة



فا نظر تجد هن ست عشر جدة متساويات في الدرجة الخامسة
نصفهن من قبل الام ونصفهن من قبل الاب وتجد اللاتي يتحقق
فيهن صابط الوارثات خمس واحدة منهن من قبل الام واثناقيات
من قبل الاب وقد جعلت العلامة عليهن كناية عن بالحدة
وكناية واو بالجمع بازا كل واحدة منهن خارج الدائرة لانها
اول حد وف وارثة وتجد اللاتي يتحقق فيهن صابط الساقطات
احدي عشر وعلامة لهن سبع من جهة الام وهن يا في
نصفها واربع من جهة الاب وهن يا في نصفه وبازا
الجميع ستة عشر جدان الوارث منهم واحد فقط وهذه
صفة الشجرة المباركة

واعلم ان السوال عن كيفية ترتيب درجات درجته على ثلاثه اوجه
لان السائل اما ان يقتصر على قسمية الدرجة فيقول كيف تنزل
الجدات الواقعة في الدرجة الخامسة مثلا فتحتاج الي عملين
استخراج كمية ما في تلك الدرجة المفروضة وسياتي ثم ترتيبهن
واما ان يستفي الدرجة ويفرض عدد ما فيها كان يقول كيف
ترتيب الجدات الست عشر الواقعة في الدرجة الخامسة فانظر في
العدد الذي ذكره من الجدات هل هو مطابق او غير مطابق وان
كان زوج زوج فالمتابقة محتملة فاستخرج كمية ما في تلك
الدرجة بما سياتي فان ساوي ما ذكره فهو مطابق كما في المثال
المدكور وان لم يساوه كان يقال كيف ترتيب الست عشرة الواقعة
في الدرجة الرابعة او السادسة فغير مطابق لانك اذا استخرجت
كمية ما في الرابعة كن ثانيا واما في السادسة كن اثنين وثلاثين

فَالْمَسْكُونِ

فالسؤال خطأ فالسائل إما جاهل أو متجاهل وإن كان غير
زوج الزوج فيقطع بعدم المطابقة وأما إن يفرض عدد أو يدعي
أنه جملة جدات درجة ويسأل عن كيفية تتركبهن كان يقول
جدات ستة عشر هن جملة ما في درجة كيفية تتركبهن فإن كان
زوج زوج كما في هذا المثال قطابق قطعاً إذا الواقع في كل
درجة غير الأولى عدد هن زوج زوج أبداً وإن كان غير
زوج الزوج سواء كان فرداً أو زوج فرداً أو زوج زوج
وقد لا غير مطابق قطعاً المطل الثاني تتركب الوارثات
فقط وفيه طرق أشهرها طريق البصر بين وهي أن تلفظ
بأسماء متضابفة بقدر العدة المفروضة إذ لم يتركب سوى
شئ الدرجة كما قد منّا فتكون هذه هي الوارثة من جهة الأم
ثم تنسب أحدها كذلك من بعد لا آخر نسبتها أبداً أم ثم
ثالثاً كذلك من بعد لا آخر نسبتها أي من مكان أمين ثم
لا تزال على هذا من زيادة أب ونقصان أم حتى تنقضي
نسبة الأخيرة للميت بالأب أو قبل الوارثات في الدرجة
الحامسة كيفية تتركبهن فقول أحد بهن أم أم أم أم أم والثانية
أم أم أم أب والثالثة أم أم أم أب أب والرابعة أم أم أب أب أب
والخامسة أم أب أب أب أب قالوا في من جهة أم الميت والثانية
من جهة أبه والثالثة من جهة خيه والرابعة من جهة
أبي خيه والخامسة من جهة جد خيه وأما الكوفيون فيجعلون
مكان كل أمين جدة وكل أيون جداً ولا يتطوقون بالأب
أو الأم الاغترالا نقلد في المثال يقولون في الأولى جدة
جدة أم أو أم جدة جدة والثانية جدة جدة أب والثالثة

حدة ام حد او ام حدة حدة والرابعة حدة اب او حدة اب حدة
 والخامسة ام حد حدة والمعنى واحد على الاصطلاحين واعلم
 ان السائل عن ترتيب حدة ان اصرح في السؤال بدرجة
 لا بقية فذاك اولم يصح بدرجة فاحمل على جملة وارثات
 درجة وفي الحالين تعمل في ترتيبهن ما سبق وان صرح
 بدرجة غير لا بقية بالعدد كان قال كيف ترتيب ثلاث حدة
 وارثات او خمس في الرابعة فهو اما جا هل او متجا هل
 فيستفهم لان من العلوم ان الوارثات في الدرجة الرابعة
 اربع فقط كما قد هنا ان الوارثات في كل درجة سميها
 المطلب الثالث ترتيب جميع الساقطات في درجة
 فاعلم قبل ان الدرجة الثانية من الاصول ليس فيها ساقطة
 والساقط في الثالثة واحدة فقط وهي ام ابى الام واما
 في الرابعة وما بعدها فكثير فبطريق التركيب اذا عرفت
 ترتيب الجداق جميعهن وارثات ونساقطان بها فاسقط
 الوارثات تبقى الساقطات منزلات فاذا سبقت عن ترتيب
 الساقطات في الدرجة الرابعة وهن اربع فاذا ظهرت منهن
 الاربعة الوارثات منزلات تبقى منهن الاربعة الساقطات
 منزلات واحدة من قبل الاب وهي ام ابى ام ابى ثلاث
 من قبل الام وهن ام ابى ام ام و ام ابى ام و ام ابى
 ام المطلب الرابع كمية ما في درجة من حدة
 من الوارثات والساقطات كان يقال انكم في الدرجة
 الخمسة حدة فطريقة ان تسقط اثنين ابدا
 من عدد الدرجة وتضعف الاثنين بقدر ما بقي منه في كان

فهو

فهو جملة ما في تلك الدرجة ففي المثال المذكور اسقط من
 الخمسة اثنين يبقى ثلاثة فاضعف الاثنين ثلاث مرات بعد
 الثلاثة يحصل ستة عشر وهو جملة الجداق في الدرجة
 الخامسة وكمية الشيء عدده المعين لان الكمية ما تجاب به عن
 السؤال بكم وهو العدد المعين وانما اسقطنا الاثنين قال
 الشيخ مشايخنا لانها اول درجات الجداق انتهى وقال
 الشيخ رحمه الله فان قلت ما هذان الاثنان المسقطان
 هما جملة ما في الدرجة الاولى من درجات الاصول ام هما
 الجداقان اللتان في الدرجة الثانية ام غيرهما واما السر
 في اسقاطهما والتضعيف بقدر ما بقي قلنا
 لم ار من تعرض لبيان ذلك والذي ظهر لي بامعان الفكر
 ان الاثنين ليسا شيئا ماد كريد كان الاصل ان تضعف
 الواحد وهو المبت بقدر العدة المفروضة لكن يكون المبلغ
 عدة ما في الدرجة المنتهى لامحاله يعني ذكورا واناثا الاترى
 انا لو اضعفنا الواحد في السؤال عما في الخامسة خمس مرات
 لحصل اثنان وثلاثون وهو ما فيها من الاجداد والجدات
 فكان المقصود تخصيل عدد ما في تلك الدرجة فقط وذلك
 يحصل بان يكون عدة التضعيفات ناقصة عن سمي الدرجة
 المفروضة بواحد فلو اسقطنا من العدة المفروضة
 واحدا واضعفنا الواحد الذي هو المبت بقدر الباقي
 حصل المطلوب فاضعف الواحد مرة واسقط من
 العدة المفروضة لتلك التضعيف واحد اخر واعتبر
 ضعف الواحد وهو اثنان اصلا استغنى عن تضعيفه

في كل مسألة فإذا اضعف الاثنان بقدر العدد المفروض
 الا اثنين حصل المطلوب فمن ان يقال اسقط من العدد
 المفروض اثنين ابدوا اضعف الاثنين بقدر الباقي
 فهذا ما ظهر في والحمد لله وبه التوفيق انتهى وهو كلام
 في غاية الرقة اطلع الله عليه هذا الامام الكبير رحمه الله
 رحمة واسعه وهو اولي مما قاله شيخنا ولا يخفى
 ان هذا المطلب يمكن التوصل به الى المطلبين الاثنين بعده
 المطلب الخامس تحية ما بارزا الساقطات من
 الوارثات في درجة مخصوصة فإذا عرض عدد ساقطات
 درجة وقتل كرم بارزا يهن وارثة خال عمل ان تضعف الاثنين
 مرة بعد اخرى الى ان تبلغ ما يريد على العدد المفروض
 ثم تزيد على عدة مرات التضعيف اثنين ابداء فما كان
 مفوعة الوارثات في تلك الدرجة الموازيات للساقطات
 فيها او اسقط من مبلغ التضعيف عدة الساقطات يبقى
 الوارثان وهذا كله اذا كان السؤال في نفسه صحيحا وهو
 ان يكون عدد الساقطات الذي فرضه هو حيلة الساقطات
 في تلك الدرجة من غير زيادة ولا نقص كما لو قيل كرم بارزا
 احدى عشر حيلة ساقطة من الوارثات فإذا اضعفت
 الاثنين ثلاث مرات بلغ في المرفع الثالثة سنة عشر فقد
 حيا وثرى الاحد عشر فاضم الاثنين للثلاثة عدة
 مرات التضعيف يجمع خمسة او اسقط الاحد عشر من
 الستة عشر يبقى خمسة والخمسة عدة الوارثات بارزا
 احدى عشر حيلة ساقطة ويظهر لك صحة السؤال من خطابه

بان

بان تقم عدة مرات التضعيف مع المضعف الى ما فرضه من
 الساقطات فان ساوي المجتمع العدد المنتهي اليه بالتضعيف
 والسؤال صحيح والا فلا فسايله جاهد او متجاهل كما لو قال
 كرم بارزا اثنين عشر ساقطة فإذا علمت ما قلناه من ضم
 مرات التضعيف مع الاثنين وذلك خمسة الى الاثنين عشر
 كان المجتمع سبعة عشر وهو يزيد على المنتهي اليه وهو
 ستة عشر بواحد وعدد الساقطات في هذه الدرجة
 احدى عشر فقط والثانية عشر من الدرجة التي تليها ولو قيل
 كرم بارزا عشر ساقطات فإذا علمت ما قلناه اجمع خمسة عشر
 وهو ينقص عن المنتهي اليه بالتضعيف بواحد فليس العشر
 كل الساقطات في درجة والذاهب منهن واحدة والسؤال
 غير صحيح في الحالين المطلب السادس
 عكسه وهو تحية ما بارزا الوارثات من الساقطات في درجة
 وطريقة ما ذكرناه في المطلب الرابع فان الوارثات في كل درجة
 سميتها وقد قد منا انك تسقط من عدد الدرجة اثنين
 وتضعفها بعدد الباقي فهنا تسقط من عدة الوارثات
 اثنين وتضعفها بعدد الباقي فما حصل فهو حيلة
 الجدا في تلك الدرجة فإذا اسقطنا منه الوارثات
 بقي الساقطات ضرورة اذ حيلة الجدا في كل درجة
 هو مجموع وارثاتها وساقطاتها فإذا اسقطنا من ذلك
 احدها بقي الاخر ولو قيل كرم بارزا خمس جدات وارثات
 من الساقطات فاسقط من الخمسة اثنين يبقى ثلاثة
 فاضعف الاثنين ثلاث مرات تبلغ ضعفها ستة عشر في المرفع

الثالثة هي جملة الجدا في الخامسة كما قد هنا فاذا سقطت
 من ذلك عشرة الوارثات وهن خمس بقى احد عشر وذلك
 عدد الساقطات فيها فاذا اردت ان تعلم الساقطات كم
 منهن من جهة الام وكم منهن من جهة الاب فقد علمت ان
 جميع الجدا في كل درجة نصفهن من قبل الام ونصفهن
 من قبل الاب وانه لا يدرى من قبل الام الا واحدة وباقية
 الوارثات من قبل الاب فاذا اسقطت من نصف عدتهن
 الواحدة الوارثة من قبل الام بقى الساقطات من قبل الام
 واذا اسقطت باقى الوارثات من النصف الاخر بقى الساقطات
 من قبل الاب ففي المثال اذا قسمت السنة عشر نصفين من
 قبل الام ثمانى جدات ومن قبل الاب كذلك فاذا اسقطت
 واحدة من الثمانية بقى سبع فهي عدد الساقطات من قبل
 الام واذا اسقطت باقى الوارثات وهن اربع من الثمانية
 بقى اربع هن الساقطات من قبل الاب ومجموع الاربعة
 والتسعة احد عشر هو جملة الساقطات في تلك الدرجة
 المطلوب السابع كعبة ما في درجات مفرقة
 من الوارثات والساقطات كان يقال كعبة في خمس
 درجات متواليات من اولى درجاتهن وهي ثانيا هو
 درجات الاصول فاضعف اثنين ابدأ بعد درجات
 المرفوعة واطرح من الحاصل بالتضعيف اثنين
 ابدأ فما بقى فهو المطلوب ففي المثال اضعف اثنين
 خمس مرات يحصل اربعة وستون فاطرح منه اثنين
 يبقى اثنان وستون وهو المطالب وان شئت فاستخرج

ما في

ما في التي تلي المنتهى اليها بعد ها على انها مبتدأة من
 الواحد بما عرفت من المطلب الرابع فما كان فاضربه في اثنين
 واطرح من الحاصل اثنين ابدأ فما بقى فهو المطلوب
 ففي المثال استخرج ما في السادسة على ان في الاولى
 واحد وهو ما في الخامسة على ان في الاولى اثنين فاذا
 استخرجت ما فيها كان اثنين وثلاثين فاضربه في اثنين
 يحصل اربعة وستون فاستفظ منه اثنين يسبق
 اثنان وستون وهو المطلوب ولا يخفى ان المراد بالوارثات
 هنا في المطلب الذي يليه ان كلا وانفردت لو شئت
 لا انهن يدرثن بمجموعات المطلب الثامن
 كعبة ما في درجات مفرقة من الوارثات فقط كان
 يقال كعبة واحدة وارثة في خمس درجات متواليات من اولى
 درجاتهن فقد علمت ان الوارثات في كل درجة سميها
 باعتبار الابدان من اولى درجات الاصول التي ليس
 فيها حدة اصلا فكانه قيل اجمع خمسة اعداد متواليه
 على النظم الطبيعي اولها اثنان واكبرها ستة لانه
 اذا كانت خمس درجات اولها اثنان واكبرها فهي
 ستة اولها الواحد والوارث في السادسة من اولى
 درجات الاصول ستة التي هي تسمى الدرجة كما قد هنا
 وطريق هذا الجمع كما ذكر في علم الحساب ان تضرب
 مجموع الطرفين في نصف العدة او العدة في نصف
 مجموع الطرفين ففي المثال اضرب مجموع الاثنين
 والستة وذلك ثمانية في نصف العدة التي هي خمسة

وذلك اثنتان ونصف يحصل عشرون والعدة وهي
 خمسة في نصف مجموع الطرفين الذي هو ثمانية وذلك
 أربعة يحصل ما ذكرنا وأعلم أن الطرف الأول دأب
 اثنتان والطرف الأكبر دأب يسمى الدرجة التي تلي
 المنتهى اليها وهو هنا ستة وذلك لأن ما في الخامسة
 من أولى درجات الجداول هو ما في السادسة من أولى
 درجات الأصول وما في السادسة من أولى درجاتها
 هو ما في السابعة من أولى درجات الأصول وهلم جرا
 المطلب التاسع كمية ما في درجات مقرونة
 من الساقطات كان يقال كمرجدة ساقطة في خمس درجات
 متوالية من ثالثة درجات الأصول وإنما قلنا من ثالثة
 درجات الأصول لأن الأولى لا حدة فيها والثانية ليس فيها
 ساقطة وأول الساقطات في الثالثة وطريقه أن تجمع
 الوارثات والساقطات في الدرجات المقرونة مع زيادة
 درجة بما مر في المطلب السابع ونقول من الحاصل
 جملة الوارثات في تلك الدرجات المجموع ما فيها بما مر
 في المطلب الثامن تبقى الساقطات ففي المثال أجمع ما
 في ست درجات تلك مائة وستة وعشرين وأجمع ما في الست
 من الوارثات يكن سبعة وعشرين أطرها من الأول
 بفضل تسعة وتسعون وهو المطلوب المطلب
 العاشر السؤال عن درجة فرض كمية ما فيها من جميعها
 كان يقال أي درجة جملة ما فيها من الوارثات والساقطات
 أربعة وستون فبأنه ان تنصف العدد المفروض من بعد

في المثالين
 في المثالين
 في المثالين

أخري

أخري حتى تنتهي إلى الواحد ثم تزيد على عدة مرات
 التنصيف واحدًا بعدًا فما كان فهو سمي الدرجة المطلوبة
 ففي المثال نصف الأربعة والستين مرات ففي المرة السادسة
 تنتهي إلى الواحد فزد على عدة التنصيف وهي ست
 واحدًا فيجتمع سبعة فتعلم أن العدد المقروض في
 السابعة المطلب الحادي عشر السوال عن
 درجة كمية وارثاتها كان يقال أي درجة جملة ما فيها
 من الوارثات خمس فقل الخامسة لما علمت أن الوارثات
 في كل درجة سمي الدرجة المطلب
 الثاني عشر السوال عن درجة فرض كمية ساقطاتها
 كان يقال أي درجة ساقطاتها أحدي عشر وبأنه
 ان تضم إلى العدد المفروض أقل ما يصير به المجموع
 زوج زوج ونصف المجتمع مرة بعد أخري إلى أن
 تنتهي إلى الواحد ومنه على مرات التنصيف واحدًا
 أبدًا فما كان فهو سمي الدرجة ففي المثال أقل ما يزداد
 على أحد عشر حتى يصير كذلك خمسة فأذا زدت
 حصل ستة عشر فتصفه يبلغ في المرة الرابعة
 واحدًا فزد على عدة مرات التنصيف واحدًا فيجتمع
 خمسة فالدرجة المسولة عنها هي الخامسة وفي هذا
 القدر كفاية وأما ما علم ولما كان هذا الكتاب
 مجموعًا كاصله وكان القرض يحتاج إلى شيء من أعمال
 الحساب المطلق كالضرب والقسمة ونحو ذلك ذكرنا
 منها تبعًا لأصله وإن قال الشيخ رحمه الله أن ذلك

في اثنا كتب الفرائض من حلط موضوع بموضوع يا باه
المحققون انتهى فلم يعود كصاحب المجموع علي ذلك
لان غرضها ان من اراد الاقتصار علي كتبها لم يحتاج
الي غير هاتين **باب مسأله الرياضه**
اي التي تروض الفكر وتزله لما فيها من التمرين علي
العمل في الحساب وهو لغة مصيد رخصت الشئ بفعل الشئ
بحسبه بضمها اذا عده وياتي مصدره علي فعلان
حسبان والاعداد الحاسب والعدد المحسوب واما
حسب بالتركيب فهي من اخوات ظن وعلم الحساب اصطلاحا
هو علم باصول يتوصل بها الي استخراج المجهولات العددية
وقال بعضهم هو مزاوله الاعداد بتوحي التقريبي والجمع
وهو حسن لان جميع اعمال العدد لا تخرج عن هذين النوعين
وموضوع العدد من حيث تحليله وتركيبه ومواد المؤلف رحمه
الله ان هذه المسائل من علم الحساب المطلق الذي يعرفه
وموضوعه ما قدمناه لاحساب الفرائض فقط الذي هو تاصيل
المسئله وتقييها وقسمه التركات وتوابعها وهي مذكورة
في الكتاب ايضا **فان** علم الحساب علم قديم وله
فوائد همة منها ما هو في اصطلاحات المدن في المعاملات
في حساب الغلات وقسمتها وقضا الديون والايمان والمائنه
وغیره ذلك قال ابو الحجاج الطرطوسي رحمه الله
• ان علم الحساب علم رفيع • فيه عون لتسيري وتببع
لم يضيع قط درهم بحساب والوف بلا حساب تضيع ومنها
ما هو في علم الفرائض من التاصيل والتفصيل وقسمه التركات
وحساب الخسائر والحمد والمفقود والمناسبات والاقارب

والوصايا وغير ذلك قال بعضهم
ان الحساب من العلوم جليل وعلى دقة الامور دليل
فاحرص على علم الحساب فإنه برياضة المستقيمين كغليل
لولا الحساب لعلم كل قريضة لم يعلم التمرم والتخليل
ومنها في المبيعات من اوقات الصلوات وحساب الانعام
والشهور والايام وحركات الشمس في البروج والكواكب
وحلول القمر في المنازل ومعرفه الساعات وغير ذلك
ومنها ما في علم الفقه من حساب الركوات وما يخصه المكلف
في الصيام واعمال الحج وقسمة الغنائم ومسايل القراض
والمساقاة والاجاره وما يضرب من الاجال للمولي
والمفقود وغير ذلك مما يحتاج اليه في غالب ابواب الفقه
ومنها ما في سائر العلوم كعلم الاوقات وعلم
الارضيات طبقات وغير ذلك من الفوائد التي لا مطمع
في استيفائها والله اعلم ولما كان موضوع العدد
من الحشية التي ذكرناها ذكرتم في بقية مقال
العدد عند الجمهور هو الاحاد المتتمة او ما تالف
من الاحاد او اكثره المولدة من الاحاد ولا يخفى ان المراد
بالاحاد اثنان فاكثرو هذه ليست يجد ودل للعدد
وانما هي رسوم له كما قاله ابو العباس احمد بن البنا
رحمه الله في رفع الحجاب واوسع الكلام في تقديره
وقد ذكرت بعضه في شرح المعونة ومحصله ان
العدد من الاشياء التي لا تجد وان الرسوم التي يعرف
بها انما هي تنبيه على ما في النفس مثل التثنية

بالامثلة والاشياء المترادفة فلا يعترض علي شيء مما وضع
 لتعريف العدد الا ان يقال ان بعض التعريفات اجلي
 او اولي من بعض وللعدد خواص منها ما ذكره المؤلف
 حكاه عن جرجي بعضهم له هذا للعدد فقال
 ويقال ايضا كما قبل ما تقدم هذا العدد ما ساوي نصف
مجموع حاشيته القريبين او البعيدتين علي السوا كالحسنة
 حاشيتها القريبين اربعة وستة ومجموعها عشرة
 ونصفه اي المجموع المذكور خمسة مساو للخمسة المذكورة هـ
 وحاشيتها البعيدتان علي السوا ثلاثة وسبعة او اثنان
 وثمانية او واحد وتسعة ونصف مجموع كل متقابلين منها
 خمسة مساو للخمسة المذكورة فهي عدد لما ذكره المؤلف
 رحمه الله وهذا الذي حد به هذا القابل من خواص العدد
 كما ان من خواصه قبول الريادة لغير نهاية وسلازمة
 الزوجية او الفردية فلا ينبغي ان يكون هذا لان الحد
 انما يكون بالذاتيات بل هو من اسم يصح ان يطلق عليه اسم
 التعريف كما يطلق علي الاول فلا يسمى احد كما قد متاه
 الاشارة الي ذلك عن ابن النابلس قال المؤلف رحمه
 الله وعلي التعريفين قائل العدد اثنان لا ثلاثة
 كما قاله بعضهم اما علي الثاني فواضح لانه يساوي
 نصف مجموع حاشيته وهما واحد وثلاثة واما
 علي الاول فلان المجموع قد يطلق علي اثنين فراهم
 بالاحاد المجموعة اثنان فما زاد وعلي التعريفين ايضا
 الواحد ليس بعدد حقيقة اما علي الاول فواضح انه ليس

هذا هو الذي
 ذكره المؤلف
 في تعريف العدد
 وهو ان يكون
 قابلا للقسمة
 على اثنين
 او واحد

باحاد

باحاد مجموعة واما علي الثاني فكذلك لانه ليس له الاحادية
 واحدة فان فهم لغيره كواحد اقل فما زاد حصل عدد وصار
 الواحد جزءا من العدد ومع ذلك فاطلقوا علي الواحد
 اسم العدد مجازا لطلاقاتها بعباد وعلي اجرائية فقد
 قالوا الاحاد تسعة اعداد واحد واثنان الخ وقالوا العدد
 ينقسم الي صيغ وكس وهذا كله عند الجمهور واما عند
 النظام النيسابوري الاعرج وبعض العجم ونسبه
 بعضهم الي المتحققين والواحد عدد حقيقة وقد بسطت
 الكلام في هذا البحث في شرح المعونة فراجعه فان
 مما اشبه في الامة القول قاضي اسماء العدد
 قسمان بسيطة ومركبة فالبسيطة اثني عشر كلمة واحد
 وعشر وما بينهما ومائة والف والمركبة ما اخذ من هذه
 الاثنى عشرة بوجه من خمسة اوجه اما بتركيب مرجح
 كاحد عشر وتسعة عشر وما بينهما واما بتركيب عطف
 كاحد وعشرين واما بتركيب اضافي كثلثمائة واما
 بتثنية وهو مائتان واثنان واما بتثنية جمع كعشرين
 وتسعين وما بينهما واما الله اعلم وانواع العدد
 قسمان اصلي وقرعي ومراتبه ومنازله قسمان
 ايضا اصلي وقرعي فمراتب الاصلي اصلي ومراتب
 القرعي قرعي فالاصلي علي ما ذكره بعض المغاربة
 وظاهر عبارة الكلاسي رحمه الله الميل اليه اربعة
 وهي ما ذكره المؤلف تنعكس بقوله ومراتب الاعداد اربعة
 الخ وتسمى ايضا منازل باعتبار حلول العدد فيها

تقدير او هو مشتاهد في وضع الاعداد بالقلم الهندى واما
تسميتها مراتب فلان بعضها يلى بعضها والانواع الخالية
فيها ايضا اربعة كل نوع منها في مرتبة اولها احاد في المرتبة
الاولى واسمها واحد وهي من واحد الي تسعة بزيادة واحد
فواحد فهي واحد واثنان وثلاثة واربعة وخمسة وستة وسبعة
وثمانية وتسعة فالعاليه داخله في هذا النوع وفيما بعده
وثانيتها عشرات في المرتبة الثانية واسمها اثنان وهي من
عشر الي تسعين بزيادة عشر فعشر فمئتي عشرون
وثلاثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون
وتسعون وثالثتها ميات في المرتبة الثالثة واسمها ثلاثه
وهي من مائة الي تسعمائة بزيادة مائة فمائة فهي مائة
ومتاتان وثلاثمائة واربعائة وخمسمائة وستمائة وسبعمائة
وثالثها مائة وتسعمائة والنوع الرابع الخالي في المرتبة الرابعة
الالوف اي احاد الالوف لان الحساب حيث قالوا الوف
او الوف الوف اصله احاد الالوف او احاد الوف الالوف في
قوا منه لفظة الاحاد تخفيفا واسمها اربعة وهي من الف
الي تسعة الاف بزيادة الف فالف فهي الف والاف وثلاثة
الاف واربعة الاف وخمسة الاف وستة الاف وسبعة
الاف وثمانية الاف وتسعة الاف ولا يخفى ان الاحاد وما
بعدها هي الانواع الخالية في المراتب لالمراتب فلذلك
احتجت الي تقدير ما قدرته فيما تقدم وفيما سياتي
وفي نصيحه يدكي الرابعة ايما الي مخالفتها لما قبلها وصرح به
في قوله قلنت وعند المحققين من الحساب وهم الاكثر
ان مراتب الانواع الثلاث الاول وهي الاحاد والعشرات

والمئات

والمائة مراتب اصلية لان الفرعيات دايمة عليها
والاصلية مضافه اليها بعدة الادوار فالدور الاول
من الفرعيات هو احاد الالوف وعشرات الالوف ومئات الالوف
والثاني هو احاد الوف وعشرات الوف ومئات الوف
ومئاتها وهكذا فلا بد من اضافة نوع من الاصلية
الي الالوف او الوف الالوف بعدة الادوار الفرعية
وان كثرت مبنية على الاصلية والمرتبة الرابعة
وهي مرتبة احاد الالوف مرتبة فرعية لا اصلية خلافا
لبعض المغاربة كما تقدم والالزم فيه تكرار المرتبة الاولى
من كل دور فتضير مشتركة مع المرتبة الاخيرة منه كما قاله
احدي شراح التلخيص قال وبيان ذلك ان العدد كله
الالاف وغيرها لا يخرج عن ان يكون احاداً عشراً مئتين
ولا رابع لها فتقول على الوضع الاول يعني ان اصله
ثلاث فخط احاد عشرات مئتين وفي الالاف وعشرات الالاف
ومئات الالاف فلا يكرر منها شي وتقول على الوضع
الثاني يعني ان اصله اربع احاد عشرات مئيات
الاف ثم يعود الدور من الرابعة فينكر منها اللفظ
الرابع لانه احاد الاف انتمى الي فيقال احاد الوف
عشرات الالاف مئيات الالاف الالاف الوف الالاف الوف الالاف
الوف الوف عشرات الالاف مئيات الالاف الالاف الوف الالاف
وهلم جرا وكذا كل ما فيه لفظة الالوف مفردة او مكررة
فهو فرعي ومرتبته فرعية ولا نهاية لها لعدم ثباتها
العدد فالخامسة مرتبة عشرات الالوف واسمها خمسة

وفيها تسعة اعداد ايضا من عشر الى تسعين
 الفا بزيادة عشر الفا فاعشر الفا والسادسة
 مرتبة مائة الالف واسمها ستة وفيها من مائة
 الف الى تسعمائة الف ففيها تسعة اعداد ايضا
 متفاضلة بمثل اولها والسمائة مرتبة ايجاد الالف
 الالف واسمها سبعة وفيها من الف الى تسعة
 الالف وهكذا تنوالي المراتب الى غير نهاية
 والثامنة مرتبة عشرات الالف والتاسعة
 مرتبة مائة الالف والعاشر مرتبة احدى
 الالف الالف وهكذا وفي كل مرتبة اصلها
 او فرعية تسعة اعداد متفاضلة باولها اي بمثل
 كما علم فيما قد مضى وتسمى الاعداد التسعة التي في كل
 مرتبة عقود والاول في كل مرتبة يسمى عقدا مفردا
 وما بعده يسمى عقدا متكررا لانه تكرر من ذلك العقد
 واعداد كل مرتبة اصغر من اعداد التي بعدها والكبر
 من اعداد التي قبلها وبين اعداد المراتب نسبة هندسية
 فكل عقد فهو عشر العقد الذي يوازيه من المرتبة
 التي قبل مرتبته واسم كل مرتبة اصلية او فرعية
 وهو عبارة عن عدد درج المرتبة سميها وهو الاسم
 الذي اشتق منه اسم تلك المرتبة الا الاولى فاسمها
 واحد وليس سميها فاسم الثانية اثنان والثالثة ثلاث
 والرابعة اربع وهكذا كما قد مضى فاد
 اذا سبقت عن مرتبة او اس نوع فرعي فاضرب عدة لفظات

الالف

الالف في ثلاثة ابدان على الحاصل اس النوع الاهلي
 المضاف لذلك الفرعي فما كان فهو اس ذلك النوع وسمي
 مرتبته فلو قيل عشرات الالف كمراسها او في اي مرتبة
 هي فاضرب اثنين عدة لفظات الالف في ثلاثة يحصل
 تسعة تراد عليها اثنين اس العشران مجتمع ثمانية فهي اس ذلك
 النوع ومرتبة الثامنة واذا ذكر لك عدد يزيد على ثلاثة
 وقيل هذا اس اي نوع فاقسم ذلك العدد على ثلاثة
 بحيث يبقى ثلاثة اذا قسم او اقل وهو المنكسر ان لم يقسم
 فما خرج من صحيح القسمة فخذ بعده لفظات الالف وما
 بقيته فهو اس النوع الاصيلي المضاف لتلك اللفظات
 فلو قيل التسعة اس اي نوع فلو قسمتها على الثلاثة
 لا تقسم فاترك منها ثلاثة واقسم الستة على الثلاثة
 يخرج اثنان فخذ بعدها لفظات الالف وما بقيته هو اس
 الميات فقل التسعة اس مائة الالف والالف ولو قيل
 اي نوع اسه عشر فاقسم تسعة على ثلاثة يخرج ثلاثة
 والواحد المنكر هو اس الاحاد فقل العشر اس احاد
 الالف الالف فقس على ذلك واسم اعلم واذا كان
 العدد من مرتبة واحدة اصلية او فرعية سوا قام
 من ضرب عدد في عدد كعشر بن او لا كسبعة سمي مفردا
 وان كان اكثر من مرتبة يان يكون من مرتبتين واكثر
 سوا قام من ضرب عدد في عدد كخمسة عشر وكالف
 وما بين اثنين وستة عشر او لا كما جده عشر وكماية واحد عشر
 سمي مركبا انتهى ولما فرغ من تعريف العدد وذكر بعض

ضرب

تفسيها ته شرع في شيء من اعماله فقال **فصل**
 ضرب الصحيح في الصحيح تضعيف احدى العددين مرة او اكثر
 بقدر ما في العدد الاخر من الاحاد وضعف الشيء مثله وضعف
 مثله وثلاثة امثاله ثلاثة امثاله وهكذا كل ضعف
 بمثل فقط كما في الجمل والصباح والقاموس وغيرها
 وورد في القرآن والسنة بهذا وهو احدى اللغات فيه
 وهو المراد في تعريف الضرب فاندفع بذلك ما اورد على
 التعريف المذكور وقد ذكرته في شرح التكملة فاذا ضربت
 اي اردت ان تضرب ثلاثة في اربعة فضعف الثلاثة اربع
 مرات بقدر احاد الثلاثة يحصل على يد من التقديرين
 اثنا عشر فهو الجواب وثلاثة اذا ضربتها في ثلاثة
 يحصل تسعة لانك اذا ضعفت الثلاثة ثلاث مرات
 حصل ما ذكره وتسعة اذا ضربتها في تسعة يحصل احد
 وثمانون لما علمت وما بين ذلك وما فوقه وانه وما فوقه
 يقاس عليه فاذا اردت ضرب عدد في عدد فحصل من
 امثال احدها بقدر عدة احاد الاخر وقد يعسر ضرب
 الكثير في الكثير فلهذا الطريق فذلك جعل له طرف
 وضوابط تسهله ذكر المصنوع بها واعلم قبله ان
 الضرب ثلاثة اقسام ضرب مفرد في مفرد وضرب
 مفرد في مركب وضرب مركب في مركب وان ضرب
 المفرد في المفرد ثلاثة انواع ضرب الاحاد في الاحاد
 وضرب الاحاد في غيرها وضرب غيرها في غيرها وانه
 جميع اقسامه يرجع الي ما ذكره بقوله واصل الضرب

وهو ضرب
 الصحيح في
 الصحيح او
 الصحيح في
 المركب او
 المركب في
 المركب

ضرب

ضرب الاحاد في الاحاد لان غير المفرد كما سيأتي يحمل الي
 مفرداته التي تتركب منها فيرجع لضرب المفرد في المفرد
 والمفرد غير الاحاد يرد الى عدة عفوده فيرجع الى الاحاد
 كما سيأتي ايضا وضرب الاحاد في الاحاد صورة خمس
 واربعون صورة وهي واحد في واحد وواحد في اثنين
 باثنين وفي خمس وخمسة وفي ستة بسبعة وفي سبعة
 وبثمانية وفي ثمانية وتسعة وفي عشرة بعشرة
 واثنين في اثنين باربعة وفي ثلاثة بثلاثة وفي اربعة
 بثمانية وفي خمسة بعشرة وفي ستة باثني عشر وفي تسعة
 باربعة عشر وفي ثمانية بستة عشر وفي تسعة بثمانية عشر
 وثلاثة في ثلاثة بتسعة وفي اربعة باثني عشر وفي
 خمسة بخمسة عشر وفي ستة بثمانية عشر وفي سبعة
 بواحد وعشرين وفي ثمانية باربعة وعشرين وفي تسعة
 بسبعة وعشرين وفي اربعة في اربعة بستة عشر وفي
 خمسة بعشرين وفي ستة باربعة وعشرين وفي سبعة
 بثمانية وعشرين وفي ثمانية باثنان وثلاثون وفي
 تسعة بستة وثلاثين وخمسة في خمسة وخمسة وعشرين
 وفي ستة بثلاثين وفي سبعة بخمسة وثلاثين وفي
 ثمانية باربعين وفي تسعة بخمسة واربعين وستة
 في ستة وستة وثلاثين وفي تسعة باثنان واربعين
 وفي ثمانية بثمانية واربعين وفي تسعة باربعة
 وخمسين وتسعة في سبعة بتسعة واربعين وفي ثمانية
 بستة وخمسين وفي تسعة بثلاثة وستين وثمانية

في ثمانية اربعة وستين وفي تسعة باثنين وسبعين
 و تسعة في تسعة بواحد وثمانين وحفظ هذه الصور
 وسرعة استحضارها مسهل للضرب اذا علمت ذلك
 فاذا ضربت في الاحاد نوعا مفردا غير الاحاد وهذا
 هو القسم الثاني من ضرب المفرد في المفرد والاول
 هو ضرب الاحاد في الاحاد فمفردة اي المفرد غير الاحاد
 الي عدة عقوده فيرجع للاحاد لان عقوده اكثر مما تكون
 تسعة وهي احاد واذا فعلت ذلك رجعت الي ضرب
 الاحاد في الاحاد فاضربها فيها واحفظ الحاصل
 لتيسر من جنس ما ذكره بقوله واعلم ان حاصل
 ضرب الاحاد في كل نوع اصلي او فرعي من جنس ذلك
 النوع فيستط الحاصل من ضربها في عدة عقود ذلك
 النوع من جنس ذلك النوع يعني ان كل واحد من حاصل
 الضرب المذكور يجعل مثل اول عقود ذلك النوع
 وانما كان كذلك لان الطريق العامة في ذلك وغيره
 هي ماسياتي من جمع اسي المصوبين واستقاط واحد
 الخ واذا جمعت واحد اس الاحاد لانت غيرها ثم اسقطت
 واحد ابقى اس ذلك الغير فكانت لم يجمع ولم ينسقط
 اذا علمت ذلك فحاصل ضربها اي الاحاد في الاحاد
 احاد وهي القسم الاول المتقدم صورة وحاصل
 ضرب الاحاد في العشرات يعني ان كل واحد
 من حاصل ضرب الاحاد في عدة عقود العشرات
 يجعل عشر وحاصل ضربها في المئات ميات و
 حاصل ضربها في احاد الالف الوفا اي احاد الالف
 وفي

وفي عشرات الالف عشرون الالف وهكذا الي غير النهاية
 اذا نفرد ذلك فاذا ضربت ثلاثة في اربعين فمعلوم ان
 الاربعين غير الاحاد فخذ الاربعين الي عدة عقودها اربعة
 لانها اربع عشرات واضربها اي الاربعة عدة العقود في الثلاثة
 الاحاد يحصل اثنا عشر واذا حصلت فاجعل كل واحد
 منها عشر مثل اول عقود العشرات التي من نوعها
 الاربعون فالجواب مائة وعشرون لما قدرناه فمفردة
 صورة من ضرب الاحاد في العشرات يقاس عليها اربعة
 واربعون صورة لان ضرب اعداد كل نوع في اعداد نوع
 او في اعداد نوع غيره تنحصر صورته في خمس واربعين صورة
 كما هو مقرر في كتب الحساب مسيلة من ضرب الاحاد
 في المياة يقاس عليها اربعة واربعون اربعة ترديد
 ضربها في خمسمائة رد المياة الي عدة عقودها خمسة واضربها
 اي الخمسة عدة العقود في الاربعة الاحاد تبلغ عشرين
 كما تقدم اجعل كل واحد من العشرين مائة مثل اول عقود
 المئات واذا فعلت ما ذكره يحصل الفان فهو الجواب
 مسيلة من ضرب الاحاد في احاد الالف خمسة في خمسة
 الالف رد الالف الخمسة الي عدة عقودها خمسة واضربها
 اي الخمسة عدة العقود في الخمسة الاحاد وخذ لكل
 واحد من الحاصل من ضرب الاحاد في عدة العقود
 وهو خمسة وعشرون الفا مثل اول احاد الالف
 يحصل خمسة وعشرون الفا فهي الجواب ولما قدرنا من القسم
 الثاني وهو ضرب الاحاد في غيرهما شرع في القسم الثالث

محل

وهو ضرب غيرها في غيرها فقال **فصل**
 واذا ضربت غير الاحاد في غيرها اي اذ اردت ذلك
 فرد كلا منهما الى عدة عقود ثم اضرب عدة العقود في عدة
 العقود فيرجع الضرب الى الاصل وهو ضرب الاحاد في
 الاحاد لان عدة العقود في كل منهما اكثر ما تكون فتنسفه
 واحفظ الحاصل من عدة العقود في عدة العقود وبعد
 ذلك لك في استخراج الجواب من هذا المحفوظ ثلاثة
 اوجه ذكرتها في شرح الكفة اشهرها واسهلها
 ما ذكره بقوله واجمع اسي المضروبين بعد استخراجهما
 بما قد مناه واسقط من مجموعهما واحد ابدا فما بقي
 بعد اسقاط الواحد فهو اس الحاصل من ضرب
 العقود في العقود بمعنى ان كل واحد من ذلك يجعل
 مثل اول عقود النوع الذي **هذا** المبقى اسه واذا
 فعلت ذلك حصل المطلوب **مسألة** من ضرب
 العشرات في العشرات ومسايله خمس واربعون كما علم
 مما قد مناه فذكر المص بعضهما ليقاس عليه عشرون
 تريد ضربها في ثلاثين من العشرات الى عدة عقودها
 اثنين ومن الثلاثين الى عدة عقودها ثلاثة
 واضرب اثنين عدة عقود الاول في ثلاثة عقود
 الثاني **فصل** ستة فاحفظها ومجموع اسي المضروبين
 اربعة لان كلا منهما عشرات واسها كما تقدم اثنا
 اسقط منها واحد ببق ثلاثة هي اس المائة كما تقدم
 والحاصل من ضرب العقود في العقود ينسب من نوع
 ذلك فاجعل كل واحد من الستة المحفوظة مائة والجواب

ستماية

ستماية ومنه اي ومن هذا النوع وهو ضرب العشرات في
 العشرات وهي اول مسايله عشر في عشر اذ اردت كلا
 منهما الى واحد عدة عقود وضربت واحد في واحد وبسطت
 الحاصل وهو واحد من نوع المائة لما تقدم يحصل
 مائة ومنه ثلاثون في ثلاثين اذ فعلت ما ذكر يحصل
 تسماية ومنه وهي اخر مسايله تسعون في تسعين
 اذ افعل ما ذكر يحصل ثمانية الاف ومائة ففقس على
 ذلك مسيلة من ضرب العشرات في المئات ثلاثون تريد
 ضربها في اربعة اذ اراعت القيد المتقدم في اصل
 ضرب الثلاثة عدة عقود الاول في الاربعة عدة
 عقود الثاني اثنا عشر فاحفظها ومجموع الاسمين
 الواحد اربعة لان اس الاول اثنان والثاني ثلاثة
 ومجموعهما خمسة اذ اسقط منه واحد بقي ما ذكر
 وهي اي الاربعة اسي احاد الالف كما تقدم فالمحفوظ
 تبسطه من نوعها فالجواب اذن اثنا عشر الفا
 ففقس على ذلك مسيلة من ضرب العشرات في احاد
 الالف اربعون في ستة الاف اضرب اربعة في ستة
 عدة العقود في عدة العقود بعد رد كل منها اليها
 يبلغ حاصل ضربها اربعة وعشرين وهي عشرات
 الف كل واحد عشر في الاف لما ذكره بقوله لان مجموع
 الاسمين اي اسي المضروبين وهما اثنان اس العشرات
 واربعة اس احاد الالف ومجموعهما ستة وهي
 الالف **مسألة** وهي اس عشرات الالف فاذا اخذت

كل واحد عشر ألف كان الجواب ما ذكره بقوله فالجواب
 ما بين ألف وأربعون الفامسيلة من ضرب المياة في المياة
 ثلثاية في خمسمائة ضرب ثلاثة في خمسة عدة عقود احد
 في عدة عقود الاخر يحصل خمسة عشر وهي ايضا عشر
 الف في كما في الذي قبله لان مجموع الاسمين الا واحد ايضا
 خمسة هي اس عشر لان الف في الف هو معلوم فاجعل كل
 واحد من الخمسة عشر عشر الف فالجواب مائة ومئة
 الف ومئة في العمل وهو اول مسائل هذا النوع مائة
 في مائة اذا عمل ما تقدم يحصل عشر الف لان الحاصل
 من ضرب عدة عقود احد في عدة عقود الاخر واحد
 ونوعه عشر الف لما تقدم ومثله ثلثاية في ثلثاية
 تبلغ تسعين الف لان عدة عقود كل منها ثلاثة وحاصل
 ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة اذا جعل كل واحد منها عشر
 الف حصل ما ذكره ومثله وهو اخر مسائل النوع تسعين
 في تسعين فاضرب تسعة في تسعة عدة العقود من
 التمانين واجعل كل واحد من الحاصل وهو واحد وثمانون
 عشرة الف لما تقدم يبلغ حاصل الضرب ثمان مائة الف
 وعشرة الف فقس بقية مسابله مسيلة من ضرب المياة
 في احاد الالف ثلثاية في اربعة الف ضرب عدة العقود
 في عدة العقود ثلاثة في اربعة يحصل اثنا عشر ومجموع
 الاسمين الا واحد استه لما تقدم وهي اس مياة الالف
 لما تقدم ايضا فاجعل كل واحد من اثني عشر مائة الف
 من نوع ذلك يكن الجواب ما ذكره بقوله فالجواب
 الف الف وما بين الف فقس عليه مسيلة من ضرب احاد
 الالف في احاد الالف خمسة الف في تسعة الف الجواب
 ثلاثون الف لان الحاصل من ضرب الخمسة في الستة
 ثلاثون ومجموع الاسمين الا واحد اربعة وهي اثنا

الف

الف الالف فاجعل كل واحد من الثلاثين الف الف يكن ما ذكر
 ومثله وهو اول مسابله الف في الف يحصل الف الف لمائة ومئة
 وهو اخر مسائل تسعة الف في تسعة الف تبلغ احدا
 وثمانين الف الف لما علمت وما بين ذلك في كل نوع يقاس
 عليه فيعمل بالقاعدة فيه يظهر جوابه كما اشرنا الى
 ذلك ولك في ضرب ما فيه الالف من الجانبيين او من احدهما
 ان تجد المصوبين او احدهما من لفظة او لفظات الالف
 ونضربها في دق بما يقتضيه العمل وما حصل اصفه
 الي لفظة او لفظات الالف فما كان فهو المطلوب ولا بد
 تحفي الامثلة وانما الم اطول في شرح باب الحساب لان
 علم مستقل فهو كالغريب في هذا الكتاب فلا يليق بنا
 الاطنا فيه ولما قد فرغ من ضرب المفرد في المفرد شرع في ضرب
 في المركب من زيادته وقايوعده السابق فقال ولكن
واذا ضربت مفردا في مركب اي اردت ذلك فحل المركب
الى اعداد المفردة التي تتركب منها سواء كانت نوعين
او اكثر واضرب ذلك المفرد المفرد في كل واحد منها
اي مفردات المركب مقدما للضرب في الاكبر اختيارا واجمع
الحواصل من الضرب وعدتها بعدة مفردات المركب لانه
انما يتم الضرب بضربات عدتها بعدة مفردات المركب
ولكن ضربا حاصلا فيجمع الحواصل يحصل المطلوب
فلو قبل اضرب خمسة في ستة عشر فحل الستة عشر الى
عشر وستة واذا فرغت من ذلك فاضرب الخمسة في عشرة
تبلغ خمسين ثم اضربها في ستة تبلغ ثلاثين وقد تم العمل
بضربين واجمع الحاصلين وهما خمسون وثلاثون يكن المجموع
ثمانين وهو الجواب ولو قبل اضرب ثلثين في مائة وخمسون

فحل الثاني الي مائة وعشرين وخمسة وأضرب العشرين في المائة
 يحصل الفاتر في العشرين يحصل اربعماية ثم في خمسة
 يحصل مائة واجمع الحواصل الثلاثة يحصل الفان
 وخمسماية وهو الجواب ولما قدغ من ضرب المفرد في المركب
 من زيادته ايضا وقابما سبق فقال واذا ضربت مركبا
في مركب اي اردت ذلك فحل كلا منهما الي مفردة انه
التي تتركب منها واضرب كل مفرد من مفرداته احدها
في كل مفرد من مفردات الاخر مقدا الاكبر والاكبر
اختيارا واجمع الحواصل يحصل المطلوب وعدة الحواصل
بعدة الضربات وعدتها بعدة ما يحصل من ضرب
عدة مفردات احدها في عدة مفردات الاخر فتركب
من نوعين في مركب من ثلاثة يحتاج ليست ضربات
لها ستة حواصل وهكذا اذا علمت ذلك فائتبعه
تريد ضربها في خمسة وعشرين فهذا مركب من نوعين
في مركب منها فاحتاج لاربعة ضربات حل الاول الي
مفردة انه عشرون واثنين والثاني الي مفردة انه عشرين
وخمسة ثم اضرب العشر في العشرين فيبلغ مائتين
واضربها في الخمسة فيبلغ خمسين وقد قدغ ضرب العشر
واضرب ايضا الاثنين في العشرين فيبلغ اربعين واضربها
في الخمسة فيبلغ عشرون وقد تم العمل باربعة ضربات
ثم اجمع الحواصل الاربعة تجد الجواب ثلثمائة انتهى
 ما رآه المؤلف رحمه الله تعالى مسيلة احد عشر في مائة
 واحد عشر فهذا مركب من نوعين في مركب من ثلاثة
 فاحتاج ليست ضربات فحل كلا منهما الي مفردة التي تتركب
 منها واضرب العشر في المائة يحصل الفان في العشر يحصل

مائة وفي الواحد يحصل عشرون وقد تم ضرب العشر وافرد
 في المائة يحصل مائة ثم في العشر يحصل عشرة ثم في
 الواحد يحصل واحد واجمع الحواصل الستة فيبلغ الفان
 ومائتين واحد وعشرين وهو الجواب مسيلة مائة
 وخمسة وعشرون اذا اردت ضربها في اربع ومائتين
 فحل كلا منهما الي مفردة فحل الاول الي مائة وعشرين
 وخمسة والثاني الي ثمانين واربعة فاضرب الثمانين
 في المائة يحصل ثمانية الاف واضربها في العشرين يحصل
 الف وستماية واضربها في الخمسة يحصل اربعماية وقد
 قدغ من ضرب الثمانين ثم اضرب الاربعة في المائة يحصل
 اربعماية واضربها في العشرين يحصل ثمانون واضربها
 في الخمسة يحصل عشرون وتمر العمل ليست ضربات
 واجمع الحواصل الستة فجمعها الجواب كما قال فالجواب
 عشرة الاف وخمسماية ولما كان الضرب بهذه الطريق
 التي هي الاصل قد يعسر لكثرة منازل المضروبين او احدهما
 ذكر المقدم شيئا من ملحة الاختصار رية فقال طريق اخر
 هي طريق النسبة وهي وان كانت عامة في الاصل
 فتكونها من الملح الاختصار رية مخصوص بما يعلم مما ذكره
 بقوله ان نسب احد المضروبين والاسهل ان تنسب
 منهما الاسهل نسبة الي عقد مفرد اكثر منه وهو
 اول اعداد مرتبة بعده وذلك صادق بان يكون
 بعده مرتبة او غيرا ت لكن الثاني ليس مرادا للاختصار
 وان كان صحيحا في العمل كما انك لو نسبته لعقد مكرر
 وانتم العمل تصح ايضا مع انه ليس من الملح الاختصار رية

وحده من المضروب الآخر وهو الذي لم تنسبه بتلك
 النسبة وان كانت نسبتته نصفاً فخذ نصف المضروب
 الآخر او ربعاً قد بعه او ثماناً فثمنه وهكذا وابسط
 المأخوذ من نوع ما نسبت اليه وان جعل كل واحد من
 المأخوذ مثل المأخوذ اليه وكسره بحسبه يحصل المطلوب
 فلو اردت ضرب مائة وخمسة وعشرين في اربعة وثلاثين
 بطريق النسبة فانسب المائة والخمسة والعشرين الى الف
 لانها اول اعداد مرتبة فوقها تكن ثماناً للاف فتزد عن
 الاربعة والثلاثين وهو عشرين ونصف وابسط الوفا
 كل واحد بالف والنصف خمسمائة يحصل الجواب تمامه
 وهو عشرين الف وخمسمائة ولو نسبت المائة والخمسة
 والعشرين لعشرة الاف او الاربعة والثلاثين للمائة واتممت
 العمل الصحيح ايضاً لكن فيه عسر ومن هذه الطريق
 اخذت قاعدة الخمسة والخمسين والخمسمائة وهي ان كل عدد
 يضرب في خمسة او في خمسين او في خمسمائة يوقد نصفه
 ويبسط عشرون في الاول ومائة في الثاني والوفاء في الثالث
 وكسره بحسبه طريقاً واحداً وهي طريق القسمة اقسم احد
 المضروبين على عقد مقرر فدا قل مئة واصل بها الخارج من
 القسمة في المضروب الآخر الذي لم تقسمه وابسط المبلغ
 من هذا الضرب من نوع المقسوم عليه بان تجعل كل واحد
 من المبلغ مثل المقسوم عليه وكسره بحسبه يحصل الجواب
 وهذه الطريق ليست من المتلخ الاختصارية وان ذكرها
 المؤلفون فيها والضرب بالطريق الاول اسهل منها فلو
 اردت ضرب مائة وخمسة وعشرين في اربعة وثلاثين
 بهذه الطريق فاقسم المائة والخمسة والعشرين على البدر
 مراتبها وهو المائة وهو ايضا عقد مقرر فدا قل من المائة

والخمسة

والخمسة والعشرين يخرج من القسمة واحد وربع اضربه اي
 الخارج من القسمة وهو الواحد والربع في الاربعة والثلاثين
 المضروب الآخر فمقد من ضرب الصحيح والكسر في الصحيح
 وهذا من الاسباب التي اخرجت هذه الطريق عن ان تكون
 من المتلخ الاختصارية فاصلها بالطريق الاتي في ضرب
 ما فيه الكسرين يحصل مائة وخمسة ابسطها مائة كل واحد
 ما فيه يحصل ما تقدم وهو عشرين الف وخمسمائة ومن
 هذه الطريق اخذت قاعدة الخمسة عشر والمائة والخمسين
 والالف وخمسمائة باختصار فكل عدد يضرب في خمسة عشر
 او في مائة وخمسين او في الف وخمسمائة يزداد عليه مثل
 نصفه ويبسط المجمع عشرون في الاول ومائة في الثاني
 والوفاء في الثالث وكسره بحسبه فاد من المتلخ
 الاختصارية ايضاً ان تضعيف احد المضروبين مرة
 فاكثروا نصف الثاني بعدة ما ضعفت الاول وتضرب
 ما صار اليه احدها فيما رايه الاخذ بشرط كونها من
 المتلخ الاختصارية ان تقبل مراتب المضروبين او احدها
 ولو فقد الشرط لم يعم العمل ايضاً ففي المثال الذي ذكره
 المصنف لو ضعفت المائة والخمسة والعشرين مرة ونصف
 الاربعة والثلاثين كذلك لنقصت مراتب الاول واحتجت
 الى اربع ضربات واختصرت ضربتين ولو اردت في
 التضعيف والتتصيف مرة اخري لنقصت مراتب
 اخري واحتجت لضربتين واختصرت اربع ضربات فان
 الاول يبلغ خمسمائة والثاني احداً وعشرين وحاصل
 ضرب خمسمائة في واحد وعشرين عشرين الف وخمسمائة كما تقدم

ولو قيل اضرب مائة وخمسة وعشرين في مائة وستين و
 الاول ثلاث مران تبلغ الفا فنصف الثاني ثلاث مران
 يصير عشرين فاضرب الفا في عشرين يحصل عشرون الفا
 هي الجواب واختصر خمس مائة ومن الملح الاختصار
 ما ذكره ايضا في الفصل الاتي والله اعلم وقد ذكر المص
 رحمه الله امثلة كثيرة على هذه القواعد فقال
 مسيلة مائة وخمسة وعشرون تريد ضربها في مثلها مائة
 وخمسة وعشرين ان علمتها بطريق النسبة فانشب احدها
 الى الالف يكن ثمانا فخذ ثمن الاخر فهو خمسة عشر وخمسة
 اثمان فابسطها الوفا والكسر بحسابه تبلغ خمسة عشر
 الفا وستمائة وخمسة وعشرين وهو الجواب مسيلة
 خمسة عشر في الف ومائة وخمسة عشر الجواب
 ستة عشر الفا وسبع مائة وخمسة وعشرون لانك لو
 قسمت الخمسة عشر على العشرة خرج واحد ونصف
 فاضربه في الالف وما معها اوتى د على الالف وما معها
 مثل نصفها يحصل الف وستمائة واثنان وسبعون
 ونصف فابسط ذلك عشرا يحصل ما ذكره ولك ان
 تضرب الخمسة عشر في الالف وحدها يحصل خمسة عشر
 الفا ثم في المائة يحصل الفا وخمسمائة ثم في الخمسة
 عشر يحصل مائتان وخمسة وعشرون فاجمع
 ذلك يحصل ما ذكره وهذا وان لم يكن على قانون
 ضرب المركب في المركب فهو اسهل مسيلة مائة
 وخمسة وعشرون في الف ومائة وخمسة وعشرون

ان

ان قسمت الثاني على الالف خرج واحد وثمان فاضرب
 واحد او ثمانا في الاول يحصل مائة واربعون وخمسة اثمان
 فابسطها الوفا تبلغ مائة الف واربعين الفا وستمائة
 وخمسة وعشرين وهو الجواب مسيلة الف ومائة وخمسة
 وعشرون تريد ضربها في مثلها الف ومائة وخمسة
 وعشرين فاقسم احدها على الف يخرج واحد وثمان
 فاضرب ذلك في الثاني يحصل الف ومائتان وخمسة
 اثمان فابسطها الوفا والكسر بحسابه تبلغ الف الف
 ومائتين الف وخمسة وستين الفا وستمائة وخمسة وعشرين
 وهو الجواب **فصل** اذا ضربت احاد العشرات
 في احاد وعشرات اي اردت ذلك والمراد الجنس لا الجمع
 كما يعلم من كلامه واستوت عدة العشرات المتعددة من
 الجانبين كاربعة وعشرين في خمسة وعشرين او ان فردت
 كاثني عشر في ثلاثة عشر ستواتساوت الاحاد واختلفت
 كما سيظهر لك في الامثلة فلك ان تضرب ذلك بطريق
 ضرب المركب في المركب ولك ان اردت العمل بالاختصار
 ان تحمل احاد احد الجانبين على جملة الجانب الاخر
 وابسط المجموع كل واحد مثل الباقي من الجانب الذي حملت
 احاده فان كان الباقي عشرة فاجعل كل واحد من المجموع
 عشرة وان كان الباقي عشرين او ثلاثين مثلا فاجعل
 كل واحد من المجموع عشرين او ثلاثين او غير ذلك
 على حسب ما يكون وهذا العمل يسهل فيما اذا لم تتعدد
 العشرات والاسهل فيما اذا تعددت العشرات تحمل احاد
 احدها على جملة الاخر وتضرب المجموع في عدة تكرار العشرة

من احد الجانبين وتجعل كل واحد من الحاصل عشرة فقط
وهو ما ذكره صاحب الجمع وذكره المؤلف ايضا في التحفة لكنه
تبع هنا الكلاي رحمه الله ونرى على المبلغ حاصل
مضروب الاحاد في الاحاد يحصل الجواب كاحد عشر في واحد
عشر اذا زدنا احادها على جملة الاخر صار المجموع
اثني عشر فاجعل كل واحد عشرة ونرى على الحاصل
مضروب الواحد في الواحد تبلغ مائة واحداً وعشرين
وهو الجواب وكان اثني عشر في اثني عشر ان حملت احادها
على جملة الاخر صار المجموع اربعة عشر فاجعل كل واحد
عشرة ونرى على الحاصل مضروب الاثنين في الاثنين
وهو اربعة تبلغ مائة واربعين وهو الجواب
وكتسعة عشر في تسعة عشر فاجعل تسعة على التسعة
عشر مجتمع ثمانية وعشرون فاجعل كل واحد عشرة ونرى
على الحاصل مضروب التسعة في التسعة وهو واحد وثمانون
تبلغ ثلثمائة واحد وستين وهو الجواب وهذه كلها امثلة
لما اذا انقضت العشر من الجانبين ومن امثلة ما اذا
تعددت واستوت ما ذكره بقوله وكاربعة وعشرين
في خمسة وعشرين فاجعل احادها على جملة الاخر
مجتمع تسعة وعشرون وعلى ما ذكره هنا اجعل
كل واحد من التسعة والعشرون وعلى ما ذكره هنا
اجعل كل واحد من التسعة والعشرون بعشرين مثل الباقي
يحصل خمسمائة وثمانون وعلى ما ذكره في التحفة تبعاً
للمشايخ ضرب التسعة والعشرين في اثنين يحصل ثمانية
وخمسون فاجعل كل واحد عشر يحصل خمسمائة وثمانون

وهذا

وهذا السهل واولي وبعد ذلك ضرب الاربعة في الخمسة
يحصل عشرون فمنها الي الخمسمائة والثمانين الحاصلة
تجمل من العملين يحصل ستماية وهو الجواب والخمسة
وتسعين في خمسة وتسعين تبلغ تسعة الاف وخمسة
وعشرين لا تكفي فاجعل احادها على جملة الاخر مجتمع
مائة فاجعل كل واحد منها بتسعين واضرب واضرب
المائة في التسعة واجعل التسعمائة كل واحد بعشرة
يحصل على كل تسعة الاف زد عليها مضروب الخمسة
في الخمسة وهو خمسة وعشرون يحصل ما ذكره وقس
على ذلك ما يرد من اشياء الخمسة عشر في ستة عشر
فاجعل احادها على جملة الاخر مجتمع احد وعشرون
فابسطها عشرات يحصل مائتان وعشرون زد عليها مضروب
الخمس في الستة وهو ثلاثون مجتمع مائتان واربعون
وهو الجواب والخمسة وثلاثين في ستة وثلاثين فاجعل
احادها على جملة الاخر مجتمع احد واربعون فاجعل
كل واحد بثلاثين واضرب ذلك في ثلاثة واسط المائة
والثلاثة والعشرين كل واحد بعشر يحصل الف ومائتان
وثلاثون زد عليها مضروب الخمسة في الستة وهو
ثلاثون يحصل الف ومائتان وستون وهو الجواب
واذا اختلفت العشران من الجانبين سواء تعددت
فيهما او انقضت في احدهما فمن الثاني ما ذكره بقوله
كاربعة عشر في ستة وعشرين فلك ان تضربها بطريق
الاصل ولك ان تضربها في هذا المثال وما شابهه

مما تنفرد فيه العشرات في احدهما بما ذكره في التمهيد تبعا
 للشيخ وهو من جنس هذا العمل المتقدم وهو ان تضرب احاد
 الاصغر وهو الذي انفردت عشرته في عدة عشرات الاكبر
 وتخذ الحاصل على الاكبر وتبسط المجامع عشرات
 وتزيد على الحاصل مضروب الاحاد في الاحاد وانما لم
 يذكر هذه في الكتاب تبعا لاصلها لان غرضها ان يجمع
 ما اختلفت فيه عشرات في طريق واحدة كما جمع ما
 استوفت فيه عشرات في طريق واحدة وما تعدد
 فيه العشرات مع الاختلاف في عملها بالطريق التي تجالس
 هذه الطريق طويل عسى كما قال الشيخ في المعونة
 والضرب بطريق الاصل اسهل فكذا ذكر فيهما
 هذه الطريق السهلة التي ذكرها بقوله فلك ان تضربها
 بطريق الترتيب كما ان تضربها بغير ذلك مما ذكرناه
 لك وغيره من الطرق وهو اي طريق الترتيب الشامل
 لما ذكره من اختلاف العشرات وغير ذلك من كل مضروبين
 متفاضلين اشتملا على عشرات امر لا فهو ان تضرب نصف
 مجموع العدد بين المضروبين في مثله وذلك ترتيب
 لان الترتيب ضرب العدد في مساويه كما هو معلوم وتحفظ
 الحاصل لتسقط منه ما سبب ذكره وتأخذ نصف الفضل
 بين العدد بين المضروبين فتعلم من ذلك ان شرط امكانها
 تقاضيل المضروبين كما قد منا وتضربه اي نصف الفضل
 في مثله وذلك ترتيب ايضا ولذلك سميت طريق الترتيب
 لما اشتملت عليه من الترتيب في الضربتين وتسقط حاصله
 اي حاصل ضرب نصف الفضل في مثله من المحفوظ

طريق الترتيب

وهو حاصل ضرب نصف مجموع العدد بين في مثله
 يبق الجواب المطلوب ففي المثال المذكور وهو اربعة
 عشر في ستة وعشرون ان عملت بطريق الترتيب مجموع
 الاربعة عشر والستة والعشرون اربعون ونصفها
 عسرون فاضرب به اي العشرين في مثله يبلغ اربع مائة
 احفظها لطرح منها ما سبب ذكره والفضل بين العدد بين
 وهما اربعة عشر وستة وعشرون اثنا عشر ونصفها
 ستة اضع به في مثله ستة يبلغ ستة وثلاثين اطرح به
 اي الستة والثلاثين من المحفوظ وهو اربع مائة
 يبق ثلثمائة واربعة وستون وهو الجواب ومنه اي
 من هذا القسم وهو اختلاف العشرات من الجانبين
 وهو مثال للحال الاول منهما وهو ما تعددت فيه
 العشرات من الجانبين مع الاختلاف اربعة وعشرون تريد
 ضربها في ستة وثلاثين فاعملها بطريق الترتيب بان
 تجمعها جميعا فتجمع ستون ونصفها ثلاثون فاضرب به في مثله
 يحصل تسعمائة فاحفظها ثم خذ نصف الفضل بينهما
 وهو ستة فاضرب به في مثله يحصل ستة وثلاثون فاطرحها
 من المحفوظ ما لباقي في الجواب وهو ما ذكره بقوله
 يبلغ ثمانية واربعة وستين وكذا من هذا القسم
 ايضا اربعة وثلاثون تريد ضربها في ستة واربعين
 فاعمل كما تقدم فتصف مجموعها اربعون ونصف
 الفضل بينهما ستة وحاصل ضرب الاول في مثله
 الف وست مائة وحاصل ضرب الثاني في مثله ستة
 وثلاثون فاسقط ستة وثلاثين من الف وست مائة

يبقى ما ذكره بقوله تبلغ الفا وخمسمائة واربعة وستين
فهو الجواب واذا تأملت الامثلة التي مثل بها تجد
نصف مجموع المضروبين مفردا وكذا نصف الفضل
بينهما وهو مقصد حسن في التمثيل لانه اذا كان ه
النصفان المذكوران مركبتين او احدهما مركبا طار
العمل وخرجت الطريق عن ان تكون من الملح الاختصار
فان كان ينبغي للمولف ولا صله ان يذكر كل
مفعلا فصلا في قسمة الصحيح على الصحيح لانها من
الاعمال الحسابية وان كان بعض مسائلها يعلم من اثنا
كلامها فيما سياتي فلا بأس بدكس طرق يسير من ذلك
والقسمة هل المقسوم الى اجزا متساوية عدتها كعدة
احاد المقسوم عليه وهي اما قسمة عدد على مساويه
والخارج واحد ابد او اما قسمة عدد على اقل منه والخارج
اكثر من واحد ابد او اما قسمة عدد على اكثر منه والخارج
كسر ابد او لا عمل في القسم الاول واما القسم الثاني فهو
قسمة الكثير على القليل وفيه طرق منها ان تطرح المقسوم
عليه من المقسوم مرة او اكثر بحيث يبقى او يبقى منه اقل
من المقسوم عليه فان فني عدة مرات الاسقاط هو
الجواب وان بقي اقل من المقسوم عليه فهو كسر منه
فسمه منه وضم الاسم الحاصل الى عدة مرات الاسقاط
يحصل الجواب **ولو قيل** اقسم اربعة وعشرين
على اربعة وعشرين فاطرح اربعة والعشرين من مائة
وعشرين ففي المربع الخامسة نقفي عدة مرات الاسقاط

وهي

وهي خمسة هي الجواب ولو قيل اقسم مائة وثلاثين على
اربعة وعشرين فنعد المرة الخامسة بفضل عشرة وهي
اقل من الاربعة والعشرين فسمها منها تكن ربعا وسدسا
ولو اردت قسمة الف على اربعة وعشرين وطرحه الالف
بالاربعة والعشرين لفضل بعد المرة الحادية والاربعين
ستة عشر فسمها من الاربعة والعشرين تكن ثلثين
فالجواب احد واربعون وثلثان ومنها ان تنسب واحدا
الى المقسوم عليه وتأخذ من المقسوم بتلك القسمة
فالواحد من الاربعة والعشرين ثلث ثمن في ذلك ثمن المائة
والعشرين تكن خمسة او ثلث ثمن المائة والثلاثين تكن خمسة
وربع وسدسا او ثلث ثمن الالف يكن واحدا واربعين وثلثين
فهو الجواب في المسائل الثلاث واما القسم الثالث فهو
قسمة القليل على الكثير ويقال لها تنسبه وتسمية ايضا
وفيها طرق منها طريق الحد وهي ان تنظر في المقسوم عليه
فاما ان يكون اوليا واما ان يكون مركبا والاول ما لم يقم
من ضرب عدد في عدد والمركب بخلافه فان كان اوليا فاما
ان يكون منطوقا واما ان يكون اضم فالمنطق ما لم يكن التغيير
عن نسبة الواحد اليه تحقيقا بغير لفظ الجزية والاضم بخلافه
فان كان منطوقا وهو منقسم في اربعة اعداد فقط الاثنان
والثلاثة والخمسة والسبعة والقسمة منه سهلة فلو قيل
اقسم واحدا على اثنين او ثلاثة او خمسة او سبعة فالجواب
نصف او ثلث او خمس او سبع ولو قيل اقسم اثنين على
ثلاثة او خمسة او سبعة فالجواب ثلثان او خمسان او
سبعان فقس على ذلك وان كان اضم نسبت اليه القليل
بلفظ الجزية بتوسط من ولو قيل اقسم واحدا على اربعة

فالجواب جزء من احد عشر جزءاً من الواحد او اقسام
 سبعة على ثلاثة وعشرين فالجواب سبعة اجزاء من ثلاثة
 وعشرين جزءاً من الواحد فهذا احكم الاول بقسمة وان كان
 مركباً فحله الى اضلاع التي تتركب منها وطريق الحل
 مذكورة في كتب الحساب فلا تطيل بها لان باب الحساب
 كما قد منافع الشئ ذكره في كتب الفرائض ليس في محله
 واداهلته الى اطلعه فانظر الى المقسوم فان كان
 واحداً قسمه من كل ضلع واضعف الاسماء الى اضافة بعضها
 الى بعض مقدماً الاكبر فالأكبر كما هو معلوم عند الحساب
 فيما كان فهو المطلوب فلو قيل اقسام واحد على مائة وخمسة
 فاضلاع المائة والخمسة كما ذكره الحساب ثلاثة وخمسة
 وسبعة فحلها اليها ثم سم الواحد من الثلاثة يكن ثلثاً
 ومن الخمسة يكن خمسا ومن السبعة يكن سبعة واضعف
 الاسماء بعضها الى بعض فالجواب ثلث خمسين سبع وان كان
 المسمى اقل من كل ضلع قسمه من احدها والاولى ان تسمى
 من اقلها وسم واحداً من كل من باقيها واضعف الاسماء بعضها
 الى بعض فلو قيل اقسام اثنين على مائة وخمسة قسم الاثنين
 من الثلاثة يكونا ثلثين وسم واحداً من الخمسة يكن خمسا
 ومن السبعة يكن سبعة فالجواب ثلثا خمس سبع وان كان
 كما احد الاضلاع فاطرح نظيره وسم واحداً من باقيها
 واضعف الاسماء كما علمت فلو قيل اقسام ثلاثة وخمسة
 او سبعة على مائة وخمسة فاطرح في الاول الثلاثة وفي
 الثاني الخمسة وفي الثالث السبعة وسم واحداً في المسائل
 الثلاثة من كل من الضلعين الباقيين فالجواب خمس سبع

اي المقسوم

او ثلث خمس وان كان مركباً من ضرب بعض الاضلاع في
 بعض فاطرح نظيره ما تتركب منه وسم واحداً من باقيها
 فلو قيل اقسام خمسة عشر واحداً وعشرين او خمسة وثلاثين
 على مائة وخمسة فالاول مركب من خمسة والثاني من
 ثلاثة في سبعة والثالث من خمسة في سبعة فاضعف
 ثلاثة وخمسة في الاول يبق سبعة فاسم الواحد منها
 سبع هو الجواب واضعف ثلاثة وسبعة في الثاني يبق
 خمسة فاسم الواحد منها خمس هو الجواب واضعف
 خمسة وسبعة في الثالث يبق ثلاثة واسم الواحد منها
 ثلث فهو الجواب وان كان المقسوم غير ما تقدم جميعه
 فاقسمه على احد الاضلاع فان فتح قسمه عليه
 فاطرحه واقسم الخارج على الضلع الذي بعده فان فتح
 قسمه عليه فاطرحه ايضا ولا تزال تفعل حتى تسمى الخارج
 اخر من اضلاع فهو المطلوب هذا ان انقسم
 على كل ضلع ما قسمته عليه فان انكسر معك شئ على
 ضلع او اكثر اما في الابتداء واما في الاثنى فاعتبر الضلع
 المقسوم عليه ساقطاً بالنسبة لما انقسم وباقيها
 بالنسبة لما انكسر لتسمى المنكسر على ضلع منه والواحد
 مما بعده وتضيف احد الاسمين الى الآخر وتعطف
 ذلك على ما معك من المنكسر الذي خرج من صحت
 القسمة متراعياً تحسب المنكسر واقتصرارها
 على ما ذكره الحساب وانما ينصح بهذا المثال

فلو قيل اقسام ستين علي المائة والخمسة فان قسمت
 الستين علي الثلاثة انقسمت وخروج عشرون فاطرح
 الثلاثة واقسم العشر بن علي الخمسة ايضا تنقسم ويخرج
 اربعة فاطرح الخمسة ايضا فيبقى معك من الاضلاع
 السبعة فقط قسم الاربعة منها تكن اربعة اسباع فهو
 الجواب ولو قيل اقسام اربعة وستين علي المائة والخمسة
 فان قسمتها علي الثلاثة انكسر واحد وانقسم منها
 ثلاثة وستون وخروج واحد وعشرون فاعتبر الثلاثة
 باقية بالنسبة للواحد المنكسر لتقسم عليها وعلى
 بقية الاضلاع فيكون ثلث خمسين سبعة وانقطعت بالنسبة
 الي الواحد والعشرين الخارجة لتقسمها علي السبعة
 الاضلاع وهما الخمسة والسبعة فان قسمتها علي السبعة
 اولا انقسمت وخروج ثلاثة فاسقط السبعة بالنسبة اليها
 ثم قسم الثلاثة الي الخارجة من الخمسة لانه لم يبق من الاضلاع
 غيرها تكن ثلاثة اخماس فاعطف عليها اسم الواحد
 المنكسر اولا من الاضلاع الثلاثة تكن الجواب ثلاثة
 اخماس وثلث خمسين فقطس علي ذلك ومنها طريق
 النسبة وستعلم من كلامه ان شئ الله تعالى في مسيلة شئنا
 الدار بكم اقل من عدد سهمها الاثني والله اعلم
 ثم شرع المص رحمه الله في مقدمة من مقدماته هو
 الناصيل والتصحيج وهي اصل عظيم من الاصول
 الحسابية فقال **فصل** في معرفة النسب
 بين الاعداد وفي معرفة اقل عدد ينقسم علي كل من عددين
 مقروصين قسمة صحيحة وقد شرع في الاول فقال

اجتماع

اجتماع العددين علي اربعة اقسام متماثلان ومتباينان
 ومتوافقان ومتد اخلان يعني ان العددين او الاجتماع
 فاما ان يكونا متماثلين واما ان يكونا متباينين واما ان
 يكونا متد اخلين خال تماثل والتباين والتوافق والتد
 في النسب بين الاعداد ويقال للمتماثلين ايضا المتساويان
 والمتباينين المتخالفان وللمتوافقين المشتركان وللمتد
 المتناسبان فالمتماثلان هما المتساويان والمتساوي
 هو الاتحاد في الكمية قال الشيخ رحمه الله ومما سمعته من
 شيخنا الجليلي رحمه الله ان الاكثر عند القدماء استعمال
 المتساوي في الكميات والتماثل في الجواهر والتشابه في
 الكيفيات انتهى كالاربعة والاربعة والخمسة والخمسة
 وكالتسعة والتسعة وكالعشر والعشر فهذا المثل
 للمتماثلين واعادة الكاف فيها لا يخفى فيها من الايضاح
 ويلتقي باحد هما اي المتماثلين في الاعمال الاثني من نصيب
 المسائل وغير ذلك والمتباينان عبارة عن عددين متفاضلين
 ليس بينهما موافقة اي اشتراك بجزء من الاجزاء ويقال ايضا
 المتباينان هما اللذان لا يقينهما الا الواحد كالاثنين والثلاثة
 فليس للاثنتين ثلث كما هو للثلاثة وليس للثلاثة
 نصف كما هو للاثنين فلا اشتراك بينهما فهما متباينان
 وهما متواليان وكذا كل عددين متواليين كالتسعة
 والاربعة ايضا وكذا كل عدد بين اولين كالتسعة والخمسة
 وكذا النومان الاكبر منهما عدد اول وكسبعة واربع وقوله
 وكالخمس والستة مثال للمتواليين ايضا
 كامل احد هما اي المتباينين في كامل الاحد في الاعمال الاثني

كل عددين متواليين
 متباينان

والموافقان عبارة عن عدد بين غير متداخلين بينهما موافقة
 أي اشتراك بجزء أو باجزأ اثنين فأكثرو يقال أيضا
 المتوافقان هما اللذان يعني كلا منهما عدد ثالث
 ونضرب وفق أحدهما في كل من الآخر في أكثر الأعمال
 والمعتبر في الأعمال من الأجزاء المتعددة أدقها أي أقلها
 مقدار أو هو اسم الواحد من العدد الثالث المعنى لكل
 منهما والوفق يسمى راجعا وهو الحاصل من قسمة
 كل منهما على العدد المعنى لهما كالاربعة والستة
 فأنهما متوافقان بالنصف فإن لكل منهما نصفهما
 وهو اثنان من الاربعة وثلاثة من الستة وهو وفق كل منهما
 وراجع أيضا وأيضا فالأثنان تعني كلا منهما وهي عدد
 ثالث والستة والتسعة متوافقان بالثلث فثلث
 الستة اثنان وثلث التسعة ثلاثة فهم راجعا
 وأيضا فالمعنى لكل منهما الثلاثة ولو قسمت عليها
 الستة خرج راجعها وهو اثنان وقسمت عليها
 التسعة خرج ثلاثة وهو راجعها كما بقدر من الإشارة
 لذلك والثمانية والاربعين عشر متوافقان بالربيع
 وبالنصف أيضا لكن الربع أدق منه فهو المعتبر وهو
 أيضا اسم الواحد من الاربعة المعنى لكل منهما ولو
 قسمت الثمانية على الاربعة خرج اثنان فهم
 راجعها ووفقها أو راجعها ولو قسمت الاربعين عشر
 على الاربعة أيضا خرج ثلاثة فهي راجعها ووفقها أو
 راجعها والعشرون والخمسة عشر متوافقان بالخمس
 وخمس الأول اثنان وهما الحاصلان من قسمة العشرة

علي

على الخمسة المعنى لكل منهما فوفقها وخمس الثاني ثلاثة
 وهي الحاصلة من قسمة الخمسة عشر على الخمسة فهي ووفقها
 والاربعين عشر والثمانية عشر متوافقان بالسدس والنصف
 والثلث وأدقها السدس وسدس الأول اثنان والثاني
 ثلاثة فوفقها ووفقها فوفقها والمعنى لكل الستة
 وحاصل قسمة كل منهما عليها ما ذكر والاربعة عشر
 والاحد والعشرون متفقان بالسبع والمعنى لكل منهما
 السبعة وحاصل قسمة الأول عليها اثنان والثاني
 ثلاثة فوفقها ووفقها والستة عشر والاربعة والعشرون
 متفقان بالثمن والنصف والربع وكلها أجزاء الثمانية
 المعنى لكل منهما والمعتبر أدقها وهو الثمن الذي هو
 نسبة الواحد لهما ووفقها اثنان وثلاثة كما هو معلوم
 مما قد منا وكذا جميع ما بعده وما قبله من الامثلة
 التي ذكرها وانما صرحنا به في جميع ما تقدم وان كان ينبغي
 في واحد لزيادة التمدد والثمانية والعشرين والسبعة
 والعشرون متوافقان بالتسع والثلث والأول أدق فهو
 المعتبر والعشرون والثلاثون متفقان بالعشر
 وبغيره من جميع أجزاء العشرة المعنى لكل منهما واثنان
 وعشرون وثلاثة وثلاثون توافقها بجزء من احد عشر
 وان المعنى لكل منهما احد عشر واسم الواحد منها ما ذكر
 وستة وعشرون وتسعة وثلاثون توافقها بجزء من
 ثلاثة عشر لان الثلاثة عشر تعني كلا منهما واسم
 الواحد منها ما ذكر واربعة وثلاثون واحد وخمسون
 توافقها بجزء من سبعة عشر لانها تعني كلا منهما وثمانية

عشر

وثلاثون وسبعة وخمسون جزء من تسعة عشر لما علمت
 والمتداخلان عبارة عن عدد بين يكون التحليل منها
 جزء من الكثير فالقليل داخل في الكثير دون العكس
 فليس التقابل هنا على بابه وإنما ذكر على سبيل
 المشاهدة ويكتفي من المتداخلين بالكبرها في أكثر الأعمال
 ولم يجهز أن يقيده الجزء بكونه مفردا لأنه لا يكون الا كذلك
 لما مر به بقوله والمراد بحجته أنه لو طرح منه الكثر مرة
 افتأه بخلاف الكسر لأنه بعض المقدار سواء افتأه أم لا
 فالكسر أعظم فالنصف كسر وجزء والثلاثان كثر لاجزأ وهذا
 امر اصطلاحي فالمتداخلان هم اللذان يعني أصغرهما
 أكبرهما كالاربعة والثمانية فالاربعة تعني الثمانية
 في مرتين فهي جزء منها فهي متداخلتان والثلاثان
 من الاربعة تصنفها فهي داخله فيها وهما متداخلتان
 والثلاثان من الستة ثلثتها ولو طرحت منها اثنان في
 ثلاث مرات فهي متداخلتان والثلاثان من الثمانية ربعها
 والثلاثان من العشرة خمسها والثلاثان من الاثني عشر
 سدسها والثلاثان من الاربعة عشر سابعها والثلاثان
 من الستة عشر ثمانها والثلاثان من الثمانية عشر تسعها
 والثلاثان من العشر بين عشرها وهي من الاثنان من
 والعشر بين جزء من احد عشر لجزء من الواحد ومن
 الاربعة والعشر بين نصف سدسها فهي اي الاثنان
 داخلان في جميع هذه الاعداد وهما يعنيان كل واحد
 من هذه الاعداد فهي مع كل واحد من هذه الاعداد
 متداخلان والواحد وان كان جزءا من كل عدد
 ويقفي كل عدد وحده المتداخلين ينطبق عليه مع كل عدد

لأنه

لا يقف ليس بعدد ولم يحكمها فيه بذلك بل اعتبروه
 مباينين لكل عدد لأنه ليس بعدد وغير العدد مباينين
 للعدد لاجماله فوالله الاولى وجه الخص
 في هذه الاقسام ان العددين اما ان يتساويا او لا
 وان يتساويا فيهما المتماثلان وان لم يتساويا بل
 تفاضلا فاما ان يقفي اصغرهما الأكبرهما او لا فان كان
 الاول فهم المتداخلان وان كان الثاني وهوان لا يقفي
 اصغرهما الأكبرهما فاما ان يقفي كلاهما عدد ثالث
 او لا يقفيهما الا الواحد فان كان الاول فهم المتوافقان
 وان كان الثاني فهم المتباينان وقد علم بذلك حدودها
 والله اعلم الثانية كل متداخلين متوافقان بما لا يصغرهما
 من الاحد او كل متماثلين متوافقان هما لاحدهما من الاقل
 والمراد بالتوافق هنا الاشتراك في جزء او اجزأ معا
 المتباين لا التوافق الذي هو قسم التداخل لان قسم
 الشيء لا يكون قسما منه وقد قسم الاستاد ابو العباس احمد
 ابن البزار رحمه الله النسب الى المباينة والاشتراك
 والاحسن كما قال الشيخ رحمه الله ما قسمه الجمهور لان
 المباينة والمتداخل والموافق وان اشتركت كلها في المشاركة
 لكنها تختلف بالحدود واللوازم والاحكام فوجب التقسيم
 لما ذكرنا انتهى بمعناه والله اعلم الثالثة معرفة
 التماثل والاختلاف واما غيره ففي معرفته طرق الاولى وهي
 اشهرها طريق الطرح وهي ان تطرح الاقل من الاكثر
 فان افتأه في مرتين فأكبر فتقفي متداخلان كالثني واربعة
 فان الاثنان تقفي الاربعة في مرتين وكتلاثة وتسعة فان الثلاثة

تقني التسعة في ثلاث مرات والافينتي تذاخلها
كما انتفي تما تلهما التفاضلها وصار الامر د ابرا
بن التبا بن والتواحق فانظر في بقية الاكبر بعد
طرح الاصغر منه مرة فاكثر فان كانت واحدا فمها
متباينان كاربعة وتسعة فان بقية التسعة بعد
طرح الاربعة منها مرتين واحد وكاربعة مع خمسة
فان بقية الاكبر بعد طرح الاربعة منه مرة واحد
وان كانت بقية الاكبر اكثر من واحدة فاطرحها من
الاصغر فان افنته فمها متوافقان بما لبقية الاكبر
من الاجزاء فانها المعينة لكل منهما كما تقدم كاربعة
وسنة وثمانية واثنى عشر فان الباقي من الستة
بعد طرح الاربعة منها اثنان فتسلطها على الاربعة
تقنيا فمها متوافقان بالنصف والباقي من الاثنى
عشر بعد طرح الثمانية منها اربعة فتسلطها على
الثمانية تقنيا فمها متوافقان بالربع وان لم يقف بقية
الاكبر الاصغر فان فضل واحد فمتباينان كثمانية
وخمسة عشر فاطرح الاول من الثاني يفضل
سبعة فاطرحها من الثمانية يفضل واحد فمها
متباينان وان فضل اكثر من واحد فتسلطه
على بقية الاكبر فان قنيت فتوافقان وان فضل
واحد فمتباينان وان فضل اكثر فتسلطه على
بقية الاصغر وهكذا اكل ما كان مسلطا اذا فضل
منه شيء يكون مسلطا عليه فلو كان العددان عشريين
وسنته وثلاثين فتسلط الاول على الثاني يفضل

سنة عشر تسلطها على العشر بن يفضل اربعة تسلطها على
الستة عشر تقنيا فمها متوافقان بما للاربعة من الاجزاء
واذ فيها الربع او عشر بن وثلاثة وثلاثين ففاضل
الثاني بطرح الاول منه ثلاثة عشر اطرحها من العشر بن
يفضل سبعة اطرحها من الثلاثة عشر يفضل ستة
اطرحها من السبعة يفضل واحد فمها متباينان الطريق
الـ **الـ** انية طريق القسمة وهي ان تجعل الاصغر
اماما وتقسم عليه الاكبر فان انقسم فمها متوافقان
كما ثني عشر وستة فاقسم الاثنى عشر على الستة
تتقسم فمها متوافقان وان لم ينقسم الاكبر على الاصغر
فالتد اهل متفق ويبقى الامر د ابر بن التبا بن والتواحق
فان انكسر واحد فمها متباينان كاربعة وتسعة فانك
لو قسمت التسعة على الاربعة انقسم ثمانية وانكسر واحد
وان انكسر اكثر فالتد ذلك المنكسر اماما ثانيا واقسم
عليه الامام الاول وهو الاصغر فان انقسم فتوافقان بما
للمنقسم عليه من الاجزاء وان انكسر واحد فمتباينان وان
انكسر اكثر فالتد اماما ثانيا واقسم عليه الامام الثاني
وهكذا الى ان تنتهي الى مقام ينقسم عليه الامام الذي يليه
قبله بلا تكسر فيكونان متوافقين بما للمنقسم عليه اجزا
من الاجزاء او الى الواحد فيكونان متباينين ولا يعتبر
المخرج من القسمة في هذا كله لانه غير مراد لنفسه
بل الاعتبار هو الامام والمنكسر فلو كانا تسعة وستة
فاجعل الستة اماما واقسم عليه التسعة فلا يصح انقلبا
فاجعل الثلاثة الباقي المنكسره اماما ثانيا واقسم
عليه الامام الاول فيصح انقسامه فمها متوافقان بالثلث

قال الشيخ رحمه الله وينبغي ان يكون الوضع اذ
استعملت بالهندي او غيره لتسهيل العمل على هذه الصور

اول ثاني ولو كانا تسعة وخمسة عشر فاجعل
التسعة اماما واقسم عليه الخمسة عشر
فينكسر عليه الستة فاجعلها اماما

ثانيا واقسم عليه التسعة التي هي الامام الاول فينكسر ثلاثة
فاجعلها اماما ثالثا واقسم عليه الامام الثاني فيقسم
فهما متوافقان بالتكسر ايضا وهذه صورتها

اول ثاني ثالث ولو كان احدا
وعشرين واربعه

والاصغر اماما واقسم عليه الاكبر فينكسر ثلاثة عشر
فاجعلها اماما ثانيا واقسم عليه الامام الاول فينكسر
ثمانية فاجعلها اماما ثالثا واقسم عليه الامام الثاني

فينكسر خمسة فاجعلها اماما رابعا واقسم عليه الاكبر
الثالث فينكسر ثلاثة فاجعلها اماما خامسا واقسم
عليه الامام الرابع فينكسر اثنان فاجعلها اماما

سادسا واقسم عليه الامام الخامس فينكسر واحد فها
متباينان وهذه صورتها

اول ثاني ثالث رابع خامس سادس السبعة

فقس على ذلك الطريق الثالث طريق الحمل وهي العدد
اما ان يكونا اولين او مركبين او الاكبر او لا والاصغر مركبا او
بالعكس فان كانا اولين تسعة واحد عشر او اكبرها ولا فقط

كتسعة

لتسعة وثلاثة عشر فهما متباينان وان كان الاكبر مركبا
والاصغر اول فحمل الاكبر الى اضلاعه الاول فان كان فيها
مثل الاصغر فتد اعلان كتسعة وخمسة وثلاثين فان
كان الاكبر منهما مركبا واضلاعه خمسة وسبعة والسبعة
منهما مثل السبعة العدد الاصغر وان لم يكن فيها مثل
الاصغر فهما متباينان كتسعة وخمسة عشر فاضلاعه
الاكبر ثلاثة وخمسة وليس منها شيء مثل الاصغر
فهما متباينان وان كانا مركبين فحمل كلا منهما الى اضلاعه
الاو ايد ثم انظر فاما ان يكون الاكبر في مثل جميع اضلاعه
اصغرها او مثل بعضها او ليس له شيء منها فان كان
الاول فهما متباينان اربعين واربعين وستة وتسعين
فاضلاعه الاول ثلاثة وثلاث اثنيتان واضلاعه
الثاني ثلاثة وخمس اثنيتان وصورتها هكذا

اضلاع الاول اضلاع الثاني

فاضلاعه الاصغر جميعها للاكبر وتزيد عليه الاكبر
بائثيتين وان كان الثاني فهما متوافقان كتسعة
واربعين وثمانية واربعين فاضلاعه الاول اثنان
وثلاثة وعشرون واضلاعه الثاني ثلاثة واربع

اثنيتان وصورتها هكذا

والاكبر منهما احد اضلاعه وهو اثنان
بماثل الاثنيتين من ضلعي الاصغر فهما متوافقان بالنصف وهو

الكسور ان شاء الله تعالى ولما انتهى الكلام على شيء من
 اعمال الصريح شرع في بعض اعمال الكسور وقدم على
 ذلك تقسيم الكسور فقال **فصل** الكسور جمع
 كسر ومذهب عبد الحق وابن البناء واتباعهما انه اسم
 للنسبة بين عدد بين ومذهب الجمهور انه بعض ذي اجزا
 حقيقة او حكما واسماؤه قسمان بسيط ومركب فاللبسطة
 عشرة الاجزاء والطبيعة التسعة التي صرح بها بقوله
 الكسور الطبيعة تسعة النصف والثلاث والرابع والخمس
 والسادس والسبع والثمن والتسع والعش واما عدد هذه
 التسعة مما اخذ منها والجزء وما اخذ منه فغير
 طبيعية وسميت الطبيعية بذلك اما لان كل واحد يعرفها
 بطبيعة واما لان محارج مقدراتها على النظم الطبيعي
 وذكرها بالغا إشارة الى ان بعضها تعقب بعضها فهدا
 تقسيم للسكرا الى الطبيعي وغير الطبيعي وينقسم ايضا
 الى ما صرح به من زيادته بقوله قلت **والكسور**
 اما منطق واما اهم فالمنطق هو ما يعبر عنه حقيقة
 يعبر لفظ الجزئية كما يعبر عنه بها كالطبيعة التسعة
 وما اخذ منها بتكرار او غيره على ما سيأتي كما قلنا فانه
 كما يقال فيه خمس يقال فيه جزء من خمسة وثلاثين
 فانه كما يقال فيه ذلك يقال فيه جزان من ثلاثة والاهم
 ما يعبر عن حقيقة الابلق الجزئية كالواحد من احد عشر
 فلا يقال فيه تحقيقا سوى جز من احد عشر جزا من الواحد
 ويعلم من قولنا تحقيقا انه يمكن ذلك بغير التحقيق وهو
 كذلك

كذلك فيمكن ان يعبر عنه بغير ذلك فقريبا كما ذكره
 الحساب فتأخر من ذلك ان الجزء اعلم من الكسور الطبيعية
 لانه يعبر به عن المنطق وعن الاعم بخلاف كل واحد من
 الكسور الطبيعية فانه خاص بكس معين وينقسم احد
 بنوا عليه اكثر التقاريع وهو ما صرح به من زيادته
 ايضا بقوله ثم الكس ايضا سورا كما ان منطقا ام اقم اربعة
 اقسام قسم مفرد وهو الكسور الطبيعية التسعة والجز
 منسوب بالقدار من المقادير المنطقية او القيم والمفرد عشرة
 من الكسور وهو ما اسمه بسيط وقسم مكرر وهو ما تعدد
 من المفرد بثلاثة او جمع بعدد مخرج الواحد اثنان
 مثال لما تعدد بثلاثة وكثلاثة ارباع مثال لما تعدد بجمع
 والمثالان لما تعدد من المنطق ومثال الاعم جزان من احد
 عشر واثنان عشر جزا من ثلاثة عشر وما الشبه ذلك وقولي
 بعدد مخرج الواحد ابيان لنهاية تكرار المكرر كما في المثالين
 فلا يقال في الاول ثلاثة اثنان ولا في الثاني اربعة ارباع
 لانه يعبر بدل ذلك في كل منهما بواحد لا بما ذكر وقسمه
 مصاف وهو ما تركب بالاضافة الى نسبة احد الكسرين
 الى الاخر من اسمين منطلقين او اسمين او مختلفين فالكسور
 من اسمين كذلك كمنصف ثمن وثلث تسع مثالان لما تركب
 بالاضافة من اسمين منطلقين وكجزء من احد عشر جزا من جز
 من ثلاثة عشر جزا من الواحد وكمنصف جزء من احد عشر
 جزا من الواحد وكمنصف ثلث ثمن وكجزء من احد عشر جزا من
 جزء من ثلاثة عشر جزا من جزء من تسعة عشر جزا من الواحد
 وكمنصف ثمن جزء من سبعة عشر جزا من الواحد وقسم يعطى
 وهو ما عطف بعضه الى بعض من اسمين او اكثر على ما تقدم في القاص

بالواو المفيدة لطلق الجمع لا بغيرها من حروف العطف
 كنصف وربع وثلث وخمس مثالان المعطوف من اسمين منطقيين
 مفردين وثلثة اقسام وسبع مثال المعطوف من منطقيين
 احدهما مكرر والثاني مفرد وثلثين وخمسين وكسرة
 من احد عشر وجزء من ثلثة عشر وكنصف ثمن وربع خمس
 وثلث وربع وخمس وما اشبه ذلك ولما ذكرنا اقسام
 الكسر شرعنا بذكر ما ينبغي عليه اكثر اعمال الكسور
 وهو مخرج الكسر مقوما على ذلك من زيادته
 نقصه فقال ومخرج الكسر بجميع اقسامه ويسمى
 مقاما وعند المغاربة اما ما هو عبارة عن اقل عدد
 يصح منه ذلك الكسر انتهى اذا علمت ذلك فمخرج
 النصف اثنان لانه اي الاثنان اقل عدده نصف صحيح
 ونصف واحد والاربعة مثلا وان كان لها نصف صحيح
 فالاثان اقل منها فهي المخرج لانه اقل عدد يصح منه
 ذلك الكسر فهو المراد لا كل عدد يصح منه ذلك ومخرج
 الثلث ثلاثة والرابع اربعة والخمس خمسة والسادس
 ستة والسبع سبعة والثمن ثمانية والتسع تسعة والعش
 عشرة لما علمت وجزء من احد عشر احد عشر فمخرج
 المفرد سمي الا النصف فمخرجه اثنان ومخرج الكسر
 المكرر هو نفس مخرج المفرد الذي هو مكرره فمخرج
 ثلثة ومخرج الكسر المضاف ان كان مصفا فاسم
 اسمين هو اقسام خمسة لانها مخرج الخمس الذي هو مفرد
 ثلثة اقسام ومخرج الكسر المضاف ان كان مقاما فاسم
 هو ما يحصل من ضرب مخرج الاسم المضاف في مخرج
 الاسم المضاف اليه من غير نظر الى نسبة بينهما وهذا

كله

كله حيث كان المضاف اليه كسر مقوما او كان للمضاف مفرد
 او مكرر اما اذا كان المضاف اليه مكررا فحكمه مذكور في
 كتب الحساب المطولة اذا تقررت ذلك فمخرج ثلث الثلث تسعة
 لانها الحاصل من ضرب الثلثة في الثلثة وان كانا متماثلين
 ومخرج نصف الثمن ستة عشر ومخرج سدس التسع اربعة
 وخمسون ومخرج ثلث الثمن اربعة وعشرون وان كان
 الكسر مصفا من اكثر من اسمين فاضرب مخرجها بعضها
 في بعض من غير نظر الى نسبة بينهما فمخرج نصف ثلث
 ربع الخمس مائة وعشرون لانها الحاصل من ضرب الاثنين
 فمخرج النصف في ثلثة فمخرج الثلث والحاصل وهو ستة
 في اربعة فمخرج الربع والحاصل وهو اربعة وعشرون
 في خمسة فمخرج الخمس فالحاصل ما ذكره ولو نظرت بينهما
 بالنسب لم يكن ذلك ومخرج الكسر المعطوف اذا كان
 من تعاطف كسرين هو اقل عدد ينقسم علي كل من مخرجيهما
 فنقول المصنف تعاطف العبارة الاصل ما يخرج من ضرب مخرج
 الاسم المعطوف في مخرج الاسم المعطوف عليه حاصل
 كما ذكره من زيادته فيما بعد بما اذا كان المخرجان متباينين
 فان كانا بخلاف ذلك فسيأتي فثلث وربع فمخرجه اثنان
 لانها اقل عدد ينقسم علي كل من ثلثة ومخرج الثلث
 واربعة فمخرج الربع وهي الحاصل من ضرب ثلثة فمخرج
 الثلث في اربعة فمخرج الربع لتباينيهما ومخرج الربع
 والخمس عشرون الحاصل من ضرب الاربعة في الخمسة
 فمخرجيهما لتباينيهما ومخرج الخمس والسادس ثلثون الحاصل
 من ضرب الخمسة في الستة لتباينيهما ومخرج السادس والسبع

اثنان واربعون الحاصلة من ضرب الستة في السبعة
لنتبينهما ومخرج السبع والثمن ستة وخمسون الحاصلة
من ضرب السبعة في الثمانية لنتبينهما ومخرج الثمن
والسبع اثنان وسبعون الحاصلة من ضرب الثمانية
في التسعة لنتبينهما ومخرج التسع والعش تسعون
الحاصلة من ضرب التسعة في العشرة لنتبينهما ولما كان
الكلاي رحمه الله ذكر انه يضرب مخرج المعطوف في مخرج
المعطوف عليه وكان ذلك ربما افهم انه عام في كل
معطوفين بين المص رحمه الله ان ذلك خاص بالمتباينين
كما مثل الكلاي رحمه الله فقال قلت هذا اي الذي
ذكرته من ضرب مخرج المعطوف في مخرج المعطوف عليه
ان يتباين مخرج المعطوف ومخرج المعطوف عليه كما مثل
لان اقل عدد ينقسم على كل من المتباينين هو حاصل
ضرب احدهما في الاخر فان تماثل اي مخرج المتعاطفين
كخمس وخمس فيلتقي مخرج احدهما اي المتعاطفين فهو
مخرجهما لان اقل عدد ينقسم على كل من المتماثلين هو
المساوي لاحدهما كما تقدم وان تماثل مخرجيهما مخرج
اكبرهما لانه كما تقدم اقل عدد ينقسم على كل من عددين
متماثلين هو المساوي لأكبرهما كثلث وتسع فالمخرج
تسعة لانه اقل العدد الذي يملكه التسعة وان توافقا ضرب
وقد مخرج احدهما في مخرج الاخر فالحاصل هو
مخرجيهما وهو اقل عدد ينقسم على كل من مخرجيهما لمخرج
الرابع والسدس اثنان وعشرون توافق المخرجين بالتحص
التي فالحاصل ضرب الاربعة في نصف الستة وهو ثلاثة
و ضرب الستة في نصف الاربعة وهو اثنان ما ذكر

واذا

ولذا كان الكس معطوف من تقاطع اكثر من اسمين فمخرج
هو اقل عدد ينقسم على كل من خارج مفرداته وفي معرفة
اقل عدد ينقسم على كل من ثلاثة اعداد مفردة فياكثر
نسبة صحيحة ثلاث طرق طريق الكوفيين وهي الاسهل
في التعليم وهي ان تنظر بين عددين منها اي عدد ين
وتحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما كما عرفت فما كان
نظرت بينه وبين عدد ثالث منها وطلبت اقل عدد ينقسم
على كل منهما فما كان نظرت بينه وبين رابع ان كان
وحصلت اقل عدد ينقسم على كل منها وهكذا حتى
تنتهي الي اخرها فما كان فهو المطلوب وطريق البصريين
واستحسنها الخدائي وهي ان تقف من الاعداد ما شئت
وتختارون وقف الاكبر ثم تقابل بين الموقوف وبين
سايرها فما مائله او داخله اسقطته وما يابسته
حفظته وما وافقه ودته الى وقفه وحفظت وفقه
ثم ان كانت المحفوظات اكثر من عددين وقفت احدها
ايضا ونظرت بينه وبين كل من باقيةا وعملت ما سبق
من اسقاط المائل والداخل والباقي المبين ومراجع
الموافق ثم نظرت فيما اثبتته ووقفت واحدا منها ان
كانت ثلاثة فاكثروا هكذا حتى تنتهي الى عدد فتضربه
في احد الموقوفات والحاصل في موقوف ثان وهكذا
حتى تنتهي الى اخرها من غير نظر الى نسبة او الى عدد
فحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما فما كان ضربته
في الموقوفات من غير نظر الى نسبة وان كانت المحفوظات
عددين فقط فحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما فما حصل

صنفته في الموقوف فما حصل في كل حال فهو المطلوب
وما قدرته علم ان الطريقتين خبيران في كل اعداد ثلاثة
ما كثر علي اي وجه كانت وهو ما صرح به ابو العباس
احمد بن البزار رحمه الله في كتبه قال الشيخ وهو الاقرب
الى الصواب انتهى واما الجمهور فانهم يخصونها بالاعداد
للتفقه وطريق الحق وليست مشهورة وانما ذكرها
بعض المغاربة كالخوفي وابن البزار رحمه الله وهي ان كل
واحد من الاعداد المقررة الى اضلاع الاوانس
ويكفيها في سطر على حدتها قائما ثم انظر بين الاضلاع
عدد دين منها فما نزل من اضلاع احدها اضلاع من
المنفردة به عنه الى اضلاع الاضلاع التي اعتبرت باضلاعه وهو
اضلاعه ثم انظر في جميع الاضلاع المضمومة والمضمومة
اليها وفي اضلاع العدد الثالث واسقط المماثل لشي من
اضلاعه وضم المباين لاضلاع الثالث وما اجتمع فانظر
بينه وبين اضلاعه واسقط المماثلة فما اجتمع من الاضلاع
فذكره بالضرب يحصل المطلوب فلو كانت الاعداد ثمانية
واربعين وخمسين واثنين وخمسين واربعة وخمسين
فاضلاع الاول ثلاثة واربع اثنين والثاني اثنان
وخمسة وخمسة والثالث ثلاثة عشر واثنان واثنان
والرابع اثنان وثلاث ثلاث فحل كلا منها الى اضلاع
واثبت اضلاع كل عدد تحتها في سطر قائم علي
هذه الصورة

الصورة

الصورة

١٠	٢٠	٣٠	٤٠
١٠	١٠	١٠	١٠
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
٧٠	٧٠	٧٠	٧٠
٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
٩٠	٩٠	٩٠	٩٠

ثم اعمل على الاضلاع التي في السطر الثاني
ما انفرد به الاول عنه وهو ثلاثة وثلاث اثنيتان
ثم اعمل على الاضلاع التي في السطر الثالث مما في
الثاني منه ومما انضم اليه ما انفرد به عنه وهو
خمس اثنان وثلاثة واثنيتان ثم اعمل على الاضلاع
التي في السطر الرابع ومما في الثالث منه ومما انضم
اليه من الاولين قبله ما انفرد به عنه وهو ثلاثة عشر
وخمس اثنان وثلاثة واثنيتان ثم ركب جملة الاضلاع
التي صادرت في الرابع بالضرب فما كان فهو اقل عدد
ينقسم علي كل من الاعداد الاربعة وهو ما به الف
واربعون الفا واربع مائة اذا انفرد ذلك فلنرجع
الي كلام المؤلف رحمه الله فقوله كنصف وتلك وربع وخمسين
وخمسين وسدس مثال لما اذا كان الكسر معطوفاً

من اسمين وقد قد منا ان يخرج اقل عدد ينقسم علي
كل من خارج مفرداته وقد سلك المؤلف رحمه الله
فيه وفي المثال الاتي بعده طريقا يهي اقرب الى طريق
النصين فقال فانظر فيما فيها يرد عليك من الاعداد
من خارج مفرداته وهي هنا اثنان وثلاثة واربع وخمسة
وسبعة وستة واخرى منها الاعداد المتباينة بعضها في بعض
واسقط الداهل في الحاصل ومنه الموافق للحاصل الي وقد
واضرب في الحاصل بحاصل المطلوب ففي المثال المذكور وهو
نصف وثلاث وربع وخمس وسدس لو قيل كم مخرج اضرب
ثلاثة في اربعة للمباينة والحاصل وهو اثناعشر في خمسة
للمباينة قضا واسقط الاثنان والستة لدخولها اي دخول
كل منهما في الستين الحاصل من ضرب الثلاثة والاربعة
والخمس بعضها في بعض فالجواب ستون فهي مخرج الكسور
المذكورة واذا قيل كم مخرج الكسور الطبيعية كلها من
النصف الي العشر فخرج مفرداتها اثنان وثلاثة واربع
وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة واضرب
مخرج العشر في مخرج التسع للمباينة والحاصل وهو
تسعون في مخرج السبع للمباينة ايضا يحصل ستان
وثلاثون واخرج خارج النصف والثلاث والخمس والستة
وهي اثنان وثلاثة وخمسة وستة لدخولها اي كل منها
في الحاصل المذكور ومنه مخرج الثمن وهو ثمانية الي نصف
اربعة ومخرج الربع وهو اربعة الي نصف اثنان كوا حقتها
الحاصل المذكور بالنصف ثم اسقط الاثنان راجع الاربعة
مخرج الربع لدخولها في الاربعة راجع الثمانية والاربعة
الاربعة المذكورة في الحاصل وهو الستة والثلاثون

يبلغ

يبلغ الفين وخمسمائة وعشرون وهو المطلوب وهو اقل عدده
نصف صحيح فان نصفه الف وما ثمان وستون وهكذا الي
وله ثلث صحيح وهو ثمانمائة وان يكون وربع صحيح وهو
ستمائة وثلاثون وخمس صحيح وهو خمسمائة واربع
وسدس صحيح وهو اربعمائة وعشرون وسبع صحيح
وهو ثلثمائة وستون وثمان صحيح وهو ثلثمائة وخمسة
عشر وتسع صحيح وهو مائتان وثمانون الي العشر اي فله
عشر صحيح وهو مائتان واثنان وخمسون وبحاصل هذا
العدد وهو الفان وخمسمائة وعشرون من ضرب عدد
ايام الجمعة ان عدد انكراكب السيارة وهو سبعة في عدد
درج السنة الشمسية وهي الثلثمائة وستون درجة
واذا ضربت سبعة في الثلثمائة وستين حصل ما ذكره قلت فيه
وهذا الامر لافي ليس بقاعدة حسابية ومن الامور الاتفا
انه يحصل ايضا من ضرب ما فيه العين من خارج الكسور
الطبيعية وهو اربعة وسبعة وتسعة وعشرة لبعض
في بعض ولما انتهى الكلام علي خارج الكسور شرع يتكلم
علي بسطها للاحتياج اليها في غالب اعمال الكسور فقال
واذا اخذت الكسر المفروض الذي تريد بسطه من مخرج
الحاص به او الجامع له ولغيره كان المأخوذ بسط ذلك الكسر
فبسط الكسر هو قدر الكسر من مقامه فبسط النصف
واحد لانه اي الواحد نصف مخرج الذي هو اثنان كما تقدم
وبسط العشر واحد ايضا لان الواحد عشر العشرة التي هي
مخرج العشر وبسط جزء من احد عشر واحد ايضا فبسط المفرد

واحد ابد كما سبذ كره وبسط الثلثين اثنان لانهما اي
 الاثنين ثلثا مني جها اي الثلثين وهو ثلاثة وبسط ثلاثة
 اجزا من احد عشر ثلاثة لان الثلاثة ثلاثة اجزا من احد
 عشر مخرج ذلك فبسط المكرر عدة تكراره كما سبذ كره
 وبسط نصف الثمن واحد لان مخرجه ستة عشر ونصف ثمن
 الستة عشر واحد وبسط نصف جزا من احد عشر واحد
 لان مخرجه اثنان وعشرون ونصف جزا من احد عشر واحد لان
 جزوه من احد عشر اثنان ونصفها واحد وبسط ثلثي
 الثمن اثنان لان مخرجه اربعة وعشرون ثمنها ثلاثة وثلثا الثلاثة
 اثنان وبسط ثلثي جزا من احد عشر اثنان كما هو واضح فبسط
 المضاف واحد ان كان مضاف مفرد او عدة تكراره ان كان مكررا
 كما سبذ كره ذلك من كلامه وبسط النصف والثلث خمسة لان مخرجه
 ثمانية ثلث واحد مخرجه النصف والثلث ووضعهما اي الثمانية
 اربعة وثمانية اي الثمانية واحد ومجموعهما اي الاربعة
 والواحد خمسة فهي البسط وبسط الثلث والسبع عشرة
 لان مخرجه احد وعشرون لثناين المخرجين وثلثه سبعة
 وسبعة ثلاثة ومجموعهما عشرة فهي البسط فبسط المعطوف
 بحسبه كما سبذ كره اذا بقدر ذلك فبسط المفرد واحد ابد
 وبسط المكرر عدة تكراره ابد كما علمت وبسط المضاف
 كما لمفرد فهو واحد ابد ان كان مضاف مفرد مضافا لمفرد
 كما مثل وكما المكرر فهو عدة تكرار مضافه ان كان مضافا لمكررا
 مضافا لمفرد كما مثل فان كان المضاف اليه مكررا في كل من
 قسمي المضاف فبسطه بحسبه كالمعطوف وقد ذكره بقوله
 وبسط المعطوف بحسبه من المقام الجامع لمخرج مفرداته

يعني

يعني انك تأخذ الكسور المتعاطفة من مقامها الجامع وتجمع
 الماخوذات فما كان هو البسط كما علمت واذا كان مع الكسر
 صحيح مقدم عليه واراد بسط الجميع من جنس ذلك الكسر لتجعل
 الجميع من جنس واحد للاحتياج الي ذلك فاقرب الصحيح في مخرج
 الكسر المقرون به باقسامة الاربعة يحصل بسطه اي الصحيح
 جنس الكسر فرد عليه اي بسط الصحيح بسط الكسر يحصل
 بسط الجميع اي الصحيح والكسر اذا علمت ذلك فالواحد
 والنصف بسطه ثلاثة لانك اذا ضربت الواحد في مخرج النصف
 وهو اثنان حصل اثنان هما بسط الواحد ايضا فاذا ضربت
 عليهما واحد بسط النصف حصل ما ذكره الواحد والثلث
 بسطه اربعة لان حاصل ضرب الواحد في مخرج الثلث ونسبة
 بسط الثلث وهو واحد علي الحاصل ما ذكره والاثنان والخمسان
 بسطه اثني عشر اتقي لانك اذا ضربت الاثنين في الخمسة مخرج
 الخمسين حصل عشرة هي بسط الاثنين اخلصا فاذا اضممت
 اليها اثنين بسط الخمسين حصل ما ذكره وبسط الثلاثة ونصف
 السبع ثلاثة واربعون وبسط خمسة ونصف وثلث خمسة وثلاثون
 كما علمت ولما انفي الكلام علي المخرج والبسط شرع يتكلم علي
 شي من احوال الكسور فقال **فصل** في ضرب الكسور يعني
 ضرب ما اشتمل عليها في اخذ الجانبين او فيهما وقد بدأ بالقسم
 الاول فقال واذا كان الكسر في احد الجانبين المضروبين سواء
 كان معه صحيح ام لا فيشمل ذلك ضرب الكسر في الصحيح وضرب
 الكسر والصحيح في الصحيح فاقرب عدد الجانب الصحيح الذي ليس
 معه كسر في بسط الجانب الكسر المنفرد او المقرون بالصحيح

فصل

فشملت هذه العبارة بسط الكسر وحده اذا كان منفردا
 و بسط الصحيح والكسر اذا اجتمعا في جانب واحد واقسم
 الخارج من ضرب الصحيح في بسط جانب الكسر على مخرج الكسر
 يخرج الجواب فاذا ضربت خمسة في نصف اريد ذلك فهذا
 ضرب صحيح في كسر فخرج النصف اثنان وبسطه واحد فاضربها
 اي الخمسة في واحد البسط واقسم الخمسة الحاصلة من ضرب
 الخمسة في الواحد لان الضرب في الواحد لا اثر له على المخرج
 اي مخرج النصف وهو اثنان واذا قسمت خمسة على اثنين
 خرج ما ذكره بقوله فالجواب اثنان ونصف فهي حاصلة ضرب
 الخمسة في النصف وهي ايضا جواب من قال كم نصف الخمسة لان الضرب
 على معني السقاط في واقفاة أحد المضروبين الى الآخر
 فاذا قيل اضرب خمسة في نصف فكانه قيل كم نصف الخمسة
 واذا ضربت اثنين في خمسة ونصف اي اردت ذلك فهذا ضرب
 صحيح في صحيح وكسر فخرج النصف اثنان وبسط الخمسة
 والنصف احد عشر لما علمت فاضربها اي الاثنين في احد عشر
 بسط الخمسة والنصف واقسم الحاصل وهو اثنان وعشرون
 على مخرج النصف وهو كما قدمنا اثنان واذا فعلت هـ
 ما ذكره حصل الجواب ما ذكره بقوله فالجواب احد عشر
 وان شئت فاضرب الاثنين في الخمسة وحدها ثم في النصف
 وحده واجمع الحاصلين يحصل ما ذكرناه في هـ
 اذا كان الصحيح مساويا لمقام الكسر فالبسطة هو
 الجواب وفي هذا المثال مقام النصف مساو للاثنين
 في بسط الخمسة والنصف وهو احد عشر هو الجواب

بغير

بغير عمل ولا تعب واذا كان الصحيح موافقا لمخرج
 الكسر فمد كلا منهما الى وقفه واضرب وفق الصحيح
 موافقا لمخرج الكسر فمد كلا منهما الى وقفه واضرب وفق
 الصحيح في البسط واقسم الحاصل على وفق المخرج
 وهذا هو المطلوب اضرب ثمانية في ثلث وربع فالمخرج
 اثني عشر والبسط سبعة فبين الثمانية والاثنى عشر
 موافقة بالربع فرد الثمانية الى ربعها اثنين والاثنى عشر
 الى ربعها ثلاثة واضرب الاثنين في السبعة واقسم الحاصل
 وهو اربعة عشر على ثلاثة خرج اربعة وثلثان وهو
 المطلوب واحد اعلم ثم اعقد ما تقدم بالقسم الثاني
 وهو ما اذا كان الكسر فيها فقال واذا كان الكسر
 في كل من الجانبين مجردا او مقرونا بصحيح كما سلفت
 عليه فابسط كل جانب منهما كما علمت في بسط الكسر
 او بسط الصحيح والكسر وحصل مخرج الكسر من كل جانب
 ايضا واضرب بسط احد الجانبين في بسط الجانب الآخر
 ومخرجه اي مخرج كسر احد الجانبين في مخرجه اي مخرج
 كسر الجانب الآخر واقسم حاصل البسطين على حاصل
 المخرجين ان كان حاصل البسطين اكثر من حاصل المخرجين
 والسيء اي حاصل البسطين منه اي حاصل المخرجين
 ان كان حاصل البسطين اقل من حاصل المخرجين
 يحصل الجواب اذا علمت ما تقدم وهذا العمل
 المذکور من تسطيع البسطين والمقامين وقسم الاول

على الثاني وما يقدمه من معرفة المخرجين والبسطين
عام في كل مضروبين اشتد علي الكسر في كل من الجانبين
كما سبق سواء اتفقت الكسور في كل من الجانبين أو اختلفت
وسواء كان معها أي الكسور صحيح من الجانبين أو أحدهما
أو لا صحيح معها البتة وسواء تساوي الجانبان أو لا فإذا
تأملت ذلك ظهر لك أن الأقسام فيما إذا علم الكسر الجانبي
باعتبار الصحيح معه وجود أو عدم ثلاثة ضرب كسر
في كسر وضرب كسر في صحيح وكسر وضرب صحيح وكسر
في صحيح وكسر وسنأتي أمثلتها فأولها إذا كان
بسط أحد المضروبين يوافق مخرج الآخر فالأخير أن تزد كل
مفهما إلى وفقه وتقيم وفق كل منهما مقامه وتكمل العمل
كما لو قيل ضرب أربعة أسباع في نصف سدس فبسط
الأول يوافق مقام الثاني بالربيع فرد الأول إلى واحد
والثاني إلى ثلاثة وأضرب واحد وفق بسط الأول
في واحد بسط الثاني وسبعة مقام الأول في ثلاثة
وفق مقام الثاني وسم واحد حاصل الأول من
من الأحد والعشرين حاصل الأخرين يكن ذلك مستخرج
وهو الجواب فهذا الاختص من طريق الأصل وإذا كان
بسط كل جانب يوافق مخرج الآخر فاقم وفق كل موافق
مقامه وتكمل العمل كما لو قيل ضرب نصفاً وثلاثاً
في ثلث وخمس فمقام الأول ستة وبسطه خمسة ومقام
الثاني خمسة عشر وبسطه ثمانية فبين الخمسة
والخمسة عشر موافق بالخمس فرد الخمسة إلى واحد والخمسة عشر

إلى

إلى ثلاثة وبين الستة والثمانية موافق بالنصف فرد الأول
إلى ثلاثة والثاني إلى أربعة وأضرب ثلاثة في ثلاثة يحصل
تسعة وواحد في أربعة يحصل أربعة وسم واحد أربعة
من تسعة تكن أربعة أنشاع هي الجواب فهذا الاختص من طريق
الأصل وإذا كان بسط أحد المضروبين مساوياً لمقام
الآخر فاسقطهما واقسم البسط الباقي على المقام
الباقي وسيأتي مثاله وإذا كان بسط كل جانب مساوياً
لمقام كسر الجانب الآخر فاسقط الجميع والجواب واحد أبداً
لمساواة مسطح البسطين لمسطح المقامين وقسمة الشيء على
مساويه الخارج منها واحد أبداً كما لو قيل ضرب أربعة
أقسام في اثنين ورابع فمقام الأول تسعة وبسطه أربعة
ومقام الثاني أربعة وبسطه تسعة فمقام كل واحد
متهما مساوي بسط الآخر فاسقط الجميع وقد حصل
الفرق وأنه أعلم بمسألة نصف تريد ضرب به في نصف
مخرج كل جانب اثنين وبسطه واحد لما علمت فاضرب الخارج
في الخارج اثنين في اثنين يحصل أربعة واضرب البسط
في البسط واحد في واحد يحصل واحد فأنسه إلى الواحد حاصل
المضروبين البسطين للأربعة حاصل المخرجين تكن الجواب
ربعا وهو معنى قول القائل كم نصف نصف مسألة ثلثان
في ثلاثة أرباع مخرج الأول ثلاثة وبسطه اثنان ومخرج
الثاني أربعة وبسطه ثلاثة لما علمت فاضرب ثلاثة
مخرج الأول في أربعة مخرج الثاني يحصل اثنان عشر
واثنين بسط الأول في ثلاثة بسط الثاني يحصل ستة

واذا حصلت ذلك فانسب حاصل البسطين وهو ستة
 الى حاصل المخرجين وهو اثنا عشر يكن الجواب نصف
 وان شئت قسمة ثلاثة مخرج الاول مساوية لثلاثة بسط
 الثاني فاستطهرها وسم البسط الباقي وهو اثنان
 من مخرج الباقي وهو اربعة تكن الجواب نصف كما ذكر
 مسيلة ثلاثة اخماس في ثلاثة اخماس المخرجان خمسة
 وخمسة والبسطان ثلاثة وثلاثة فقل حاصل تسطيل
 المخرجين خمسة وعشرون وحاصل تسطيل البسطين تسعة
 انسيها احدى التسعة منها اي الخمسة والعشرين تكن خمسا
 واربعة اخماس فهي الجواب مسيلة نصف ثلث
 اي سدس وهو اولي في ربع خمس مخرج الاول اي نصف
 الثلث ستة وبسط واحد لما علمت ومخرج الثاني
 اي ربع الخمس عشرون وبسط واحد لما علمت ايضا
 مسط البسطين وهما واحد وواحد والمخرجين وهما
 عشرون وستة فاذا علمت ذلك فانسب حاصل
 البسطين وهو واحد من حاصل المخرجين وهو مائة
 وعشرون بما علمت يكن الجواب نصف سدس عشر
 مسيلة ثلث ربع اي نصف سدس وهو اولي في خمس
 سدس مخرج الاول اثنا عشر وبسط واحد ومخرج
 الثاني ثلاثون وبسط واحد فانسب واحد احاصل
 البسطين الي ثلثا ية وستين حاصل المخرجين
 يكن الجواب ربع تسع عشر مسيلة نصف وثلث في نصف
 وثلث مخرج كل جانب وبسط خمسة لما علمت وجوابه

اي

اي الضرب ثلثان وربع تسع لان حاصل المخرجين ستة
 وثلاثون وحاصل البسطين خمسة وعشرون ونسبة
 الحاصل الثاني الى الحاصل الاول ما ذكر مسيلة
 ثلث وربع في ثلث وربع مخرج كل جانب اثنا عشر
 وبسطه تسعة لما تقدر والجواب للضرب ثلث ونصف
 ثمن تسع لان حاصل المخرجين مائة واربعة واربعون
 وحاصل البسطين تسعة واربعون ونسبة الثلث
 الاول ما ذكر ثم شرع بمثل لما اذا كان مع الكسر
 صحيح في احد الجانبين فقال مسيلة خمسة ونصف
 في نصف مخرج كسر الجانب الاول اثنان وبسطه
 اي الجانب الاول لا كسر فقط لان البسط للجمع والمخرج
 للكسر فقط احد عشر لما تقدر ومخرج الثاني اثنان
 وبسطه واحد لما علمت فاقسم احد عشر مسط البسطين
 على اربعة مسط المقامين مخرج اثنان ونصف وربع
 فهو الجواب ثم شرع بمثل لما اذا كان مع الكسر صحيح
 في كل من الجانبين فقال مسيلة واحد ونصف في واحد
 ونصف مخرج كسر كل جانب اثنان وبسطه اي كل جانب
 ثلاثة في حاصل ضرب المخرجين اربعة وحاصل ضرب
 البسطين تسعة والجواب اثنان وربع خارج قسمة
 التسعة على اربعة ولك ان تحمل الكسر مع احدى
 على جملة الاخر مجتمع اثنان وتضرب الواحد الباقي
 بعد حمل النصف منه في الاثنان المجتمعة يحصل
 اثنان ثم دعي ذلك مضروب الكسرين وهو ربع مجتمع اثنان

وربع وهو الجواب وهذا الوجه خاص بما اذا تساوي
 الصيغ من الجانبين سواء تساوي الكسرات ام لا وتسمى
 هذه القطر بقية حيث زال الكسر كما في هذا المثال
 مسئلة اثنان ونصف في مثله اثنان ونصف مخرج
 كسر كل جانب اثنان وبسطه اي كل جانب خمسة
 وحاصل ضرب المخرجين اربعة وحاصل ضرب
 البسطين خمسة وعشرون فالجواب ستة ومخرج
 خارج قسمة الحاصل الثاني علي الحاصل الاول
 وان شئت فزد النصف من احدى على جملة الاخر
 واضرب الاثنان الباقية في الثلاثة المخرج يحصل
 ستة زد عليها مضروب النصف في النصف وهو
 ربع يحصل ما ذكر مسئلة خمسة ونصف وثلاث
 في مثله خمسة ونصف وثلاث مخرج كسر كل جانب ستة
 وبسطه اي كل جانب خمسة وثلاثون وحاصل
 ضرب المخرجين ستة وثلاثون وحاصل ضرب البسطين
 الف ومائتان وخمسة وعشرون والجواب اربعة وثلاثون
 وربع تسع وان شئت فاحمل النصف والثلاث من احدى
 على جملة الاخر يجتمع ستة وثلاثان اضرب ذلك في
 الخمسة يحصل ثلاثة وثلاثون وثلاث زد على ذلك
 مضروب الكسر في الكسر وهو ثلاثان وربع تسع يجتمع
 ما ذكر مسئلة تسعة عشر ونصف في مثله فبا الوجه
 الاول مخرج النصف من كل جانب اثنان وبسط كل جانب
 تسعة وثلاثون وحاصل المخرجين اربعة وحاصل البسطين

الف

الف وخمسة اية واحد وعشرون فاقسم الحاصل الثاني علي
 الاول وبالوجه الثاني وهو اخضر احمل النصف من احدى
 علي الاخر يجتمع عشرون اضربها في التسعة عشر الباقية
 يحصل ثلثمائة وثمانون زد عليها مضروب النصف في
 النصف يبلغ ثلثمائة ومائتان وربع فالجواب مسئلة
 واحد ونصف في واحد وثلاث والحاصل في واحد وربع
 والحاصل في واحد وخمس والحاصل في واحد وسدس
 والحاصل في واحد وسبع والحاصل في واحد وثمان والحاصل
 في واحد وتسع والحاصل في واحد وعشر العمل بالحاصل
 فاضرب الاول وهو واحد ونصف في الثاني وهو واحد
 وثلاث كما عرفت والحاصل وهو اثنان في الثالث وهو
 واحد وربع كما عرفت والحاصل وهو اثنان ونصف
 في الرابع وهو واحد وخمس كما عرفت وهكذا الى اخرها
 فالحاصل وهو ثلاثة في الخامس وهو واحد وتسع
 والحاصل وهو ثلاثة ونصف في السادس وهو واحد
 وسبع والحاصل وهو اربعة في السابع وهو واحد
 وثمان والحاصل وهو اربعة ونصف في الثامن وهو
 واحد وتسع والحاصل وهو خمسة في التاسع وهو
 واحد وعشر مخرج الجواب ما سياتي والاخر في هذا
 وما شاكله مما تناولت فيه الكسور المفردة علي النظم
 الطبيعي وكان الصيغ في كل مضروب واحد فقط ان
 تقسم بسط المضروب الاخير الشامل كصحيحة وكسره
 علي مخرج كسر المضروب الاول ففي هذا المثال اقسام

بسط الواحد والعشرون وهو واحد عشري مخرج النصف
وهو اثنان يخرج الجواب خمسة ونصف وان شئت فاقسم
مسطر البسط الاول في البسط الثاني والحاصل في البسط
الثالث وهكذا الى اخرها على مسطر المقامات يحصل
المطلوب مسيلة واحد وثلثان في واحد وخمسين والحاصل
في واحد وسبعين والحاصل في واحد وتسعين الطريق
الاخضر من طريق الاصل في هذا وما شاكله مما كان
الصحيح فيه واحد او التفاضل بين مخارج الكسور المكملة
بعد التكرار المتتاليه في الجميع ان تقسم بسط المضروب
الاخير على مخرج كسر المضروب الاول ففي هذا المثال
اقسم احد عشر بسط الواحد والتسعين على ثلاثة
مخرج الثلثين يخرج ما ذكره بقوله فالجواب ثلاثة
وثلثان ولو قيل ضرب واحد او ثلاثة اقسام في واحد
وثلاثة اثمان في واحد وثلاثة اجزاء من احد عشر فاقسم
بسط الاخير وهو اربعة عشر على مقام الاول وهو خمسة
مخرج الجواب اثنان واربعة اقسام ولما فرغ من ضرب
ما فيه كسر شرع في القسمة من زيادته فقال
قلت واذ اقسمت ما فيه كسر اي اردت ذلك فان كان
الكسر في المقسوم فقط او في المقسوم عليه فهو من
جانب واحد في كل من الحالتين ويصدق ذلك بقسمة
كسر او في صحيح وكسر على صحيح وبالعكس فالبسط كلا
منهما اي المقسوم والمقسوم عليه من جنس الكسر بان نظريه

اي كلا منهما في مخرجه اي الكسر فيحصل بسط كل منهما
واقسم بسط المقسوم على بسط المقسوم عليه يخرج
الجواب ومراوده بالقسمة هنا ما يشتمل القسمة فانها
قسمة ايضا فاذا قسمت اربعة على نصف اي اردت ذلك
فبسط الاربعة ثمانية وبسط النصف واحد لما عرفت
فاقسم الثمانية ببسط المقسوم على الواحد بسط هو
المقسوم عليه يخرج ثمانية فاستبان من هذا ان القسمة
على الكسر تضعيف عكس القسمة على الصحيح والضرب
على العكس من القسمة فان الضرب في الكسر تضعيف وضرب
الصحيح في الصحيح تضعيف كما تقرر ذلك كله في علم
الحساب وان عكست بان قسمت نصفاً على اربعة ونسبت
واحد اثنان ثمانية مخرج ثمانية واذا قسمت عشراً على اثنين
ونصف و قسمت بسط المقسوم وهو عشرون على بسط
المقسوم عليه وهو خمسة مخرج اربعة وان عكست بان قسمت
اثنين ونصفاً على عشراً ونسبت الخمسة من العشرين
مخرج ربع هذا كله اذا كان الكسر في احد الجانبين وان
كان الكسر في المقسوم والمقسوم عليه جميعاً سواء كان معه
صحيح فيهما او في احدهما فيصدق ذلك بقسمة كسر على
كسر وصحيح وكسر على صحيح وكسر وكسر وكسر على
كسر وعكسه فان شئت فحصل مخرجاً يعبر الى ان
اي كسري المقسوم والمقسوم عليه وكسورهما وهو اقل
عدد ينقسم على مخرج كل كسر فيهما بما عرفت من النسب
بين الاعداد والبسط اذا حصلت هذه المخرج كلا من المقسوم

والمقسوم عليه من جنس هذا المخرج العام وبين كيفية
 البسط المذكور بقوله بان تضربه اي كلا منهما فيه يحصل
 بسطه واقسم بسط المقسوم على بسط المقسوم عليه
 سواء كان قابلا على كثير او عكسه يحصل الجواب
 وان شئت فا بسط كلا من المقسوم والمقسوم عليه
 من مقام الخاص به واضرب بسط كلا منهما في مقام
 كسره الاخر واقسم حاصل بسط المقسوم على حاصل
 بسط المقسوم على حاصل بسط المقسوم عليه اوسمه
 منه يحصل الجواب وعلى هذه الطريق لو تساوي
 مقام المقسوم ومقام المقسوم عليه فالأخص ان تقسم بسط
 المقسوم الخاص به على بسط المقسوم عليه الخاص به
 ولو تساوي البسطان الخاصان فالأخص ان تقسم
 مقام المقسوم عليه على مقام المقسوم يحصل الجواب
 ولو قيل اقسام ثلاثة وتلكا على اثنين ونصف فالمخرج
 الجامع لمخرج الثلث والنصف ستة لتباينهما وبسط المقسوم
 وهو ثلاثة وتلك يضربه في الستة عشر وبسط المقسوم
 عليه عشرون وهو اثنان ونصف يضربه فيها خمسة عشر
 فاذا قسمت عليها العشر بن كان الخارج ما ذكره بقوله
 والخارج واحد وتلك وان عكس السؤال ولو قيل
 اقسام اثنين ونصفا على ثلاثة وتلك فا قسم الخمسة
 عشر على العشر بن بان قسمها منها مخرج ما ذكره بقوله
 فالجواب ثلاثة ارباع وان شئت فبسط الثلاثة والثلث
 الخاص عشره وبسط الاثنين والنصف خمسة فاضرب العشر

في

في اثنين مقام النصف والخمسة في ثلاثة مقام الثلث واقسم
 الخاص الاول على الثاني وفي عكسه اقسام الثاني على
 الاول مخرج ما ذكره ولو قيل ولو قيل اقسام نصف
 وتلكا على ربع فالمخرج العام لمخرج النصف والثلث
 والربع اثنا عشر لما علمت وبسط المقسوم وهو نصف
 وتلك من جنسه عشر وهي الحاصلة من ضرب النصف
 والثلث في الاثنى عشر وبسط المقسوم عليه وهو ربع
 من جنسه ثلاثة وهي الحاصلة من ضرب الربع فيه والجواب
 ثلاثة وتلك لانها الحاصلة من قسمة العشر على الثلاثة
 وان عكس السؤال عكست القسمة وخارج ثلاثة اعشار
 وبالجواب الثاني مقام النصف والثلث ستة وبسط خمسة
 ومقام الربع اربعة وبسط واحد وحاصل ضرب الخمسة
 في الاربعة عشر وحاصل ضرب الواحد في الستة
 عشرة فان قسمت العشر بن على الستة خرج ثلاثة وتلك
 او الستة على العشر بن خرج ثلاثة اعشار وهو ما ذكر
 في الحالين ولو قيل اقسام ثلاثة وتلكا على اربعة اعشار
 فالمخرج العام لمخرج الثلث والاعشار خمسة عشر
 لما علمت وبسط المقسوم من جنسه خمسون وبسط المقسوم
 عليه من جنسه ايضا اثنا عشر والجواب اربعة وسدس
 لانها الحاصلة من قسمة الخمسين على الاثنى عشر وان
 عكس السؤال وقيل اقسام اربعة اعشار على ثلاثة
 وتلك فالجواب خمس وخمسة اعشار انتهى وذلك هو
 الحاصل من قسمة الاثنى عشر للخمسين وان شئت فقام

الثلث ثلاثة وبسط ثلاثة وثلث عشر ومقام الاربعة
 احما من خمسة وبسطها اربعة فاضرب عشر في خمسة واربعة
 في ثلاثة واقسم الحاصل الاول على الثاني او انسب الثاني
 للاول يحصل ما ذكره ولو قيل اقسم ثلاثة وثلثا وربعاً
 على اثنين ونصف سدد سن او عكسه فالأخضر على الوجه
 الثاني ان تقسم بسط المقسوم الخاص وهو ثلاثة واربعون
 على بسط المقسوم عليه الخاص وهو خمسة وعشرون لنفساوي
 المقامين يخرج واحد وثلاثة احما من وثلاثة احما من خمس
 او تسمى الثاني من الاول يخرج خمسة وعشرون جدا من
 ثلاثة واربعين جزاً من الواحد ولو قيل اقسم سبعة
 اعشار على ثلث وربع او عكسه فالأخضر ان تقسم مقام
 الثلث والربع وهو اثنا عشر على مقام الاعشار لنفساوي
 البسطين يخرج واحد وخمس او تقسم الثاني من الاول
 يخرج نصف وثلث ولما انتهى الكلام على ما ذكره في الكسور
 ختم باب الحساب بمسائل عظيمة الجدوي من مسائل
 القراط اشتملت على خمسة وجمع فقال مسئلة اذا اشترى
 شخص دارا بدرهم وقرضنا الدرهم اربعة وعشرين سهماً
 بعدد مخرج القراط في اصطلاح اهل مصر ومن وافقهم
 فهو ثلث ثمن وانما في اصطلاح اهل العراق ومن
 وافقهم فهو جزء من عشرين فهو نصف عشر فإداه
 بالسهم القراطي واما الحبة فهي ثلث القراط واما ما
 الدائق فهو سدس وهناك القراط اخذ كالارز والشعير
 والسطوح اضربا عن ذلك مع الخلاف في اصل القراط
 والحبة

ق

والحبة والدائق عند الاقدمين خوف الاطالة وسياتي
 في ذلك من يدعي ان انشا الله تعالى فاذا علمت ذلك
 واردت معرفة ثمن كل سهم من سهامها فاقسم
 الثمن على عدة السهام فلا يخلوا ما ان يكون
 ثمنها مثل عدد سهامها او اقل او اكثر وهي
 احوال الغنمة المتقدمة فان كان الثمن مثل عدد
 سهام المثلث وهو الدار مثلاً كما اذا اشترى الدار
 باربعة وعشرين درهماً فاقسم عدد الدار اقيم
 على عدد سهام الدار والجارح من قيمة الثمن
 على مساوي واحد ابدأ كما تقدم فثمن كل سهم درهم
 وان كان الثمن اقل من عدد سهام المثلث فهو من قيمة
 القليل على الكثير ومن طرفة ما ذكره بقوله فانسبه
 اي الثمن اليها اي سهام الدار فما كان اي حاصل
 فقيمة اي ثمن كل سهم من سهام الدار بمثلث النسبة
 اي بمثلها من درهم فلو اشترى الدار بثلاثة وعشرين
 درهماً فانسب ثلاثة وعشرين الي اربعة وعشرين يحصل
 ما ذكره بقوله فقيمة كل سهم اي ثمنه نصف وثلث
 وثن من درهم او ثمان وعشرين فثمن كل سهم
 ثلثان وربع او واحد وعشرين فقيمة اي ثمن
 كل سهم سبعة اثمان درهم او بعشرين فقيمة وثلث
 او بتسعة عشر فثلثان او ثمن او ثمانية عشر
 فقيمة اي كل سهم اي ثمنه نصف ربع او تسعة
 عشر فثلث وربع فثمن او بثمان عشر فقيمة ثلثان

او خمسة عشر فقيته نصف وثمان او باربعة عشر
 فثلث وربع او ثلثة عشر فربع وسدس وثمان
 او ثلثي عشر فقيته نصف او واحد عشر فقيته
 ثلث وثمان او بعشر فقيته ربع وسدس او تسعة
 فقيته ربع وثمان او ثمانية فقيته ثلث او بسبعة
 فقيته سدس وثمان او سبعة فقيته ربع او خمسة
 فقيته سدس وثلث ثمن او ثمن وثلث ثمن
 او باو بعد فقيته سدس او ثلثة فقيته
 ثمن او ثلث ثمن فثلث ثمن او ثمن واحد
 فقيته اي ثمن كل سهم ثلث ثمن درهم هذا
 كله ان كان الثمن اقل من عدد سهام المثلث وان
 كان الثمن اكثر من عدد سهام المثلث كما لو كان
 الثمن من اربعة وعشرين درهما ففوق خمسة الكثير
 على القليل فاقسمه اي الثمن على عدد السهام
 الاربعة والعشرين بما علمت يخرج قيمة اي ثمن
 كل سهم فقد استوفيت انواع القسمة وهذا هو
 العذر له في تركه باب القسمة كما قدمت الاشارة
 اليه وبما تقدم علم كيفية استخراج قيراط كل شيء
 فان كل شيء سبيلت عن قيراطه فاقسمه على
 اربعة وعشرين سواء كان مثلهما ام اقل ام اكثر
 ومنه يعلم كيفية استخراج قيراط المسئلة اذا اردت
 قسمة الشراكة فزاربط كما سنشير اليه ان شاء الله

تعالى

تعالى فلو اشترى الدار ثلثين درهما فاقسمها اي
 الثلثا ثلثين على الاربعة والعشرين فخرج قيمة اي ثمن
 كل سهم درهم وربع او اشترى اها باثني وثلثا ثلثين
 فاقسمها على الاربعة والعشرين فخرج ثمن السهم
 فقيته السهم درهم وثلث او اشترى اها بسنة
 وثلثا ثلثين فقيته اي السهم درهم ونصف او اشترى اها
 بمائة فقيته اي السهم اربعة من الدراهم وسدس
 من درهم فقيراط المائة اربعة وسدس او اشترى اها
 بالالف فقيته اي السهم احدى واربعون درهما وثلثا
 درهم وذلك ايضا قيراط الالف وعلى هذا العمل
 وهو قسم الثمن على عدة السهام ففقس ما اذا كان
 مع الدراهم كسور ايضا او كان الثمن كسرا فقط فاقسم
 جميع الثمن على عدة السهام بما علمت في قسمة
 الكسور فلو اشترى الدار ثلثة عشر درهما
 ونصف درهم فاقسم كما علمت يخرج نصف ونصف
 ثمن فهو ثمن كل سهم او اشترى اها بثمانية وعشرين
 واربعة اخماس فثمن كل سهم درهم وخمسة درهما
 او اشترى اها بنصف درهم فثمن كل سهم سدس
 ثمن درهم مسئلة من فروع السابقة وفيها
 جمع ايضا اذا اشترى رجل من الدار سهما ونصف
 واشترى اخرا سهما وثلثا منها واشترى احدا
 سهما وسدسها منها فجميع ما اشتروه من الدار اربعة
 اسهم لما استقر فيه فان كان ثمن الدار اربعة وعشرين درهما

فمن كل سهم درهم وكسره بحسبه فعلى المشتري الاول
 درهم ونصف عن ما اشتراه وعلى المشتري الثاني
 درهم وثلاث وعلى المشتري الثالث درهم وسدس
 وهذا واضح مسيلة من مسايل الجمع اذا اشترى
 الاول من الدار سهمي ونصفا والثاني سهما وثلاثا
 والثالث سهما وربعا والرابع سهما وخمسا والخامس
 سهما وسدسا فجميع ما اشتروه ستة اسهم وربيع
 وخمس وقد ذكر طرق الجمع الشاملة كذلك وغيره
 بقوله وطريق جمع الكسور ان تحصل مخرجها
 بعمرها كما علمت في محارج الكسور ثم تأخذ منه
 الكسور المفرد وقسده وهو بسطها من ذلك المخرج
 وجميعها ثم تنسب المخرج الى المخرج الجامع لها
 سواء كان بالكسور ام بالامثال ام بهما يحصل
 المطلوب وهو سهمي الكسور او عدد الامثال اوها
 فالمراد بالنسبة هنا القسمة باحد عرضيها فتشمل
 ذلك ما ذكره بقوله وكما ساوي المخرج اجعله واحد
 صحتها هذا جمع الكسور اما الصالح فان كانت قليلة
 فجمعها واضع او كثيرة فتسهل المأخذ وفي كتب
 الغبار كيفية جمعها وقد ذكرت طريقا للجمع في شرح
 التحفة اذا انقضى ذلك ففي هذه الصورة على درهم
 النصف والثلاث والرابع والخمس والسادس يستون
 لما علمت ومجموع هذه الكسور منه اي هذا المخرج العام
 سبعة وعشرون لان نصف ثلاثون وثلاثة عشرون وربع

خمسة



عشر وخمسة اثنا عشر وسدس عشر ومجموعها ما ذكر
 منها يستون بسهم واحد ليساواتها المخرج والسبعة والعشرون
 الباقية تسبونها للمخرج ربع وخمس وهو اي مجموع الكسور وهو
 واحد وربع وخمس ومجموع الصالح وهو خمسة المطلوب وذلك
 ستة وربع وخمس كما تقدم مسيلة منه ايضا اذا اشترى
 الاول سهمين وثلاثين والثاني سهمين وخمسين والثالث
 سهمين وسبعين والرابع سهمين وتسعين والخامس سهمين
 وتسعة اعشار وارتدت جميعها فالسهم الصالح عشرة
 ومخرج هذه الكسور ستماية وثلاثون لانك اذا نظرت بين هر
 مخرجها علمت بطريق البصر بين قاقفت العشرة والخمسة
 داخله فيها وما عداها مابين قاقفت التسعة ايضا هو
 والثلاثة داخله فيها والتسعة مابين قاقفت التسعة في
 التسعة الموقوف الثاني والحاصل في العشرة الموقوف الاول
 يحصل ما ذكر ومجموعها اي هذه الكسور منه اي هذا
 المخرج الف وخمسمائة وتسعة وخمسون لان ثلثيه اربعمائة
 وعشرون وخمسية مياتان واثنان وخمسون وسبعين
 مائة وعشرون وتسعين مائة واربعون وتسعة اعشاره
 خمسمائة وتسعة وستون ومجموعها ما ذكر منها الف ومائتان
 وستون بسهمين كاملين لان كل ما ساوي المخرج بواحد
 وما ذكر ليساويه مرتين واذا قسم ذلك للعشرة مجموع السهام
 الصالح تصير السهام اثني عشر سهما ونسبة الباقي وهو
 مائتان وتسعة وتسعون للمخرج المذكور خمس مائة
 واربعون وتسعة واثنان وخمسون وثلاث خمس وهو اثنان
 سهما وخمسا سهم وثلاث خمس سهم ونصف سبع سهم

مسئلة منه ارضا اذا اشترى الاول ثلاثة اسهم ونصف
 والثاني ثلاثة اسهم وثلاثا وربعان والثالث ثلاثة اسهم
 والخامس والرابع ثلاثة اسهم ونصف ثلث اي سدسا والخامس
 ثلاثة اسهم وتسعين واردت مجموع ما اشتروه فحسب
 الصالح خمسة عشر شيئا فاذا اردت ان تقسم ذلك الي الكسور
 فخرج جميع الكسور مائة وعشرون لما مر نصفه تسعون وثلثه
 وربعه مائة وخمسة وخمسة اثنان وسبعون ونصف ثلثه
 اي سدسة ثلاثون وتسعاه اربعون ومجموعها منه اي
 المخرج المذكور ثلثا مائة وسبعة وثلاثون لما علمت منها
 مائة وعشرون بواحد فتصير الصالح ستة عشر شيئا والباقي
 وهو مائة وسبعة وخمسون اذا نسبته للمخرج وضمت الاسم
 الحاصل بالنسبة الي مجموع الصالح كان ذلك مجموع ما
 اشتروه وهو مائة وعشرون بقوله مجموع ما اشتروه ستة عشر
 شيئا وثلثان وهما مائة وعشرون من الباقي المذكور فهي
 ثلثا المخرج وخمس وهو ستة وثلاثون منه فهي خمس المخرج
 وان شئت قلت ستة عشر واربعة اخماس من ثلثهم وربع
 خمس من ثلثهم وتسع خمس من سدسهم لان اربعة اخماس هـ
 المخرج مائة واربعة واربعون وربع خمسة تسعة وتسع خمسة
 اربعة وهي مائة وسبعة وخمسون الباقي مسئلة منه ايضا
 اذا اشترى الاول اربعة اسهم ونصف والثاني اربعة اسهم
 وثلثا والرابع اربعة وخمسين والرابع اربعة وثلاثون
 اخماس والخامس اربعة وثلثة اسباع واردت مجموع ما
 اشتروه فالمخرج الجامع مائتان وعشرون ومجموع الكسور منه
 اربع مائة وخمسة وسبعون منها اربعة مائة وعشرون باثناس
 يبقى خمسة وخمسون هي سدس المخرج وثلثا تسعة ومجموع الصالح
 عشرون ومجموع ما اشتروه اثنان وعشرون سدس ثلثهم وثلثا

هذا هو المجموع
 وهو مائة وعشرون
 وهو مائة وعشرون
 وهو مائة وعشرون

سبع سهم كما قد علمت ولما انتهى الكلام على ما اراده
 من المسائل الحسابية رجع الي بقية الاعمال الفرضية فذكرها
 فتخرج المسائل لا تقبل لا تصح من اصلها بقوله **باب**
 تصحيح المسائل والتقصيح فاعيد من الصحة ضد العدم
 فهو من باب جعلته كذا اي جعلت المنكس صحيحا او التصحيح
 فيه للتعدية وفي اصطلاح الفرضيين عبارة عن اقل
 عدد يخرج منه حظ كل وارث بلا كسر والمراد به ازالة الكسر
 الذي وقع بين روين كل فريق من الورثة وسهامهم من
 اصل المسئلة فانكسار السهام على الروين بمنزلة السقم
 والفرض بمنزلة الطبيب لعلاجه الشهاب المنكسرة بفرض
 مخصوص حتي يزول السقم فذلك سمي فعله تصحيحا وهو في
 الحقيقة من باب بسط الكسر فان بسطه يحصل بقرب
 الكسر في مخرجه قال الشيخ رحمه الله فان قلت مقتضي
 هذا ان يسمى هذا العمل تكسير لا تصحيحا فان سهام
 الاصل صحيحة فاذا ضربت في مخرج كسر صار كسورا
 وصار الحاصل عدة ما في الاصل من كسر ذلك المخرج كما لو
 انكسر اصل ثلاثة على خمسة فان الحاصل بالضرب خمسة
 عشر وهي عدة ما في الثلاثة من الاخماس قلت ليس حقيقة
 الكسر ذلك حق يلزم ما ذكرته بل هي نسبة بين عدد بين
 كالواحد من الثلاثة تلك وما نحن فيه بخلافه فخرج به ان
 الواحد يسمى صحيحا وكسرا باعتبارين فبقي مخرج بكميته
 غير مقيد بمعدود يسمى صحيحا كقولنا في بسط الثلاثة
 اخماسا انه خمسة عشر ومتى اعتبر مصافا لعدد اكبر
 منه يسمى كسرا وتلك الاقنافة بالحقيقة هي الكسر
 انتهى وفيه ان الكسر اسم للنسبة بين عددين والجمهور

كما قد منا علي خلافه قال شيخ مشايخنا واولي من
جوابه ان يقال سمي نصيبا باعتبار انه اذا زال كسر الاقتصار
انتهى اذا عرفت اصل المسئلة التي فيها فرض لان الفرض
فيها الارث بالعصوبة غير الولا اضلها عدد روس العصب
كما تقدم فلا يحتاج لتصحيح دأما في هذه منه اي اصل المسئلة
نصيب كل فوقهم وهم كل جماعة اشتركو في استحقاق نصيب من
الاصل فرض او نصيب ويعبر الفرضيون عنه ايضا بالنصف
وبالجنس وبالجيز وبالفوقه وبالروس وقد يكون واحدا ايضا
واقسمه اي النصيب ويسمى السهام وقد يكون واحدا ايضا علي
عدد روسهم فان انقسم نصيب كل فريق عليهم كسبت وعلم
اصلها من اثنين لكل منها سهم منقسم عليه والفريق اذا كان
واحدا فنصيبه منقسم عليه دأما وكام وعلم اصلها ثلاثة
والسهام فيها منقسمة ايضا وكام وعلم اصلها ثلاثة
للامر سهم منقسم عليها وللعين سهمان كذلك وكام الارامل
وكام الفروع وتقدمت احكام المسئلة من اصلها فلا يحتاج
لفرض فان **قوله** قال الشيخ رحمه الله قد يكون
النصيب من الاصل متعدد او صاحبه متعدد او قد يكون
واحد او صاحبه متعدد او قد يكون بالعكس وقد يكون
النصيب واحد او صاحبه كذلك فالاول كام الارامل ومثال
الثلاثة الباقية زوج وبنت وثلاثة اعمام وقد يكون
فرضا كما في امر الارامل كنصيب الزوج ونصيب البنت
وقد يكون بينهما كنصيب الاب مع البنت وتببع الامام ابوا
القائمتين الحو في رحمه الله في فرايضه الكبرى جميع الصور
التي تصح من الاصول السبعة ولولا مخافة السامة مع قلة
الحديث وسهولة الخطب فيه لذكرته مع ما انفق فيه انتهى

معناه

معناه والله اعلم فان انكسر نصيب الفريق علي
عدد من الاكسار اما ان يقع علي فريق او علي فريقين
او علي ثلاثة من الفرق او علي اربعة منها وهو اي الانكسار
علي اربعة اكثر ما يكون في مستأيل القرايض غير المناسقات
لان اكثر ما يتصور في القرية الواحدة اجتماع خمسة
اصناف ولا بد فيهم من صنف ينقسم عليه نصيبه وهذا
عند من ورث اكثر من جدتين وتقدم اما من لم يورث اكثر
من ذلك ممن تقدم فلا يتجاوز عنه الانكسار علي ثلاثة
واما الوصايا والمناسقات فينبور فيها الزيادة علي اربعة
فان اوقع الانكسار علي فريق واحد ويتصور ذلك في كل
اصل من الاصول التسعة وله حالتان لان السهام اما ان
تباين الروس واما ان توافقها وقد ذكر حكم الاول
يقوله وبانت السهام الروس فاضرب عدد الروس
في اصل المسئلة مع ما عالت به ان عالت فما بلغ منه
تصح كسبت وعلم اصلها من اثنين مقام النصف فرض
البنت نصيبه اي اصلها المذكور واحد للبنت منقسم
عليها والباقي واحد علي العين لا يصح قسمه عليهما ولا
يوافق بل يباين فاضرب عدد العين وهو اثنان في
اصل المسئلة اثنين فتصح من اربعة للبنت سهمان
سهمان ولكل علم سهمان لما ستر فيه في سمة مصحح هو
المسئلة ولو خلفت زوجا وثلاث شقيقات فاصلها
من ستة وتقول الي سبعة للزوج ثلاثة وللشقيقات
اربعة تباين عدد هه فاضرب ثلاثة عدد هه في
سبعة مبلغها بالعول فتصح من احدى وعشرين للزوج
تسعة ولكل شقيقة اربعة وذكر حكم الثانية بقوله
والاوافق السهام الروس اي سائر حكمها بحمد

او اجزاء ولو كانت السهام د اخلت في الروس فرد عدد
 الروس الى وفقه كما علم من النسب بين الاعداد واقرب وفقه
 في اصل المسئلة مع ما عالت به ان عالت كام واربعه اعوام اصلها
 ثلاثة مقام الثلث فرض الام ثلثها واحد للام متقسم عليها
 ويبقى سهمان على اربعة اعوام لا ينقسم اي الباقي المذكور عليهم
 ولا يتأين لكن يوافق عددهم بالنصف فرد عدد الاعوام الى
 نصفه اثنين واضربه اي النصف المذكور في اصل المسئلة ثلاثة
 فتصير من ستة حاصل الضرب للام سهمان ولكل سهم سهمان
 وان خلفت زوجا وبيت اخوان بتقديرات فخصتهن اربعة توافق
 عددهن بالنصف فاضرب وفق الستة ثلاثة في سبعة فتصير من
 احدى وعشرين للزوج تسعة ولكل شقيقة اثنين والذي يضرب في اصل
 كل مسئلة في جميع صور الانكسار يسمى جز سهم المسئلة قال
 الشيخ لا بد اذ اقسيم ما صحت منه المسئلة على اصلها او مبلغه
 بالعدل خرج هو ضرورة لان الحاصل من الضرب اذا قسم على احد
 المضروبين خرج المضروب الاخر والمطلوب بالقسمة هو ما يصيب
 الواحد من اعداد المقسوم عليه من جملة المقسوم والواحد من المقسوم
 عليه وهو الاصل او مبلغه بالعدل يسمى سهمي والنصيب سما جزا
 قلنا لك قيل جز السهم اي نصيب الواحد انتهى قال **فان**
 الاول انما عولوا في النظر بين السهام والروس على نسبتين فقط
 لان المماثلة يحصل فيها الانقسام والمد اخلت ان كانت الروس
 د اخلت في السهام حصل الانقسام ايضا وان كان بالعكس فقد
 عولوا على حكم الموافقة لما مر ان كل متداخلين متوافقان وضرب
 الوفاق احص من ضرب الكل الذي هو اكبر المتداخلين واسم اقل
 المعاد **في** الثانية في بيان الاجزاء التي متأتية فيها الموافقة
 بين السهام والروس وهي اثنا عشر للاستقوا النصف والثلث
 والرابع والخمس والسبع والثمن ونصف الثمن وجز من ثلاثة عشر

وجز

وجز من سبعة عشر فقه ه في الاصول التسعة والستون
 ونصف السبع في اصل سبعة وثلاثين ايضا والعشر في اصل
 ثمانية عشر ايضا وقا بيدة هذا الحصة كما قال الشيخ رحمه الله
 تخفيف الكلفة عن الناظر في التوافق بقطع تشوفه عن
 طلب الموافقة بغير الاضطرار المذكورة انتهى ومن تقارب هذه
 المبحث ما ذكره الشيخ رحمه الله ومحصلة ان الموافقة لا تقع
 في اصل اثنين وانها تكون في اصل ثلاثة بالنصف لا غير
 وفي اصل اربعة بالثلث فقط وفي اصل ثمانية بالثلث
 او السبع وفي اصل ستة بالنصف او الثلث او الربع والخمس
 هذا ان لم يعد فان عال في النصف او الربع وفي اثني عشر
 بجميع ما في الستة بغير عايد وبالسبع او الثمن واذ اعال
 في النصف او الربع او الثمن وفي اصل اربعة وعشرين بالنصف
 او الربع او الخمس او الثمن او نصف الثمن او جز من ثلاثة عشر
 او جز من سبعة عشر هذا ان لم يعد فان عال في النصف او الربع
 او الثمن او نصف الثمن وفي اصل ثمانية عشر بالنصف او الثلث
 او الخمس او العشر وفي اصل ستة وثلاثين بالنصف او الثلث
 او السدس او السبع او نصف السبع ولا نظير بالامثلة والله اعلم
فصل فان وقع الانكسار على فردتين اي انكسر على
 كل فريق منها سهامه ويمكن ذلك في كل اصل من الاصول
 التسعة ما عدا اصل اثنين فانظر كل فريق مع سهامه
 فان بايقته سهامه فابقت عدد ذلك الفريق كاملا لتفعل
 به ما سياتي وان وافقت سهامه فرد اي عدد الفردين
 الي وفقه ويسمى كما تقدم واجعه وان كنت الوفاق لتفعل به مع
 ما تقدم ذكره بقوله ثم حصل اقل عدد ينقسم على كل من التفتين
 من الصنفين او وفتيهما او جميع اعدادهما وفق الاخذ كما عرفت

فصل

في فصل النسب بين الاعداد واضرب به اي ما حصلتته وهو
 هذا السهم في اصل المسئلة ان لم تكن عابلة وفي مبلغه بالعول
 ان عالت فما حصل من الضرب منه تقطع المسئلة وللسهام مع
 الروس ثلاث حالات لا نهاما ان تتباين سهام الفريقين
 روسها وهي الاولى واما ان توافقها وهي الثانية واما
 ان تتباين فريقا وتوافق فريقا اخد وهي الثالثة وفي كل
 حالة من الحالات الثلاث اربع مسابيل لان المبتئين اما ان
 يتماثلوا واما ان يتداحلوا واما ان يتوافقا واما ان يتباينا فهذه
 اثنتا عشرة مسئلة تدكرها مرتبة بهذا الترتيب وان نظرت
 ايضا باعتبار العول وعدمه كانت اربعة وعشرين مسئلة
 اولي امر وخمسة اخوة لام وخمسة اخوة لاب او اعمار اصلها من
 ستة لما تقدم سهم للام هو السدس منقسم عليها وسهام
 ها الثلث على خمسة اخوة لام لا يصح ذلك عليها ولا يوافق
 بل يباين فاثبتتها والباقي ثلاثة على خمسة اخوة لاب ايضا
 لا يصح عليها ولا يوافق بل يباين فاثبتتها ايضا وانظر بينها
 تجد بينها من النسب التماثل كما قال والروس مع الروس
 متماثلة فعدد احد الفريقين جزء سهم المسئلة لان المتماثلين
 يكتفي باحدها كما تقدم اضرب به في اصلها ستة فتقطع من ثلاثين
 حاصل ضرب الخمسة في الستة مسئلة ثالثة امر وخمسة اخوة
 لام وعشر اخوة لاب اصلها ستة كما تقدم وكل فريق ثمانية
 سهام فعدد الاخوة للام داخل في عدد الاخوة للاب
 لدخول الخمسة في العشرة فاضرب عشرا اكبرها في ستة
 اصلها فتقطع من ستين حاصل ضرب العشرة في الستة مسئلة
 ثالثة امر وخمسة عشر احالا امر وعشرة اخوة لاب اصلها
 ستة وكل فريق ثمانية سهام فالروس والروس اب
 عدد كل منهما مع الاخر متوافقان بالخمس فاضرب احدهما

في

في وفق الاقدار ما ثلاثة في عشرة واما اثنين في خمسة عشر يحصل
 ثلاثون هي جزء السهم واضربها في ستة اصلها فتقطع من مائة
 وثمانين حاصل ضرب الثلاثين في الستة مسئلة رابعة امر
 وثلاثة اخوة لام واخوان لاب تقطع من ستة وثلاثين حاصل
 ضرب الستة التي هي حاصل ضرب الاثنين في الثلاثة في الستة
 اصلها لتباين الروس والروس المباينة لسهامها فتقطع
 مسابيل الحالة الاولى مسئلة خامسة امر واربعة اخوة لام
 وستة اخوة لاب تقطع من اثني عشر حاصل ضرب اثنين في
 اصلها ستة لتماثل الراجعين لان سهام الاخوة للام توافق
 عدد هم بالنصف وراجع اثنان وسهام الاخوة للاب
 توافق عدد هم بالثلث وراجع اثنان مسئلة سادسة
 امر واربعة اخوة لام واثنا عشر احالا اب تقطع من اربعة
 وعشرين لتداخل الراجعين لان راجع الاول اثنان
 وراجع الاثنى عشر اربعة وحاصل ضرب الاربعة في
 الستة ما ذكر مسئلة سابعة امر وثمانية اخوة لام
 والاثنى عشر الحاصلة من ضرب وفق اخد الراجعين الاربعة
 والستة في الاخر في الستة اصلها لتوافق الراجعين
 اي راجع عدد الاخوة للام لموافقته سهامهم وهي
 اثنان بالنصف وراجع عدد الاخوة للاب لموافقته
 سهامهم وهي ثلاثة بالثلث مسئلة ثامنة امر واربعة
 اخوة لام وتسعة اخوة لاب تقطع من ستة وثلاثين
 حاصل ضرب ستة الحاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة
 الراجعين في اصلها ستة لتباين الراجعين اي راجع
 عدد الاخوة للام لموافقته سهامهم بالنصف وعدد
 الاخوة للاب لموافقته سهامهم بالثلث فهذه مسابيل

الحالة الثانية مسيلة تاسعة ام واربعة اخوة لام واخوان لاب
 تصح من اثني عشر لان اصلها من ستة وسهام الاخوة للام توافق
 عدد هم بالنصف فيرجع الي اثنين وسهام الاخوين للاب ثنائيهما
 واثنان متماثلان فاحدهما هو جز السهم وحاصل
 ضربه في السنة ما ذكر مسيلة عاشق ام واربعة اخوة لام وعشرة
 اخوة لاب تصح من ستين لان راجع الاخوة للام وهو اثنان
 داخل في العشر عدد الاخوة للاب المياين نساهمه فالعشر جز السهم
 وحاصل ضربها في السنة اصلها ما ذكر مسيلة حادية عشر ام وعشرون
 اخا لام وخمسة وعشرون اخا لاب تصح من ثلثمائة لان راجع الاخوة
 للام وهو عشرة يوافق عدد الاخوة للاب بالخمسة وحاصل ضرب
 خمس احدهما في كامل الاخر وهو خمسون هو جز السهم وحاصل
 ضربه في السنة ما ذكر مسيلة ثمانية عشر ام واربعة اخوة لام
 وسبعة اخوة لاب تصح من اربعة وثمانين لان راجع الاخوة للام
 وهو اثنان يباين السبعة فسطرهما وهو اربعة عشر جز السهم
 وحاصل ضربها في السنة ما ذكر فهذه مسايل الحالة الثالثة
 ولو كان بدل الاخوة للاب اخوات لاب في الجميع وكان عدد هن
 في الاولى والرابعة خمسة وفي الثانية خمسة عشر وفي الثالثة
 خمسة وعشرين وفي الخامسة ثمانية وفي السادسة ستة وعشرين وفي
 السابعة اربعة وعشرين وفي الثامنة اثني عشر وفي التاسعة
 ستة وفي العاشرة اربعة وعشرين مع كونه الاخوة للام فيهما
 ثلاثة وفي الحادية عشر والثانية عشر عدد الذكور فيهما
 كانت مسايل العول ولا تخفى التصحيح **فصل** وان وقع
 الانكسار على ثلاثة فرق او على اربعة فرق فكل قري
 وافقت سهامها اثبت وفقه مكانه فكل قري او بانيته سهام
 اثبتت كما ملاحظ هذا هو النظر الاول بين كل قري وسهامه
 والثاني

مسك

والثاني بين المثبتان وقد ذكره بقوله ثم ان كانت
 المثبتات من وفق او كل كلمها متماثلة فاحدها هو جز
 السهم او متماثلة فأكبرها هو جز السهم او متباينة
 فالحاصل من ضرب بعضها في بعض هو جز السهم
 وكل ذلك معلوم مما تقدم في باب الحساب وان كانت
 كلمها متوافقة او مختلفة وارتدت العمل بطريق الكوفيين
 الاسهل في التقليم كما تقدم فانظر بين مثبتين منهما
 من وفقين او كاملين او كامل وفق وحصل اقل
 عدد ينقسم علي كل منهما وهو مثل احدهما ان تماثلا
 وأكبرها ان تداخل وحاصل ضرب احدهما في وفق
 الاخر ان توافقا وفي كل ان تباينا كما تقدم ثم انظر بين
 الحاصل الذي هو اقل عدد ينقسم علي كل منهما
 وبين مثبت ثالث من وفق او كل وحصل اقل عدد
 ينقسم علي كل منهما كما تقدم وانظر بين اي حاصلته
 منقسما علي الثلاثة وبين المثبت الرابع ان كان هناك
 فريق رابع تنكسر عليه سهامه مباينة او موافقة
 وحصل اقل عدد ينقسم علي كل منهما كما تقدم
 يحصل جز سهم تلك المسيلة فاضربه فيهما
 او يبلغها بالعول يحصل التصحيح هذا هو
 الطريق الشامل لثلاثة فرق ولاربعة
 فرق بل ولاكثر لو تصور وقد بدا بمسائل
 الانكسار علي ثلاثة فرق فقال **واعلم**
 ان السهام اذا انكسرت علي ثلاثة فرق ولا يقع
 ذلك الا في الاصول التي تعول وفي اصل ستة وثلاثين

خاما ان تباين السهام الفرق الثلاثة اي بياين
 كل فريق منها سهمه او توافقها او توافق فريقين
 وتباين الاخذ وتباين فريقين وتوافق الاخذ
 فهذه اربعة احوال وقبيل لا تكسر علي ثلاثة فرق
 مسائل اثنتان وخمسون كما في الاصول
 وذلك لان في كل حال من الاحوال الاربعة اما ان تتماثل المئينات
 او تند اخل او تتوافق او تتباين او يتماثل منها اثنان
 ويد اخلها الثالث او يوافقها او يباينها او يتند اخل
 منها اثنان ويوافقها الثالث او يتباينها او يتند اخل
 منها اثنان ويوافقها الثالث او يباينها او يتوافق
 منها اثنان ويد اخلها الثالث او يباينها او يتباين
 منها اثنان ويوافقها الثالث او يد اخلها بمعنى انه
 يد اخل في احدها لا في كل منهما فهذه ثلاثة عشر
 في اربعة تبلغ ما ذكره وان نظرت باعتبار العول وعدمه
 كانت مائة اربعة وكل ذلك ممكن الوقوع كما قال
 الشيخ رحمه الله قال وقد نعلم بعض شيوخنا في
 بعض قضاياهم ان الصور مختصة في ستة عشر بنا على
 ان الاعداد الثلاثة اما ان تتماثل او تند اخل او تتوافق
 او تتباين فقط وما زعمه من حص احوال العدد
 الثلاثة في الاحوال الاربعة التي ذكرها ممنوع لما
 ذكرناه انتهى وكانه يشير الي السلاي رحمه الله
 ان كان من شيوخه فان عبارته في المجموع اذا كان
 الكسر على ثلاثة فرق فيه ستة عشر مسألة
 وله اربعة احوال وذكر الاحوال ومسايلها وذكر

في القواعد الكبرى ايضا كذلك وقد اقتصر المصنف
 رحمه الله هنا تبعا لاصوله علي الستة عشر وان تبع
 في شرح الفصول اصله من كونها اثنان وخمسين فقال
 مسئلة اولي خمس حدان وخمسة اخوة لام وخمسة
 اعمام تصح من ثلاثة لان كل فريق تباينه سهامه
 والفرق الثلاثة متماثلة فاحدها جز السهم وحاصل
 ضربه في الستة اصلها ما ذكر مسئلة ثمانية خمسة
 اخوة لام وعشر حدان وعشرون عما تصح من مائة
 وعشرين لان المئينات فيها مند اخلتها حاصل
 ضرب الكبرها وهو عشرون في الستة اصلها ما ذكر
 مسئلة ثالثة عشر حدان وخمسة عشر اخا لام
 وخمسة وعشرون عما تصح من تسعمائة لان المئينات
 فيها متوافقة فلو علمت بطريق البصر بين او اوقفت
 الخمسة والعشرين لو اوقفت الباقيين بالخمسة وخمس
 العشر اثنان وخمس الخمسة عشر ثلاثة وهي
 متباينان ومسطحهما ستة حاصل ضربها في الموقف
 مائة وخمسون هو جز السهم وحاصل ضربه
 في الستة اصلها ما ذكر مسئلة رابعة حدان
 وثلاثة اخوة لام وخمسة لاب وخمسة اعمام تصح
 من مائة وتماين لان المئينات متباينة فعمها
 التباين بين الفرق وسهامها وبين الفرق بعضها
 مع بعض فتسمى صا وكذا لك كل مسئلة منها التباين
 قال شيخنا رحمه الله لانه لما عمها التباين
 تحقق فيها الشدة يقال حجر اصم اي صلب انتهى ومسطح

الفرق ثلاثون هو جز السهم حاصل من به في
 الستة اصلها ما ذكر ففهمه المسائل الاربع هي التي
 اقتصر عليها كاصلها للحالة الاولى وهي ما اذا باين كل
 فريق من الفرق الثلاثة سهامه ويبقى من مسائل
 هذه الحالة تسعة على ما قال الشيخ رحمه الله تعالى
 قدمناه مسيلة خامسة زوجة واربع جدات
 وثماني اخوة لام وتسعة عشر اختا لاب اصلها
 اثنا عشر ونقول الي سبعة عشر سهام الزوجة
 ثلاثة منقسمه عليها وسهما الجدات يوافقان عدد
 بالنصف فراجع اثنان وسهما الاخوان للام توافق
 عدد هذين بالربع فراجع ايضا اثنان وسهما الاخوات
 للاب توافق عدد هذين بالثمن فراجع ايضا اثنان
 والرواجع كلها متماثلة فاحد هاجز السهم ونفخ من
 اربعة وثلاثين حاصل ضرب الاثنين في السبعة عشر
 مسيلة سادسة زوجة واربع جدات وستة عشر
 اخا لام واربع وستون اختا لاب اصلها كالتي قبلها
 اثنا عشر ونقول الي سبعة عشر وكل فريق غير
 الزوجة توافق سهامه والرواجع اثنان واربعة
 وثمانية متداخلة واكبرها هو جز السهم ونفخ
 من مائة وستة وثلاثين حاصل ضرب الثمانية
 في السبعة عشر مسيلة سابعة زوجة واثنا
 عشرة جدات واثنا وثلاثون اخا لام وثمانون
 اختا لاب اصلها كالتي قبلها ونقول الي سبعة
 عشر وجزء سهامها مائة وعشرون لان كل فريق

غلو

غير الزوجية توافق سهامه ورواجعها وهي ستة
 وثمانية وعشرة متوافقة ايضا واقل عدد ينقسم
 على كل منهما ما ذكر ونفخ من الفين واربعين حاصل
 ضرب المائة والعشرين في السبعة عشر مسيلة ثامنة
 زوجة وست جدات وعشر اخوان لام واربع عشرة
 اختا لاب اصلها كالتي قبلها ونقول لسبعة عشر وجزء
 سهامها مائة وخمسة لان رواجع الفرق الثلاثة
 وهي ثلاثة وخمسة وسبعة كلها متباينة ومسطوحها ما ذكر
 ونفخ من الف وسبع مائة وخمسة وثمانين حاصل ضرب
 المائة والخمسة في السبعة عشر ففهمه المسائل الاربع
 من مسائل الحالة الثانية وهي ما اذا كان كل فريق توافق
 سهامه يبقى منها تسع مسائل ايضا مسيلة تاسعة
 جدتان واربعة اخوة لام وستة اعمام اصلها من
 ستة سهام الجدتين بيابنهما وسهما الاخوة للام يوافقان
 عدد ههم بالنصف وراجع اثنان وسهما الاعمام
 توافق عدد ههم بالثلث وراجع اثنان قباين
 فيها فريق سهامه ووافق فريقان سهامهما
 وكذا المسائل الثلاثة الالوية والمثبتات في هذه
 المسيلة متماثلة كلها ونفخ من اثني عشر حاصل
 ضرب الاثنين احدى المثبتات في الستة مسيلة
 عاشرة جدتان وثمانية اخوة لام واربعة
 عم نصح من ثمانية واربعين لان عدد الجدتين
 وراجع الاخوة للام وهو اربعة وراجع الاعمام
 وهو ثمانية كلها متداخلة وحاصل ضرب الثمانية

اكبرها في الستة اصلها ما ذكر مسيلة حادية
 عشر اربع جدات واثنى عشر اخا لأم وثلاثون
 عماجز سهمها مستون لان راجع الاخوة للام
 وهو ستة وراجع الاعمام وهو عشرة مع
 عدد الجدات كلها متوافقة واقل عدد ينقسم
 علي كل منهما ما ذكر وتصح من ثلثمائة وستين
 حاصل ضرب الاثنين في الستة اصلها مسيلة
 ثمانية عشر ثلاث جدات واربعة عشر اخا لأم
 واثنى عشر عماجز سهمها اربعة وثمانون
 لان راجع الاخوة للام وهو سبعة وراجع الاعمام وهو
 اربعة مع عدد الجدات كلها متباينة ومسطة ما ذكر
 وتصح من خمسمائة واربعة حاصل ضرب الاربعة
 والثمانين في الستة فهذه المسايل الاربعة التي
 ذكرها كاضلة في الحالة الثالثة وهي ما اذا
 باين جري سهمها ووافق فريغان سهمها
 يبقى تسع مسايل ايضا مسيلة ثمانية عشر
 ثلاث جدات وثلاثة اخوة لأم وتسعة اعمام
 تصح من ثمانية عشر لان راجع الاعمام ياتل
 كلا من عددي الجدات واولاد الام فثلاثة
 احدها جز السهم وحاصل ضربها في الستة
 اصلها ما ذكر مسيلة رابعة عشر ثلاث جدات
 وتسعة اخوة لأم واربعة وخمسون عماجز
 تصح من مائة وثمانية لان راجع الاعمام وهو
 ثمانية عشر يدخل فيه كل من عددي الجدات

والاخوة

والاخوة للام فهو جز السهم وحاصل ضربها في
 الستة اصلها ما ذكر مسيلة خامسة عشر
 جدات وتسعة اخوة لأم وثلاثون عماجز سهمها
 تسعون لان عدد الجدات وهو ستة يوافق عدد
 الاخوة للام وهو تسعة بالثلث وراجع الاعمام
 وهو عشرة بالتصنيف يسمى عند البصريين بالموقوف الخند
 وحاصل مسطح المتباينين منها وهي التسعة والعشرة
 هو اقل عدد ينقسم علي كل منها وهو جز السهم وتصح
 من خمسمائة واربعين حاصل ضرب التسعين في الستة
 اصلها ولو مثل بمثال يعبر فيه التوافق المثبتات الثلاثة
 كما جعل عدد الاخوة للام ثمانية والاعمام عشرة كان
 اوفق لا مثلة الفصل مائة اقتص فيه علي ما تكون فيه
 النسبة بين جميع المثبتات واحدة لكنه نظر الي كون الستة
 توافق كلا من التسعة والعشرة مسيلة سادسة عشر
 جدتان وثلاثة اخوة لأم وخمسة عشر عماجز سهمها
 ثلاثون لان عدد الجدتين وعدد الاخوة للام وراجع
 الاعمام وهو خمسة كلها متباينة ومسطة ما ذكر وتصح
 من مائة وثمانين حاصل ضرب الثلاثين في الستة اصلها
 فهذه المسايل الاربعة من مسايل الحالة الرابعة
 وهي ما اذا باين فريغان سهمها ووافق فريغان سهمها
 اقتص عليها كاضلة يبقى تسع مسايل وهي وبقيت
 التسعات التي تركها هي ما اختلفت فيه النسبة بين المثبتات
 ولما اخي الكلام علي مسايل الفرق الثلاثة شرع في

مسایل الاربعة مفردا لهما بفصل وان كانت الطريق التي
 قد منها شاملة لهما للتمييز بينهما فقال **فصل** واذا
 كان الانكسار على اربعة فرق ولا يتأق الا في احدى
 اثني عشر وضعفها فالاحوال ففيه باعتبار النظر الاول
 بين كل فريق وسهامه كما قال في الاصل خمسة منها
 ما يمنع وقوعه وقد فصلها بقوله فالسهم امان
 بتأين الفرق الاربعة اي ببيان كل فريق سهمه او بتأين
 السهم ثلاثة اي فرقها الثلاثة وتوافق السهام قريبا
 رابعا او بتأين فريقين وتوافق في فريقين اي ببيان كلا
 من فريقين سهامه ويوافق كلا من الفريقين سهامه
 او بتأين فريقين سهامه وتوافق ثلاثة اي كلا منها سهامه
 فهذه الاحوال الاربعة متصورة الوقوع والى من تمنع
 الوقوع وقد ذكر ذلك من زيادته بقوله ولا يتصور في
 الفوايض ان توافق السهام الفرق الاربعة ابد او وجه
 كما قال الشيخ رحمه الله ان وقوع الكسور على اربع امان
 هو في اصلي اثنا عشر وضعفها واحدا لاربع التي وثبات
 ونصيبهن ثلاثة صحيحة عليهن ان كن افراد او اقبان
 لهن لا محالة انتهى فهذه الحالات باعتبار النظر بين كل
 فريق وسهامه واما النظر الثاني بين المئينات فصور
 كما قال الشيخ وتبعه شيخ مشايخنا رحمه الله خمس
 وتسعون لان في كل حال من الاحوال الخمسة تسعة
 عشر صورة لان المئينات الاربعة امان تماثل او
 تتداخل او تتوافق او تتباين او يتماثل منها ثلاثة

ويدخلها الرابع او يوافقها او يباينها او يتداخل
 منها ثلاثة ويوافقها الرابع او يباينها او يتوافق
 منها ثلاثة ويدخلها الرابع او يباينها او يتباين
 منها ثلاثة ويدخلها الرابع او يوافقها او يتماثل
 منها عددان او يتداخل الاخران ويتوافق الاخران
 يتباينان او يتداخل منها اثنان ويتوافق الاخران
 او يتباينان ويتوافق منها اثنان ويتباين الاخران
 واذا ضربت التسعة عشر في الخمسة حصل خمسة
 وتسعون الا انه لا يمكن وقوع جميعها في الغرابيض
 والممتنع منها ثلاث وثلاثون منها تسعة عشر هي صور
 وفاق الاربع سهامها وهي داخلة في قول المصنف ولا
 يتصور في الغرابيض الخ والاربعة عشر الباقية
 منها سبع من حالة مباينة كل من الاربعة سهامه
 وهي تماثل المئينات وتداخلها وتوافقها والمماثلة
 بين ثلاثة يدخلها الرابع او يوافقها والمداخلة
 بين ثلاثة يوافقها الرابع والموافقة بين ثلاثة يدخلها
 الرابع ومنها سبع ايضا من حالة مباينة ثلاثة
 لا تضابها مع موافقة الرابع وهي تلك السبع بعينها
 قال الشيخ رحمه الله وقد زعم بعضهم ان الصور
 منحصر في عشر بن صورة بتا علي ما قد منا نقله عنه
 وليس كما زعم لما بيناه انتهى وكانه يشير الى الكلاي
 رحمه الله فانه ذكر في المجموع في كل حال من الاحوال
 الخمسة اربع صور وهي ما تم فيه النسبة الواحدة جميع

اثبتات مثلا كما قال لما لم يجد صيحا من مسابيل
 انظر ايضا مسابيل من الوصايا وتصور جميع الصور الممكنة
 وتوجهية امتناع المتنوعة مما يطول وقد استغنى ذلك
 الشيخ رحمه الله في شرح الكفاية وكفى بعضه شيخ مشايخنا
 رحمه الله في شرحها فمن اراد الاطالة بذلك فعليه
 مشيها وقد اقتصر المص رحمه الله على بعضها فقال
 مسابيل من ذلك الى الانكسار على اربعة فرق ولم
 يذكر هنا الصور التي ذكرها الاصل من مسابيل الوصايا
 يقول الشيخ رحمه الله وليست بحاجة الى التمثيل
 للمتنوع وقوعه بمسابل الوصايا كما فعل بعضهم لما رآه
 فانه لا جدوى لذلك ههنا انتهى وكانه يشير الى الكلاسي
 رحمه الله وبالجملة فمقصود الكلاسي رحمه الله في هذا
 المجموع حسن وهو تدريب المتعلم وتعليمه بالمسابيل
 التي يتصور وقوعها وان كانت من باب اخر والله اعلم
 مسيلة اولي تركت بيت اربع زوجات وست عشرة حبة
 واربعين وستين بنتا واربع اعمام اصلها من اربعة
 وعشرين سهما الزوجات تتاين عدد هن وهو اربعة
 وسهام الحبات توافق عدد هن بالربع والجمع
 اربعة وسهام البنات توافق عدد هن بنصف الثمن
 وراجه اربعة وسهام الاعمام بباين عددهم وهو اربعة
 فيكتفي من المثبتات باحدها وهو اربعة فتكون جز السهم
 ونص من ستة وتسعين حاصل ضرب جز السهم في
 اصلها اربعة وعشرين وهذه المسيلة من الحالة الثالثة في
 مسيلة

مسيلة اولي تركت بيت اربع زوجات ثمانية زوجات
 واربع حبات واثنان وثلاثون اعمام ومائة ومائة
 وعشرون اختا لاب اصلها من اثني عشر وتقول الى
 سبعة عشر وكل فريق غير الزوجات توافق سهاما
 والمثبتات كلها متداخلة وجز سهمها ستة عشر
 اكبر المثبتات ونص من مائتين واثنين وسبعين
 حاصل ضرب الستة عشر في السبعة عشر وهذه
 من الحالة الرابعة مسيلة ثالثة اربع زوجات
 واثنان وثلاثون حبة ومائتان وستة وخمسون
 بنتا وثمان اعمام اربعة وعشرون وسهام كل من
 الزوجات والاعمام بباين عدده وسهام كل من
 البنات والحبات توافق عدد هن والمثبتات متداخلة
 وجز سهمها ستة عشر اكبر المتداخلة ونص من
 ثلثمائة واربع وثمانين حاصل ضرب جز السهم
 فيها وهذه من الحالة الثالثة ايضا مسيلة رابعة
 اربع زوجات واثنان عشرة حبة واربعون اعمام
 ومائة واربع واربعون اختا لاب اصلها
 اثني عشر وتقول الى سبعة عشر وكل فريق
 غير الزوجات توافق سهاما فهي من الحالة
 الرابعة ايضا وراجه اربعة وسهام البنات
 عشر وهي مع الاربع عدد الزوجات متوافق
 فانه وقفت الثمانية عشر على رأي البصريين فاسقط
 الستة وسدس الاربع والعشرون الى اثنين وخمسة وأص

الاثنان في الخمسة للمباينة والحاصل وهو عشرة
 في الموقوف يحصل جز سهمها وهو ما ذكره بقوله
 وجز سهمها مائة وثمانون وتصح من ثلاثة الاف
 وستين حاصل ضرب جز السهم في السبعة عشر
 مسيلة خامسة زوجتان وثلاث حيدات وخمس
 اخوات لام وسبع اخوات لاب اصلها كالتي قبلها وهو
 اثنا عشر وتقول الى سبعة عشر وجز سهمها مائة
 وعشرة لان كل فديق ثمانية سهامه فهي من الحالة الاولى
 والمثبتات متباينة وحاصل ضرب البروتين بعضها في
 بعض ما ذكره وتصح من ثلاثة الاف وخمسة وسبعين
 حاصل ضرب جز السهم في السبعة عشر مبلغها بالقول
 ونسفي هذه المسيلة صما كما تقدم مسيلة سادسة
 اربع زوجات واربعون حدة ومائتا بنت وستة
 اعمام اصلها اربعة وعشرون وكل من البنات والجداات يوافق
 والاعمام يباينه سهامه وكل من البنات والجداات يوافق
 سهامه فهي من الحالة الثالثة وراجع الجداات عشرة
 وراجع البنات خمسة وعشرون والمثبتات اذن اربعة
 وستة وعشرة وخمسة وعشرون فعلي رأي الكوفيين
 اول عدد ينقسم على الاربعة والستة اثنا عشر
 وعلى الاثنى عشر والعشرة ستون وعلى الستين
 والخمسة والعشرين ما ذكره بقوله وجز السهم
 ثلثاية لانها اول عدد ينقسم على كل من المثبتات
 وتصح من سبعة الاف ومائتين حاصل ضرب ثلثاية

في

في اربعة وعشرين مسيلة سابعة اربع زوجات
 وعشرون حدة وثمانية وعشرون بنتا وثلاثة
 اعمام اصلها اربعة وعشرون كالتي قبلها وجز
 سهمها اربعة وعشرون لان كلا من فريقي الزوجات
 والاعمام يباينه سهامه وكلا من فريقي الجدات والبنات
 توافق سهامه فهي من الحالة الثالثة ايضا وراجع الجداات
 خمسة وراجع البنات سبعة والمثبتات كلها متباينة
 ومسطرها ما ذكره وتصح من عشرة الاف ومائتين
 حاصل ضرب جز السهم في اصلها مسيلة ثامنة اربع
 زوجات وعشر حيدات وثمانية وعشرون اخا لام واثنان
 وسبعون اخا لاب اصلها اثنا عشر وتقول الى
 سبعة عشر وجز سهمها الف ومائتان وستون كجز
 السهم في مسيلة الامتحان وستاني وامان كان جز
 سهمها كذلك لان كل فديق غير الزوجات توافق
 سهامه فهي من الحالة الرابعة وراجع الجداات خمسة
 وراجع الاخوة للام سبعة وراجع الاخوات للاب
 تسعة والمثبتات اذن اربعة وخمسة وسبعة وتسعة
 كعدد الورثة في مسيلة الامتحان وهي متباينة
 ومسطرها ما ذكره وتصح من احد وعشرين الفا
 واربعماية وعشرين حاصل ضرب جز السهم في
 السبعة عشر ولم يمثل المص رحمه الله بمثال من
 الحالة الثانية ومن أمثلتها المذكورة في الاصل
 اربع زوجات وست حيدات وخمس اخوان لام وسبع

اخوات لاد اصلها الثنا عشر وتكون الي سبعة عشر وجزء
 سهمها اربعة وعشرون وتصح من سبعة الاف ومائة واربعين
 ولما اخبري الكلام علي تصحيح المسائل ذكر من زيادته كيفية
 قسمة المصحح فقال قلت واذا اردت ان بها الفرقي قسمة
 سهام مصحح المسئلة علي الورثة لتخرج حصصه كل واحد
 منهم فاقرب نصيب كل فرقي من اصل المسئلة عابله
 او غير عابله في جزئ سهمها وهو كما تقدم ما ضرب في اصلها
 لتصح واقسم الحاصل من القرب علي عدد روس ذلك الفرقي
 يخرج نصيب واحد ذلك الفرقي من التصحيح وان كان صاحب
 النصيب واحدا فله الحاصل بال ضرب ولك في هذا الطريق
 وجه اخر وهو ان تقرب ما لكل واحد من اصل المسئلة
 صحيحا او كسرا في جزئ السهم يخرج نصيبه قال شيخنا
 رحمه الله تعالى الشيخ رحمه الله والاقتصار علي هذا احسن
 ان كان النصيب صحيحا علي صنفه لتقليل العدد وسقوط
 القسمة وعلي الاول احسن ان لم يصح النصيب علي الصنف
 لانه اسهل من ضرب الكسر او ما فيه كسر في التصحيح انتهى
 بمعناه وان شئت فاقسم جزئ السهم علي عدد روس كل
 فرقي واقرب خارج القسمة في سهام ذلك الفرقي من اصل
 المسئلة يحصل سهام واحد اي ذلك الفرقي انتهى
 اما اذا كان صاحب النصيب واحدا فانه يضرب جزئ السهم
 في سهامه من الاصل لان القسمة علي الواحد لا اثر لها
 والخارج هو المقسوم بعينه وانما لم يبين ذلك المصنف
 والفرصيون لوضوح هذه الطريق عكس الاول فان الاول

تقرب

تقرب ثم تقسم وهذه تقسم ثم تقرب وان شئت فانسب
 حظ كل صنف الي عدده وخذ بذلك النسبة من جزئ
 السهم والنسبة في هذه تكون بالاجزاء او بالامثال
 الا انها وان شئت فاقسم عدد الفرقي علي عدد جزئ
 السهم ثم النصيب من الاصل علي الحاصل وان شئت
 فاقسم عدد الفرقي علي عدد نصيبه ثم جزئ السهم علي
 الحاصل ولا يخفى كيفية العمل في حظ من انفراد
 بنصيب واصل هذه الطرق الخمسة ان نسبة حظ كل
 وارث او فرقي من الاصل الي الواحد او عدة اهاد الفرقي
 كنسبة حظ ذلك الوارث او واحد ذلك الفرقي من
 المصحح الي جزئ السهم فهذه اربعة اعداد متناسبة نسبة
 هندسية ثالثها مجهول وحمل اربعة اعداد متناسبت
 كذلك فني استخراج مجهولها هذه الطرق الخمسة
 بل اكثر مما يعرف الماهر في الحساب وسنزيد بها
 بيانا في قسمة التراكات ان شاء الله تعالى ولما انقضى
 الكلام علي تصحيح المسائل وذكر فيها من القنور
 ما فيه غنية للطالب كثر عليها ثم ارضى كثر الطالب
 فقال يا **يا** ذكر مسائل الرياضيات
 في القريب وهذا الباب قد مر الاصل علي البيان الذي
 قبله ومن ثم المصنف فصوله علي اصول المسائل المتفق
 عليها واما الاصل في تنبيهها علي الفرص من اعداد
 الفصولين الاخيرين وما فعله فيها ان نسب لا يتناقض جميع
 الفصول فقال فصل الاثنين وفيه احدي عشر مسألة ولايز

فيه الانكسار على فريدين واحد مسيلة اولى بنت وثلاثة
بني ابن تصح من ستة حاصل ضرب الثلاثة عدد بني
الابن في الاثنين اصل المسيلة مسيلة ثمانية
بنت وخمسة اعمام تصح من عشرة حاصل ضرب الخمسة
في اصلها مسيلة ثمانية بنت وثلاثة اخوة وثلاث
اخوات كلهم لا يورثون اولاد ولا ممتلكين ولا اقلاد
الحكم تصح من ثمانية عشر حاصل ضرب التسعة عدد
روس الاخوة مع فرض كل ذكر باثنين في اصلها مسيلة
اربعة بنته ابن وعشرة اعمام تصح من عشرين حاصل
ضرب العشرين في اصلها مسيلة خامسة شقيقة وثلاث
اخوة وخمس اخوات كلهم لا يورثون من الاثنين وعشرين
حاصل ضرب الاحد عشر عدد روس اولاد الاب بفرض
المذكور كما تقدم في اثنين اصلها مسيلة سادسة
بنت واثنان عشر ابن اخ لا يورثون اولاد تصح من اربعة
وعشرين حاصل ضرب عدد بني الاخوة في اصلها
سواء كانوا كلهم من اخ او من اثني عشر اخا او اقل
من ذلك وفي هذه الحالة لا فرق بين ان يستوي
عدد اولاد جميع الاخوة او يتفاضلوا حتى لو كان واحد
من اخ والاحد عشر من اخ اخر كان للولد المنفرد من
الاحد عشر لا يورثون الميراث عن الميت لا عن
ابائهم بالاجماع خلافا لما يتوهمه بعض الجهلة
من نظن ان له معرفة وكذا يقال في اولاد البنين
وفي تبني الاعمام وسياتي نظيره في تخصيصات المعتق

في الاول ان شاء الله تعالى فتنبه لذلك فاني رايت
كثيرا ممن ينتسب الي العلم في زماننا قد رزق في ذلك
واخطا مسيلة سابعة شقيقة واربعة عشر مولى
مبساوين في قدر الولاهي يكون الباقي بعد فرض الشقيقة
بينهم بالسوية فلو اختلفوا فيه كان الباقي على نسبة
الحصص بينهم تصح المسيلة حيث استووا من ثمانية
وعشرين حاصل ضرب الاربعة عشر في اصلها مسيلة
ثمانية زوج وخمسة اخوة وخمس اخوات كلهم لا يورثون
اولاد تصح من ثلاثين حاصل ضرب الخمسة عشر
لما عرفت في اصلها مسيلة ثمانية اخوة لاخت لاب وستة
عشر عما تصح من اثنين وثلاثين حاصل ضرب الستة
عشر في اصلها مسيلة ثمانية اخوة لاخت لاب وسبعة
عشر عما تصح من اربعة وثلاثين حاصل ضرب السبعة
عشر في اصلها مسيلة حادية عشر اخت لا يورثون وتسعة
عشر عما تصح من ثمانية وثلاثين حاصل ضرب التسعة
عشر في اصلها وهذا الفصل والفصول الستة
بعدها غني عن الشرح **فصل** الثلاثة
وفيه احد عشر مسيلة ولا يتاخر فيه الانكسار على اكثر
من فريدين مسيلة او لي اخوان لامر واربعة اعمام تصح من
ستة حاصل ضرب الاثنين جزسهمها لما علمت في الثلاثة
اصلها مسيلة ثمانية ام وثلاثة اعمام تصح من تسعة حاصل
ضرب الثلاثة في اصلها مسيلة ثمانية اخوان لامر وثلاثة
اعمام تصح من ثمانية عشر حاصل ضرب جزسهمها وهو
بسته مسيطر الاثنين والثلاثة عددي الاخوة والاعمام للمباينة
في اصلها سبعة وهذه مسيلة صما مسيلة رابعة اختان هـ

لا يورث عشرة اعمام تصح من ثلاثين حاصل ضرب عشرة في
 اصلها مسيلة فما سبعة ثلاث اخوة لام وخمسة اخوة تصح
 من خمسة واربعين حاصل ضرب خمسة عشر مسطح عددي
 الاخوة من الخمسين في اصلها وتسمى ايضا صما مسيلة
 سادسة ثلاث اخوات لاب وسبعة اعمام تصح من ثلاثة
 وستين لعموم المباينة فيها كالتي قبلها فهي ايضا صما
 مسيلة سابعة خمسة اخوة لام وسبعة اعمام تصح من
 مائة وخمسة لعموم المباينة ايضا فهي صما ايضا مسيلة ثامنة
 سبع اخوات لاب وتسعة اعمام تصح من مائة وتسعة
 وثمانين لعموم المباينة فهي ايضا صما مسيلة تاسعة
 احدى عشرة اختا لاب وسبعة عشر اختا لام جز
 سهمها مائة وسبعة وثمانون حاصل ضرب الواحد
 عشر في السبعة عشر لعموم المباينة فهي صما وتصح من
 خمسمائة واحد وستين حاصل ضرب جز السهم في
 اصلها مسيلة عاشر تسعة عشر اختا لام وتسعة عشر
 اختا لاب جز سهمها ثلثمائة وثلاثة وعشرون كما علم
 مما قبلها فهي ايضا صما وتصح من تسعمائة وتسعة
 وستين حاصل ضرب جز السهم في اصلها مسيلة
 هادية عشر تسعة عشر اختا لام وثلاثة وعشرون
 اختا جز سهمها اربعمائة وسبعة وثلاثون مسطح
 عددي صنفى الورثة كما في التي قبلها فهي ايضا صما
 بجميع مسابيل الفصل الاثلاثة كما بينت ذلك
 وتصح من الف وثلثمائة واحد عشر حاصل ضرب

جزء

جز السهم في الثلاثة اصلها والاكسار في جميع مسابيل
 هذا الفصل على صنفين الا الثانية والرابعة فعلى
 صنف واحد **فصل** الاربعة وفيه اربع
 عشر مسيلة ولا يتاخر فيه الا اكسار على اكثر من
 خديقين مسيلة اولى زوجة وعمان تصح من ثمانية
 حاصل ضرب الاثنين عددا والاعمام في الاربعة اصلها
 مسيلة ثمانية زوج وبنت وثلاثة اعمام تصح من اثني
 عشر حاصل ضرب الثلاثة في اصلها مسيلة ثالثة
 زوجة وخمسة اخوة لا يورثون لاب تصح من عشرين حاصل
 ضرب الخمسة اصلها مسيلة رابعة زوج وبنت وبنتين و
 بنات تصح من اربعة وعشرين حاصل ضرب ستة ثلث عدد
 روس البنين لموافقة حصصهم بالثلث في اصلها مسيلة
 خامسة زوجة واخت لاب وسبعة اعمام تصح من ثمانية
 وعشرين حاصل ضرب السبعة في اصلها مسيلة سابعة
 زوجة واخت لا يورثون وتسعة اعمام تصح من ستة وثلاثين
 حاصل ضرب التسعة في اصلها مسيلة سابعة زوجة واخت
 لاب واحد عشر عما تصح من اربعة واربعين حاصل
 ضرب الواحد عشر في اصلها مسيلة ثامنة زوج وخمسة
 بنين وست بنات تصح من اربعة وستين حاصل ضرب
 الثمانية عشر عدد روس الاولاد في اصلها مسيلة
 تاسعة زوج وبنت وتسعة عشر بن اخ لا يورثون
 اولاد تصح من ستة وسبعين حاصل ضرب تسعة
 عشر في اصلها مسيلة عاشرة زوج وبنت وعشرين
 اخا لا يورثون عما تصح من اربعين حاصل ضرب العشرين في اصلها
 مسيلة هادية عشر زوج وبنت وعشرين بنين وعشرين

تصح

بقا ابن تصح من مائة وعشرين بن حاصل ضرب الثلاثين
 عدد روس اولاد الابن في اصلها مسيلة ثمانية عشر
 زوج وعشرون بنين واحدي عشرون بنتا تصح من مائة
 واربع وعشرين بن حاصل ضرب الاعداد الثلاثين عدد
 روس الاولاد في اصلها مسيلة ثمانية عشر زوج
 وخمسة عشر ابنين واربع وعشرون بنتا تصح من
 مائة وستة وسبعين حاصل ضرب اربعة واربعين
 عدد روس اولاد الابن في اصلها مسيلة رابعة عشر
 زوج وبنت وخمسة عشر بنين وخمس وعشرون بنتا تصح
 تصح من مائة وثمانين حاصل ضرب الخمسة والاربعين
 عدد روس اولاد الابن في اصلها **فصل** الستة
 وفيه ثلاث عشرون مسيلة ولا يتاى فيه الانكسار
 على اكثر من ثلاثة فرق مسيلة او في زوج وثلاث
 اخوات معزقات اي شقيقة واحدي لآب واخري لام
 تقول الي ثمانية ومنها اي الثمانية تصح لكل من الزوج
 والشقيقة ثلاثة ولكل من الباقيتين سهم مسيلة ثمانية
 زوج وام واربع اخوات لابوين اولآب واختان لام تقول
 الي عشرون ومنها تصح للزوج ثلاثة وللأم سهم وللشقيقة
 اربعة لكل واحدة سهم ولبناتي الام سهمان لكل
 واحدة سهم مسيلة ثمانية ثلاث جدات وستة اخوات
 لام وتسعة اعمام تصح من ثمانية عشر حاصل ضرب جزء
 سهمها ثلاثة في اصلها ستة وانما كان جزء السهم
 ما ذكر لان حصنة الجدات ثمانية عدد دهن وحصنة الاخوات

للام توافق عدد دهن بالنصف ونصف عدد دهن ثلاثة
 وحصنة الاعمام توافق عدد دهن بالثلث وثلث عدد دهن ثلاثة
 فيكتفي من الثلاثات باحدتها فهو جزء السهم والانكسار في
 هذه على ثلاثة اصناف مسيلة رابعة زوج وخمس اخوات
 لآب تقول الي سبعة وتصح من خمسة وثلاثين حاصل ضرب
 الخمسة عدد الاخوات في السبعة مبلغها بالعمول مسيلة
 خامسة ثلاث جدات واثناعشر اخا لام وستة وثلاثون
 عم تصح من اثنى عشر وسبعين حاصل ضرب جزء السهم وهو
 اثنا عشر ثلث عدد الاعمام لموافقة حصنتهم بالثلث الداخل
 فيه ستة نصف عدد الاخوة للام لموافقة حصنتهم بالنصف
 والداخل فيه ايضا ثلاثة عدد الجدات لمباينة سهمهن
 عدد دهن في اصلها بغير عمول وهو ستة والانكسار فيها
 على ثلاثة فرق مسيلة سادسة زوج وخمس اخوات
 لابوين وثلاث اخوات لام تقول الي تسعة للزوج ثلاثة
 منقسم عليه وللشقيقات اربعة ثمانية عدد دهن ولاولاد
 الام اثنان كذا لك والثلثة والخمسة متباينان هر
 ومسطحها خمسة عشر هي جزء السهم وتصح من مائة
 وخمسة وثلاثين حاصل ضرب جزء السهم في التسعة
 والانكسار فيها على فرقين مسيلة متباينة اربع
 جدات وعشرون اخوة لام وثمانية عشر عم تصح من ثمانية
 وستين حاصل ضرب جزء السهم وهو ستون في اصلها
 ستة وانما كان جزء السهم كذا لك لان عدد الجدات متباين
 سهمهن وعدد الاخوة للام يوافق سهمها من النصف

ونصفه خمسة وعدد الاعام بوافق لهما مهمم بالثلث
 وثلثة ستة ومسطلح الاربعة والخمسة للمباينة عشرون
 بوافق السنة بالنصف وحاصل ضرب العشرين في نصف
 السنة ستون كما ذكرنا والانكسار فيها على ثلاثة
 فوق مسيلة ثمانية ثلاث جدات وسبعة اخوة لام وخمس
 اعوام تصح من ستماية وثلاثين حاصل ضرب عدد الفرق
 بعضها في بعض وهو مائة وخمسة للمباينة الشاملة
 فهي صما في اصلها بغير عول وهو ستة والانكسار
 فيها على ثلاثة فرق مسيلة تسعة خمس جدات
 وسبعة اخوة لام وتسعة اعوام تصح ايضا كما صحت
 التي قبلها من ستماية وثلاثين لان عدد الاعام وان
 وافق سهمهم بالثلث فثلثه وهو ثلاثة مع عدد
 الجدات واولاد الام متباينان ومسطلحها مائة وخمسة كغير
 سهم التي قبلها وليست صما للموافقة في بعض الفرق
 وهي من الانكسار على ثلاثة فرق مسيلة عاشرة
 عشر جدات وثلاثون اخوة لام وخمسة وسبعون عما تصح من
 تسعمائة لان سهم الجدات يباين عددهن وسهم اولاد الام
 بوافقان عددهم بالنصف ونصفه خمسة عشر وسهم
 الاعام توافق عددهم بالثلث وثلثه خمسة وعشرون
 فعند البصر بين تو ووقت الخمسة والعشرين ووقت
 بينها وبين كل من العشر والخمسة عشر وددت كلا
 كلامهما الي وفقد ثم نظرت بين وفقيهما وهما اثنان
 وثلاثة وضربت احدهما في الاخر للمباينة والحاصل

وهو ستة في الخمسة والعشرين لحاصل جز السهم
 وذلك مائة وخمسون وحاصل ضرب به في السنة ما ذكر
 والانكسار فيها على ثلاثة فرق مسيلة هادية عشر
 زوج وام واحد عشر اخوة لام وسبعة عشر اخوة لام
 تعول الى عشرة لان حصنة الزوج ثلاثة والام واحد
 واولادها اثنان وبنات الاب اربعة ومجموعها ما ذكر
 وجز سهمها مائة وسبعة وثمانون لان كلا من اولاد الام
 وبنات الاب متباينة سهمها مائة وستين ايضا وحاصل
 ضرب احد عشر في تسعة عشر ما ذكر وتصح من الف
 وثمان مائة وسبعين حاصل ضرب جز السهم في اصلها
 بالعول والانكسار فيها على فريقين مسيلة ثمانية
 عشر خمس جدات واربعة عشر اخوة لام وسبعة وعشرون
 عما جز سهمها ثلثماية وخمسة عشر لان كل فريق غير
 الجدات توافق سهمها والراجعان مع عدد الجدات
 متباينة وحاصل ضرب الخمسة عدد الجدات في سبعة
 وفق عدد الاخوة للام والحاصل وهو خمسة وثلاثون
 في تسعة ما ذكر وتصح من الف وثمان مائة وتسعين
 حاصل ضرب جز السهم في السنة اصلها مسيلة ثالثة
 عشر سبع جدات وتسعة اخوة لام واحد عشر عما
 جز سهمها ستماية وثلاثة وتسعون لعموم المباينة
 فيها فهي مسيلة صما وتصح من اربعة الاف ومائة وثمانية
 وخمسين حاصل ضرب جز السهم في السنة اصلها والانكسار
 فيها كالتى قبلها على ثلاثة فرق **مسألة** التمامية

وفيه ثلاثة عشر مسيلة ولا يتألف فيه الانكسار على اكثر
من قريتين مسيلة او في زوجة وبنت وثمان تصح من ستة
عشر حاصل ضرب عدد العي في ثمانية اصلها للمباينة
مسيلة ثمانية ثلاث زوجات وسبعة بنين وسبع بنات
تصح من اربعة وعشرين لان راجع الاولاد يماثل عدد
الزوجات وحاصل ضرب احدى الثلاثة في اصلها ثمانية
ما ذكر مسيلة ثالثة زوجة وبنت واربعة اعمام تصح
من اثنين وثلاثين حاصل ضرب الاربعة عدد الاعمام
في اصلها مسيلة رابعة زوجة وبنت وخمسة عشر عما تصح من
اربعين حاصل ضرب خمسة وفق عدد الاعمام في اصلها
مسيلة خامسة زوجتان واربعة عشر ابنا واربع عشرة
بنتا تصح من ثمانية واربعين لان عدد رويس الاولاد يوافق
سهماهم بالسبع وسبعة ستة وعدد الزوجتين داخل
فيها وحاصل ضربها في اصل المسيلة ما ذكر مسيلة
سادسة زوجتان وبنت وخمسة اعمام تصح من ثمانية
لان كلا من عددي الاعمام والزوجات يباين سهماهم
وهما متباينان ومسطرهما عشرون وحاصل ضربها في
الثمانية ما ذكر مسيلة سابعة اربع زوجات وسبعة بنين
وسبع بنات تصح من ستة وتسعين لان عدد رويس
الاولاد يوافق سهماهم بالسبع وسبعة ثلاثة وحاصل
ضربها في الاربعة للمباينة اثنا عشر والحاصل المذكور
في الثمانية يحصل منه ما ذكر مسيلة ثامنة زوجتان
وبنت وتسعة اعمام تصح من مائة واثنين عشر من ضرب
اربعة عشر مسطر عددي الزوجات والاعمام للمباينة

في الثمانية مسيلة تسعة زوجة وخمسة بنين وخمس بنات تصح
من مائة وعشرين حاصل ضرب خمسة عشر عدد رويس الاولاد
في اصلها ثمانية مسيلة عاشرة اربع زوجات وبنتا وعشرين
ابنا وعشرون ابنا لا يوافق اصلها من مائة وستين
لان عدد الزوجات داخل في عشرين وقف عدد رويس الاخوة
وحاصل ضربها في الثمانية ما ذكر مسيلة حادية عشر ثلاث
زوجات وبنت وعشر اعمام تصح من مائتين واربعين لان مسطر
عددي الزوجات والاعمام للمباينة ثلاثون وحاصل ضربها
في الثمانية ما ذكر مسيلة ثمانية عشر ثلاث زوجات وبنت وثلاث
عما تصح كالتالي قبلها من مائتين واربعين لان عدد الاعمام
يرافق سهماهم بالثلث فاذا اردت ثلثه عشرون كانت كالتالي
قبلها مسيلة ثالثة عشر اربع زوجات وخمسة عشر ابنا وخمسة
عشرة بنتا تصح من الف واربعين واربعين لان جذ السهم
فيها مائة وثمانون للمباينة التمامة فهي صما فائدة
الانكسار في الاول من مسايل هذا الفصل والثالثة
والرابعة والتاسعة على قريتين واحد وفي بقية مسايله
على قريتين والله اعلم **فصل** الاثني عشر
واكثر ما يتصور فيه الانكسار على اربعة فرق وفيه ثلاثة
عشر مسيلة مسيلة اولي امر وزوجة وخمسة اخوة
لا تصح من ستين حاصل ضرب الخمسة عدد الاخوة في
الاثني عشر اصلها مسيلة ثمانية امر وزوجة وتسعة
اشقاء تصح من مائة وثمانية حاصل ضرب التسعة
فيها مسيلة ثالثة امر وزوجة واحد عشر اخا لا
تصح من مائة واثنين حاصل ضرب عدد الاخوة
فيها مسيلة رابعة امر وزوجة وخمسة اخوة وخمس اخوات
لا يوافق اصلها من مائة وثمانين حاصل ضرب خمسة عشر

عدد رويس الاخوة فيها مسيلة خامسة ام وزوج وتسعة
بنين وتسع بنات تصح من ثلثاينة واربعة وعشرين حاصل
ضرب عدد رويس الاولاد وهو سبعة وعشرون فيها والانكسار
في المسائل الخمس على فريق واحد ثمانية سهام مسيلة
سادسة زوجتان وثلاث جدات وخمس اخوات لآب
نقول الى ثلثة عشر للزوجتين ثلثة وللجدات اثنان
وللاخوات ثمانية ومجموعها ما ذكر وكل فريق ثمانية
سهام والعراق كلها متباينة فهي مسيلة هي ومسطة
الفرق الثلاثة ثلاثون هو جز السهم وتصح من ثلثاينة
وتسعين لانها الحاصل من ضرب الثلاثين في ثلاثة
عشر مبلغها بالاعول والانكسار فيها كالتي بعد هذا
وكما لتاسعة والحادية عشر على ثلاثة فرق مسيلة
سابعة زوجتان وخمسة اخوة لام وسبعة اعمام تصح
من ثمان مائة واربعين لان كل فريق ثمانية سهام والاصحاب
ايضا متباينة فسطحها سبعون وهو جز السهم وحاصل
ضربه في اثني عشر اصلها ما ذكر وهي مسيلة هي مسيلة
ثامنة زوجتان وثلاث جدات وخمسة اخوة لام وسبعة
اخوة لآب جز سهمها ما يتان وعشر مسطحة اثنين
وثلثة وخمسة وسبعة اعداد الفرق لعموم المباينة
فهي هي وتصح من الفين وخمسمائة وعشرين حاصل ضرب
جزء السهم في اثني عشر اصلها والانكسار فيها كالعام
والثانية عشر والثالثة عشر على اربعة فرق مسيلة
تاسعة اربع زوجات وسبعة اخوة لام واحد عشر
اختلا لآب نقول الى خمسة عشر وجز سهمها ثلثاينة

مسطة

مسطة اعداد الفرق الثلاثة لعموم المباينة فهي هي
وتصح من اربعة الاف وستماية وعشرين حاصل ضرب جز
السهم في خمسة عشر مسيلة عاشر اربع زوجات وثلاث
جدات وخمسة اخوة لام وسبع اخوات لآب نقول الى سبعة
عشر وجز سهمها اربعماية وعشرون مسطحة اعداد الفرق
الاربعة للمباينة فهي هي وتصح من سبعة الاف ومائة واربعين
حاصل ضرب جز السهم في السبعة عشر مسيلة حادية عشر
اربع زوجات واحد عشر اخا لام وثلاثة عشرة اختا لآب
نقول الى خمسة عشر وجز سهمها خمسةماية واثنان
وسبعون وتصح من ثمانية الاف وخمسمائة وثمانين لما تقسم
وهي هي مسيلة ثمانية عشر اربع زوجات وخمس
جدات وسبعة اخوة لام واحد عشر اخا لآب جز
سهمها الف وخمسمائة واربعون ولاعول فيها وتصح
من ثمانية عشر الفا واربعماية وثمانين لما مروهي
هي مسيلة ثالثة عشر اربع زوجات وسبع جدات
وتسع اخوات لام واحد عشر اختا لآب نقول الى سبعة
عشر وجز سهمها الفان وسبعماية واثنان وسبعون
وتصح من سبعة واربعين الفا ومائة واربعة
وعشرين لما تقدم وهي هي **فصل** الاربعة
والعشرين واكثر ما يتصور فيه الانكسار على اربعة
فرق وفيه اربع عشرة مسيلة مسيلة اولي زوجة
وتمان جدات واثنان وثلاثون بنتا وتمان وتصح
من ثمانية واربعين لان سهام الجدات وهي اربعة

عدد دهن بالربع وربعه اثنان وسهام البنات وهي ستة
عشر توافق عدد دهن بنصف الثمن ونصف ثمنه اثنان
والباقي وهو واحد يباين اثنان عدد الاعام واثنان
واثنان واثنان مائة اثنان واحد هذا السهم وحاصل
ضربه في الاربعة والعشرين مائة اربعة وثلاثون
زوجات وثلاث حيدات وثلاث بنات وثلاثة اعام
تضج من اثنان وسبعين حاصل ضرب ثلاثة احدى
اعداد الفرق للمائة في اصلها مسيلة ثالثة
زوجات وعشر حيدات اثنان اربعة توافق عدد دهن بالنصف
ونصفه خمسة واربعون بنتا لهن ستة عشر توافق
عدد دهن بالثمن وثمانه خمسة وخمسة اعام لهم
الباقي وهو واحد يباين عدد دهن فجز سهمها خمسة
للمائة وتضج من مائة وعشرين حاصل ضرب الخمسة
فيها مسيلة رابعة زوجة زوجة وثلاث وثلاثون
جدة واربع واربعون بنتا وخمسة وخمسون عماء جز
سهمها مائة وخمسة وستون لان راجع البنات وهو
احد عشر داخل في عدد الجدات وثلاثة وثلاثون
وخمسة وخمسون متفقان بجز من احد عشر وحاصل
ضرب ثلاثة وفق الاول في خمسة وخمسين او خمسة
وفق الثاني في ثلاثة وثلاثون مائة اربعة
من ثلاثة الاف وتسعمائة وستين حاصل ضرب جز
السهم في الاربعة والعشرين مسيلة خامسة زوجات
وخمس بنات وسبعة اعام جز سهمها مائة وعشرين

مسطح

مسطح اعداد الفرق الاربعة لعموم المباينة فهي مسيلة
صحا وتضج من خمسة الاف واربعين حاصل ضرب جز
السهم في اصلها مسيلة سادسة زوجة وخمس عشرة
جدة وخمس وعشرون بنتا وخمسة وثلاثون عماء جز
سهمها خمسمائة وخمسة وعشرون لان كل فريق غير الزوج
تباينه سهمهم والاعداد الثلاثة متفقة بالخمس وخمس
عدد الجدات ثلاثة وخمس عدد البنات خمسة ومسطح
خمسة عشر حاصل ضربها في عدد الاعام مائة اربعة
من اثنان عشر الفا وتسعمائة حاصل ضرب جز السهم
فيها مسيلة سابعة زوجة واربع وعشرون جدة
وثلاثون بنتا واحد وثلاثون عماء جز سهمها تسعمائة
وثلاثون لان كلامنا راجع عدد الجدات والبنات وهي
سنة وخمسة يباين عدد الاعام وحاصلها متباينان مسطح
سنة وخمسة واحد وثلاثون مائة اربعة وعشرين
الفا وثلاثمائة وعشرين حاصل ضرب جز السهم في اربعة
وعشرين مسيلة ثمانية ثلاث زوجات واحد وخمسون
جدة وخمس وثلاثون بنتا وثمانية وستون عماء جز
سهمها الف وعشرون لان كل فريق غير الزوجات تباينه
وسهمهم والفرق الثلاثة متفقة بجز من سبعة عشر
ومسطح جزء الاول وهو ثلاثة وجزء الثالث وهو اربعة
اثنان عشر حاصل ضربها في خمسة وثمانين مائة اربعة
من اربعة وعشرين الفا واربع مائة وثمانين حاصل
ضرب جز السهم فيها مسيلة تاسعة ثلاث زوجات
وسبع وخمسون جدة وخمس وتسعون بنتا وسنة

وتسبعون مما جز سهمها الف ومائة وأربعون لأن كل فريق
 غير الزوجات يتباين سهمها من الفرق متفق بجز من تسعة
 عشر ووفق الأول ثلاثة والثالث أربعة ومسطح سهمها
 اثنا عشر حاصل ضربها في الثاني ما ذكر وتصح من
 سبعة وعشرين الفا وثلثمائة وستين حاصل ضرب هذا
 السهم في أربعة وعشرين والآنكسار في هذه المسائل
 من أول الفصل إلى هنا ما عدا المسئلة الخامسة على ثلاثة
 فرق مسئلة عاشق أربع زوجات وخمس بنات وسبع جدات
 وتسع أخوة لأبوين أولاد أو تسعة أعمام والمراد تسعة
 من العصبة كمن ذكر أو بنى أعمام أو معتقين بالسوية جز
 سهمها الف ومائتان وستون لأن كل فريق يتباين سهامه
 والفرق كلها متباينة ومسطحها وتصح من ثلاثين الفا
 ومائتين وأربعين حاصل ضرب جز السهم في أصلها
 أربعة وعشرين وهذه هي مسئلة الامتحان التي وعدت
 بذكرها عند ذكر الملقبات في فصل الجد والأخوة وقد
 في الشرح أنها تسمى أيضا صم العمود التباين فيها وانما
 تسمى مسئلة الامتحان لأنه يقال فيها ترك أربعة فرق
 من الزوجات كل فريق أقل من عشق وتسع ذلك صحت من
 أكثر من ثلاثين الفا ما صورتها فيستغرب المصور ذلك
 لأنه يجد في المسائل ما يبلغ فيه بعض الفرق أكثر من مائة
 ومع ذلك تصح من أقل من هذا المقدار كما علمت مما مر
 والفظن يعلم أن الس في ذلك هو التباين فإذا حاول إعداده
 من أصناف تباين سهامها وتباين بعضها وهي دون
 عشق

عشرة أمكن أن يقف عليها لأن التباين لا اختصار فيه وأما
 ما يقع فيه التوافق فيرد إلى وفقه فيرجع وإن كان كثيرا
 ما يختصون بها الطلبة ليظهر العارف الذي يري على القواعد
 فيظهر بمطوره من الجاهل الخبي الذي لا يولي على القواعد
 تعود بأحد من ذلك مسئلة حاذية عشر زوجة وأحد
 عشرة جده وثلاث عشرة بنتا وسبعة عشر عما جز
 سهمها الفان وأربع مائة واحد وثلاثون مسطح الفرق
 الثلاثة المنكسر عليها أيضا وها التباينة وتصح
 من ثمانية وخمسين الفا وثلثمائة وأربعة وأربعين
 حاصل ضرب جز السهم في أصلها والآنكسار فيها على
 ثلاثة فرق مسئلة ثمانية عشر أربع زوجات وسبع
 جدات وتسع بنات واحد عشر عما جز سهمها الفان
 وسبع مائة واثنان وسبعون وتصح من ستة وستين
 الفا وخمسمائة وثمانية وعشرين لعدم التباينة فهي
 مسئلة صم والآنكسار فيها على أربعة فرق مسئلة
 ثمانية عشر زوجة وخمس وثلاثون جده وخمس وأربعون
 بنتا وخمس وخمسون عما جز سهمها ثلاثة الاف وأربع مائة
 وخمسة وستون لأن كل فريق غير الزوجات يتباين سهامه
 والفرق الثلاثة متفقة بالخمس وخمس الجدات تسعة
 وخمس البنات تسعة ومسطح السبعة والتسعة ثلاثة
 وستون حاصل ضربها في عدد الأعمام ما ذكر وتصح
 من ثلاثة وثمانين الفا ومائة وستين حاصل ضرب
 جز السهم فيها مسئلة أربعة عشر أربع زوجات وسبع

عشرة جدة وثلاثة وعشرون بنتا واحد وثلاثون
 عماجز سهمها ثمانية واربعون الفا واربعة
 وثمانون مسطح الفرق الاربعة لعموم المباشرة فهي مسبعة
 صحا ونصع من الف الف ومائة الف وثلاثة وستين الفا هـ
 وستمانية وستة عشرها اصل ضرب جز السهم فيها ثمانية
 قد علم ما ذكر المص وما ذكرناه في التشرح في الكسار السهام
 علي الطريق الكوفيين وطريق البصريين وهناك
 طريق اخري منها طريق الحل وقد تقدمت الاشارة اليها
 في تخرج الكسور ولتذكر لها هنا مثالا بقاس عليه
 غيره وهو اربع زوجات ومائتان واثنان وخمسون
 جدة وستمانية اخلام واخت شقيقة واربعماية وعشرون
 اختا لاد اصلها اثنا عشر ونقول الي سبعة عشر
 ونصيب الزوجات ثلاثة يباين عدد هن ونصيب الجدات
 اثنان يوافق عدد هن بالنصف ونصف عدد هن
 مائة وستة وعشرون ونصيب الاخوة اربعة يوافق
 عدد هم بالربع وربع عدد هم مائة وخمسون ونصيب
 الشقيقة ستة منقسم عليها ونصيب الاخوات للاد
 اثنان يوافق عدد هن بالنصف ونصف عدد هن
 مائتان وعشرة فان علمت بطريق الحل فخذ الاربعة
 الي اثنين واثنين والمائة والستة والعشرين
 الي اثنين واثنين ثلاثة وخمسة وسبعة
 واثبت الاعداد وتحتها اصلا عنها
 في جدول وافعل كما
 قد منالك في مخرج الكسور ولكن

هكذا

هكذا لا يك تسقط من

السطر الاول

اثنين لوجود

نظرهما في الثاني يتقا

اثنان فتعملها علي ما

في السطر الثاني

ثم تطرح مما صار في

السطر الثاني اثنين

وثلاثة لوجود

نظرهما في الثالث

وتحمل ما بقي فيه

وهو سبعة وثلاثة

واثنان علي ما في الثالث ثم تطرح مما صار اليك

اثنين وثلاثة وخمسة وسبعة لوجود نظرها في الرابع

وتحمل ما بقي فيه وهو اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة

وخمسة وثلاثة واثنان علي ما رايت في الجدول فركبها

بالضرب يحصل ستة الاف وثلاثمائة هي جز السهم

اضربه في سبعة عشر مبلغ عول المسيلة تحصل مائة

الف وسبعة الاف ومائة هو ما تصح منه المسيلة

فقس علي ذلك ومنها طريق اخري ذكرها محمد بن

الحسن الشيباني وهو من احلا الكوفيين وهي راجعة

الي طريق الكوفيين وهي ان تقسم اصل الفريضة ثم

تضخمها بالنسبة الي طريق واحد كما لم يكن متساوي عليه

غيره وتنظر ما يخص طريقا اخر من ذلك التصحيح وتقطر
 بينه وبين عدده وتصح كانه لم يكن منكسر عليه غيره
 وهكذا تحرك المسيلة حركته بعد حركه الي الاثني عشر
 فاما قدم من طريق الكوفيين والبصريين والاصل فيه تحريك
 للمسيلة مرة واحدة بالضرب من التاصيل الي التصحيح
 وهذه فيها تحريك للمسيلة مرة بعد اخري بالقرب
 بعد الفرق المنكسر عليهم مثال ذلك زوجان
 وثلاث جدان وخمسة اخوة لام وسبعة اعمام اصلها من
 اثني عشر ولا حول فيها فتعول للزوجتين ثلاثة بنات
 عددهما قاضب اثني في اثنا عشر يحصل اربعة
 وعشرون فكانه ليس فيها من المنكسر عليه سهام
 الا الزوجتين فلجدان من الاربعة والعشرين السدس
 اربعة بنات عددهن قاضب عددهن ثلاثة في الاربعة
 والعشرين يحصل اثنا وسبعون ينقسم منها نصيب
 الزوجات والجدان لا الاخوة والاعمام وللأخوة للام
 من ذلك اربعة وعشرون يباين عددهم وهو خمسة
 قاضب الخمسة في الاثني والسبعين يحصل ثلثاية
 وستون ينقسم منها نصيب الزوجات والجدات
 والاخوة للام لا الاعمام وللأعمام من ذلك تسعون
 يباين عددهم وهو سبعة قاضب السبعة في ثلثاية
 وستين يحصل القان وخمساية وعشرون منها ينقسم
 انصبا الفرق الاربعة فقد تحركت القريضة بالقرب
 اربع مائة كما قد رايت فاما تحركت من اصلها اثني عشر

الي

الي اربعة وعشرين ثم الي اثني وسبعين الي ثلثاية
 وستين الي الفين وخمساية وعشرين وما سبق من
 الطرق لم يقع فيه ذلك ومنها طريق ذكرها الشهيرة
 في فرايضه وهي ان تقسم سهام كل صنف من الاصل
 علي عددهم بالقسمة فان كان المنكسر علي صنف واحد
 فخرج ذلك المنكسر هرجزا السهم فاض به في اصل
 المسيلة او مبلغه بالهول ففي المثال المذكور في
 الطريق السابقة اقسام ثلاثة للزوجتين عليهما
 يحصل لكل واحدة سهم ونصف واقسم سهم الجدات
 عليهن يحصل لكل جدة ثلثان واقسم اربعة الاخوة
 للام عليهم يحصل لكل اخ لام اربعة اخماس واقسم
 ثلاثة الاعمام عليهم يحصل لكل عم ثلاثة اسباع
 فحصل مقايما جاعلا للنصف والثلثين والاخماس
 والاسباع بحده ما بينين وعشرة فهو جز السهم
 فاض به فيها فخرج من الفين وخمساية وعشرين كما
 قد ناقش **الشيخ** رحمه الله قلت وهذا الطريق
 في معني الطريق المشهور التي ذكرناها وهو يوضح
 ما ادعينا ان العمل المذكور هو في الحقيقة من باب
 بسط المنكسر انتهى ويعني بالطريق المشهور وبالعمل
 المذكور هو ما ذكره في باب تصحيح المسائل مما اتفق عليه
 البصريون والكوفيون واختلفا فيه ومنها طريق
 ذكرها **الشيخ** رحمه الله في مهاجد وعراها الي الموثقين
 وهي ان تأخذ نصيب كل صنف من اصل المسيلة فتقسمه
 من عدد ذلك الصنف وتضيف الاسم الحاصل الي اسفله

الواحد من الاصل او من مبلغه يا لعول ان عال ثم تطلب
 مخدج ذلك الكسر او مخدجا يحتم تلك الكسور الحاصلة
 فما كان منه تصح المسئلة ففي المثال نصيب الزوجتين
 ثلاثة فانسبه الي عدددها وهو اثنان يكن مثلاً ونصفاً
 اضعف ذلك الي اسم الواحد من اثني عشر وهو نصف
 سدس اي نصف سدس وربع سدس اي ثلثا فهو
 ما لكل زوجة ونصيب الجداث اثنان انسبهما
 الي عدددهن وهو ثلاثة يكن ثلثين اضعف ذلك الي
 نصف السدس يكن ثلثي نصف سدس اي نصف تسع
 فهو ما لكل جدة ونصيب الاخوة للام اربعة انسبهما
 الي خمسة عدددهم يكن اربعة اخماس اضعف ذلك
 الي نصف السدس يكن اربعة اخماس نصف سدس
 سدس اي ثلث خمس فهو ما لكل اخ لام ونصيب
 الاعام ثلاثة انسبهما الي سبعة عدددهم يكن ثلاثة
 اسباع اضعف ذلك الي نصف السدس يكن ثلاثة اسباع
 نصف سدس اي ربع سبع فهو ما لكل عم فحصل مقاما
 جا معا للثمن ونصف التسع وثلث الخمس وربع السبع
 لما علمت يكن الفين وخمسمائة وعشرين هو مصحح المسئلة
 لكل زوجة ثمة ثلثمائة وخمسة عشر ولكل جدة
 نصف تسعة مائة واربعون ولكل اخ لام ثلث
 خمسة مائة وثمانية وستون ولكل عم ربع سبع
 تسعون قال الشيخ رحمه الله فهذه ست طرق
 في التصحيح طريقا البصريين والكوفيين وطريق الحل

وطريق

وطريق محمد بن الحسن رحمه الله وطريق الموثقي وطريق
 الشهير زوري انتهى وقال الشيخ رحمه الله ايضا ان
 القبط وغيرهم من الكنته يقسمون المسئلة بالقراريط من
 غير نظر الي تاصيل وتصحیح فيقولون في ثلاثة جدات
 وخمسة اخوة لام وسبعة اعمام للجدات اربعة قراريط
 لا يهتم بجعلون الاربعة والعشرين اصلاً فيقولون لكل
 جدة قراريط وثلث قراريط وللأخوة للام ثمانية قراريط
 لكل اخ قراريط وثلث قراريط وللأخوة للام ثمانية
 قراريط لكل اخ قراريط وثلث قراريط وثلثا
 قراريط وللأعمام اثنا عشر قراريط وعلي هذا فما اسلفناه
 من طريق البصريين والكوفيين والحل وطريق محمد بن
 الحسن في تصحيح العدد المبسوط انتهى وانما لم يعدها
 الشيخ من جملة الطرق لانها في الحقيقة قسمة للتركة
 بالقراريط من غير سبق نظر في اصل المسئلة ولا في
 تصحيحها فليست من طرق تصحيح المسائل وسياتي
 قسمة التركة بالقراريط في جملة مسايل قسمة التركة
 بالقراريط في جملة مسايل قسمة التركة لكن بعد
 تصحيح المسئلة وكان شيخنا الشيخ نور الدين علي
 المزيلاوي رحمه الله كثيراً ما يقسم المناسبات بالقراريط
 من غير اعتبار لعملها الا في ويسهل ذلك على
 الطريق المشهور لان فيها اختصارا كثيراً يشهد له النوف
 مستند كوكبية علمه في المناسبات ان شاء الله تعالى والله
 اعلم ولما انفي الكلام على تصحيح المسائل وما ذكره في اثنا

ذلك من قسمة سهام المسبلة على الورثة وما اردفه به من
مسائل الرياض في الفرائض ذكر طريقا لمعرفة نصيب كل
وارث من المص في قبل التضييق في بعض الاحوال فقال
فصل في استخراج نصيب كل وارث من تضييق
المسبلة قبل تضييق المسبلة وقبل استخراج هذا السهم
وقبل التضييق فيعلم من الطرق الخمسة التي ذكرها
المهر رحمه الله بعضها في قوله قلت واذا اردت قسمة
سهام المسبلة على الورثة وذكر بقينها في الشرح
واعلم ان هذا الفصل وان كان مما طابيل تحتها فاحوال
متكاثرة ومسائل متشعبة وقد اقتصر منها بتبع
لاصله على حالة واحدة فقال اقرب ان اردت ان تعلم
نصيب كل وارث على افراده من المص بعد تاصيل
المسبلة وقبل استخراج هذا السهم والتضييق نصيب
كل فريق من اصلها اي المسبلة في اعداد ورس غيره
من الفرق فربما بعد فريق سوا في ذلك وقع الانكسار
على فريقين او على ثلاثة او على اربعة وان لم تشمل
عبارة نظاها انكسار على فريقين فما بلغ
بالضرب فهو نصيب كل وارث من ذلك الفرق الذي
ضربت نصيبه من اصل المسبلة من التضييق واذا
جمعت انصبا جميع الورثة حصل تضييق المسبلة
فهذا الطريق اخر لمعرفة تضييق المسائل مثاله
في الانكسار على ثلاثة فرق جدتان وثلاثة اخوة
او اخوات لامر خمسة اعمام اصلها من ستة لما علمت
فاقرب

فاقرب سهم الجدتين ان اردت ان تعلم حصة كل
جدة من المص في عدد اولاد الام وهو ثلاثة والحاصل
وهو ثلاثة ايضا في خمسة عدد الاعام يحصل خمسة
عشر وهي مال لكل جدة فللمجدتين ثلاثون واقرب
سهمي الاخوة للام ان اردت ان تعلم مال لكل اخ لامر
من المص في عدد الجدتين وهو اثنان والحاصل
وهو اربعة في خمسة عدد الاعام يحصل عشرون
وهي مال لكل اخ لامر فلهم ستون واقرب ثلاثة الاعام
ان اردت ان تعلم مال لكل عم من المص في عدد الجدتين
وهو اثنان والحاصل وهو ستة في ثلاثة عدد الاخوة
للأم يحصل لكل عم ثمانية عشر وللأعمام تسعون
وتضييق المسبلة من مائة وثمانين مجموع حصص الورثة
هذا اما ذكر الاصل وهو خاص بما ذكره المص بقوله
قلت وهذا العمل المذكور وهو ان تقرب جميع حصة
الفرق من الاصل في جميع اعداد الفرق غيره
خاص بما اذا كان كل فريق من اصناف الورثة متباينة
سهامه والفرق كلها متباينة فهو خاص بالمسائل
الصغيرة فان كان الامر غير ذلك مما سنده كربعه
ففيه تفصيل بطول ذكره مع الاستغناء عنه
بما تقدم في باب تضييق المسائل انتهى ما اراده المص
ولا بأس بذكر شيء من ذلك لتخيط به علما فان
كتابتنا مجموع كاضله فتقول اعلم ان الانكسار
اما ان يكون على فريق او اكثر فان كان على فريق
واحد فلكل واحد منهم من التضييق نصيب جماعته

من الاصل عند التباين ووفق نصيبهم عند التوافق
 ومن صح عليه نصيبه من الاصل ضرب نصيبه منه في عدد
 القريب المبين او في وفق الموافق ففي حصة وثلاثة اعمام
 نصيب الاعمام من الستة اصلها خمسة فهي ما لكل عم
 من التصحيح واذ اجمعت حصص الاعمام الثلاثة كانت
 خمسة عشر واذ اجمعتها الى الثلاثة حصة الجدة كان
 المجمع ثمانية عشر وهو مصحح المسئلة فقد علمت كل
 وارث من التصحيح قيل ان تعلم التصحيح فانك لم
 تعلمه الا بعد جمع حصص الورثة بخلاف ما سبق وان كان
 علي قريقي فان يابن كل قريقي سهامه فانظر بين
 القريقين فاما ان يتماثل او يتباينا واما ان يتوافقا
 واما ان يتلاخلا فان تماثلا فاعمل كما في الانكسار
 علي قريقي واحد مبين فلكل واحد من كل قريقي من
 انكسر عليه نصيبه ما لجماعته من اصل المسئلة
 ولما انقسم عليه نصيبه ما حصل من قرب نصيبه
 من الاصل في عدد واحد الصنفين ففي ام وسبعة
 اخوة لام وسبعة اعمام اصلها ستة للام واحد
 ولولادها اثنان وللاعمام ثلاثة وحصة كل
 قريقي من اولاد الام والاعمام مائة لعدد هـ
 والصنفان متماثلان فلكل اخ لام اثنان فلهما
 اربعة وعشرون ولكل عم ثلاثة فلهما اثنان وعشرون
 ولللام واحد في سبعة عدد احد الصنفين فلها
 سبعة ومجموع الحصص اثنان واربعون هو
 التصحيح وان يتباينا فلكل واحد من المنكسر

عليهم

عليهم نصيب جماعته من الاصل في عدد الصنف الاخذ
 ولما صح عليه نصيبه حاصل قرب نصيبه من الاصل
 في مسطح عددي الصنفين ففي الوكانت الاخوة للام
 ثلاثة والاعمام خمسة مع الام تقرب لكل اخ لام اثنان
 حصة اولاد الام في خمسة عدد الاعمام يحصل عشرة
 فهي ما لكل اخ لام فلهما ثلاثون وتقرب لكل عم
 ثلاثة وهي حصة الاعمام من الاصل في ثلاثة عدد
 الاخوة للام يحصل تسعة فهي ما لكل عم فلهما
 خمسة واربعون وتقرب للام ستمها في مسطح عددي
 اولادها والاعمام وهو خمسة عشر يحصل خمسة عشر
 فهي حصتها واذ اجمعت الحصص كلها حصل تسعون
 فهو مصحح المسئلة وان توافقا ارد اخلا فالحكم
 واحد وهو ان تقرب نصيب كل صنف من اصل
 المسئلة في وفق عدد الصنف الاخذ بخرج ما لو احد
 ذلك الصنف من التصحيح وتقرب لمن صح عليه
 نصيبه من الاصل في الجاهل من ضرب احد
 الصنفين في وفق الاخر ففي الوكانت الاخوة
 للام خمسة عشر والاعمام عشرة مع الام
 نقول عدد الاخوة للام والاعمام متوافقان
 بالخمسة فان اردت حصة كل اخ لام من
 التصحيح فاضرب اثنين حصة الاخوة للام
 من اصلها في اثنين خمس عدد الاعمام يحصل
 اربعة هي ما لكل اخ سهم فلهما ستون وان اردت

ما لكل عم كذلك فاضرب ثلاثة حصصه الاعمام من
 الاصل في ثلاثة خمس عدد الاخوة للام يحصل تسعة
 فهي مال لكل عم فلهم تسعون واضرب للام سهمها
 من اصل المسئلة في ثلاثين مسطح عدد الاعمام
 في خمس الاخوة للام او عدد الاخوة للام في خمس
 الاعمام يحصل لها ثلاثون فمجموع الحصص مائة
 وثمانون هو التصحيح ولو كان الاعمام فيها عشرة
 والاخوة للام خمسة لكان من امثلة التداخل
 وهما متوافقان بالخمسة ايضا لان كل متداخلين
 متوافقان كما تقدم فاضرب لكل اخ لام اثنين
 في اثنين خمس عدد الاعمام يخرج اربعة هي مال لكل
 منهم فلهم عشرون فاضرب لكل عم ثلاثة
 في واحد خمس عدد الاخوة يخرج ثلاثة فلهم
 ثلاثون واضرب للام سهمها في العشرة التي هي
 مركبة اعتبارا من ضرب واحد خمس عدد الاخوة
 في عشرة عدد الاعمام او حقيقة من اثنين خمس
 عدد الاعمام في خمسة عدد الاخوة وحاصل
 ضرب وفق احد المتداخلين في كامل الاخر مساو
 دائما لا كبرها فيحصل لها عشرة فاذا جمعت
 الحصص كان مجموعها ستين هو مصحح المسئلة
 وان وافق كل فريق سهامه فارد ذلك منها الى
 وفقه وانظر في الراجعين فلا تخلو ان من حال مت
 الاحوال الاربعة فان تماثل الراجعان فلكل واحد

من

من كل صنف وفق نصيب فريقه من الاصل ولينصح عليه
 نصيبه حاصل ضرب نصيبه في احد الراجعين ففيما لو
 كانت الاعمام خمسة عشر والاخوة للام عشرة مع
 الام راجع الاعمام خمسة والاخوة خمسة وهما متماثلان
 فلكل اخ لام ولكل عم واحد واضرب للام حصتها من
 الاصل واحد في خمسة احد الراجعين فلهما خمسة فاذا
 جمعت الحصص كان مجموعها ثلاثين وهو التصحيح وان
 تماثلنا فلكل واحد من انكسر عليهم نصيبهم وفق
 نصيب جماعته من الاصل في راجع الصنف الاخر
 ولينصح عليه نصيبه حاصل ضرب نصيبه من الاصل
 في مسطح الراجعين ففيما لو كانت الاخوة والاعمام
 كل صنف منها ستة راجع الاخوة ثلاثة وراجع
 الاعمام اثنان والراجعان متباينان فلكل اخ واحد
 وفق حصتهم في اثنين راجع الاعمام ولكل عم
 واحد وفق حصتهم في ثلاثة راجع الاخوة وللأم
 واحد في ستة مسطح الراجعين ومجموع حصصهم
 وثلاثون هو التصحيح وان توافقا وتداخلا فاضرب
 لكل واحد من كل صنف وفق نصيب جماعته من
 اصل المسئلة في النصف الاخر واضرب لمن صح
 عليه نصيبه حصته من الاصل في مسطح الراجعين
 وارجع الرجوع الاخر ففيما لو كانت الاخوة للام
 اثني عشر والاعمام كذلك مع الام لكل اخ وام

راجع راجع

في اثنين راجع راجع الاعمام فله اثنان ولكل
 عم واحد في ثلاثة وفق وفق الاخوة للام فله
 ثلاثة وللأم واحد في اثني عشر حاصل ضرب اثنين
 راجع راجع الاعمام في ستة راجع الاخوة للام
 وحاصل ضرب ثلاثة راجع راجع الاخوة للام في
 اربعة راجع الاعمام فلهما اثنا عشر ومجموع الحصص
 اثنين وسبعون هو الصحيح وفيما لو كانت الاخوة
 للام اثني عشر والاعمام تسعة مع الام لكل اخ لام واحد
 في واحد وفق وفق الاعمام لان كل متداخلين متوافقان
 ولكل عم واحد في اثنين راجع راجع الاخوة للام كما
 قلنا وللأم واحد في ستة التي هي مركبة اعتبارا من
 واحد راجع راجع الاعمام في ستة التي هي مركبة اعتبارا من
 راجع الاخوة للام او حقيقته من اثنين راجع راجع الاخوة
 للام في ثلاثة راجع الاعمام فلهما ستة ولكل عم اثنان
 ولكل اخ لام واحد ومجموع الحصص ستة وثلاثون
 هو الصحيح وان وافق احد الصنفين نصيبه وبابن
 الصنف الاخر نصيبه فردا موافقة التي وفقه وانظر
 بين الوفاق مع الصنف المبين فلا يخلوا من الاحوال
 الاربعة فان ثمة كام وثمانية اخوة لام وثمانية
 اعمام فنصيب المبين لواحد من بابنه فلكل عم ثلاثة
 وفق النصيب الموافق لواحد من وافقه فلكل
 اخ واحد ويضرب نصيب من صح عليه نصيب في احدى

اعني

اعني وفق الصنف الموافق او الصنف المبين فللام
 اربعة ومجموع الحصص اربعة وعشرون هو
 الصحيح وان ثمة كام وثمانية اخوة لام
 وسبعة اعمام فيضرب نصيب المبين في راجع الموافق
 يحصل ما لواحد الصنف المبين فلكل عم اثنا
 عشر حاصل ضرب ثلاثة نصيب الاعمام في اربعة
 راجع الاخوة ويضرب وفق نصيب الصنف الموافق
 في عدد الصنف المبين يحصل ما لواحد ذلك
 الموافق فلكل اخ لام تسعة ويضرب نصيب من صح
 عليه نصيبه في مسطح الصنف المبين وفق
 الصنف الموافق فللام ثمانية وعشرون ومجموع
 الحصص مائة وثمانية وستون هو الصحيح وان توافقا
 كام وثمانية اخوة لام وثمانية اعمام فيضرب نصيب
 المبين في راجع راجع الاخوة وفي الثمانية الموافق
 والمتداخلة يحصل ما لواحد المبين فلكل عم
 في الاولى تسعة حاصل ضرب ثلاثة نصيب الاعمام
 في ثلاثة راجع راجع الاخوة وفي الثانية لكل عم
 ثلاثة حاصل ضرب ثلاثة نصيب الاعمام في واحد
 راجع وفق الاخوة ويضرب وفق نصيب الموافق
 في وفق الصنف المبين اعني وفقه مع راجع
 الصنف الموافق يحصل ما لواحد الصنف الموافق
 فلكل اخ لام في الاولى واحد في اثنين نصف
 الاربعة عدد الاعمام لان عددهم يتوافق الستة راجع

الاثنى عشر عدد الاخوة بالنصف فلكل واحد اثنان
 وفي الثانية لكل اخ لام ايضا اثنان حاصل ضرب
 واحد في اثنين ربح الثمانية عدد الاعمام لان عددهم
 يوافق الاربعة راجع الثمانية عدد الاخوة للام
 بالربيع لان كل متد اخلين متوافقان بما لا يصغرهما
 من الاجزاء ويضرب نصيب من صح عليه نصيبه
 في الحاصل من ضرب احد المتبئين اعني وفق الموافق
 وكل المبين في وفق المتبئ الآخر فللام واحد
 في الاولى في الحاصل من ضرب الستة راجع الاخوة
 في اثنين وفق الاعمام والحاصل من ضرب الثلاثة
 راجع وفق الاخوة في اربعة عدد الاعمام وهو في
 الحالي اثنا عشر فلها اثنا عشر ولها في الثانية
 واحد ايضا في الثمانية المركبة من ضرب الاربعة راجع
 الاخوة للام في اثنين راجع الاعمام او المركبة اعتبارا
 من ضرب واحد راجع راجع الاخوة في ثمانية عدد
 الاعمام فلها ثمانية ومجموع الحصص في الاولى ثمانية
 اثنان وسبعون هو مصححها وفي الثانية ثمانية
 واربعون هو مصححها هذا ان وقع الانكسار على
 صنفين فان وقع على اكثر فلا يخفى العمل ومن
 امثلته ما تقدم ذكره في الاصل وقد ذكر الشيخ
 رحمه الله في الفصول كذلك مثالين ووضح المصنف
 رحمه الله عبارته في شرحه ولا بأس بذكرها بافية
 للمتعلم فنقول قالوا ولو وقع على اكثر من صنفين

فلا

فلا يخفى العمل اذا نزلت على ما تقدم ولتقتصر على
 مثالين ليقاس عليهما غيرهما احدهما زوجة وثلاث
 جدات وخمسة اخوة لام وسبعة اعمام فقد وقع الكسر
 في هذا المثال على ثلاثة اصناف وكل صنف من الثلاثة
 يتايند سهامه والاصناف الثلاثة متباينة فاقرب
 لكل حصة سهمين في مسطح عددي الاخوة والاعمام
 وهو خمسة وثلاثون يحصل لها سبعون واقرب لكل
 اخ اربعة سهم في مسطح عددي الجدات والاعمام وهو
 احد وعشرون يحصل له اربعة وثلاثون واقرب
 لكل عم ثلاثة في مسطح عدد الجدات والاخوة وهو
 خمسة عشر يحصل له خمسة واربعون واقرب للزوجة
 ثلاثتها في مجتم الاعداد الثلاثة وهو الحاصل
 من ضرب بعضها في بعض بان تقرب احد الاعداد
 الثلاثة في اخر منها ثم تضرب الحاصل في الثالث
 فيحصل مجتم الاعداد الثلاثة وهو مائة وخمسة
 يحصل لها ثلاثمائة وخمسة عشر ومجموع الانصبا
 في هذه المسئلة الف ومائتان وستون المثال
 انشا في لو كانت الجدات فيها عشرا والاخوة للام
 اثني عشر والاعمام احدا وعشرين لوافق كل صنف
 فيها نصيب وكان راجع الجدات فيها خمسة لان
 سهمي الجدات يوافقان عدد هين بالنصف ونصف
 عدد هين خمسة وراجع الاخوة ثلاثة لان سهامهم
 توافق عددهم بالربيع وربع عددهم ثلاثة وراجع

الاعوام سبعة لان ثلاثتهم توافق عددهم بالثلث
 وثلث عددهم سبعة فاضرب لكل حدة نصف
 سهمين وهو واحد في مسطح راجعي الاخوة والاعوام
 وهو واحد وعشرون يحصل لها واحد وعشرون واضرب
 للاخ الواحد منهم ربع نصيبهم وهو واحد ايضا في
 مسطح راجعي الجدات والاعوام يحصل له خمسة وثلاثون
 واضرب للعلم الواحد منهم ثلث نصيبهم وهو واحد ايضا
 في مسطح راجع الجدات والاخوة يحصل له خمسة وعشرون واضرب
 للزوجة ثلاثتها في مجسم الر وابع الثلاثة وهو مائة
 وخمسة يحصل لها ثلثمائة وخمسة وعشرون ومجموع الانصبا
 الف ومائتان وستون ايضا وعلى هذا القياس في بقية
 الاقسام ولا يخفى ذلك على من له رياضية انتهى واما
 انهي الكلام على تصحيح المساييل بالنسبة الى ميت
 واحد سارع في تصحيحها بالنسبة الى ميتين فاكثروا وهو
 المناسبة فقال **فصل** في عمل المناسبة
 اي تصحيحها وقسمتها وتجميع على مناسقات والنسخ
 لغة الازالة والتعبير والنقل فمن الاول نسخت الشمس
 الظل ازالته ومن الثاني نسخت الريح اثار الديار
 غيرتها ومن الثالث نسخت الكتاب نقلت ما فيه والنسخ
 شرعا في الاحكام رفع حكم بالثبات اضر والمناسبة
 في اصطلاح الفوضيين ما سياتي في كلام المصنف سميت
 بذلك كما قال الشيخ مشايخنا لانه او غير ما خفيت
 منه الاولي بموت الثاني او بالمصالح الثاني اوله نقل المال

من

من وارث واحد انتهى وقال ايضا فان قلت المناسبة معاينة
 تقتضي صدور الفعل من الجانبين وهو متفق هذا للعلم
 بان المسئلة المناسبة ليست منسوخة وبالعكس قلت
 بقدم جواب مثل هذا وايضا لما كان في المتوسطات
 يعني المساييل المتوسطات شبه المفاعلة ونزل غيرها
 متراتها اطلق على الكل ذلك طرذا الباب وانما عبرت
 بشبه المفاعلة في المتوسطات لا بالمفاعلة مع انها موجودة
 فيها لان وجودها فيها مجاز لان ناسخ كل منها غير
 منسوخة والمفاعلة حقيقة انما تكون حين يكون الفعل
 من اثنين فاكثروا ففعل كل بالآخر ما يفعل الاخر به
 انتهى والجواب الذي تقدم في مثله هو قوله في المعادة
 سميت بذلك وان لم يكن العدم من الجانبين لان قاعدا
 قد ياتي بمعنى فعل كما وشر وجاوش ودافع ودفع انتهى
 فيقال في مثله هنا المفاعلة ليست على بابها وقد مكده
 صرح بذلك الشيخ رحمه الله بعد نقله في تسميتها
 بالمناسبة توجيها عن الماوردى وغيره فقال قال
 الماوردى رحمه الله سميت بالمناسقات لان الثاني
 لما مات قبل القسمة كان موته ناسخا لما صحت سيرة
 مسئلة الميت الاول وقال غيره سميت بذلك لان
 المسئلة الاولى انقشحت بالثانية فكنت وعلى هذين
 لا تكون المفاعلة على بابها انتهى **فصل**
 قال الشيخ رحمه الله فايده حكمي الفزافي رحمه الله
 في شرح المحصول عن بعض شراح المقامات القدرين

الفسخ والمسخ والسليح ان النسخ نقل اللفظ والمعنى
نقلا صحيحا وان المسخ افساد اللفظ والمعنى افسادا
كليا وان السليح نقل المعنى دون اللفظ نقلا صحيحا
انتهى والمراد بذلك في الالفاظ ومعانيها والافضل
واحد من الثلاثة معنى غير ما ذكرناه الله اعلم اذ الله
تقرر ذلك فلا يخلو اما ان لا يتأتى في المناسبة
اختصارا في ابتداء العمل واما ان يتأتى ذلك وفي
الحال الاول اما ان يموت من ورثة الاول ميت فقط
فيكون في المسئلة ميتان واما ان يموت اكثر من ميت
فيكون في المسئلة اكثر من ميتين فهذه ثلاثة احوال
ذكر الاول منها بعبارة يفهم منها تعريف المناسبة
مطلقا فقال اذا مات انسان من رجل او امرأة
وحلف تركته مما يورثه ونقدم صبطة عن الخوارج
رحمة الله وورثته من يقدم ذكرهم ثم لم تقسم
التركة حتى مات بعض ورثته او ورثته ورثته
سوا كان واحدا او اكثر وحلف ورثته فان كان الميت
من ورثة الاول واحدا فقط ولم يتأتى الاختصار ابتداء
فاعمل لكل ميت مسئلة على حدة فصحيح انم خذ
من مصحح مسئلة الميت الاول سهام الميت الثاني
واقسمها على مصحح مسئلته فاما ان تنقسم واما
ان تتباين واما ان توافق فان انقسمت سهام الميت
الثاني على مسئلته فقد صحت المسئلتان للميت
الاول والثاني مما صحت منه المسئلة الاولى وان ماتت

سهام

سهامه اي الميت الثاني مسئلته فاصرب المسئلة الاولى في
المسئلة الثانية وان وافقها اي وافقت سهام الميت الثاني
مسئلته فاصرب المسئلة الاولى في وفق المسئلة الثانية
فما حصل من الصرب في كل من الحالتين منه تصحح المسئلتان
اي الاولى والثانية ولو قال في الثانية فاصرب الثانية
في الاولى وفي الموافقة فاصرب وفق الثانية في الاولى
فكان النسب وانما لم يذكر والمماثلة والمد اخلة بين
سهام الثاني ومسئلته لما قدمناه في تصحيح المسائل
ولما فرغ من ذكر القاعدة شرع في التمثيل لها فقال
مثاله اي ما ذكر في الاحوال الثلاثة ماتت امرأة عن
زوج وام وعم مسئلتهما من ستة ومنها تصحح للزوج ثلاثة
وللام اثنتان وللعمة واحد فان مات الزوج قبل قسمته
تركته عن ثلاثة بنين او عن ابوين فسهامه ثلاثة
تصحح على مسئلته فان قسمتها عليهما فانها ايضا ثلاثة
فتصححان اي الاولى والثانية من ستة مصحح الاولى قسمتها
بين الجميع فلام الاولى سهمان ولعمها واحد ولكل من
اولاد الزوج واحد ولامه سهم ولابيه اثنان فهذا
مثال الانقسام وان مات الزوج فيها عن خمسة بنين
فسهامه من الاولى ثلاثة تتباين مسئلته وهي خمسة فاصربها
اي مسئلته في الاولى فتصححان اي المسئلتان من ثلاثين
ما حصل ضرب الخمسة في الستة وستة في كيفية قسمتها
وان مات الزوج فيها عن ستة بنين فسهامه اي
الزوج وهي ثلاثون افقهم اي البنين اي عددهم وهو ستة

فتقطن بحبي لذلك فقال يا امير المؤمنين القصد
علمي لا خلقي فاسالني وكانوا في الزمن الاول يمتحنون
القضاة والعمار بالافرايض مثاله فقال ما تقول
في ابي بن وايتين لم تقسم التركة حتى ماتت احدي
البناتين عن من في المسئلة فقال يا امير المؤمنين الميت
الاول ذكر ام انني فعرف المامون مقتنه واعجبه وقال
له اذ عرفت التفصيل عرفت الجواب قوله القضاء كان
حبي اذ اذ اك بن احدى وعشرين سنة فاستخفوه
مساخ البصر واستخفوه فقالوا له كم سن القاضي
فقال ست عتار بن اسيد حين ولاه النبي صلى الله عليه وسلم
مكة فاجابهم بجامعاه ان النبي صلى الله عليه وسلم وفي
من هو في ستي فلا اعتراض علي المامون في توكيبي
اذ اعلم ذلك فينبغي لمن سئل عنها ان يسأل
عن الميت الاول كما سأل حبي لان الحكم يختلف كما
سئله وكذا ينبغي للفرعي ان يتيقظ لما عساه
يرد عليه من المعانطان والمسائل التي يحتاج
الحال اليها الي تفصيل خصوصا في مسائل
المناسحات وخصوصا عند الامتحان ولا يسرع
في عمل المسائل وتضييعها حتي يفرضها علي وهنه
وينظر ما عساه يرد عليها وينظر سوابق السؤال
ولو احقه ويكثر التيقظ فيمن يجب ومن لا يجب
فان باب المحب باب عظيم في الافرايض وليكن من
اهل البصائر وعند الامتحان يكثر المروءة ويهان

وهو مصحح مسيلة الزوج بالثلث كما تقدم ان كل سند اثنان
متوافقان قاض بثلث عددهم وهو اثنان للموافق
بالثلث في الاولى فتصحان اي الاولى والثانية من اثني
عشر حاضرا ضرب اثنين في السنه وتسني في كيفية قسمتها
ايضا فيما ذكر من زيادته بقوله قلت فان اردت القسمة
للمناسحة في حالي المبينة والموافقة فمن لمشي من الاولى
بأخذه حال كونه مضروبا في الثانية عند التباين ومضروبا
في وقفا اي الثانية عند التوافق ومن لمشي من الثانية
بأخذه مضروبا في سهام موصيه وهو المبت الساني
من المسيلة الاولى عند التباين وفي وقفا اي سهام
موصيه من المسيلة الاولى عند التوافق ففيما لو مات
الزوج عن خمسة بنين وتقدم انها تصح من ثلاثين للام
سهمان في خمسة مصحح الثانية فلها عشق وللم واحد
في خمسة فله خمسة ولكل واحد من اولاد الزوج واحد
من مسيلته في ثلاثة سهام الزوج من الاولى فله ثلاثة
وفيما لو مات عن ستة بنين وتقدم انها تصح من اثني
عشر للام سهمان في اثنين ثلث مسيلة الزوج
فلها اربعة وللم واحد في اثنين فله اثنان ولكل
واحد من اولاد الزوج سهم من مسيلته مضروبا
في واحد ثلث سهام ابهم من الاولى فله واحد
قارء وق سبق الوعد بذكر المامونة في
المساثل الملقبات وهذا وان اجمازه فنقول لما اراد
ابو العباس عبد الله المامون بن الرشيد ان يولي
بجلى بن كثر قضا البصر اخصه فاستخقر لصغر سنه

فقط

اذا علم ذلك فلترجع الى المسئلة فنقول ان كان الميت
 الاول ذكرا ففكرن المسئلة رجل مات وخلف ابا واما
 وبنتين فلم تقسم تركته حتى ماتت احدي ابنتيه
 عن اخت تشقيقة اولاد وعن حدة ام اب وعن جد اب اب
 فالاولى من سنة لكل من البنين اثنان ولكل من
 الابوين واحد والثانية تفقي من ثمانية عشر الى حدة
 ثلاثة وللجد عشق وللأخت خمسة وسهام البنت
 اثنان توافق الثمانية عشر مسيلتها بالنصف
 فاضرب نصف الثمانية عشر تسعة في السنة فتفقي
 من اربعة وخمسين فللاب من الاول واحد في تسعة
 بتسعة وله من الثانية بالجدة ودة عشرة في واحد
 بعشر فاجمع الحصتين فجمع له تسعة عشر لانه في الحال
 المناسبة كلها اذا وصفت شخص من ميتين يجمع ماله
 منهن اولاد من الاول واحد بتسعة بتسعة ولها من
 الثانية بالجدة ودة ثلاثة في واحد بثلاثة يجمع لها
 اثنا عشر وللبنت من الاول اثنان في تسعة بثمانية
 عشر ومن الثانية خمسة بالاحوة في واحد بخمسة
 يجمع لها ثلاثة وعشرون وان كان الميت الاول
 انثى كان الاب في الثانية جد ابا ام ولا ثنى له
 والام فيها حدة اكرام والأخت فيها تشقيقة ان كانت
 من اب واحد واخا من ام ان كانتا من رجلين فتكون
 الاولى خلفت ابا واما وبنتين والثانية خلفت حدة
 ام ام وجد ابا ام واخا تشقيقة اولاد فبمختلف الحال

كما رايت بالنسبة الى الجد وبالنسبة ايضا الى الاخ
 باعتبار كونها تشقيقة اولاد وياتي القول بالرد او بتو
 بيت المال ويختلف التفصيل للمناشئة بهذا الاختلاف
 ولا يخفى العمل في كل حال علي من اتقن ماعى والله اعلم
 ولما قد ربح المص رحمه الله من بيان الحالة الاولى شرع
 في الثانية من زيادته ايضا فقال واذا مات قبل الفسقة
 اكثر من ميت وخلف ورثة هم ورثة من قبله او بعضهم
 او غيرهم او ورثة من قبله مع غيرهم او بعض ورثة
 من قبله مع غيرهم فخذ سهام الثالث من المسئلة
 الجامعة لمسيلتي الاول والثاني بعد تحصيلها
 بالطريق المتقدم واعرض سهامها عنها على مسيلته
 فان انقسمت سهامها عليها اي على مسيلته فميت المسالة
 الثالثة مما صحت منه الاول والثاني اي الاول والثانية
 فتكون الجامعة للمساكتين جامعة للثلاث وان باقية
 اي باقية سهام الثالث من الجامعة للاولتين مسيلته
 فاضربها اي مسيلته فيما صحت منه الاول والثاني
 او وافقتها اي واخفت سهام الثالث منها مسيلته
 فاضرب وفقها اي وفق مسيلته فيما صحت من
 الاول والثاني فاما كان بالضرب عنه تفقي المسائل الثلاثة ثم ان مات
 فاعترض ذلك اي ما صحت منه المسائل الثلاثة كمسيلة
 واحدة اولى بالنسبة الى مسيلة الرابع ومسيلة الميت
 الرابع كالثانية بالنسبة الى مضم الثلاث وخمسها اي الميت الرابع
 من هذه الاولى التي هي في الحقيقة جامعة لثلاث مسائل

واقسمها اي سهام الرابع علي مسيلته فان
 انقسمت قواضيه انه لا يحتاج الي ضرب وتصح الاربع
 وان انكسرت سهام الرابع من الجامعة للثلاث علي مسيلته
 فاضرب الثانية عند مبانيتها سهامه لمسيلته
 او وقفها عند مواحقه سهامه لمسيلته
 في الاولى اعتبارا وهي الجامعة للثلاث الاول
 فما حصل فيه تصح المسائل الرابع
 فاعتبره كالاولي ان مات ايضا حاسر ومسيلته
 الخامس كالثانية وافعل كما تقدم
 وهكذا تفعل فيما لومات سادس وسابع وهكذا
 فتعتبر ما قبل مسيلة كل ميت اولي بالنسبة لمسيلته
 ومسيلته ثانيا بالنسبة لما قبلها وتكمل العمل
 يحصل المطلوب فان **قاعدة** لعمل المناسقات
 طريق اخري شرطها ان يكون من مات بعد الاول
 كلهم من ورثة الاول وان لا يورث احدهم من
 الاخر شيئا وهي ان تجعل ما مضى من المسيلة
 الاولى كالاصول لجميع المساييل بعدها ما مضى
 من المساييل بعدها كغيرك انكسرت عليهم
 سهامهم او انقسمت تصح كل مسيلة غير
 الاولى كغيرك وسهام من هي في مسيلته من
 مسيلة الاول كنصيب ذلك الطريق وحينئذ
 فياتي الانقسام او الانكسار علي فريق او اكثر
 وياتي فيه ما تقدم في تصحيح المساييل من الاعمال

التي

التي منها طرق البصريين والكوفيين والمحل وطريق محمد
 ابن الحسن والشهرزوري والموتقيين والطريق التي
 ذكرها المصمغامة لاسيما في الجدول الذي سنده كره
 والتي ذكرناها خاصة بما وجد فيه الشيطان والله اعلم
قاعدة ثانية قد وعدت بذكرها طريق شيخنا نور
 الدين علي المازلاوي الغرضي رحمه الله بمرحمة
 التي كان يكتسبها في المناسقات وحاصلها انه كان
 يقسم التركة في المناسقات من غير اعتبار لصي
 المناسقات وذلك انه تارة يفرض الساييل التركة
 شيئا معينا مما يقسم كالدرهم والدنانير وتارة لا يفرض
 ذلك فان لم يعين تركة فيقسم المسيلة دايما بين ورثة
 الاول من مخرج القيراط وهو اربعة وعشرون سوا
 وقع ذلك انكسار اول لان قسمة التركة بحسب الموجود
 ولو اذ **قاعدة** ذلك الى الانكسار في انصبا الورثة كما
 ستعرفه وقسمة التركة بالقرايط نوع من قسمة التركات
 كما سنده كره ثم ياخذ من ذلك ما اصاب الميت فيقسمه علي
 ورثته ثم ياخذ ما اصاب الثالث من ميت او ميتين
 فيقسمه علي ورثته ثم ما اصاب الرابع كذلك
 التي الا تنقضا وان عسر عليه قسمة ما بقي من كسر
 القيراط جعل القيراط عدد اوجود فيه تلك
 الكسور صحيحة فاذا انتهى نسبت ما يجمع كله واحد
 من ذلك العدد فيكون هو هو ماله من القيراط
 وقد تدق الكسور في هذه فيكون طريق
 الجمهور اسهل خصوصاً بطريق الجدول
 الثانية وان فرض الساييل تركة كما في المثال

الا في كلام المص المص قسم علي ورثته وما خصه الثالث
 كذا كذا ما فرض بين ورثة الاول وما خصه الثاني
 من ذلك فسمه علي ورثته وما خصه الثالث كذا كذا
 وهكذا الى الانتهاء وسأوضحها لك ان شاء الله
 تعالى في هذا الفصل والله اعلم وقد مثل المص
 رحمه الله تعالى لما ذكره بقوله قلومان الزوج في
 المثال المذكور سابقا وهو زوج وام وعم عن خمسة
 بنين فالمسيلة الجامعة للاولي والثانية من ثلاثين
 حاصل ضرب الخمسة مهي المسيلة الثانية في الستة
 مهي الاولي للمباينة بين الثلاثة مهي الزوج وبين
 الخمسة ثم ماقت الام عن اربعة اخوة لادم عن عشرة
 بنين فاذا اعترف مهي الاوليين وهو ثلاثون اولى بالنسبة
 لمسيلة الام فسهم الام منها عشرة لما علمت فاعرضها
 علي مسيلتها وهي اربعة ثم جدا كما ذكر بقوله توافق الاربعة
 مسيلة الام بالنصف فاضرب نصف الاربعة وهو اثنان
 في الثلاثين يحصل ستون فمها تصح المسائل الثلاث
 اجعل مسيلة اولى اعتبارا بالنسبة الي مسيلة العم
 وخذ منها سهم العم وهي عشرة لما علمت اقسيمها علي
 مسيلته لانها ثمانية بالنسبة الي التي هي اولى اعتبارا
 وان كانت في الحقيقة رابعة والاولي في الحقيقة جامعة
 لثلاث فتقسم العشرة سهم العم من الستين علي العشرة
 مسيلة العم عدد بنين فتصح المناسحة الجامعة للمسائل
 الاربع كلها من الستين فاقسمها كما علمت يحصل لكل من
 الود الزوج ستة ولكل من اخوة الام خمسة ولكل من اولاد

العم

العم سهم وان سبت ان تعلمها بالطريق الثاني لوجود
 الشطرنج فيها فاقسم مسيلة الاولي وهي ستة كانها اصل
 لجميع المسائل فلزوج منها ثلاثة علي مسيلة وهي خمسة
 ثمانية فاقسم الخمسة وللاد منها اثنان علي مسيلتها وهي
 اربعة توافقها بالنصف فرد الاربعة الي نصفها اثنان
 واثبتها ولعم منها واحد علي مسيلته وهي عشرة قبايتها
 فاقسم العشرة فصارت المثبتات خمسة واثنين وعشرة فخذ
 سهمها عشرة لما علمت من طرق البصر بين والكوفيين والحد
 فاصربه في اصلها ستة تصح من ستين للزوج من الستة
 ثلاثة في العشرة فله ثلاثون فاقسمها بين بنيه الخمسة وللاد
 اثنان من الستة في العشرة فلهما عشرون فاقسمها بين
 اخوتها الاربعة ولعم من الستة واحد في العشرة فله عشرة
 فاقسمها بين بنيه يحصل لكل واحد من ورثة الزوج هو
 والام والعم ما قد مناه وطريق محمد بن الحسن هنا هي
 بعينها الطريق الاولي العامة وبطريق الشهرستاني
 للزوج ثلاثة تنكسر عن مسيلته بالخمس وللاد اثنان
 تنكسر علي مسيلتها بالنصف ولعم واحد علي
 مسيلته بالاعشر فحصل مقاما جا معا لهذه الكسور
 تجده عشرة هي جزا السهم ارض بها في اصل ستة
 تصح كما تقدم من ستين وبطريق المؤثفين سهم
 سهام الزوج ثلاثة من مسيلته تكن ثلاثة اخماس
 اصفها الي اسم الواحد صحت الستة تكن ثلاثة
 اخماس سدس اي ثلاثة اسداس خمس اي نصف
 خمس اي عشر فهو لكل واحد من اولاده قسم

سهمي لام من مسيلتها ثم اسمها نصف نصف ذلك الي
 اسم الواحد من الستة يكن نصف سدس فهو ما لكل
 واحد من اخوتها وسم سهم العم من مسيلته وهي عشرة
 يكن عشرا ونصف ذلك الي اسم الواحد من الستة يكن
 عشر سدس اي سدس عشر فهو ما لكل واحد من
 اولاده فاطلب المخرج الجامع للعشر ونصف السدس
 وسدس العشر تجده سنين فنه تصح كما تقدم لكل من
 اولاد الزوج عشر الستين فهو ستة فنه تصح كما
 تقدم لكل من اولاد الزوج ولكل من اخوة الام نصف
 سدس خمسة ولكل من اولاد العم عشرة وان قسمت
 التركة في هذه على ما كان يفعل شيخنا فاقسم الاربعه
 والعشرين مخرج القيراط بين الزوج والام والعم
 يحصل للزوج اثنا عشر قيراطا وللأم ثمانية قيراط
 وللعم اربعة قيراط فاقسم الاثني عشر بين اولاد
 الزوج الخمسة يحصل لكل واحد منهم قيراطان وخمس
 قيراط واقسم الثمانية بين اخوة الام الاربعه يحصل
 لكل واحد منهم قيراطان واقسم الاربعه بين اولاد
 العم العشرة يحصل لكل واحد منهم خمس قيراط
 وما يفعل شيخنا هو نظير طريق القبط ونحوهم من
 الكتيبة التي نقلها الشيخ عنهم في تصحيح المسائل
 وذكرها هناك واشرت الي ان شيخنا كان يقسم
 المناسبات كذلك فانه في ذكر مسيلة يحصل
 بها النمرين وهي رجل وخلف ثلاث زوجات وجدتين
 وثلاث شقيقات واربع اخوات لام منهن ثلاث من رجل

واحد

واحد فقبل القسمة مائة احدي الزوجات عن زوج وام
 وجد وشقيقة ثم الاخرى عن زوج وام واخيتين لام واخوين
 واخت شقيق ثم الثالثة عن زوج وام وثلاث اخوات لام
 وشقيقة ثم احدي الاخوات للام من الاولى وهي التي من رجل
 منفرد عن زوج وجد لاب واربعه اخوة لاب وعن يريتها
 من الاولى وهي الجدة للام واخواتها للام وهن الشقيقات
 في الاولى والثلاث اللواتي من الام من رجل واحد فيها الاولى
 ام الارامل وتصح من سبعة عشر والثانية الاكبر ربة وتصح
 من سبعة وعشرين والثالثة الحاربه وتصح في هذه من ثلاثين
 والرابعة تصح من ستة وثلاثين ولم يلقها الشيخ لكن ان
 قلنا بما اختاره في متن الكفاية ان كل مسيلة تقول الي تسعة
 تلقب بالغرافه من ذلك فتلقب بالغرافه وان قلنا بما مشا
 عليه في شرحها ورجعه في الفصول انه لقب لها وهذا هو
 السبب في عدم تلقب الشيخ لها والخامسة هي المالكة فتصح
 علي مذهبنا من اربعة وعشرين للزوج اثنا عشر وللجدة
 اربعة وللجد اربعة ولكل واحد من اخواتها لبيها واحد ولاشي
 لافواتها لامها وعلي مذهب المالكية الباقي بعد فرض
 الزوج والجدة للجد وحده فتصح من ستة كما تقدم
 في محله في الطريق الاول والثانية من اربعائة وتسعة
 وخمسين للزوجة الثانية من ذلك سبعة وعشرون
 لا تنقسم علي مسيلتها وهي ثلاث ثوب لكن توافقها
 بالثلث فاصرب الثلث الثلاث وهو عشرة في الجامعة
 الاولى فتصح الثلاث من اربعة الاف وخمسمائة وتسعين

التسع والثلاثون كذلك ويتكسر علي مسئلتها بثلاث
 العشر والثلاثون كذلك ويتكسر علي مسئلتها بربع
 التسع واللافت كذلك ويتكسر علي مسئلتها بثلاث
 الثمن ومقامات هذه الكسور هي المسائل الاربع بعينها
 فحصل مقام يعبر الجميع بطريق من الطرق الثلاث اعني
 طرق البصر بين والكرفين والحل يكن كما تقدم فهو
 جز السهم فطريق الشهرة وري في معني هذه الطرق
 الثلاثة واذ احصلت جز السهم بطريق من الطرق الاربع
 وهو كما تقدم الف وثمانون فاضربه في السبعة عشر الذي
 جعلته كاصل مسئلته يبلغ ثمانية عشر الفا وثلاثمائة وستين
 كما تقدم وبطريق الموثقين سم سهم كل زوجة من مسئلتها
 واصف ذلك الي اسم الواحد من اصل المسئلة وهو
 سبعة عشر وافعل مثل ذلك في الاقد المتوقاه تكون
 الكسور ثلث تسع جز من سبعة عشر وثلث عشر جز
 منها وربع تسع جز منها وثلث ثمن جز منها واذ احصلت
 مقاما جامعا للكسور الاربع بما علمت في مخرج الكسر
 وحيدته ثمانية الفا وثلاثمائة وستين كما تقدم فنه
 تضع علي كل طريق من الطرق المذكورة فاقسمها
 بين الورثة يحصل لكل اخت لامر من الاخوات للام
 الثلاث الباقيات ولكل شقيقة من الثمان وللجدة
 للاب لكل واحدة من الجميع الف وثمانون وللجدة
 للام بارتها من الاول كذلك وبارتها من الخامسة
 مائة وثمانون يجمع لها الف ومائتان وستون

ولزوج

ولزوج الثانية ثلثمائة وستون ولجدها ثلثمائة وستون
 ولزوج الثالثة خمسمائة واربعون ولامها مائة وثمانون
 ولكل من اولاد امها وهم اخواتها لامها وشقيقاتها
 وشقيقاتها لكل منهم اثنان وسبعون ولزوج الرابعة
 ثلثمائة وستون ولشقيقاتها ثلثمائة وستون ولامها
 مائة وعشرون ولكل اخت من اخواتها لامها ثلاثون
 ولزوج الخامسة خمسمائة واربعون ولجدها مائة
 وثمانون عندنا كالحابلة ولكل اخ لاب خمسة واربعون
 عندنا كالحابلة واما جدتها لامها فقد ذكرنا حصتها
 انفا وانها مائة وثمانون ولاشي لاهواتها لامها منها
 اجماعا كما انه لاشي لاهواتها لامها منها عند المالكية
 والحنفية فيكون جميع حصتهم مضمومة الي حصته جدها
 فيكون له ثلثمائة وستون واما الطريق التي كان يعمل
 بها شيخنا فهي قسمة المسئلة او لامر اربعة وعشرين
 مخرج القواط ونقسم العمل علي ما تقدم كانه رأي
 ان من المعلوم انك لو اردت قسمة المسئلة بالقراريط
 لكنت تصحح المناسحة بطريق من الطرق المتقدمة ثم
 تحول المسئلة والخصص الي القراريط كما استراه ان
 ساء الله تعالى في قسمة التركات فجعل اخرا النظر في اعمالهم
 اول النظر في عمله فكان كما قال الشاعر
 رأي الامر يغضي الي اخره فصار اخره اوله
 ففي هذه المسئلة لو قسمت الاربع والعشرين
 مخرج القواط بين ورثة الاول لخص كل امرأة
 من النساء السبعة عشر قيراط وسبعة اجزا من هـ
 سبعة عشر جزا من قيراط فاجعل القيراط سبعة عشر

فتكون كل حصنة اربعة وعشرين فاقسم حصنة الاولى
من الزوجات بين ورثتها ومسيلتها هي الاكدرية
وقد تقدم في محلها ان الزوج يورث فيها ثلث المال
والام ثلث الباقي والاخت ثلث باقي الباقي والجد
الباقي فعلي هذا ههنا للزوج ثمانية وللأم خمسة
وثلث وللأخت ثلاثة وخمسة اتساع وللمجد سبعة
وتسع فان نسب كل حصنة من ذلك الى ما جعلته قيراط
وهو سبعة عشر تكن حصنة الزوج ثمانية اجزا من سبعة
عشر جزا من قيراط وحصنة الام خمسة اجزا من سبعة
عشر جزا من قيراط وثلث الجزء منها وحصنة الأخت
ثلاثة اجزا من سبعة عشر جزا من قيراط وخمسة
اتساع الجزء منها وحصنة الجد سبعة اجزا من سبعة
عشر جزا من قيراط وتسع الجزء منها واقسم حصنة
الثانية من الزوجات علي ورثتها وتقدم ان مسيلتها
تصح من ثلاثين لزوجها خمسة عشر هي نصفها فله
نصف الاربعة والعشرين وهو اثني عشر ولا لها
خمس هي سدسها فله سدس الاربعة والعشرين
وهو اربعة ويكمل من اخبتها لأمها وشقيقاتها
اثنان هما ثلث خمسها فلهما ثلث خمس الاربعة
والعشرين وذلك واحد وثلاثة احماس فان نسب
كل حصنة من ذلك الى السبعة عشر فللزوج
اثنا عشر جزا من سبعة عشر جزا من قيراط
وللأم اربعة اجزا منها ولكل من الاخوة جز
منها وثلاثة احماس الجزء منها واقسم حصنة
الثالثة من الزوجات بين ورثتها وتقدم ان
مسيلتها تصح من ستة وثلاثين قسم الاربعة

والعشرين

والعشرين من الستة والثلاثين تكن ثلثين فينتلك النسبة
خمس من حصنة كل واحد من ورثتها من الستة والثلاثين
يكن ماله من الاربعة والعشرين فلزوجها من الستة
والثلاثين اثنا عشر فله من الاربعة والعشرين ثلث
ذلك ثمانية وللشقيقة كذلك وللأم اربعة من الستة
والثلاثين فلهما من الاربعة والعشرين اثنان وثلثان ولكل
أخت لأم من الستة والثلاثين واحد فلهما من الاربعة والعشرين
ثلثا واحد فان نسب كل حصنة للسبعة عشر تعد حصنة الزوج
ثمانية اجزا من سبعة عشر جزا من قيراط وللشقيقة
كذلك وللأم جزان من سبعة عشر جزا من قيراط وثلث
الجزء منها ولكل أخت لأم ثلثا جز من سبعة عشر جزا من
قيراط واقسم حصنة الأخت للام المتوفاه بين ورثتها
وتقدم ان مسيلتها من اربعة وعشرين عندنا كالحنا بلة
وحصنتها اربعة وعشرون فلكل سهم من مسيلتها
واحد من الاربعة والعشرين حصنتها فللزوج اثنا عشر
هي اذا نسبها للسبعة عشر اثنا عشر جزا من سبعة
عشر جزا من قيراط ولجدتها امها اربعة هي اربعة
اجزا من سبعة عشر جزا من قيراط واذا ضمت ذلك
لحصنتها من الاولى كان قيراط واحد عشر جزا من سبعة
عشر جزا من قيراط ولجدتها اربعة فهي اربعة اجزا
من سبعة عشر جزا من قيراط ولكل من اخواتها لابيها
عندنا كالحنا بلة واحد فهو جز من سبعة عشر جزا
من قيراط وعند المالكية والخنفية جميع ما هو لاهوتها
لا يها لجدها مضموما لخصمة فيكون له عند المالكية
والخنفية ثمانية اجزا من سبعة عشر جزا من قيراط واما
بقية النساء اللاتي لم يمتن ولم يدرن ثانيا فخصصهن

باقية بحالها لكل واحدة قيراط وسبعة اجزا من سبعة
 عشر جزا من قيراط هذا ما كان يفعل شيخنا ويذكر
 انه حفظه من شيخه ولو حولت المسئلة على الاعمال
 السابقة الى القيراط لادي العمل الي ما ذكر
 وبالحيلة هذه الطريق لا تضبطها عبارة ولا تنويها
 اشارة وانما تقاصيل اعمالها ذوقية ويلتج فيها في
 كل قسم ما يسهل عمله فاعمله الناس او في خصوصها
 اذا كان اسهل وانما اطلت الكلام في هذه المسئلة
 لانها مسئلة حسنة مما يقوي الفكر وقد اشحن المصنف
 بها كتبهم قال الشيخ ابو عبد الله السبط قال شيخنا
 ينبغي ان تسمى هذه ام الملقبات انتهى وانه اعلم
قائمة ثمانية اذا تأملت ما ذكرته في هذا الفصل
 سابقا وما ساد ذكره فيه لاحقا وجدت الطرق التي ذكرتها
 في المناسخة عشر طرق طريق الباب العام وطريق
 البصريين وطريق الكوفيين وطريق الحنابلة وطريق
 الحسين وطريق الشهرزوري وطريق الموثقيين وطريق
 القبط وطريق شيخنا علي المترلاوي وطريق الشياك
 وانه اعلم ثم ذكر المصنف رحمه الله مسئلة للثمنين ذكر
 في شرح كشف الغوامض انها واقعة حال في الطاعون
 الواقع في سنة اربع وستين وثمان مائة بقوله مسئلة
 ترك رجل زوجة وابنتين منها وابنتين وبنات من غير
 ثم قبل قسمة تركته ما فاحد ابنتيها عنها وعن اخوته
 فقد خلف اما واخا شقيقا واخوين واختا لان ويرثه
 منهم امه واخوه لانيه فقط دون اخوته واخوته لانيه
 ثم ماتت ابنتها الاخر عنها وعن اخوته واخوته لانيه فقط اي غير

نرايد

ز ايد علي ذلك فمسئلة الاول تضع من اثني وسبعين
 لان اصلها من ثمانية للزوجة الثمن واحد والباقي وهو
 سبعة لا ينقسم على عدد من البين وهو تسعة
 ويباينها فاذا ضربت التسعة في اصلها ثمانية حصل
 ما ذكر للزوجة تسعة ولكل من اربعة عشر للبنين
 سبعة ومسئلة الثاني من سنة لامر السدين منهم
 والباقي وهو خمسة لانيه شقيقه وسهام اي الثاني
 من المسئلة الاولى اربعة عشر توافق مسئلة التي هي
 ستة بالنصف وحيث كان الامر كذلك فالجامعة لقها اي
 المسيلتين للبنين الاول والثاني ما يتان وستة عشر
 حاصل ضرب نصف الستة وهو ثلاثة في الاثنين السبعين
 مصلح الاولى فاقسم هذه الجامعة بضرب من له شيء من الاولى
 في ثلاثة نصف الثانية ومن له شيء من الثانية في سبعة
 نصف سهام مودتهم من الاولى يحصل للزوجة منها اي
 هذه الجامعة اربعة وثلاثون منها سبعة وعشرون بالنصف
 في الاولى حاصل ضرب التسعة من الاولى في الثلاثة نصف
 الثانية ومنها سبعة بالامومة في الثانية حاصل ضرب
 واحد حصتها من الثانية في سبعة نصف سهام ابنتها
 من الاولى ولكل ابن من غيرها اثنان واربعون حاصل
 ضرب حصته من الاولى فقط وهي اربعة عشر في ثلاثة
 نصف الثانية للبنين احدى وعشرون حاصل ضرب
 حصتها من الاولى فقط وهي سبعة في ثلاثة نصف الثانية
 للبنين الثالث الذي هو ابنتها الثاني سبعة وسبعون
 لان له من الاولى اربعة عشر في ثلاثة باثني واربعين
 ومن الثانية خمسة في سبعة خمسة وثلاثين ومجموعها
 ما ذكر فاعوضه على مسئلة ومسئلة من سنة لامر السدين
 سهام ولكل من اخوته لانيه ستمائة واخوته لانيه

فلا تنقسم عليها السبعة والسبعون ونبأيتها فأمر
 الستة بقسمها في المائتين والستة عشر الجامعة الاولى
 فتصح المناسقة كلها الجامعة للمسايل الثلاثة من الف
 ومائتين وستة وتسعين حاصل ضرب الستة في المائتين
 والستة عشر فأقسمها بضرب من له شيء من الجامعة الاولى
 في الستة ومن له شيء من الستة التي هي المسيلة الثانية
 اعتبارا وهي في الحقيقة مسيلة ثالثة في السبعة والسبعين
 سهام مودتهم وهو المبيت الثالث يحصل للزوجة مائتان
 واحد ومائتون لان حصتها من الجامعة الاولى اربعة
 وثلاثون وحاصل ضربها في الستة مائتان واربعة
 وحصتها من الثانية سهم وحاصل ضربها في السبعة
 والسبعين سبعة وسبعون ومجموع الحاصلين ما ذكر
 ولكل من الابنتين اربعة مائة وستة لان حصتها من الجامعة
 الاولى اثنتان واربعون وحاصل ضربها في الستة مائتان
 واثنتان وخمسون وحصتها من الثانية سهمان في سبعة
 وسبعين بمائة واربعة وخمسين ومجموع الحاصلين ما ذكر
 والمبيت مائتان وثلاثة كنصف لاجتها ولان مجموع
 حاصل ضرب احد وعشرين في ستة واحد في سبعة
 وسبعين ما ذكر ولما كانت هذه المسيلة واقعة حال
 ذكر التركة التي كانت مذكورة عند السؤال عنها وان كانت
 قسمة التركات ليس هذا محلها لذكر المسيلة بجميع
 اطل فيها حسب ما فرض السائل فقال والتركة ثلثمائة
 واربعة وعشرون ديناراً وقسمتها على الورثة طرق
 سنائي ان شاء الله تعالى منها ما ذكره بقوله فأقسمها
 اي التركة على المسيلة بخرج من قسمة الثلثا
 والاربعة والعشرين على الالف والمائتين والستة والسبعين

ربع لما علمت في قسمة القليل على الكثير واضرب الخارج
 من القسمة وهو ربع في سهام كل وارث من الجامعة يحصل
 نصيبه من التركة كما سببنا ان شاء الله تعالى في قسمة
 التركات فيحصل للزوجة من التركة سبعون ديناراً وربع
 من دينار لانيك اذا ضربت ربعاً في مائتين واحد ومائتين
 بما علمت في ضرب الكسور حصل ما ذكر ويحصل لكل من
 مائة دينار ونصف دينار حاصل ضرب الربع في اربعة مائة
 وستة ويحصل للمبت مائتان وخمسون ديناراً وثلاثة ارباع من
 دينار حاصل ضرب الربع في مائتين وثلاثة وسينصنف ذلك
 ان شاء الله تعالى وجه هذا كله في قسمة التركات ثم اعلم ان
 قد يتأخر الاختصار في المسيلة اما في اخر العمل اي بعد
 التقطيع ويسمى اختصار السهام واما في ابتدا العمل ويسمى
 اختصار المسايل وقد اشار المصنف رحمه الله الى كيفية العمل
 في القسم الاول في اثنا عشر احوال هذه المسيلة وان لم
 تكن واقعة الحال فيها كذا لك تسمى للفوائد فقال
 ولو كان الاولاد كلهم من الزوجة ومات منهم بعد ابيهم واحد
 ثم واحد عن بقي في المسيلة لصحت المناسقة الجامعة للمسايل
 الثلاثة من ست مائة وثمانية واربعين لان المسيلة تقسم من اثنين
 وسبعين كما تقدم ومسيلة المبيت الثاني اصلها ستة وثم من
 اثنين واربعين كما هو معلوم للام سبعة ولكل اربعة عشرة
 وللأخت خمسة وسهام من الاولى اربعة عشر توافق الاثنين
 والاربعين مسيلته بنصف السبع فتخرج الى نصف سبعها
 ثلاثة وحاصل ضرب الثلاثة في الاثنين والسبعين مائتان
 وستة عشر للمبيت الثالث منها اثنتان وخمسون ومسيلته

من ستة فسيهاه توافق مسيلته بالنصف وحاصل
من الثلاث نصف الستة في المائتين والستة عشر
ما ذكر للزوجة منها مائة وثمانية وعشرون ولكل
من الابنتين مائتان وثمانية ولبنت مائة واربعه
ووجهه ظاهر مما تقدم والاضبا كلها مشتركة بالثمن
كما هو معلوم مما سندهم فيجب اختصارها الى هذه
المسيلة الجامعة صناعة الى ثمنها فتخرج المسيلة الى
ثمنها ويرجع كل نصيب الى ثمنه فتصح المناسبة بالاختصار
من ثمنها احد وثمانين للزوجة منها ستة عشر في ثمن
المائة والثمانية والعشرين التي هي حصتها المتقدمة
ولكل بن ستة وعشرون ثمن المائتين والثمانية التي
تقدم ايضا حصته ولبنت ثلاثة عشر ثمن المائة والاربعه
التي تقدم ايضا حصتها وهكذا كل مسيلة اشتركت فيها
الاضبا جميعا بحزقها تختص اليه وان اشتركت في
اجزافا لغيره بالادق كما تقدم في محله وانما كانت
كذلك لان الاختصار يجب في الصناعة المصير اليه
مهما امكن لاجتماع اهل الصناعة على ذلك حتى يعد
تاريخه مخطيا وان كان جوابه صحيحا قوا
الاولى انما غير بلفظ الاشتراك دون الموافق ليشمل
الاشتراك في الاعداد المتماثلة والمتداخلة والمتوافقة
والمختلفة ولو غير بلفظ التوافق واراد التوافق بالمعنى
العام لشمك ذلك ايضا فمثال المتداخلة ما قال
شيخ مشايخنا وهو اخ واختان ماتت احدهما عن
من بقي والاولى من اربعة والثانية من ثلاثة وتصحان
من اثني عشر تلاح منها ثمانية والاخت اربعة وهما متداخلتان

وسبهما

وسبهما اشتراكا بالنصف والرابع وهو الادق فتخرج الجامعة
الى ربعها ثلاثة ويرجع نصيب الاخ الى اثنين والاخت الى
واحد ومثال المتماثلة ما قاله ايضا وهو زوجة وثلاث
بنات منها وعم هو ابوالزوجة ثم ماتت الزوجة عن
الباقى الاولى من اثنين وسبعين والثانية من ثمانية
عشر وتصحان من مائة واربعه واربعين لكل واحدة
من البنات والعم ستة وثلاثون والاضبا متماثلة وهي
مشتركة بالنصف والرابع والثلث والسدس والتسع ونصف
التسع وربع التسع وهو ادقها فتخرج الجامعة بالاختصار الى
اربعة ونصيب كل من العم والبنات الى واحد اتقي ومثال
المتوافق زوجة وابن وثبت منها فقبل القسمة ماتت البنت عن
من بقي فتصح المناسبة كما علمت من اثنين وسبعين للزوجة
ستة عشر وللابن ستة وخمسون والنصيبان مشتركان
بالنصف والرابع والثمن وادقها الثمن فتخرج المسيلة الى
ثمنها تسعة ونصيب الزوجة الى ثمن اثنين ونصيب الابن
الى ثمن سبعة ومثال المختلفة ما تقدم في المتن والله اعلم
القاعدة السادسة لاني في هذا العمل الا اذا اشتركت
الاضبا جميعها كما نبهت عليه فلو اشتركت كلها الا واحدا
فلا اختصار كما في الحالة الاولى التي هي وافعة الحال فان
نصيب الزوجة منها مائتان اضبا البنين والله اعلم
القاعدة السابعة قال الشيخ رحمه الله اذ وجدت
الاضبا كلها مشتركة قبل ان تقسم العمل فانت بالخيار
بين ان تترك النظر في ازالة الاشتراك الى ان تقسم العمل

فتمنظر حينئذ وبين ان تزدله اولا فاولا مثاله امرأة وابنت
وبنت منهن مات احد الابن ثم البنت فاذا عملت المسائل
الثلاث بالبسط صحت من الف وثمانين للمرأة من الجميع
مايتان وستة وتسعون وللابن من الجميع سبعماية
واربعة وثمانون وهما متفقان بالثمن فتراجع المسئلة
الى مائة وخمسة وثلاثين للمرأة سبعة وثلاثون وللابن
ثمانية وتسعون وان شئت فانظر في الانصبا بعد هذه
قسمة العدد الذي تصح منه الاوليان وهو ثلثمائة
وستون تحدها تتفق بالنصف فارد المسئلة الى
نصفها فتوجه الى مائة وثمانين ثم صح الثلثة واعمل
ما سبق فتصح المسائل الثلاث من خمسماية واربعين
ثم انظر في الانصبا تحدها متفقة بالربع فتراجع الى
مائة وخمسة وثلاثين كما سبق والامر فيها واحد انتهى
وانه اعلم الف **سبعة** الرابع ثم يتاتي في
الاختصار في نصيب المسائل يتاتي في التاصيل
ايضا لكن نقله وذلك في مسائل من جمع بين الغرض
والنصيب اما بجهة واحدة وهو الاب او الجد او الجهتين
كزوج هو ابن عم وكاخ لام هو بن عم وكامر او جدة
او زوجة او اخت هي معتقة مثاله من الاول اب
وبنت اصلها من ستة للبنت النصف ثلاثة وللاب
السدس فرضا والباقي عصوية فيحصل له ايضا
ثلاثة ففي الاختصار مسل كان ان شئت قلت
الثلاثة والثلاثة مشتركان بالثلث فرد كلاهما
المسئلة وكل نصيب الي ثلثه فتراجع المسئلة الى اثنين

وكل

وكل نصيب الي واحد وان شئت قلت نصيب كل من الاب والبنت
من الستة نصفها فخذ مقاما جامعا للنصف والنصف تحده
اثنين لكل منهما نصفهما واحد ومثاله من الثاني بنت وزوج
هو ابن عم هي من اربعة ابتداء للبنت اثنان وللزوج بالجهتين
اثنان والنصيبان مشتركان بالنصف فتراجع المسئلة الى
اثنين وكل نصيب الي نصفه واحد وان شئت قلت لكل منهما
نصف الاربعة ومقام النصف والنصف اثنان للممثلة فاصلها
اثنان بالاختصار ثم اعلم كما قال الشيخ رحمه الله ما معناه
انه لا يتاتي هذا الاختصار في اصل اثنين ولا في اصل ثلاثة
ولا يتاتي في غير ذلك من الاصول المتفق عليها وقال
الشيخ ايضا تبع المولى رحمه الله ان هذا الاختصار قد
يكون قبيحا ومثله زوج هو ابن عم معه ثمان بنتا فاصلها
اثنا عشر للبنات ثمانية وللزوج بالجهتين اربعة فحصة البنات
منقسمة عليهم فلو اختصرت وردت الاصل الى ثلاثة
للاشتراك بالربع لاحتج الي نصيب وزيادة **سبعة**
قال شيخنا رحمه الله ذلك ان يقول قبح الاختزال
يعني الاختصار فرع تاتي في المحل الذي يوصف هو فيه
بانه قبيح وهذا منتف فيما ذكره لاننا في الاختزال لا ننظر
بين انصبا الاصناف كما صنع في هذا المثال بل بين انصبا
الاشخاص كما مر انتهى وما ذكره الشيخ رحمه الله هو
واضح لان النظر في تاصيل المسائل الي الاصناف
لا الاشخاص والاختصار غير منتف هنا لثانته
في انصبا الاصناف لكنه قبيح كما قال الشيخ لاحتجاجه
الي زيادة عدد والله اعلم **الف** السادسة الخامسة



اذا اردت ان تعلم هذا الانصبا كلها مشتركة امر لا فاذن بين
 عدد بين منها واطلب اكبر عدد يعني كلامها فاذا حصلت
 فانظر بينه وبين عدد ثالث منها وحصل اكبر عدد
 يعني كلامها فاذا حصلت فانظر بينه وبين عدد
 رابع ان كان وهكذا الى اخرها فاذا انتهت لا اكبر عدد
 يعني كلامها من الجميع فاستراكمها بما لذلك المعنى من الاجزا
 والعبرة بالادق وهو نسبة الواحد اليه كما تقدم في محل
 وان انتهت الى ان يعني عدد بين منها الا الواحد فلا اشتراك
 ولا اختصار فقيار بعين وخمسين وستين وسبعين ان سلطت
 الاربعين على الخمسين ففي عشرة فسلطها على الاربعين
 ففيها فاكبر عدد يعني كلامها لعشرون فانظر بين العشرة
 والستين تجد العشرة تقينها فاكبر عدد يعني كلامها
 العشرة فانظر بينها وبين السبعين ايضا تجد اكبر عدد
 يعني كلامها العشرة ايضا فاكبر عدد يعني كلامها
 الاعداد الاربعة العشرة فاستراكت الجميع بما العشرة
 من الاجزا وهي النصف والخمس والعشر وادقها العشر
 ونسبة الواحد للعشرة ولو كان مع هذه الاعداد ثمانية
 فانظر بين الثمانية وبين العشرة فاكبر عدد يعني كلامها
 اثنتان والاثنتان تقين الاعداد الخمسة فاستراكتها بالنصف
 ولو كان مع هذه الاعداد الخمسة تسعة فانظر بينها
 وبين الاثنى ولا يعني كلامها عدد غير الواحد
 فانتهى الاشتراك بين الجميع لوجود التسعة معها
 والله اعلم الفان السادسة الاختصار
 من قولهم اختص الطريق اذا اخذ اقرب ما خذه ومنه
 الاختصار

الاختصار الكلام وهو لغة اليجاز وقال الشيخ
 ابو حامد رحمه الله فلم بعض الشيء الى بعض واصطلاحها
 رد الكثير الى القليل وفيه معنى الكثير او ايجاز اللفظ
 مع استيفائه المعنى وسمي به لما فيه من الاجتماع كما
 سميت المحقة محقة لاجتماع السور وخص الانسان
 لاجتماعه ودقة والاختزال الاقطاع والمراد الاختصار
 وقد عين بكل قوم انتهى ولما كان الاختصار في المناسخة
 اكثر منه في غيرها ذكر المصنفون في بابها والله اعلم
 وليرجع الى شرح كلام المصنف فنقول لما انتهى الكلام على
 القسم الاول من قسم الاختصار وهو ما يتاقي في اخر
 العمل وهو المسمى باختصار السهام شرع في القسم
 الثاني وهو ما يتاقي في ابتداء العمل وهو المسمى باختصار
 المسائل وهو الحال الثالث من الاحوال الثلاثة التي
 ذكرناها اول الفصل فذكر في اثنا حال من الاحوال
 المسئلة التي ذكرها للمتمرن فقال ولو كان الاولاد
 كلهم من امرأة ميتة غير الزوجة او من امرأة لا تزني
 الاولاد لوجود مانع ومات من ثم ابن وبقي زوجة
 وابنان وبنت لصحت المسئلة بالاختصار من اربعين
 وذكر توجيه ذلك بقوله لانه اذا انحصرت من مات
بعد الميت الاول في ورثة الميت الاول وورثوا منه
اي ممن مات بعد الاول ومن الاول بمحض العصبية
 لا بخصوصها ليسهل ما لو اتفقوا في التعصيب او اختلفوا
 فيه لا تزي ان الاولاد وورثوا من الاول بالبنوة ومن بعده
 بالاهوة وبعضهم عصبية بنفسه وبعضهم عصبية بغيره

يجعل من مات بعد الميت الاول كالعدم اختصارا وكان
 الاول مات عن الباقي فقط لان العصبية لا تختلف ميراثها
 من جميع الاموات فكان الاول في هذا المثال مات عن
 زوجة وابنين وبنت ويجعل الابنين اللذين ماتا كالعدم
 فللزوجة الثمن سهم من ثمانية والباقي وهو سبعة بين
 الاولاد علي خمسة لا ينقسم ويباين قاضب الخمسة في
 الثمانية يحصل اربعون منها تصحح بما تقدم ولو سلكت
 طريق المناسحة لصحت من عدد كثير ثم رجعت بعد العمل
 الطويل بالاختصار الي ما ذكر ولما كان هذا الحكم لا يخص
 بما ذكر وحده بل يعمد بقوله وسواء كان في ورثة
 الاول من يرث منه وحده بالقرض ولا يرث من غيره
 كالزوجة في هذه الصورة فانها ورثة من الاول
 بالزوجة ولم ترث من الاولاد شيئا ولم يكن فيهم من يرث
 بالقرض أصلا كما لو مات شخص عن عشرة بنين وعشرة
 بنات او اخوة واخوات عدتهم كذلك فلم تقسم التركة
 حتى ماتوا واحدا بعد واحد ولم يبق غيرهم كرمهم
 واتي فاجعل الموتي بعد الاول كالعدم وكان الاول
 مات عن بن وبنت او عن اخ واخت فقط فالمسيلة من ثلاثة
 عدد رؤسهم للذكر اثنان وللأنثى واحد ولو سلكت
 طريق المناسحة لصحت من عدد كثير ثم رجعت الي ثلاثة
 بالاختصار وكذلك لو كان من يرث بالقرض من الميت الاول
 يرث من غيره ايضا بالقرض ثم يموت قبل القسمة
 بعد من مات من العصبية او بنينهم وورثته من يري
 يحض العصوبة فيجعل ذوا القرض ايضا كالعدم كما جعل
 من مات من العصبية كذلك كما لو كان الاولاد في هذه
 المسيلة كلهم من الزوجة وماتت الزوجة بين ابنيها

الميتين

الميتين او بعدهما عن من بقي في المسيلة وهم ابناؤا وبنت
 فتجعل الزوجة مع ابنيها الميتين كالعدم وكان الميت الاول
 مات عن ابنين وبنت فقط وتصح المسيلة من عدد رؤسهم
 خمسة ولو سلكت فيها طريق المناسحة لصحت من عدد
 كثير ورجعت بالاختصار الي ما ذكر وقس علي ذلك ما يرد
 من اشباهه انتهى فلو خلف شخص امرأة وابوين وخمس
 بنين وثلاث بنات فمات احد البنين ثم ماتت الزوجة ثم
 بنت ثم الامر ثم ابن اخر ثم الاب ثم ابن اخر فقد بقي ابناؤا
 وبنتان فاجعل المسيلة من عدد رؤسهم ستة وكان
 الاول لم يرث الا عن الباقيين فقط لانه وان كان خرج
 شي عن الباقيين يتساو لو تعاوت فقد عاد اليهم
 لذلك مثل حظ الانثى في مكانه لم يخرج عنهم فلهذا
 تعرض من مات بعد الاول كالعدم فائدة هذا الذي
 ذكره المص في القسم الثاني من قسمي الاختصار المسمى
 باختصار المسائل هو احد اقسامه فانه ثلاثة اقسام
 وذلك لان ارث الباقيين من كل الاموات اما بالعصوبة
 فقط او بالقرض فقط او بهما فالقسم الاول هو ما ذكره
 المص وتقدم الكلام عليه باحواله والقسم الثاني والثالث
 ما ذكرهما ان شاء الله تعالى فاقول القسم الثاني هو ان يكون
 الارث في الجميع بالقرض وللاختصار المذكور فانه ثلاثة
 شروط احدها انحصار ورثة الميت الثاني في الباقيين من
 ورثة الاول وثانيها ان لا يختلف اسماء القروض في
 المسيلتين وثالثها ان تكون المسيلة الاولى عابدة سواء كان

حظ الميت الثاني من الاول قدر ما عالت به المسيلة
 او اقل فقال الاول زوج واخت شقيقة واخت لاب
 فقبل القسمة تزوج الزوج الاخت لاب فماتت عن الباقي
 ما فرضها كالعدم واقسم المال بين الزوج والاخت الباقي
 نصفين فقد تحقق فيها هذه الشروط الثلاثة لان الاخت
 للاب الميتة ثانيا قد انحصرت ورثتها في الزوج والاخت واما
 ورثة الاول ولم تختلف اسم العرض في المسيلتين فان كلا
 من الزوج والاخت ورث نصفاً في المسيلة الاولى ونصفاً
 في الثانية وايضاً فان المسيلة الاولى عابدة الى سبعة
 ونصيب الاخت للاب فيها واحد هو الذي عالت به
 ومثال الثاني زوج وشقيقة واخت لاب وحنة ام اب
 فقبل القسمة تزوج الزوج الاخت للاب ثم ماتت عن
 الباقي فالاولى عالت لثمانية ونصيب الاخت للاب فيها
 واحد وهو اقل مما عالت به فاقطع هذا الواحد وافرضها
 كالعدم واقسم المال بين الزوج والشقيقة والحنة على سبعة
 للزوج ثلاثة وللشقيقة كذلك وللحنة واحد فلو كان يحظ
 الميت الثاني من الاولى اكثر مما عالت به لم يترك هذا
 الاختصار وفي شئ من الكفاية للشئ وشئ مستأجناً
 هنا امر بنا عنها خوف الاطالة القسم الثالث هو ان يكون
 ارث كل من الباقيين بالعرض والعصوية الخمسة اخوة لام
 هم بنوا اعمام مات احدهم عن الباقيين فتصح بهذا الاختصار
 من اثني عشر وباختصار الاختصار من اربعة هكذا ذكر
 الشئ رحمه الله وعبارة الشئ من ما معناه ويتصور ذلك
 فيما اذا كان ارث بعضهم بالعرضية وارث بعضهم بالعصوية
 وذلك كزوجة وبنين من غيرها وتم ماتت احدي البنين

عن

عن الباقيين فافترض عدم الثانية وكان الاول مات عن
 زوجة وبنين وعم فتصح ان بالاختصار من ثمانية ولو
 عملت بالطريقة الاولى صحت من اربعة وعشرين سبقها
 الي مثلها الماوردي والوفي وابن النبان واغترض ابن الرفعة
 علي هذه العبارة باقتضاها انه لو مات الميت الاول عن
 ثلاث اخوات لاب ومعتق له وبلاخوات ثم ماتت احديهن
 ثم اضري عن الباقيين ان المركة تقسم بين الاخت الباقي والمعتق
 بالسوية وليس كذلك بل للاخت اربعة انشاعها والمعتق خمسة
 انشاعها وانه لو مات الميت الاول عن ام واربعة بنين وبنات ثم
 ابن ثم ابن ثم ابن ريفقت الام حدة الاولاد وابن واحد
 والميت ان للمعدة السدس والباقي بين الابن واخته
 اثلاثاً وليس كذلك قال الشئ رحمه الله فان للام من
 الاول السدس ومن كل بن بعده سدس ما ورثه ثم
 اجاب عن اعتراض ابن الرفعة رحمه الله بما حاصله ان ما قاله
 الشئ ان مستقيم فان عبارتهما ويتصور ذلك فيما اذا كان
 بعضهم يرث بالعرضية وبعضهم بالعصوية ولا شك في تصور
 ذلك فيما ذكر في الجملة فيما اذا كان الارث فيها بالعرضية
 بما لا يتصور فيه ذلك ولزومه حتى يعترض عليهم
 ثم شرح الغيبة الشئ رحمه الله وقال شئ مستأجناً
 الناظم والرافعي لهذا النوع لا يصدق على الاخر انتهى ومراده
 بهذا النوع القسم الثالث الذي ذكرناه في هذا
 المعنى الشئ رحمه الله حيث قال قد يشار الى الفهم ان
 القسم الثالث الذي ذكرناه يعني الشئ هو القسم
 الثالث الذي ذكرناه وقد قسم ذلك بعض من ادركناه

تكملي على الكتابين الشرح والروضة وما قاله الشيخ
 وشيخ مشايخنا بين لان الذي ذكره الشيخ في صياغة هذا
 القسم كما تقدم هو ان يكون ارض كل واحد من الباقيين
 بالعرض والعصوبة والذي ذكره الراجعي والنووي رحمه
 الله كما تقدم هو فيها اذا كان بعض الورثة يرث بالعرض
 وبعضهم يرث بالعصوبة والفرق بين العبارتين وما
 يصدق عليه كل منهما واضح بين ومن اراد المزيد من هذا
 فعليه بشري الكفاية للشيخ شيخ مشايخنا والله اعلم
 فان دة ثانية ختم بها فصل المناسحات وهي في
 عمل المناسحات بالجدول ويسمى ايضا بالمشيبي والجدول
 النهر الصغير وعرفا المربع المستطيل ومن احسن عبارة
 رايها في ذلك عبارة الشيخ في شرح الفقه وانا اسوقها
 بلفظها وما يحتاج منها لبيان بينته مما اذ لك يقول
 في اوله يعني وفي اخره والله اعلم فاقول وبالله التوفيق
 قال الشيخ رحمه الله فصل
 ان عمل المناسحات بالجدول هو من الصناعة البدعية
 العجيبة تلقبها من استادي ابي الحسن الجلاوي رحمه
 الله ولم ارها مسطوية في مصنف وما زلت اعلمها للطلبة
 كما تلقبها وكما سألوني ان اقبدها بالعبارة ليكتبوها مقرونة
 فلم يتيسر ذلك وقد دعت الضرورة الي بيانها في هذا
 الشرح فاقول مستغينا بواهب العقل مستمدا من الهداية
 والتوفيق انه اذا كان في المسئلة مئتان فقط فاكتب
 ودنة الاول في سطر قائم كل وارث تحت الآخر ثم افصل
 بين الودنة بخطوط مستقيمة ممتدة من يمينك الى
 يسارك ثم مد خطين موازيين لتلك الخطوط احداهما فوق
 الوارث المكتوب اعلى السطر والثانيهما تحت الوارث المكتوب

اسفله

اسفله ثم ثلاث خطوط قائمة متوازية احدها متصل
 باطراف الخطوط المتوازية عرضا يعني الفاصلة بين
 الورثة والله اعلم التي عن يمينك يعني الاطراف التي
 عن يمينك فانه ليس ثمة خطوط عن يمينك فيكون هذا
 الخط المذكور هو اول خط طولي في الجدول من جهة يمين
 الجدول اخذ من اعلاه الى اسفله والله اعلم
 والآذان مقاطعان لها يعني لتلك الخطوط الممتدة
 من يمينك ليسارك والله اعلم بحيث يصير كل وارث
 في مستطيل مربع وقد امه مربع ولتسم هذين الصفيين
 من المربعات القائمة حيدولين يعني لان الجدول
 هو المربع المستطيل وهذا ان كل منهما مشكلة مربع
 وهو مستطيل ولكن كل حيدول منهما مستطيل
 علي مربعات بعدد الورثة فالمراد بالمربع في تعريف
 الجدول ما شكله مربع وان كان مستطिला لا المثلث
 والخمس ونحو ذلك من الاشكال ولا المربع الحقيقي الذي
 يتساوي طوله وعرضه واما قوله كل وارث في مستطيل
 مربع وقد امه مربع لا مانع ان يكون المراد بالمربع هو
 الحقيقي والله اعلم وكذا كل صف من المربعات يوارثها
 يعني من الصفوف التي تكتبها للميت الثاني وما بعده
 فان كل صف منها اخذ من اعلى الشكل الى اسفله
 مستطيل علي مربعات بعدد الورثة يسمى حيدولا والله
 اعلم ثم ارسم العدد الذي تصح منه المسئلة فوق
 الجدول الثاني منها وارسم ما يخص كل وارث من ذلك
 العدد في المربع الذي قد امه يعني بقوله منها الجدول
 الدين رسم الورثة الميت الاول فان الجدول منها صار فيه الورثة

كل وارث في مربع والثاني منهما يكتب فوقه مصحح المسئلة
 وفي كل مربع من مربعاته حصنة ذلك الوارث الذي
 قد آمد ذلك المربع فيصير الجدول الاول معمل بالورثة
 والثاني معمل بحصصهم واسه اعلم واختبر صحة
 التفصيل بجميع الانصبا ومقابلة المجموع بالعدد الذي
 نقيح منه المسئلة فاقسمه صححة والافعلط واسه
 اعلم ثم اعمل للميت الثاني جدولين متصلين بالجدولين
 الاولين على وضعهما بان تمتد ايضا خطين قائمين موازيين
 للخطوط الثلاثة القائمة مقاطعة للخطوط الممتدة
 عرضا يكون اولهما لورثته وثانيهما لانصبايهم من
 العدد الذي نقيح منه مسئلته يعني ان اول هذين
 الجدولين لورثة الميت الثاني كل وارث منهم في مربع
 من مربعات هذا الجدول وثانيهما لانصبايهم هولا الورثة
 نصيب كل وارث منهم في المربع الذي هو امامه كما سيأتي
 وقوله من العدد الذي نقيح منه مسئلته اي مسئلة
 الميت الثاني واسه اعلم واكتب بازا الميت الثاني في المربع
 الاول من المربعين الموازيين له من جدولين مائة او ما
 تصطلح من العلامات لذلك تخيم او تائم انظر في ورثة
 الثاني فاما ان يكونوا هم بقية ورثة الاول اجمع او يكونوا
 بعضهم او لا يكون فيهم احد من ورثة الاول او يرثه
 بقية ورثة الاول وغيرهم او بعض ورثة الاول
 وغيرهم فهذه خمسة اقسام ففي القسمين الاولين اكتب
 ورثة الثاني في اول جدوليه كل وارث في المربع المتصل

بمربع

بمربعيه في القسم الثالث مد في اسفل جدوليه من المربعين
 الموازيين لمربعاته بعدد اوليك الورثة واكتب في كل
 ربع منهما ذلك الوارث يعني في المربع الذي هو امامه
 نصيبه كما سيأتي وحاصل هذا القسم الثالث ان ورثة
 الميت الثاني فيليس فيهم احد من ورثته الاول فلا يملك كتابة
 احدهم في مربع من مربعات هذين الجدولين على الوضع
 الاول فيزاد كما قال الشيخ هذين الجدولين من
 اسفلها في كل جدول مربعات بعدد ورثته فيجد
 ما زيد في اسفل الجدول الاول بالورثة وبغير ما زيد
 في اسفل الثاني بانصبايهم كما سيأتي واسه اعلم وفي
 القسمين الباقيين لا تخفى العمل في الوضع مما ذكرنا
 يعني بالقسمين الباقيين الرابع والخامس والعمل
 في الرابع ان تزيدي في اسفل جدولي هذا الميت من المربعات
 الموازيه لمربعاته في كل جدول بعدد اوليك الورثة
 الزايد بن علي بقية ورثة الاول يعني ما زاد في اول الجدولين
 بما زاد من الورثة وما زاد في ثاني الجدولين بانصبايهم كما سيأتي
 والعمل في الخامس كالعمل في الرابع والثالث وحاصل هذه
 الاقسام الثلاثة انك تجعل لكل وارث من لا يرث
 من الاول مربعين في كل جدول مربع احدهما يكتب فيه
 ذلك الوارث والثاني يكتب فيه نصيبه من مسئلة الميت
 الثاني واسه اعلم ثم صحح مسئلة الميت الثاني وارسم
 العدد الذي صحت منه مسئلته فوق الجدول الثاني من
 جدوليه وارسم نصيب كل وارث من ورثته في المربع الذي قد ادمه

من ذلك الجدول كما علمت في الميت الاول يعني فانك في
الميت الاول كذلك صحت مسيلته فوق الجدول الثاني
ورسمت مصححها فوق الجدول الثاني من حيد ولبد وانصبا
ورثته من ذلك المصحح غمرت بها ذلك الجدول فكذلك
هنا في كل قسم من الاقسام الخمسة وقد اشرت الي ذلك في كل
قسم كما تقدم وقابل مجموع الانصبا بالمصحح الذي فوق
الجدول كما تقدم والله اعلم وحذ نصيب هذا الثاني من مسيلة
الميت الاول واقسم على مسيلته قأما ان ينقسم واما
ان يباين واما ان يوافق وعلى التقادير الثلاثة ارسن
للمسيلة الجامعة جد ولا حاسا متصلا بجدولي الثاني
وعلى وضعها وهكذا ابدأ نعمل لكل ميتين خمس جد اول
جدولين للاول وجدولين للثاني والخامس مشترك
يعني في كل قسم من هذه الاقسام الخمسة وليس
انه لو كانت الموتى اربعة انك نعمل لهم جد اول لكل
ميتين خمسة او كانت الموتى ستة نعمل لهم خمسة عشر
جد ولا لان محصل ما سيعلم من عمله خلاف ذلك ومحصله
ان للميت الاول جدولين ولكل ميت بعده ثلاثة جد اول
ففي ميتين خمس جد اول وفي ثلاثة ثمانية جد اول
وفي اربعة احد عشر جد اول وفي خمسة اربعة عشر جد اول
وهكذا وان حصل بين الانصبا في الجامعة اشتراك فتراد
جدول اخذ على جميع الجدول بكتب فوقه ما ترجع الجامعة
اليه ويعمل بيوته باوافق الانصبا كما سيعلم كل ذلك مما
سياتي والله اعلم فان انقسم نصيب الميت الثاني على مسيلة

فمن

فمن العدد الذي صحت منه مسيلة الاول تصح المسيلتان
فأرسم مثل ذلك العدد فوق الجدول الخامس لتقابل
به عند الامتحان يعني بالجدول الخامس الجدول المشترك
الذي فيه انصبا جميع ورثة الميتين من الجامعة للمسيلتين
وقوله للتقابل به عند الامتحان واضح فان امتحان كل قسم
جميع انصبا الورثة من ذلك الجدول ومقابلته بما فوقه
من العدد الذي تصح منه تلك المسيلة او الجامعة وهكذا
ايدوا الله اعلم وما يخرج من قسمه نصيب الميت الثاني من
الاولى على مسيلة فهو جزء سهم مسيلته فأضرب فيه
نصيب كل وارث منها فأخرج فائضه في المربع الذي
قد امة من جدول الجامعة ان لم يرث من الاول وان كان
وارثا فيها ايضا فأجمع ذلك الى نصيبه من الثانية وابنت
المجتمع في المربع المذكور ومن لم يرث من الثاني ارسن نصيبه
بحاله من العدد الذي صحت منه الاول في المربع الموازي من
جدول الجامعة لم يغير ثم اجمع الانصبا المثبتة في الجدول
الخامس وقابل مجموعها بالعدد المرسوم فوقه هذا كله اذا صح
نصيب الميت الثاني من المسيلة الاولى على مسيلته قأما اذا
باينها او وافقها فأضرب مسيلته او وقفها فيما صحت
منه مسيلة الميت الاول فما كان فمنه تصح المسيلتان قأرسن
فوق الجدول الخامس وارسم على كل عدد فوق ثاني جدولي
كل ميت قوسا فنصير القوسان فوق جدولي الانصبا الذين
يوستطهما الجدول الذي فيه ورثة الميت الثاني وارسم
على القوس الاول جملة العدد الذي صحت منه الثانية
او وقفه وعلى القوس الثانية نصيب الميت الثاني من الاول
او وقفه يعني بثاني جدولي كل ميت الجدول الذي فيه انصبا

بعد ذلك فلا اطل باعاده وهذا امثال للحال الثالث
وهو ان يكون سهمان الثاني منقسم على مسيلته وورثته
ليس فيهم احد من ورثة الاول واسم اعلم ولو خلق ابنا وبنينا
ثم مات الابن عن اخيه وهي البنت في الاولى وعم قوس
الثاني في بعض هو باقي ورثة الاول وهو الاخ وبعض لم يبق
الاول وهو العم فاعمل كما عرفت تكن صور نقا هكذا

ولو كان البنون في الاولى من الزوجة
والبنات من اخوية ماتت قبل الابن ماتت
اهدي البنات عن زوج ومن في المسيلة
فقد خلفت زوجا وشقيقين لان ولد الاب ساقطون فاعمل
كما ذكرت لك تكن هكذا

زوج	ابن	ابن	ابن	بنت	بنت	بنت	زوج
٩	١	١	١	٧	٧	٧	٩
٩	١	١	١	٧	٧	٧	٩
٩	١	١	١	٧	٧	٧	٩
٩	١	١	١	٧	٧	٧	٩
٩	١	١	١	٧	٧	٧	٩
٩	١	١	١	٧	٧	٧	٩
٩	١	١	١	٧	٧	٧	٩
٩	١	١	١	٧	٧	٧	٩

للزوج ثلاثة ولكل شقيقة سهمان مصافان الى
ما بيدها من الاولى وهو سبعة فيصير لها تسعة
وتنقل انصبا الباقي من الاولى بحالها ولو كانت
الاولى بحالها لان من مات هو البنت وخلفت من في
المسيلة فمهر جميع بقية ورثة الاول وقد خلفت اما وثلاثة
اخوة واخوات خمسهم لا يورثون ومسيلتها من ثمانية واربعين
وسبعينها من الاولى ثمانية فاصرب الثمانية والاربعين

في

في الاثنين والسبعين فتصح المسيلتان من ثلاثة الاف
واربعين وستة وخمسين واعمل في وصفها ما ذكرت لك
تكن هكذا

زوج	ابن	ابن	ابن	بنت	بنت	بنت	زوج
٩	١	١	١	٧	٧	٧	٩
٩	١	١	١	٧	٧	٧	٩
٩	١	١	١	٧	٧	٧	٩
٩	١	١	١	٧	٧	٧	٩
٩	١	١	١	٧	٧	٧	٩
٩	١	١	١	٧	٧	٧	٩
٩	١	١	١	٧	٧	٧	٩
٩	١	١	١	٧	٧	٧	٩

وصعت ما صحت منه الثانية على قوس الاولى وما للبنت من الاولى
على قوس الثانية وضربت للزوجة نفسها من الاولى فيما على قوسها
ونصيبها من الثانية في ما على قوسها وجمعت الحاصلين وكثبت
بمجموعها بازا بها من جدول الجامعة عملت مثل ذلك في الباقي
فكان ما رايت ولو كانت بحالها الا ان البنت الميثة والبنين
الثلاثة من امر واحدة وهي الزوجة في الاولى والبنات
الاخريات من امر ماتت قبل الاب فورثتها امر وثلاثة
اشقاء والاخوات للاب بمجوريتان فورثتها بعض ورثة
الاولى ومسيلتها من ثمانية عشر وسبعينها من الاولى
مباينة لها فاصرب الثمانية عشر في الاثنين والسبعين
فتصح المسيلتان من الف وما بينين وستة وخمسين
وارسم على قوس الاولى الثمانية عشر وعلى قوس الثانية
السبعة واصلب بالكل واحد فيما على قوسها واعمل
كما عرفت تكن هكذا

الاولي راجع الثانية ثلاثة وعلي قوس الثانية راجع الاربعة
س عشرون واحد واعمل كما عرفت تكن صورها هكذا

٩	٢٤	٣٠	١٤	٢٤	٧	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
---	----	----	----	----	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----

ولو كانت الاولى كالحال الان
البنين من هذه الزوجة
والبنات من احدي يعني
ومايت قبل الاب واسه اعلم
فقد خلف امر واخوين لا يوسين
وهم بعض ورثة الاول وسبيلته
من اثني عشر وهي توافق اربعة
عشر بالصف فاضرب ستة
في الاثنين والسبعين فتصح هـ
المسبكتان من اربعة واثني
واحد عشر علي قوس الثانية هكذا

١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠

ولو كانت هذه المسئلة
محالها الا ان احدي
البنات ماتت عن زوج
وثلاثة بنين و بنت
فلا يرثها احد من
الاولي و نضع مسيلتها
من ثمانية عشر سن

ولو كانت هذه المسبلة
كالحال الان احدي
البنات ماتت عن زوج
وثلاثة بنين وبنات
فلا يرثها احد من
الاولي ورتب مسبكتها
من ثمانية وعشرين
وهي توافق سبعة
بالسبع فاضرب اربعة
في الاثنين والسبعين فتصح هـ
المسبكتان من اربعة واثني
واحد عشر علي قوس الثانية هكذا

كما

كما عرفت تكن الصورة هكذا

٧٢	١٤	٢٤	٣٤	٤٤	٥٤	٦٤	٧٤	٨٤	٩٤	١٠٤	١١٤	١٢٤	١٣٤	١٤٤	١٥٤	١٦٤	١٧٤	١٨٤	١٩٤	٢٠٤	٢١٤	٢٢٤	٢٣٤	٢٤٤	٢٥٤	٢٦٤	٢٧٤	٢٨٤	٢٩٤	٣٠٤	٣١٤	٣٢٤	٣٣٤	٣٤٤	٣٥٤	٣٦٤	٣٧٤	٣٨٤	٣٩٤	٤٠٤	٤١٤	٤٢٤	٤٣٤	٤٤٤	٤٥٤	٤٦٤	٤٧٤	٤٨٤	٤٩٤	٥٠٤	٥١٤	٥٢٤	٥٣٤	٥٤٤	٥٥٤	٥٦٤	٥٧٤	٥٨٤	٥٩٤	٦٠٤	٦١٤	٦٢٤	٦٣٤	٦٤٤	٦٥٤	٦٦٤	٦٧٤	٦٨٤	٦٩٤	٧٠٤	٧١٤	٧٢٤	٧٣٤	٧٤٤	٧٥٤	٧٦٤	٧٧٤	٧٨٤	٧٩٤	٨٠٤	٨١٤	٨٢٤	٨٣٤	٨٤٤	٨٥٤	٨٦٤	٨٧٤	٨٨٤	٨٩٤	٩٠٤	٩١٤	٩٢٤	٩٣٤	٩٤٤	٩٥٤	٩٦٤	٩٧٤	٩٨٤	٩٩٤	١٠٠٤
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠	

الاول
 ولو كانت كالحا
 الا ان الابن مات عن
 بنت وزوجة ومن
 المسيلة قوس ثمة
 بنت ورثت الاول
 يترهم وقصح مسيلة
 مائة وثمانية
 سنتين وهي
 قف الاربعة عشر
 في السبع فاضرب اثني
 في الاثنى والسبع
 المسيلة ثمان ثمانية
 ربعة وستين وارستم
 اثني عشر علي قوس
 لي واحد اعلي قوس
 الثاني

زوج ٧
 ابن ٦
 ابن ٦
 ابن ٦
 بنت ٣

٧٢
 ١٤
 ٢٤
 ٣٤
 ٤٤
 ٥٤
 ٦٤
 ٧٤
 ٨٤
 ٩٤
 ١٠٤
 ١١٤
 ١٢٤
 ١٣٤
 ١٤٤
 ١٥٤
 ١٦٤
 ١٧٤
 ١٨٤
 ١٩٤
 ٢٠٤
 ٢١٤
 ٢٢٤
 ٢٣٤
 ٢٤٤
 ٢٥٤
 ٢٦٤
 ٢٧٤
 ٢٨٤
 ٢٩٤
 ٣٠٤
 ٣١٤
 ٣٢٤
 ٣٣٤
 ٣٤٤
 ٣٥٤
 ٣٦٤
 ٣٧٤
 ٣٨٤
 ٣٩٤
 ٤٠٤
 ٤١٤
 ٤٢٤
 ٤٣٤
 ٤٤٤
 ٤٥٤
 ٤٦٤
 ٤٧٤
 ٤٨٤
 ٤٩٤
 ٥٠٤
 ٥١٤
 ٥٢٤
 ٥٣٤
 ٥٤٤
 ٥٥٤
 ٥٦٤
 ٥٧٤
 ٥٨٤
 ٥٩٤
 ٦٠٤
 ٦١٤
 ٦٢٤
 ٦٣٤
 ٦٤٤
 ٦٥٤
 ٦٦٤
 ٦٧٤
 ٦٨٤
 ٦٩٤
 ٧٠٤
 ٧١٤
 ٧٢٤
 ٧٣٤
 ٧٤٤
 ٧٥٤
 ٧٦٤
 ٧٧٤
 ٧٨٤
 ٧٩٤
 ٨٠٤
 ٨١٤
 ٨٢٤
 ٨٣٤
 ٨٤٤
 ٨٥٤
 ٨٦٤
 ٨٧٤
 ٨٨٤
 ٨٩٤
 ٩٠٤
 ٩١٤
 ٩٢٤
 ٩٣٤
 ٩٤٤
 ٩٥٤
 ٩٦٤
 ٩٧٤
 ٩٨٤
 ٩٩٤
 ١٠٠٤

ولو كانت الاولى
كالحال الان الابن
خلف ابنا وبنات وله
التي هي الزوجة
في الاول قوس ثمة
بعض ورثة الاول
وغيرهم وتصح مسبكتها
من ثمانية وعشرين
توافق اربعة عشر
بالسبع فاضرب سبعة

في الاثنين والسبعين فتصح المسيلتان من ستماية وثمانية
واربعين وارسم النسبة على قوس الاولي والسبعة على قوس
الثانية واعمل كما عرفت يكن الوضع هكذا

	٩	٧	٨	٤	٢	٩	٣
زوج	٧٢	٣	٣	١٠	٣	٧	٣
ابن	١٤	٣	٣	١٠	٣	٧	٣
ابن	١٤	٣	٣	١٠	٣	٧	٣
ابن	١٤	٣	٣	١٠	٣	٧	٣
بنت	٧	٣	٣	١٠	٣	٧	٣
بنت	٧	٣	٣	١٠	٣	٧	٣
بنت	٧	٣	٣	١٠	٣	٧	٣
ابن	١٠	٣	٣	١٠	٣	٧	٣
بنت	١٠	٣	٣	١٠	٣	٧	٣

الذي فيه نصيبه من الجدول الخامس من ثانياها الانصبا ورثته
من العدد الذي تحت منه مسيلته فوقه ثم خذ نصيب الثالث من الجدول
الخامس واقسمه على مسيلته فاما ان ينقسم او يباين او يوافق وعلي
التقاء دير الثلاثة ارسم للجامعة جدولا ما من متصلا بجدول
واعمل كما سبق في البت الثاني وهكذا الرمان رابع وخامس واكثر
نعمل لكل بيت جدولين وللجامعة جدولا وتعتبر نصيبه من جدول
الجامعة كانه نصيب الميت الثاني من ثاني جدولي الميت الاول وتراعي
ما سبق فيه من الوضع والعمل والاختبار بانجح واعلم ان العمل
بهذا الجدول سهلا جدا اعلي من مخرج صناعة القبار وان كثرت
الموتى وان كان العمل في ميتين معين حيدا اعلي العمل فيما زاد

الامثلة

الامثلة زوج وثلاث شقيقات مات الزوج عظام وعم
ثم العمر عن ابني وبنتي عمل مسيلة الميتين
الاولين كما عرفت ثم عمل تلعم جدولين وارسم اولها
ورثته وفي المربع الموازي منه لومات وفوق ثانياها
العدد الذي تحت منه مسيلته وهو ستة وفي مربعاته
انصبا ورثته علي ما سبق ثم صل بمجاهد ولا للميت
يكن ثامنا ثم اقسام السنة التي مات عنها علي مسيلته
فتنقسم ويكون جدسهم واحد اقا فيه به في نصيب
كل واحد من مسيلته ونصح المساييل الثلاثة من احد
وعشرين لكل شقيقة اربعة وللأم ثلاثة ولكل ابن
سهمان ولكل بنت سهم

	٩	٧	٨	٤	٢	٩	٣
زوج	٩	٧	٨	٤	٢	٩	٣
ق	٤	٣	٣	١٠	٣	٧	٣
ق	٤	٣	٣	١٠	٣	٧	٣
ق	٤	٣	٣	١٠	٣	٧	٣
زوج وام	٣	٣	٣	١٠	٣	٧	٣
وثلاث اخوان	٣	٣	٣	١٠	٣	٧	٣
مفترقات ملات الامر عن	٣	٣	٣	١٠	٣	٧	٣
زوج وعم وبنتيها	٣	٣	٣	١٠	٣	٧	٣
الشقيقة واللق للام	٣	٣	٣	١٠	٣	٧	٣
في الاولي ثم الشقيقة	٣	٣	٣	١٠	٣	٧	٣

عن زوج وجد له اب وابنة لام هي اللتان في الاولي
كذلك عمل مسيلة الميتين الاولي كما عرفت فتصمان

من تسعين لا يها من ثمانية وتصح الثلاث من التسعين
وجز سهم الثمانية خمسة والاحسن ان ترسمه على قوس
فوقها التقرب فيه بضرب كل وارث بما واعل كما سبق
تكن للزوجة ثمانية عشر وللأخت ثلاث عشرة وعشرون
وللأخت للام احد وعشرون ولزوج الام ثلاثة وعشرون
واحد ولزوج الشقيقة خمسة عشر ولجدتها خمسة عشر

هذا هو السهم الذي
يكون له من الثلث
والأخت من الثلث
والزوجة من الثلث
والأخت من الثلث
والزوجة من الثلث
والأخت من الثلث
والزوجة من الثلث
والأخت من الثلث

زوجة	١٥	١٢	٩	٨	٦	٥	٣
ام	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
ف	١	١	١	١	١	١	١
الأخت	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
بنت	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
ماتت	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
نوح	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
عم	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
زوج	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
مسيلة	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
مسيلة	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
له جد	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
في مريعاته	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
عنه لا ينقسم	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
تصح الثلاث	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
من بنتي	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨

وعم ثم الغم عن زوجة وابن اخ عم
مسيلة الميتين الاولين كما عرفت
ومسيلة الغم من اربعة فاعمل
له جدولين وارسم ورثته في اولها والاربعة فوق ثامنهما وانصاف
في مريعاته ثم صمدل بها جدولا للجامعة ثم السهم الذي مات
عنه لا ينقسم على الاربعة ويباينها فاضرب الاربعة في الستة
فتصح الثلاث من اربعة وعشرين للابنة الاولى اثنا عشر وللأخت
من بنتي الاخت اربعة ولزوجة العمر سهم ولا ين ابيه ثلاثة هذه

الصورة

زوجة	١٥	١٢	٩	٨	٦	٥	٣
ام	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
ف	١	١	١	١	١	١	١
الأخت	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
بنت	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
ماتت	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
نوح	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
عم	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
زوج	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
مسيلة	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
مسيلة	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
له جد	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
في مريعاته	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
عنه لا ينقسم	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
تصح الثلاث	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
من بنتي	٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨

والا يها واحدتها اثم اها
ولما يها اعمل مسيلة الميتين الاولين
كما عرفت فتصح من مائة وخمسة
وثلاثين للبنت مائة اربعة واربعون لا تنقسم على مسيلتها
وهي اثنا عشر لكن كوافقها بالربع فاضرب ثلاثة فيما
صحت منه الاوليان فتصح الثلاث من اربعة مائة وخمسة
واعمل في القسمة والوضع ما سبق تكن للاب في الاولى اربعة
وخمسون وللتي هي ام في الاولى جدة للام في الثالثة
خمسة وستون وللتي هي ابنة مائة واثنان وثلاثون
وللزوجة في الثانية تسعة وللتي هو اب في الثانية
جدة في الثالثة اربعة وثلاثون وللتي هي ام في
الثانية جدة لاب في الثالثة ثلاثة وعشرون
وللزوجة في الثالثة وثلاثون
وللابوين منها خمسة وخمسون
بهذه الصورة تكن هكذا

ايضا اذا فرغت من تصحيح مسائل المناسبات
وقسمتها فانظر بين الانصبا كلها فان اشتركت كلها
في جز واحد رددت المسئلة الى ذلك الجز لانه اخص
في معرفة مقدار الكل وادرك لان المناسبات اكثر
ما تقرض اذا كانت التركة عقارا او ضياعا واذ قلت
السهم كان ذلك اوجف في معرفة الانصبا عند
القسمة او المباحية او الامارة او محض ذلك اوجف
انتهي وحينئذ فبراد جدول اخر بعد الجدول
الاخير يكتب فوقه وفق حصة الى اربعة الاخيرة
ويجرب بروتة كل بيت يكتب فيه وفق حصة ذلك
الوارث الموازي له ولا يجفي التمثيل وهذا
الاختصار قد مته في اثنا هذا الباب وقد مت انه
يسمي اختصار السهام والله اعلم ولما فرغ
المصنف رحمه الله من الكلام على تصحيح المسائل
بالنسبة الى بيت واحد لم بالنسبة الى بيتين فاكثرت
المسائل بالمتامعات شرع في قسمة التركات التي
هي الثمرة المقصودة بالذات وما تقدم من تأصيل تصحيح
قوسيلة لها فقال **فصل** في قسمة التركات
القسمة بكسر القاف هي الاسم من قولك تقاسموا
المال واقتسموه وهي مؤنثة وانما ذكر ضميرها
في قوله تعالى واذا حضر القسمة اولوا القربي واليتامي
والمساكين فانهم منهم لانها في معنى الميراث
والمال نقل ذلك الشيخ رحمه الله الجوهر
رحمه الله والقسمة في الاصطلاح كل المقسوم

الى

الى اجزا متساوية بعد تقاعد احدى احواد المقسوم عليه
والتركات جمع تركة وهي تراث الميت وتقدم ضبطها
عند الخوارج في اول هذا الشرح وانما جمعها وان كانت
اسم جنس لا اختلاف انواعها وهذا الفصل عظيم الجودي
كثير النفع قال الشيخ قال الامام في النهاية ولو قلنا
هو ثمر الفرائض ونيتها لم يكن ذلك بعيدا لان المفتي
يسئل بصورة في الفرائض فاذا اخذ مصححها من الآلاف
والتركة مقدار ثلث لم يكن كلامه مفيدا يعني بان يجب
بالتصحيح وقال ابو عبد الله السطري والشارع لم ينص
على ما تقدم من الاعمال وانما نسب النصيب من التركة
فيكون ما تقدم هو وسيلة الى قسمة التركة على ما امر
الشارع به فتبين بهذا موضع هذا الباب من الفرائض
وهو مقصود او وسيلة وكان العدد الذي تصح منه
المسئلة او المسائل قال لما تنقسم عليه التركة انتهى
صحت المسئلة من عدد ونسبته عن تقاصيد انصبا
لورثة فلا يحسن بك ان تعبر في الجواب عن الانصبا
بالسهم المطلق كان تقول صحت من عشر بين الف
مثلا لكل زوجة منها مثلا كذا ولكل حيدة كذا
فان ذلك كما قال الشيخ رحمه الله بعيد عن
الافهام وغير مفيد للعوام وقد رايت كثيرا من
المفتين في زماننا يفعل ذلك وهذا من قلة من فهم
علم الفرائض وعدم ما رسته للاعمال الحسابية بل
الصواب كما قال الشيخ رحمه الله التعبير عنها باسم
من احد الص بين حسب ما يليق بالمسائل واشار
بالص بين الى ما ذكره في شرح كتابه وهو قوله
ضرب انقفت الامر علي تسماء وان اختلفت في اسمه

وهي النفع

كالنصف والثلث وهما بعدهما من الكسور المنطقة والاصغر
 مفردة وغير مفردة وضرب اختلفوا في اسمه ومعناه
 كالغير اطلاق الحبة والدائق فاذا كانت التركة عقارا كدار
 او حائوت او حمام او بستان فتصيب كل وارث تارة يعبر
 عنه باسم من الضرب الاول كان يقال للزوج مثله نصف
 الدار او ربع البستان بحسب ما يقتضيه الحال
 وتارة يعبر عنه باسم من الضرب الثاني كان يقال
 للزوج مثلا اثني عشر قيراطا في الحائوت او ستة
 قراريط في الحمام بحسب الواقع من عدم الفرع الوارث
 او وجوده والذي كثر استعماله في هذه الاعصار
 باقليم مصر والشام التعبير بالغيراط واحوايه كالحبة
 والدائق خان شبيب عبرت باسمه من الاول او باسمه
 من الثاني وينبغي مراعاة حال السائل في الفهم
 وان عبرت عن الانصاف من كلا الضربين كان اتم كان
 تقول في زوجة وام وابن مثلا للزوجة الثلث ثلاثة
 قراريط وللأم السدس اربعة قراريط وللابن الباقي
 وهو تسعة عشر قيراطا وذلك ثلث وربع وثلث انتهى
 كلام الشيخ بمعناه مع زيادة وتقديم وتأخير وسنين
 ان شاء الله تعالى كيفية قسمة التركة بالقراريط وكل
 ذلك فيما لا يمكن قسمته كالعقار كما تقدم فان كانت
 التركة مما يمكن قسمته كالدرهم والدنانير والمجوب
 او ثمن او قيمة مالا يمكن قسمته فاقسمه بين الورثة
 بوجه من اوجه قسمة التركة التي ذكر للمم بعضها
 في ضمن مسئلة فرضها تبعا لاصدر بقوله كما لو خلفت
 امرأة زوجها واما واحدا لابوين او لاب و هي مسئلة المباحلة

وتركت

وتركته عشرين دينارا فقها وفي امثاله خمسة اوجه
 اشهد ما ذكره بقوله فاقرب ان شئت لكل وارث سهم
 من مصحح المسئلة في حيلة عدد التركة واقسم الحاصل من
 الضرب على جميع سهام المسئلة اي على مصححها يخرج نصيب
 ذلك الوارث الذي ضربت سهامه من مصحح المسئلة في حيلة
 التركة من التركة ففي هذه المسئلة اصلها من ستة وتقول
 الي ثمانية ومنها تصح للام سهمان وللأخت ثلاثة وللزوج
 ثلاثة فاقرب سهمي الامر في العشرين عدد التركة يحصل
 اربعون اقسمها على الثمانية واقرب للأخت ثلاثة
 في العشرين واقسم الحاصل وهو ستون على الثمانية
 واقرب للزوج ثلاثة واقسم الحاصل كذلك يحصل
 لكل ما ذكره بقوله وللأم خمسة دنانير وللأخت سبعة
 ونصف وللزوج مثلها سبعة ونصف وان شئت وهو
 اعلم اذ يمكن العمل به فيما لا يمكن قسمته ايضا كالحيوان
 والعقار فاقسم سهام كل وارث من مصحح المسئلة الى
 مصحح المسئلة فما كان من النسبة فخذ له اي ذلك الوارث
 من التركة بتلك النسبة يحصل نصيب ذلك الوارث
 ففي هذه المسئلة انصب حصة الام وهي اثنان الى الثمانية
 تكن ربعا فخذ لها ربع العشرين وانصب للأخت ثلاثة
 الى الثمانية تكن ربعا وثلثا فخذ لها ربع العشرين وثلثها
 وانصب للزوج ثلاثة كذلك يحصل لكل ما ذكره وطريق
 النسبة هذه هي اصل لجميع الطرق على ما سنبين
 قريبا ان شاء الله تعالى وان شئت واستحسنه الشيخ

الجوييني كما نقله الشيخ عنه رحمه الله فاقسم التركة علي
المسيلة اي ما نفع منه سوا كان اصلها او غيره ثم اخرج
الخارج من القسمة ويسمي كما نقل الشيخ عن الجوييني هذا
السهم في سهام كل وارث من التصحيح يحصل نصيب
اي ذلك الوارث الذي ضربت في سهامه ففي المسيلة
المذكورة اقسام العشر بن عدد التركة علي الثمانية
مصحح المسيلة يخرج اثنان ونصف فاضرب للام هو
سهمها ولكل من الزوج والاخت ثلاثة في الاثنين
والنصف الخارج يحصل لكل ما ذكر وان شئت فاقسم
ما صحت منه المسيلة علي التركة واقسم سهام كل وارث من
التصحيح علي الخارج بتلك القسمة وهذا الوجه عكس
الذي قبله قال الشيخ رحمه الله ففي مثالنا
اقسم الثمانية علي العشرين بان تنسبها اليها يخرج خمسان
فاقسم علي الخمسين الخارجة سهمي الامر وثلاثة الاخوة
وثلاثة الزوج بما علمت سابقا في القسمة علي الكسر
بحصل لكل ما ذكر وان شئت فاقسم ما صحت منه
المسيلة علي نصيب كل وارث واقسم التركة علي الخارج
من تلك القسمة يحصل نصيب ذلك الوارث الذي
قسمت مصحح المسيلة علي نصيبه ففي المثال المذكور
اقسم الثمانية علي سهمي الامر منها يخرج اربعة فاقسم
عليها العشرين يحصل لها ما ذكر واقسم الثمانية
علي ثلاثة الاخوة والزوج يخرج اثنان وثلاثان فاقسم
العشرين علي هذا الخارج بما علمت سابقا في اعمال الكسور

يخرج

يخرج لكل منهما ما ذكر فلهذا اوجه خمسة واذا اردت
الاستحسان فاجمع المحصص الحاصل للورثة فان ساوي
جميعها التركة كما لعمل صحيح والا فغلط والاصل
جميع التركات ان نسبة مال كل وارث مما صحت
في قسمة اليها صحت منه كنسبة ماله من التركة الي التركة
منه المسيلة اليها صحت منه كنسبة ماله من التركة الي التركة
فهذه اربعة اعداد متناسبة فنسبة هذه سبعة منفصلة
اولها هو ما للوارث من التصحيح وثانيها التصحيح وثالثها
ماله من التركة وهو المقصود بالسؤال ورابعها التركة
فالاولان والدرابع معلومة والثالث مجهول فالكل
وارث من المسيلة فظير ماله من التركة وليس كل
منها عند الحساب مقدم ما ومصحح المسيلة نظير التركة وسقي
كل منهما عند هم تاليا وكل اعداد كانت متناسبة
كذلك اذا جهل احدها ففي استخراج خمسة اوجه
كما هو مقرر في محله من كتب علم الحساب باليسر من
هذا فان باب النسبة عند الحساب باب عظيم واسع
الارجح اصل كبير في استخراج المجهولات فمن اراد الاطلاع
عليه فليتنظر في كتب الحساب المطولة فيظفر بما يريد ولما كان
مبنى الحساب علي الاختصار ما يمكن وكان ذلك ممكنا
في الموافقة اشاراتي ذلك بقوله ومبنى كان بين المسيلة
اي ما نفع منه والتركة اي عددها موافقة غير ما
فرد كلا منهما الي مصحح المسيلة وعدد التركة الي وقعه
واقسم وفق كل منهما مقامه فهو اخضر وكل العمل باحد
الوجه الخمسة في هذا المثال رد المسألة اي مصححها وهو
ثمانية الي ربعها اثنين واقفه مقامها في العمل المذكور

لا خلاف

بأحد الأوجه وورد التركة أي عودها وهو عشرون
 إلى ربعا خمسة واقفه مقامها في العمل المذكور بأحد الأوجه
 وورد التركة أي عودها وهو عشرون إلى ربعا خمسة
 واقفه مقامها في العمل المذكور وكل العمل المذكور
 بوجه من الأوجه الخمسة يحصل المطلوب لكل من الورثة
 فهو أي هذا الرد إلى الوفاق وتكميل العمل أسهل
 من العمل من غير رد إلى الوفاق كما يشهد له الذوق
 والممارسة وهذه إحدى عشر قاعدة الأولى
 قال الشيخ رحمه الله فان قلت هل يمكن التوصل
 في قسمة التركات إلى معرفة نصيب كل وارث بطريق
 الجبر والمقابلة قلت نعم بان تفرض
 النصيب شيئا وتضربه في المسئلة وتعادل بال حاصل
 ما يخرج من ضرب سهامه أي ذلك الوارث في التركة
 انتهى أو تكمل العمل عند علماء الجبر والمقابلة وبين
 ذلك في مثال فراجع في شرحه على الكفاية ويأتيه
 في مثالنا ان نقول افرض نصيب الأمر شيئا واضربه
 في الثمانية يحصل ثمانية شيئا ثم اضرب سهميها في
 العشرين يحصل أربعون فعادل بها ثمانية شيئا
 فقد انتهت إلى أحد القروب البسيطة وهو أسهل
 تعدل عدد أو هو الضرب الثالث فاقسم الأربعين
 على الثمانية فما هو مقدر عند الجبرين يخرج
 الشئ خمسة فهو نصيب الأمر وكذلك تعمل في بقية

الورثة

الورثة ثم قال أيضا فان قلت هل يمكن التوصل إلى
 المطلوب أيضا بطريق الخطابين هنا قلت نعم وذلك
 بان تعتبر أحد الانصبا أصلا وتفرض ما شئت من العدد
 وتبني عليه سائر الانصبا بالنسبة وتجمع الجميع وتقابل
 مجموعها التركة فان ساواها فالانصبا المطلوبة هي
 ما فرضت والا فهو ما زاد عليها أو ناقص عنها فقد نزل
 الزيادة أو نقصان هو الخطا فاحفظه ثم غير الفرض في
 النصيب الذي اعتبرته أصلا وابن عليه سائر الانصبا بالنسبة
 وقابل مجموعها التركة فان ساواها فالانصبا المطلوبة
 هي ما فرضت والا فاحفظ الخطا ثم اضرب ما فرضت له
 أولا في الخطا الثاني ثم ما فرضت له ثانيا في الخطا الأول
 واقسم الفضل بين الحاصلين على الفضل بين الخطابين
 ان اتفق الخطان في الزيادة أو النقصان والا فاقسم
 مجموعها على مجموعها فما كان فهو المطلوب انتهى
 وبين ذلك في مثال فراجع في شرح الكفاية ويأتيه
 في مثالنا ان تفرض للأمر مثلا ثمانية فيجب ان
 يكون للزوج بتلك النسبة اثنا عشر وللأخت
 اثنا عشر ومجموع الانصبا اثنان وثلاثون وذلك
 ازيد من العشرين باثني عشر فسميها الخطا الأول
 ثم افرض لها مثلا عشرة فيجب ان يكون للأخت خمسة
 عشر وللزوج كذلك ومجموع الانصبا أربعون وذلك
 ازيد من العشرين بعشرين وهي الخطا الثاني فاض المال
 الأول وهو ثمانية في الخطا الثاني وهو عشرون يحصل مائة وستون

وامر بالمال الثاني وهو عشرة في الخط الاول
وهو اثنا عشر يحصل مائة وعشرون فالفضل بين الحاصلين
اربعون والفضل بين الخطين ثمانية فاقسم الاربعين
على الثمانية يخرج خمسة هي ما للام فوجب ان يكون للزوج
مثل الخمسة ومثل نصفها وذلك سبعة ونصف وللأخت
كذلك ومجموع الانصبا عشرون وهو التركة ففقس على
كسب ففها وجهان احدهما ان تبسط التركة فقط من جنس
كسبها او كسورها فما حصل بالبسط فتجعل كانه التركة
وتكمل العمل بوجه من الوجة الخمسة فما خرج لكل وارث
فاقسمه على مخرج الكسر او المخرج الجامع للكسور يحصل
الجواب ثانياً ان تبسط التركة وما صحت منه المسئلة
من جنس الكسر او الكسور من غير تبسط السهام الورثة
من التصحيح وتجعل بسط التركة كالتركة وبسط التصحيح
كالنصيب وتكمل العمل بوجه من الوجة الخمسة فما خرج
فهو حق كل وارث من غير احتياج الى القسمة بعد ذلك
علي المخرج ففي المباحلة لو تركت عشرون ديناراً وثلاث
ديناراً فبالوجه الاول ابسط العشرين والثلاث من جنس
الثلاث بان تضرب ذلك في ثلاثة مخرج الثلث يحصل
احد وستون فتكافئها التركة فان عملت بالوجه الاول
من الخمسة فاقرب للام اثني عشر سهمها من الثمانية
في الواحد والستين يخرج مائة واثنان وعشرون فاقسمها
على الثمانية يخرج خمسة عشر وربع واخرج لكل من الزوج
والاخت ثلاثة في الواحد والستين يخرج مائة وثلاثة وثلاثون
فاقسمها

في المباحلة

فاقسمها على الثمانية يخرج اثنان وعشرون وسبعة اثمان
فلو كانت التركة هي الاحد والستون لكان الجواب لكل منهم
ما خرج له فكيفها ليست كذلك حقيقة بل عشرون وثلاث
فلذلك احتاج الى ان تقسم ما خرج لكل منهم على الثلاثة
مخرج الثلث وهي التي كنت صريتها في التركة فاقسم ما خرج
للأم وهو خمسة عشر وربع على الثلاثة يخرج خمسة ونصف
سدس فهو حصتها من التركة واقسم ما خرج لكل من
الزوج والاخت وهو اثنان وعشرون وسبعة اثمان على
الثلاثة يخرج سبعة ونصف وثمان فهو مال كل واحد منهما
فاجمع الحصص الثلاثة بما علمت في جمع ما فيه كسب مجتمع
عشرون وثلاث وهو التركة فالعمل صحيح وبالوجه الثاني
تبسط ايضا كما بسطت التركة بصرفها في الثلاثة يحصل
اربعة وعشرون فاقسمها مقام الثمانية ثمانية الاحد
والستين مقام العشرين والثلاث وتكمل العمل باحد الوجة
الخمس من غير ان تبسط سهام كل وارث فما حصل فهو
مال كل وارث من غير قسمة اخرا على الثلاثة لانك
لما بسطت الثمانية وانتقلت الى اربعة وعشرين اعني
ذلك عن القسمة اخرا على الثلاثة فان عملت بالوجه
الاول من الخمسة فاقرب للام اثني عشر سهمها من الثمانية
والزوج في الاحد والستين يحصل مائة وثلاثة وثلاثون
فاقسم ذلك على الاربعة والعشرين يخرج سبعة
ونصف مما تقدم واخرج للام اثني عشر في الواحد
والستين واقسم الخارج وهو مائة واثنان وعشرون
على الاربعة والعشرين يخرج خمسة ونصف سدس مما تقدم

والله اعلم **القاعدة الثالثة** اذا اردت ان تعبر
 عن حصص الورثة بالقراريط فالطريق في معرفة قيراط
 المسيلة ان تقسم ما صحت منه المسيلة على مخرج القيراط
 وهو اربعة وعشرون في اصطلاح اهل مصر ومن وافقهم
 او عشرون وفي اصطلاح اهل العراق ومن وافقهم فما خرج
 فهو قيراط المسيلة على حسب ذلك الاصطلاح فاذا اردت
 تحويل كل حصص من مخرج المسيلة الي القيراط فان شئت فاقسم
 على قيراط المسيلة كل حصص يخرج نصيب ذلك الوارث
 قد اربط وان خرج في الحصص كس من قيراط فاما ان تعبر
 عنه بنس من القيراط كنصف قيراط او ثلثه او ما اشبهه
 واما ان تعبر عنه بالحبة التي هي ثلث القيراط او الدانق الذي
 هو سدسه او كسورها وان شئت فاقسم نصيب كل وارث
 من التصحيح اليه وخذ من الاربعه والعشرين او العشرين بثلث
 النسبة يخرج نصيب ذلك الوارث قراريط بحسب ذلك
 الاصطلاح واصل هذا ان نسبة حظ كل وارث من
 التصحيح اليه كنسبة حظه من مخرج القيراط وهو اربعة
 وعشرون او عشرون او مخرج الحبة وهو اثنان وسبعون
 او ستون او مخرج الدانق وهو مائة واربعه واربعون
 او مائة عشرون الي ذلك المخرج فخذ اربعة اعداد منها
 ثلثها مجهول مجهول كما تقدم في قسمه الترتبات فياتي فيها
 الوجة الخمسة والذي ذكرناه وجهان منها قال شيخنا
 مشايخنا بعد ذكر هذه الخارج فعلم من ذلك ان
 القيراط على الاصطلاحين ثلاث حبات وانه ستة
 دانق وان الحبة دانقان وهو المشهور وبعضهم يقول
 هي اربع ارنات فعليه مخرج الدرقة على الاول ما يتان وثاني

وعلى

وعلى الثاني ما يتان واربعون وهو اصطلاح لاشايخنا
 فيه ثم ما تقرى لبيت متقاع عليه فقد حكمي ان الدرهم عند
 اهل الشام خمسة عشر قيراطا وعن بعضهم ان القيراط من
 ثمانية عشر جزاء وفي القبحاق القيراط نصف دانق والدانق
 سدس درهم وفي الروضة الدانق ثمانية حبات وثمان
 حبة وفي الحاوي ثلثا وروي مخرج الحبات ثمانية واربعون
 وعن ابي شيحان ان كون القيراط ثلاث حبات هو على
 جعل مخرج القيراط عشرون اما على جعله اربعة وعشرين
 فثلاث حبات واربعه اسباع حبة واعلم ان قيراط الدينار
 اعظم من قيراط الدرهم لان الدينار درهم وثلثة اسباع
 درهم فاذا حول قيراط الدينار الي قيراط الدرهم في الوزن
 كان قيراطا وثلثة اسباع قيراط من قراريط الدرهم وكذلك
 يختلف عدد قراريط كل منها اذا حول الي الاخر انتهى
 وهو مخلص يسير من كلام طويل ذكره الشيخ في شرح
 الكفاية فمن اراد الاطلاع عليه فليراجعه في الشرح المذكور
 بظن بما يريد والاختيار يجمع الحصص من القراريط
 مع كسورها ان كانتا ساوي مجموعها المخرج في الاصطلاح
 الذي انت فيه فالعمل صحيح والافخلط قاعده ولمؤلفه ذلك
 بمثال ذكره شيخنا مشايخنا مقتصرين على اصطلاح مصر
 بلدنا ومنشأنا عمرها الله تعالى وجعلها دارا سلام الي يوم
 القيامة فنقول لو خلف حيتان وثلثة احوه لام وخمسة
 اعمام فاصلها من ستة ونصف من مائة وثمانين فان اردت
 قيراطها فاقسم المائة والثمانين على الاربعه والعشرين يخرج
 سبعة ونصف فهو قيراطها فان اردت مال كل وارث فبالوجه

الاول اقسام على هذا القيراط سهام كل وارث يخرج حصته
 فاقسم لكل حصة خمسة عشر على سبعة ونصف يخرج
 لها قيراطان واقسم لكل اخ عشر على سبعة ونصف يخرج
 له قيراطا وثلثا قيراطا اي جبتان او اربع دوانق او ثمان
 ارزاق عند بعضهم واقسم لكل عم ثمانية عشر على سبعة
 ونصف يخرج له قيراطان وخمسا قيراطا اي حبة وخمس حبة
 فاذا جمعت ذلك كان اربعة وعشرين قيراطا صحيح وبالوجه
 الثاني سم نصيب كل حصة وهو خمسة عشر من المائة
 والثمانين يكن نصف سدس فخذ لها نصف سدس الاربعة
 والعشرين بن تجده اثنين فلها قيراطان وسم نصيب كل اخ وهو
 عشرون منها يكن تسعا فخذ له تسع الاربعة والعشرين بن
 تجده اثنين وثلثين فله قيراطان وثلثا قيراطا او جبتان او
 واربعة دوانق او وثماني ارزاق عند بعضهم وسم نصيب كل عم
 وهو ثمانية عشر منها يكن عشر فخذ له عشر الاربعة والعشرين
 بن تجده اثنين وخمسين فله قيراطان وخمسا قيراطا او حبة وخمس
 حبة او دوانقان وخمسا دانقا او اربع ارزاق واربع اهاماس
 ارزاق واذا اردت تحويل القيراط الى الحبات او الدوانق بعضها
 الى بعض او الكسور المشهورة من نصف او ثلث او ربع او غير
 ذلك بعضها الى بعض او تحويل بقي من احد القسمين الى
 الاخر فالطريق العام في ذلك ان تقرب بسط المحول
 في مقام المحول اليه وتقسيم الحاصل على مخرج المحول فما كان
 فهو المطلوب ومن اراد زيادة البيان في ذلك مع الامثلة
 وتحويل الكسور الصم بتقريب الى المنطقه فعليه بكتب
 الحساب ومنها كتابنا بشرح التحفة بظفر بما يريد وهذا
 المبحث مما يتعلق بما نحن فيه ولتختم هذه القافية

بما حتم به الشيخ رحمه الله هذا المبحث في شرح كتابته
 فان كتابنا مجموع كما صله فلا ينبغي ان يخلوا من مثل هذه
 المباحث فنقول **قال الشيخ رحمه الله ولتختم**
هذا الاصل بمهمين احدهما بيان كيفية تقريظ المسائل
وضعا يعني في الجهد ول قال ولين في ذلك في مثال من
المناسخة و يقاس عليه غيره فلو خلفت زوجا واماً وست
اخوان مغترقات فلم تقسم التركة حتي ماتت الام عن ابوين
وعن من في المسئلة ثم احدى الشقيقتين عن زوج ومن في
المسئلة ثم احدى الاخنتين للام وهما شقيقتان عن
زوج ومن في المسئلة فالاولى من عشرة والثانية من ستة
فتصمان من ستين والثالثة من عشرين ما انت صاحبتها
عن ثلاثة عشر لا تصح عليها ولا توافقها فتصح الثلث
من الف وما يتين والاربعة من ثمانية والمتروك لاهلها
مائة وستة وستون وهو يوافقها بالنصف فاضرب اربعة
فيما تصح منه الثلاثة فتصح الاربعة من اربعة الاف وثمان
مائة فاذا علمتها بالجدول الذي بيناه في باب
المناسخة واردت تقر بطلها فخذ من العدد الذي صحت
منه المسئلة ثلثا عنه يكن مائتين وهو قيراطها فخذ الى
اضلاعه التي تتركب منها اتحاد اضلاعه التي بحسن اعتبارها
عشرة وعشرة واثنين ففضل باخر الجدول جد ولا ثاني
عشر موازيا لها على ما سبق وارسم باعلا الاربعة والعشرين
مقام القيراط لتقابل بها عند امتحان صحة التقريظ بالجمع
وباسفله اضلاع القيراط مقدهما الاكبر والاكبر ثم اقسما
كل نصيب منها على اضلاع القيراط من احدى احدى بعد واحد
الآخرها يعني منهاها وهو اولها قال او الي ما انتهى القسمة اليه

ائماس عشر قيراط و ثلاث في الثانية ثمانون سهما فله خمس
 قيراط و لتي هي ام في الثانية وحدة في الثالثة والرابعة
 مائتان وستة وستون سهما فلهما قيراط واحد وثلاثة
 اعشار قيراط وثلاثة اعشار عشر قيراط ونصف عشر عشر
 قيراط وللزوج في الثالثة ثلثا مائة و اثنى عشر سهما فله
 قيراط واحد ونصف قيراط وثلاثة ائماس عشر قيراط
 وللزوج في الرابعة مائتان وستة واربعون سهما فله
 قيراط واحد وخمس قيراط وخمسا عشر قيراط ونصف
 عشر عشر قيراط فاذا جمعت ما على الضلع الاخر
 وهو الاثنان حصل اربعة وهي انصاف عشر عشر
 فاذا قسمتها على الاثنان حصل اثنان وهما عشرا
 عشر فاجمعها الى ما فوق العشرة الثانية للمائة
 يرتفع اربعون وهي اعشار عشر فاذا قسمتها على
 العشرة خرج اربعة وهي اعشار فاجمعها الى ما فوق
 العشرة الاولى يرتفع ثلاثون عشرا فاقسمها على
 العشرة الاولى يخرج ثلاثة وهي قراريط فاجمعها
 الى القراريط يخرج اربعة وعشرون فالعمل صحيح
 وبالله التوفيق واذا جمعت ما على ضلع منها فلم
 ينقسم مجموعها عليه كان ذلك علامة الخلل فقم
 على هذا المثال ما يرد من اشياؤه والله
 اعلم بالمهم **البيان** في بيان كيفية تفصيل ما حصل
 لكل وارث اخرا من القراريط في مسائل المناسبة وهو
 نفيس جدا نعم الحاجة اليه لاسيما في كتابة الوثائق ولم
 اراه في مصنف ولم اسمعه من احد وقد فتح الله علي
 بطريق سهل تفهيد الوفاة وكم فاضل سألني

انما

انما انكر في استنباط حتى فعلت مستندا من الله الكريم
 المعونة فحصل الفتح قلب الحمد والشكر سبحانه ونفعني
 لا احصي ثنا عليه هو كما احصي ثنا عليه هو كما اثنى
 علي نفسه فاقول اذ لم يكن في المسئلة الاميتان
 فقط فافرن نصيب كل وارث من الاولى فيما ضربتها
 فيه وهو الثانية او راجعها فما كان قاقسه على
 اصلاخ قيراط العدد الذي نصيحه منه المسيلتان يخرج
 نصيب ذلك الوارث من الاولى قراريط فان اسقطته
 من مجموع ما حصل له منها من القراريط بقي ما ورثه
 من الثانية قراريط وان شئت فاضرب الحاصل
 ماله من الثانية فيما لمورثه من الاولى او وفقه
 واقسم الحاصل على اصلاخ القراريط يحصل ماله
 من الثانية قراريط مثال ذلك زوجة وام وبناتان
 وخمسة اخوة لا يوين اولاد ولم تقسم التركة حتى
 ماتت احدي البنات فالاولى من مائة وعشرين للبنات
 منها اربعون على مسيلتها وهي ثلاثون لان نصيبها
 نوافقها بالعرض فتصح المسيلتان من ثلثا مائة
 وستين وقيراط هذا العدد خمسة عشر وضلعها
 خمسة وثلاثة فاقسم عليها سهام كل مما صحت
 منه المسالتان فللزوجة خمسة وثمانون سهما
 فلها خمسة قراريط وثلاثة ائماس قيراط وذلك
 خمس قيراط اي ثلثا قيراط وللأم ستون سهما
 فلها اربعة قراريط وثلثا مائة وثمانون سهما
 فلها اثنى عشر قيراطا ولكل اخ تسعة اسهم فله

خمساً قيراط وتلك خمس قيراط فإذا أردت تفصيل
ما حصل للزوجة فاضرب نصيبها من الأولي
وهو خمسة عشر فيما ضربته فيها وهو علي قوتها
اعني الثلاثة التي هي عشر الثلاثين يحصل خمسة
واربعون فاقسمه علي ضلعي القيراط يحصل ثلاثة
قيراط وهو ما ورثته الزوجة في الأولي فان اسقطت
ذلك من مجموع ما حصل لها بقي قيراطان وثلاثا
قيراط وهو ما ورثته من ابنتها في الثانية وان
شئت فاضرب مالها من الثانية وهو عشرة في عشر
مالورثتها من الأولي وهو اربعة وذلك ما علي
قوس الجدول الاوسط من جدول الثانية
واقسم الحاصل وهو اربعون علي ضلعي القيراط
يحصل ما ذكرنا وإذا أردت تفصيل ما حصل
للبنات الاخرى فاضرب لهما اربعون في الثلاثة
واقسم الحاصل وهو مائة وعشرون علي ضلعي
القيراط يحصل ما ورثته من الأولي وذلك
ثمانية قيراط فاسقطه من الاثني عشر الحاصل
لها من المسبلة من بقا اربعة وهو ما ورثته من
الثانية وان شئت فاضرب مالها من الثانية وهو
خمس عشرة في اربعة واقسم الحاصل علي ضلعي
القيراط يخرج ما ذكرنا وان كان في المسبلة اكثر
من مئتين فاضرب ماله من الأولي في جملة ما ضربتها
فيه وذلك ما علي قوسها وما علي ما قوس الجدول
الثالث من كل ما سواها واقسم الحاصل علي اضلاع
القيراط يخرج ماله من الأولي قيراط ثم اضر ماله

في

في الثالثة فيما لم يرثه من الأولي او وفقه والحاصل فيما
ضربت فيه العدد الذي صحت منه الأوليان وهو ما علي قوس
جدولها الثالث وما علي قوس الجدول الثالث
من كل ما بعد ها واقسم الحاصل كذلك يخرج
ماله من الثانية ثم اضر ماله من الثالثة فيما
لم يرثه من الثانية او وفقه والحاصل فيما ضربته فيه
العدد الذي صحت منه الأوليان والثالثة وهو
ما علي قوس جدولها الثالث وما علي قوس الجدول
الثالث من كل ما بعد ها واقسم الحاصل كذلك
يخرج ماله في الثالثة ثم اضر ماله من الرابعة فيما
لم يرثه من الثالثة او وفقه والحاصل فيما ضربته
فيه العدد الذي صحت منه الاربعة الاول وهو
علي قوس جدولها الثالث وما علي قوس الجدول
الثالث من كل ما بعد ها واقسم الحاصل كذلك
يحصل ماله في الرابعة وهكذا الي اخرها ومثال
ذلك في المسئلة التي صورناها في المهم الاول
قد علمت ان مجموع ما حصل للثني هي شقيقة في الأولي
والثالثة وبنيت في الثانية واخذت لام في الرابعة
بسبعة قيراط وعشر قيراط وسبعة اعشار عشر
قيراط ونصف عشر قيراط فإذا أردت تفصيل
ذلك فاضرب مالها من الأولي وهو مئتان فيما
ضربت فيها وذلك ستة ثم عشرون ثم اربعة
محض كل تسع مائة وستون فاقسم ذلك علي
اضلاع القيراط وهي عشرة وعشرة واثنين
كما سبق يحصل اربعة قيراط واربعة اعشار قيراط

وذلك ما يحصل اربعة قيراط لها من الاولى
ثم ا ضرب سهمها من الثانية فيما ماتت عنه الاصل
في الاولى وذلك سهم والحاصل في العشرين والى
في الاربعة واقسم الحاصل وهو ثمانون على
اضلاع القيراط يحصل خمس قيراط وذلك ما
يحصل لها من الثانية ثم ا ضرب ما لها من الثالثة
وهو ستة فيما ماتت عنه شقيقتها وذلك ثلاثة
عشر والحاصل في الاربعة واقسم الحاصل
وهو ثمانون على اثنين عشر على اضلاع القيراط
يحصل قيراط ونصف وثلاثة اثمان
عشر وذلك ما يحصل لها من الثالثة
ثم ا ضرب سهمها من الاربعة في نصف ما ماتت
عنه شقيقتها الاحدى وذلك ثلاثة وثمانون
واقسم الى اصل على اضلاع القيراط
يحصل خمس قيراط وعشر عشر قيراط ونصف
عشر عشر قيراط وهو ما يحصل لها من الاربعة
واما التي هي اخوة لامر في الاولى والثالثة
وبنت في الثانية وشقيقتها في الاربعة فقد
علمت ان جملة ما حصل لها من المسائل الاربعة
اربعة قيراط ويط ونصف قيراط وثلاثة اثمان
عشر قيراط ونصف عشر عشر قيراط ونصف
عشر عشر قيراط فاذا اردت تفصيل ذلك قاض
سهمها في الاولى في الستة عشر في العشرين ثم في الاربعة
واقسم الحاصل وهو اربعة وثمانون على

الاضلاع

ما يخصها

الاضلاع القيراط يحصل قيراطان وخمسا قيراط
وذلك ما يحصل من الاولى ثم ا ضرب سهمها من الثانية
في واحد عشر في العشرين ثم في الاربعة واقسم الحاصل
على اضلاع القيراط يكن ميراثا من الثانية
خمس قيراط ثم ا ضرب سهمها من الثالثة في الثلاثة
عشر ثم في الاربعة واقسم على الاضلاع يكن ميراثا
من الثالثة نصف قيراط وخمس نصف عشر قيراط ثم
ا ضرب سهمها من الاربعة وهي ثلاثة في الثلاثة
والثمانية واقسم على الاضلاع يكن ميراثا منها
قيراط واحد وخمس قيراط وخمس عشر قيراط هو
ونصف عشر عشر قيراط واما التي هي امر في الثانية
وحده في الثالثة والاربعة فاضرب سهمها من الاربعة
في واحد عشر في العشرين ثم في الاربعة واقسم على الاضلاع
يكن ميراثا منها خمس قيراط ثم ا ضرب سهمها من الثالثة
ثم في الثلاثة عشر ثم في الاربعة واقسم يكن ميراثا
منها نصف وخمس عشر ثم ا ضرب سهمها من الاربعة
في الثلاثة والثمانية واقسم يكن ميراثا منها خمس
قيراط وعشر عشر قيراط ونصف عشر عشر قيراط
على ذلك انتهى ثم قال تنبيهها واحد ان القيراط
قد يكون عددا او لا فلا يخل فتكون القسمة على جملة
وتكون النسبة اليه بلفظ الجزئية الثاني قد يكون هو
الميراث من احد في المسائل فقط كالاب والارواح
التي لا تد في المثال المذكور فلا يحتاج الى هذه
اللقا عدة في نصيبه الثالث لا يخفى شدة الحاجة
الى معرفة ان جمع الكسور فان به يكون امتحان صحة

التفصيل فانك تجمع ما يفصل وتقابل بالمجتمع النصيب
 المركب فان ساواه صح العمل والا فلا ولكن ان تستظهر
 بالامتنان من وجه اخر وهو ان تثبت الحاصل من القرب
 قبل القسمة على القيراط ثم تجمعها فان ساوي مجموعها حملته
 السهام التي لذلك الوارث من العدد الذي صحت منه المسائل
 صح العمل والا فلا الرابع قد ختار في بعض المواضع تطوير
 العبارة عن الكسور لغرض سهولة الجمع عند الامتنان
 وان امكن التبسيط عنه باخص كقولنا فيما سبق ثلاثة اخماس
 وثلاث خمس فان احضر منه ثلثان الخامس قد ينقسم نصيب
 بعض الموتى على مسيلته ورحم من ثلث المسئلة
 فاضربه في جز سهمها من ذلك النصيب المنقسم وراع ما
 سبق السادة هو قد لا يكون للمعد الذي صحت منه
 المسائل قيراط صحيح فتقرب المسئلة في تخرج الكسر الذي
 يظهر في القيراط فما بلغ فكانه العدد الذي تصح منه
 المسائل فخذ قيراطه وراع ما سبق في التفصيل من
 الضرب والقسمة على القيراط واضلاعه الا انك تزيد ضرب
 ما كنت تقسمه على القيراط او اضلاعه لو لا الكسر في تخرج
 الكسر الذي صحت فيه المسئلة ولتذكر مثالا يوضح بعض
 ما سبق وهو ان يخلق رجل ابوين وابنتين ثم توت احدي
 البنين عن في المسئلة ثم توت الام عن زوج وبنت ابن
 وهي الاب وبنت في الاولى وعن عمر فالاولى من ستة
 والثانية من ثمانية عشر ونصيب البنت من الاولى يواقعها
 بالنصف فتصح المسيلتان من اربعة وخمسين للام منها
 اثني عشر بالجهتين ومسيلتها من اربعة والاثني عشر
 منقسمة عليها وجز سهمها من الاثني عشر ثلاثة فاذ ارض
 سهم الاب في الثلاثة واصفقت الحاصل الي ما اجتمع له

من الاولين

من الاولين وهو تسعة عشر صار له اثنان وعشرون
 واذا صحت سهمي البنت في الثلاثة واصفقت الحاصل الي
 ما اجتمع لها من الاولين وهو ثلاثة وعشرون صار لها
 تسعة وعشرون واضرب للعلم سهمه في الثلاثة فيحصل له
 ثلاثة وتضع المسائل الثلاثة من اربعة وخمسين لكن
 قيراطها لا يخرج صحها لانه اثنان وربع فاضرب المسئلة
 وانصباها في مخرج الربع فتنتقل الي ما بين وستة عشر
 ويكون القيراط تسعة فاذا اقسمت عليه نصيب كل واحد
 من المبلغ كان للذي هو اب في الاولى وجه في الثانية
 وزوج في الثالثة تسعة قراريط وتسبعة اشباع قيراط
 ولتي هي بنت في الاولى واخذت في الثانية وبنت ابن في الثالثة
 اثنا عشر قيراطا وثمانية اشباع قيراط وللعلم من الثالثة
 قيراط واحد وثلث قيراط فان اردت تفصيل ما للاول
 فاضرب سهمه من الاولى في نصف الثانية يحصل تسعة
 ولولا عد وضرب المسئلة في مخرج الربع لكنت تكتفي
 بنفسمة ذلك علي القيراط فتحتاج ان الضرب التسعة
 في اربعة فيحصل ستة وثلاثون فتقسم ذلك علي
 التسعة فيخرج اربعة قراريط وذلك ما يخصه من الاولى
 واضرب ماله من الثانية وهو عشرة في واحد وهو
 نصف سهمي البنت ثم الحاصل في مخرج الربع واقسم
 الحاصل وهو اربعون علي التسعة فيحصل اربعة
 قراريط واربعة اشباع قيراط وهو ماله من الثانية ثم
 اضرب سهم من الثالثة في جز سهمها من الاثني عشر وذلك
 ثلاثة ثم الحاصل في مخرج الربع واقسم الحاصل وهو

اثني عشر علي التسعة يخرج قيراط وثلث وذلك مال
 من الثلثة ومجموع الاصل الثلاثة تسعة قيراط وسبعة
 اشباع قيراط ولو جمعت الحواصل الثلاثة قبل القسمة
 وهي ستة وثلاثون واربعون واثناعشر لكان مجموعها
 ثمانية وثمانين وذلك مساو لسهامه قبل التقريط وان
 اردت تفصيل ما للثانية فاضرب سهميها من الاولى
 في التسعة ثم الى اصل في مخرج الربع واقسم الحاصل
 وهو اثنان وسبعون علي القيراط يخرج ثمانية وهو مالها
 من الاولى ثم اضرب مالها من الثانية وهو خمسة في الواحد
 ثم في الاربعة واقسم الحاصل وهو عشرون علي
 القيراط يخرج اثنان وتسعان وهو مالها من الثانية
 ثم اضرب سهميها من الثالثة في الثلاثة ثم الحاصل
 في الاربعة واقسم الحاصل وهو اربعة وعشرون علي
 التسعة يخرج قيراط وثلثان وهو مالها من الثالثة
 ومجموعها اثناعشر وثمانية اشباع ولو جمعت الحاصل
 الثلاثة قبل القسمة وهي اثنان وسبعون وعشرون
 واربعة وعشرون لكان مجموعها مائة وستة عشر
 وذلك مساو لسهامها قبل التقريط انتهى وانما
 اطلت القول بنقل ذلك لكثرة الاضناج اليه في
 عمل الناس في الحدود وانه اعلم **باب اربعة**
 فيما اذا كانت التركة كسر من عفار وعقود كما لعبد
 والدا له فاذا كانت التركة كسر من ذلك فالطريق
 في قسمة ذلك ان تحصل مخرج الكسر او المخرج
 العام للكسور وتعتبره كانه جملة ذلك المشترك

وكانه

وكانه اصل المسئلة وتاخذ منه بسط ذلك الكسر بحسبه
 فما كان فاقسمه علي العدد الذي صحت منه مسئلة
 الورثة فان صح قسمة فذلك المخرج هو المطلوب وان لم
 يصح قسمة فاما ان تباين واما ان يوافق فان يابن مع
 الفرقة فاضرب المصح في ذلك المخرج وان وافق فبرد
 المصح الي وفقه واضربه في ذلك المخرج وان وافق
 فبرد المصح الي وفقه واضربه في ذلك المخرج فما كان
 في الحالين فمئة تقسم المسئلة وما ضربته في المخرج من
 المصح عند المباشرة او وفقه عند الموافقة فهو جزر
 السهم للمخرج فان ضربته في البسط كان حصته
 جميع الورثة وان ضربته في الباقي من المخرج بعد البسط
 كان حصته الشريك واذا عرفت حصته جميع الورثة فاقسم
 علي التصحيح يخرج جزر سهم التصحيح فاضربه في حصته
 كل وارث من التصحيح يظهر لك نصيبه من العفار
 واذا عرفت حصته الشريك فان كان واجدا لوجه
 وانقسم علي عدد هم فذاك والا احتجت الي عمل
 كالانكسار علي الروي وقد تقدم فلو خلف امة
 وعما والتركه والتركه ثلاثة اشباع من دار فالمخرج
 سبعة فكانه اصل المسئلة وبسط ثلاثة اشباع
 ثلاثة ومسئلة الامر والغرم من ثلاثة والثلاثة
 منقسمه علي الثلاثة فتخرج المسئلة من سبعة
 للام سهم فهو سبع وللعم سهمان هما سبعان والباقي
 وهو اربعة للشريك وهي اربعة اشباع فهذا مثال
 الانقسام ومثال المباشرة زوج وام وشقيقتان
 والتركه ربع وسدس من حمام فالحام اثني عشر

والبسطة خمسة والعريضة من ثمانية بالاعول والبسط غير
 منقسم علي الثمانية ويصا بينها فاضرب الثمانية في الاثنا عشر
 يحصل ستة وتسعون فمنها تصح وتجزء الحام من ذلك
 وجز سهم المخرج ثمانية فللورثة خمسة في الثمانية بل ربع
 فاذا قسمتها علي الثمانية صح المسئلة خرج خمسة هي جز
 سهم العريضة وللزوج ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللأم
 سهم في خمسة خمسة ولكل شقيقة اثنان في خمسة بعشر
 ومجموع هذه الحصص اربعون والباقي من المخرج وهو سبعة
 مضروب في الثمانية ستة وخمسين فهو ما للشريك
 فان كان جماعة وانكسر علي عدد هم فحتاج الي التقسيم
 بحسب ذلك ومثال الموافقة زوجة وام وثلاث اخوات
 مفترقات والتركة سدس وتسع من فرس فالمخرج ثمانية
 عشر والبسط خمسة والعريضة من خمسة عشر بالاعول
 لا ينقسم عليها البسط وتوافقها بالخمسة فاضرب خمسة خمسة
 عشر ثلاثة في المخرج وهو ثمانية عشر فتص من اربعة
 وخمسين فتكون الفرس مجزاة من ذلك فاضرب للورثة
 خمسة في الثلاثة جز سهم المخرج يحصل لهم
 خمسة عشر فاذا قسمتها علي خمسة عشر فرس يصيبهم
 حصل جز سهمها واحد فتضربه في نصيب كل واحد
 من الورثة والضرب في الواحد لا اثر له فللزوجة ثلاثة
 وللأم اثنان ولكل واحدة من الاختين غير الشقيقة
 كذلك وللشقيقة ستة واضرب للشريك الثلاثة
 عشر الباقية في الثلاثة يحصل تسعة وثلاثون
 فان كانوا جماعة لا ينقسم عليهم لاحتياج الي
 تصحيح بحسب ذلك فلو كان الشئ كما مثلاً اثنان

التركة

التسعة والثلاثون بباين عددتها فاضرب اثنين في
 الاربعة والخمسين تصح من مائة وثمانية وجز سهمها اثنان
 للزوجة ثلاثة في اثنين ستة ولكل من الأم والاختين
 غير الشقيقة اثنان في اثنين اربعة وللشقيقة ستة
 في اثنين باثني عشر وللشريك ثلثي تسعة وثلاثون في اثنين
 ثمانية وسبعين فكل منها تسعة وثلاثون ولو كانت
 التركة سدس حمام وربع دار وخمس عبد وسدس حمام
 ودار وحائوت فلا يبغي العمل واسه اعلم **القاعدة الخامسة**
 فيما اذا اخذ بعض الورثة بآرثه قدر ما معلوم من التركة
 واريد معرفة حصة التركة من جهة القدر المفروض كما لو
 خلفت زوجا واخوين لام واما واخا شقيقا فاحد من الام
 بعمر اثناعشرين دينارا فبقية ثمانية اوجه احدها ان تقسم
 الماخوذ علي سهام الاخذ وتضرب الخارج فيما مضى منه
 المسئلة فما بلغ فهو حصة التركة فهذه المسئلة من صور
 المشتركة واصلاها ستة وتصح من ثمانية عشر دلام منها
 ثلاثة فاقسم العشرين علي الثلاثة يخرج ستة وثلثان
 فاضرب الستة والثلثين في الثمانية عشر يحصل مائة
 وعشرون فحصة التركة مائة وعشرون دينار الثاني
 ان تضرب المسئلة في الماخوذ وتقيم الحاصل علي سهام
 الاخذ ففي المسئلة اضراب الثمانية عشر في العشرين يحصل
 ثلثمائة وستون فاقسمها علي الثلاثة سهلم الاخذ
 اعني الام يخرج مائة وعشرون فهو عدد الدنانير لان
 نسبة سهام الاخذ الي المسئلة كنسبة الماخوذ الي التركة
 فالمجهول الرابع واشهر الطرق في استكمال احدان تضرب
 الثاني في الثالث وتقسم الحاصل علي الاول الثالث

القيمة الخامسة

ان تقسم المسئلة على سهام الاخذ وتضرب الخارج في الماخوذ
 ففي المثال اقسام الثمانية عشر على الثلاثة التي هي سهام
 الام يخرج ستة فاضربها في العشرين يخرج مائة وعشرون
 عدد الدنانير الرابع ان تقسب الباقي من المسئلة بعد
 سهام الاخذ الي سهام الاخذ وتزيد على الماخوذ بمثل
 تلك النسبة ففي المثال اطرح الثلاثة التي هي سهام
 الام من الثمانية عشر وانسب الباقي وهو خمسة عشر
 الي الثلاثة تكن خمسة امثال فزيد على العشرين خمسة
 امثالها وذلك مائة يخرج مائة وعشرون وذلك
 هو حيلة التركة الخامسة ان تسمى سهام الاخذ من المسئلة
 وتقسّم الماخوذ على الامم الحاصل ففي المثال سم الثلاثة
 سهام الام من الثمانية عشر تكن سدسها قاسم العشرون
 الماخوذة على السدس يخرج مائة وعشرون هي حيلة التركة
 السادسة ان تسمى سهام الاخذ من الماخوذ وتقسّم المسئلة
 على الحاصل ففي المثال سم الثلاثة التي هي سهام الام
 من العشرين الماخوذة تكن عشرا ونصف عشر فاقسم
 الثمانية عشر مصحح المسئلة على عشر ونصف عشر مما عرفت
 يخرج مائة وعشرون فهو التركة السابعة طريق الى
 وهو ان تقرض التركة شيئا فيكون ضربه في سهام الاخذ
 كضرب المسئلة في الماخوذ لما علمت من التنااسب فكل
 المعادلة بخضد المطلوب ففي المثال اقرض التركة شيئا
 كضرب الثمانية عشر في العشرين فتنتهي المعادلة
 الي ثلاثة اشياء تعدل ثمانية وستين فاقسم ثلثاها
 على ثلاثة يخرج الشيء مائة وعشرون فهو التركة
 فاعاد سدس الشيء عشرون لانه اذا كانت التركة
 شيئا كانت حصة الام سدس شيء فاقسم عشرون على سدس
 شيء يخرج الشيء مائة وعشرون

الخطاب

الخطاب وهو ان تقرض التركة ما شئت فكانها هذا
 ثلاثون فاذا قسمتها بين الورثة كان نصيب الام
 خمسة وكان ينبغي ان تكون عشرين فالخطا بخمسة
 عشر ناقصة فاقرض التركة ستين واقسمها
 بين الورثة فيكون نصيبها عشرة وكان ينبغي
 ان يكون عشرين فالخطا بعشرة وهو ناقص ايضا
 فاضرب المقدروض الاول في الخطا الثاني يحصل
 ثلثاها والمقدروض الثاني في الخطا الاول يحصل
 تسعماية واقسم الفضل بين الحاصلين وهو ستماية
 على الفضل بين الخطابين وهو خمسة يخرج مائة
 وعشرون وهو المطلوب وشمل قولنا اذا اخذ بعض
 الورثة الواحد وقد تقدم مثاله والمنعقد قال
 شيخنا شيخنا كزوج وام وشقيقة اخذ الزوج
 والامر بارتها عشرون دنانير فكم حيلة التركة فاقسم
 العشرة على حظيهما من المصحح واضرب الخارج وهو
 اثنان في المصحح يكن ستة عشر وهو حيلة التركة
 وكذا لو علمت بيقينة الطريق ولو قيل اخذ الزوج
 ستة والامر اربعة فان شئت جمعت حظيهما وعلمت
 وان شئت اخذت كلاهما فخرج كذلك واعتنا
 حيلة هذه ونحوها كما قال يعني الشيخ في شرح القاية
 ان تضرب حظ كل منهما فيما اخذه الاخر فيساوي
 الخارجان فلو ضربت حظ الزوج ثلاثة فيما اخذته
 الام وحظ الامر اثنان فيما اخذه الزوج كان كل من
 الخارجين اثناعشر ولو قيل اخذ الزوج ثمانية والامر
 ستة استحال المسئلة انتهى قال الشيخ رحمه الله

قلت ومن هذه الباب ما روينا في صحيح البخاري رحمه الله في باب بركة الغاري في مال حيا وميتا من كتاب الجهاد أن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما حسب دين أبيه فكان ألفي ألف ومائتي ألف وأنه أوصى بالثلث بعد الدين وأنه قضى به وأخرج ثلث الباقي بعد الدين وقسم ميراثه فاصا كل روجه من روجاته الأربع ألف ألف ومائتا ألف ثم قال البخاري بعد ذلك فجميع ماله خمسون ألف ألف ومائتا ألف انتهى يعني كلام البخاري رحمه الله قال الشيخ رحمه الله كتب إلى شيخنا حافظ العصر زين الدين عبد الرحيم العراقي قسبح الله في مدته من المدينة الشريفة حين كان قاضيا بها وكتب مجاوب ملكة المسرفة سنة تسع ومائتين وتسعمائة يسألني عن تحرير حساب هذه المسئلة فنظرت فوجدت ما ذكره البخاري رحمه الله تعالى في حسابها غير محمول بل الصواب أن جميع ماله بحسب ما فرض تسعة وخمسون ألف ألف ومائتي مائة ألف لأنه إذا اصاب الروجه بمئتين مئتين مئتين ألف ألف ومائتا ألف فيجب أن يكون ثمن الميراث أربعة آلاف ألف ومائتي مائة ألف وإذا كان هذا القدر هو ثمن الميراث فيكون جميع الميراث لا محالة ثمانمائة وثلاثين ألف ألف وأربع مائة ألف كما بيناه من الطرق السليمة فبرأ دعي ذلك مسألة نصفه للوصية لأن كل مال ذهب ثلثه إذا أريد على الباقي مثل نصفه كان المحتج هو حصة ذلك المال إذا ثلث الجميع مساو لنصف الباقي ونصف المبلغ المذكور تسعة عشر ألف ألف ومائتا ألف فيكون

جميع

جميع الباقي بعد الدين وصية وارثا تسعة وخمسين ألف ألف وست مائة ألف وقد علم أن حصة الدين المحتج قبل ذلك بمقتضى حساب عبد الله ألف ألف ومائتا ألف فيكون حصة مائة دينار وصية وميراثا هو القدر الذي ذكرناه والله سبحانه وتعالى أعلم فهذا ما كتب به إليه فسبح الله تعالى في مدته في الجواب ثم وجدت بن بطال والقاضي عياضا وغيرهما من حين بان ما قاله البخاري رحمه الله غلط في الحساب وإن الصواب ما ذكرناه وأجاب الحافظ شاف الدين الدمياني رحمه الله بأن قول البخاري رحمه الله محمول على أن حصة المال حين الموت كان ذلك دون الزايد في أربع مئين إلى القسم انتهى ونقل جوابا عن الزركشي أيضا عن البخاري رحمه الله ونظريه فراجع من شرحه علي الكفاية والله أعلم **الفائدة السادسة** فيما إذا اشتملت التركة على عرض ونقد وأخذ بعض الورثة بميراثه العرض وأريد معرفة قيمة العرض وهذه المسئلة أحوال تارة يكون الأخذ وارثا واحدا وتارة يكون أكثر وعلى كل حال منهما فتارة يأخذ العرض فقط من غير زيادة له ولا دفع شيء منه وتارة مع أحدها الحال الأول أن يأخذ العرض فقط ويسأل عن قيمته وفيه مسلكان المسلك الأول أن تستخرج حصة التركة أولا من جهة النقد المفروض ثم تخرج النقد المفروض من المبلغ فما بقي فهو قيمة العرض لأنه إذا أكتفى أحد المقدارين من مجموعهما بقي الآخر ضرورة والمسلك الثاني أن تستخرج أولا قيمة العرض فإذا علمت قدرها زدته على النقد

المفروض فيكون المخرج جملة التركة فان سلكك المسلك
 الاول فاعلم بما شئت من الطرق المذكورة في الفاية السابقة
 لان المسئلة حينئذ ترجع الي مسايله باعتبار التقدر
 المفروض كما سيوضح ان شاء الله تعالى فلو خلف زوجة
 واما وثلاث اخوات متفرقات وترك ثلاثين درهما
 وثوبا فاخذت الزوجة بارثها الثوب واحدة الباقيات
 النقد وسلكك عن قيمة الثوب واردين الحمد بالمسلك
 الاول لان المعني اخذت الام والاهوات بموالتهم
 ثلاثين دينار كجملة التركة والمسئلة من خمسة عشر
 بالعود وسهام اخذت النقد منها اثنا عشر فبالطريق
 الاول اقسام الثلاثين علي الاثني عشر واصب الاثني
 والنصف الخارج في الخمسة عشر يحصل سبعة وثلاثون
 ونصف فاطرح من ذلك الثلاثين يفضل سبعة
 ونصف فقيمة الثوب سبعة ونصف أي ما اقتضاه
 عمل الحساب علي مقتضي تراضيهما وان كانت قيمته
 المتعارفة أكثر او اقل من ذلك وبالطريق الثاني اقرب
 الثلاثين في الخمسة عشر واقسم الحاصل وهو اربعة
 وخمسون علي الاثني عشر وبالكسالة اقسام الخمسة عشر
 علي الاثني عشر واصب الخارج وهو واحد وربع في الثلاثين
 وبالأربع اطرح الاثني عشر من الخمسة عشر وانسب
 الثلاثة الباقية الي الاثني عشر تكن ريعا فز علي
 الثلاثين بمثل ربعها وبالحاصل من الاثني عشر
 من الاثني الخمسة عشر تكن اربعة اخماس فاقسم عليها
 الثلاثين وبالسادس سم الاثني عشر من الثلاثين
 واقسم الخمسة عشر علي الحاصل وهو خمس

درهما

وبالطابع

وبالطابع افرض التركة شيئا فيكون ضرب في الاثني عشر
 كضرب الخمسة في الثلاثين فاثنا عشر شيئا تعدل اربعة
 وخمسين وان شئت فعادل باربعه اقسام الشيء ثلاثين
 وبالثامن افرض التركة ما شئت فكانه ستون فاذاه
 قسمتها بما علمت كان نصيب الام والاهوات ثمانية
 واربعين والواجب ان يكون ثلاثين فالحظا بقمانية
 عشر زيادة فافرض غير الستين فكانه اربعون فاقسم
 يكن نصيب الام والاهوات اثني وثلاثين فالحظا
 بالثني بالزيادة ايضا فاصب المفروض الاول
 في الخطا الثاني والمفروض الثاني في الخطا الاول
 واقسم الفضل بين الحاصلين وهو ستماية علي الفضل
 بين الخطابين وهو ستة عشر لا توافقهما في الزيادة
 يخرج جملة التركة بجميع الطرق سبعة وثلاثون
 ونصف فاطرح منها الثلاثين يفضل سبعة ونصف
 فهي قيمة العرض كما تقدم وان سلكك المسلك الثاني
 فقيمة طرق منها ان نظرح سهام اخذ العرض من مخرج المسئلة
 وتتخذ الباقي اماما وتقسم عليه النقد يخرج حصة السهم
 فاضربه في سهام اخذ العرض يخرج قيمته ففي مثالنا
 اطرح سهام الزوجة وهي ثلاثة من الخمسة عشر ببقا
 اثنا عشر فاتخذها اماما واقسم عليها الثلاثين النقد
 يخرج اثنان ونصف وذلك جزا السهم من التركة
 فاضربه في سهام الزوجة يخرج ما يخصها من التركة
 الذي اخذت به الثوب فيكون سبعة ونصف فهو قيمة
 الثوب ومنها ان نصيب نصيب اخذ العرض من مخرج المسئلة
 في النقد المفروض واقسم الحاصل علي الامام ففي المثال اصب

الزوجة في الثلاثين واقسم الحاصل وهو تسعون علي
الاثنى عشر يخرج سبعة ونصف ومنها ان تسمى نصيب
اخذ العرض من الامام ونصيب الحاصل في النقد ففي
المثال سم الثلاثين من الاثنى عشر تكن ربعا فاضرب
ذلك في الثلاثين يخرج سادسنا ومنها طبقى الجبر
وهي في مثالنا ان تجعل قيمة الثوب شيئا وقد
استحققت ذلك بميزاتها وهو خمس التركة واذا كان
خمس التركة شيئا فكلها خمسة اسيا وذلك بعد
ثلاثين و شيئا فالتق المشترك تكن اربعة اسيا
معادلة لثلاثين فالتشي بعدل سبعة ونصفا وهو
قيمة الثوب وان شئت فغير بلفظ الثوب وقد اذا اخذت
بالخمس ثوبا فالتركة خمسة اثواب وذلك بعدل ثلاثين
وشيا فالتق المشترك يبقى ثلاثون وهو قيمة الثوب
تكن اربعة اسيا معادلة لثلاثين فالتشي بعدل سبعة
ونصفا ومنها طبقى الخطابين وهي ان تفرض قيمة
الثوب ما شئت وان شئت فغير بلفظ الثوب وقد اذا
اخذت بالخمس ثوبا فالتركة خمسة اثواب وذلك بعدل
ثلاثين وثوبا فالتق المشترك يبقى ثلاثون بعدل
اربعة اثواب والثوب بعدل سبعة ونصفا فكانه
في مثالنا ستة فتكون التركة ستة وثلاثين
فاذا قسمتها عليهن كان نصيب الزوجة سبعة
وخمسا فالخطا بواحد وخمسا بالزيادة فافرضها
غير الستة فكانه عشرة فالتركة اربعون واذا
قسمتها عليهن كان نصيب الزوجة ثمانية والخطا باثني
بالنقصان فاضرب المفروض الاول فالخطا الثاني

والاثنى عشر

والمفروض

والمفروض الثاني في الخطا الاول واقسم مجموع الحاصلين
وهو اربعة وعشرون علي مجموع الخطابين وهو ثلاثة وخمسين
لان الخطابين مختلفان يخرج المطلوب وذلك سبعة ونصف
الحال الثاني ان ياخذ اخذ العرض معه شيئا من النقد
المفروض فالعمل في ذلك ان تسقط النقد الذي اخذه من جملة
النقد وتعتبر الباقي كما به جملة النقد وتكمل العمل فما حصل
للاخذ فاطرح منه القدر المدفوع له من النقد فما بقي فهو
قيمة العرض فقيم الوخلف اما وبنينا واما وخلف خمسة
وستين دينارا وعيدا فاخذ العمد وخمسة دنانير
فاطرح ما اخذه من الدنانير فكانه خلف ستين فقط واقسم
الستين علي الباقي بعد نصيب العمد يخرج خمسة عشر
فاضربها في سهمي العمد يحصل له ثلاثون فاطرح منها
الخمس يفضل خمسة وعشرون فهي قيمة العمد
ولا يخفى بقية الاوجه الخمسة قال الشيخ رحمه الله
فان قلت اطلب بيان عمل المسئلة بطريق الجبر
والقابلة والخطابين قلت اما بالجبر فاجعل قيمة
العبد شيئا واذا اخذ العمد بسهمين شيئا وخمسة
دنانير استحق الثنتان بسا مئتيين وعشرة
دنانير وذلك بعدل ما حصل لهما وهو ستون
دينارا فالتق المشترك يبقا شيان بعد لان خمسين
فالتشي خمسة وعشرون وان شئت فقد اذا اخذ
العمد بثلاث عيدا وخمسة دنانير فيجب ان تكون
التركة ثلاثة عيدا وخمسة عشر دينارا وذلك
بعدل عيدا وخمسة وستين دينارا فالتق المشترك
يبقى عيدا ان بعد لان خمسين دينارا فالعبد بعدل

خمس وعشرين واما الخطان فاجعل قيمة العبد ما شئت
فكانه اربعون فالتركة مائة وخمسة فنصيب العبد خمسة
وثلاثون فاذا طرح منه الخمسة بقي ثلاثون وكان
ينبغي ان يكون اربعين فالخطا بعشرة بالنقصان
فاقرضها غير الاربعين فكانها خمسة وخمسون
فالتركة مائة وعشرون فنصيب العبد اربعون فاذا
 طرح منه الخمسة بقي خمسة وثلاثون فالخطا بعشرين
بالنقصان فاضرب المفروض الاول في الخطا الثاني
والمفروض الثاني في الخطا الاول واقسم الفضل بين
الحاصلين وهو مائتان وخمسون على الفضل بين
الخطابين وهو عشرة يخرج خمسة وعشرون وهو
المطلوب انتهى علي ما فيه من اقتصار الحال
الثالث ان برد اخذ العرض لباقي الورثة نقدا
من ماله فالعمل ان تزيد النقد الذي رده علي
النقد الموجود وتعتبر المجتمع كانه جملة النقد
وتكمل العمل في قسمته بما شئت من الاوجه الخمسة
فما حصل للاخذ من النقد المقسوم فيزاد عليه
الذي رده فاما كان المجتمع فهو قيمة العرض في المثال
المذكور انما لو كان النقد الموجود خمسة وخمسين
فاخذ العبد وهو داليمها خمسة دنانير بقي داليم
الخمس على الخمسة والخمسين فكان النقد مستوفى فاعمل
كما سبق يخرج نصيب العبد ثلاثين فيرد عليها الخمسة
المردودة مجتمع خمسة وثلاثون فهي قيمة العبد قال
الشيخ رحمه الله فان قلت بيني وبين علي بن ابي طالب
قلت امانا لوحد الاول فيقال اذا ائتم العبد بثلاثة عدا
وهو خمسة دنانير فجميع ما يكون لهم ثلاثة اربعة

عش دنانير وذلك بعدل خمسة وخمسين وعبد افرد علي
الجهتين قدر المستثنى من احدى اهما فتصير ثلاثة اربعة
تعدل سبعين وعبد افرد المستثنى بقي عبد ان يعدل ان
سبعين فالعبد بعدل خمسة وثلاثين وذلك قيمته ولما
بالوجه الثاني فيقال للعبد ثلث عبد وثمانية عشر دنانير
وثلث فعدل بذلك عبد الا خمسة دنانير وهو ما اخذه
بميراثه فرد في الجهتين مستثنى احدى اهما يصير عبد
بعدل ثلاثة وعشرين وثلث دينار وثلث عبد
فالق المشترك يبقى ثلثا عبد بعدل ثلاثة وعشرين
وثلثا فالعبد بعدل خمسة وثلاثين فان قلت بين
علي بن ابي طالب والخطان قلت افرد
قيمة العبد ما شئت فكانه اربعون فالتركة خمسة
وتسعون فنصيب العبد احد وثلاثون وثلثان فاذا
زيد عليه الخمسة مجتمع ستة وثلاثون وثلثان
وكان ينبغي ان يكون المجتمع اربعين فالخطا بثلاثة
وثلث بالنقصان فاقرضها غير الاربعين فكانه
ثلاثون فالتركة خمسة وثمانون فنصيب العبد ثمانية
وعشرون وثلث ومع الخمسة ثلاثة وثلاثون وثلث
فالخطا بثلاثة وثلث بالزيادة فاضرب المفروض
الاول في الخطا الثاني والمفروض الثاني في الخطا
الاول واقسم مجموع الحاصلين وهو مائتان وثلاثة
وثلاثون وثلث علي مجموع الخطابين وهو ستة
وثلثان يخرج خمسة وثلاثون وهو المطلوب
انتهى وهذا كله اذا كان اخذ العرض واحدا فان زاد
اخذ العرض علي واحد فقد ياخذ كل منهم وقد يختلف

الحال فبعضهم يأخذ وبعضهم يدفع وبعضهم
لا ولا ولنفرضه مثلاً لا يسبقنا الي ذكره الشئ
رحم الله من ذكر فيه بعض هذه الأحوال ليقاس عليه
وهو زوجة وام وثلاث اخوان مفرقات والتركه
ثلاثون ديناراً وعبد وثوب وخاتم فاحذف الزوجة
العبد والام والثوب والاخت للام الخاتم والاختان
الباقيتان الثلاثين كم قيمة كل من الثلاثة
فالمسيلة كما تقدم من خمسة عشر بالعود وسهام
الزوجة ثلاثة والام اثنتان والاخت للام اثنتان
ومجموعها تسعة وسهام من اخذ النقد ثمانية
سنة للمعققة واثنتان للاخت للاب فان سلكت
المسلك الاول فاقسم الثلاثين على الثمانية
واضرب الخارج وهو ثلاثة وثلاثة ارباع هو
في الخمسة عشر او اضرب الثلاثين في الخمسة عشر
واقسم الحاصل على الثمانية او اقسم الخمسة
عشر على الثمانية يخرج واحد وسبعة اثمان
فاضرب ذلك في الثلاثين او انسب التسعة
الي الثمانية ومن د على الثلاثين على الحاصل
وهو ثلث وخمس بمثل تلك النسبة او قسم
الثمانية من الخمسة عشر واقسم الثلاثين
على الحاصل وهو ثلث وخمس او قسم الثمانية
من الثلاثين واقسم الخمسة عشر على الحاصل
وهو خمس وثلث وخمس او افرض التركه نسبا فيكون
ضربه في الثمانية كضرب الخمسة عشر في الثلاثين فثابت
نسباً تعدل اربعاً وخمسين او عاد بثلث

الشي

الشي وخمسة الثلاثين او افرض التركه ما شئت فكانه
خمسون فنصيب اخذها النقد منه ستة وعشرون
وثلاثان فالخطا بثلثه وثلث بالنقصان فافرض غير
الحسين فكانه ستون فنصيبهما منه اثنتان وثلاثون
فالخطا باثنتين بالزيادة فاضرب المفروض الاول في الخطا
الثاني والمفروض الثاني في الخطا الاول واقسم مجموع
الحاصلين وهو ثلثمائة على مجموع الخطابين وهو خمسة
وثلث يخرج جملة التركه على كل من الطرفين الثمانية فهو
سنة وخمسون وربع فاقسمها على الورثة بما علمت
يخرج للزوجة احد عشر وربع فهو قيمة العبد وللأم سبعة
ونصف فهو قيمة الثوب وللأخت للام كذلك فهو قيمة الخاتم
وان سلك المسلك الثاني فاقسم الثلاثين النقد
على الثمانية سهام اخذية واضرب الخارج وهو ثلاثة
وثلاثة ارباع في ثلاثة الزوجة وفي سهمي الام وفي سهمي
الاخت للام يخرج حصة كل واحد كما ذكرنا فهو قيمة
العرض الذي اخذه او اضرب ثلاثة الزوجة في الثلاثين
واقسم الحاصل على الثمانية يخرج قيمة العبد واضرب
سهمي الام في الثلاثين واقسم الحاصل على الثمانية يخرج
قيمة الثوب وكذلك قيمة الخاتم او قسم الثمانية من الثلاثين
يخرج خمس وثلث وخمس فاقسم على ذلك سهام كل من
اخذ ان العرض يخرج قيمة عرضه او اقسم الثمانية على
سهام الزوجة واقسم الثلاثين على الحاصل وهو اثنتان
وثلاثان يخرج قيمة العبد وان فعل مثلك في قيمتي
الثوب والخاتم او قسم من الثمانية سهام الزوجة واضرب الخارج
وهو ثلاثة اثمان في الثلاثين يخرج قيمة العبد وثلث

افعل في قيمتي الثوب والخاتم واذا علمت قيم العروص ما
 الي النقد تكن جملة التركة كما ذكرنا وحسابها بالحبر
 ان تقول اخذت الزوجة بالخمس عبدا والام بثلاثي الخمس
 ثوبا وابنتها بمثلها خاتما وبقي من التركة ثلثها وخمسها
 فيجعل تارة عبداً وثلاثي عبد فتكون كلها ثلاثة
 اعبداً وثلاثي عبداً وثوباً وخاتماً وتارة اربعة اثواب
 فكلها خمسة اثواب وعبداً وخاتماً وتارة اربعة خواتم
 فكلها خمسة خواتم وعبداً وثوباً وكل منها يعدل
 ثلاثين وعبداً وثوباً وخاتماً فبعد القام المشترك في
 كل معادلة وعمل ما ينبغي يكون العبد معادلاً لاجل
 عشر وربعا والثوب سبعة ونصف والخاتم كذلك وحساب
 بطريق الخطابين ان تقوض قيمة العبد ما شئت فكانه
 ستة فيجب ان تكون قيمة الثوب اربعة لان سهمي الام
 ثلثا سهم الزوجة وان تكون قيمة الخاتم كذلك
 وان يكون مجموع القيم الثلاثة وهو اربعة عشر
 مساوياً لسبعة اثمان الثلاثة وهو ستة وعشرون
 وربع لان ذلك نسبة سهام اخذت العروص الي
 سهام اخذت في النقد فالخطاب اثني عشر وربع بالنقصان
 فاقوض قيمة العبد غير الستة فكانه تسعة فيجب ان
 تكون قيمة الثوب ستة وقيمة الخاتم كذلك تكن
 مجموعها وهو اربعة وعشرون ليس مساوياً لسبعة اثمان
 الثلاثة فالخطاب خمسة وربع بالنقصان فاضرب هو
 المقروض الاول في الخط الثاني والمقروض الثاني
 في الخط الاول واقسم الفضل بين الحاصلين وهو ثمانية
 وسبعون وثلاثة ارباع علي الفضل بين الخطابين
 وهو

وهو سبعة يخرج قيمة العبد اربعة عشر وربعا وتعلم منها
 قيمتي الثوب والخاتم لان كل واحد منهما ثلثاها وان شئت
 فاعمل في احداهما على قيمة العبد استقلالاً ولو كانت
 المسئلة بحالها الا ان الزوجة ردة ثلاثة دنانير والام دينارا
 والاخت للام دينارا فاجمع الدنانير المردودة ورددناها علي
 الثلاثين واقسم المجمع وهو ستة وثلاثون علي الثمانية
 يخرج اربعة ونصف وهو جز السهم فاضرب في سهام الزوجة
 ورددنا ثلثه التي رددناها علي الحاصل تكن قيمة العبد
 ستة عشر ونصف وفي سهمي الام وردد الدينارين علي
 الخارج تكن قيمة الخاتم عشرة فاجمع قيم العروص الي النقد
 تكن جملة التركة سبعة وستين ونصف وان شئت فاعمل
 باحد الاوجه السابقة يخرج كذلك وامتحانها ان تقسم مجموع
 التركة علي الورثة فما كان نصيب اخذ العروص فردد عليه ما رده
 وقابل بالمجمع ما ذكرناه ففتنه ولو كانت بحالها الا ان
 الزوجة زينة ثلاثة دنانير والام دينارين والاخت دينارا
 فاطرح مجموع ذلك من الثلاثة واقسم الاربعة والعشرين
 الباقية علي الثمانية يخرج جز السهم ثلاثة فاضرب في سهام
 الزوجة واطرح ثلاثة دنانير من الخارج يبقى ستة وهو
 قيمة العبد وفي سهمي الام واطرح الدينارين من الخارج يبقى
 اربعة وهي قيمة الثوب وفي سهمي الاخت واطرح الدينارين
 الخارج يبقى خمسة وهي قيمة الخاتم وان شئت فاعمل بما اردت
 من الطرق يكن الجوار كما ذكرنا وجملة التركة خمسة
 واربعون والامتحان كما سبق ولو كانت بحالها الا ان الزوجة
 ردت ثلاثة واخذت الام دينارين والاخت اربعة
 فاطرح مجموع ما رددته الام والاخت وهو سبعة
 من الثلاثة وردد علي الباقي ما رددته الزوجة فجمع
 سبعة وعشرون فاقسمها علي الثمانية يخرج جز السهم

وثلاثة اثمان فاض به في سهام الزوجة وزد الثلاثة
 المردودة علي الخارج يحقق ثلاثة عشر وثمان وحقبة
 العبد وفي سهمي الام والطرح الدينارين من الخارج تكن
 قيمة الثوب اربعة وثلاثة ارباع وفي سهمي الاخت والطرح
 الاربعة من الخارج تكن قيمة الخاتم دينارين وثلاثة
 ارباع او اعدل بما شئت من الطرق يخرج كذلك وحيلة التركة
 خمسون وخمسة اثمان والامتحان كما سبق والله اعلم
النا بذة السابعة فيما اذا باع بعض الورثة نصيبه
 او بعضه من الباقيين علي عدد رؤسهم او علي حساب اثم
 او وهبه كذلك وهذه المسائل والمسائل الاثني في
 الغايدين بعد ما بمسائل الصلح اشبه وهذه الباعث
 اربع حالات ونظير هذه الاحوال اربعة اخدي فيما اذا
 كان البيع والهبة لبعض الباقيين كذلك الحال
 الاولى ان يبيع بعض الورثة جميع نصيبه من باقيهم
 علي عدد رؤسهم وطريقه الاتخاذ نصيب البايع
 من نصيب المسيلة وتقسمة علي عدد الباقيين كما تقسم
 نصيب القويق من اصل المسيلة علي عدده فان صح
 قسمه عليهم فبقي المسيلة بحالها وان انكسر
 علي عددهم فعلي ما عرفت في نصيب المسائل فان كان
 فالبية تنقل المسيلة ومئة تكون القسمة فاذا قسمت
 نصيب البايع عليهم فاضم ما حصل لكل منهم الي ما كان
 له قبل ذلك فلو خلق زوجة وثلاث اخوات مفترقات
 باعت الزوجة او وهبت نصيبها من الباقيات بينهما
 بالسوية فالمسيلة من اثني عشر ونقول الي ثلاثة
 عشر ونصيب الزوجة منها ثلاثة وهي متقسمة علي

الغايدين
 السابعة

الاخوات

الاخوات فبقي المسيلة بحالها وتجمع السهم الي اصل
 لكل اخت الي ما كان بيدها فيصير للشقيقة سبعة وثلاث
 للاب ثلاثة وللأخت ثلاث كذلك لو كانت بحالها الا ان التي
 باعت نصيبها للباقيات انما هي الاخت للام فنصيبها وهو
 اثمان لا يتقسم علي الثلاثة ويباينها فاضب الثلاثة
 في الثلاثة عشر فتخرج من تسعة وثلاثين ويكون نصيب
 للام ستة وهي متقسمة علي الثلاثة فيحصل لكل سهمان
 للزوجة احد عشر وللشقيقة عشرون وللأخت ثلاث ثمانية
 ولو كان في المسيلة ام وباعت جميع نصيبها من الباقيات هو
 بالسوية بينهما فتقول المسيلة بنصيبها ايضا الي خمسة عشر
 ونصيبها لا يتقسم علي اربعة ولكنه يوافقها بالنصف فاضب
 نصف الاربعة في الخمسة عشر فتنتقل الي ثلاثين ونصيب
 الام منها اربعة وهي متقسمة علي الاربعة فيحصل لكل منهم
 سهم فاذا جمع الي ما معها صار للزوجة سبعة وللشقيقة
 ثلاثة عشر ولكل من الاختين الباقيتين خمسة الحالة
 الثانية ان يبيع بعضهم جميع نصيبه من باقيهم
 علي قدر استحقاقهم من مورثهم والعمل فيه
 كما عمل في مسائل الرد وسياقي ان سئنا الله تعالى
 ففي زوج وابن وبنات وام باع الزوج نصيبه من
 الباقيين علي قدر ارثهم فالمسيلة من ستة وثلاثين
 فاذا اسقطت من ذلك من ذلك حصنة الزوج بقي
 سبعة وعشرون للام ستة وثلاثين اربعة عشر
 وللبنات سبعة وفي زوجة وابن وبنات باعت الزوجة
 نصيبها من الباقيين علي قدر ارثهم فالمسيلة من اربعة
 وعشرين للزوجة منها ثلاثة اذا اسقطتها بقي احد عشر

للابن اربعة عشر وللبنت سبعة ثم انصيبان مشتركان
 بالنسبة فيرجع نصيب الابن الي اثنين والبنات الي واحد
 والمسئلة الي سبعة ثلاثة فمنها القسمة فتكون التركة
 بين الابن والبنات اثلاثا وكان الزوجية لم تكن ثم اعلم
 انه قد يتحد في بعض المسائل اعتبار كل من الحالتين كزوج
 وثلاث بنين باعت الزوجية نصيبها للبنين علي قدر هو
 استحقاقهم او علي عدد رؤوسهم فالحكم واحد ولا يخفى
 العمل وان المسئلة ترجع الي ثلاثة علي كل من العملين ويقسم
 المال بينهم اثلاثا **الحالة الثالثة** والحالة الرابعة
 ان يبيع بعضهم بعض نصيبه للباقي بالسوية او بحسب
 الارث او بهبة كذلك وطريقه ان يحصل من جايه
 حظوظ الورثة والحد المبيع ثم تكمل العمل كما سبق في الحالتين
 الاولتين ففي ام وزوجة وثلاث اخوان مفترقات باعت او
 وهبت الزوجية ثلث حظها للباقيات بالسوية تقدم انها
 تصح بالمول من خمسة عشر للزوجة منها ثلاثة وثلاث
 حظها وهو واحد يباين عدد دهن وهو اربعة فاقرب الاربعة
 في خمسة عشر فتصح من ستين حظها من ذلك اثنا عشر وثلث
 اربعة بينهما فلكل واحدة منهن واحد يقسم الي مائتها
 فيصير مع الشقيقة خمسة وعشرون ومع كل واحدة من
 الباقيات تسعة ويفضل لها ثمانية ولو كان الذي باعته ثلث
 حظها علي نسبة ارثهن فثلث حظها واحد لا يقسم علي
 اثني عشر مجموع ارثهن ويباين فاقرب اثنا عشر في خمسة عشر
 فتصح من مائة ومائتين حظها من ستة وثلاثون ثلثها
 اثنا عشر منقسمه علي سهمها من اثنا عشر فللشقيقة
 ستة ولكل من الباقيات سهمان يقسم ذلك الي مائتين
 فيصير مع الشقيقة ثمانية وسبعون ومع كل من الباقيات

سنة

ستة وعشرون والانصبا كلها مشتركة بالنصف فترجع المسئلة
 الي نصفها تسعين وكل نصيب الي نصفه كما علم مما سبق
 والله اعلم **الفائدة الثامنة** فيما اذا كان لبعض
 الورثة دين علي مورثه واخذ به منه جزا معلوما من
 التركة فيما اذا لم تكن التركة مفروضة او مقدارا معيناً فيما
 اذا فرضت التركة واريد تمييزه منه من ارثه في كل من الحالتين
 ففي الحالة الاولى طرق منها ان تلقى من مقام ذلك الميرسطة
 وتحفظ الباقي ثم تلقى من مصحح المسئلة سهام ذلك الاخذ
 ثم تقسم بقية المقام علي بقية المصحح ويسمي بالامام فان
 صح قصده عليه من المخرج وان انكسر عليه فكما مرقى
 فيصح المسايل من انه ان كان بينهما مباينة ضربت الامام
 في المخرج او موافقة ضربت وفق الامام في المخرج فما حصل
 منه تصح ثم تقول جز سهم المخرج هو ما ضرب فيه وهو الامام
 او وقف فاض به فيما للحل من المخرج فاذا ضربته في بسط
 الجز الماخوذ كان الحاصل جملة مالد لك الوارث الذي
 له الدين ارثا ودينا واذا ضربته في الباقي من المخرج بعد
 البسط وهو الذي لباقي الورثة خرج جملة ما لهم فاذا
 قسمته علي الامام خرج جز سهمه من ذلك المقسوم
 فاض به في نصيب كل وارث واذا ضربته في سهام الوارث
 الذي اخذ بالدين والارث كان الحاصل هو ما يخصه
 ميراثا فاذا اطل حقه من مجموع ما حصل له ارثا ودينا كان
 الباقي هو ما يخصه دينا قسم كل حصة منهما مما بقيت
 منه المسئلة يحصل المطلوب مثال الانقسام ابوان
 وابنتان اخذت الام بارثها ودينها سبعي المال والمقام
 سبعة وبسط السبعين اثنتان وذلك ما دام بد بينهما

اي الدين
 والارث

انما يدينه الرثا

وارثها فاطمة الاثنى من المقام يبقى خمسة وهي المحفوظ ثم
اطرح من الفريضة وفي ستة سهم الام يبقى خمسة فهي الامم
والمحفوظ منقسم عليه فيحصل كل سهم واحد فاضربه في سهم
الام يخرج واحد وهو ميراثها فاذا طرقت من الاثنى مجموع
ما اخذته بالدين والارث بقي واحد وهو الدين وذلك
سبع المال وميراثها كذلك وميراثها مثال الموافقة
زوجة وابن وبنت اخذت الزوجة بدينها وارثها ربع
المال قالق من المقام ربح واحد ابقى ثلاثة هي المحفوظ
ثم الق من المسيلة وهي اربعة وعشرون حصص الزوجة
ثلاثة يبقى احد وعشرون هي الامام فاعرض عليه المحفوظ
تجد بينهما موافقة بالثلث فنزل الامام الى ثلثه سبعة
واضربها في المخرج يحصل ثمانية وعشرون سهمها
فاضرب السبعة في واحد للزوجة يحصل سبعة هي
ما اخذته بدينها وارثها واضربها في الثلاثة
التي هي المحفوظ يحصل احد وعشرون هي بالبقية
الورثة فاقسم الاحد والعشرين على الامام وهو احد
وعشرون فيحصل على سهم واحد فهو جز سهم الامام
فاضربه في ثلاثة الزوجة يحصل ثلاثة فهي ارثها
واذا انسقطها من السبعة التي هي جملة ما اخذته
بفضل اربعة فهي دينها قال الشيخ رحمه الله
وليس المراد ان ذلك كميته اي الدين والارث بل
المراد ان نسبتته الي مبلغ التصحيح كنسبة كميته
الي جملة التركة انتهى ثم قال بعد فراغه من عمل
هذه المسئلة فاذا ظهر ان ما خصها بالارث ثلاثة
والدين اربعة فانسب كل واحد من الثلاثة والاربعة

الي الثمانية

الي الثمانية والعشرين يظهر لك مقدار ميراثها ودينها فالمراد
ان نسبة كميته دينها الي التركة كنسبة الاربعة الي الثمانية والعشرين
وهي السبع وان نسبت كميته ارثها الي التركة ثلاثة ارباع سبعة
وذلك كنسبة الثلاثة الي الثمانية والعشرين فانهم ذلك فانه
قل من حق من الفرضيين وبنه الحمد والمئة انتهى ومثال المباشرة
ما لو اخذت الام في المثال الاول ثلث المال فالمحفوظ وهو اثنان
يباين الامام وهو خمسة فتصح من خمسة عشر واذا عملت بما تقدم
ظهر لك ان دينها خمس المال وارثها ثلثا خمس المال ومنها
ان تنظر ما فوق الكس الذي اخذه ذلك الوارث فتريد على
الامام مثله في اجمع فانه تقع ان لم يكن في الميراث كس وان كان
فابسط المجموع من جنس ذلك الكس ثم الزيد على الامام
هو الذي اخذه ذلك الوارث والزايد منه على التصحيح بسطة
هو الدين وسهامه او بسطها هي الارث وتقدم ان الامام
هو الباقي من المصحح بعد اسقاط سهام الاخذ واما معرفة
ما فوق الكسر ومعرفة فائدة في هذا الباب وفي غيره
كالوصايا والاقارب فطريقه ان تنظر مخرج الكسر وتلقى
منه بسطة وتنسب ما القيت بما بقيت فوق الثلث المنقصف
لانك اذا القيت من المقام وهو ثلاثة بسطة الثلث وهو
واحد بقي اثنان ونسبة الواحد اليها نصف فوق الثلث
النصف وفوق النصف المثل وفوق الربع الثلث وفوق
الحيز من احد عشر العشر وفوق نصف السدس حيز من
احد عشر وفوق النصف والثلث خمسة امثال وفوق السبعين
الحيسان وعلى هذا القياس واما ما تحت الكسر وان لم
تخرج اليه ثلث فما سياتي فطريقه ان تزيد على مخرج الكسر
بسطة ثم تنسب البسطة للمجموع يكن المطلوب فتصح النصف

الثلث وتحت الثلث الربع وتحت الربع الخمسين السبعان وتحت
 حزم من احد عشر نصف سدس وتحت النصف والثلث خمسة
 اجزا من احد عشر وعلي هذا القياس اذا نقص ذلك ففي
 زوجة وابن وبنت اخذت الزوجة باربع المال فوق
 الربع الثلث فن د عليا لامام وهو كما تقدم احد وعشرون
 مثل ثلثه سبعة يجتمع ثمانية وعشرون فمنها نصف كما تقدم
 والمزيد وهو سبعة هو ربع المال الذي اخذته والزائد
 علي القرينة وهو اربعة هو الدين وسهامها من القرينة
 وهي ثلاثة هي الارث او اذا استغنى الاربع التي هي الدين
 من السبعة التي اخذتها صار الباقي وهو الثلاثة هو الارث
 ولو اخذت الزوجة بديتها واربعها خمس المال فوق الخمس
 الربع فن د ربع الامام وهو خمسة وربع عليه يجتمع ستة
 وعشرون وربع فالزائد علي القرينة وهو اثنان وربع
 هو الدين والارث ثلاثة قابسط الكدار باعاً فتبلغ مائة
 وخمسة منها نصف وتبسط ما زدتة وهو واحد وعشرون هو
 مجموع دينها واربعها فاربعا منه اثني عشر تبسط الثلاثة
 ارباعا ودينها الباقي وهو تسعة وهو ايضا بسط الاشياء
 والربع ومنها طريق الجبر والمقابلة وهي علم الطرق الحسنة
 وتقرضها في مثال ليقاس عليه غيره وهو زوجة
 وابن وبنت اخذت الزوجة باربعها ودينها ربع المال
 فاجعل دينها شيئا فيجب ان تكون حصة التركة شيئا واربع
 وعشرون سهمها بقدر العدد الذي صحت منه المسئلة وقد
 اخذت ربع ذلك بالدين والميراث وهو ستة اسهم وربع
 شي وذلك بعدل ثلاثة اسهم التي هي الميراث والشيء الذي
 هو مقرر وض دينها مقابل بطرح المشترك يبقى ثلاثة ارباع

ودينها

شي

شي بعدل ثلاثة اسهم فالشي اربعة وهو الدين فاذا ضمنت
 الي الاربع والعشرين مسحة المسئلة بلغ المجتمع ثمانية وعشرين
 منها نصف كما تقدم وميراثها معلوم انه ثلاثة اسهم فاذا ضم
 الي الدين وهو اربعة كان المجتمع وهو سبعة ربع المال ففقس
 على ذلك وفي الحالة الثانية وهي ما اذا كانت التركة
 مفروضة طرق ايضا منها طرق الجبر والمقابلة وتقرضها
 في مثال ليقاس عليه غيره وهو زوجة وابن وبنت والتركة
 اربعون درهما فخذت الزوجة باربعها ودينها عشرون درهما
 فلم دينها وكما ارثها فاجعل دينها شيئا فيكون الموروث اربعين
 عشر شيئا ميراث الزوجة من ذلك ثمانية وهو خمسة دراهم
 الاثنان شي فاذا ضم ذلك الي الشيء المفروض دينها كان
 المجتمع خمسة دراهم وسبعة اثمان شي وذلك بعدل ما
 اعطيت بالدين والارث وهو عشرون درهما فقابل بطرح
 المشترك يبقى خمسة عشر درهما تعدل سبعة اثمان شي
 فاقسم خمسة عشر علي سبعة اثمان كما علمت في القسمة علي
 الكسر يخرج الشيء سبعة عشر وسبعاد ذلك هو اقد الدين
 فيكون بقية العشرين هو الميراث وذلك درهتان وستة
 اشباع ثمانية للزوجة درهتان وستة اشباع درهم واذا ضم
 ذلك كما اخذته بالدين وهو سبعة عشر وسبع كان المجتمع
 عشرون وهو ما اخذته بهما ولك ان تقرجهما علي كل من
 الطريقين السابقين بان تقول العشرون نصف التركة
 فقد اخذت بديتها واربعها نصف التركة فتكمل العمل
 علي وزان ما سبق تنبيهها تختم بها القابلة
 احدها في ذكر مسايل من هذا الباب مستحسنه ذكرها الفقهاء
 لم يطب خطا طرنا باخلا هذا الشرح منها وقد قال الشيخ رحمه

قوله سياقها كلاما كالقدمة لها فقال اعلم ان الكثر
القرضيون كاي الدنانير والاسناد ابي منصور البغدادي
وابي عبد الله الوفي فتميزه الخيري وابي الخطاب وغيرهم
يتجاوزون في التغير عن الشهاد في هذا الدنانير او الدنانير
كقولهم عند عدم قرض التركة اخذ الوارث العتلا في بدنية
وميراثه سدس التركة مثلا الادرها والادينار او ودرها
او ودينار اقرعما ظن الواقع على كلامهم ان ذلك على ظاهرهم
ومثل ذلك ما يفعلونه في باب الوصايا لقولهم اوصي بمثل
نصيب احد بنيه وبثلث ما يبقى من الثلث ودرهم او الادرها
ولذلك حالف ابو القاسم الحوفي في قرايته الكبري عبد
الغفار في انواع هذه المسائل من الوصايا ففرض فيها التركة
انتهى وقد اقتفينا اكثرهم في القوز المذكور تبعا للشيخ
رحمة الله اذ اقر ذلك فنقول مسئلة زوجة وابن
اخذت الزوج يدبها وارثها بثلث المال ودرهما فاطرح
سهما من المسئلة وهي ثمانية يبقى سبعة وذلك ثلثا المال
الادرها لانها اخذت ثلثه ودرهما فزاد عليها مثل نصفها
فيكون المال اثني عشر وقد اخذت ثلثها ودرهما وذلك
خمس منها درهم بالبراء والباقي بالدين فان قيل اخذت
ثلث المال الادرها فالسبعة تعدل ثلثي المال ودرهما
فاطرح منها واحد يبقى ستة وذلك يعدل ثلثي المال
فالمال تسعة وقد اخذت درهمين منها درهم بالبراء
ومنها درهم بالدين فان قيل اخذت ثلث المال
الاعشقر درهم فاجعل المسئلة من عدد تكون سهام
المرأة منه وزيادة عشرة دراهم اقل من ثلث
المسئلة حتى يصح الاستئنا ولا يكون ذلك اقل من
ستة وخمسين فاجعل المسئلة من ستة وخمسين للمرأة
منها الثمن سبعة ويبقى تسعة واربعون فهذا الثلثا
المال

المال وعشرة دراهم فانقص منه عشق دراهم يبقى تسعة
وثلاثون وهو ثلثا المال فالمال اذا ثمانية وخمسون ونصف
اخذت المرأة ثلثها الاعشقر درهم وذلك تسعة دراهم ونصف
سبعة منها عميرا بها ودرهما ونصف بدنها قال
الشيخ رحمه الله قلت هكذا ذكر ابو الحسين
ابن الكلبان هذه المسائل الثلاث وتابعة على ايرادها
كذلك الاسناد ابو منصور البغدادي في كتاب العباد
والخيري في كتاب التلخيص وغيرهما وفيه امران احدهما
انه يسوي بين السهم من المسئلة وبين الدرهم ومعلوم
ان المسئلة تنص من عدد هو مجموع سهام ذهنية وقد
يكون عدد دراهم التركة مساويا له وقد يكون اقل منه
وقد يكون اكثر منه وهذا من الواضح المعلوم الذي لا شك
من شتم طريقا من هذا القدر فليس بين كميتي العدد
ارتباط حتى يحكم العقل بان عدد دراهم التركة هو
العدد المجاب به على سبيل القطع اذ لا يلزم من العلم
بكمية العدد الذي تنص منه العلم بكمية دراهم التركة
الثاني ان العدد الذي يكون سهام المرأة منه وزيادة
عشقر درهم اقل من ثلث المال لم يذكر بن الدنانير ولا
من مثلي خلفه الطريق في تحصيل العدد المذكور وكان
طريقه الاستقرا والله اعلم انتهى مسئلة فان
قلت اخذت عميرا بها ودينها ثلثا المال ومثل
ثلث الدين فاجعل الدين شيئا ورده على المسئلة
فيكون جميع التركة شيئا ومائة اسهم فاطرح منه
الدين وسهم المرأة يبقى تسعة وهي نصيب الابن وهي معادلة
لثلاثي المال الا ثلث الدين لانها اخذت ثلث المال وثلث

الدين بقا ثلث المال الدين في د على السبعة ثلث
الدين يكن سبعة اسهم وثلث شي وذلك ثلثا المال
فرد عليه مثل نصفه ليكمل المال يكن عشرة اسهم
ونصف سهم ونصف شي يعادل جميع المال وهو شي وثمانية
اسهم فقابل يبقى نصف شي معادلا لسهمين ونصف
والشي خمسة اسهم وهو الدين فالجميع ثلاثة عشر اخذت
منها ستة منها خمسة يد بينها ومنها سهم بارئها والستة
ثلث المال ومثل ثلث دينها مسيلة زوج وام
وثلاثة اخوات مفترقات اخذت الامر يد بينها وارثها
ربع المال ومثل ثلث دينها والاخت للام غير ارثها
ودينها ثلث المال ومثل ربع دينها فاجعل دين الام
دينارا ودين الاخوة شيئا ودها على انصبا الورثة
وهي تسعة تكن التركة تسعة انصبا ودينارا وشيئا وقد
اخذت الامر ميراثها نصيبا ودينها دينارا وذلك ربع
التركة وثلث دينها فانقص من ذلك ثلثا الدين يبقى
نصيب وثلثا دينارا وذلك ربع التركة فاضربه في اربعة
تكن اربعة انصبا ودينارا وثلثان تعادل تسعة انصبا
ودينارا وشيئا فقابل بين خمسة انصبا وشي تعادل
دينارا وثلثي دينارا فالد دينار منها يعدل ثلاثة
انصبا وثلاثة احماس شي فهذا قيمة الدينار فاسقط
اسم الدينار من المسيلة واقم قيمته مقامه في وضع
التركة فتصير اثني عشر نصيبا وشيئا وثلاثة
احماس شي ثم ارجع الي الاخت من الام فاعطها دينها
الشي وبارئها نصيبا فتصير معها نصيب وشي وذلك
ثلث التركة ومثل ربع دينها فاطرح من ذلك ربع دينها
يبقى نصيب وثلاثة ارباع شي وذلك ثلث التركة فاضربه

في

في ثلاثة تكن ثلاثة انصبا وشيئا وربع شي يعدل ذلك
اثني عشر نصيبا وشيئا وثلاثة احماس شي فقابل تكن تسعة
انصبا تعادل ثلاثة احماس شي وربع خمس شي فابسط هو
الحاصلتين من جنس الكسبان تقرب كل واحدة منهما في ثمانية
وهو عشرون واقلب وحول فتصير بسط الانصبا وهو
مائة وثمانون الشي وبسط اجر الشي وهو ثلاثة عشر
النصيب وقد كان تبين ان قيمة الدينار ثلاثة انصبا
وثلاثة احماس شي فتلاثة الانصبا بتسعة وثلاثين
وثلاثة احماس الشي بمائة وثمانية فجميع قيمة الدينار
مائة وسبعة واربعون وقد كانت قيمة التركة تسعة
انصبا ودينارا وشيئا فتسعة الانصبا بمائة وسبعة
والدينار بمائة وسبعة واربعين والشي بمائة وثمانين فالجميع
اربعمائة واربعة واربعون منها تخرج للام من ذلك ميراثها
نصيب وهو ثلاثة عشر ويد بينها دينارا وهو مائة وسبعة
واربعون فجميع ما اخذته مائة وستون وربع المال ومثل
ثلث دينها والذي اخذته الاخت بالامر من مائة وثلاثة
وتسعون وهو ثلث المال ومثل ربع دينها وبقي
من المال احد وتسعون سهما وهو سبعة انصبا للزوج
ثلاثة بتسعة وثلاثين وكل شقيقة مثله ولاخت كلاب
نصيب بثلاثة عشر مسيلة زوج وابن والتركة
مائة دينار اخذ الزوج ميراثه وثلثي دينه اربعين
دينارا فاجعل الدين شيئا يكن الميراث مائة غير شي
ثم رعد الي الاربعين فاطرح منها ثلثي دينه وذلك ثلثا
شي فبقي اربعون الا ثلثي شي وذلك ميراثه وهو
يعدل خمسة وعشرين دينارا الاربع شي وذلك ربع
التركة في بعد اسقاط الدين وهو ميراثه فظم اليه ثلثي الدين

وهو ثلثا شيء يجتمع خمسة وعشرون ديناراً وربع وسدس شيء
وذلك يعدل أربعين ديناراً فقابل يكن خمسة عشر ديناراً
يعدل ربع وسدس شيء فالشيء كله سنة وثلاثون ديناراً وهو
الدين والميراث أربعة وستون له من ذلك سنة عشر وذلك
مع ثلثي الدين أربعون مسيلة أم وأخ لأم وتنفقتان
أخذت لأم ميراثها ودينها وهو خمسة دراهم بنصف التركة
فكم بقي وكم ميراثها فاجعل التركة شيئاً وخمسة دراهم
فتضرب مع لأم خمسة دراهم وسدس شيء وذلك يعدل نصف
التركة فعادل نصف ذلك التركة وهو ثلث شيء وعشرة
دراهم وقابل يصير ثلثا شيء يعدل خمسة دراهم
فالشيء سبعة ونصف وهو الميراث والتركة اثنا عشر
درهما ونصف درهم وسدس السبعة والنصف الذي هو
نصيبها بالارث إذا ضم إلى الخمسة التي هي الدين كان المجموع
سنة دراهم وربع درهم وذلك نصف التركة فان قيل
أخذت إحدى الاختين ميراثها ودينها وهو خمسة دراهم
ثلاثة أسباع التركة وكانت التركة ثمانية أسباع
دراهم فيصير مع الاخت خمسة دراهم وثلث شيء وذلك
يعدل ثلاثة أسباع التركة وهي ثلاثة أسباع شيء
ودرهما وسبع درهم فقابل يبقى ثلثا سبع شيء لانه
درهمين وسنة أسباع درهم فالشيء ثلاثون والتركة
خمس وثلاثون وميراث الاخت عشرة وهو مع الدين
خمس عشرة وذلك ثلاثة أسباع التركة فقس على ذلك
التنبيه الثاني قال شيخ مشايخنا رحمه الله
في شرح الروض ما بين الوارث فقال السبكي رحمه الله
قد غلط جماعة في ما لنا فظنوا انه يسقط منه بقدر

ارثه

ارثه والصواب انه يسقط منه ما يلزمه ادائه لو كان لا شيء
وهو نسبة ارثه من الدين ان كان مساوياً للتركة او اقل وما يلزم
الورثة ادائه ان كان اكثر ويستقدره نظيره من الميراث ونقد
انه اخذ منه ثم اعتمد اليه عن الدين وهذا سبب سقوطه وبرأة
ذمة الميت ويرجع على بقية الورثة بقية ما يجب ادائه على
قدر حصصهم وقد يفيض الامر الى النقص اذا كان الدين
لوارثين واطال في بيان ذلك رحمه الله انتهى وذكر الشيخ رحمه
الله عن الامام تقي الدين السبكي رحمه الله انه صنف فيها مصنفاً
سماه منية المباحث عن حكم دين الوارث وانه لم يقف عليه بل على
مختصر وانه ذكر فيها كلاماً طويلاً واطال الشيخ رحمه الله
في بيان ذلك وذكر انه مختصر من كلام السبكي رحمه الله ومما ذكر
مسئلة لا بأس بذكرها وهي زوجة وأخ لا يورثان ولا اب والتركة
أربعون ديناراً وصداق الزوجة عليه عشر ديناراً وذكر ان فيها
ثلاثة اجوبة احدها قول من اوتي فيها بالسقوط في الجملة
وهو ان الزوجة يسقط من دينها بنسبة ارثها وهو ربع وذلك
ديناران ونصف دينار يبقى من دينها سبعة ونصف تأخذها
من اصل التركة لا من نصيب الاخ وهذه ولا من نصيبها
وهذه ما تأخذ ارثها فاذا أخذت سبعة ونصف ابديتها
بقي من الاربعين اثنا عشر وثلاثون ونصف لها ربع ذلك
بالارث وهو ثمانية وعشرون فيحصل لها ديناراً وخمسة اثمان
دينار ويبقى للاخ أربعة وعشرون ديناراً وثلاثة اثمان
دينار وهذه الجواب هو المنازع فيه الذي بالغ السبكي
في ابطاله وهو بدعي البطلان الجواب الثاني
وهو جواب من قال بعدم السقوط بالكلمة وهو ما عليه
عمل الناس هو ان الزوجة تأخذ عشرة اولاد وهي صداقها
فينفصل ثلاثون فلها ربعها بالارث سبعة ونصف فيجتمع
لها ديناراً وسبعة عشر ديناراً ونصف دينار ويكون ميراث

الاخ اثنين وعشر دينارا ونصف دينار الجواب الثالث
 وهو الصحيح الذي تطابق عليه راي الشيخ الاسلام السبكي
 والبلقيني وهو الصواب الذي يتعين التقطع به انه يسقط
 من دينها بقدر اربها وهو الربع ديناران ونصف دينار مما قل
 صاحب الجواب الاول لكن السبعة والنصف الباقي من دينها
 تاخذها من حق الاخ وحده لانه اصل التركة كما ادعى صاحب
 الجواب الاول ويسلم لها اربها وهو عشرة ربيع جميع المال فيجتمع
 لها سبعة عشر دينارا ونصف دينار واربعا ويبقى للاخ اثنان
 وعشرون ونصف لانه لو لا الدين لكان له ثلاثون فاذا اخذت
 من اربته سبعة ونصف بقي له اثنان وعشرون ونصف كما ذكرنا
 قال الشيخ رحمه الله قال السبكي رحمه الله فجميع المال
 لها يعني علي هذه بين الرايين لا يختلف واما الاختلاف
 في الطريق والكفاية اما الطريق فما بيناه واما الكفاية
 يعني ظهور فائدة الخلاف على الرايين لا على الراي الاول
 لبطلانه فعلى ما عليه عمل الناس تدعى الصدقات مكملة
 وتختلف على استحقاقه جميعه وقد راينا القضاء يحلونها
 انما تستحق قبضه من تركة هذا حين خلتها وتقضى جميع ذلك
 ممن له ولاية قضاء المديون وتنعوض منه عينا من التركة
 بالصدقات وتبرى من جميعه اذا اختارت قال يعني
 السبكي وعلي ما قلناه اذا ارادت ان تنعوض عينا من التركة
 فتنعوض نصفها وربعا عن نصف الصدقات وربعا المتعلق
 بنصيب الاخ فيكمل لها العين ربعا بالميراث وباقيها
 بالتعويض ويسقط ما قبل يتبادل ربعا من الصدقات
 قال والوراثة تحتاجون الى هذه في تحرير العبارة
 وكتابة الوثيقة وصنوبر ذلك على الوجه الصحيح وكذلك
 في الاقباض تقبضها علي هذا الحكم واذا ابرأت الميت

من

من القدر المتعلق بنصيب غير هاتين الورثة كفي وبر من الجميع
 واستقر لها جميع الربع الذي اخذته يعني بالارث ولا نقول
 بقي لها ديناران ونصف فتاخذها ثم تاخذ ربع الباقي فيجتمع لها
 احدى عشر ونصف وربع وثمن واذا ادعت ينبغي ان تدعى علي الاخ
 بثلاثة ارباع الصدقات وتخل على حصة دون ما يتعلق بنصيبها
 فانه يسقط ملكها يعني اربا فلا تدعى به ولا تخلف بعد
 تنقض في دعواها وخلقها الي ما يعبر منه هذا المعنى وانها
 تستحق ثلاثة ارباع الصدقات من نصيب الاخ خاصة بحكم
 ان جميعه كان في ذمته الي حين موته قال وكان الناس اعماما وكروا
 ذلك لصعوبة ودقة فهمه على العوام فعملوا على الطريقة الواضحة
 السهلة لكل احد فلا يختلف قدر المأخوذ في الخاليين والله اعلم

المادة التاسعة فيما اذا كان الميت على الوارث
 المعسر دين وكانت التركة من جنس الدين ونوعه وارث متعسر
 ما يخص كل وارث فطريقه ان تقسم ما وجد من دين وعين على
 ما قسمت منه المسئلة فاذا علمت ما يخص ذلك الوارث المديون
 ولا يحلوا اما ان يساوي اربته ما عليه من الدين او يكون اكثر
 مما عليه من الدين او يكون اكثر مما عليه من الدين او اقل فلهذه
 ثلاث حالات فان تساوي دينه اربته يري للمدين او اقل فلهذه
 واختص بالعين بقية الورثة يقسمون على التخاص او كان
 اربته اكثر يري ايضا او ما يبقى له باخذة من العين وان
 نقص اربته عن دينه يري من قدر اربته واختص باقي
 الورثة بالعين يقسمونها بينهم بالمخاصة بان تقسم
 العين على بقية سهامهم من التخصيص بعد استقاط سهام
 ذلك المديون او على اوقافها ان توافق ثم يتبعون
 المديون بما بقي عليه من الدين وما حصل منه يقسمونه
 على محاصتهم مثال الحالة الاولى ام وابن وبنات والتركة
 خاص المسئلة من نسبه ونقص من ثمانية عشر للاخ ثلاثة
 وللبن عشرة وللبنات خمسة وجميع التركة تسعون فاقسمها

الناحية الثانية

علي الثمانية عشر خرج جز السهم خمسة فاص بها في عشرة
 الا ان يحصل له خمسون وذلك قدر ما عليه من الدين
 واقسم الاربعين العيين علي سهام الام والتنت وهي الثمانية
 الباقية من الثمانية عشر بعد اسقاط سهام الابن يخرج جز
 سهمها خمسة وعشرون ومثال الحالة الثانية ان تكون المسئلة
 بحالها الا ان العيين خمسون والدين الذي علي الابن اربعون فجميع
 التركة ايضا تسعون ونصيب الابن كما تقدم خمسون وليس عليه
 الا اربعون فيبقى له عشرة ياخذها من العيين ويبقى للام والدين
 اربعون للام خمسة عشر وللبن خمسة وعشرون كما تقدم
 ومثال الحالة الثالثة ان تكون المسئلة بحالها والتركة ثلاثين
 عينا وخمسين دينيا علي الابن فجميع التركة ثمانون فاذا قسمتها
 كما تقدم خرج جز السهم اربعة واربعة انشاع فاص به في
 نصيب الابن يحصل له اربعة واربعون واربعة انشاع فيبقى
 عليه خمسة وخمسة انشاع يتبعها بها الام والبن يتقسم بها
 بينهم علي ثمانية اسهم كما اقسما الثلاثين العيين كذلك
 تنبها **ف** كرها الشيخ رحمه الله اخذها
 قال الامام في النهاية وما يجب الا حاطة به ان الميت لو لم يترك
 عينا وترك ابنين وعشرة دراهم علي اخذها دينيا فالذي عليه
 الدين يبرأ من حصته ولا تتوقف براءة علي ان يتفقد لصاحبه
 حصته من الدين والسبب فيه انه ملك نصف الدين قطعا كما ملك
 اخوه نصفه والملك المستفاد بالارث لا يستأخر عن الموت فاذا
 ثبت ملكه للنصف استحال ان يصير مستحقا للدين علي
 نفسه فلا بد من القضا براءة ذمته عن حصته ولو لم نقل
 هذا الزمنا ان لا يملكه من الميراث حصته او يلزم ان يملكه ونقضي
 بانه يستحق علي نفسه دين او الامران جميعا مستحيلان هذه
 عبارة الامام يجرورها ونخصها الرافعي رحمه الله واقرب عليها
 هو والنووي رحمه الله **الكتيب** الثاني ما ذكرناه من
 ان نصيب المديون من العيين يقع قضا صاعدا علي من الدين هو مقتضى
 ما اطلقه الاصحاب قال الرافعي هكذا اطلقوه **قال** الامام وهو

محمول

محمول علي ما اذا رضي المديون بذلك او علي ما اذا كان جاحدا
 او معسرا فالباقيون من الورثة طافرون يحسن حقهم من ماله
 فياخذونه وينقسمونه بينهم قال وعلي هذا يترك الجواب
 المطلق في جميع هذه المسائل قال والاقوال المعروفة في النقص
 انما تقع في الدينين ولا يجري النقص بين الدين والعين انتهى
 كلام الامام **التبيين الثالث** قال الامام ومن
 يدعي ما جابه يعني الاستناد ايا منصور محكي عن ابن سريج
 انه قال اذا كان علي الابن الذي عليه الدين عشرة لاجنبي
 وعليه عشرة للميت في يعني والعين عشرة ايضا وقد ترك ابنين
 احدهما هذا المديون في علوم ان الذي عليه الدين يستحق
 من العشرة التي هي عين نصفها وهو خمسة فحكي عن ابن سريج
 وجهين احدهما ان الابن الذي لا دين عليه اولى بملك الخمسة
 حتى كان هذا القائل يقول ان ميراث من عليه الدين في العين
 لا اصل له هذا وجه حكاه كذلك والوجه الثاني ان تلك
 الخمسة بين الابن الذي لا دين عليه وبين الاجنبي الذي يستحق
 العشرة علي مقدار دينها يتضاربان فيها فيضرب الابن
 بخمسة ويضرب الاجنبي بعشرة ثم قال الامام وهذا الوجه
 الاخير مستقيم والوجه الاول لا اصل له ولا محل عنده
 من المذهب ولو لا علمنا بالملك الاستناد موثوق في
 حكمائيه وقد اسند الحكاية الي حبر المذهب ابي القباس
 لما استخرجت اثباته انتهى وهذا الوجه الاخير هو المفتي
 عند المالكية ولا يفتي عندنا الا اذا كان الابن
 المديون محمولا عليه بفلس حتى يتعلق الدين بماورثه

والا فلا تعلق لهم بآرثه وبصره كما اراد وجبت نساه
 التنبه الرابع اذا كان الدين الذي علي الوارث
 من غير جنس العين او من غير نوعه قسم العين بين الورثة
 فما اصاب من لادين عليه دفع اليه وما اصاب المديون تعدد
 الامام ابي حنيفة رحمه الله لا يدفع اليه ويوقف عند من
 لادين عليه علي الرهن حتي يودي نصيب من لادين عليه
 من الدين وعندنا لا توقف بل ان كان مقرا دفع اليه
 وان كان جاهدا او معسرا فالأمر مستحق ظفر بعرضه
 حقه انتهى ما اردت ابراده ومن اراد المديون هذه المباحة
 فعليه بشرح الكفاية للشئخ رحمه الله بظفر بما يريد
 والله اعلم **الغاية العاشرة** في التمايز وتقرض
 في ذلك مسائل مسيلة ابن وبنت انتهبا جميع التركة وورد
 كل منهما علي الآخر ربع ما انتهب قصار بنيد كل منهما جميع
 حقه فبطريق الجبر افرض انتهبا ابن اربعة اشيا ليكون
 لذلك ربع صحيح وافرض انتهبا البنت اربعة دراهم فاذا
 رد اليها شيئا ووردت اليه درهما صار معه ثلاثة اشيا
 ودرهم ومعهما ثلاثة دراهم وشئ فاما معه يعدل ضعف
 ما معها فثلاثة اشيا ودرهم تعدل ستة دراهم وشئين
 فبعد القا المشترك يصير الشئ يعدل خمسة دراهم
 فقد انتهب اربعة اشيا فهي عشرون درهما وانتهبت
 هي اربعة دراهم فجميع التركة اربعة وعشرون درهما
 فاذا ارد اليها ربع ما انتهبه خمسة دراهم ووردت اليه
 ربع ما انتهبه درهما صار معه ستة عشر ومعهما
 ثمانية وهي مثل نصف ما معه فيصير مع كل منهما حقه
 مسيلة ابن وبنت انتهبا التركة ثم رد الابن ربع

ما

ما انتهب والبنت ثلث ما انتهبت ثم اقتسما المرود نصفين
 فصار مع كل واحد منهما حقه فبالجبر والمقابلة افرض ما انتهبه
 الابن اربعة اشيا وما انتهبه البنت ثلاثة دراهم فجملة المرود
 منها شي ودرهم فاذا اقتسما ذلك نصفين حصل لكل منهما
 نصف شي ونصف درهم فاذا قسم ذلك لما بقي معه صار مع الابن
 ثلاثة اشيا ونصف شي ونصف درهم وصار معها درهمان
 ونصف درهم ونصف شي فاما معه يعدل ضعف ما معها فثلاثة
 اشيا ونصف شي ونصف درهم تعدل خمسة دراهم وشيئا
 بعد القا المشترك يبقى شيان ونصف شي يعدل اربعة
 دراهم ونصف درهم فاقسظمها ايضا فان كان مبسوط الاشيا
 خمسة والدراهم تسعة فاقرب الاسم وحول بان تجعل سطر
 الاشيا هو الدرهم وبسط الدرهم هو الشئ فالشئ تسعة
 لان المرود خمسة فيكون جملة ما انتهبه الابن ستة وثلاثين
 عشر لان المرود اربعة اشيا وما انتهبه البنت خمسة
 وخمسون فاذا ارد الابن ربع ما انتهب وذلك تسعة ورسد
 البنت ثلث ما انتهبت وذلك خمسة صار جملة المرود منها
 اربعة عشر فاذا قسم ذلك الي ما بقي معه وهو سبعة وعشرون
 صار معه اربعة وثلاثون فاذا اضممت سبعة عشر الي ما بقي
 معها وهو عشرة صار معها سبعة عشر فاما معه ضعف ما معها
 فحاصل كل منهما حقه تنبيه **الغاية** فاقرب الاسم
 وحول لاجل الاختصار لانك لو لم تفعل ذلك ومشتت
 علي ستن الجبر بيني لكان مقتضي القاعدة ان تقسم التسعة
 علي الخمسة يخرج الشئ واحد واربعة اجناس فاذا هو
 بسطته اجناسا كان تسعة فالشئ يصير تسعة واذا كان الشئ
 بتسعة لزم ان يكون الدرهم خمسة لان الشئ قد خرج درهمين
 واربعة اجناسا درهما فالدراهم خمسة واربعة اجناسا اربعة

انما يدعى الخارصة

فلاجل ذلك كثيرا انراهم يقولون اقلب الاسم وحول كما هو
مشاهدا في الروضة يقولون اقلب واصلا في حساب الوهاب
فانهم ذلك تسليمة ذكرها شيخنا متناخنا ثلاثة بنين انتهوا
التركة في ذلك الاكبر للاوسط نصف ما انت فيه ويرد الاوسط للاصغر
ثلث ما انت فيه ويرد الاصغر للاكبر ربع ما انت فيه فصار بيد كل واحد
منهم حصة فاقترض ما انت فيه الاكبر شيئين وما انت فيه الاصغر
اربعة دراهم وينبغي ان يكون ما انت فيه الاوسط درهما ونصف
حتى اذا اردت ثلثه الاصغر واخذ من الاكبر نصف ماله صار معه شي
ودرهم ويصير مع الاصغر ثلاثة دراهم ونصف بعد شي ودراهما
فالشي بعدل درهمين ونصف فمع الاكبر خمسة ومع الاوسط
واحد ونصف ومع الاصغر اربعة فابسط ذلك انصافا تكن عشرة
وثلاثة وثمانية ويصير مع كل واحد بعد الرد والاخذ سبعة
وهو ثلث المائتين انتهى واسم اعلم **القاعدة الحادية عشر**
في مسايل من التركة توارث التركة المجهولة مسيلة ابان والتركة
داران بينهما تفاوت في القسمة بدنيارين فاخذ اخذ الاكبر
الثلثين من الاعلى قيمة يارثة فان ثبتت فاجعل الصغرى
اصلا وشي دعلي الدارين التفاوت بينهما فيكون جميع التركة
دارين ودينارين وح فيكون لكل من الابنين دار ودينار وقد
اخذ احدهما ثلثي دار ودينار او ثلثا فعادل بذلك حقه وهو
دار ودينار والثلث المشترك من الجانبين وهو دينار وثلثا دار
يبقى ثلث دار بعد ثلث دينار فاذا اجبرن وعادلت كانت الدار
تعدل دينار وهو قيمة الصغرى فتكون قيمة الكبرى ثلاثة دينارين
وان ثبتت فاجعل الكبرى اصلا فتكون التركة دارين والدينارين
قليلين نصفها دارا لادينارين بعدل ما اخذ وهو ثلثا دار فاجبر
وعادل بان تزيد في كل من الجهتين دينار وهو قدر مستثنى عنها
فيصير معك دار تعدل دينار او ثلثي دار فالق المشترك يبقى
ثلث دار بعدل دينار فالتدار تعدل ثلاثة دينارين فان قيل
اخذ ثلاثة ارباع الصغرى وثلث الكبرى فان اعترض الصغرى

اصلا

اصلا فالتركة داران وديناران والمأخوذ ثلاثة ارباع الصغرى
وهو ثلاثة ارباع دار وثلث الكبرى وهو ثلث دار وثلثا دينار
معادل بالمجتمع وهو دار ونصف سدس دار وثلثا دينار دارا ودينارا
والق المشترك واعمل كما سبق تكن قيمة الصغرى اربعة والكبرى
سبعة وان اعترضت الكبرى اصلا فالتركة داران والدينارين وقد
اخذ ثلاثة ارباع الصغرى وهو ثلاثة ارباع دار والدينارين نصف
وثلث الكبرى وهو ثلث دار فعادل بمجموع ذلك وهو دار ونصف
سدس دار والدينارين ونصف دينار دارا لادينارين فاجبر واعمل
كما سبق تكن كما ذكرنا مسيلة ثلاثة بنين والتركة
ثلاثة ابواب متفاضلة بدنيارين دينارين اخذ احدهم نصف
الادني وثلث الاوسط وربع الارفع كم قيمة كل منهما فده
التفاضل عليهما للتساوي فمهما فتكون التركة ثلاثة ابواب
وسبعة دنانير ديناران فضل الاوسط علي الادني وديناران
وقد اخذ احدهم بنصف الادني بنصف ثوب وثلث الاوسط
ثلث ثوب وثلثي دينار وربع الارفع ربع ثوب ودينار فعادل
بثوب ودينارين الجملة وهي ثوب ونصف سدس ثوب ودينار
وثلثا دينار والثلث المشترك وهو ثوب ودينار وثلثا دينار يبقى
نصف سدس ثوب معادل لثلث دينار فالثوب الكامل يعدل
اربعة فهي قيمة الادني وقيمة الاوسط ستة وقيمة الاعلى ثمانية
وهذه التركة ثمانية عشر والامتحان بين مسيلة
زوجة وام وثلث اخوات متفرقات والتركة ثلاثون دينار
وثوبان متفاضلان في القيمة بدنيارين اخذت الزوجة
بنصيبها الادون وبطريق العدد تزيد التقاضل بينهما علي
الثلثين وتطرح من المسيلة سهام الزوجة ومثلها للثوب
الاخذ يبقى تسعة هي الامام فاعمل في قسمة الاثنين والثلثين
المجمعة علي الامام ما سبق يخرج لهما عشرة وثلثان وهو قيمة

الذي اخذته وبطريق الجبر نقول اخذت بالخمس ثوبا فجميع
 خمسة ائواب تعدل التركة وهي ثوبان وثلاثون
 دينار افاق المسنك ببق ثلاثة ائواب تعدل اثنين وثلاثين
 فالثوب يعدل عشرة وتلكين فان قيل اخذت الادون
 ورددت اربعة دنانير فنزد على الثلاثة ثين عشرة وهي ضعف
 الذي زدت مع التفاوت لما استعمله في مستوي القيمة وقسم
 الاربعين على الامام واعمل كما سبق يخرج لها ثلاثة عشر
 وتلك وهو نصيبها فنزد عليه الاربعة تكن قيمة الثوب
 الادون سبعة عشر وتلكا وقيمة الارفع تسعة عشر وتلكا
 والتركة ستة وستين وتلكين فان قيل اخذت الادون وطول
 اربعة فنزد على الثلاثين الفضل دينارين واطرح من المجموع
 ثمانية دنانير ضعف الذي زدت لما استعمله في متساوي
 القيمة واقسم الباقي وهو اربعة وعشرون على الامام واعمل
 كما سبق يخرج نصيبها ثمانية دنانير فاطرح منه الاربعة ثين
 اربعة وهي قيمة الادون فقيمة الارفع ستة وجميع اربعون
 فان قيل اخذت بنصيبها الارفع فرد الفضل على الثلاثين
 حتى نصيب التركة اثنين وثلاثين دينار او ثوبين متساويين
 واخرج من المجموع اربعة دنانير وفي فضل الثوب الارفع وتلك
 واقسم الباقي وهو ثمانية وعشرون على الامام واعمل
 كما سبق يخرج نصيبها تسعة وتلكا وهي قيمة الارفع فتكون قيمة
 الادني سبعة وتلكا وجميع ستة واربعين وتلكين فان قيل
 اخذت الارفع ورددت اربعة دنانير فاطرح الفضل من
 الثلاثين وردد على الباقي ضعف مردودها اعني ثمانية
 واقسم النسبة والثلاثين على الامام واعمل كما سبق يخرج
 نصيبها اثني عشر فنزد عليه الاربعة تكن قيمة الثوب الارفع
 ستة عشر فالادني اربعة عشر وجميع ستون فان قيل اخذت
 الارفع وزادوها اربعة دنانير فاطرح من الثلاثين عشرة
 واقسم الباقي على الامام واعمل كما سبق يخرج نصيبها ستة
 وتلكين فاطرح منه الاربعة يبقى ديناران وتلكان وذلك في

الارفع

الارفع فقيمة الادني ثلثان وجميع ثلاثة وثلاثين وتلك
 مسسمة فيما اذا تساوت قيم العروض واخذ بعض الوتر
 عرضا بقدر ارثه من غير مرد ولا زيادة وقد يرد وقد ياخذ
 والعمل ان تطرح لذلك العرض الماخوذ سهام اخذه وتسقط
 لبقية العروض نظير تلك السهام وتلك الباقي اماما وتعمل
 كما سبق ففي زوجة وام وثلاث اخوات مفترقات والتركة ثلاثون
 دينار وثنوبان متساويان فقيمة فاخذت الزوجة احدها بميراثها
 فاطرح سهامها من الخمسة عشر ثم مثلها للعرض الباقي يبقى تسعة
 وهي الامام فاعمل كما سبق يخرج قيمة كل ثوب منها عشرة والتركة
 خمسون ولو زدت سنة دنانير فنزد ضعفها على الثلاثين واعمل
 في تسعة المجموع على الامام ما سبق يخرج نصيبها اربعة عشر
 فنزد عليه ستة فتكون قيمة كل منها عشرين وجملة التركة
 سبعون ولو زدتوها خمسة فاطرح ضعفها من الثلاثين
 واعمل في تسعة الباقي ما سبق يخرج نصيبها ستة وثلاثين
 فاطرح منه الخمسة تكن قيمة كل منها دينار وتلكين وجملة
 التركة ثلاثة وثلاثون وتلك ولو قيل زادوها تسعة او اكثر
 استحال المسئلة ومتي اسقطت من المسئلة مع سهام اخذ
 العرض سهامها لبقية العروض بنظر سهام اخذ العرض فلم
 يبقى شيء فالسؤال محال لانه لا بد ان يبقى منها ما يقابل
 بالتساوي لما ذكرناه وكذلك لو قيل ان الامر قد اخذت
 احدها واربعة دنانير او اكثر فالمسئلة مستحيلة وكذلك
 فافهم ذلك كي تعرف الممكن من المنقذ المفروض او اكثر
 مسئلة تزك من الوتر ثمة معصية ذكرنا في هذا النوع
 بمجمولة الكمية اخذ احد عشر دينار وخمس الباقي والثاني دينار
 وخمس الباقي وهكذا يتفاضل دينار دينار الى اخرهم فاخذ
 الباقي فنتساوت انصبا وهذا فاطرح من مقام الخمس واحدا
 يبقى عدد الورثة ومن بعدهم عدد الدنانير فهو اربعة

وعد د الدنيا ستة عشر ولو ترك عصية ذكورا واناثا
 ودنا نير اخذ احد الذكور دينار وسدس الباقي من نصيبهم
 والثاني دينارين وسدس الباقي منه ايضا وهكذا الى اخرهم
 فاحد باقي نصيبهم واخذت احدي الاناث نصف دينار وسدس
 الباقي من نصيبهن والثانية دينار وسدس الباقي منه
 وهكذا الى اخرهن فاخذت الباقي من نصيبهن فاطرح
 من مقام السدس واحد ابق عدد الذكور وهو ايضا عدد
 الاناث فعدد كل صنف خمسة في د علي مربعة وهو خمسة
 وعشرون مثل نصفه يكن المجموع عدد الدناير وذلك
 سبعة وثلاثون دينار ونصف دينار فتقسم بين الذكور
 والاناث اثلاثا فيكون الامر كما ذكرنا قال الشيخ رحمه الله
 ولا يخفى ان هذا النوع من المسائل لا يفرض كيف اتفق بل يوضع
 بقدر انتهى ثم قال تنبيهات
 ان مسائل هذه الانواع لا تنحصر وكذلك انواع مسائل هذا
 الباب لا تنحصر وتخصر وكذلك انواع مسائل هذا الباب لا تنحصر
 وتخصر وانما اقتصرنا على ذكر ما جرت عادة الفقهاء من باب رده
 مما يتدر وقوعه وايضا لم نستوعب في حساب كل مسألة او
 اوردناها الوجه الحسابية الممكنة فيها مخافة التظويل المل
 بل اقتصرنا في كل مسألة الوجه الاقرب ولا يخفى على الفطن
 المتراض في هذه الصناعات سلوك بقتة الطرق اذا اراد
 ذلك الثاني ذكرنا في انواع مسائل هذا الباب مسائل
 مسألة يتصور في جواب كل احد منها ما لا يتخصص من
 الاجوبة نحو ابني وثوب وها تم اخذ احداهما بمرانه
 ثلاثة ارباع الثوب وتلك الحاتمة فانك لو فرضت
 قيمة الحاتمة اي عدد نثبت وجعلت قيمة الثوب ثلثه
 فتح الجواب لانه يستحق نصف الثوب ونصف الحاتمة
 فربح الثوب باز اسدس الحاتمة والثوب كدبار الذي

الحاتمة

الحاتمة ولذلك لو قيل اخذ ثلثي الثوب ونصف الحاتمة
 استحال المسئلة وبالله التوفيق انتهى ومن اراد
 المزيد من هذا فعليه بشرح الكفاية للشيخ رحمه الله
 وظفر بما يريد والله اعلم بالصواب
 والي هنا انتهى بنا الكلام في الجزء الاول من شرح ترتيب
 المجموع
 انما به بمه وكرم امين وكل تبينه
 في سادس عشر سوال س ٩٨٢ وكان الفراع
 من كتابته على يد اضعف العباد العبد الفقير الى الله
 تعالى يوسف بن الشيخ حميد ان الغني الصفي الشافعي
 غفر له ولوالديه ولمن نظر فيه ودعا له امين يارب العالمين
 احرار وسط في شهر ربيع الاول سنة ١١٨٢
 من شهر ربيع الاول سنة ١١٨٢
 وصلي الله عليه سيدنا محمد وعليه وصحبه

الحز الثاني من شرح ترتيب المجموع لولف
التشريع عبد الله الشنشوري

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي سيدنا
 محمد وعلي آله وصحبه أجمعين وبعد فيقول الفقير
 عبد الله الشنشوري الفريضي الشافعي لطف الله
 والمسلمين آمين لما انتهى المص رحمه الله الكلام علي نفسه
 التزكا تشريع في الوصايا وصاياها فقال
باب الوصايا جمع وصية وهي لغة الاتصال من وصي
 الشيء بكذا أو صلة به لأن الموصي وصل خير ديناه بخبر عقبة
 وشي غانم برع بحق مضاف ولو تيقنته من الما بعد الموت
 ليس بتدبير ولا تعليق عتق وإنما التحق بها حكمها كالتمتع
 المنجز في مرض الموت أو الملق به والاصل فيها قبل الإجماع
 قولنا تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين والأخبار منها
 خبر الصحيحين ما حق أمري مسلم له شيء يوصي فيه يبيت
 ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده قال شيخنا
 رحمه الله أي ما الحزم أو ما المعروف من الأخلاق الأهدأ
 فقد بلغاه الموت انتهى وكانت الوصية في صدر الإسلام
 واجبة للوالدين والأقربين لقوله تعالى تكتب عليكم إذا
 حضر أحدكم الموت أن تترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين
 بالمعروف حقا علي المتقين فانهم كانوا علي العادة
 الجاهلية يوصون أبناء الميت دون بناته وسائر
 قراباته ففرض الله تعالى الوصية لهم ويكون شاهد
 للميت واختلفوا في قدر الخير الذي أوجب الله تعالى
 الوصية منه فقال ابن عباس رضي الله عنهما من كان
 له

له سبعائة درهم فليس له أن يوصي وعنده من ترك
 سنتي دينار لم يترك خيرا وعن علي رضي الله عنه
 أربعائة دينار ليس فيها فضل عن الورثة وقال
 طاووس رحمه الله خير ثمانون دينارا وقال أبو حنيفة
 رحمه الله حد الغليل أن يوصي بقل الورثة سهمي خمس
 درهم وقال الزهري رحمه الله الوصية واجبة في الغليل
 والكثير قال المص رحمه الله هكذا حكى الخبر
 وغيره ثم نسخ الله تعالى وجوب الوصية بآية الموارث
 وبقي استحباب الوصية لمن لا يرث هذا قول الجمهور
 انتهى ومن عنده ودبعة أو في ذمته حق لله تعالى أو لآدمي
 يجب عليه أن يوصي به إذا لم يعلم به من ثبت بقوله
 ثم علي قول الجمهور وهو الصحيح أن الوصية مستحبة
 لمن له مال الأفضل أن يقدم من لا يرث من قرابته
 ويقدم منهم المحارم ثم غير المحارم ثم يقدم بالس من
 ثم بالمصاهرة ثم بالولاة ثم بالجنود كما في الصدقة المنجزة
 وتعمل الصدقة في الضحى ثم في الخلاء أفضل وفي
 أماني السر خبي رحمه الله أن من قل ماله وكثر عياله
 يستحب أن لا يفوته عليهم بالوصية والصحيح المعروف
 الأول إذا قل ذلك فإن كان الوصية أربعة موصي
 له وموصي به وصيغة فاما الموصي فشرط التكليف
 والحيه فلا تصح وصية الصبي ولو مرأه في الأظهر
 وقال المحققين والثاني نفخ من المراهق وفيه قال
 المالكية والمتذهب المتصوص عند الحنابلة أنها تصح
 منه إذا جاء وزعفرانين ولا نفخ وصية المخنون والرفيق
 ولو مكاتب ولو عتق قبل موته ونفخ وصية الكافر عما
 يقول أو يفتي لا يجره غير محرمة وخبره ولو لم يكن ولا يوصيه

كعمارة كنيسة كما سياتي وتصح وصية المجور عليه لسفاه
او قلبي واما الموصي له فاما ان يكون جهة عامة واما ان يكون
معينا فان كان الاول فشرطه ان لا تكون معصية سواء كان
الموصي مسلما او ذميا فلو اوصى مسلم او ذمي بينا بقعة
لبعض المعاصي لم تقم كما لو اوصى ذمي بينا كنيسة
وتصح قربة كعمارة مسجد وجايز كفكك اسمي الكفار
من ايدي المسلمين وان كان الثاني فشرطه ان يتصور
له الملك في الحملة ولو لا فتصح لصبي ومجنون وحمل
يشترط ان يكون موجودا عند حيا بان يفضل دون
سنة اشهر منها مطلقا فان انفصلت سنة اشهر
فاكثر والمراة فراشر زوج او سيد لم يستحق ايضا
فان لم تكن فراشا وانفصل لاكثر من اربع سنين لم
يستحق ايضا ولدون ذلك استحق في الاظهر بشرط
ان يفصل حيا فلو انفصل ميتا فلا شيء له وان انفصل
بجناية واوجبنا فيه العزة ونعبد فان استمر رقبته
فهي لسيده ويقبلها العبد دون السيد وان علق
قتل موت الموصي فله او بعد موت الموصي وقبل
فلسيده في الاظهر ودأبه ان قال لنصرف في
علمها فقبل ما لكها ويتبعني الصراف الى جهة
الدابة رعاية لغرض الموصي وان قصد تملكها
او اطلق فباطله وعمارة مشيئة وكذا ان اطلق
الوصية للمسيح في الاصح وتحمل علي عمارته ومصالحه
ولذمي وكذا احدي ومرتد في الاصح ولغني وفقير
وتصح لقائل في الاظهر وصورتها ان توصي لرجل
فقتله ولا تقم الوصية لميت ولا لحمل سيوفه واما
الموصي به فشرطه ان يكون مقصودا وان يقبل النقل

وان لا يكون

وان لا يكون معصية فتصح بكلمة يبيع ويحلوه الميتة
قتل الدابة وبذل ومهر محترمة وكلمة معلم او قاتل
للتعليم وبالمنافع موقته ومويدة والاطلاق يقتضي
التأبيد وبالعبادة ومن منافع وبالمنافع لشخص والرقبة
لاخر وبثرة وحمل سبجد فان في الاصح وتصح بالعلم
وبالجهول كما عطوه ثوبا او عبدا او ساة وبالمنافع كاحد
العبد بن او الثوب ويملك الغير في اصح الوجهين عندنا
وعند الخبائيل كما وصيت لزيد بهذا العبد وهو ملك
غيره او بهذا العبد ان ملكته لانها تقم بالمعدوم
فهذا اولى ويحرم الكتابة فان عجز المكاتب بطلت
وبرقبة المكاتب ان يجوزنا بيعه والافكا اذا اوصى بحال
الغير وتصح علي الاصح وتصح بالحامل دون حملها وعكسه
وبالحمل لشخص وبالام لاخذ وان اوصى لشخص بالمجارية
والحمل معاصي بلا خلاف وان اطلق الوصية بالمجارية
ففي دخول حملها في الوصية وجهان اصحهما الدخول
كالبيع وبه قال الحنفية والخبائيل قال الشيعان رهما
الله ولا تبع الفتوى بالمنع لان الوصية تنزل علي
الاقل المتيقن ولان الحمل يفرم بالوصية وتصح بالابتداء
علي تسليمه كالابق والمغصوب والاطر المفلت وتصح
بالكلب العفور والخزير ولا يطل للمهر الا ان
صلح لمرب او حبيبه ولو اوصى بطل وله طبل
لمهر وطبل حبيبه او حرن حملت علي ما نصح به واما الصبيغة
فالحجاب وقبول فاما الانجاب فلا بد منه وتصح هو صريح
وكناية قصري كما وصيت لفلان بكذا او اعطوه بعد
موتى كذا او اذ فعوا اليه بعد موتى كذا وهو له بعد موتى
او جعلته له بعد موتى واما الكناية فكقوله هو له من مالي

او عينت هذا الثوب او العبد كن يد والكتابة كتابا
 واما القول فان كانت الوصية لغير معين فالتمه هي اشتراط
 كالقوله اذمت بالموت ولا يشترط فيها القول وان كانت
 لمعين فالتمه اشتراط القول ولا يصح قبول ولا رد في
 حياة الموصي ولا يشترط الفور في القبول بعد الموت
 والباب واسع وقروعه كثيرة ومحلها محل بسطها كتب
 الفقه والمقصود هنا حساب الوصايا وقد شرع فيه المصنف
مقدم ما على ذلك حكم الوصية للوارث فقال
اذا اوصى لوارثه وقت الموت فالوصية صحيحة في الاظهر
لكنها موقوفة على اجازة باقي الورثة بعد الموت ولو كانت
فلسا وحيث قلنا موقوفة على الاجازة فان ردوها
بطلت وان اجازوها صحت وكانت الاجازة تنفيذا في
الاظهر فيكفي لفظ الاجازة ولا يحتاج الى هبة وتجدد قبول
وقبض وليس للمجبر الرجوع وان كان قبل القبض وفي قول
ابن ابي عتيبة فلا بد من لفظ التملك او الاعناق ان كانت
الوصية عتقا على الاصح ولا بد من قول اخبر بعد تملك
الوارث ولا بد من القبض والمجبر الرجوع قبل القبض
كالهبة والقول الثاني الوصية للوارث باطله والقولان
المذكوران هما القولان الاثنان في الوصية بالزاد
على الثلث وهذه اصح الظن بقين والطريق الثاني
القطع بالبطلان للمهي عن ذلك في حديث ابا امامة
رضي الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث لم
يضعفه ابو داود وعنه الترمذي وصححه جماعة
والفرق بين الوصية للوارث حيث قطعوا ببطلانها
في طريق وبين الوصية لغير الوارث بالزاد على الثلث

حيث

حيث لم يقطعوا ببطلانها في طريق وبين الوصية لغير
 الوارث بالزاد انه ان منع الوصية للوارث لحق الله تعالى
 حذر امن تغيير القروض والايضا التي قدرها الله تعالى
 فلا اثر لرضائهم والمنع من الاجنبي لحق الوارث واستدل
 للاظهر وهو القول بصحة الوصية موقوفة على الاجازة
 بحديث البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا وصية لوارث الا ان تجبر الورثة قال الذهبي صالح
 الاسناد ورواه الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن ابيه
 عن جده قال المص رحمه الله قدل قوله الا ان تجبر الورثة
 علي ان الحق لهم ولذلك ضعفت طريق القطع وبطلان الفرق
 التي قد مناه النقي فايد ان الاولي الوصية
لكل وارث بقدر حصته لقول لانه يستحق ذلك بلا
وصية والوصية لكل وارث بعين هي قدر حصته صحيحة
متفق متفق الي الاجازة في الاصح لا اختلاف الا غرض
في الاعيان اما الوصية لبعضهم بقدر حصته او بعين
هي قدر حصته ففيها الخلاف السابق فان اجازوا
اقتصد بالموصي به وقاسمهم في الباقي بحصته والله اعلم
القانون عدة الثانية المعتمد عند الحنابلة في الوصية
للوارث كنهه هبنا وعند الحنفية والمالكية باطله
لا يجوز الا ان اجازها الورثة وهذا هو تنفيذ او انشا
عطية خلاف عند المالكية والله اعلم وان اوصى لغير
وارث وقت الموت بثلث ماله او باقل وقت الموت وجب
ذلك الموصي به للموصي له ولا يتوقف دفعه له على اجازة
باقي الورثة لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين

لكن الاحسن ان ينقص من الثلث شيئا اذا كانت ورثة
فقل والا فيستحب استيعاب الثلث كما نص عليه في الامر
وجزم به النووي رحمه الله في شرح مسلم ولو اوصى
بأكثر من الثلث ولو بجميع ماله صحت الوصية في قدر
الثلث قطعا وفي الزايد عليه على الاظهر ووجب الثلث
مطلقا وتوقف الباقي على اجازة الورثة وهل الاجازة
بتنفيذ او ابتداء عطية فيه القولان السابقان ارجحهما
تنفيذ ومقابل الاظهر الوصية بالزايد لغو فان اجازوا
فابتداء عطية ونص عليه في التقديم ايضا وهو المعتمد
عند المالكية وينبغي ان لا يوصي بأكثر من ثلث
ماله لخبر الصحيحين ان سعد بن ابي وقاص رضي الله
عنه قال جاني رسول الله صلى الله عليه وسلم
في مرض يعور دتي في عام حجة الوداع من وجع اشتد
فقلت يا رسول الله قد بلغ بي من الوجع ما تدي وانا
ذو مال ولا يرثني الا ابنة اقا تصدق بثلثي مالي قل
لا قلت فالبسط قال لا قلت فالثلث قال الثلث
والثلث كثير وكبير انك ان تذر ثلثك اغنيا
خير من ان تذرهم غالة يتكفون الناس فمحل
الحق فيه للورثة فاذا ارضوا باستقاط حقهم جاز
والزيادة على الثلث قال المتولي وغيره مكرهه
والقاضي وغيره محرمه وحيث قلنا يتوقف على اجازة
الورثة فان اشاءوا اجازوا والقدر الزايد على الثلث
وان شاءوا ردوه اي القدر الزايد وان شاءوا ردوا
بعضه واجازوا بعضه وان شاءوا بعضهم الاجازة

لجميع

لجميع الزايد او لبعضه وبعضهم الرد قلهم ذلك فلا يحل لاحد منهم
على احد ونسب الوصية في حصته المير ببنسبة ما ياخذ من الميراث
واما الذي رد فياخذ الموصي له ثلث حصته واذا تعددت الوصية
وكان مجموعها اكثر من الثلث كان للورثة ان يجزوا وصية
من شاءوا ويردوا من شاءوا وبعضهم ان يجزوا بعض ويرد
بعض والباقي ان يخالفوه في ذلك وهذا كله اذا كان الورث
غير بيت المال فاما ان كان الوصية بالزايد باطله لان الحق
للمسلمين فلا يجوز هذا ما قطع به الجمهور من اصحابنا وروى
قال مالك وهذا الجواز وقال اهل العراق واحد وحكاه
ابو عاصم العمادي وروى عنها عندنا ان له ان يوصي بماله
كله ولا يحتاج الى اجازة الامام قال
شيخنا يخاف في الروضة كما صلتها ينبغي للوارث
ان يعرف قدر التركة والزايد على الثلث فان جهل
احدها واجاز لم يصح ولو اجاز وقال اعتقدت قلته
التركة وقد بان خلافة حلف ونفذ فيما كان يتحققه
ولو اقام الموصي له بيينة بعلمه بقدرها عنه الاجازة
لزمته ولو كانت الوصية بعين كعبد فاجاز ثم قال
قلنت كثرتها وان العبد خارج من ثلثها فبان قلته
او تلف بعضها او دين على الميت فقولان احدهما
يخلف ولا يلزمه الا الثلث كما في الوصية بالمساع
والثاني صحة الاجازة وعدم قبول قوله لان العبد
معلوم والجهالة في غيره وصحة النووي في

تصحيحه انتهى والله اعلم مسئلة ترك
الميت ابنا او وصي لزيد بنصف ماله وكثير
قلت ماله مجموع الوصيتين اكثر من الثلث فانها
لا يجوز الوصية لزيد وعمرو وان ساردهما

اي الوصيتين وان شارد احد عهما واجاز الاخرى فاما
 ان يجز لصاحب النصف ويرد لصاحب الثلث واما ان
 يعكس فان اجاز الوصيتين فخرجت لهما اي الوصيتين وهو سنة
 في المثال المذكور اصل المسئلة لما علمت ان يخرج
 النصف والثلث سنة للمباينة فلز يد نصفه ثلاثة
 اسهم ولعمرو ثلثه سهمان ويفضل للابن سهم
 واحد وان رد الوصيتين فيجب لهما اي لزيد وعمرو الثلث
 فقط يقسم بينهما على نسبة الوصيتين فيضارب فيه
 زيد بثلاثة اسهم وعمرو بسهمين عندنا وعند
 المالكية والحنابلة وابي يوسف ومحمد وابن ابي ليلى
 والحسن والثوري والشافعي واسحق والجمهور رحمهم
 الله واما ابو حنيفة رحمه الله فلا يفرق لاحد في الرد
 باكثر من الثلث ووافقه بن المنذر و ابو ثور
 انه ففي هذا المثال عند ابي حنيفة ومن وافقه اذا
 ردت الوصيتان قسم الثلث بينهما نصفين وحيث
 قلنا يجب لهما الثلث على نسبة الوصيتين فخرج الثلث
 وهو ثلاثة اصل المسئلة وسمي سهام التعديل
 لخصول التعديل بهما بين الوصي له والورثة احزم
 منها ان اردت القسمة سهما للوصيتين لزيد وعمرو فاما
 بينهما لزيد ثلاثة احاسه ولعمرو خمسة كما كانت
 سهامهما في الاجازة والباقي بعد الثلث وهو سهمان
 للابن واذا نقرر ذلك فستمر على خمسة سهام زيد
 وعمرو لا ينقسم وبيان قامة خمسة في ثلاثة سهام

التعديل

التعديل التي هي اصل مسئلة الرد التي هي اصل مسئلة
 الرد تخرج خمسة عشر ومنها تصح المسئلة على الرد المطلق
 ثلثها خمسة لزيد وعمرو بينهما لزيد ثلاثة ولعمرو اثنان
 والباقي عشرة للابن وعند ابي حنيفة رحمه الله اصل
 الرد من ثلاثة كما قلنا لزيد وعمرو سهم بينهما نصفان
 فواحد علي اثنان ميان فاضرب اثنين في ثلاثة بستة
 منها تصح لزيد سهم وعمرو سهم وللابن اربعة وقرئ
 علي ذلك عمل بقية المسائل الاقية علي مذهبه
 وحجتنا كالجهور ان الوصي فاضل بين الوصي لهما
 فلا يجوز التثوية ولما ذكرنا ذكر الكلا في رحمه الله هذه
 المسئلة ولم يبين القاعدة الشاملة لهما ولا مثالا
 ذكرها المصنف من زيادته بقوله قل كل
مسئلة فيها وصية اكثر من الثلث فخرج كل وصية
او كسورها ابدأ هو اصل مسئلة الاجازة فقد تصح
منه وقد تحتاج الي تصحيح وعدد روس كل من
اوصى لهما جز وقريب ومقدار جز الوصية من اصل
المسئلة نصيبه فقد ينقسم نصيب ذلك القريب
عليه وقد لا ينقسم وسهام الورثة وهو القدر
الذي صحت منه مسيلتهم قريق اي كالقريب
والباقي من اصل مسئلة الوصية بعد الوصية
بجز او باكثر ان كان ثم باقي من مسئلة الوصية بعد
اخراج الوصية او الوصايا هو نصيبه اي نصيب الذي
هو كالقريب وهو ما صحت منه مسئلة الورثة فقد

ينقسم

نصيب ذلك الفريق وهو ما صحت منه مسيلة الورثة
 عليه وقد لا ينقسم فيحتاج الى التخصيص هذا حكم
 مسيلة الاجازة المطلقة واما حكم الرد المطلق
 فهو ما ذكره بقوله ومسيلة الرد ابدى سوا
 اكانت المسيلة بجزء واحد او باجزاء اصلها
 من ثلاثة يخرج الثلث لانه حق الوصايا عند الرد
 وسهام الوصايا من مسيلة الاجازة ان تباينت وفاقها
 ان توافقت كلها فزبق ونصيبه واحد وهو بسيط
 الثلث والواحد يباين فزبقه المتعدد وان كان
 الموصى له واحدا فهو منقسم عليه ابدى وسهام
 الورثة وهي ما صحت منه مسيلة ثم فزبق
 ونصيبه اثنان وهما باقى يخرج الثلث بعد الثلث
 الذي هو حصة الوصية فقد ينقسم ذلك على مسيلة
 الورثة وقد يوافق وقد يباين ولا يخفى التخصيص
 ان احتاجت مسيلة الاجازة او الرد التي بان انكسر
 نصيب فزبق او اكثر عليه على ما اتفق باب
 تخصيص المسائل هذا ان اجاز الورثة جميع الوصايا
 او ردوها جميعها وان اجاز الورثة بعض الوصايا
 دون بعض فتحتاج الى مسيلة جامعة لمسيلة
 الاجازة والرد فاعمل مسيلة الرد المطلق
 والاجازة المطلقة ثم حصل اقل عدد ينقسم على
 كل منهما اي مسيلة الرد والاجازة وهو العدد
 المساوي لاحد منهما ان تماثلتا ولا كبرها ان
 تداخلتا وحاصل ضرب احديهما في وفق الاخرى
 ان توافقتا وفي كلها ان تباينتا فما كان في كل حال

من

من الاحوال الاربعة فهو الجامعة منه نصيب مسيلة
 الرد والاجازة غالباً وقد تختص بعد ذلك
 وقد تحتاج الى بسيط وقد تحتاج اليهما وسببين
 ذلك ان شاء الله تعالى فاقسمه اي ما صحت منه
 الجامعة على كل مسيلة منهما اي من مسيلتي الرد
 والاجازة يخرج جزسهما اي تلك المسيلة التي
 قسمت عليها وهو اي جز كل مسيلة منهما هو
 ابدى المسيلة الاخرى ان كانتا متباينتين ووفقها
 ان كانتا متوافقتين ولو في المبدأ اختلفت فان اردت
 قسمة الجامعة بين الموصي لهما والورثة فخذ سهام
 من اجاز له الورثة من مسيلة الاجازة واصرها
 في جزسهما يحصل نصيبه وخذ سهام من
 رد والده من مسيلة الرد واصرها في جز
 سهمها يحصل نصيبه من الجامعة والباقي للورثة
 فاقسمه عليهم ثم انظر في الانصاف هل بينها
 اشتراك يخرج من الاجزاء فتختص المسيلة وكل
 نصيب الكه اي الى ذلك الجزوع ذلك احتوزت
 بقولي قالكبا ولا اشتراك بينها فلا اختصار
 انتهى ما زاده في بيان الطريق الجامعة ففي مثاله
 اي الكلاي رحمه الله الذي ذكره في المجموع
 وذكره المصنفان وهو ما لو ترك ابنا ووصى
 لابن بتصف ماله ولعمد وثلث ماله لو اجاز
 الابن احدي الوصيين وردد الاخرى نصيب مسيلة الرد والارثة

أي المسيلة الجامعة لهما من ثلاثين لأن الاجازة المطلقة
 من ستة والرد المطلق علي مذهبنا من خمسة عشر كما تقدم
 وهما متوافقان بالثلاث فأضرب تلك احدىهما في كامل الاخرى
 تبلغ ما ذكر فاقسم الثلاثين علي كل منهما يخرج جز سهم
 مسيلة الاجازة خمسة وذلك تلك مسيلة الرد وجز سهم
 مسيلة الرد اثنين وذلك تلك مسيلة الاجازة فان اجاز
 الابن لزيد صاحب النصف وصيته ورد عمر صاحب الثلث
 أي وصيته فكل بد خمسة عشر الحاصلة من ضرب حصته
 من مسيلة الاجازة وهي ثلاثة في خمسة جز سهمها ولعمرو
 اربعة الحاصلة من ضرب حصته من مسيلة الرد وهي
 اثنان في اثنين جز سهمها فمجموع حصتي زيد وعمرو تسعة
 عشر ويفضل للابن احدى عشر ولا اشتراك بين الانصبا
 الثلاثة لزيد وعمرو والابن فلا اختصار للمسيلة الجامعة
 وان عكس الابن في الاجازة والرد بان اجاز لصاحب الثلث
 ورد لصاحب النصف فزيد صاحب ستة الحاصلة من ضرب
 حصته من مسيلة الرد وهي ثلاثة في اثنين جز سهمها
 ولعمرو صاحب الثلث عشرة الحاصلة من ضرب حصته من
 مسيلة الاجازة وهي اثنان في خمسة جز سهمها فمجموع
 الوصيتين ستة عشر والباقي اربعة عشر للابن وترجع
 هذه المسيلة علي هذا التقدير بالاختصار الي نصفها
 خمسة عشر لا اشتراك الستة حصته صاحب النصف
 والعشرة حصته صاحب الثلث والاربعة عشر حصته الابن
 بالنصف لان كلا منهما عدد زوج فله نصف صحيح
 ويرجع كل نصيب الي نصفه فزيد ثلاثة نصف نصيب
 ولعمرو خمسة نصف نصيب وللابن سبعة نصف نصيب
 وقس علي هذه المسيلة بقية المسائل الالفة وما يرد عليك

من

من اشباهها مسيلة ترك الميت ابنا ووصي لزيد بثلث
 ماله ولعمرو ربع ماله واجاز الابن الوصيتين نصيب مسيلة
 الاجازة من اثني عشر يخرج الثلث والرابع لزيد اربعة
 ولعمرو ثلاثة والباقي للابن خمسة وان ردها الابن
 صحت مسيلة الرد من احدى عشر لان اصلها ثلاثة
 فولد للموصي لهما علي سبعة فلا ينقسم وبيان فاضرب
 سبعة في الثلاثة تبلغ ما ذكر للموصي لهما واحد
 في سبعة بسبعة فزيد اربعة ولعمرو ثلاثة وللابن
 اثنان في سبعة باربعة عشر وان اجاز احدها فقط
 بان اجاز لزيد ومن عمرو او عكس صحت الجامعة للرد والاجازة
 من اربعة وثمانين كتوافق مسيلتي الاجازة والرد بالثلث
 وحاصل ضرب تلك احدىهما في كامل الاخرى ما ذكر
 وجز سهم مسيلة الاجازة سبعة وجز سهم مسيلة
 الرد اربعة فان اجاز لزيد دون عمرو فزيد اربعة
 من مسيلة الاجازة في سبعة جز سهمها بثمانية وعشرين
 ولعمرو ثلاثة من مسيلة الرد في اربعة جز سهمها
 باثني عشر ويفضل للابن اربعة واربعون والانصبا
 كلها مشتركة بالربع فتختص المسيلة الي ربعها احد
 وعشرين لزيد ولعمرو ثلاثة وللابن احدى عشر وعكس
 فزيد من مسيلة الرد اربعة في اربعة بستة عشر
 ولعمرو من مسيلة الاجازة ثلاثة في سبعة باحد
 وعشرين ويفضل للابن سبعة واربعون ولا اشتراك
 بين الانصبا فلا اختصار مسيلة له أي الميت ابن ووصي لزيد

بالربيع ولعمرو بالخمس واجازها لابن تصح مسيلة الاجازة
 من عشرين يخرج الربيع والخمس لزيد خمسة ولعمرو اربعة
 والباقي احد عشر للابن وان ردها الي الوصيتين تصح
 من سبعة وعشرين حاصل ضرب تسعة حصص زيد وعمرو
 من مسيلة الاجازة في ثلاثة اصل مسيلة الرد
 للمباينة بين التسعة والواحد نصيبها منها لزيد
 خمسة ولعمرو اربعة وللابن ثمانية عشر وان رد
 احد يما صحت الجامعة من خمسين اربعة واربعين للمباينة
 بين مسيلتي الاجازة والرد وحيز سهم كل منهما
 هو الاخرى فان اجاز لزيد دون عمرو وكان لزيد
 مائة وخمسة وثلاثون ولعمرو ثمانون وللابن ثلثمائة
 وخمسة وعشرون والاضياء مشتركة بالخمس فتختص
 المسيلة الي خمسها مائة وثمانية ويرجع كل نصيب
 الي خمسة فلزيد سبعة وعشرون ولعمرو ستة عشر
 وللابن خمسة وستون وان عكس كان لزيد مائة ولعمرو
 مائة وثمانية وللابن ثلثمائة واثنان وثلاثون
 وكانت الاضياء مشتركة بالربيع فتراجع المسيلة
 وكل نصيب اليه فتراجع المسيلة الي مائة وخمسة
 وثلاثين وحصصه زيد الي ربعها خمسة وعشرين
 وعمرو الي سبعة وعشرين والابن الي ثلاثة
 وثمانين مسيلة اوصي من خلف ابنا لزيد
 بالخمس ولعمرو بالسدس واجازها لابن تصح
 المسيلة من ثلاثين يخرج الربيع والخمس والسدس لزيد
 ستة ولعمرو خمسة وللابن تسعة عشر وان
 ردها الابن تصح من ثلاثة وثلاثين حاصل

ضرب احد

ضرب احد عشر مجموع حصصتي زيد وعمرو ومن مسيلة
 الاجازة في ثلاثة اصل مسيلة الرد ثلثها احد عشر
 لزيد وعمرو لزيد ستة ولعمرو خمسة وللابن اثنان
 وعشرون وان ردها احد يما واجاز الاخرى تصح الجامعة
 من ثلثمائة وثلاثين للموافقة بين المسيلتين بالثلث
 وحيز سهم كل مسيلة ثلث الاخرى فان اجاز لزيد
 دون عمرو فلزيد ستة وستون ولعمرو خمسون
 وللابن مائتان واربعة عشر والاضياء مشتركة
 بالنصف فتختص المسيلة وكل نصيب اليه فتراجع
 المسيلة الي مائة وخمسة وستون لزيد ثلاثة
 وثلاثون ولعمرو خمسة وعشرون وللابن مائة
 وسبعة وان عكس فلزيد ستون ولعمرو خمسة
 وخمسون وللابن مائتان وخمسة عشر والاضياء
 مشتركة بالخمس فتراجع المسيلة الي خمسها ستة
 وستين وكل نصيب الي خمسة فيرجع نصيب زيد
 الي اثنى عشر وعمرو الي احد عشر والابن الي
 ثلاثة واربعين مسيلة اوصي لزيد بالسدس
 ولعمرو بالسبع تصح من اثنى واربعين يخرج
 السدس والسبع لزيد سبعة ولعمرو ستة
 ومجموعهما ثلاثة عشر وللابن الباقي تسعة
 وعشرون ولا تفتقر هذه المسيلة ولا ما بعدها
 من المسائل الثلاثة الي اجازة لان مجموع الوصيتين
 فيها اقل من ثلث المال لان ثلث المال في هذه المسيلة
 اربعة عشر ومجموع الوصيتين ثلاثة عشر

مسيلة اوصى لزيد بالسبع ولعمرو بالثلث فتصح من ستة
 وخمسين مقام السبع والثلث للمباينة لزيد ثمانية
 ولعمرو تسعة ومجموعها خمسة عشر اقل من الثلث
 المال والباقي للابن وهو واحد واربعون مسيلة اوصى
 لزيد بالثلث ولعمرو بالتسع من اثنين وسبعين مقام
 الثلث والتسع لزيد تسعة ولعمرو ثمانية وللابن خمسة
 وخمسون مسيلة اوصى لزيد بالتسع ولعمرو بالثلث
 فتصح من تسعين مقام التسع والثلث لزيد عشرة ولعمرو
 تسعة وللابن واحد وسبعون **فان** كان الاولي
 يقدم لنا قلنا تصح غالباً وقد تختص وقد ذكرناه وقد
 تحتاج الى بسط وذلك اذا وقع في بعض الانصبا كسر
 فنسب البسطة الجامعة وكل نصيب من جنس ذلك الكسر
 بان نضرب المسيلة وكل نصيب في مخرج ذلك الكسر
 مثال ذلك ترك ابنين واوصى لكل من زيد وعمرو
 بثلث ماله واجاز اخذ الابن الوصيتين وردها
 الاخر فمسيلة الاجازة من ستة لكل من زيد وعمرو
 سهمان ولكل بن سهم ومسيلة الرد من ستة ايضا
 لكل من زيد وعمرو سهم ولكل ابن سهمان والجامعة
 لهما ايضا ستة للثلاث فللابن المير سهم وللرأد
 سهمان ويفضل لزيد وعمرو ثلاثة اسهم بينهما
 مناصفة ولا نصف للثلاثة قاضين اثنين مخرج
 النصف في ستة تبلغ اثني عشر واصرب كل نصيب
 في اثنين يحصل للمير اثنان وللرأد اربعة وللرأد

لها

لها ستة لكل واحد ثلاثة فاحتاجت الجامعة الى بسط
 ولم تصح منها القسمة الا بعد البسط المذكور وقد تحتاج
 الى بسط ثم الى اختصار كما لو خلعت امرأة زوجها واحتين
 شقيقتين واوصت لزيد بالثلث ولعمرو بالربع واجازت
 احدي الاختين الوصيتين وردها الاخران فالاجازة
 من اربعة وثلاثين والرد من احد وعشرين والجامعة
 اربعة وثلاثون لما علمت للاخت المييزة عشرة وللي
 من دة ستة عشر وللزوج اربعة وعشرون ولزيد
 وعمرو اربعة وثلاثون بينهما على سبعة فلا تنقسم
 وتباين فاضرب الجامعة في سبعة فتصح من خمسين
 وثمانية وثمانين للزوج منها مائة وثمانية وستون
 وللأخت المييزة سبعون وللي من دة مائة واثنى
 عشر ولزيد مائة وستة وثلاثون بينهما على سبعة
 فلا تنقسم وتباين فاضرب الجامعة في سبعة فتصح من
 خمسين وثمانية وثمانين للزوج منها مائة وثمانية
 وستون وللأخت المييزة سبعون وللي من دة مائة
 واثنى عشر ولزيد مائة وستة وثلاثون ولعمرو مائة
 واثنان والانصبا كلها متوافقة بالانصاف فتختص
 المسيلة الى نصفها ما بين واربعة وتسعين وكل نصيب
 الى نصفه فيرجع نصيب الزوج الى اربعة وثمانين
 ونصيب المييزة الى خمسة وثلاثين والرأد الى ستة
 وخمسين وزيد الى ثمانية وستين وعمرو الى احد
 وخمسين فاحتاجت المسيلة بعد تحصيل الجامعة الى بسط

ثم الى اختصار وعن ذلك كله احترسنا بقولنا
 غالبنا وسبقنا الى ذلك المص في شرح كشف الغوا
 فقيه لما يرد عليك من امثال ذلك فان المتأخرين
 قد ولعوا باستعمال هذه الطريق الجامعة كثيرا والله
 اعلم الغاية الثانية هذه الطريق
 المتقدمة هي طريق الباب وهي الاصل وهناك
 طرق اخرى منها طريق ما فوق الكسر وطريق
 ما تحت وطريق الديمار والدرهم وطريق الجبر
 والمقابلة وطريق الخطابين وطريق المتكوس وطريق
 المقادير وطريق الهندسة **اما**
 طريق ما فوق الكسر فاعرف ما فوق كسر
 الوصية او كسورها على ما قدمنا لك في مباحث
 قسمة التركات في القابضة الثامنة ثم ردة على
 القرضية بنسبته وان حصل في الزيد كسر
 فابسط الجميع من جنسه فما بلغ منه تصح والمزيد
 على القرضية او بسطه هو الوصية ولو خلف
 عشرة بنين واوصى لزيد بالثلث ولعمرباالربع
 فتصح القرضية من عشرة وفوق الثلث
 والربع مثل وخمسان فرد على العشرة
 مثلها ومثل خمسها يجمع اربعة وعشرون
 منه تصح والمزيد على العشرة وهو اربعة
 عشر هو الوصيتان فاقسم بين زيد وعمرو
 اسباعا لزيد اربعة اسباعه ثمانية وعمرو

ثلاثة

ثلاثة اسباعه ستة وكذا لو كانت الوصية بالثلث
 لاربعة وبالربع لثلاثة والرد فيهما من مائة وخمسة
 وان اوصى فيها بالثلث لخمسة وبالربع لخمسة فالاربعة
 عشر الزيدة اربعة اسباعها ثمانية على خمسة مباين
 وثلاثة اسباعها ستة على خمسة مباين وخمسة
 وخمسة متماثلان فالتف باحدها واضربه في الاربعة
 والعشرين فتصح من مائة وعشرين وكل من له شيء من
 اربعة وعشرين اجده مضروبا في جزء سهمها خمسة
 فلكل ابن سهم في خمسة وخمسة ولا تصحاب الثلث ثمانية
 في خمسة باربعين فلكل واحد ثمانية ولا تصحاب الربع
 ستة في خمسة بثلاثين فلكل واحد ستة ولو كانت
 البنون في الاولى ثمانية وعلمت ان فوق الثلث والربع
 مثلا وخمسين فرد على الثمانية مثلها وخمسة احد
 عشر وخمسا يجمع تسعة عشر وخمس فابسط الكل
 احاسا يحصل ستة وتسعون للورثة ثمانية
 في خمسة باربعين لكل واحد خمسة وللموصي لها
 احد عشر وخمس في خمسة ستة وخمسين تقسم بين
 زيد وعمرو اسباعا لزيد اربعة اسباعه
 اثنان وثلاثون وعمرو ثلاثة اسباعه اربعة
 وعشرون فقس على ذلك وامامنا كسر
 فانما يتاتي في مسائل الاستثناء اما طريق
 المتكوس فانما يتاتي فيما اذا كانت الوصايا متعددة
 مترتبة واما بقية الطرق فلا يحتاج اليها هنا

وأما يحتاج إليها في المسائل الدورية وكونها ولا بأس
 بذكرها وإن لم يخرج إليها الخط بها على ما
 طريق الجبر فافرض التركة مالا وأطرح منه مقدار
 كسر الوصية أو كسورها وعاد بالباقي الفريضة
 وهذه من الضرب الثاني من الضرب الستة الحربية
 فاقسم الفريضة على مقدار ما بقي من المال يخرج
 مقدار المال الكامل والزايد على الفريضة هو
 الوصية أو الوصايا وإن حصل في المال كسر صحت من
 بسط المال غالبا ومقام الكسر هو جز سهم الفريضة
 فاضربه في سهام كل وارث من الفريضة يحصل نصيبه
 واقسم الباقي على أصحاب الوصايا على نسبة
 وصاياهم فإن انقسم فذاك وإن انكسر فضع كما
 ففي ثلاثة بنين وأوصى لزيد ثلث ماله ولعمرو
 بربعه وإجاز وأفترض التركة مالا وأطرح منه
 ثلثه وربعه بفضل ربعه وسدسه وذلك بعدل
 الفريضة وهي ثلاثة فاقسم ثلاثة على ربع
 وسدس يخرج المال سبعة وخمس فالوصيتان
 أربعة وخمس وذلك هو الزائد على الفريضة
 وتضع من ستة وثلاثين بسط المال أحاسا ومقام
 الكسر وهو خمسة هو جز سهم الفريضة فلكل
 ابن خمسة والباقي وهو واحد وعشرون وهو
 حاصل ضرب الأربعة وخمس في الخمسة بين زيد
 وعمرو أسباعا لزيد أربعة لعمرو اثنا عشر ولعمرو ثلاثة

أسباعه

أسباعه تسعة وأما طريق الدينار والدرهم فافرض
 مقام كسر الوصية أو كسورها درهم ومقام الفريضة
 دنانير وأخرج من الدرهم مقدار الوصية واقسم الباقي
 على دنانير الفريضة يحصل مقدار الدينار من
 الدرهم وإن حصل كسر فابسط المال فمجموع الدرهم
 أو بسطها هو النصيب ففي ثلاثة دنانير لكل ابن دينار
 وأجعل مقام الثلث والربع وهو اثنا عشر درهم
 وأخرج منها لزيد أربعة دراهم ولعمرو ثلاثة دراهم
 واقسم الخمسة الباقية على ثلاثة دنانير يخرج مقدار
 الدينار درهم وثلثان بسط الكل اثنا عشر من
 ستة وثلاثين فلكل درهم ثلاثة أسهم وكل دينار خمسة
 أسهم قل زيد اثنا عشر ولعمرو تسعة وكل ابن خمسة
 وأما طريق الخطابين فافرض التركة ما شئت من
 العدد وسمه المال الأول وأخرج منه مقدار الوصية
 أو الوصايا فإن فضل مثل الفريضة فالعدد المقروض
 هو المطلوب وإن زاد الباقي عن الفريضة أو نقص عنها
 فخذ الزيادة أو النقص فهو الخط الثاني فاضرب المال
 الأول في الخط الثاني والمال الثاني في الخط الأول
 ثم اقسم الفضل بين الحاصلين على الفضل بين الخطابين
 إن اتفق الخطان زيادة أو نقصا وإن اختلفا فاقسم
 مجموع الحاصلين على مجموع الخطابين يخرج مقدار
 المال وإن حصل كسر فابسط المال من خمسة يحصل
 المطلوب ولا تخفى كيفية القسم بين الوصى لهم
 والورثة على من اتفق ما سلف وطريق الخطابين
 من طريق الطرق الحسابية فإنها استخراج الصوت

من الخطا اذا علمت ذلك ففي المثال السابق ان
فرضت المال الاول اثني عشر فلز يد ثلثه اربعة
ولعمرو خمسة بعد ثلاثة يفضل خمسة وكان ينبغي
ان يبقى للورثة ثلاثة فالحط بالثلاث زيادة وان
فرضت المال الثاني ستة فلز يد سهما ولعمرو سهم
ونصف يفضل سهما ونصف فالحط بنصف سهم
تافض فاضرب المال الاول وهو اثنا عشر في الخطا
الثاني وهو نصف يحصل ستة واضرب المال
الثاني وهو ستة في الخطا الاول وهو اثنان يحصل
اثنا عشر واقسم مجموع الحاصلين وهو ثمانية
عشر على مجموع الخطاين وهو اثنان ونصف
يخرج سبعة وخمسة وهو المطلوب فابسط السبعة
والخمسة احما سافض من ستة وثلاثين كما سبق
لزيد ثلثها اثنا عشر ولعمرو ربعها تسعة
يفضل خمسة عشر لكل ابن خمسة ولا يخفى ما اذا
فرضت المال اكثر او اقل وامرنا بطريق المقادير
فا فرض مقام كسر الوصية او كسورها مقادير
واخرج منها مقادير الوصية او الوصايا واقسم
بقية المقادير على القرينة فان انقسمت صحت
المسئلة من عند المتقار والمقادير في سهام المسئلة
وان انكسرت فبسط الخارج هو جز سهم القرينة
ومقام كسره هو سهام كل مقدار اقر به في جملة
المقادير يحصل التقسيم واضربه في مقادير كل

وصية

وصية يحصل سهامها واضرب جز سهم القرينة
في سهام كل وارث يحصل نصيبه ففي ثلاثة بنين ووصي
لزيد ربع ماله اجعل مقام الربع وهو اربعة
مقادير لزيد منها مقدار يفضل ثلاثة مقادير
فتقسمها على القرينة يحصل لكل سهم مقدار
فتصح من اربعة وفي المسئلة السابقة اجعل
المسئلة اثني عشر مقدارا المتاقدما ان يخرج الثلث
والربع اثنا عشر لزيد اربعة مقادير ولعمرو
ثلاثة يفضل خمسة مقادير على القرينة
وهي ثلاثة يخرج لكل سهم مقدار وثلثان
وبسط خمسة فلكل ابن خمسة ومقام الثلثين
ثلاثة هو سهام كل مقدار فلكل مقدار ثلاثة
اسهم ونص من ستة وثلاثين لزيد اثني عشر
هي اربعة مقادير ولعمرو تسعة هي ثلاثة مقادير وكل
ابن خمسة هي مقدار وثلثا مقدار وامرنا
طريق الهندسة فهي كطريق المقادير ولكن نظور
العبارة فيها بذكر الخطوط وعلاها نها وهي صرف
اجد المصطلح عليها فلا تطيل بذكرها وانته
اعلم **فصل** منه اي من باب الوصايا
وهو فيما اذا كانت الوصايا ثلاثة وفي بعض صورته
تزيد الوصية على المال اذا اوصي لزيد مثلا بنصف
ماله ولعمرو بالثلث وليكن بالربع واجاز الابن الخلف
وحده مثلا جميع الوصايا فاذا اردت عملها على الاجارة



فصل

المطلقة فجميع اوصياها يزيد علي المال
بنصف سدس لما استقر فيه فبذلك بها مسدود
العول ويتخاضون المال علي نسبة وصاياهم
عندنا وعند المالكة والمنا بلة ومحمد وابي يوسف
من الحنفية وهوس رواية عن ابي حنيفة رحمه الله
كالعول في الفرائض وكالديون علي المفلس
والمشهور عن ابي حنيفة رحمه الله انه يقسم المال
بينهم في الاجازة علي حسب دعاويهم باخذ
الكثيرهم وصية ما يفضل به علي غيره ثم ان
استوت دعاويهم في الباقي اقتسموه بينهم
بالسوية وان فضل اثنان علي غيرها قسم
ما يفضلان به بينهما ان كان في الباقي سعة
لما يدعيه الثالث والا فيقتسموا الثلاثة علي
ما يدعيه والباقي يقتسمونه بالسوية ان كانوا اثلاثا
فقط وان كانوا اكثر من ثلاثة عمل في الثلاثة والرابع
ما تقدم وهكذا هذه رواية ابي يوسف عنه وروي
محمد في النوادر عن ابي حنيفة رحمه الله ايضا الحسن
ابن زياد اللؤلؤي قال المصر رحمه الله وهو
اثبت ما في الباب عنه انتهى وسند كره في
المساييد ان شاء الله اذا تقدر ذلك فخرج كسور الوصايا
الثلاثة اثنا عشر لما مقدس ذلك وهو اصل المسئلة
عندنا ومجموعها أي الوصايا من يخرجها المدة كوز
ثلاثة عشر لان نصفه ستة وثلاثة اربعة واربعة
ثلاثة ومجموعها ما ذكره في من ثلاثة عشر
بالعول عندنا ومن وافقنا الزيد ستة نصف

الاثنى

الاثنى عشر ولعمري واربعة ثلثها وليكر ثلاثة ربعها
ويخرج الابن بغير شيء من التركة لكونه اجاز جميع الوصايا
وان رد الابن الوصايا كلها فلهم اي الموصي لهم ثلث
المال فقط يقتسمونه بينهم علي حسب وصاياهم عندنا
واما عند ابي حنيفة رحمه الله فلا يضرب لاحد في الرد
ياكثر من الثلث كما تقدم ونص عندنا من تسعة وثلاثين
لان اصل مسئلة الرد كما تقدم من ثلاثة سهم للموصي
لهم علي ثلاثة عشر لا ينقسم وبيان والباقي وهو اثنان
منقسم علي الابن واذا ضربت ثلاثة عشر في ثلاثة
صحت من ستة وثلاثين كما ذكر للموصي لهم الثلث ثلاثة
عشر لزيد ستة ولعمري واربعة وتبكر ثلاثة والباقي
وهو ستة وعشرون للابن وان اجاز الابن لبعضهم
فقط دون بعض صحت الجامعة ايضا من تسعة وثلاثين
لندخل المسئلة اي مسئلة الاجازة والرد
وحيز سهم مسئلة الاجازة وهي ثلاثة عشر ثلاثة لانها
الحاصلة من قسمة الجامعة عليها فكل من اجيز له اخذ
حصته منها مضوية في ثلاثة وحيز سهم مسئلة الرد
وهي تسعة وثلاثون سهم واحد فكل من رد له
اخذ حصته منها بغير ضرب لان الضرب في الواحد
لا اثر له قال المصر رحمه الله وقال الكلبي رحمه
الله في كتاب المجموع انها اي الجامعة نص من مائة
وسبعة وخمسين وهو سبق فلم اوسهون شيئا فيها
اكثر من كون الكلبي رحمه الله نظر الي ان اصل

الاجازة من اثني عشر وهي توافق التسعة والثلاثين
 مسيلة الرد بالثلث وحاصل ضرب ثلث احد عشر
 في كما مد الاخرى ما ذكر ولم ينظر لكونها عالت لثلاثة
 عشر وهي داخل في التسعة والثلاثين كما فعل
 المص فلذا قال المصو والصواب ما ذكرناه من كونها
 تصح من تسعة وثلاثين وكذلك كل مسيلة استقر
 فيها الوصية التوكيد فان مسيلة الاجازة داخل
 في مسيلة الرد ابد افعى اى مسيلة الرد اى
 ما ساء وبها الجامعة لمستلثي الرد والاجازة والجملة
 فالامام الكلاني رحمه الله لا يظن به جهل بمثل
 هذه المسيلة ونظايرها فانه جيل من جبال
 العلم كما يشهد له بذلك من نظر في القواعد
 الكبرى وغيرها من مصنفاته فنعنا الله ببركاته
 وافاض علينا وعلي المسامحة من مدده امين
 فانه في عمل هذه المسيلة علي مذهب
 الامام ابي حنيفة رحمه الله ليقاس عليها
 غيرها اما في حال الاجازة فعلى رواية
 ابي يوسف رحمه الله يقول يفضل صاحب
 النصف على صاحب الثلث بسدس وياخذه
 يبقى من المال خمسة اسداس ويقال لصاحب
 النصف ثلث يدعيه وصاحب الثلث يدعي
 ثلثا وكل منهما يفضل على صاحب الربع
 بنصف سدس فباخذ كل منهما ذلك لان في الباقي
 سعة لما يدعيه الثالث لانه يزيد على ما يدعيه
 الثالث وعلامته السعة ان يكون الباقي بقدر روي

الثالث

الثالث او اكثر فاذا اخذ كل منهما نصف سدس يبقى من المال
 ثلثاه بينهم اثنان فتصح من ستة وثلاثين لصاحب النصف
 سبعة عشر لا يه اخذ او لا سدسا وهو ستة وثلاثين نصف
 سدس وهو ثلاثة وثلاثين الثلثين وهو ثمانية
 ومجموع ذلك سبعة عشر كما قلناه ولصاحب الثلث اخذ
 عشر لانه اخذ او لا نصف سدس وهو ثلاثة وثلاثين
 الثلثين وهو ثمانية ومجموع ذلك احد عشر كما قلناه
 ولصاحب الربع ثمانية وهو واحد وعشرون
 يقسم الثلث او لا بينهم اثنان فتقول بقي لصاحب النصف
 ثلاثة اشباع ونصف تسع ولصاحب الثلث
 تسعان ولصاحب الربع تسع وربع تسع فصاحب
 صاحب الثلث النصف يفضل صاحب الثلث بسدس
 فباخذه لان في الباقي سعة لما يدعيه الاخران فيبقى
 من المال نصفه يدعي فيه كل من صاحبي النصف والثلث
 تسعين وصاحب الربع بتسع وربع تسع فكل منهما هو
 يفضل بثلثة ارباع تسع فباخذه لان في الباقي
 سعة يبقى من المال ثلاثة اشباع بينهم اثنان
 فتصح من ستة وثلاثين ايضا لزيد صاحب النصف
 اربعة ثم ستة ثم ثلاثة ثم اربعة يجمع له سبعة
 عشر ولعمرو صاحب الثلث اربعة ثم ثلاثة ثم
 اربعة فيجمع له احد عشر ولبكر صاحب الربع
 اربعة ثم اربعة يجمع له ثمانية فالحكم وان لم يختلف
 في هذه علي كل من الروايتين لكنه يختلف في كثير من المسائل

غيرها كما يشهد لذلك من مارس الاعمال هذا
كل في حال الاجازة اما في حال الرد فانه لا يضر
لاحد باكثر من الثلث فتقول علي مذهب لصاحب
النصف ثلث ولصاحب الثلث ثلث ولصاحب الربع
ربع فالمقام اثنا عشر لزيد اربعة ولعمرو اربعة
ولبكر ثلاثة والمجموع احد عشر ثم نقول
اصل مسئلة الرد من ثلاثة فواحد علي احد
عشر يباين فنص من ثلاثة وثلاثين للموصي لهم
الثلث احد عشر علي ما قلناه وللدين اثنان
وعشرون ولا تخفى الجامعة والله اعلم مسئلة
ترك ابنا ووصي لزيد بالثلث ولعمرو بالربع ولبكر
بالخمس واجاز الابن فالاجازة من ستين مخرج هذه
الكسور الثلاثة للمباينة ثلثها عشرون ولعمرو
ربعها خمسة عشر ولبكر خمسها اثني عشر فمجموع
الوصايا سبعة واربعون وللدين الباقي ثلاثة
عشر فان ردها اي الابن ردا مطلقا نص من مائة
واحد واربعين لان اصلها حينئذ ثلاثة فواحد
للموصي علي تسعة واربعين يتباينها والباقي للدين
اثنان وحاصل ضرب التسعة والاربعين في
الثلاثة ما ذكر وان اجاز بعضها اي الوصايا
وردها بعضها صحت الجامعة لمسبلة الاجازة
والرد من الفين وثمانماية وعشرين للموافقة بين
المسبلتين بالثلث وحاصل ضرب ثلث احد عتما
في كامل الاخرى ما ذكر وثلث كل واحدة جز سهم

لزيد

الاخرى

الاخرى فجز سهم الاجازة سبعة واربعون وجز
سهم الرد عشرون مسئلة اوصي من ترك ابنا
واوصي لزيد بالثلث لربع ولعمرو بالخمس ولبكر
بالسدس فالاجازة المطلقة من ستين وهو المقام
الجامع للكسور الثلاثة لزيد خمسة عشر ولعمرو اثنا
عشر ولبكر عشرة والباقي وهو ثلاثة وعشرون
للدين والرد المطلق من مائة واحد عشر من ضرب
سبعة وثلاثين مجموع سهام الوصايا في ثلاثة اصل
مسئلة الرد وان اجاز الابن بعضها اي الوصايا دون
بعض نصح الجامعة من الفين وما يتبين وعشرون
من ضرب ثلث مسئلة الاجازة عشرون في مسئلة
الرد اثنان مسئلة الرد سبعة وثلاثين في مسئلة
الاجازة وثلث كل واحدة هو جز سهم الاخرى مسئلة
اوصي لزيد بالخمس ولعمرو بالسدس ولبكر بالسبع
فالاجازة المطلقة من مائتين وعشرة مخرج هذه
الكسور الثلاثة لزيد خمسة اثنان واربعون ولعمرو
سدس خمسة وثلاثون ولبكر سبعة وثلاثون
ومجموع الوصايا مائة وسبعة يبقى للدين مائة وثلاثة
والرد المطلق من ثلثمائة واحد وعشرين وهي
الحاصلة من ضرب مائة وسبعة مجموع الوصايا في ثلاثة
اصل مسئلة الرد والاجازة بعضها اي الوصايا دون
بعض نصح من اثنى وعشرين الفا واربعمائة وسبعين
حاصل ضرب ثلث احدى في كامل الاخرى للموافقة
بينها بالاثلاث وثلث كل واحدة هو جز سهم الاخرى
ولما كان عرض المص رحمه الله ان ينهي الكسور الي العشر

على النسق المتقدم ذكر ما يتم به نظمها من زيادته
 بقوله قلتم أوصي من خلف ابنا لزيد
 بالسبعين ولعمري بالسبعين وليكبر بالثمن والاحازة تصح
 من اصلها مائة ومائتين وستين يخرج هذه الكسور الثلاثة
 لما تقدم والرد أي مسيلة تصح من مائتين وتسعة عشر
 حاصل ضرب مجموع الوصايا من مسيلة الاحازة وهو
 ثلاثة وسبعون في ثلاثة اصل مسيلة الرد والجامعة
 من اثني عشر الفا ومائتين واربعين وستين للموافقة
 بينهما بالاثلاث مسيلة اوصي لزيد بالسبعين ولعمري
 بالثمن وليكبر بالسبعين والاحازة من خمسين واربعين
 يخرج الكسور الثلاثة لما علمت والرد من خمسين
 وثلاثة وسبعين حاصل ضرب مجموع الوصايا
 من مسيلة الاحازة وذلك مائة واحد وتسعون
 في ثلاثة اصل مسيلة الرد والجامعة ستة وتسعون
 الفا ومائتان واربعين وستون للموافقة بينهما بالاثلاث
 انتهى ما زاده لنظم سياق الامثلة مسيلة اوصي لزيد
 بالثمن ولعمري بالسبعين وليكبر بالاحازة من
 ثلثمائة وستين يخرج هذه الكسور والرد من ثلثمائة
 وثلاثة وستين حاصل ضرب مجموع الوصايا وهو
 مائة واحد وعشرون في ثلاثة اصل مسيلة الرد
 والجامعة ثلاثة وثلاثون الفا وخمسين وستون
 للموافقة بينهما بالاثلاث **فصل** منه
 فيها اذا اوصي لشخص بماله ولاخر ببعضه فليسلك
 بذلك مسيلك العول ايضا عند تاكيد وافقنا وعند
 أبي حنيفة ومن وافقه كما سبق مسيلة اوصي من خلف
 ابنا لزيد بماله ولعمري بنصف ماله واحاز ابيه الوصية
 فاصلها من اثنين يخرج النصف وعول الي ثلاثة

لزيد

لزيد سهمان هما المخرج ولعمري سهم هو بسط الكسر
 ولا شيء للابن لان القاعدة فيها وفي اشياها ان تجعل
 مخرج الكسر والمخرج الجامع للكسور ان تعددت
 للموصي له بالكل وبسط الكسر للموصي له به
 وان تعددت فبسط كل كسر من المخرج الجامع لمن
 اوصي له به ففي هذا المثال يخرج النصف اثنان للموصي
 له بالمال وبسط النصف واحد للموصي له بالنصف
 ومجموع الحصتين ثلاثة فيقسم المال بينهما اثلاثا
 لزيد اثنان ولعمري واحد كمسيلة اصلها من اثنين
 وعالت لثلاثة ولا تقع في الفوايض وان ردها ابي
 الابن الوصيتين صحت مسيلة الرد من تسعة لان اصلها
 من ثلاثة فواحد على ثلاثة سهمان الوصيتين في
 حال الاحازة بيايتها وحاصل ضرب الثلاث
 في الثلاثة تسعة منها ثلاثة التي هي ثلثها لزيد
 وعمري بينهما اثلاثا لزيد اثنان ولعمري واحد
 ومنها ستة للابن وهي ثلثها وان اجاز لاصدها دون
 الاخر قال في شرح كشف الغوامض فالجامعة تسعة
 ايضا للثلاثة اصل فان اجاز وصية زيد وصية
 عمرو وقلوب ستة ولعمري سهم وبفضل للابن سهمان
 وان اجاز لعمري وولد زيد افعلى وثلاثة ولزيد سهمان
 وللابن اربعة انتهى وقال ايضا فيما سبق وكذا
 كل مسيلة استغرقت فيها الوصية الشركة وان مسيلة
 الاحازة داخل في مسيلة الرد فهي الجامعة انتهى ولم
 ارفس هذه المسيلة وظاهرها في اذا اجاز لاصدها
 دون الاخر في عبارة احد من الشافعية غير الموصي ابنت

في عبارة بعض الحنابلة فيما اذا اجاز لاحدهما دون الآخر
في هذه المسئلة انه ان اجاز لصاحب الكل وحده كان
لصاحب النصف تسع ولصاحب الكل ثمانية انتساع وان
عكس كان لصاحب النصف نصف كامل ولصاحب الكل
تسعون فتصح من ثمانية عشر انتهى بمعناه ويشهد له
ما ذكره في الروضة كما صلتها فيما ثلثا وصي لشخص بشي ثم
اوصي به او ببعضه لاحد حيث قال ولو اوصي به لزيد ثم
اوصي به لعمرو فرد احدتها كان للاخذ الجميع ولو اوصي به
لاحدتها ثم اوصي بنصفه للاخذ فان قلنا ثلثاه للاول
وثلثه للثاني ولان رد الاول فنصفه للثاني وان رد الثاني
فكله للاول انتهى فيجوز ان يكون المصداق ما قدمناه عند
من نققه ويحتمل انه وحده منقولا وهو الاقرب وعليه
فيكون الحكم فيها مخالفا لما ذهب الحنابلة ويحتاج الى الفرق
بينها وبين مسئلة الروضة ويمكن الفرق بان في مسئلتنا
الثلث بين الموصي لهما علي نسبة الاثلاث اجاز الابن
امسره والثلثان ان امسره فمما له وان اجاز لهما
فكما بينهما كذلك ثلثا الثلثين يتدافع فيهما الابن
وزيد فان اجاز فيهما لزيد وان رد فمما له ولا تعلق
لعمرو فيهما وثلث الثلثين يتدافع فيه الابن وعمرو
فان اجاز الابن فهو لعمرو وان رد فله ولا تعلق
لزيد في ذلك فلا تعلق لاحدهما فيما يستحقه الآخر
من حال الاجازة واما مسئلة الروضة فجميع الموصي
به يخرج من الثلث وقد تزاخم فيه زيد وعمرو فاذا
بطلت وصية احدهما انتفت المزاخمة فنفت جميع
الاخذ في تمام ذلك وهذا كله عندنا كذا وافقت

واما

واما عند الحنفية فعلى رواية ابي يوسف رحمه الله نقول
يفضل صاحب الكل على صاحب النصف بنصف فباحذه
ينف النصف يقسمها نه فتصح من اربعة لصاحب الكل
ثلاثة ولصاحب النصف واحد وعلي رواية محمد رحمه
نقول يقسم الثلث بينهما نصفين ثم نقول بقي لصاحب
الكل خمسة اسداس ولصاحب النصف ثلث فتفضل
الاول بنصف ولا ياحذه لانه ليس في الباقي تسعة
فباحذه ثلثا فقط ثم يقسم الثلث الباقي بينهما اهما سدا
لصاحب الكل ثلاثة اهما سدس ولصاحب النصف خمسة
فمحصول لصاحب الكل سدس ثم ثلث ثم ثلاثة
اهما سدس ثلث ولصاحب النصف سدس ثم خمسة ثلث فتصح
من ثلاثين لزيد واحد وعشرون ولعمرو تسعة فاختلق
الحكم فيها علي الدوا بين هذا كله في حال الاجازة واما
في الرد فانما حنفية رحمه الله لا يضرب لاحد اكثر من الثلث
فيقسم الثلث بينهما نصفين فتصح من ستة لكل منهما
سهم وللدين اربعة مسئلة اوصي كزيد بماله ولعمرو بثلثه
ابي المال واجازها الابن تصح من اربعة لان مخرج الثلث
ثلاثة فهو لزيد وبسطه واحد فهو لعمرو ويجمعون اربعة
كما ذكر لزيد ثلاثة مخرج الثلث ولعمرو سهم بسط الثلث
وان ردها ابي الابن الوصيتين صحف من اثني عشر لان اصلها
من ثلاثة فواحد لزيد وعمرو علي اربعة بينا بينهما واحد
ضرب اربعة في ثلاثة ما ذكره عند الحنفية علي رواية
محمد في النوادر يقسم الثلث بينهما نصفين يبقى
لزيد خمسة اسداس ولعمرو سدس فيفضل لزيد
باربعة اسداس وليس في الباقي تسعة فباحذه نصفان ويقسم
السدس الباقي بينهما اثلاثا وتصح من ثمانية عشر لزيد
اربعة عشر لعمرو لانه حصل له سدس وهو ثلاثة ثم نصف

وهو تسعة ثم ثلثا سدس وهو اثنان ولعمرو اربعة
وهي سدس اولا بثلاثة ثم ثلث سدس بواحد وعلي
رواية ابي يوسف رحمه الله صاحب الكل بفضل صاحب
الثلث بثلثين فياخذها ثم يقسم الثلث الباقي بينهما
فتصحب من ستة لصاحب الكل خمسة ولصاحب
الثلث واحد وهو سدس المال وفي الرد يقسمان
الثلث ايضا فالا لانه لا يضرب لاحد في الرد باكثر
من الثلث فيستوي لصاحب الثلث نصيبه في حاله
الاجازة والرد قال المص رحمه الله قال اصحابنا وغيرهم
وهذا دليل على صحة هذا القول لانه القول
لانه لا يجوز ان يستوي نصيب توصي له في حاله
الاجازة والرد انتهى مسئلة اوصي كزيد بمائة
ولعمرو بريرة فالاجازة المطلقة من خمسة مجموع
مقام الربع وبسطه كزيد الموصي له بالمائة اربعة
مقام الربع ولعمرو الموصي له بالربع سهم بسط
الربع والرد المطلق من خمسة عشر لان اصلها من
ثلاثة فواحد على خمسة سهام زيد وعمرو وبابيهما
وحاصل ضرب الخمسة في الثلاثة ما ذكره وعند
الحنفية على رواية محمد يقسم الثلث بينهما اسباعا
كزيد اربعة اسباع ولعمرو ثلاثة اسباع وذلك
حكم الرد لانه لا يضرب لاحد في الرد باكثر من الثلث
فصاحب الكل يضرب بثلث وصاحب الربع بربع
ومجموع الثلث والربع من مقامهما سبعة كزيد بسط
الثلث اربعة ولعمرو بسط الربع ثلاثة فيقسم الثلث
بينهما على ذلك ثم نقول بقي لزيد ثلثان وسبع
ولعمرو ثلاثة ارباع سبع وقد بقي من المال ثلثان
فياخذ زيد ما يزيد على ما بقي لعمرو وهو ثلاثة

اسباع

اسباع وثلث سبع وربع سبع يبقى ثلاثة ارباع سبع
تقسم بينهما على نسبة ما بقي لهما وقد بقي لزيد ربع
المال ولعمرو ثلاثة ارباع سبع فتقسم ثلاثة ارباع
سبع على عشق كزيد سبعة ولعمرو ثلاثة فتصحب من
ثمانية واربعين كزيد ثمانية وثلاثة وتسعون لانه
حصل له اولا اربعة اسباع الثلث بمائة وستين
ثم ثلاثة اسباع وثلثا سبع وربع سبع باربع مائة
وسبعين ثم سبعة اعشار ثلاثة ارباع السبع بثلاثة
وستين ومجموع ذلك ما ذكره ولعمرو مائة وسبعة
واربعون لانه حصل له اولا ثلاثة اسباع الثلث
بمائة وعشرين ثم ثلاثة اعشار ثلاثة ارباع السبع
بسبعة وعشرين ومجموع ذلك ما ذكره ثم انك تحدد
حصة كل من زيد وعمرو ومشاركة بالسبع فتختص
المسئلة الى سبعها وكل نصيب الى سبعة فتراجع
بالاختصار الى سبعها مائة وعشرين وتراجع حصة زيد
الى سبعها تسعة وتسعين وحصة عمرو الى سبعها احد
وعشرين وعلي رواية ابي يوسف بفضل زيد على عمرو
بثلاثة ارباع فياخذها ثم يقسم الربع بينهما فتصحب
من ثمانية كزيد تسعة ولعمرو سهم هذا كله في حال
الاجازة واما في الرد فيقسم الثلث بين زيد وعمرو
اسباعا لزيد اربعة اسباع ولعمرو ثلاثة اسباع
كما قد منا فتصحب من احد وعشرين وهذا مشكل لانه يلزم
الاجازة لان عمرو يحصل على قدر الرد على حصته بتقدير
سبع لانه ثلاثة اسباع من احد وعشرين وهي سبع المال

والسبع أكثر من الف من ضرورة مسيلة اوصى لزيد بماله
 ولعمرو بحمسه والجاراة المطلقة من سنته لزيد مخرج الخمس
 حمسه ولعمرو بسطة واحد والرد من ثمانية عشر لان اصل
 مسيلة الرد من ثلاثة فواحد بين زيد وعمرو وعلى سنته
 بيايتها وحاصل ضرب السنة في الثلاثة ما ذكر ولا تخفى حكمها
 عند الخفية على الروايتين مسيلة اوصى لزيد بماله وعمرو
 بسطة واحدة والجاراة من تسعة لزيد مخرج السدس ستة
 ولعمرو بسطة واحد والرد من واحد وعشرين لما تقدم لزيد
 وعمرو الثلث وهو تسعة بينهما اسبابها لزيد سنته اسباعه
 ولعمرو سبعة والباقي وهو اربعة عشر للابن وعلى رواية
 ابي يوسف رحمه الله يفضل زيد على عمرو بخمسة اقسام
 المال فباخذها ثم يقسم السدس الباقي بينهما نصفين
 يحصل لعمرو نصف سدس وتصح من اثني عشر لزيد
 واحد عشر ولعمرو سهم وفي الرد يقسم الثلث بينهما
 اثلاثا لزيد سهمان ولعمرو سهم لان ابي حنيفة رحمه الله
 لا يضرب لاحد في الرد باكثر من الثلث فنضرب لزيد
 ثلث ولعمرو ونسب بين فيقتسمان الثلث على تلك
 النسبة كما قد منا وتصح من تسعة قال المعز رحمه الله
 قال اصحابنا وغيرهم وهذا مشكوك ايضا لانه باخذ
 في الاجازة نصف سدس المال وفي الرد تسع المال
 ولا يجوز ان تكون حالة الرد او فر من حالة الاجازة فابدية
 قد منا الى ان ابا حنيفة رحمه الله لا يضرب لاحد في الرد باكثر
 من الثلث ويستثنى من ذلك خمس مسايل الذر اهل المسألة
 والمحاباة والسعاية وهي العتق الواقع في مرض الموت والعتق
 الموصى به والعتق المعلق بالموت والله اعلم مسيلة
 اوصى لزيد بماله ولعمرو بسبعة والجاراة من ثمانية
 لما تقدم لزيد تسعة اسهم ولعمرو سهم ولا شيء للابن
 والرد

والرد من اربعة وعشرين لزيد تسعة اسهم ولعمرو سهم
 وللابن ستة عشر ولا تخفى حكمها عند الخفية مسيلة
 اوصى لزيد بماله ولعمرو تسعة والجاراة من تسعة لزيد ثمانية
 اسهم ولعمرو سهم ولا شيء للابن والرد من تسعة وعشرين
 لزيد ثمانية ولعمرو سهم وللابن ثمانية عشر ولا تخفى حكمها
 عند الخفية مسيلة اوصى لزيد بماله ولعمرو بالتسعة والجاراة
 من عشرة لزيد تسعة ولعمرو سهم ولا شيء للابن والرد
 من ثلاثين لزيد تسعة ولعمرو سهم وللابن عشرين
 مسيلة اوصى لزيد بماله ولعمرو بالاحد والجاراة من
 احد عشر لزيد عشرون اسهم ولعمرو سهم ولا شيء للابن
 والرد من ثلاثة وثلاثين ثلثة امثال الاجازة لزيد
 عشرة ولعمرو سهم وللابن اثنان وعشرون فابدية
 مسيلة الرد في هذا الفضل والفصلين بعدة ثلاثة
 اصل مسيلة الرد ثلاثة امثال الاجازة دائما وانما
 لم يذكر الجامعة في هذه المسايل للعلم بذلك مما
 سبق فان مسيلة الرد هي الجامعة في كل مسيلة
 استغرقت فيها الوصية التركة للمد احلة والله اعلم
 فصل منه أي من النقط المتقدم وهو فيما اذا
 اوصى بماله لشخص واوصى بكسرين لا خذين اوصى
 لزيد بماله ولعمرو بنصفه وليكر بثلثه وله ابن
 فاجازة الابن الجميع أي جميع الوصايا من احد عشر
 عندنا كحد واقفنا لزيد سنته مقام النصف والثلث
 ولعمرو ثلثة بنصف المقام وليكر اثنان ثلث على
 وزان ما سبق والرد من ثلاثة وثلاثين عندنا يكن واقفنا
 الوصايا احد عشر وللابن اثنان وعشرون ولا تخفى حكمها
 عند الخفية كبقية مسايل الفصل مسيلة لزيد بماله ولعمرو
 بثلثه وليكر بربعه والجاراة من تسعة عشر لزيد مخرج الثلث
 والربع اثنا عشر فهو لزيد ولعمرو ثلثه اربعة وليكر بربعه

اوصى

ثلاثة ومجوعها ما ذكر والرد من سبعة وخمسين حاصل
ضرب ثلاثة اصل مسيلة الى د في تسعة عشر مسيلة
الاجازة للوصايا ثلثها تسعة عشر وللبن ثمانية
وثلاثون مسيلة اوصي لزيد بماله ولعمى وربعه وليكر
بخمسة فالاجازة من تسعة وعشرين لزيد مقام الكسرين
عشر وواحد وربع خمسة وليكر خمسة اربعة والرد
من سبعة وثمانين حاصل ضرب مسيلة الاجازة في ثلاثة
اصل مسيلة الرد للمباينة للوصايا ثلثها تسعة وعشرون
تقسم كما ذكرنا وللبن ضعفها مسيلة اوصي لزيد بماله
ولعمى وخمسة وليكر تسعة فالاجازة من احدى اربعين
لزيد ثلاثة وواحد وربع وستة وليكر خمسة لما تقدم والرد من
من مائة وثلاثة وعشرون حاصل ضرب الواحد والاربعة
في ثلاثة للوصايا ثلثها احدى اربعون بينهم كما ذكر
في حال الاجازة وللبن اثنان وثمانون مسيلة اوصي
لزيد بماله ولعمى وربعه وليكر تسعة فالاجازة
من خمسة وخمسين لزيد اثنان واربعون ولعمى و
سبعة وليكر ستة والرد من مائة وخمسة وستين للوصايا
ثلثها خمسة وخمسون تقسم كالاجازة وللبن ضعفها
مسيلة اوصي لزيد بماله ولعمى وربعه وليكر
بثمنه فالاجازة من احدى سبعين لزيد ستة
وخمسون ولعمى وثمانية وليكر تسعة والرد
من مائتين وثلاثة عشر للوصايا ثلثها احدى
وسبعون وللبن ضعفها مسيلة اوصي لزيد
بماله ولعمى وربعه وثلثه وليكر تسعة فالاجازة
من تسعة وثمانين لزيد اثنان وسبعون
ولعمى تسعة وليكر ثمانية والرد من مائتين
وسبعة وستين للوصايا ثلثها وللبن ثلثها
مسيلة اوصي لزيد بماله ولعمى وربعه وليكر

عشر

تسعة فالاجازة من مائة وتسعة لزيد تسعون
ولعمى وعشرة وليكر تسعة والرد من ثلثها مائة وسبعة
وعشرين ثلاثة امثالها للوصايا ثلثها مائة وتسعة
فزيد تسعون ولعمى وعشرون وليكر تسعة كما في
الاجازة وللبن مائتان وثمانية عشر **فصل**
منه فيما اذا اوصي لشخص بماله واوصي لثلاثة
او اكثر لكل منهم بعض المال مسيلة اوصي لزيد
بماله ولعمى وبنصفه وليكر بثلثه ولعمى وربعه
وخلف ابنا فان اجاز الاب الوصايا الجميع فاصلها
اثنا عشر مقام الكسور الثلاثة ثلثها علمت وتقول
الى خمسة وعشرين لان مجموع الكسور من المخرج
مع المخرج ما ذكر فزيد الذي اوصي له بالكل
جميع المخرج اثنا عشر ولعمى والذي اوصي له بالنصف
نصف المخرج ستة وليكر الذي اوصي له بالثلث
ثلث المخرج اربعة ولعمى والذي اوصي له بالربع
ربع المخرج ثلاثة ولاشي للابن لكونه اجاز لهم
ولهم بفضل من المال شي تبدا على والرد المطلق
من خمسة وسبعين لما تقدم مرارا للابن خمسون
ثلثا المال والباقي وهو خمسة وعشرون للوصايا
وذلك ثلث المال تقسم على ما تقدم مسيلة
اوصي من ترك ابنا لزيد بماله ولعمى وثلثه وليكر
بربعة ولعمى خمسة فالاجازة المطلقة من مائة
وسبعة لزيد المخرج ستون ولعمى وثلثه عشر وث
وليكر اربعة خمسة عشر ولعمى خمسة اثنان عشر

والرد المطلق من ثلثمائة واحد وعشرين لما تقدم
 للوصايا ثلث مائة وسبعة تقسم كالاجازة ولللابن
 الباقي مائتان واربعه عشر مسيلة اوصي لزيد بماله
 ولعمرو بربعه ولليكر خمسة وثلثمائة سدسه فالاجازة
 المطلقة من سبعة وتسعين لزيد المخرج ستون ولعمرو
 عشرة عشر ولليكر بربعه خمسة عشر ولحي الولد
 ربعة خمسة عشر ولليكر خمسة اثنا عشر وثلثمائة
 سدسه عشرة والرد من مائتين واحد وتسعين
 للوصايا الثلث تقسم كما سلف ولللابن الباقي ولما
 كان غرضه ان ينشوق من الامثلة ما تنواري فيه
 الكسور على الوجه الذي قصده من ان كل مسيلة
 اول كسورها هو ما بعد اول كسور التي قبلها
 الي ان يختم بالعشر ثم يختم بمسيلة جميع الكسور
 الطبيعية ذكر من زيادته ما يتم به النظام المذكور
 فقال قلت لو اوصي لزيد بماله ولعمرو بخمسة
 ولليكر سدسه وثلثمائة وسبعة والاجازة من
 ثلثمائة وسبعة عشر لزيد مائتان وعشرة
 وهي تخضع هذه الكسور ولعمرو وخمس ذلك
 اثنتان واربعون ولليكر سدسه خمسة وثلاثون
 وثلثمائة سدسه ثلاثون والرد من سبعة مائة واحد
 وخمسين ثلث ثلثمائة وسبعة عشر بين الوصايا على
 ما ذكره باقده ستمائة واربعه وثلاثون للابن مسيلة
 اوصي لزيد بماله ولعمرو سدسه ولليكر سبعة
 وثلثمائة سدسه والاجازة من مائتين واحد واربعين
 لزيد المخرج مائة وثمانية وستون ولعمرو ثمانية
 وستون ولعمرو ثمانية وستون ولليكر اربعة عشر

وثلثمائة

وثلثمائة واحد وعشرون والرد من سبعة مائة وثلاثة
 وعشرين انقي للوصايا ثلث مائتان واحد واربعون
 بينهم كالاجازة وثلث مائة واربع مائة واثنتان وثمانون للابن
 مسيلة اوصي لزيد بماله ولعمرو سبعة ولليكر ثمانية
 وثلثمائة سدسه ولجعفر بعشر والاجازة من ثلاثة
 الاف وسبعة مائة وسبعة وعشرين لزيد الفان وخمسة
 وعشرين ولعمرو ثلثمائة وستون ولليكر ثلثمائة
 وخمسة عشر وثلثمائة مائتان وثمانون ولجعفر مائتان
 واثنتان وخمسون والرد من احد عشر الفا ومائة
 واحد وثمانين حاصل ضرب مسيلة الاجازة في ثلاثة
 اصل مسيلة الرد ثلث ثلاثة الاف وسبعة مائة وسبعة
 وعشرون تقسم كالاجازة مسيلة اوصي لزيد بماله
 ولاخر بنصفه ولاخر بثلثه ولاخر بربعه ولاخر
 بخمسه ولاخر بسدسه ولاخر بسبعة ولاخر بثمانية
 ولاخر بتسعة ولاخر بعشر فقد اوصي مع الوصية
 بالمال جميع الكسور الطبيعية فالاجازة المطلقة من
 سبعة الاف وثلثمائة واحد وثمانين وذلك مجموع هو
 المخرج الجامع لتلك الكسور مع بسطها من ذلك
 المخرج وقد صرح بذلك في اذكروه بقوله للاول
 اي الوصي له بالمال مخرج هذه الكسور الطبيعية
 وهو الفان وخمسة مائة وعشرون كما تقدم وللثاني
 وهو الوصي له بالنصف نصف ذلك المخرج
 الف ومائتان وستون وللثالث الوصي له بالثلث
 ثلثه ثمان مائة واربعون وللرابع الوصي له
 بالربع ربعة ثمانية وثلاثون وللخامس الوصي له

۱۰۰

جرد في اللفظ ما يقتضي الرجوع عن الاولى فان اجاز
 الورثة قسم العبد بينهما ارباعا لزيد ثلثا لغيره
 ارباعه ولعمرو ريعه فان لم يحيز واقسم الثلث كذلك
 ووافقنا على هذا احمد بن حنبل ومحمد وابو يوسف
 والجمهور من جمهورهم **وقال مالك** واهل المدينة
 رحمه الله كذلك لانه لا مال له غيره وعند ابي
 حنيفة رحمه الله وابن القاسم المالكي رحمه الله يقسم
 المال بينهما اسد اسد لزيد خمسة اسد اسد
 لزيد خمسة اسد اسد ولعمرو سدسه وفي الرد
 عند ابي حنيفة رحمه الله يقسم الثلث بينهما
 نصفين لانه لا يضرب لاحد في الرد باكثر من
 الثلث في غير المسائل الخمسة التي قدمناها
 هكذا قرئ المص رحمه الله هذه المسئلة في ^{هذه} الموا
 الستة **وقال الحيري** في تلخيصه في النقل
 عن الحنفية في حال الرد يقسم الثلث على
 ثلاثة لان صاحب الثلث يضرب بالسدس وهو
 ما اصابه من الاجازة انتهى ويظهر لي ان
 الصواب ما نقله المص مسئلة قال الامام
 النووي رحمه الله في الروضة وان اوصى لزيد
 بالعبد وقيمته الف ولعمرو بثلث ماله
 وله الفان سوي العبد فان اجاز واجعل
 العبد بينهما ارباعا كما ذكرنا ولعمرو مع ريعه
 ثلث الالفين واذا كان العبد الذي هو ثلث
 المال اربعة كان الالفان وهما ثلثاه **ثم ان**
 لكن ليس للمأنيه ثلث فتضرب مخرج الثلث

في اثني عشر تبلغ ستة وثلاثين العبد منها اثني عشر
 تسعة منها لزيد وثلاثة منها مع ثمانية من الباقي
 لهم والباقي للورثة وان رد والوصية قسم الثلث
 بينهما علي عشرين لان عملة الوصايا عند الاجازة
 عشرون واذا كان العبد وهو تلك المال عشرون
 كان الجميع ستين لزيد تسعة من العبد ولهم وثلاثة
 منه وثمانية اسهم من الباقي كما كان في حال
 الاجازة يبقى للورثة ثمانية اسهم من العبد واثنان
 وثلاثون ستمها من الباقي انتهى وذكر المص رحمه الله
 نظيرتها في المواهب السنية لكن فرض قيمة العبد
 مائة والتركه غيره ما يتبين فقال مسئلة ترك
 ما بقي درهم وعبد ا قيمته مائة واوصي لزيد بالعبد
 ولهم وبثلثه فالعبد بينهما ارباعا لزيد ثلاثة
 ارباعه ولهم وربعه وبه يقول مالك واهل
 المدينة والجمهور وعند ابي حنيفة وابن القاسم
 لزيد خمسة اسداسه ولهم وسدسه وان اوصي
 فيها لهم وبثلث ماله فالعبد بينهما ارباعا
 لزيد ثلاثة ارباعه ولهم وربعه وله ايضا
 ثلث المائتين في قول الشافعي واحمد واسما
 ومحمد وابي يوسف وابن ابي ليلى وتصح
 الوصيتان من ستة وثلاثين لزيد تسعة اسهم
 من العبد فقط ولهم وثلاثة من العبد وثمانية
 اسهم من الدراهم ثمانية وثلث ويفضل
 للورثة ستة عشر من الدراهم وفي الرد
 نص من ستين ستمها لزيد ولهم وعشرون
 ستمها ويجعل العبد عشرون ستمها لزيد
 تسعة اسهم من العبد ولهم وثلاثة من العبد

وثمانية

وثمانية اسهم من الدراهم اربعين ستمها وللورثة
 ثمانية اسهم من العبد واثنان وثلاثون ستمها
 من الدراهم وهذا وجه عند الحنابلة قواة بن قدامة
 والذي قطع به الحنفية في جمهور الحنابلة لزيد
 نصف العبد ولهم وسدسه وسدس المائتين
 واما في قول مالك واهل المدينة فلزيد العبد
 كله في الاجازة ولهم ومائة درهم وفي الرد لزيد
 نصف العبد ولهم وخمسون درهما وفي قول ابي حنيفة وابن
 القاسم لزيد من العبد ثمانية اسداسه ولهم وسدسه
 وثلث المائتين ونص الوصيتان من ثمانية عشر لزيد ثمانية من العبد
 ولهم ستم منه واربعة من الدراهم والسهم على هذا ستة عشر درهما وثلثا
 وللورثة ثمانية اسهم من الدراهم والرد من ثلاثين ستمها وللعبد ستمها
 عشر اسهم لزيد منه ثمانية اسهم ولهم منه ستم واربعة اسهم من الدراهم
 وللورثة اربعة اسهم من العبد وستة عشر ستمها من الدراهم كل ستم عمر
 دراهم ولو مات العبد قبل موت الموصي بطلت وصيته لزيد عند الكل وكان
 لهم وثلث المائتين او ثلثت الدراهم قسم العبد بينهما ارباعا عند
 الجمهور واسداسا عند ابي حنيفة وانقر لزيد بالعبد عند اهل المدينة
 ولاشي للورثة مطلقا وفي هذه مسئلة الروضة وهي ترك عبد
 قيمته الف وترك معه الفين واوصي لزيد بالعبد ولهم بثلث ماله
 انتهى فالحال يتركه في الروضة من الخلاف والاحكام فيها يعلم ما ذكره
 المصنف مسئلة ترك ثلاثة دراهم واوصي لزيد بدرهم منها بعينه
 ولهم وبثلث ماله واجاز الورثة فالدرهم المبيع بينهما ارباعا فالعبد
 لزيد ثلاثة ارباعه ولهم وربعه وثلث الدراهم وعنده اهل
 المدينة لزيد الدرهم المبيع ولهم درهم اخر وعند ابي حنيفة لزيد
 خمسة اسداس الدرهم المبيع ولهم سدسه وثلث الدرهمين فان

سقط الدرهم المعين بطلت وصية زيد ولم يترك الدرهم وان
سقط الدرهم كان الدرهم المعين بينهما على الخلاف ارباعاً
او اسداساً او كله لزيد ولا شيء لغيره وان سقط درهم ولم
يذكر درهم سقطت الدرهما الباقيان على سنة وثلاثين سهماً
لزيد تسعة وعشرون سهماً وعندنا وعند الجمهور وهذا كله
في حال الاجارة واحل في الدفء جعل الدرهم ستمين سهماً كل درهم
عشرين سهماً لزيد من الدرهم المفقود تسعة وعشرون سهماً منه
وثمانية من الدرهمين الآخرين وللورثة ثمانية من الدرهم
المعين واثنان وثلاثون من الآخرين وعند الخدفي وجمهور
الحنابلة لزيد نصف الدرهم المعين ولم يرد منه وقصد من
الدرهمين الآخرين وعند الكوفي حنيفة وابن القاسم لزيد نصف
المعين ولم يرد منه وخمس الآخرين ليحصل له خمس الباقي بعد
وصية زيد وهذا في الواهب نفسه وفيها مسائل
تذكر عند قيمته ارباعاً بزيادة درهم ودارقطني الف درهم
ومشهور معها الف وسثمائة درهم فادوى لزيد بالعبد
ولم يرد بالدار ولحقا لستاميه درهم واجاز الورثة الوصايا
سلم لكل منهم وصيته كاملة وقسم الباقي وهو الف بين الورثة بحسب
وجوه الوصايا ثلث المال وان رد في الوصايا رد كل وصية الى
نصفها عند كل فله نصف العبد والعبد نصف الدار وللدار
ثلثايبه وللورثة الباقي انتهى وقد سبعة في نظيرها في الروضة
قتال في الوصية لزيد بعبد قيمته مائة وعشرون ديناراً
الف وثلثايبه مائة وكان ثلث مالها ثمانمائة مقداراً وصية لزيد
ماله فان اجازوا فاذان ولا مال لزيد على الثلث مثل جميع الوصايا
تعود

فترد كل وصية الى نصفها ويخص كل واحد بنصف ما عين له وفي
الروضة ايضا لو اوصى لزيد بعشرة وعشرون بعشرة وثلثايبه
خمسة وثلثايبه عشرون ولم يرد في قسمات العشرة على خمسة
لكل واحد من الاثنين ثمانية وثلثايبه وثلثايبه ولو كانت في كلها
وقد قدموا بكرة علي عمر وقال ابن الحداد لزيد ثمانية
والعشر وسبعة وثلثايبه عشرون ولو قال قد موابكوا عليهما
اعطى الخمسة ودخل النقص عليهما بالسوية فيكون لكل
منهما تسعة ونصف وفيها مسائل في الوصية لزيد بعبد
والعشر وعما بقي من ثلث مالها اعتبر حاله عند الموت
فان خرج العبد من ثلثه دفعناه الى زيد واعطينا
عمر وباقي الثلث ان بقي شيء والا بطلت وصية عمر وان
مات العبد قبل موت الموصي لم يحسب من الثلثة وينظر
في باقي امواله فيعطى من ثلثها قيمة العبد ويدفع باقيه
الى عمر وفان لم يبق شيء بطلت ايضا وصيته وان مات
بعيد موت الموصي حسب من الثلثة وصيته قيمة من
الثلث قلنا بقي شيء من الثلث فهو لعمر والباقي لزيد وان لم
يبق شيء من الثلث فلا شيء لعمر وانه اعلم بذكر
في صولاً ثمانية في ذكر متباين يحصل بها التميز فقال
فصل في الوصية بنصف مال من خلق اذنا
بنصف مال لاثنين وثلثايبه لثلاثة واجازها
اي الوصيتين الا ان فاصلها من ستة مقام النصف والثلث
وتصح من ثلثه وثلثايبه لان نصفها ثلثه ثبات الاثنان
وثلثها اثنان ثباتايبه الثلثة والاثنان والثلثة

حل

ايضا متباينان ومسطحهما ستة هي جز السهم
 واصل ضربها في الستة اصل المسئلة ما ذكر
 لكل واحد من الوصى لهما بالنصف تسعة لان
 حصتها من اصل المسئلة ثلاثة واصل ضربها
 في الستة جز السهم ثمانية عشر بينهما ولكل
 منهما ما ذكر ولكل واحد من الوصى لهما بالثلث
 اربعة لان حصتهما من اصل المسئلة اثنتان
 واصل ضربها في جز السهم اثنا عشر بينهما
 فلكل منهما ما ذكر ومجموع الوصيتين ثلاثون
 وللابن الباقي ستة وهي ايضا حاصل ضرب الباقي
 من اصل المسئلة وهو واحد في جز السهم
 وان ردها الابن تحت مسئلة الرد من تسعين
 لان اصلها ثلاثة فواحد على مجموع سهام الوصى
 لهما من الاجازة وهو ثلاثة ثمانية عشر فاصل
 ضرب الثلاثين في الثلاثة ما ذكر والجامعة
 مائة وثمانون للموافقة بين مسيلتي الاجازة
 والرد بنصف تسع وجز سهم مسئلة الاجازة
 خمسة وجز سهم مسئلة الرد اثنتان ولا يخفى
 تحصيل الجامعة في بقية مسائل هذا الفصل
 وفي الفصول السبعة بعده مسئلة اوصى من
 خلف ابنا بنصف ماله اربعة وثلثه اربعة
 فالاجازة من اربعة وعشرين لان اصلها ستة
 فثلاثة على اربعة ثمانية واثنتان على اربعة

توافقها

توافقها بالنصف ونصفها اثنان واحد في الاربعة
 في جز السهم واصل ضربها في الستة ما ذكر لكل من اصحاب
 النصف ثلاثة ولكل من اصحاب الثلث اثنان وللابن الباقي اربعة
 والرد من تسعين لان اصلها ثلاثة فواحد على عشرين مجموع سهام
 الوصايا من الاجازة ثمانية عشر واصل ضرب العشرين في ثلاثة
 ما ذكر للوصايا ثلثها عشرون تقسم كالاجازة والباقي اربعون
 وللابن مسئلة اوصى بالنصف خمسة وبالثلث خمسة فالاجازة
 تسعة من ثلاثين حاصل ضرب خمسة في اصلها ستة فلكل من
 اصحاب النصف ثلاثة ولكل من اصحاب الثلث اثنان
 وللابن الباقي خمسة والرد من تسعين واصل ضرب خمسة
 وعشرين مجموع سهام الوصايا في ثلاثة اصل مسئلة الرد للوصايا
 خمسة وعشرون تقسم كالاجازة وللابن الباقي خمسون فلكل
 الوصى بالنصف خمسة وبالثلث خمسة فالاجازة من ثلاثة
 ستة وثلاثين حاصل ضرب ستة في اصلها ستة فلكل من اصحاب
 النصف ثلاثة ولكل من اصحاب الثلث اثنان ومجموع الوصايا
 ثلاثون والباقي ستة للابن والرد من تسعين للوصايا ثلاثون
 وللابن ستون انتهى وانما زاد هذا المثال لتنظيم الباق
 الذي قصده كما هو ظاهر مسئلة اوصى بالنصف لخمسة
 وبالثلث لسبعة فالاجازة من اثنين واربعين حاصل ضرب سبعة
 في اصلها ستة للوصايا خمسة وثلاثون وللابن سبعة والرد من
 مائة وخمسة حاصل ضرب خمسة وثلاثين في اصلها ثلاثة للوصايا
 خمسة وثلاثون وللابن سبعون مسئلة اوصى بالنصف لخمسة
 وبالثلث لسبعة فالاجازة من مائتين وعشرين لان اصلها
 ستة فثلاثة على خمسة ثمانية واثنتان على سبعة

كذا وكذا وهما متباينان ومسطحهما خمسة وثلاثون
 هي جز السهم وحاصل ضربها في ستة اصلها ما ذكر
 لاصحاب النصف مائة وخمسة فكل منهن ^{احدهم} عشرون
 و لاصحاب الثلث سبعون لكل منهن عشرة والباقي
 خمسة وثلاثون للابن والرد من خمسين وخمسة
 وعشرين حاصل ضرب مائة وخمسة وسبعين مجموع
 الوصايا في ثلاثة اصيل مسيلة الرد للوصايا مائة
 وخمسة وتسعون تقسم كالاجارة وللبن ثلث مائة
 وخمسون **فصل** منه فيما اذا اوصى بالنصف
 والربع اوصى بالنصف لاثني وبالربع لاثني
 فبالاجارة اصلها من اربعة للثلاثة اهل كبقية
 مسايل هذا الفصل وتصح من ثمانية حاصل
 ضرب الاثني في الاربعة لاصحاب النصف اربعة
 لاصحاب الربع اثنان وللبن اثنان والرد
 من ثمانية عشر حاصل ضرب ستة مجموع سهام
 الوصايا في اصلها ثلاثة للوصايا ستة وللبن
 اثنا عشر مسيلة اوصى بالنصف لثلاثة وبالربع
 لثلاثة فالاجارة تصح من اثني عشر لاصحاب
 النصف ستة و لاصحاب الربع ثلاثة وللبن
 ثلاثة والرد من تسعة وعشرين حاصل
 ضرب تسعة مجموع الوصايا في ثلاثة اصلها للوصايا
 تسعة وللبن الباقي مسيلة اوصى بالنصف لاربعة
 وبالربع لاربعة فالاجارة من ستة عشر لاصحاب
 النصف ثمانية و لاصحاب الربع اربعة والرد من ستة

وثلاثين

وثلاثين مسطح الاثنان والثلثة اصلها للوصايا اثني عشر وللبن
 اربعة مسيلة اوصى بالنصف والربع بالاجارة
 من ثمانية عشر لاصحاب النصف عشرة و لاصحاب الربع ثمانية
 عشر والرد من خمسة واربعين حاصل ضرب اثني عشر في ثلاثة
 عشر للوصايا ثمانية عشر مسيلة اوصى للامثلة بالنصف ولستة
 بالربع والاجارة من اربعة وعشرين لاصحاب النصف اثنا عشر
 و لاصحاب الربع ستة والرد من اربعة وخمسين حاصل ضرب ثمانية
 عشر مجموع الوصايا في الثلاثة للوصايا ثمانية عشر مسيلة
 اوصى بالنصف لسبعة وبالربع لسبعة فالاجارة من ثمانية
 وعشرين لاصحاب النصف اربعة عشر و لاصحاب الربع تسعة
 والرد من ثلاثة وسبعين حاصل ضرب احد وعشرين في ثلاثة
 لاصحاب النصف تسعة لاصحاب الربع اربعة وعشرين **فصل**
 منه في الموصية بالنصف والخمس لوصي بالنصف لاثني وبالخمس
 لاثني فالاجارة من جميع هذا الفصل اصلها من عشر لقسم
 يخرج من النصف والخمس وتصح هذه المسيلة من عشرين حاصل
 ضرب اثني عشر في ذي النصف في العشرة للوصايا ثمانية عشر
 النصف عشرة لكل منهما خمسة و لاصحاب الخمس اربعة لكل منها
 اثنان مجموع الوصايا اربعة عشر يفضل للبن ستة والرد من
 اثني عشر واربعين للوصايا اربعة عشر تقسم كالاجارة وللبن
 ثمانية وعشرون مسيلة اوصى بالنصف لثلاثة وبالخمس
 لثلاثة فالاجارة تصح من ثلاثين لاصحاب النصف ثمانية عشر
 لاصحاب النصف عشرة و لاصحاب الخمس ستة والرد من ثلاثة
 وستين حاصل ضرب احد وعشرين في ثلاثة للوصايا احد وعشرون
 وللبن الباقي مسيلة اوصى بالنصف لاربعة وبالخمس لاربعة فالاجارة

أوصى بالنصف لأربعة وبالسبع لأربعة فالأجازة من
 ستة وخمسين حاصل ضرب الأربعة في اثنين وأربعة
 من مائة وثمانية حاصل ضرب مجموع سهام الوصايا
 من الأجازة وهي ستة وثلاثون في ثلاثة أصلا مسيلة
 أوصى بالنصف الخمسة وبالسبع الخمسة فالأجازة من تسعين
 والرد من مائة وخمسة وثلاثون أصلها الأجازة في حاصل
 ضرب الخمسة في أربعة عشر وأما الرد في حاصل ضرب
 مجموع الوصايا من الأجازة وهي خمسة وأربعون في ثلاثة
 مسيلة أوصى بالنصف ستة وبالسبع ستة فالأجازة
 من أربعة وعشرين والرد من مائة وأثنى وستين وذلك
 وأصح مما سبق مسيلة أوصى بالنصف تسعة
 وبالسبع تسعة فالأجازة من ثمانية وتسعين
 والرد من مائة وتسعة وثلاثون **فصل**
 ستة في الوصية بالنصف والثمن أوصى بالنصف
 لأثنين وبالثمن لأثنين فالأجازة أصلها في هذا
 الفصل كله من ثمانية وقطع هذه المسئلة من ستة
 عشر حاصل ضرب الاثنين عدد أحد الصنفين أعني
 أصحاب الثمن في ثمانية لأصحاب النصف ثمانية لكل
 منهما أربعة ولأصحاب الثمن اثنان لكل منهما واحد
 والرد من ثلاثين حاصل ضرب مجموع سهام الوصايا
 وهي عشرة في أصل مسيلة الرد إذ هي دائما ثلاثة
 مسيلة أوصى بالنصف ثلاثة وبالثمن ثلاثة
 فالأجازة من أربعة وعشرين أي قطع منها أيضا
 الحاصل من ضرب ثلاثة في الثمانية والرد من خمسة
 وأربعين لأن مجموع سواها الوصايا من الأجازة
 خمسة عشر وحاصل ضربها في الثلاثة ما ذكر
 مسيلة أوصى بالنصف لأربعة وبالثمن لأربعة
 فالأجازة من اثنين وثلاثون والرد من تسعين

أما

أما الأجازة فمن ضرب أربعة في ثمانية وأما الرد فمن ضرب
 عشرون في ثلاثة ووجه ذلك ذلك وأصح مسيلة
 أوصى بالنصف الخمسة وبالثمن الخمسة فالأجازة من أربعين
 والرد من خمسة وسبعين من ضرب خمسة في ثمانية في
 الأجازة ومن ضرب خمسة وعشرين في ثلاثة في الرد
 مسيلة أوصى بالنصف ستة وبالثمن ستة فالأجازة
 من ثمانية وأربعين والرد من تسعين لما مر مسيلة
 أوصى بالنصف تسعة وبالثمن تسعة فالأجازة
 من ستة وخمسين والرد من مائة وخمسة لما تقدم
فصل ستة في الوصية بالنصف والتسع أوصى
 بالنصف لأثنين وبالتسع لأثنين فالأجازة أصلها
 من ثمانية عشر في هذا الفصل وتصح هذه المسيلة
 من ستة وثلاثين من ضرب اثنين في الثمانية عشر
 والرد من ستة وستين من ضرب اثنين وعشرين في مجموع
 سهام الوصايا من الأجازة في ثلاثة مسيلة
 أوصى بالنصف لثلاثة وبالتسع لثلاثة فالأجازة
 من أربعة وخمسين والرد من تسعة وتسعين من ضرب
 الثلاثة في الثمانية عشر في الأجازة ومن ضرب
 ثلاثة وثلاثين في ثلاثة في الرد مسيلة أوصى
 بالنصف لأربعة وبالتسع لأربعة فالأجازة من
 اثنين وسبعين والرد من مائة وأثنى وستين وثلاثين
 من ضرب أربعة في ثمانية عشر وأثنى وستين
 أربعة وأربعين في ثمانية عشر أجازة ومن ضرب
 بالنصف الخمسة وبالتسع الخمسة فالأجازة من تسعين

من ضرب خمسة في ثمانية عشر والرد من مائة وخمسة
وسين من ضرب خمسة وخمسين في ثلاثة مسيلة اوصي
بالنصف لسته وبالتسع لسته والاجازة من مائة وثمانية
والرد من مائة وثمانية وتسعين لما علمت مسيلة اوصي
بالنصف لسبعة وبالتسع لسة والاجازة من مائة وستة
وعشرين والرد من مائة وواحد وثلاثين لما تقدم
فصل منه في الوضعة بالنصف والعشر
اوصي بالنصف لاثنتين وبالعشر لاثنتين والاجازة
اصلها في هذا الفصل عشر وتصح هذه المسئلة من
عشرين من ضرب اثنين في عشرة والرد من اثنين
وثلاثين من ضرب اثنين عشر في ثلاثة مسيلة اوصي
بالنصف لثلاثة وبالعشر لثلاثة والاجازة من ثلاثين
من ضرب ثلاثة في العشرة والرد من اربعة وخمسين
من ضرب ثمانية عشر في ثلاثة مسيلة اوصي بالنصف
لاربعة وبالعشر لاربعة والاجازة من اربعين والرد
من اثنين وسبعين من ضرب اربعة في عشرة في الاجازة
ومن ضرب اربعة وعشرين في ثلاثة في الرد مسيلة
اوصي بالنصف خمسة وبالعشر خمسة والاجازة من
خمسين والرد من تسعين لما مر مسيلة اوصي بالنصف
لسته وبالعشر لسته والاجازة من تسعين والرد
من مائة وثمانية لما سبق مسيلة اوصي بالنصف لسبعة
وبالعشر لسبعة والاجازة من سبعين والرد من مائة
وستة وعشرين لما علمت قوا **فصل** هذه
الفصل ثمانية الفصول الثمانية التي ذكرها
للمقربين وكلها غنية عن الشرح وكل من سأل
كل فصل من الفصول السبعة الاخيرة وبعض مسائل

الفصل

الفصل الاول اجازة اوصي دا وكذا احصة كل صنف
من الموصي لهم ين يدي علي نظيره في المسئلة التي قبلها
لمثل نسبة الواحد بعد صنف من الموصي لهم في
السابقة الا تزي ان المسئلة الاولى من هذا الفصل
الاخير اجازة من عشرين وسدين من سنة وثلاثين
وحصة اصحاب النصف فيها عشر والعشر اثنان
اجازة وكذا ارد او المسئلة الثانية منه اجازة
من ثلاثين وسدين اربعة وخمسين وحصة
اصحاب النصف فيها خمسة عشر والعشر ثلاثة والثلاثون
والاربعة والخمسون والخمسة عشر والثلاثة تزي علي
العشرين والسته والثلاثين والعشر والاثنين بعشرة
وثمانية عشر وخمسة وواحد وذلك مثل نسبة الواحد
لاثنين عدد اصحاب النصف او العشر وذلك نصف والعشر
نصف العشرين والثمانية عشر نصف الستة والثلاثين
والخمسة نصف العشرة والواحد نصف الاثنين وامتنح
بقية الامثلة تجد ذلك صبيحا وحصة كل شخص من
الموصي لهم في الفصول السبعة وبعض الاول بسط
الكسر الذي الذي هو لجا عتد من المخرج الجامع هو
للكسرين الذي هو اصل المسئلة الا تزي ان كل
واحد من اصحاب النصف في هذا الفصل الاخير
في حالتي الاجازة والرد له خمسة وهو بسط النصف
من العشرة التي هي مخرج النصف والعشر والتي هي
اصل المسئلة في جميع مسائل الفصل وكل واحد من اصحاب

العشر له واحد وهو بوسط العشر من ذلك المخرج ومسايل
هذه الفصول الثمانية ثمانية واربعون لان في كل فصل
سنة مسايل فالفصل الاول لاضابط لبعض مسايل
والثاني تتفاضل مسايله اجازة بمثل اصلها اربعة
وردا تسعة والثالث تتفاضل مسايله اجازة بمثل
اصلها عشرة وردا بضعفها وكل مسيلة منه فتصح
في الرد من ضعفها في الاجازة والخامس تتفاضل
مسايله اجازة بمثل اصلها اربعة عشر وردا بسبعة
وعشرة بن والسادس تتفاضل مسايله اجازة بمثل
اصلها ثمانية عشر وردا بخمسة عشر والسيار
تتفاضل مسايله اجازة بمثل اصلها ثمانية عشر
وردا بثلاثة وثلاثين والثامن تتفاضل مسايله
اجازة بمثل اصلها عشرة وردا بثمانية عشر
فانما نحن ذلك لانه صحيحا والله اعلم **فصل**
في مسايل من الغول في الوصايا مسيلة او وصي بسدين
ماله خمسة وبربعة خمسة وبثلثة خمسة
وبثلثيه خمسة وخلف ابنا فمسلك به مسلك
الغول في الاجازة عنه نا وعند المالكية والحنابلة
ومحمد وابي يوسف والجمهور وروي ايضا عن ابي
حنيفة رحمه الله كما تقدم وفي الرد يقسم الثلث كذلك
والجمهور عن ابي حنيفة رحمه الله يقسم بينهم في
الاجازة على حصة الذعاري كما قد تناو في الرد
يقسم كما قد تناو عنه ايضا قلنا نظيل بالاغادة
فان اجاز الابن الوصايا كلها فاصلها عنه فانما نحن
وافقنا من اثني عشر مخرج الكسور الاربعة الجامع
لها ونقول الى تسعة عشر لان سدسها اثنان وربعاها
ثلاثة وثلاثها اربعة وتلثيها ثمانية ومجموعها ما ذكر
وحزب سهمها خمسة **الاجازة** وتصح من خمسة وثمانين

من ضرب الخمسة في السبعة عشر للموصي لهم بالسدس عشرة
حاصل ضرب سدسهم وهو اثنان في خمسة جزء السهم
لكل واحد من الخمسة سهمان وهما الخارج من قسمة العشر
على الخمسة عدد رويهم وللموصي لهم الربع خمسة عشر
حاصل ضرب ثلاثة رويهم في الخمسة جزء السهم لكل سهم
ثلاثة وهي الخارج من قسمة الخمسة عشر على الخمسة
وللموصي لهم بالثلث عشر ون لكل منهم اربعة
حاصل ضرب اربعة في الخمسة وقسمة الحاصل
على الخمسة وللموصي لهم بالثلثين اربعون لكل
منهم ثمانية ثمانون وان رد الابن الوصايا كلها
صحت مسيلة الرد من مائتين وخمسة وخمسين في
حاصل ضرب مجموع الوصايا الذي هو مسيلة الاجازة
في ثلاثة اصل مسيلة الرد وان اجاز بعض
الوصايا وردها بعضها فالجامعة هي مسيلة
الرد لما تقدم ان كل مسيلة زادت الوصايا
فيها على المال فالاجازة داخله في مسيلة الرد
ابدا ومسيلة الرد هي الجامعة ولا تخفى حكمها
اجازة وردها عند الحنفية بما قد ناه سابقا
ولو كان الموصي لهم بالربع خمسة عشر او كان الموصي
لهم بالسدس عشرة او كان الموصي لهم بالثلث عشرة بن
او كان الموصي لهم بالثلثين اربعين لم يختلف النصف
لان جزء السهم في الجميع خمسة للمرافقة بالثلث
او النصف او الربع او الثمن بين ذلك الفريقين وسهامه
الا انه يكون لكل واحد من الموصي لهم بالربع او السدس
او الثلث او الثلثين سهمين وكذا لو كان اوصياي الثلث
عشرة لكن يكون لكل منهم اثنان وكذا لو كان اوصياي

الثلثين عشرة لكن يكون لكل منهم أربعة أو عشرين
 لكن يكون لكل منهم اثنان مسيلة أو صى بالسدس
 لا أربعة وبالربع لستة وبالثلث لثمانية وبالثلثين
 لستة عشر فالاجازة اصلها من اثني عشر وتقول
 الى تسعة عشر كالتى قبلها وكل فريق نوافق سهامه
 الاول بالانصف والثاني بالثلث والثالث بالربع والرابع
 بالثلثين وراجع كل فريق اثنان فهما جز السهم للمثال
 بين الرواجع وتصح من أربعة وثلاثين لكل شخص من
 الموصى لهم سهم والرد من مائة واثنين حاصل
 ضرب الاربع والثلثين في ثلاثة وهي الجامعة ايضا
 لما مر مسيلة أو صى بالسدس لا أربعة وبالربع لا اثني عشر
 وبالثلث لا اثني وثلاثين وبالثلثين لمائة وثمانية
 وعشرين فالاجازة اصلها وعولها كالتى قبلها وجز
 سهمها ستة عشر لما لا يخفى وتصح من مائتين واثنين
 وسبعين حاصل ضرب السدس اثنان وثلاثون
 لكل منهم ثمانية ولاصحاب الربع ثمانية واربعون
 لكل منهم اثنان ولاصحاب الثلثين مائة وثمانية
 وعشرون لكل منهم واحد والرد من ثمانمائة
 وستة عشر من ضرب مائتين واثنين وسبعين
 في ثلاثة وهي الجامعة ايضا لما مر مسيلة أو صى
 بالسدس لستة وبالربع لستة وبالثلث لعشرين
 وبالثلثين لستة وخمسين فالاجازة اصلا وعولا
 كالتى قبلها وتصح من ثلاثة الاف وخمسمائة
 وسبعين لان جز سهمها مائتان وعشرة لا صى
 السدس اثنان في مائتين وعشرة فلهما اربعة
 وعشرون فلكل منهم تسعون ولاصحاب الربع

ثلاثة

ثلاثة فيها فلهم ستائة وثلاثون لكل منهم مائة
 وخمسة ولاصحاب الثلث أربعة فيها فلهم ثمانمائة
 واربعون لكل منهم اثنان واربعون ولاصحاب الثلثين
 ثمانية فيها فلهم الف وستائة وثمانون لكل منهم
 ثلاثون والرد من عشرة الاف وسبعائة وعشرة
 حاصل ضرب مسيلة الاجازة في ثلاثة اصل مسيلة
 الرد هي الجامعة ايضا لما مر مسيلة أو صى بالربع لستة
 والسدس واحد وعشرين وبالثلث لمائة وخمسة
 وبالثلثين لخمسمائة وخمسة وعشرين فالاجازة اصلها
 وتقول كالتى قبلها وتصح من ثمانية الاف وسبعائة
 وخمسة وعشرين لان جز سهمها خمسمائة وخمسة
 وعشرون للمد أهلة بين الروس المباشرة لسامها
 وحاصل ضرب جز السهم في السبعة عشر ما ذكر
 والرد من ستة وعشرين الفا وسبعائة وخمسة وسبعين
 وذلك هو الحاصل من ضرب مسيلة الاجازة في ثلاثة
 اصل مسيلة الرد ومسيلة الرد هي الجامعة ايضا
 لما مر مسيلة أو صى بالربع لعشرين والسدس خمسة
 عشر وبالثلث خمسة وعشرين وبالثلثين لخمسة
 وثلاثين فالاجازة اصلا وعولا كالتى قبلها وتصح
 من تسعة عشر الفا وثمانمائة وخمسين لان جز
 سهمها الف وخمسون لما لا يخفى من الموافقة بين
 الروس المباشرة بسهامها تو حاصل ضرب جز
 السهم فيها تعولها ما ذكر والرد من ثلاثة
 وخمسين الفا وخمسمائة وخمسين حاصل ضرب مسيلة
 مسيلة الاجازة في اصلها ثلاثة وهي الجامعة ايضا
 لما مر مسيلة أو صى بالسدس لعشرين وبالربع لخمسة
 واربعين وبالثلث لمائة وبالثلثين لمائتين

اصلها وعولها وتصح اجازة ورد او جامعة كالتى
قبلها لان كل فريق توافقته سهامه وراجع العشرتين
عدد اصحاب السدس عشرة للموافقة بالنصف
وراجع الخمسة والاربعين عدد اصحاب الربع خمسة
عشر للموافقة بالثلث وراجع المائة عدد اصحاب
الثلث خمسة وعشرون للموافقة بالربع وراجع
المائتين ومائتين عدد اصحاب الثلثين خمسة
و ثلاثون للموافقة بالثلثين فراجع الفرق الى
مثل عدد الفرق في السابقة فجز سهمها كسهم
فيها وذلك الف وخمسون **فصل** فيما اذا
اوصى لبعض ورثة وفي مسيلتين يحصل
بهما التمرين ايضا وفيما اذا اوصى لاجنبي باكثر
من الثلث وله ارض غير مستغنى مسيلة في الوصية لبعض
ورثته لتخص الامم وزوجة وعم واوصى لامه خمس ماله
فوصية الام متوقفة على اجازة الزوجة والعم فان رد
العم والزوجة وصية الام بطلت وصيتها وكانت المسيلة
من اثني عشر لان فيها ثلثا وربعا وما بقي للام اربعة
وللزوجة ثلاثة وللعم الباقي خمسة ولا شيء للام بالوصية
وان اجازها اي اجازة الزوجة والعم وصيتها هي من
خمس عشرة لان اصلها خمسة مخرج الخمس فخمسة واحد
لللام والباقي اربعة توافق الفريضة وهي اثني عشر
بالربع ورثتها ثلاثة وحاصل صريها في الخمسة
ما ذكر للام اربعة وارثا وصية سبعة اربعة ارثا وثلاثة
وصية وللزوجة ثلاثة وللعم خمسة وان اجاز احدها
دون الاخر فالحاجة مستوفى للموافقة بين اثني عشر
وخمس عشرة بالثلث وحاصل ضرب اربعة في خمسة عشر

او خمسة

او خمسة في اثني عشر ما ذكر فان اجاز العم دون الزوجة
فللعلم عشرون وللزوجة خمسة عشر ولللام ارثا وصية
خمس عشرة وعشرون منها عشرون ارثا ومنها خمسة من نصيب
العم اجازها اي اجازة الزوجة دون العم فللزوجة
اثني عشر وللعم خمسة وعشرون ولللام ثلاثة وعشرون
منها عشرون ارثا ومنها ثلاثة من نصيب الزوجة
اجازتها اي اجازة كل ذلك واضح مسيلة يحصل بها
التمرين ترك ميت ابني واوصى بنصف ماله لثلاثة
وبثلثه اي ثلث ماله لثلاثة فان اجاز الابن
الوصايا الكل لاصحاب النصف واصحاب الثلث
صحت المسيلة باعتبار هذه الاجازة المطلقة
هن ستة وثلاثين لان اصلها ستة وثلاثة لاصحاب
النصف متقسمة على ثلاثة واثنان لاصحاب الثلث
يباينان عددهم ويتبقى واحد ثلثين يباينهما
ثم الثلاثة عدد اصحاب الثلث والاثنان عدد
الابنين متباينان ومسطحهما ستة هو جز السهم
حاصل ضرب في الستة ستة وثلاثون كما ذكر لاصحاب
النصف ثلاثة في ستة ثمانية عشر فلكل منهم ستة
ولاصحاب الثلث اثنان في ستة باثني عشر فلكل منهم
اربعة وللابنين واحد في ستة ستة فلكل منهما
ثلاثة وان رد اي الابن الوصايا الكل صحت
اي المسيلة باعتبار هذا الرد المطلق من تسعة
لان اصلها ثلاثة فواحد علي ثلاثة حصص الموصي

من الاجازة يباينها واثنان علي اثنين منقسمان
وحاصل ضرب الثلثة في الثلاثين تسعون كما
ذكر الوصايا واحد في ثلاثين بثلاثين تقسم بحالة
الاجازة فلكل من اصحاب النصف ستة ولكل
من اصحاب الثلث اربعة والباقي يستون للابنين
لكل منهما ثلاثون والاصحاب كلها مشتركة بالنصف
فاحتصه المسئلة الي نصفها وكل نصيب الي نصف
فلذلك قال المص رحمه الله وتخرج مسئلة الرد
بالاختصار الي خمسة واربعين لما قلناه وتخرج
حصه كل واحد من اصحاب النصف الي ثلاثين
وحصه اثنين وحصه كل ابن الي خمسة عشر
وان شئت وهو الاولى واقصر عليه المص في كشف
الغوامض فقل اصل الرد من ثلاثه فواحد
علي خمسة عشر يباينها فاضرب خمسة عشر
في ثلاثه فتخرج من خمسة واربعين ابتداء الموصي
لهم خمسة عشر لكل من اصحاب النصف ثلاثة
ولكل من اصحاب الثلث اثنان وللأبنين
ثلاثون لكل منهم خمسة عشر واما قلت
علي خمسة عشر لان انصبا الموصي لهم مشتركة
بالنصف ونصف الثلاثين خمسة عشر ولما كان
الكلاي رحمه الله لم يذكر الا الاجازة المطلقة
والرد المطلق ذكر المص رحمه الله فابتدع علي
هاتين الحالتين من زيادته فقال قلت

هذا

هذا ان اجاز الاثنان لكل اورد المص فان اجاز
الاثنان لموصي الموصي لهم دون باقيهم بان اجاز
لاصحاب النصف دون اصحاب الثلث او عكسا او اجاز
احد من الابنين الكل اي الوصايا كلها ورجع الابن
الاخر الكل اي الوصايا كلها فحصل بطل يق
الجمهور مسئلة الرد والاجازة اي الي خمسة
لها وهي مائة وخمسون لان السنة والثلاثون والخمسة
والاربعتين متفقان بالتسع وحاصل ضرب تسع احديهما
في كامل الاخرى ما ذكر ومنه تخرج المسئلة علي كل تقدير
من التقادير الاربعه فاقسمه اي العدد المذكور علي ستة
وثلاثين مسئلة الاجازة يخرج جزسهما خمسة واقسم
علي خمسة واربعين مسئلة الرد يخرج جزسهما اربعة
ثم كل من اجاز الكل من الورثة وهو واحد الابنين في الثلث
والاربعة او اجازته الكل من الموصي لهم وهم اصحاب
النصف في الاولى واصحاب الثلث في الثانية خذ سهام
من مسئلة الاجازة وهي ستة وثلاثون واضربها في خمسة
خذ سهامها بحصل نصيبه من اربعة ان كان وارثا او نصيبه
ان كان موصي له وكل من رد الوصايا من الورثة وهو
احد الابنين في الثالثة والاربعة اورد نصيبه
من الموصي لهم وهم اصحاب الثلث في الاولى واصحاب
النصف في الثانية خذ سهامه من مسئلة الرد وهي
خمسة واربعون واضربها في اربعة جزسها بحصل
نصيبه من اربعة ان كان وارثا او وصية ان كان موصي
له فقل الواجاز الاثنان لاصحاب النصف ومن دالهما
الثلث فلكل من اصحاب النصف من مسئلة الاجازة ستة

في خمسة فله ثلاثة وثلاثون ولكل من اصحاب الثلث من مسيلة
الترد مسهران في اربعة فله ثمانية يبقى ستة وستون بين
الابن لكل منهما ثلاثة وثلاثون وان اجاز الثلث
وسد النصف فلكل من اصحاب الثلث من مسيلة الاجارة
اربعة في خمسة فله عشرين ولكل من اصحاب النصف ثلاثة
من مسيلة الرد في اربعة فله اثنا عشر ويفضل اربعة
وثلاثون لكل ابن اثنان واربعون وتزجع هذه الصور
بالاختصار الي نصفها تسعين لا شراك الا نصيبا كلها
بالنصف فيصير لكل من اصحاب الثلث عشرة ولكل
من اصحاب النصف ستة ولكل ابن واحد وعشرون
وان اجاز الاكبر الوصايا كلها وسرها الا الصغير
او بالعكس فلكل من بينهما من مسيلة الاجارة ثلاثة
في خمسة فله خمسة عشر وللراد من مسيلة الرد خمسة
عشر في اربعة فله ستون ويفضل مائة وخمسة
للوصايا لاصحاب النصف ثلاثة اخماسها ثلاثة
وستون لكل واحد منهم واحد وعشرون ولاصحاب
الثلث خمسها اثنان واربعون لكل منهم اربعة
عشر وان اجاز احد الابن بعض الوصايا وسد البعض
الاخر واجاز الابن الاخر بعضا اخر والذي سده الاول
وسد البعض الباقي وهو الذي اجازه الاول كما لو
اجاز اكبرهما اي الابن لاصحاب النصف وسد الثلث
اي لاصحابه واجاز الابن الا الصغير الثلث اي لاصحابه
وسد النصف اي لاصحابه او بالعكس فيمما فلا تظرد
فيه هذه الطريقة وهي قسمة الجامعة بالنصيب في جز السهم

والطريق

والطريق المطرد فيها اي في هذه الحالة وهي امثالها
اي من الحالات الاربعة السابقة وغيرها من نحو ما لو اجاز
الاكبر مثلا لواحد او اثنين من اصحاب النصف وسد لمن
بقي من اصحاب النصف وجميع اصحاب الثلث وعكس الاصغر
او وافقه وغير ذلك مما يفرض من احوالها ان تقسم السيلة
الجامعة بتقدير اجارة جميع الورثة جميع الوصايا واحفظ
ما يخص كل وارث فهو نصيبه حالة اجازته الجميع اي جميع
الوصايا انتم تقسم الجامعة ايضا بتقدير جميع الورثة
جميع الوصايا وبن كيفة هذه القسمة بقوله فتقسم
الثلث بين اصحاب الوصايا علي نسبة وصاياهم وتدفع
لكل منهم حصته وتقسم الثلث بين الورثة علي حسب
ارثهم وتعلم نصيب كل وارث فهو نصيبه حال من هذه
الجميع واذا تقدر ذلك فمن سدا الوصايا الجميع اخذ
نصيبه كاملا بتقدير الراد ومن اجاز الوصايا الجميع
امسك من نصيبه الكامل القدر المحفوظ له وهو
الذي خصه بتقدير اجارة جميع الورثة جميع الوصايا
ودفع الرايد للموصي لهم يقسمونه بينهم علي نسبة
وصاياهم كما اقساموا الثلث بينهم علي نسبة
وصاياهم ومن اجاز بعض الوصايا دون بعض دفع
لكل اجاز له حصته من ذلك القدر الزايد علي
ما خصه بتقدير اجارة الجميع وامسك نصيب
غيره وهو الذي رد له ففي المثال السابق وهو مالو
تترك ابني ووصي بنصف ماله لثلاثة وثلثه
لثلاثة اقسام الجامعة وهي كما تقدم مائة وثلاثون
علي تقدير اجارة الابن لجميع الوصايا فنصفها

تسعون وثلاثمائة وستون واقسم الثلاثين الباقيتين
الابنين واحفظ ما يخص كل ابن وهو خمسة عشر تنقسم
عليه ما سيذكره ثم اقسما اي الى اربعة بنات
اي الابن جميع اي جميع الوصايا بان تخرج الثلث
للموصايا والثلثين للابنين واذا فعلت ذلك فتقسم
الثلث وهو ستون بين اصحاب الوصايا اربعة بنات
اي اربعة بنات بنسبة ما خصصها في الاجازة لاصحاب النصف
ثلاثة اقسامها اي الستين ستة وثلاثون لان خمس
الستين اثنا عشر فتقسم الستة والثلاثون لان خمس
بين الثلاثة يحصل لكل واحد منهم ثلثها اي
الستة والثلاثون اثنا عشر ولاصحاب الثلث خمسة
اي الستين اربعة وعشرون فاقسمها بين الثلاثة
بحصول لكل واحد ثلثها اي اربعة والعشرين
وهو ثمانية واقسم المائة والعشرين الباقيتين
بين الابنين يحصل لكل ابن ستون فاذا قرئت
من قسمة الجامعة بتقدير الاجازة والى المطلقين
واردت ان تعلم تفاريع المسئلة بتقدير الاختلاف
بالنسبة الى الورثة او الموصي لهم فان كان الابن
الاكبر اجاز الجميع اي جميع الوصايا والابن الاصغر
رد الجميع اي جميع الوصايا فامسك الابن الاكبر
موقوفه من الاجازة المطلقة وهو الخمسة عشر
لانه اجاز الجميع وبه دفع الخمسة والاربعين الزايدة
من الستين حصته بتقدير رد الجميع على الخمسة
عشر للموصي لهم الجميع يقتسمونها بينهم على
نسبة وصاياهم لكل من اصحاب النصف خمسها
اي الخمسة والاربعين وذلك تسعة ومعد من الثلث
اثني عشر يجمع له احدى وعشرون واما كان لكل
واحد

واحد خمسها لان لهم ثلاثة اقسامها بين الثلاثة
فيمسك كل واحد خمس ولكل من اصحاب الثلث ثلثا
خمسها اي الخمسة والاربعين وذلك ستة ومعد
من الثلث ثمانية يجمع له اربعة عشر واما كان
لكل واحد ثلثا خمسها لان لهم خمسها بين الثلاثة
فيمسك كل واحد ثلثا خمس وذلك واضح واحد
الاصغر جميع الستين التي خصته بتقدير لانه
الجميع وان كان الاكبر رد الجميع والاصغر اجاز
الجميع انعكس الحكم فيهما وان كان كل منهما اي
الابن اجاز الوصية لا يملك النصف ويرد كل
منها اصحاب الثلث اي الوصية لاصحابه دفع كل
من الابن لكل اي لكل واحد من اصحاب النصف
تسعة ومعد اثنا عشر وقد خصه من الابن ثمانية
عشر فاجتمع له ثلاثون وامسك كل من الابن لنفسه
ثلاثة وثلاثين لانه اذا دفع من الستين ثلث تسعات
لاصحاب النصف بقي له ما ذكر ومع كل واحد من اصحاب
الثلث ثمانية فلا يزداد عليها وان اجاز كل منهما اي
الابن الثلث اي لاصحابه ويرد النصف اي لاصحابه
دفع كل منهما اي الابن لكل اي لكل واحد من
اصحاب الثلث ستة قيد فعان لثاني عشر ومعد ثمانية
اثني عشر واربعين لانه اذا دفع لاصحاب الثلث الثلثة
ثمانية عشر من الستين بقي له ما ذكر ومع كل من اصحاب
النصف اثنا عشر فلا يزداد عليها وان كان الابن الاكبر

اجاز لاصحاب النصف فقط وصيبتهم وورد لاصحاب
 الثلث واجاز الابن الاصغر لاصحاب الثلث فقط وصيبتهم
 وورد لاصحاب النصف فقط هي التي تخذ من نفسها
 بالطريق الاولي فبدفع الاكبر لكل من اصحاب النصف
 تسعة تكملة احد وعشرين لان معه اثني عشر وعيشت
 الاكبر لنفسه ثلاثة وثلاثين لانه دفع للثلاثة تسعة
 وعشرين من ستمين فيفضل له ما ذكر ولا يدفع
 لاصحاب الثلث شيئا ويدفع الاصغر من الستين التي
 هي حصته بتقدير الرد المطلق لكل من اصحاب
 الثلث ستة تكملة اربعة عشر لان معه ثمانية وعشرون
 الاصغر لنفسه اثني واربعين لانه دفع للثلاثة
 ثمانية عشر من يفضل له ما ذكر ولا يدفع لاصحاب
 النصف شيئا وان انعكست اجاز فيها انعكس الحكم وقس
 علي ذلك غير من الاضوال كما اذا اجاز احدها
 او كلاهما لواحد او اثنين وورد الباقي وتوافق ذلك
 واختلفا فبدفع كل من اجاز لواحد من اصحاب
 النصف تسعة ومن اجاز لواحد من اصحاب الثلث
 ستة انتهى ما زاده في تكملة قسمة هذه المسئلة
 مسئلة اخري يحصل بها التمرين ترك ميت
 اربعة بنين واوصي لزيد بنصف ماله ولعم وبثلثه
 واجاز الابن الاكبر الوصيتين وورد الثاني الوصيتين
 واجاز الثالث النصف وورد الثلث واجاز الرابع الثلث
 وورد النصف نصص المسئلة الجامعة للرد والاجازة من مائة
 وعشرين لان مسئلة الاجازة اصلها ستة لزيد نصفها

ثلاثة

ثلاثة ولعم وبثلثها اثنان ويفضل للبنين سهم
 بينا بن مسيلة هم وهي اربعة عدد وسهم فاصرها في الستة
 فتخرج من اربعة وعشرين لزيد اثنا عشر ولعم وبثلاثة
 ولكل ابن واحد ومسيلة الرد اصلها ثلاثة فواحد لزيد
 وعم وعلي خمسة بينا بنها واثان علي اربعة مسيلة للبنين
 يوافقا بها بالنصف ونصفها اثنان بينا بن الخمسة وسطوحها
 عشر هو جز سهمها وحاصل ضربها في الثلاثة ثلاثون
 منها نصص مسيلة الرد لزيد وعم وبثلثها عشر فلزيد
 ستة ولعم وباربعة وللبنين ثلثاها عشر ون فللكل ابن
 خمسة وبين مسيلة الاجازة وهي كما سبق انها اربعة
 وعشرون ومسيلة الرد وهي ثلاثون موافقة بالسند
 وحاصل ضرب سند واحد بمائة في كامل الاخر في مائة
 وعشرون كما ذكر اقسامها بتقدير الاجازة المطلقة وتقدر
 الرد المطلق يحصل لكل ابن بتقدير اجازة الوصيتين
 لزيد وعم وخمسة لزيد اياخذ ستين وعم اياخذ
 اربعين ويبقى للبنين عشرون بين الاربعة يحصل لكل
 ابن ما ذكر ويحصل لكل ابن بتقدير ودي الوصيتين
 لزيد وعم وعشرون لان زيدا وعم وبثلثها
 اربعين يقسمها بها اخا ساكنا بنته والباقي ثمانون
 للبنين الاربعة فللكل واحد منهم ما ذكر فتدفع الثلث
 وهو اربعون للموصي لهما وهما زيد وعم وبثلثها
 اخا سالا لزيد ثلاثة اخا سالا اربعة وعشرون ولعم وب
 خمسة وستين عشر ثم يدفع الابن الاكبر الزائد عشرون
 نصيب الاجازة وهو خمسة عشر لان له في الرد وعشرون

وفي الاجازة خمسة والفضل بينهما خمسة عشر بن زيد وعمرو
 ينقسمان اخصا لزيد ثلاثة اخصا لعمرو تسعة وثمانون
 ستة ولا يدفع الابن الثاني شيئا من العشرة لان له رد
 جميع الوصيتين ويدفع الابن الثالث لزيد وهو الموصي
 له بالثلث تسعة لانه اجاز له وهو الموصي له بالثلث
 ستة لانه اجاز له وهو التي تخصه منه لو اجاز لهما ويدفع
 الابن الرابع لعمرو وهو الموصي له بالثلث ستة لانه
 اجاز له وهي التي تخصه منه لو اجاز لهما فيحصل
 اذا ضمن الجامعة كذلك لزيد الموصي له بالنصف اثنان
 واربعون اربعة وعشرون من الثلث وتسعة من الابن
 الاكبر وتسعة من الابن الثالث ويحصل لعمرو والموصي
 له بالثلث ثمانية وعشرون وستة عشر من الثلث وستة
 من الابن الاكبر وستة من الابن الرابع ويحصل للابن
 الاكبر خمسة لانه اجاز الجميع وللابن الثاني عشرون
 لانه رد الجميع وللابن الثالث احد عشر لانه اجاز
 لزيد قد دفع له تسعة من عشر بن زيد وللابن الرابع
 اربعة عشر لانه اجاز لعمرو وقد دفع له ستة من عشر بن
 وامني ان صحة القسمة في كل مسيلة ان تجمع الحصص فان
 ساوي مجموعها المقسوم على العمل والا فلا ففي هذه
 المسيلة مجموع الذين واربعين وثمانية وعشرين
 وخمسة وعشرين واحد عشر واربعة عشر ثمانية وعشرون
 كما المقسوم على العمل صحت مسيلة هي اذا اوصي
 لاحد بالثلث من الثلث وله وارث لا يستغرق
 وهي

وهي شخص خلف بنتا ووصي لزيد بنصف ماله واجازة البنت
 فاعلم ان بيت المال ان قلنا بنو زيد بان كان منتظما على
 ما يشاء او الكتاب من الخلاف لا يتصور منه اجازة فهو دائما
 على حكم الرضا قطع به الجمهور من اصحابنا وبقا ما كنت
 واهل الجواز كما قد مر ذلك او الوصية لان الحق للموصي
 فلا ينصرف عليهم بالاجازة الا في لا حظ لهم فيها كقول المحذور
 فسالة الاجازة المطلقة مفردة صحة الاجازة من بيت المال
 اصلها من اثنين فتصح من اربعة لزيد اثنان ولبيت واحد
 وبيت المال واحد والرد المطلق من ثلاثة لزيد سهمان وبيت
 سهم وبيت المال سهم فسالة الرد والاجازة اى الجامعة لهما
 من اثنين عشر لهما بيعة افسهما كما علمت يحصل للبيت ثلاثة
 لهما اجازت فلما سهم من الاجازة في حوزة سهمها ثلاثة وبيت
 المال اربعة لانه على حكم الرد فله سهم من مسيلة الرد في حوزة سهمها
 اربعة ولزيد منها الموصي له خمسة اربعة هي الثلث وسهم
 من حصص البيت لهما اجازت له قال الكلاي رحمه الله في الاصل
 فتدبر هذه المسألة فانها من المفاطيات قال شارحها المحللة
 المشهورين رحمه الله ما انه قد يتوهم ان الموصي له يفوز بالنصف
 كما لا اجازة البيت في هذه المسألة وهو غلط نعم
 يكون ذلك اذا كانت مستغرقة للمال بان تكون بيتا
 ومولاة وهو واضح انتهى وكذا ان قلنا بالرد لفساد
 بيت المال او فرعا على مذهب الحنفية والحنابلة
 في القول بالرد صحت المسيلة من اثنين لزيد سهمان
 ولبيت سهم لانها تستحق المال كله وقد اجازت

الوصية بالنصف فيستحق الموصي له النصف كما مـ
فصل في الوصية بمثل النصيب او بالنصيب
 واذا اوصى لشخص بمثل نصيب احد الورثة الموجود
 المعين غير الممتنع او كل الورثة صحت الوصية جزمها
 فان كان فيها زيادة علي الثلث جري فيها الخلاف السابق
 في الوصية بالزيادة علي الثلث حينئذ يتم فيها يستحقه
 الموصي له خلاف فعند الشافعي والجمهور اوصية واحد
 وتأبى عنهم واللولوي ومغيرة والحسن بن صالح وشريك
 والشيعة والنخعي وسفيان الثوري والفرهني واهل
 البصرة والجمهور ومهم الله يزا د علي مسيلة الورثة
 مثل سهم الوارث المشبه او سهامه واحدا كان او اكثر
 يجعل الموصي له كوارث اخر مثل المشبه بنصيب فيستحق
 مثله وعند الامام مالك واهل المدينة وابن ابي ليلى
 وزفرودا ودرهمهم الله يعطى مثل ذلك النصيب
 من اصل المسيلة غير مزيد عليه متى يعتبر ون النصيب
 من اصل المال قبل اعتبار الوصية وتعطى للموصي له ثم
 يقسم باقيه بين الورثة ان كان له باق فان له ابن واحد
 لا يرثه غيره واوصى بمثل نصيبه لزيد فله عندنا
 كالجمهور والنصف يجعل كابن ثمان وعلي قول مالك ومن
 له الكل ولا شيء للابن وهذا ان اجاز الابن فان رد الوصية
 رجعت الي الثلث عند الكل وكذا ان كان له ابان او بنون
 واوصى بمثل نصيبهم او نصيبهم للموصي له النصف
 عندنا والكل عند المالكية ان اجاز او اجازوا وان كان

ابن

ابان واوصى بمثل نصيب احد من الثلث عندنا والنصف
 عند المالكية وعلي هذا القياس وحجتنا كالجمهور ان الموصي جعل
 وارثا له مالا وقاعدة حمل عليه نصيب الموصي له وجعله
 بمثله وهذا يقتضي التشوية بينه وبين الوارث وان
 يزا د احد من علي الاخر شيئا ومتى اعطى النصيب من اصل
 المال لم تحصل التشوية بهذا فقرر المصنف المسئلة بما فيها
 من الخلاف والتوجيه في شرح كشف الغوامض والخلاف
 اما هو فيما اذا اوصى بمثل نصيب الوارث اما لو خلف
 بمثلا ثلاثة بنين واوصى ان يزا د معهم رابع فله الربع
 باتفاق من مال ذلك وغيره وجمهورهم الله وخرج بقولنا الموجود
 فالوصية بمثل نصيب ابن واحد بنه وكبيره ابن
 اوصى بمثل نصيب وارث لو كان فقيد وموصودا
 وينقل ما للموصي له مع وجوده علي الخلاف السابق
 فهو له مع عدمه وتستريدها بيانا ان ثمان الله ويقولنا
 المعين ما لو قال اوصيت له بمثل نصيب احد من ثمان
 ولم يعينه وكان له ورثة مختلفين فله مثل نصيب
 اقلهم نصيبا لانه المحقق وماتوا في مشكوك فيه فزاد
 التقسيم والمزيد هو الوصية ففي بنت وام واخ شقيق اولاد
 واوصى لزيد بمثل نصيب احد ورثة لزيد سهم من سبعة
 لان القرينة من ستة للبنت ثلاثة وللأم سهم وللأخ سهمان
 فاقلمهم نصيب الام فزا د مثل سهمها واحد علي ستة فتكون
 من سبعة للموصي له سهم وللورثة ستة اما اذا لم تكن ورثة
 مختلفين كان خلف ثلاثة بنين واوصى بمثل نصيب احد من

ار احد بنه فله سهم كما حد هم من ادا علي ثلاثتهم فتصح من اربعة
 وان لم يكن له وارث خاص فالوصية باطلة ويقولنا غير المجموع ماله
 اوصي بمثل نصيب ابنه مثلا وهو من لا يرث لكونه رقيقا
 او مخالفا في الدين او بمثل نصيب اخيه وهو محجوب باين مثلا
 فالوصية باطلة لانه شبهه من لا نصيب له فمثله لا شيء له قال
 المصنف رحمه الله ولم يرد فيه خلافا وهذا كله اذا اوصي بمثل نصيب
 وارث علي ما سلك اما لو اوصي بنصيب من ماله او بحصة او حظ
 او قسطة او شيء او قليل او كثيرا او شتم فيرجع عندنا في
 تفسيره الى الوصية ويقبل تفسيرهم ولو باق قد متقول
 لان هذه الالفاظ تقع على القليل والكثير فان ادعى
 الموصي له ان الموصي اراد اكثر من ذلك قال الاكثرون
 من اضيافنا منهم الاستناد ابو منصور والحناط والمسيدي
 يحلف الوارث انه لا يعلم ارادة الزيادة وحكي
 البغوي وجهها انه لا يتعرض للارادة بل يحلف انه لا يعلم
 انه يستحق الزيادة والمذهب الاول وقال علي رضي
 الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه اذا اوصي بسهم
 من ماله يعطي السدس وبه قال احمد في احدى الروايتين
 عنه وهو المقتضى به عند الحنابلة فان استغرقت العروة
 التركة او كانوا عصبه اعيلت به وان عالت الفريضة
 زيد في العول وقال محمد له مثل نصيب اقل الورثة
 من يدا علي المسئلة وقال ابن بوشس المالك ان اوصي
 بجذ او سهم وقلة الثمن لانه اقل سهم فرضه الله
 وقيل سهم من الفريضة ان قسمت من ستة فاقبل
 وان قسمت من اكثر لم ينقص عن السدس وهو اضعفها
 قال والاحب الي وعليه اصحاب مالك واختاره بن

سهم

سهم مما ينقسم منه الفريضة قلت السهام او كثرت
 انتهى وبه قال الشيب وابن القاسم وقال الشيخ
 موفق الدين في المغني وان اوصي بجزا او بنصيب او بشي
 من ماله اعطاه الورثة ماشا ولا اعلم فيه خلافا وبه
 قال ابو حنيفة والشافعي وابن المنذر وغيرهم لان كل شي
 جز ونصيب وحظ وشي وكذلك ان قال اعطوا قلدا
 من مالي او ادر من قوه لان ذلك كله حد له في اللغة ولا في
 الشرع فكان علي اطلاقه انتهى وكذا اذا اوصي له
 بنصيب احد الورثة بالقبول السابقة من غير ان يصرح
 بلفظ المثل صحت الوصية علي الاصح عندنا وبه قطع
 الاستاذ ابو منصور البغدي كما حكاه الراعي والنووي
 وهو الاصح عند الروائي والامام والغزالي والرافعي
 في الشرح الصغير ومحمد علي ارادته اي الموصي مثل
 جذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما في قوله
 تعالى واسئل القرية وانه لو اوصي بجميع ماله صح
 وان تضمن ذلك الوصية يا نصيبا ورثته كلهم
 وعلي هذا فلا فرق بين ان يقول اوصيت له
 بالنصيب او بمثل النصيب وبه قال اللؤلؤي
 واهل البصر ومالك واهل المدينة وابن ابي ليلى
 الحنابلة وداود والجمهور وهو اصح الوجهين عند
 الاصح عند الثاني عندنا وعند الحنابلة وهو
 عن بعض الشافعي وهو قول ابى حنيفة وصاحبه
 لانه اوصي بما هو حق للوارث فلا يصح كما لو قال

بنصيب الزوجة ولعمرو بنصيب الام صحت من تسعة عشر
 لاصحاب الفريضة اثنا عشر ولزيد ثلاثة كالزوجة
 ولعمرو اربعة كالام واحتاجت الي الاجازة فتكون
 مسيلة الرد من مائة وستة وعشرين لما لا يخفى او لزيد
 بنصيب الزوجة ولعمرو بنصيب العم صحت من عشرين
 والرد من اثنين وسبعين او لزيد بنصيب الام ولعمرو
 بنصيب العم صحت من احدى وعشرين والرد من اربعة
 وخمسين او لزيد بنصيب الزوجة ولعمرو بنصيب
 الام وليكر بنصيب العم صحت من اربعة وعشرين
 والوصايا بنصف المال والرد من ستة وثلاثين
 والجامعة اثنان وسبعون مسيلة ترك الميت
 ابنا بنتا واهي لزيد بنصيب البنت تصح من اربعة
 لان الفريضة من ثلاثة فاثان للابن وواحد
 للبنت فلزيد مثله واحد علي ثلاثة فتجمع الاربعة
 ولا تحتاج الي اجازة لان الوصية بالربع وان اوصي
 فيها لزيد بنصيب الابن تصح من خمسة لانك تزيد
 بمثل بنصيب الابن اثنين علي الثلاثة بجمع
 خمسة وتتوقف هذه المسيلة في هذه الحالة
 علي الاجازة لان الوصية فيها بخمسي المال
 فان رواها اي الابن والبنت الوصية صحت مسيلة
 الرد من تسعة لان اصلها ثلاثة فواحد
 لزيد واثنان بين الابن والبنت علي ثلاثة سايها
 فاضرب ثلاثة في ثلاثة فتبلغ ما ذكره لزيد الثلث
 ثلاثة وللابن اربعة وللبنت اثنان وان اجازها

دون

دون اخر صحت الجامعة من خمسة واربعة لان الخمسة مسيلة الاجازة
 تبين المسيلة الرد مسيلة الرد مسيلة الرد مسيلة الرد
 البنت كان للابن ثمانية عشر وللبنت عشرة ولزيد
 تسعة عشر خمسة عشر في الثلث واثنان من خمسة
 الابن وان اجازت البنت دون الابن كان للبنت تسعة
 وللابن عشرون ولزيد ستة عشر خمسة عشر هي الثلث
 واحد من خمسة البنت فوار د الاول قال
 في الروضة فرغ له ابنا واهي لزيد بمثل
 نصيب احدها ولعمرو بمثل نصيب احدها ولعمرو
 بمثل نصيب الاخر فان اجاز الهم اقسام المال
 بين الاربعة ارباعا وان رد الوصيتين ارتدتا
 الي الثلث فكان الثلث بينهما بالسوية وان اجاز
 احدهما وسد الاخر فالتصحيح ان كل واحد منهما
 ياخذ المال والمجاز له مع ذلك نصف سدس وتصح
 من اربعة وعشرين للمجاز له ستة وللمردود اربعة
 والباقي للابنين وعن ابن سريج انه يقسم سهم
 المجاز له الي سهم الابنين ويقسم بينهما اثلثا
 وتصح من ثمانية عشر للمردود ثلاثة ولكل من
 الباقي خمسة وان اجاز احدها والاخر وسرها
 الاخر فعلي الصحيح المسيلة من اربعة وعشرين
 للمردود اربعة وللمجاز خمسة وللمي بسبعة
 وللداد ثمانية وعلي المي عن ابن سريج
 تصح من ثمانية عشر للمردود ثلاثة وللمجاز اربعة

والجوز خمسة وللأول ستة انتهى الغايده الثانية تقدم الوعد
بمزيد بيان الوصية بمثل نصيب وارث لو كان وهو اوان
الحازن فنقول قائل في الروضة فرع اوصى ولداً بمثل
نصيب ابن ثلث لو كان اواوصى وله ابنان بمثل نصيب
ابن ثالث لو كان اواوصى وله ابنان بمثل نصيب بن ثالث
لو كان فالوصية في الأول بالثلث وفي الثاني بالربع
وقال الاستاذ ابو اسحاق في الأول بالتصديق في الثانية
بالثلث والصحح الأول وهل يفرق بين قوله بمثل نصيب
ابن ثلث او ثالث لو كان او بين ان يحذف لفظة مثل فيقول
بنصيب ابن ثلث القياس انه على الوجهين فيما اذا اضاف الى
الوارث الموجود وحكي الاستاذ ابو منصور عن الاصحاب انهم
فرقوا فقالوا اذا اوصى بمثل نصيبه دفع اليه نصيبه
لو كان زيدا على اصل الفرضه واذا اوصى بنصيبه دفع اليه
لو كان من اصل الفرضه فعلى هذا الوصى وله ابنان بنصيب
ثالث لو كان فالوصية بالثلث ولو قال بمثل نصيب ابن ثالث
لو كان فبالربع كما سبق ولو اوصى وله ثلاث بنين بمثل
نصيب بنت لو كانت فالوصية بالثلث وعلى قول الاستاذ
ابي اسحاق بالمسبب فرع لابن سبعة له ابنان واوصى لمزيد
ممثل نصيب ابن رابع لو كان ولم يثل نصيب خامس لو كان
فالمسبب امرتان لحد هان يقال المسبب من اثني لولم يكن
وصية ومن الربعة لو كان لوارثة ومن هه لو كان لوارثة
اثان واربعة وخمسة لثلاثة الاثنان بدخول ما في الاربعة
وتقرر اربعة في خمسة يتبلغ عشرين وهذا العدد يتقسم على

اثني

اثني بلا وصية وعلى اربعة ونصيب كل واحد خمسة
وعلى الخمسة ونصيب كل واحد اربعة فتزيد الاربعة
والخمسة على العشرين يتبلغ تسعة وعشرين لمزيد منها
خمسة ولعمرو اربعة والباقي للابنين الطريق الثاني
ان يقال لو لم يكن الا وصية زيد لكان له سهم
من خمسة فيقسم الباقي على خمسة كوصية لعمرو بمثل
نصيب خامس فيخرج من القسمة اربعة اقسام وهو نصيب
كل ابن لو كانوا خمسة فتزيد على الخمسة لعمرو اربعة اقسام
تكون خمسة واربعة اقسام تزيد منها واحد و لعمرو اربعة
اقسام والباقي للابنين فاذا بسطناها اقسام كانت
تسعة وعشرين اثني والمقتضى به عندنا هو قول ابي حنيفة
وصاحبيه والمخالة واما قول ابي اسحق فهو قول مالك
ودفعوا اهل المدينة وابن ابي ثعلبي وداود كما تقدم
ذلك اول الفصل الفان في الروضة قال في
الروضة الضعف هو الشئ ومثله فاذا اوصى بضعف نصيب
ابنه وله ابن واحد فهي وصية بالثلثين ولو قال بضعف
نصيب احد اولادي او وصي ثلثي اعطى مثلي نصيب
اقلهم فان كان له ثلاثة بنين قله حسان ولو اوصى
لمزيد بما به و لعمرو بضعفها فالثانية بما بين و ضعف
الشئ ثلاثة امثاله فاذا قال ضعفي نصيب ابني وله ابن
واحد فالوصية بثلاثة ارباع ولو قال ضعفي نصيب احد بني
وهو ثلاثة فله ثلاثة اسهم من ستة وكل ابن سهم
ولو اوصى لمزيد بما به و لعمرو بضعفها قلعي وثلاثة وثلاثة

اصناف الشئ اربعة امثاله واربعة اصناف خمسة امثاله
انتهى والله اعلم **فصل** فيما اذا اوصى بمثل
نصيب بعض ورثة المعين واوصى مع ذلك الوصية بحر
معلوم من الزكاة كنصف او ثلثين قال المؤلف رحمه الله
في كشف الغوامض وشرحه والمراد بالجز في هذا الفصل
وما بعده مطلق الكسر مفردا كان او غيره من مكرره مضان
ومعطوف لا الجز المصطلح عليه عند الحساب وهو الذي
اذا سلط على كله افناه انتهى وذكر طريق العمل من
زيادته بقوله قلت طه بقة على الاصح من مذهبن بطريق
الشهام وهي حساب الباب ان تصح المسئلة بتقدير
الوصية بمثل النصيب المشبه به او اعطى اي المسئلة
اي مضاعفها بالتقدير المذكور ثم خرج جزء الوصية
الثانية سواء كان جزاء واحد او اكثر بان تاخذ المخرج
الجامع لها وتجعله كامل المسئلة واخرج منه ذلك
الجزء والاجزاء واقسم الباقي من المخرج على المحفوظ فان
انقسم الباقي من المخرج على المحفوظ صححت المسئلة من
المخرج وان باقية اي باين الباقي المحفوظ فاضرب وفقه
اي المخرج او وافقه في المخرج فما بلغ منه تصح انتهى ما راوه
من بيان طريق الباب مسئلة ترك ابنا واوصى لزيد
بمثل نصيبه وثلث الزكاة لزيد ايضا او لغيره
واجازها اي واجاز الابن الوصية بنصيب من ثلاثة
لانك اذا اوصى على سهم الابن مثله فلو وصيه المشبه
ابه حصل اثنان هما المحفوظ ثم مخرج الثلث ثلاثة

وهو ان يترك ابنا واوصى لزيد
بمثل نصيبه وثلث الزكاة لزيد ايضا
او لغيره واجازها اي واجاز الابن
الوصية بنصيب من ثلاثة لانك اذا
اوصى على سهم الابن مثله فلو وصيه
المشبه ابيه حصل اثنان هما المحفوظ
ثم مخرج الثلث ثلاثة

او وصى لزيد
بمثل نصيبه
وثلث الزكاة
لزيد ايضا
او لغيره
واجازها اي
اجاز الابن
الوصية بنصيب
من ثلاثة لانك
اذا اوصى على
سهم الابن مثله
فلو وصيه المشبه
ابيه حصل اثنان
هما المحفوظ
ثم مخرج الثلث
ثلاثة

فاخرج

فاخرج منها ثلثها واحد افضل اثنان وهما نفسيان
على المحفوظ فتصح من ثلاثة كما ذكره لزيد سهمان سهم كالنصيب
وسهم هو الثلث فان كان الموصى له به غيره كان
لكل منهما سهم وللأبن سهمان اجازها وان ردها
احد الابن سهمين واعطى لزيد اسهما فان كانت الوصيان
لاثنين كانت مسئلة الرد من ثلاثة ايضا وان كانت الوصيتان
ايضا وذلك كله واضع مسئلة ترك ابنا واوصى لزيد
بنصيبه او بمثل نصيبه ونصيب الزكاة ما لا يجازة
تصح من اربعة لان المحفوظ اثنان ومخرج النصف
اثنان والباقي من المخرج بعد اخراج النصف
بباين المحفوظ وحاصل ضرب الاثنين في الاثنين
ما ذكره لزيد ثلاثة فائتان هما نصف الزكاة وسهم
نصيب الاثنين المذكور في قوله وللأبن سهم والرد من
ثلاثة لزيد سهم وللأبن سهمان مسئلة له ابنا واوصى
لزيد بنصيب احدهما او بمثل نصيبه ونصيب الزكاة
ما لا يجازة من ثمانية عشر لان الباقي من مخرج السدس
بعد بسطه خمسة ثباين المحفوظ وهو ثلاثة وحاصل
ضرب الثلاثة في الستة ما ذكره لزيد ثمانية منها ثلاثة
هي السدس وخمسة مثل نصيب ابن ولكل ابن خمسة
والرد من ثلاثة لكل من زيد ولكل واحد من الابنين
سهم مسئلة له ثلاثة بنين واوصى لزيد بنصيب احدهم
او بمثل نصيبه وبربع المال فالاجازة من ستة عشر
لان الباقي من مخرج الربع بعد بسطه ثلاثة ثباين
المحفوظ وهو اربعة وحاصل ضرب الاربعة في الاربعة
ما ذكره ولكل ابن ثلاثة والرد من تسعة لزيد ثلاثة
ولكل ابن سهمان لما مر مسئلة له اربعة بنين واوصى

لزيد بنصيب احدىهم وبالحمس فالاجازة من خمسة وعشرين
لان الباقي من مخرج الخمس بعد بسطه اربعة ثباتين المحفوظ
وهو خمسة ومسطح الخمسة والخمسة ما ذكره زيد تسعة
فخمسة هي الخمس واربعة مثل النصيب ولكل ابن اربعة
والرد من ستة لزيد سهمان ولكل ابن سهم مسيلة
له خمسة بنين واوصى لزيد بنصيب احدىهم وبالسدس
تصح من ستة وثلاثين لان الباقي من مقام السدس
بعد بسطه خمسة ثباتين المحفوظ وهو ستة وحاصل
ضرب الستة في الستة ما ذكره زيد احدى عشر في ستة هي
السدس وخمسة مثل النصيب ولكل ابن خمسة ولا تقصر
هذه المسيلة الى اجازة لان الوصية فيها دون الثلث
مسيلة له ستة بنين واوصى لزيد بنصيب احدىهم
وبالسبع تصح من تسعة واربعين لما مر لزيد ثلاثة عشر
هي دون الثلث فلا تقصر الى اجازة ولكل ابن ستة
قوا **د** الاول في فهم من قولنا على الاصح
من مذهبيان خلاف ومحصله ما ذكره المصنف
في المواهب التنبية بقوله وان اوصى مع النصيب
بجزء من المالك او باجزا فله الموقوف له بالجزء ذلك
الجزء قطعا وفيما يعطى الموصي له بالنصيب خلاف الاصح
عندنا وعند الحنابلة وهو قول ابي يوسف ومحمد يقسم
الباقي بعد الجزء من الموصي له بالنصيب وبين الورثة
كانه وارث يعني معهم فالوجه الثالث في عند الحنابلة
وهو قول مالك وابن ابي ليلى ويحيى بن ادم وغيرهم
لصاحب النصيب مثل نصيب التوارث المشبه به كانه
لا وصية سواه ولصاحب الجزء الباقي للورثة

ان كان

ان كان باق في ابني واوصى لزيد بنصيب ابن ولعمرو
بثلثي المال قلد الثلثان قطعا ولزيد ثلث عند يحيى
وزيد والنصف عند مالك وابن ابي ليلى ولادور فيما
والمال بينهما على ثلاثة اوسعة ولا شيء للابن والوجه
الثالث عند الحنابلة يجعل لصاحب النصيب نصيبه
من الثلثين فقط لان الثلثين حق للورثة لا يؤخذ
منهما شيء الا باجازة لهم فصاحب النصيب كواحد
منهم لا ينقص من نصيبه شيء الا باجازته وبه
قال ابو حنيفة ولزيد تسعة وعمر وثلثان
وللا بنين تسع وتصح من ثمانية عشر وفي الرد
من اثني عشر لزيد سهم ولعمرو ثلاثة ولكل ابن
اربعة لكن ابو حنيفة لا يضرب لاحد في الرج بالكثر
من الثلث انتهى ثم قال ومحل الوجه الثالث
ما اذا زاد الجزء الموصي به على الثلث فان لم يزد
سقط الثالث انتهى والله اعلم الفارسي
الثانية قال المصنف رحمه الله في المواهب التنبية
له ابن واوصى لزيد بمثل نصيب ابنه ولعمرو
جميع ماله واجاز لابن لهما فاما المال بينهما على
ثلاثة لزيد ثلثه ولعمرو ثلثاه هذا هو الاصح
من مذهبينا وبه قال يحيى بن ادم وفي قول
ابي حنيفة وصاحبيه وظاهر نص المشافعي
على ما حكاه الحنبري يختص صاحب الكل بنصف
المال لان صاحب النصيب لا يدعيه وتقسم النصف
الاخر بينهما فلزيد سهم ولعمرو ثلاثة وفي قول

وقد يقسم المال بينهما اهما ما لزيد سهمان ولعمرو ثلاثة
 صواب للتصيب بالثلثين وهو نصيب الابن لو لم يكن
 وفي قول مالك واهل المدينة وابن ابي ليلى يقسم المال
 بينهما نصفين لان نصيب الابن هو الكل فان لم
 يكن الابن فالكل مقسوم على ما كان عليه من الاختلاف
 الا عند ابي حنيفة فيقسم الثلث بينهما نصفين مسددا
 اباها واوصي لزيد بتصيب احدى او لعمرو بجميع المال
 تصح من اربعة لزيد سهمهم و لعمرو ثلاثة وان كان
 وان كان البنون فيها ثلاثة صححت من خمسة وان كانوا
 اربعة صححت من ستة او خمسة فمن سبعة وعلى هذا
 القياس في الاجازة ولا شيء للبنين وفي الرد الثلث
 علي ذلك والباقي للبنين وتجزي فيها الخلاف السابق
 اجازة ورد انتهى والله اعلم **الفصل الثالث**
 يفهم من قولنا بطل بقا السهام وهي حساب الباب
 ان هناك طرق اخرى وقد ذكرناها في المواهب النسيبة
 بقوله فصل في عمل هذه المسائل ونحوها بغير
 حساب الباب اما عملها بطريق ما فوق الكسر فزد
 على الفريضة مثل النصيب وعلى الحاصل بنسبة
 ما فوق الكسر الموصي به نضع من الحاصل والمزيد
 اولا هو الوصية بالتصيب والمزيد ثانيا هو الوصية
 بالكسر وهذا اذا لم يحصل في المزيد الثاني كسره
 فان حصل كسرا فابسط الكل نضع من البسط ومقا
 هو جز السهم مسددا زوجة وام وعم واوصي لزيد
 بنصيب الزوجة و لعمرو و بريح المال لزيد علي
 الفريضة وهي اثنا عشر مثل نصيب الزوجة ثلاثة
 لزيد وعلي الحاصل مثل ثلثه خمسة لعمرو وتصح

من عشرين في الاجازة وفي الرد من اثنين وسبعين وان
 اوصي فيها لعمرو وخمس التركة فزد علي الخمسة عشر ربعها
 تبلغ ثمانية عشر وثلاثة ارباع ونضع من بسطه خمسة
 وسبعين لزيد اثنا عشر كالزوجة و لعمرو خمسة عشر
 والرد من اربعة وخمسين وان اوصي فيها لعمرو بسدس
 التركة فزد علي المحفوظ مثل خمسة وهو ثلاثة
 تصح من ثمانية عشر ولا تفتقر الي اجازة مسددة
 زوجة وابنتان وعم واوصي لزيد بنصيب الزوجة
 و لعمرو بالربع تصح من ستة وثلاثين وان اوصي فيها
 لزيد بنصيب العم صححت من مائة وستة عشر او بنصيب
 بنت صححت من مائة وثمانية وعشرين وان اوصي فيها
 لزيد بنصيب الزوجة و لعمرو بنصيب العم وليكر
 بخمس ماله فزد علي الفريضة ثلاثة لزيد وخمسة
 لعمرو وعلي الحاصل ربع ثمانية ليكر نضع من
 اربعين فان اوصي مع ذلك لخاله بسدس ماله فزد
 علي الحاصل من الفريضة ونصيبه يزيد وعمرو وهو
 اثنان وثلاثون ما فوق مجموع السدس والخمس وذلك
 احد عشر جزءا من تسعة عشر جزءا من الحاصل وهو
 ثمانية عشر سهمها وعشر اجزاء من تسعة عشر جزءا
 من سهم تبلغ خمسين سهمها وعشرة اجزاء البسطة
 تصح من تسعين وستين وجز سهمها تسعة عشر
 اضعافه في كل نصيب فزيد سبعة وخمسون كالزوجة
 و لعمرو خمسة وتسعون كالعم ولكل بنت مائة واثنان
 وخمسون وليكر خمس المسئلة مائة واثنان وتسعون والخال
 سدسها مائة وستون واما طريق الدنار والدرهم فافرض
 عند مقام الكسر دنانير والفريضة مع النصيب او الانصبا

دراهم واخرج من الدنانير مقدار بسيط الكسر واسم
 الدراهم على الباقي من الدنانير تخرج قيمة الدينار
 درهم فان كان بسيط الكسر دينار واحد اخرج القيمة
 هو الوصية بذلك الكسر وان كان اكثر فاضرب في الخارج
 تحصل الوصية بالكسر زدها على الدراهم الفريضة
 حصل النقيض وان ضربت الخارج في جملة الدنانير
 حصل النقيض ايضا وهذا كله اذا لم يخرج في قسمة
 الدراهم كس فان خرج في قسمة الدراهم كسر فابسط
 الكل ومقامه هو جذ الفريضة والنصيب اضر به
 في كل نصيب يحصل ما لصاحب من النقيض مسيلة
 اثنتان واوصي لزيد بنصيب احدى ولعم وبيربح
 المال اجعل المال اربعة دنانير مثل عدد مقام الرابع
 لعم ومنه دينار بفضل ثلاثة دنانير واجعل الفريضة
 والنصيب ثلاثة دراهم وهي تنقسم على فاضل
 الدنانير تخرج قيمة كل دينار درهم وتصح من اربعة
 وان اوصي فيها لعم وبثلث المال فاقض المال
 ثلاثة دنانير لعم ودينار بفضل دينار ان اقس على
 الدراهم تخرج الدينار درهم ونصف لعم وبابسط الكل
 تصح من تسعة لعم وثلاثة ولزيد ولكل ابن سهمان
 وان كانوا البنون فيها ثلاثة فاجعلها ثلاثة دنانير
 واربعة دراهم واقسم الاربعة على الدينارين الباقيين
 يخرج الدينار درهمين وتصح من ستة مسيلة زوجة
 وام وعم واوصي لزيد بنصيب الزوجة ولعم وبخمس المال
 فالفريضة مع النصيب خمسة عشر درهما والمقام خمسة
 فاجعل المال خمسة دنانير لعم ومنها دينار ان فاقسم
 الدراهم على الثلاثة الباقية يخرج الدينار خمسة
 دراهم فلكل عشرة وتصح من خمسة وعشرين وان اوصي
 فيها لزيد بنصيب الام فالدرهم ستة عشر اقسما
 علي

علي الدنانير الثلاثة يخرج الدينار خمسة وثلثا بسيط
 الكل بضربه في مقام الثلث تصح من ثمانين لعم واثنتان
 وثلاثون ولزيد اثنا عشر كالام والرد من مائة وثمانية
 وتسعين وان اوصي فيها لزيد بنصيب العم فالدرهم سبعة
 عشر اقسما على الثلاثة يخرج الدينار خمسة وثلاثين وتصح
 من خمسة وثمانين لعم واربعة وثلاثون ولزيد خمسة عشر
 كالعم مسيلة زوجة وام وعم واوصي لزيد بنصيب الزوجة
 ولعم وبنصيب الام ولبيكر بنصيب العم ولخالد بالمال
 ولجعفر بنصفه تصح في الاجازة من ثلاثين لزيد ثلاثة ولعم
 اربعة ولبيكر خمسة ولخالد اثنا عشر ولجعفر ستة ولا شيء
 للورثة ولا يحتاج لعم لها بطريق الدينار والدرهم والرد
 من تسعين ولما طريق الجير فاجعل التركة مالا واخرج
 منها مقدار الوصايا وعادل بالباقي الفريضة وتحمل العمل
 يخرج مقدار المال ومنه تصح ما لم يحصل فيه كسر والرايد
 على الفريضة هو الوصايا فان حصل كسر فبسط المال
 هو النقيض غالبا ومقام الكسر هو جذ سهم المسيلة يضرب
 في سهام كل وارث او غيره يحصل نصيبه وهذا يسمى
 القلب والتحويل لانك تجعل السهام وكسورها هي المال
 وكسور المال هي السهام كما قدمنا مسيلة زوجة وام وعم
 واوصي لزيد بنصيب الزوجة ولعم وبربع المال
 افرض التركة مالا وانقط منه ربع مال وثلاثة اسهم مثل
 نصيب الزوجة بفضل ثلاثة ارباع مال الا ثلاثة اسهم يعدل
 الفريضة وهي اثنا عشر فاجبر بزيادة ثلاثة اسهم على كل
 من العديلين واقسم خمسة عشر سهم على ثلاثة ارباع يخرج
 المال عشرين ومنه تصح كما قدمناه تقدم فان اوصي فيها لعم

خمس المال فاطرح من المال خمس مال وثلاثة أسهم بفضل
 أربعة إجمالا من مال الثلاثة أسهم بعدل القربضة فاجبر
 واقسم خمسة عشر على أربعة يخرج المال ثمانية عشر وثلاثة
 أرباع فتصح من بسطة خمسة وسبعين وجز سهمها أربعة
 أضعاف في كل نصيب واما طريق المقادير فافرض الوصية
 بالجز مقدار او مقادير بعدد بسطة واجعل بقية
 المال مقادير بقدره واقسم عليها بمجموع القربضة
 والنصيب يخرج المقدار الموصى به من ده على المقسوم
 يحصل التقسيم وان خرج في القسمة كسر فابسط
 وهو يرجع للمخرج في الصورة الاولى افرض ربع
 المال مقدار الباقي ثلاثة مقادير اقسم عليها
 الخمسة عشر يخرج المقدار خمسة وهو وصية عمر وشرده على
 المقسوم تصح من عشرين وفي الصورة الثانية افرض خمس
 المال مقدار الباقي أربعة مقادير اقسم عليها الخمسة عشر
 يخرج المقدار ثلاثة وثلاثة ارباع وهو وصية عمر و
 شرده على المقسوم مجتمع ثمانية عشر وثلاثة ارباع
 بسط الكل تصح من خمسة وسبعين انتهى والله اعلم
 ولما كان الاستثناء نظير العطف وكان في هذا
 الفصل عطف الكس على النصيب الحق به نظيره
 وهو استثناء كس من النصيب فقال وما يلحق بهذا
 الفصل ما اذا اوصى لشخص بمثل نصيب احد
 ورثته معينا الا جزا الى كس معلوما من التركة
 كما عطف في المسائل السابقة جزا معلوما من التركة
 على النصيب مثاله ترك ابنين واوصى لزيد بمثل
 نصيب احد هما الا سدس جميع المال تصح من ثمانية
 عشر لما سياتي لزيد أربعة ولكل ابن سبعة وصدق
 قول الموصي ان لزيد مثل نصيب الابن وهو سبعة
 الا سدس المال وهو ثلاثة لانك اذا اسقطت ثلاثة

من

من سبعة بقي أربعة كما ذكر ولما لم يذكر الكل لا رحمه الله
 طر بقا المسئلة ذكر المصداق طر بقا من طر بها من زيادة بقوله
 قلت وطريق هذه المسئلة ونظايرها ان تزيد على عدد
 البنين او الاخوان او الاغنام مثلا واحد ان كان الوصية
 عينية والمشهد به واحد منهم وان اختلفت انصبا الوصية
 فزد على القربضة مثل نصيب المشهد به واحد ان كان او
 اكثر واضرب المجتمع في مخرج الكس المستثنى فما حصل
 منه نصيب المسئلة ثم زد على مخرج الكس بسطة يحصل
 النصيب المشهد به ان كان النصيب سهمها واحد من القربضة
 وان كان اكثر فاضرب به في المجتمع يحصل النصيب فاطرح
 منه الكس المستثنى من جملة تصح المسئلة بفضل مقدار
 الوصية فادفعه للموصي له واقسم الباقي بين الوصية علي
 مقتضى قريبتهم ففي هذا المثال القربضة من اثنين
 عدد البنين من علي واحد امثل النصيب واضرب
 المجتمع وهو ثلاثة في ستة مقام السدس يبلغ ثمانية عشر
 منها تصح كما تقدم ثم زد على مخرج السدس واحد بسطة
 مجتمع سبعة هي النصيب فاطرح منه اي من النصيب
 وهو سبعة في هذا المثال المذكور سدس المسئلة اي
 الثمانية عشر وهو ثلاثة يفضل أربعة هي الوصية
 ولهذا قال تكن الوصية أربعة أسهم من الثمانية عشر
 واقسم الباقي وهو اربعة عشر بين الابن يحصل
 لكل ابن كما تقدم سبعة وكثير ما يحتاج هذه الطريقة
 الي اختصار كما ستراه ولو اوصى من ترك ابنين لزيد
 بمثل نصيب احد هما اي الابن الا خمس المال كصيت المسئلة
 من خمسة عشر لانك اذا اردت على عدد البنين وهو اثنان
 واحد او ضربين مثلا ثمة المجتمع في خمسة فخرج الخمس
 حصل ما ذكر النصيب من ذلك ستة لكل ابن اثنان

اذا زدت على المخرج وهو خمسة بسط الخمس واحدا حصل
 النصب كما ذكر ستة والوصية ثلاثة لانك اذا اسقطت
 خمس الخمسة عشر التي هي المال وهو ثلاثة من النصب
 بقي ثلاثة هي الوصية لان الموصي قال في وصيته بمثل
 النصب الا خمس المال ونزج المسئلة بالاختصار الى
 ثلثها خمسة لا شتراك الا نصيبا بالثلث لزيد حصته
 سهم ولكل ابن ثلث حصته سهمان ولو قال الموصي
 اوصيت لزيد بمثل نصيب احد بني الاربع المال
 لصحت من ثلثي عشر الحاصلة من ضرب اربعة مقام الربع
 في ثلاثة مجموع الفريضة مع سهم مثل نصيب النصب
 من ذلك خمسة لكل ابن ولزيد سهمان لانك اذا زدت
 على مقام الربع بسطة حصل خمسة هي النصب واذا
 اسقطت منه ربع المال ثلاثة بقي اثنان هي الوصية لزيد
 ولو قال الموصي بمثل نصيب احد بني الثلاثة المال
 لصحت من تسعة حاصل ضرب ثلاثة مقام الثلث في ثلاثة
 مجموع سهمي الابن وسهم مثل نصيب لزيد سهم
 هو الوصية ولكل ابن اربعة هي النصب لما قر ولو قال
 الموصي بمثل نصيب احد بني الثلاثة اثنان المال
 لصحت المسئلة من اربعة وعشرين حاصل ضرب ثمانية مقام
 الاثنان في الثلاثة عدد البنين مزيد عليه واحدا
 لزيد سهمان هي الوصية ولكل ابن احد عشر لانك اذا زدت
 على مقام الاثنان وهو ثمانية بسطها وهو ثلاثة حصل
 احد عشر هي النصب ثم اذا التفت منه ثلاثة اثنان المال
 تسعة بقي اثنان هي الوصية كما ذكر ولو ترك الميت
 خمسة بنتين او اعماما او اخوة او بني او بني اخوة
 او عصبة من المستوين في القسمة واوصي لزيد بمثل
 نصيب احد بني الخمسة المذكورين الا سبع المال
 لصحت المسئلة من اثنين واربعين لانك اذا زدت

ثلث

على

على عدد المذكورين واحدا مثل النصب اجمع ستة حاصل
 ضربها في سبعة مقام السبع ما ذكر لزيد سهمان ولكل
 عاصب من ذكوري ثمانية لانك اذا زدت على مقام السبع
 بسطة حصل ثمانية هي ما لكل عاصب واذا التفت
 من الثمانية سبع المال ستة بقي اثنان هي الوصية لزيد
 ونزج المسئلة بالاختصار الى نصفها احد وعشرين
 لا شتراك الا نصيبا بالنصف لزيد سهم هو نصيب
 حصته ولكل ابن او غيره من ذكوري اربعة هي نصيب
 حصته ثمانية اذ كان الاستثنى مستغنى قال الوصية
 والوصية باطله من اصلها لما سببته فلو ترك
 الميت ابنتين واوصي لزيد بمثل نصيب احد
 الا نصف جميع المال والوصية باطله لا شتراق
 الاستثنى لانك اذا اردت على عدد الابنتين
 سهمي حصل ثلاثة نصيبها في مقام النصف يحصل
 ستة منها تصح ثم تزيد على مقام النصف بسطة
 يحصل ثلاثة هي النصب فاذا اسقطت منها نصف
 المال ثلاثة لم يبق ثلثي فثلاثة تستغنى ثلاثة
 فالوصية باطله كما جزم به القاضي محلي
 في الدخاير قال المص رحمه الله وعبارته في
 الدخاير وان كان الورثة ابنتين واوصي هو
 لانسان بمثل نصيب احد هما الا نصف المال
 فالوصية باطله لان الاستثنى مستغنى انتهى
 وامام الحرمين في النهاية والقرابي في بسطة
 حكما وتعللا والخبري في مختصر ومحمد بن
 الحسن في زوائد وابو الكيث السهمي في شرح
 في شرح الزوائد وهي عزيزة النقل مخالفة
 في الاقرار والطلاق انتهى فان حكم الاستثنى المستغنى في
 في الاقرار والطلاق ان يبطل ويبقى الاقرار والطلاق

على أصله كما لو قال له على عشرة العشرة أو هي طائفة
ثلاثا الثلاثا فتكون العشرة ويقع الثلاثا فيبطل
الاستثناء ويبقى المستثنى منه على أصله وهنا حكم الوصية
بالعكس يقع الاستثناء فيبطل الوصية لأن كلامنا الأول
والطلاق لا يقع الرجوع عنه والوصية يصح الرجوع
عنها فكانه قال أو صيت له بكذا ما أو صيت له به
واستغنى هذا إجماعا من أهل عصر المصنف قال في شرح
كشف الغوامض وقد وقع السؤال عن الاستثناء المستغرق
من الوصية في مثل هذه الصور وهو صحيح إجماعا باطل
فذكرت أنه صحيح فيبطل الوصية فتوقف فيها
بعض علماء عصرنا وأفتى فيها أكثر مفتي العصر من المصريين
والتشاميين على اختلاف مذاهبهم بأن الاستثناء المستغرق
من الوصية باطل والوصية صحيحة من غير استثناء ونسبت
إنا فيها إلى مخالفة الإجماع ووقع بيني وبين جماعات
منهم منازعات كثيرة ومناظرات وأصبح كل منا
يجمع وطال الكلام فيما مدة مديدة نحو ثلاث سنين
أو يزيد وحل منا مضمم على قوله متمسك بحكي وكنت
أقوله بحشا فلما ظهرت النقول انتهى ثم طال الكلام
ففيها وفي نقل عبارات والاحتجاج والمناظران فلا
تطليد بذلك فوارب التقطعتا من المواهب السنية
للمصنف وأصغر قوما زيادة ونقص وتغير بغض
الالفاظ وتبيين المراد لكل ذلك بحسب الحاجة القابضة
الأولى في عمل هذه المسائل بغير حساب الباب أما
بطريق ما تحت الكسر فرد على الفريضة مثل النصيب
المشبه به وانقص من الحاصل بنسبة ما تحت الكسر
فما بلغ منه نصيب الزائد على الفريضة أو بسطه هو
الوصية فان لم يزد الباقي على الفريضة فالاستثناء
مستغرق والوصية باطلة كما تقدم انفا مسيلة ثلاثة

بنين

بنين وأوصي لزيد بنصيب احدى الخمس المال ففرد
على الفريضة سهمها مثل نصيب ابن واستقط من
الأربعة سدسها لأنه تحت الخمس يفضل ثلاثة وثلاث
فالثلاثة هي الفريضة والثلاث هو الوصية فابسط
الكل اثلاثا فتصير من عشرة لكل ابن ثلاثة ولزيد سهم
سبعة المال فرد على الفريضة وهي اثنا عشر منها
لأنه تحت السبع يفضل أربعة عشر منها نصيب لزيد
منها اثنا عشر الزائد على الفريضة وأما بطريق
المعبر ففي ثلاثة بنين وأوصي لزيد بنصيب ابن
ربع المال افرض التركة مالا وأخرج منه لزيد نصيبا
الأربع مال يفضل للورثة مال ورابع مال لا نصيبا يعدل
ثلاثة نصيبا فاجبر بزيادة نصيب على كل من المتقادرين
ليزول الاستثناء واقسم أربعة علي وأخذ ورابع يخرج المال
ثلاثة نصيبا وخمس نصيب ونصيب من بسطه ستة عشر
والنصيب خمسة والله اعلم القابضة الثانية فبما إذا
أوصي لشخص بمثل نصيب احدى ورثته الأكبر لمخلوصا
من المال بعد النصيب أما بطريق حساب الباب ففرد
على الفريضة مثل سهام المشبه به وأضرب الحاصل
في مقام الكسر المستثنى وزد على الحاصل بسط النصيب
المزيد وبسط الكسر يحصل التصحيح وزد على مقام
الكسر بسطه يحصل جز سهم الفريضة أضرب في سهام
كل وارث يحصل نصيبه فاعط كل وارث حصته
نصيبه حقه والباقي هو الوصية وإن شئت فأضرب جزء
المستثنى في النصيب المزيد واستقط من الحاصل الكسر
المستثنى معتبرا له من جملة التصحيح بعد النصيب يفضل
الوصية مسيلة ثلاثة بنين وأوصي لزيد بنصيب ابن
الربع الباقي بعد النصيب فرد على الفريضة سهمها كاتين وأضرب

الاربعة الحاصلة في مقام الربع وترد علي الستة عشر
 الحاصلة مسطح الواحد المزيد وبسط الربع وهو واحد
 تصح من سبعة عشر وترد علي مقام الربع بسطه يحصل
 جز سهم الفريضة خمسة فلكل ابن خمسة بفضل
 تزيد سهمان او ضرب جز السهم في السهم الزيد
 يحصل النصيب خمسة اسقط منه ربع الباقي بعد
 النصيب وهو ثلاثة بفضل تزيد سهمان لآل الباقي
 من التسعة عشر بعد النصيب الذي هو خمسة اثنا
 عشر وربع ثلاثة واذا اسقطت الثلاثة
 من الخمسة بقي اثنان كما ذكر وما يطرق ما تحت
 الكسر فاستقط من الفريضة بنسبة ما تحت الكسر
 المستثنى وترد علي الباقي مثل النصيب والزائد
 علي الفريضة هو الوصية وان حصل كسر فابسط
 الكل فتخرج من الحاصل ومقامه هو جز السهم
 ففي المسئلة المذكورة اسقط من الفريضة خمسها
 لانه الذي تحت الربع وترد علي الباقي وهو اثنان
 وخمسان سهم مثل النصيب تجتمع ثلاثة وخمسان
 فالوصية خمسان واذا بسطت الثلاثة وخمسين
 اخماسا حصل سبعة عشر منها تصح كما سبق
 فان قال الاخمس الباقي بعد النصيب صحت من
 سبعة عشر منها تصح كما سبق فان قال الاخمس
 الباقي بعد النصيب صحت من سبعة تزيد سهم
 ولكل ابن سهمان فان قال الانصف الباقي بعد
 فالوصية باطله لان الاستثنا مستغنى واما
 بطريق الخطاين ففي ثلاثة بنين واوصى تزيد
 بنصيب اخذ من الاخمس الباقي بعد النصيب ان وصفت
 المال اربعة فاسقط منه سهمي الاخمس الباقي وهو

ثلاثة

ثلاثة اخماس بفضل للورثة ثلاثة وثلاثة اخماس تزيد
 وان فرضت المال ثلاثة فاطرح منه سهمي الاخمس الباقي
 وهو خمسان بفضل سهمان وخمسان فالخطا ثلاثة اخماس
 ناقص فاضرب كل مال في ثلاثة اخماس واقسم اربعة
 وخمسا مجموع الحاصلين علي واحد وخمس مجموع الخطاين
 يخرج المال ثلاثة ونصف والزائد علي الفريضة وهو
 الوصية وتصح من بسطها اضافة وهو سبعة كما تقدم
 واما بطريق الجبر فاجعل التركة مالا ناقص
 منه مثل سهام النصيب وترد علي الباقي مثل الكسر
 المستثنى وعادل بالي اصل الفريضة وكل العمل
 يخرج مقدار المال والزائد علي الفريضة هو الوصية
 وان حصل كسر فابسط الكل تجده اقص من المال
 سهمي وترد علي الباقي وهو مال الاسهم مثل
 سبعة وهو سبعة مال الاسهم سبعة يحصل مال
 وسبعة مال الاسهم وسبعة سهمي يزيد الفريضة
 وهي اربعة اسهم فاجبر واقسم خمسة وسبعين علي
 واحد وسبعين يخرج المال اربعة وتسعا فالوصية
 تسع وتصح من بسط المقسوم وهو سبعة وثلاثون
 تزيد سهم ولكل ابن تسعة والله اعلم القار
 الثالث في اوصي بمثل نصيب معين لا كسرا
 ما يبقى من المال بعد اخراج الوصية اما بطريق حساب
 الهاد فخذ النصيب المسمى به علي الفريضة واضرب الحاصل
 في الفضل بين مقام الكسر وبسطه وترد علي الحاصل
 مسطح البسط والنصيب يحصل النصيب والمقام هو
 جز سهم الفريضة اضربه في سهام كل وارث يحصل
 نصيبه والباقي هو الوصية ففي زوجة وام وعم واوصى
 لزيد بنصيب الزوجة الا سدين الباقي من المال بعد
 اخراج الوصية وترد علي الفريضة مثل ثلاثة الزوجية

واقف في الحاصل في الفضل بين بسط الكسر ومقامه
وهو خمسة يحصل خمسة وسبعون زيدا عليها ثلاثة
مسطحة الثلاثة والبسط يحقق ثمانية وسبعون منها تضع والمقام
وهو ستة هوجز سهم الفريضة فللزوجة ثمانية عشر
وللام أربعة وعشرون وللعلم ثلاثون يفضل ستة هي
الوصية لزيد وترجع بالاختصار الي سدسها ثلاثة عشر
وكل نصيب الي سدسها فتخرج حصة الزوجة الي ثلاثة
والام الي اربعة والعلم الي خمسة وزيد الي سهم لا تقاق
الا نصيبا بالسدس وان اوصي فيها بنصيب الزوجة الأربع
الباقي بعد الوصية والا سبعة او الا ثلثه فهي باطله
لا يستقر اق الاستثنى قال المص رحمه الله عندي
طريقة هي احسن من هذه لمرارها مذكور وهي ان
تقسم الفريضة علي مقام الكسر المستثنى واضرب
الخارج في بسطه فان ساوي الحاصل النصيب او زاد
فلا يستثنى مستغرق وان نقص فاطرحه من النصيب
تبقى الوصية زدها علي الفريضة يحصل النقيض
ان لم يكن في الوصية كسر والا فابسط الوصية
وكل نصيب من جلت ذلك الكسر ومقامه هوجز السهم
ففي الصورة المذكورة اقسام الفريضة علي مقام
السدس يخرج اثنان ولا يتركها في بسط السدس
فاطرحها من نصيب الزوجة تبقى الوصية سهمين
علي الفريضة تضع من ثلاثة عشر كما تقدم قال وهذه
الطريقة احسن من الاولى التي ذكرها الناس لانها
تحتاج الي اختصار بخلاف الاولى ثم قال وان شئت
فاعملها بطريقة اخرى حسنه لمرارها لاحد وهي ان
تسقط من الفريضة الكسر المستثنى معتبرا له من جملة

الفريضة

الفريضة وتزيد علي الباقي مثل النصيب يحصل
النقيض والزايد علي الفريضة هو الوصية وان حصل
كسر فابسط الكل ومقامه هوجز السهم ففي الصورة المذكورة
اسقط من الفريضة سدسها وترد علي العشر الباقي ثلاثة
مثل نصيب الزوجة يجمع ثلاثة عشر منها تضع لزيد منها سهم
كما سبق واما بطريق الحج فافرض الثلثة مالاً
واخرج منه النصيب وخذ علي الباقي بنسبة ما فوق الكسر
المستثنى بفضل ما يخص الوصية ثلثة عادل به الفريضة
وكل القيل يخرج المال ومنه تضع والزايد علي الفريضة
هو الوصية وان حصل كسر فابسط الكل من جلت ومقامه
هوجز السهم ففي الصورة المذكورة اطرح من المال ثلاثة
اسهم وخذ علي الباقي مثل خمسة وهو خمس مال الا ثلاثة
اخماس سهم يحصل مال وخمس مال الا ثلاثة اسهم
وثلاثة اخماس سهم يعدن الفريضة فاجبر واقسم خمسة
عشر وثلاثة اخماس علي واحد وخمس يخرج المال ثلاثة
عشر منها تضع كما تقدم والزايد علي الفريضة وهو سهم
لزيد كما سبق واما بطريق الخطا بين ففي ثلاثة بين
واربع بنات واوصي لزيد بنصيب ابن الاخير ما يبقى بعد
الوصية ان فرضت المال اثني عشر وفرضت لزيد ثلثه
سهما بفضل للورثة اذ ثلث عشر والخطا سهمين وان
فرضت ثلاثة عشر والخطا سهمان زائد فاصري كل مال
في خطا الاخر واقسم احد عشر علي واحد فالمطلوب
احد عشر لزيد منها سهم واما بطريق القياس
فافرض المال وصية وعدد مساويا لمقام الكسر واقسم
العدد علي الفريضة يخرج جزسهما وان اكسر فبسطه
هوجز السهم اقر به في سهام كل وارث يحصل نصيبه ومنه

تعرّف الوصية ففي ثلاثة بنين وبنات واوصى بتصيب ابن
 الاربع الباقي بعد الوصية افرض المال وصية واربعة
 واقسم الاربعة على الفريضة يخرج اربعة اسباع
 بسطها اربعة هو حظ السهم اضر به في سهام كل وارث
 يحصل لكل ابن ثمانية ولكبنت اربعة وربع الحاصل
 تسعة اسقطه من ثمانية ابن فالوصية سهم وتصح من
 تسعة وعشرين والله اعلم **القاعدة الرابعة** فيما
 اذا اوصى بتصيب معين الاكبر انما يبقى من كسر
 من المال بعد التصيب كما في ثلاثة بنين واوصى
 لذيد بتصيب اقدم الاثلاث ما يبقى من ثلث المال
 بعد التصيب اما بطريق حساب التراب فله علي
 الفريضة مثل النصيب واخر المبلغ في مقام الكسر
 الاول واخر بسطه في النصيب المأذ علي الفريضة
 واجمع الحاصلين واخر مجموعهما في مقام الكسر الثاني
 فما بلغ منه فتخرج ثم زد مسطح بسط الكسر بن علي
 مسطح المقامين يحصل جذ سهم الفريضة فان شئت
 ضربته في سهام كل وارث والباقي هو الوصية وان
 شئت ضربته في النصيب المأذ يحصل مقدار النصيب
 من مسطحة الوصية اطرح منه المقدار المستثنى تفضل
 الوصية واقسم الباقي بين الورثة ففي المثال المذكور
 نرد علي الفريضة سهمها واخر اربعة في ثلاثة
 مقام الثلث الاول واخر بسط الثلث في السهم
 المأذ ثم اضر بمجموع الحاصلين وهو ثلاثة عشر
 في ثلاثة مقام الثلث الثاني فتخرج من تسعة وثلاثين
 ثم نرد مسطح البسطين وهو واحد علي مسطح المقامين
 وهو تسعة يخرج عشرة هي جز سهم الفريضة
 اضر به في سهم كل ابن يحصل له عشر وفضل

لزيد

لزيد تسعة وان شئت ضرب جز السهم في السهم المأذ
 يحصل النصيب عشرة اطرح منه ثلث الباقي من ثلث
 المال بعد العشرة وهو سهم تفضل تسعة هي الوصية
 ويبقى للورثة ثلاثون لكل ابن عشر واما بطريق
 الدينار والدرهم فافرض الفريضة دينار ومقام الكسر
 الاول درهم وثمانية علي دينار النصيب او دينار
 او دينار يره يحصل مقدار الكسر الثاني من جملة المال
 اضر به في مقام الثاني يحصل المال اسقط النصيب
 درهم بقدر المستثنى تفضل الوصية اسقطها من
 المال واقسم القاضل علي الفريضة بعد القائل المشترك
 من الجائزين واعرف ما يخص الدينار من الدرهم فهو
 جذ سهم الفريضة اجعل الجميع درهم يحصل النصيب
 وان كان في الدرهم كسر فبسطها هو النصيب ففي ثلاثة بنين
 واوصى لذيد بتصيب اقدم الاثلاث ما يبقى من الثلث بعد
 التصيب اجعل الفريضة ثلاثة دنانير واجعل ثلث
 المال ديناراً وثلاثة دراهم فكل ثلاثة دنانير تسعة
 دراهم لذيد دينار الاثلاث الباقي من الثلث وهو
 درهم يفضل للبنين ديناران وعشر دراهم ديناران
 لابنين وثلث عشر درهم فهي قيمة الدينار وهي
 مقدار النصيب والدرهم سهم وتصح من تسعة وثلاثين
 واما **الطريق الجبر** ففي المثال المذكور اطرح
 من المال سهم الاثلاث الباقي من الثلث بعد السهم
 وهو تسع مال الاثلاث سهم يفضل للبنين مال
 وتسع مال الاسهما وثلث بعد ثلاثة فاجبر وحمل يخرج
 المال ثلاثة اسهم وتسعة اعشار فالاعشار هي الوصية

وتصح من البسط تسعة وثلاثين والله اعلم **الفائدة**
 الخامسة قال في الروضة وأما إذا خرج بذكر الوصية
 والباقي من الجذ فقال وله ثلاثة بنين أو صبي بنصيب
 أحدهم الثلث ما يبقا من الثلث بعد الوصية قطري
 الحساب فيه على قياس ما سبق لكن يستعمل بدل
 تلك الباقي من الثلث بعد الوصية نصف الباقي
 من الثلث بعد النصيب كما سبق في الفصل السابق
 ويكون المال في الصورة سبعة وعشرين والنصيب
 سبعة فإذا أخذنا ثلث المال وهو تسعة وعزنا
 منه سبعة بقي اثنين يستخرج نصفهما من النصيب
 وهو واحد يبق مع الموصي له ستة ومع البنين
 واحد وعشرون مع كل ابن سبعة كالنصيب أنقضي
 ووجهه أن كس الباقي بعد النصيب فوق كس
 بعد الوصية وفوق الثلث النصف والله اعلم
الفائدة السادسة في إذا أوصى لشخص مثل
 نصيب أحد ورثته معيناً وله أو لغيره من
 من التركة أو وصي لأحد بمثل ذلك النصيب
 أو غيره الأجر معلوماً من التركة أم
 بطل بقاء حساب الباب فرد على الفريضة مثل
 النصيبين وأضرب الحاصل في المقام الجامع هو
 للمكسبين فما بلغ منه تصح المسئلة ثم اسقط من
 المقام بسط الكس المعطوف ورد على الباقي
 بسط الكس المستثنى يحصل جز سهم الفريضة
 أضربه في سهام كل وارث منها يحصل نصيبه وإذا
 عرفت الأوصياء عرفت الوصايا ففي ثلاثة بنين
 ولو وصي لأحد بمثل نصيب أحدهم وله أو لغيره
 المال وليكر بمثل نصيب أحدهم الأسديس المال
 فرد على الفريضة سهمين وأضرب الخمسة الحاصلة

في اثني عشر مقام الربع والسادس تصح من ستين واستقط
 من المقام ربعه ورد سدسه على الباقي يحصل جز
 سهم الفريضة أحد عشر فزيد أحد عشر كأحد البنين
 وله أو لغيره ربع المال خمسة عشر وليكر سهم وهو الباقي
 من النصيب بعد إخراج سدس المال وأما بطريق
 الجبر فافترض التركة مالا وأطرح منه الكس المعطوف
 وسهام النصيبين ورد على الباقي الكس المستثنى
 معتبراً من المال وعادل بالمأخذ الفريضة وأجره وحمل
 العمل يخرج المال والزيادة على الفريضة هو الوصايا وتصح
 من الخارج أن لم يكن فيه كس ومن بسطه أن كان فيه كس
 ومقام الكس هو جز سهم الفريضة ففي المسئلة المذكورة اسقط
 من المال ربعه وسهمين ورد على الباقي سدس مال
 يحصل ثلاثة أرباع مال وسدسه السهمين بعد
 ثلاثة أسهم فأجره وأقسم خمسة على ثلاثين وربع
 يخرج المال خمسة وخمسة أجزاء من أحد عشر وتصح
 من بسطه ستين والنصيب أحد عشر فزيد أحد عشر
 وله أو لغيره وخمسة عشر وليكر سهم كما تقدم وأما
 بطريق الخطأين ففي المسئلة المذكورة أن فرضت المال
 أربعة كان لزيد سهمان وسهم مثل النصيب وسهم
 هو ربع المال ولعم وثلاث سهم يفضل للبنين سهم
 وثلاثان فالخطأ بسهم وثلاث ناقص وإن فرضت المال
 خمسة كان لزيد سهمان وربع ولعم وسدس سهم يفضل
 للبنين سهمان وثلاث وربع فالخطأ بربع وسدس
 ناقص أيضاً فاضرب أربعة في ربع وسدس وخمس في واحد
 وثلاث وأقسم الفضل بين الحاصلين وهو خمسة على
 الفضل بين الخطأين وهو ثلاثان وربع يخرج
 المال كما تقدم في طريق الجبر وهنا مباحث آخرها

عنها خوف الاطالة منها حكم ما لو كان الاستثناء مستغنيا
وذكر المص حكمه في شرح كشف الغوامض مجازا من عنده
وذكر انه لم يجد فيه نقلا فراجع فيه ثم في المواهب
السنينة والروضة فصول كثيرة من هذه الانواع
فراجعها فيها والله اعلم **فصل** فيما اذا الوصي
يمثل نصيب احد ورثته المعين لشخص واوصى ايضا
مع ذلك بتمام جزء فقد روي الشركة لغيره فقد اوصى
بالجزء المذكور جعل اوصي الوصيتين منه مثل النصيب
وباقية الوصية الاخرى وذكر طريقه من زيارته
فقال قلت طريقه ان يخرج بسط ذلك الجزء
الحامع الوصيتين من مخرجه وتقسم الباقي على مسيلة
الورثة فان انقسم الباقي من المخرج على مسيلة
الورثة صحت المسيلة كلها من المخرج المذكور كما لو
ترك الموصي خمسة بنين واوصى لزيد بمثل نصيب
احدهم ولعمى وتمام ابي تكمله سبعة التركة فانها تنص
من سبعة مقام السبعين لان الباقي من المقام بعد
بسطة السبعين خمسة مقسومة على البنين لكل ابن
سهم وبسطة السبعين اثنان منها سهم لزيد
كاحد البنين ولعمى والباقي منه سهم واوصى
لزيد بمثل نصيب احد هم ولعمى وتمام ثلاثة
الاتمان المذكورة لزيد مثل النصيب ابي نصيب
احد البنين سهم من ذلك الجزء ابي ثلاثة الاتمان
ولعمى والموصي له بالتكملة باقية سهمان ولكل ابن
سهم وتوسع المص رحمه الله في اطلاق الجزء على
الكسب المتكرر مع ان ذلك في عتق الحساب لا يطلق
عليه جزواً بل يطلق جزا الشيء على كسره الذي اذا
سلط عليه افناء كما ينقض على ذلك سابقا وذكرته

ايضا

ايضا في شرح التختة وان لم يتقسم الباقي من المخرج على
مسيلة الورثة فاما ان يباين واما ان يوافق فان يباين
الباقي مسيلة الورثة فاصب مسيلة الورثة بتمامها في
المخرج وان وافق الباقي مسيلة الورثة فاصب وبقية ابي
المسيلة في المخرج المذكور فاحصل في الحاكم منه نصيب
الارث والوصية فاحد منه ذلك الجزء للوصيتين بقسم
على ما سبب ثم اقسم الباقي على الورثة فاحص المسألة
من نصيبه اذ فع للمسألة مثله من ذلك الجزء الموصي بتمامه
الذي اخرجته للوصيتين والباقي منه اذ فع للموصي له
بتمام ابي تكملة الجزء اتمى وهذه اتمه ما لم يستغرق النصيب
الجزء الموصي بتكملة فان استغرقه فالوصية الثانية
باطلة مسيلة تترك ثلاثة بنين واوصى لزيد بمثل
نصيب احدهم ولعمى وتمام ثلث المال فخرج الثلث
ثلاثة والباقي منه بعد بسط الثلث سهمان يباينان
الثلاثة مسيلة الورثة فاصب مخرج الثلث وهو ثلاثة
في مسيلة الورثة فاصب مخرج الثلث وهي ثلاثة
نصيب من تسعة اخرج ثلثها للوصيتين ثم اقسم الستة
الباقية على البنين الثلاثة بحصل لكل ابن سهمان
فلزيد الموصي له بمثل النصيب من الثلاثة التي
اخرجتها للوصيتين سهمان كاحد البنين ولعمى والموصي
له بالتكملة سهم تكملة الثلث مسيلة زوجه وبناته وام
ولعمى واوصى من تركتهم لزيد بمثل نصيب الزوجه
ولعمى وتمام السدس فاحص باقى المخرج ابي مخرج
السدس الموصي بتكملة وهو ستة بعد اخراج بسط
السدس وهو واحد للوصيتين يباين مسيلة
الورثة وهي اربعة وعشرين كما هو واضح فاصب
مخرج السدس في الاربعة والعشرين المذكورة فنص

المسيلة من مائة واربعة واربعين حاصل ما ذكرنا خرج
سندسها اربعة وعشرين للوصيتين لتقسمها كما
سببين يفضل للورثة مائة وعشرون اقسامها
علي الورثة بان تقسمها على الاربعة والعشرين
تخرج حصة كل واحد خمسة فاضربها في سهم كل وارث
تجد نصيب البنت تسعين ونصيب الام عشرة بن نصيب
العم خمسة وعشرون وتجد نصيب الزوجة خمسة
عشر فليزيد خمسة عشر كالزوجة والعم و
تسعة تكمل السدس الذي هو اربعة وعشرين
قد اخرجها للوصيتين واعمل كذلك في النصف
وغيره من السور الموصى بتكليفه وقد ذكر
شيئا من ذلك من زيادته تقوله قل
قلوا وصي في هذه الصورة المذكورة انما مع
الوصية لزيد بمثل نصيب الزوجة والعم وبتمام
النصف فالواحد الباقي من المخرج اي مخرج النصف
بعد اخراج بسط النصف بياين الاربعة والعشرين
مسيلة الورثة فاضربها اي الاربعة
والعشرين في المخرج وهو اثنان فتخرج من ثمانية
واربعين لزيد ثلاثة كالزوجة والعم واحد
وعشرون تكمل النصف وللورثة اربعة وعشرون
وان اوصى له اي لعم وبتمام الثلث فباقي المخرج
اي مخرج الثلث وهو ثلاثة بعد اسقاط واحد
بسطة منه وهو اثنان يوافق مسيلة الورثة وهي
الاربعة والعشرين بالنصف فتخرج من ثمانية
حاصل ضرب وفق الاربعة والعشرين وهو اثنا عشر
في الثلاثة مخرج الثلث للوصيتين من ذلك الثلث
اثنا عشر في الثلاثة مخرج الثلث للوصيتين من ذلك
الثلث اثنا عشر لزيد ثلاثة كالزوجة والعم وباقي الثلث

تسعة

تسعة وللورثة اربعة وعشرون وان اوصى له اي لعم وبتمام
الرابع وباقي المخرج وهو اربعة ثلاثة يوافقها اي مسيلة
الورثة بالثلث فتخرج من اثنان وثلاثين حاصل ضرب
الثمانية ثلث الاربعة والعشرين في الاربعة مخرج الربع
للوصيتين ثمانية لزيد ثلاثة كالزوجة والعم وخمسة
باقي الربع وللورثة اربعة وعشرون وان اوصى له اي
لعم وبتمام الخمس فالباقي من مخرج الخمس بعد اسقاط واحد
بسطة وهو اربعة يوافق الاربعة والعشرين مسيلة الورثة
بالربع فتخرج المسيلة من ثلاثين لما مر للوصيتين خمسة
سنة لزيد ثلاثة كالزوجة والعم وثلاثة باقي الخمس وللورثة
اربعة وعشرون وان اوصى له اي لعم وبتمام السبع والباقي
من المخرج الذي هو تسعة وهو ستة يوافق الاربعة
والعشرين بالسدس فتخرج المسيلة من ثمانية وعشرين
للوصيتين السبع اربعة لزيد ثلاثة كالزوجة والعم وسبعة
تمام السبع وللورثة اربعة وعشرون وان اوصى له اي لعم
بتمام الثمن فالسبعة الباقية من مخرج الثمن بعد اسقاط
بسطة منه ثمانية الاربعة والعشرين فتخرج من مائة
واثنين وتسعين للوصيتين الثمن من ذلك اربعة
وعشرون لزيد احد وعشرون كالزوجة والعم وباقي
الثمن ثلاثة وللزوجة مائة وثمانية وستون
تقسم بين الورثة ثلث للزوجة من ذلك احد وعشرون
وان اوصى له اي لعم وبتمام التسع صحت المسيلة
من تسعة وعشرين وتسبع السبعة والعشرين
ثلاثة كان مقتضى قول الموصي ان يكون

للموصيتين لكن ههنا نصيب الزوجة ثلاثة تستغرق
 الثلاثة فتتصل وصية عمر وقال **ووصية زبد**
 تسع المال فلا شيء لعمى وكما نبهت على ذلك انفا في راتب
 الفصل وقال في الروضة فرغ اوصي ولدا ثلث
 بمثل نصيب احد ههنا زيد وعمى بتكملة الثلث فالوصية
 الثانية با طلة لانه لم يبق شيء من الثلث وكذا الواصي
 وله ثلاثة بنين بمثل نصيب احد هم لزيد وعمى
 بتكملة الربع انتهى وفي المهدى وان اوصى لزيد بعد
 ولاخر بما بقي من الثلث قوم العبد مع التركة بعد
 موت الموصي فان خرج العبد من الثلث دفع للموصي له
 وان بقي من الثلث شيء دفع للاخر وان لم يبق شيء
 بطلت الوصية بما في الثلث لان وصيته فيما بقي
 انتهى فتأمل ذلك وقس عليه ما يرد من استباحته
 انتهى **قواعد** التقطت من الروضة
 والمتواهب السنية الاولى قال في الروضة المراد
 بالتكملة القيمة التي تبلغ بها الشيء حد الاصل انتهى
 وقال في المتواهب السنية المراد بها ما يبلغ به
 المقدار من التركة مقدار الاخر فلو اوصى لزيد بالف
 درهم وعمى بتكملة ثلث ماله فان كان ماله ستة
 الاف فلكل من زيد وعمى الف وان كان ماله خمسة
 عشر الفا فلكل من زيد وعمى الف واربعة الاف وان كان ماله
 اربعة الاف وخمسمائة فلكل من زيد وعمى خمسمائة
 انتهى والله اعلم **الفائدة الثانية** قال
 في المتواهب السنية قال اكتبوا ما بقي من ثلث مالي
 لفلان فاني اريد ان اوصي عند فراق ولعمري
 فلا شيء لفلان فانه قد لا يبقى شيء لو اوصى قاله
 ابن القاسم المالكي رحمه الله وقال استهب رحمه الله
 له الثلث كله وان اوصى لزيد بعشر دنانير وقال اني
 اريد ان اوصي عند فراقك شاهد وان ما بقي من ثلثي

لفلان

لفلان فاق ولم يوص لاشي لفلان عند ابن القاسم وله باقي
 الثلث كله عند استهب انتهى والله اعلم **الفائدة**
 الثالثة قال في الروضة الوصية بالتكملة ما تجزئة عن
 الوصية بغيرها والاستثنى واما غير مجزئة اما القسم
 الاول فالوصية اما ان تكون بتكملة واحدة واما
 بتكملة بن قصاص امثال الاول اربعة بنين وواصى بتكملة
 ثلث ماله بنصيب احد هم فتأخذ مالا وتصدق ثلثه الى الموصي
 له وتستخرج منه نصيبا فيحصل معك ثلثا ماله
 ونصيب وذلك يعدل انصبا الوصية وهي اربعة فتلقى
 نصيبا بنصيب فيبقى ثلثا ماله في معادلة ثلاثة انصبا
 فتبسطها الثلاثة وتقلب الاسم فالمال تسعة والنصيب اثنان
 والتفاوت بين الثلث والنصيب سهم وهو التكملة تدفعه الى الموصي
 له يبقى ثمانية لكل ابن سهمان انتهى ويعني بقلب الاسم ان يسط
 النصب يصير هو المار ويسط كسر المار يصير هو النصب
 ووجه واضح مما قدمته سابقا في الفائدة العاشرة من فتحة
 التركات في مسائل انتهى وذكرنا ان صاحب الروضة رحمه الله
 يذكر في مسائل الوصية وهذا المحل منها اذا تعذر ذلك فليخرج
 الى ثمة كلام الروضة قال فيها وبطريق الديار والدرهم
 فاجعل ثلث المال دينار او درهما وتجعل الدينار نصيبا والدرهم
 والتخلف درهمان تدفعه الى الموصي له يبقى من المال ثلاثة دنانير
 ودرهما باخذ ثلاثة بنين ثلاثة دنانير يبقى درهمان ياخذها البنين
 الرابع فقلنا ان قيمة الدينار درهمان وان ثلث المال ثلاثة
 دراهم والنصب درهمان مثال التكملة اربعة بنين ونصيب
 وواصى بتكملة ثلث ماله بنصيب ابن والاخر بتكملة ربع ماله
 بنصيب البنت فالوصية الاولى ثلث ماله سواء نصيبين والثانية

ربع مال سوى نصيب فتأخذ مالا وتسقط منه
 الوصيتين يبقى خمسة أسهم من اثني عشر سهمها من مال
 وثلاثة أرضها بعدل انصبا الورثة وهي تسعة تسقط ثلاثة
 انصبا مثلثة أرضها تبقى خمسة أسهم من اثني عشر سهمها
 من مال في معادلة ستة انصبا ثم ان شئت بتسطها بأحد
 اثني عشر وفككت الاسم فالمال اثنان وتسعون والنصف
 خمسة وان شئت قلت اذا كانت خمسة من اثني عشر تعدل
 ستة فالمال تمامه بعدل اربعة عشر وخمسين بتسطها
 اثنان تسعة اثنان وتسعين تأخذ ثلث المال وهو
 اربعة وعشرون وتسقط منه نصيبين وهما عشرة
 يبقى اربعة عشر فهي الوصية الاولى وتأخذ ربعه
 وهو ثمانية عشر تسقط منه نصيبا واحدا وهو
 خمسة تبقى ثلاثة عشر فهي الوصية الثانية فتسقط
 الوصيتين من المال يبقى خمسة واربعون لكل ابن
 عشرة ولاست خمسة وانما القسم الثاني فيصور على
 وجوه منها الوصية بالتكليف مع الوصية بجزء شائع
 من المال مثاله ثلاثة بنين واوصي لزيد بربع ماله
 ولعمى وبتكلفة النصف بنصيب ابن فتأخذ مالا وتلقى
 منه ربعه لزيد ثم تلقى منه نصف لعمى وتشتريه
 منه نصيبا يبقى معك ربع مال ونصيب وذلك بعدل
 ثلاثة انصبا فتسقط نصيبا بنصيب يبقى ربع مال
 في معادلة نصيبين بتسطها ارباعا وتقلب
 الاسم فالمال ثمانية والنصيب واحد تأخذ ثمانية
 فتعزل ربعها لزيد ثم تأخذ نصف الثمانية لعمى
 وتشتريه منه واحد يبقى معك ثلاثة لكل ابن واحد
 وبطريق القياس تقول ربع المال ونصفه
 فيستحقها زيد وعمى واحد اليدين فتأخذ مالا
 له نصف وربع وهو اربعة فتسقط منه البرع
 والنصف يبقى واحد اتقسم بين الابنين الاخرين فلكل
 واحد منهما نصف فتعلم ان التخصيص نصف وتسقط

من

من الثلاثة التي اسقطتها من المال يبقى اثنان ونصف
 تسقط منها ربع جميع المال يبقى واحد ونصف فهو
 التكلفة بتسط الجميع انصافا ليزول الكسر فالنصيب
 واحد التكلفة ثلاثة والربع اثنان والمال ثمانية
 وبطريق الدينار والدرهم يجعل نصف المال دينارا
 ودرهما والدينار هو النصف وتدفع التكلفة الى
 عمى ويبقى ديناران ودرهم تسقط منها ربع المال
 وهو نصف دينار ونصف درهم بقاد دينار ونصف
 دينار ونصف درهم وذلك بعدل ثلاثة دنانير
 تسقط الجنس بالجنس يبقى دينار ونصف دينار
 في معادلة نصف درهم بتسطها انصافا وتقلب
 الاسم فالدينار واحد والدرهم ثلاثة وهو
 التكلفة ومنها الوصية بالتكليف مع الوصية بجزء شائع
 من المال مثاله اربعة بنين واوصي لزيد بتكلفة
 ثلث ماله بنصيب ابن ولعمى وربع ما يبقى من المال
 تأخذ مالا وتدفع ثلثه الى زيد وتشتريه
 منه نصيبا ويزيده على باقي المال فيحصل معك
 ثلثا مال ونصيب يخرج ربعه لعمى وذلك سدين
 مال وربع نصيب يبقى نصف مال وثلاثة ارباع
 نصيب بعدل انصبا الورثة وهي اربعة فتسقطها
 ثلاثة ارباع نصيب بثلاثة ارباع نصيب يبقى
 نصف مال في معادلة ثلاثة انصبا وربع نصيب
 فتسقطها ارباعا وتقلب الاسم فالمال ثلاثة عشر
 والنصيب سهران لكن ليس لثلاثة عشر ثلث
 فتضربها في ثلاثة فتبلغ تسعة وثلاثين فهي المال
 والنصيب ستة تأخذ ثلثها وهو ثلثة عشر
 تسقط منه نصيبا يبقى تسعة فهي التكلفة تدفعها
 اليه بد ينقسم المال اثنان وثلاثة ثون تدفع
 ربعها الى عمى وهو ثمانية يبقى اربعة وعشرون
 للبنين لكل ابن ستة ومنها الوصية بالتكليف مع الوصية

بعد ما يبقى من جزء من المال مثاله ثلاثة بنين واوصي
 لزيد بتكملة ذلك ماله بنصيب اقدم ولعم وبذلك ما بقي
 من الثلث تأخذ الثلث ماله وتلقى منه نصيبا من الثلث
 نصيب تدفع ثلثه الى عمرو ويبقى ثلثا نصيب تضمهما
 الى ثلثي المال وذلك يعدل انصبا الورثة وهي
 ثلاثة تسقط ثلثي نصيب بثلثي نصيب يبقى ثلثا
 مال يعدل نصيبين وثلث نصيب بثلث نصيب يسقط
 اثلثا وقلت الاسم فالمال سبعة والنصيب اثنان
 وان شئت قلت اذا عادل ثلثا مال نصيبين وثلث
 نصيب فالمال الكامل يعادل ثلاثة انصبا ونصف
 نصيب تنسبها انصبا فتكون سبعة وليس لها
 ثلث صحيح فتصير بها في ثلاثة تبلغ احد او عشر
 فهو المال والنصيب ستة تأخذ ثلث المال وهو
 سبعة وتلقى منه النصيب ستة يبقى واحد فهو
 التكملة وتدفع ثلث الثلثة الى عمرو ويبقى اربعة
 تفصلها الى ثلثي المال تكون ثمانية عشر
 لكل ابن ستة قال امام الحرمين رحمه الله
 كذا ذكره لكن لو تجوز الوصية الاولى في هذه
 الصورة فاوصي وله ثلاثة بنين بتكملة ثلث
 ماله بنصيب اقدم فالوصية باطلة لان نصيب
 كل ابن يستغرق الثلث فلا تكملة وح يمكن
 ان يقال الوصية الاولى هنا باطلة والثانية
 فرفضها فتبطل ايضا قال وجه ما ذكره
 ان الوصية الثانية تنقص النصيب عند الثلث
 فيبطل بها التكملة قال ويجب ان يخرج المسئلة
 واخراتها على الوجهين في ان العبرة باللفظ
 والمعنى كما اذا قال بعثك بلاثين ونحوه قلت
 الصحيح المختار صحة الوصيتين هنا قطعا
 والفرق بين باب الوصية وغيرها من العقود
 ظاهر وانت اعلم انتهى ثم قال ومنها
 الوصية بالتكملة مع الوصية بمثل النصيب

الحالة هي التي ذكرها المص رحمه الله في المتن انفا وتكملا
 عليها واستوفى في الروضة بقية احوال المسئلة وتركنا
 ذلك خوق الاطالة فراجع ذلك فيها وفي المواهب السنية
 فلفظ ما تريد والله اعلم في المسائل الدورية
 الحسامة من الوصايا والاقارب عى ما سبق من ذلك وانما
 قلت الحسامة لما قد تمت اول الكتاب في باب المواريث وان كان
 وحكمي وحسابي وبنيت كلامي فيها في اوصي
 لشخص بمثل نصيب احد الورثة العين والاصد بمن ما يبقى
 من المال بعد اخراج النصيب خمسة بنين واوصي لزيد بمثل
 نصيب اقدم ولعم وبذلك ما يبقى من المال بعد اخراج النصيب
 وانما قلت ان الوارث هنا وفيما سلف يكونه معين وان كانت
 الوصية في امثلة المص بمثل نصيب احد البنين وهو غير
 معين للاخترازا عما اذا اختلفت انصبا الورثة كزوج
 وبنات وعم واوصي بمثل نصيب اقدم اما اذا اخذت
 انصبا وهم فلا فرق بين ان يوصي بمثل نصيب شخص
 معين منهم او بمثل نصيب اقدم كما مثل المص ثم اعلم
 ان في هذه المسئلة ونظايرها ثلاثة اوجه للحساب
 احدها ان يعطى صاحب النصيب بمثل نصيب الوارث
 لو لم تكن وصية اخرى بالكسر والثاني يعطى بمثل نصيب
 من ثلثي المال والثالث يعطى بمثل نصيبه بعد اخذ
 صاحب الكسر وصيته وهو الاصح عندهم وهو مذهبنا
 وعليه التوزيع فبعد خلوها الدور الذي ذكره المص رحمه الله
 بقوله وفي هذه المسئلة ونظايرها دور ظاهر لتوقف
 معرفة جزء اي كسر ما يبقى من المال بعد اخراج النصيب
 على معرفة النصيب لانه لا بد من معرفة النصيب واخراج
 من المال للمعرف الباقي بعده حتى يعرف كسره وتوقف معرفة
 النصيب على معرفة جزء اي كسر ما يبقى من المال بعد

النصيب لان النصيب لا يكون للمواريث الا بعد الوصايا
 والوصايا ما فيها التمسك بالثقة كور فتوقف العلم بكل من
 على العلم بالاضد بل توقف العلم بالنصيب على العلم
 بالنصيب فهذا دور ووقف العلم بالثقة في هذا المسمى
 وغيره طرق كثيرة منها طريق يسمى طريق الحشو وهي ان
 نصيب سبيل الورثة في مخرج الجزء اي الكسبة الموصى له ثانيا
 وهو الكسبة المضاف للباقي بعد النصيب معبرا له كانه مضاف اليه
 صبح المال واحفظ الحاصل ثم اسقط بسط اخر اي كسبة الوصية
 من مخرج هذا الذي تحقق هو سهم الحشو والباقي هو النصيب
 الموصى به فزده على المحفوظ وهو يحصل ضرب المسألة في مخرج
 الكسبة يحصل صحيح المسألة ثم انما ردت فيها بين الموصى له
 والورثة اذ فقه اي الزاد على المحفوظ الموصى له مثل النصيب
 والباقي هو المحفوظ اخرج منه جزء الوصية الثانية الموصى له
 بالجزء المذكور وافهم الباقي بين الورثة ثم شرع في المثال فقال
 مسألة ثلاثة بنين واوصى لزيد بنصيب احدى اهلهم ولم ينصف
 ما بقي من المال بقدر اخرج النصيب فاضرب مسألة الورثة
 وهي ثلاثة في اثنين مخرج النصف كانه نصف الكل واحفظ
 الستة الحاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة ثم اسقط بسط
 النصف وهو واحد من مخرج وهو اثنان يفضل واحد وهو
 نصيب زيد الموصى له بمثل نصيب احدى اهلهم زده على المحفوظ وهو
 ستة فجمع مسعود فخرج المسألة من سبعه لزيد سهم بمثل ما كان
 ولم يلاشه هو نصف الستة ثانيا فقه من المال الذي هو سهم زيد
 اخرج السهم الذي هو النصيب ولكل ابن سهم لان الباقي من السبعة
 بعد اسقاط حصتي زيد وعم ودها اربعة ثلاثة بين البنين
 الثلاثة لكل ابن سهم ولما كانت الوصية للزوجة اربعة على الثلث
 يحتاج الى الاشارة قال هذا ان اجاز النول الثلاثة الوصيتين
 فان ردوا الوصيتين فزيد وعم ثلث المال سهم على نسبة وصيتهما
 ارباعا لزيد زعمه ولو وثلاثة ارباعه فاصلها اتم المالية
 بتقدير

بتقدير برالرد ثلاثة منها سهم للوصايا على اربعة
 بناتها والباقي سهمان للبنين للبنين على ثلاثة بناتها
 وسهام الورثة الثلاثة وسهام الوصايا الاربعه متساويان
 فاضرب الثلاثة في الاربعة للمباينة والحاصل وهو اثنان
 عشر اضربه لانه جزا السهم في اصلها ثلاثة يحصل
 ستة وثلاثون منها تصح للوصايا اثنان عشر بين زيد
 وعم واربعا مما تقدم لزيد زعمه ثلاثة ولعم و
 ثلاثة اربعا كما تقدم لزيد زعمه ثلاثة ولعم و
 اربعا تسعة للبنين الباقي اربعة وعشرون لكل
 ابن ثمانية ولا يجزى الحكم فيما لو اجاز والزيد دون
 عمرو وعكسه او اجاز بعض البنين لهما ولا حد هي
 مسألة ثلاثة بنين واوصى لزيد بنصيب احدى اهلهم ولم
 يترك ما بقي من المال بعد النصيب ارض بمسألة الكسبة
 وهي ثلاثة في مخرج الثلث وهو ثلاثة ايضا يحصل
 تسعة احفظها واسقط بسط الثلث وهو واحد من مخرج
 وهو ثلاثة يفضل النصيب اثنان كما تقدم ان الباقي
 من المخرج بعد اسقاط البسط منه هو النصيب وستر
 هذا يعني من ما ريس قسمة المص في قبل الفراع
 من التفتيح وسنريد ذلك بيانا ان شاء الله تعالى عند
 قول المص رحمه الله فيما سياتي وموجه قلة التامل
 ردوها على المحفوظ وهو تسعة فتصح المسألة من
 المجتمع احدى عشر لزيد سهمان مثل النصيب وعم و
 ثلاثة هي ثلث التسعة الباقي من الاحد عشر بعد
 اسقاط الكسبة بين الذين هم مثل النصيب ولكل
 ابن سهمان لان الباقي بعد الوصيتين ستة بين
 البنين الثلاثة هذا ان اجاز وان كان رد الوصيتين
 صححت مسألة الرد من خمسة واربعين لان اصلها ثلاثة
 فواحد بين زيد وعم وعلی خمسة واثنان بين
 البنين على ثلاثة وخمسة وثلاثة متساويان فز
 ومنظورها خمسة عشر هي جزا السهم وحاصل ضرب

في الثلاثة اصلها خمسة واربعون كما ذكر
 للتوصايا ثلثها خمسة عشر كزيد خمسها ستة ولعمرو
 ثلاثة اقسامها تسعة والباقي ثلثا ثون للبنين الثلاثة
 لكل ابن عشر وان اختلفت ردا او اجازة فلا يخفى
 الحكم مسيلة ثلاثة بنين واوصي لزيد بنصيب احدى
 ولعمرو ربع ما يبقى من المال بعد النصب فان اردت
 عملها فاضرب الثلاثة مسيلة البنين في اربعة مخرج
 الربع وخذ على الحاصل وهو اثنا عشر الباقي
 من مخرج الربع وهو اربعة بعد اسقاط بسطة
 وهو واحد منه وذلك ثلاثة فتصح من المخرج
 خمسة عشر كزيد ثلاثة كاحد البنين ولعمرو ثلاثة
 وهي ربع الاثني عشر الباقية من الخمسة عشر بعد
 اسقاط النصب الذي هو ثلاثة منها ولكل ابن
 ثلاثة لان الباقي تسعة بين البنين الثلاثة
 لكل ابن ثلاثة وتخرج بالاختصار الي ثلثها
 خمسة وكل نصيب الي ثلثه ويرجع زيد وعمرو وكل
 ابن الي سهم واحد وياتي فيها كلام المص الا في وان
 ردوا الوصيتين صح مسيلة الرد من ثمانية
 عشر لان اصلها من ثلاثة فواحد بين زيد وعمرو
 علي اثنين يباينهما وسهران علي ثلاثة بين
 بيايين عدد هم واثنان وثلاثة متباينات
 ومسطحهما ستة هي جز سهمها وحاصل
 ص بها في ثلاثة اصلها ما ذكر لزيد وعمرو
 الثلث ستة بينهما بالسوية ولبنين اثنا عشر
 لكل ابن اربعة ولا يخفى الحكم لو اجازوا او بعضهم
 لبعضهم مسيلة ثلاثة بنين واوصي لزيد بنصيب

احدهم

احدهم ولعمرو بثلثي الباقي من المال بعده اضرب ثلاثة
 عدد البنين في ثلاثة مخرج الثلثين وخذ على الحاصل
 وهو تسعة باقي المخرج للثلثين بعد اسقاط بسطهما
 منه وهو اربعة باقي المخرج المذكور واحد فتصح من المخرج عشر
 لزيد سهم كاحد البنين ولعمرو ثلثا التسعة الباقية من
 العشر بعد اسقاط سهمهم مثل النصب ستة وان ردوا
 الوصيتين فمن ثلاثة وستين تصح لما بقى رد ثلثي زيد وعمرو
 ثلثه اربعة وعشرون بينهما اسباعا كزيد سبعها ثلاثة ولعمرو
 ستة اسباعا ثمانية عشر ولبنين اثنان واربعون لكل
 ابن اربعة عشر ولا يخفى الحكم لو اختلفوا اجازة ورضا
 مسيلة ثلاثة بنين واوصي لزيد بنصيب احدى ولعمرو
 بنصف وثلث ما يبقى من المال بعد النصب اي خمسة
 اسد اس الباقي من المال بعد النصب فاضرب ان اردت
 عملها ثلاثة مسيلة البنين في ستة مخرج النصف
 والثلث وخذ على الحاصل وهو ثمانية عشر وسهما
 واحد او هو الباقي من مخرج النصف والثلث وهو
 ستة بعد اسقاط البسط منه وهو خمسة فتصح من
 تسعة عشر كزيد سهم كاحد البنين ولعمرو خمسة
 عشر لان الباقي من التسعة عشر بعد اسقاط النصب
 منه وهو واحد ثمانية عشر ونصف تسعة وثلثه
 ستة وجموعها خمسة عشر هو وصية عمرو ويبقى
 ثلاثة اسهم للبنين الثلاثة لكل ابن سهم
 هذا ان اجازوا الوصيتين فان ردوا الوصيتين
 فمن مائة واربعة واربعين تصح لما هو معلوم لزيد
 وعمرو والثلث ثمانية واربعون يقسم بينهما علي نسبة

وصنيتها لزيد ثلاثة ولعم وخمسة واربعون وللبنين الباقي
 ستة وتسعون لكل ابن اثنان وثلاثون وان اردوا البعض
 دون بعض احتاجت الي الجامعة ويقدم كثير من ذلك مما يغني
 عن الاعادة مسئلة ثلاثة بنين واوصى لزيد بنصيب ابن ولعم
 بنصف سدس الباقي من المال بعده تصح من سبعة واربعين
 لما مر لزيد احد عشر كتابا ولعم وثلاثة هي نصف سدس
 الباقي من السبعة والاربعين بعد اسقاط النصيب وهو احد
 عشر وذلك ستة وثلاثون ولكل ابن احد عشر وكل ذلك وافق
 مما مر ولا تقتصر هذه المسئلة الي اجازة لان مجموع الوصيتين
 اربعة عشر وهي انقص من ثلث المال لان ثلثه يزيد عن خمسة
 عشر وقد ذكر المصنف رحمه الله في هذه الامثلة الكسر الفرضي والكسر
 والمعطوف والمضاف ونسب على ذلك ما يراي باقي الاجزا
 اي الكسر من منطق واحتم وغير ذلك من الكسور المتشعبة
 قلت هكذا ذكر هذه الطريقة كثير من المصنفين وليست
 عامة لانه ربما تعدد فديق من الموصي لهم بالنصيب او بالي
 من الباقي بعده فلا تصح اذ ذاك على ما ذكرناه وكثير
 ما يحتاج الي اختصار كما في المسئلة المتقدمة وهي ثلاثة
 بنين واوصى لزيد بمثل نصيب احد هم ولعم وربع
 ما يتبقى من المال بعد اخراج النصيب ويقدم انما تخرج
 بالاختصار اني ثلثها خمسة واشكرت الي ذلك وموجبه
 قوله التام في قواعد تصحيح المسائل الورثة في المخرج دائما
 وانما يكون ذلك حيث يكون الباقي من المخرج بعد بسطه
 مباينا لمسئلة الوصية اما اذا كان متقسما كالمثال المذكور
 فان الباقي من المخرج الرابع بعد بسطه ثلاثة وهي متقسم
 على مسئلة الورثة ولا يحتاج الي ثلثة او كان موافقا
 كالمثال الا في فلا يغرب الكل في الكل بل وفق المسئلة

في

في الكل وهم ضربوا الكل في الكل في الجميع وايضا فقالوا
 في النصيب المشبه به يسقط البسط من المخرج فالباقي هو
 النصيب وانما يكون كذلك في حال المباينة واما في الانقسام
 والموافقة فلا يحتاج تقطيع القواعد السابقة في استخراج
 نصيب كل وارث من مبالغ التصحيح قبل التصحيح وذلك لان
 البسط هو حصص الموصي له بالجزء والباقي هو حصص الورثة والورثة
 قريب ومساهمة ذلك الباقي وتقدم انه اذا انكسر نصيب
 علي قريب وكان مباينا كانت سهامه من الاصل حصصه
 واحد من التصحيح وان كان موافقا فوفق حصته
 من الاصل حصصه واحد من التصحيح فلم ينظر والي شيء
 من ذلك كله كما رأيت سابقا وصوابها اي هذه الطريق
 صناعة يعني والاولي فيها ولو عرفت ذلك لكان اولى
 فليس ما فعلوه خطأ حتي يكون خلافا صوابا فان كثيرا
 ما يحتاج المسائل الي اختصار وقد يحتاج الي تصحيح
 بعد تصحيح فالاولي ان تصح المسئلة بتقدير الوصية
 بالجزء اي الكسر فقط كما في مصنف الي جملة التركة
 كما سبق اول باب الوصية ثم تقسمها بين الموصي له
 بالجزء والورثة وتعلم كم حرج النصيب المشبه به
 لصاحبه فتزيد مثله علي المبلغ يحصل التصحيح
 والقدر المريد فوق مصنفها بتقدير الجزء فقط هو
 حصص الموصي له بمثل النصيب اذ علمت ذلك فلو
 ترك رجل زوجة واما وعا واوصى لزيد بنصيب
 الزوجة ولعم ونحوه ما يبقى من المال بعد النصيب
 فاذا اردت عملها علي ما ذكر قاصلا خمسة مخرج الخمس
 فاخرج بسط الخمس واحد الموصي له بالجزء من مخرج

وهو خمسة والأربعة الباقية هي حصنة الورثة توافق
مسيلة الورثة وهي اثنا عشر للزوجة ثلاثة وللأم
أربعة وللعم خمسة وقوله بالربع متعلق بتوافق
فأضرب ربعها ثلاثة في المخرج وهو خمسة يحصل خمسة
عشر منها نصيب يتقدر بالجز فقط لعم وخمسها ثلاثة
وللزوجة ثلاثة فرد علي المبلغ وهو خمسة عشر ثلاثة
مثل نصيب الزوجة لزيد فتصير من ثمانية عشر
فلزيد ثلاثة كالزوجة ولعم وثلاثة خمس الخمسة عشر
الباقية بعد إسقاط النصيب وللزوجة ثلاثة وللأم
أربعة وللعم خمسة ولا تقتصر في هذه الحالة إلى إجازة
لأن الوصية بين تلك المال فقط ولو كانت المسيلة
بما لها قد تركت الميت فيها الزوجة والأم والعم وكانت
وصية عمر ونحوها الباقية بعد النصيب وصية زيد
بنصيب الأم لصحت المسيلة بذلك التقدير من تسعة عشر
لأنك إذا أردت مثل نصيب الأم أربعة على الخمسة عشر
حصل ما ذكر أو كانت وصية زيد بنصيب العم
لصحت من عشرين لأنك إذا أردت مثل نصيب العم
خمس على الخمسة عشر حصل ما ذكر وتقتصر في كل
منها إلى الإجازة لأن الوصية فيهما زايده على الثلث
انتهى وجنبه أن رد الوصيتين أو واحدة منهما أو بعضهما
كلها أو بعضها احتاجت إلى زيادة عمل بقدر نظيره
كثيرا فلا يطيل بذكره **فإن** في عم
المسايل بغير ما تقدم فيها طرق منها ما فوق الكس
وهي أن تزيد على مسيلة الورثة منها بمثل ما فوق
كسر الوصية وعلي الحاصل مثل النصيب المشبه به
يحصل

يحصل التصحيح أن لم يكن هناك كسر والا فابسط الجميع
من عينه يحصل المطلوب ففي زوجة وأم وعم وأوصي بنصيب
الزوجة وخمس ما يبقى فوق الخمس الربع فرد على الأثني
عشر ربعها يحصل خمسة عشر وعلي الحاصل ثلاثة مثل
الزوجة مجتمع ثمانية عشر منها تصير وإن أوصي بنصيب الأم
فرد أربعة على الخمسة عشر مجتمع تسعة عشر أو بنصيب
العم فرد خمسة على الخمسة عشر مجتمع عشر ونحوها تقدم
وفي ثلاثة بنين وأوصي بمثل نصيب أحدهم ولعم و
بثلث الباقي من المال فوق الثلث النصف فرد علي
الثلثة نصفها سهما ونصفا وعلي الأربعة والنصف
المجمعة سهما مثل النصيب مجتمع خمسة ونصف أسطرها
أيضا فحصل أحد عشر فما تقدم ومنها طريق الجبر وهي
في ثلاثة بنين إلى تأخذ مالا وتلقى منه نصيب يبقى مال
الأربعة فتلقى ثلثه وذلك ثلث مال الأربعة نصيب
بقي ثلثا مال الأربعة نصيب بعد أن أضبا الورثة فيرد
فأبسطها اثنا ثلثا ثلثا تعدل ثلاثة أضبا وثلثي هو
الثلثين اثنا ثلثي اثنين فيها النصيب قال الخيري
رحمه الله بعد هذا ذكرها وهذا يسمى القلب والتحويل
لأنك تجعل الأضبا وكسورها المال وتجعل كسورها المال
هي النصيب وهذه طريقة القرصين وأما طريقة الحساب
فإنك تحتاج إلى تكثير المال بأن تزيد عليه وعلى
ما يعاد له بمثل نصفه فيصير المال بعد خمسة
أضبا ونصفا فابسط ذلك أيضا فإين أحد عشر والنصيب
اثنان انتهى وهذا الذي ذكر الخيري رحمه الله أنه يسمى
القلب والتحويل هو الذي أشرت إليه في الفائدة العاشرة

والأربعة الباقية هي حصنة الورثة توافق مسيلة الورثة وهي اثنا عشر للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللعم خمسة وقوله بالربع متعلق بتوافق

في قسمة التركات وذكر ان صاحب الروضة رحمه الله كثيرا ما يذكره في الوصايا ومنها طرقت الدينار والدرهم ففي المثال المذكور تجعل المال دينار او ثلاثة دراهم تلقى بالنصيب دينار او بثلث الباقي درهمين يبقى درهما بعد لان النصيب الوترية وهي علي ما فرضت ثلاثة دنانير فاجعل قيمة الدينار اثنين وقيمة الدرهم ثلاثة وكنت جعلت المال دينار او ثلاثة دراهم فهو واحد عشر كما قلنا والنصيب قيمة الدينار وهذه الطرق الثلاثة ذكرها الخيري في التلخيص ومنها وذكره النووي رحمه الله في الروضة طرقت المقادير تعطى الموصي له بمثل النصيب نصيبا من المال يبقى منه مقدار تدفع ثلثه الى عمرو ويبقى ثلثا مقدار تقسمها بين البنين يحصل لكل ابن تسعا مقدار فتعلم ان ما اخذه الموصي له بالنصيب تسعا مقدارا فالمال كله مقدار وتسعا مقدارا فتستطاع ان تساعا تكن احد عشر كما قلنا والنصيب بسط التسعين وذلك اثنا عشر ومنها طرقت الخطاين وهي مذكورة في الروضة وذكر فيها انها تسمى الجامع الكبير من طرق الخطاين فراجعها فيها والله اعلم **فصل** فيما اذا اوصي لشخص بمثل النصيب ولا خذ جدر ما يبقى من جدر من المال بعد النصيب وقد ذكر في بعض ضمن مثال بقوله ترك ثلاثة بنين واوصي لزيد بنصيب واحد لهم وبثلث ما يبقى من الثلث اي ثلث المال بعد النصيب اي النصيب الموصي به ففي قول مالك وابن ابي ثبالي رحمهما الله الثلث للموصي له بالنصيب والقضية الثانية باطلة لانه لم يبق

من الثلث ما يبقى من الثلث

من

من الثلث شيء فيوصي به وذلك لان عندها كما تقدم تعطى الموصي له بمثل النصيب من اصل المال وغيره ما يعطاه من زيد اعلى الفريضة كما تقدم تفصيل ذلك كله **والنصر على مذهبا** فتقول قال المصنف رحمه الله فيها اي هذه المسئلة واشياء طرق كثيرة متقاطعة تعرف بطرقت الدينار والدرهم يريدون اي الفرضيون والحساب بالدينار والنصيب المسببه وبالدرهم السهم وليس يريدون حقيقة الدينار والدرهم الشريعيين الا في ذكرها ان شاء الله تعالى فهو من باب التمثيل والمجاز لا الحقيقة وهو اي الطريق المذكور وهي ثوبت وتذكر ان تحمل ثلث دينار او ثلاثة دراهم لا ب الوصيت من معتبرتان من الثلث اي ثلث المال وانما جعلت الدرهم ثلاثة ليكون الباقي من الثلث بعد اسقاط النصيب ثلث صحيح لانه جعل الباقي من الثلث ثلثا ليد دينار مثل النصيب وكذا درهم ثلث الدرهم الثلاثة الباقية من الثلث بعد اخراج النصيب واد كان ثلث المال دينار او ثلاثة دراهم فيجب ان يكون المال كله ثلاثة دنانير وتسعة دراهم ويجب ان يكون لكل ابن دينار مثل النصيب المدفوع لزيد واذا دفعت لزيد دينار ولعمرو درهم من جميع المال يفضل ديناران وثمانية دراهم للاولاد الثلاثة فاجعل الدينارين لاثنين والدرهم نصيب الابن الثالث لا تخصا رفته فيها فعلمت ان الدينار عبارة عن ثمانية دراهم وان المال كله ثلاثة وثلاثون درهما لانه ثلاثة دنانير كل دينار منها ثمانية

دراهم فالدنيا ثلثة اربعة وعشرون درهما واذ اظهر ذلك الى السبعة دراهم كان المجتمع ثلثة وثلثين درهما اي ثلثة وثلثون سهما لان كل درهم سهم كما تقدم ولهذا عثر المص رحمه الله في شرح كشف الغوامض عن هذه الطريقة بدل الدنيا وادراهم بالانصبا والسهم ففتح المسئلة من ثلثة وثلثين سهما عدد الدراهم ثمانية اسهم لزيد مثل الدنيا الذي ظهر انه ثمانية دراهم التي هي ثمانية اسهم وسهم لهم والذي هو عبارة عن درهم الذي هو ثلث باقي الثلث ولكل ابن ثمانية التي ظهر اخذ قيمة الدنيا ومنها طريق الخطاين وذكرها في الروضة بقوله بقدر ثلث المال عدد له ثلث لقوله بثلث الباقي من الثلث وليكن ثلثة تزيد عليها واحد للنصيب فيكون اربعة واذ كان الثلث اربعة فالثلاثان ثمانية والجملة اثنا عشر تعطى زيدا سهما وعمر سهما وهو ثلث الثلثة الباقية من ثلث المال يبقى سهمان هو تقسمهما الى ثلثي المال يكون عشرون وكان ينبغي ان يكون ثلثة ليكون لكل ابن مثل النصيب المتروك فقد زاد علي ما ينبغي سبعة فهو الخطا الاول ثم بقدر الثلث خمسة وتجعل النصيب اثنين وتعطى عمر واحد ويقاس سهمان تزيد على ثلثي المال وهو عشرون على هذا المقدار يبلغ اثني عشر وكان ينبغي ان يكون ستة ليكون لكل ابن سهمان فزاد علي ما ينبغي ستة فهو الخطا الثاني ثم نقول لما اخذنا اربعة من ذلالي الواجب سبعة ولما فزدا سهمنا نقص عن الخطا سهم فعملنا ان كل سهم يزيد ينقص به من الخطا سهم وقد بقي من الخطا ستة اسهم اسهم فزيد لهم ستة اسهم يكون احد عشر فهو ثلث المال انصيب منها ثمانية وجميع المال ثلثة وثلثون ونسب

هذه

هذه الجامعة الطريقة الجامع الصغير من طرق الخطاين انتهى ومنها طريق الجبر وذكرها الخيري في التلخيص بقوله خذ ثلث المال والبق منه نصيبا يبقى ثلث مال الانصبا الق ثلثه تسع مال الا ثلث نصيب يبقى تسع مال الا ثلث نصيب من ده علي الثلثين يصير ثمانية اتساع مال الا ثلثي نصيب من ده بعد ذلك ثلثة انصبا فاجبره يصير ثمانية اتساع مال بعد ثلثة انصبا وثلثين فابسطها اثلاثا تصير احد عشر فمضى الثلث والمال ثلثة وثلثون والنصيب ما معك من اهل المال وهي ثمانية وان شئت جبرت ثمانية اتساع بان تزيد عليها وعلى ما يجادلها مثل ثمنه يصير المال بعد اربعة انصبا وثمانيا فاذا ابسطتها اثمانا كانت ثلثة وثلثين انتهى قول دراهم قال المص رحمه الله في شرح كشف الغوامض تنبيهه اذا كان النصيب الموصى به يستغرق الجرا المضاف اليه الباقي فالوصية للثاني باطلة لان وصيته في الباقي وليس بعد النصيب باقي كما اذا كان الموصى ايمان واوصى بنصيب احداهما لزيد ولغيره ينصف الباقي من الثلث او ثلثه او بربعة او بثلثي جز كان فنقص ثلث المال نصيبا وعدا يصح منه الجزء المفروض كالثلث مثلا فنقص ثلث المال نصيبا وثلثة اسهم ثم خرج من الثلث نصيبا لزيد وسهما لهم يفضل من الثلث سهمان ومن المال نصيبان وثمانية اسهم النصيبان اثنين ويفضل ثمانية اسهم لا مستحق لها بدقي من اربعة فزيد ذلك علي ان العرض محال وان النصيب يستغرق الثلث ولم يبق منه شيء فلا وصية لهم ووصية باطلة انتهى والله اعلم الفتايدة الثانية

قال في الروضة مسيلة ثلاثة بنين واوصي لزيد بمثل
نصيب واحد لهم ولعمى وبثلث ما يبقى من الثلث بعد نصف
النصيب عند ثلث مال واستقط منه نصيبا يبقى ثلث
مال سوى نصيب استقط منه ثلث الباقي بعد نصف
النصيب وهو تسع مال الاسدس نصيب يبقى تسع مال
الاخمس اسدس نصيب نرده على ثلثي المال يكون ثمانية
اتساع مال الاخمس اسدس نصيب تعدل ثلاثة انصبا
فاجبر وقابل تعدل ثمانية اتساع مال ثلاثة انصبا
وخمس اسدس نصيب فاضرب ثلاثة وخمس اسدس
في سبعة تبلغ اربعة وثلاثين ونصف ابسطها انصبا
تكن تسعة وستين فهي المال لزيد منها ستة عشر
ولعمى وخمس انتهى والله اعلم **الفار** **قوله الثالث**
قال فيها ايضا فصل في الوصية بنصيب احد الورثة ميرته
مع الوصية يحزن بها من جميع المال والاخر ما يبقى منه
مثاله بنت واخ واوصي لزيد بمثل نصيب واحد لهم ولعمى
بربع المال وليكر بنصف الباقي بعد ذلك فعلى طريق
القياس تعلم انه اذا اخذ عمر وربع المال ونصيبا
ينبغي ان يكون للباقي نصف واقل عدله نصف اثنان
ليكر منها سهم يبقى سهم لكل واحد من الوارثن
نصف سهم فعلمنا ان النصيب نصف سهم فيكون
الباقي من المال بعد الربع سهمين ونصف سهم وذلك
ثلاثة ارباع المال تزيد عليه ثلثه وهو خمسة
اسدس يسيلخ ثلاثة وسدسين تبسطها اسدس
تبلغ عشرين لزيد ثلاثة ولعمى وخمس يبقى اثني عشر
ليكر نصفها ولكل واحد من الوارثن ثلاثة

ما نصيب

ما نصيب ولو كانت المسيلة بها الا ان وصية عمى وخمس
المال ووصية بكر بثلث الباقي فالمال خمس والنصيب واحد
انتهى اوصي لزيد واحد ولعمى وخمس المال واحد وليكر
ثلث الباقي واحد وللميت واحد وللأخ واحد والله اعلم
الفار **قوله الرابع** قال فيها ايضا فصل
فيما اذا كان الحزان مع النصيب احدها بعد الآخر
مثاله ام وعمران واوصي لزيد بمثل نصيب واحد
ولعمى وربع ما يبقى من المال بعد النصيب ولعمى
بنصف ما يبقى بعد ذلك ياخذ مالا وتلقى منه نصيبا
يبقى مال الا نصيبا تلقى من هذا الباقي ربع يبقى ثلاثة
ارباع مال الا ثلاثة ارباع نصيب تلقى من الباقي
ثلثه يبقى نصف مال الا نصف نصيب تلقى من الباقي
نصفه يبقى ربع مال الا ربع نصيب بعد ذلك ثلاثة
انصبا تجبر وتقابل فربع مال بعد ثلاثة انصبا
وربع نصيب فتضربها في اربعة تبلغ ثلاثة عشر
النصيب منه واحد يبقى اثنا عشر لعمى وربعها يبقى تسعة
ليكر ثلثها تبقى ستة كمال نصفها يبقى ثلاثة لكل واحد
من الورثة واخذ كالنصيب انتهى والله اعلم **الفار** **قوله**
الخامس قال فيها ايضا فصل في الوصية
بنصيبين مع الوصية يحزن بعد كل نصيب مثاله ثلاثة
بنين واوصي لزيد بمثل نصيب واحد لهم ولعمى وبثلث
ما يبقى من الثلث بعد النصيب فخذ ثلث المال وادفع
منه نصيبا الي زيد يبقى منه مقدار يدفع ثلثه
الي عمى ونيفا معنا ثلث مقدار وياخذ ثلثا اخر
وتدفع منه نصيبا الي بكر يبقى مقدار تعطى خاله نصفه

يبقى نصف مقدار فتضم الباقي من الثلثين وهو مقدار
 وسدس مقدار الى الثلث الثالث وهو نصيب
 ومقدار يكون نصيباً ومقدارين وسدس مقدار
 وذلك بعد ان نصيب الورثة وهي ثلاثة تسقط نصيباً
 بنصيب يبقى مقداران وسدس مقدار في معادلة
 نصيبين قال النصيب الواحد مقدار ونصف سدس
 مقدار وكذا فرضنا كل ثلث نصيباً ومقداراً فهو
 اذا مقداران ونصف سدس تنسبها بالقرص
 في اثني عشر تكون خمسة وعشرين وجملة المال
 خمسة وتسبعون والنصيب ثلاثة عشر فليزيد
 ثلاثة عشر ولعمري واربعة ولبكر ثلاثة عشر
 ولحالة ستة ولكل ابن ثلاثة عشر كالنصيب
 انتهى والله اعلم **باب** السابعة السادسة
 قال فيها ايضا فصل في الرصبة
 بنصيب وتجنس شايح على شرط ان لا يصار بعقد
 الورثة أي لا يدخل النقص عليه مثاله ابناء واوصى لزيد
 بربع المال ولعمري بنصيب احداً لابن علي ان لا يصنام الثاني
 بالوصيتين هي بل اربعة لذكره الربع لزيد نعم وللأبن
 الذي شرط ان لا يصنام سهمان يبقى سهم لعمري وللأبن
 الآخر لا يصح عليهما فتضرب اثنين في اربعة مسئلة
 ثلاثة بنين احدهم بكر واوصى من ثلث ماله لزيد
 بنصيب اصد هم ولعمري وثلث ما يبقى من الثلث وشرط
 ان لا يصنام بكر فخذ ثلث المال وادفع اليه ثلثه
 نصيباً يبقى مقدار اريد دفع ثلثه الي عمر ويبقى ثلثا مقدار

تضمها

تضمها الى الثلثين وهما نصيبان ومقداران وذلك كله
 بعد ذلك المال ونصيبين اما ذلك المال فهو الذي يوفيه
 بكر غير منقوص واما النصيبان فهما نصيبا الابن الآخر
 وذلك ثلاثة نصيبا ومقدار فتسقط نصيبين ومقدار بمقدار
 يبقى نصيب في معادلة مقدار وثلثين ففرضنا ان النصيب
 مقداران وثلثان وان الثلث مقداران وثلثان فتبسطها
 اثلاثاً تكن ثمانية فهي ثلث المال والنصيب منها خمسة وجملة
 المال اربعة وعشرون لزيد خمسة ولعمري وسهم ولبكر ثمانية
 ولكل واحد من الاخرين خمسة كالنصيب انتهى والله اعلم

فصل فيما اذا اوصى لكل من شخصين بنصيب معين وكسر
 مما لا خير او لكل منهما بنصيب معين الاكمل مما لا خير
 واوصى لاحدهما بنصيب معين وكسر مما لا خير وللآخر بنصيب
 معين الاكمل مما لا خير سواء اخذ النصيب او اختلف فهذه
 ستة احوال وسواء اخذ الكسر من الابن او اختلف فصارت
 الاحوال اثني عشر من ضرب الستة في اثنين وهذه كاحوال
 نظيره من مسائل الاقدار الاثنية في الفصل الثاني وان زاد
 الموصي لهم علي اثنين زادت الاحوال اذا علمت ذلك ففي
 استكمال هذه المسائل طرق خاصة وطرق عامة منها
 طريق خاصة لا سيما في كلام المصنف ذكرها المصنف رحمه الله
 تبعاً للكلالي رحمه الله في ضمن مسائل ذكره بقوله تركت
 شخصاً ابناً واوصى لزيد بمثل النصيب ابنة ونصف ما لعمري
 ولعمري ومثل نصيب ابنة ونصف ما لزيد محمد مثال انفق فيه
 النصيبان والذكران عطفاً والنصيب في كل منهما فقير منفرد
 بالطريق في ذلك ما ذكره بقوله طريق هذه المسألة ونظيره

ص

مما اجتمع فيه الشرطان الاتيان في كلامه ان تجعل مخرج
 الكسر المذكور وهو اثنان في مثل هذا المثال من كل
 مسألة فيها الوصية بالنصف سهمها لزيد مفعول ثان لتجعل
 ومثل ذلك لعمرو وتسقط بسط الكسر من ثمره فالباقي
 نصيب المشبه به لانه كما سياتي في الشرط الاول سهم واحد
 فتصح هذه الصورة على هذا العمل من خمسة لزيد سهمان
 مثل المخرج و لعمرو سهمان كذلك وللان سهم لانك اذا هـ
 اسقطت بسط النصف من مقامه بقي واحد فهو ما للان هـ
 والوصيتان مجموعهما اكثر من الثلث فتتوقفان على اجازة
 الان فلذا قال هذا ان اجاز الان الوصيتين وان رد الان
 الوصيتين فزيد و عمرو الثلث فقط فاصلا المسئلة اي مسئلة
 الرذ من ثلاثة و اجماعا واحد على اربعة لزيد سهمان و لعمرو
 سهمان والاولي كما سياتي ان يقال على اثنان لا يستقيم
 الواحد على الاربعة وهو مبين فاضرب اربعة في ثلاثة
 اصلها تبلغ اثني عشر منها تضع ثلثها اربعة لزيد سهمان
 و لعمرو سهمان ولله بن ثلثها ثمانية وترجع بالاختصار
 الي نصفها ستة وكل نصيب الي نصفه فزيد سهم و لعمرو
 سهم وللان اربعة لتوافق الان نصيبا بالنصف فكل
 وفي هذا التصحيح نظر من جهة الصناعة الحسابية فان
 الاختصار في العمل اولى وترك تطويل الحساب ربح
 فانك لا تحتاج الي تقسيم من الاثنى عشر ثم الي اخضاع
 الي الستة لانا نقول ان الوصية لزيد هي قدر الوصية
 لعمرو ولان لكل منهما اثنان ولهذا نتخذ سهامهما
 متساوية لكل منهما سهمان فيستحقان الثلث بينهما
 بالسوية فيقسم على عدد الروس لانك اذا رجعت كلامك
 الاثنان الي نصف واحد رجعا الي عدد الروس فتقول
 اصلها اي المسئلة الرذ ثلاثة لزيد و عمرو الثلث واحد

على

على اثنان وفق سهامها المساوي لعدد رؤسها كما قررناه
 لا ينقسم ويبين فاضرب اثنان في اصلها ثلاثة فتصح من ستة
 وهي التي رجعت اليه بالاختصار في العمل السابق لزيد و عمرو
 ثلثها سهمان لزيد سهم و لعمرو سهم وللان الباقي اربعة
 وهكذا العمل في نظايرها كما تقدمت الاشارة اليه اول كتاب الوصايا
 انتهى وهذا الذي ذكره فيما تقدم وفيما سياتي فيما اذا اتفق
 الكسر ان عطا و ياتي مثله فيما اذا اتفقا استثنى لكن تجعل
 البسط على المقام تحصل نصيب الان النصيب ما لعمرو
 المثال لو اوصي لزيد بمثل نصيب الان النصيب ما لعمرو
 و لعمرو مثل نصيبه الان نصيب ما لزيد فزيد اثنان كالمقام
 و لعمرو اثنان كذلك ثم رتب بسط النصف على مقامه مجتمع
 ثلاثة فهي ما للان فتصح من تسعة ومن الطريق الخاصة طريق
 ما فوق الكسر وما تحت الكسر وشرطها تساوي الكسرين هـ
 والنصيبين والاتفاق عطفا او استثناء ولا يشترط فيها
 ان يكون النصيب المشبه به سهم واحد كما شرط في الطريق
 السابقة فيما سياتي ففي العطف ترد على النصيب المشبه به
 ما فوق الكسر تحصل ما لكل من الوصيين لها وفي الاستثناء
 انقص منه بنفسه ما تحت الكسر بفضيل ما لكل منهما وان
 حصل كسر فابسط الكل من جنسه ففي هذا المثال ترد على
 نصيب الان مثله لان فوق النصف المثل فيحصل لزيد
 اثنان و لعمرو اثنان ترد لكل منهما على سهم الان مجتمع
 خمسة منها تضع كما سلف وفي الذي ذكرته في الاستثناء انقص من
 نصيب الان ثلثه لان تحت النصف الثلث يبقى ثلثان فزيد
 ثلثان و لعمرو ثلثان ترد ذلك على سهم الان مجتمع
 اثنان و ثلث فابسط الكل اثلاثا تصح من تسعة كما ذكرنا
 لزيد سهمان بسط الثلثين و لعمرو كذلك وللان ثلاثة
 بسط السهم اثلاثا ولو كانت المسئلة بمثلها فلو وصي فيها

لكل من زيد وعمرو خمسة وللكل ابن اربعة وكل ذلك واضح هذا
 الا ان فيها ابنيين فالاجازة من ستة لزيد سهمان كما لمقام
 ولعمرو سهمان كذلك ولكل ابن سهم والوصية اكثر من الثلث
 والرد من ستة ايضا كالاجازة لزيد سهم وعمرو سهم
 ولكل ابن سهمان وذلك واضح مما تقدم ولو كان الاستسنا
 بدل العطف كان علي الطريقي الاول لزيد اثنتان ولعمرو
 اثنتان وهما المقام ولكل ابن مجموع البسيط والمقام ثلاثة
 فنصيب من عشرة وعلي الثانية التي ذكرناها وهي ما تحت الكسر
 في الاستسنا لكل من زيد وعمرو ثلثان ومجموع ذلك مع
 سهم الابنيين ثلاثة وثلاثون فنصيب من بسط ذلك اثلاثا
 ولا يخفى علمها بتقدير المرد وانها من ستة لكل ابن سهمان
 ولكل من زيد وعمرو سهم ولو كانت المسئلة بحالها وهما
 ثلاثة بنين قد اوصى لكل من زيد وعمرو بمثل نصيب
 احدهم ونصف ما للاخر فالاجازة من تسعة لزيد وعمرو
 اربعة لكل منهما اثنتان مثل المقام ولكل من البنين
 سهم وهو الباقي من المقام بعد اسقاط البسيط من ستة
 والرد من ثمانية عشر لما مر لكل من زيد وعمرو ثلاثة
 فلها ستة هي الثلث ولكل ابن اربعة فلهم اثنا عشر
 هي الثلثان ولا يخفى علمها بطريق ما فوق الكسر كما لا يخفى
 علمها لو كان الاستسنا بدل العطف بكل من الطرفين
 ولو كانت المسئلة بحالها والبقون اربعة قد اوصى لكل
 من زيد وعمرو بمثل نصيب احدهم ونصف
 ما للاخر فالمسئلة من ثمانية لكل من زيد وعمرو
 سهمان ولكل ابن سهم والرد من ستة لكل من
 زيد وعمرو وكل ابن سهم لما مر ولو كانت المسئلة
 بحالها والبنون خمسة واوصى لكل من زيد وعمرو بمثل
 نصيب احدهم ونصف ما للاخر والرد من ثلثين

من زيد

من زيد وعمرو خمسة ولكل ابن اربعة وكل ذلك واضح هذا
 ان اجازوا الاجازة محضه او وردوا محضها فان اجازوا احد
 البنين الوصيتين واردت عملها بطريق الجامعة فمسئلة الرد
 والاجازة اي الجامعة لهما نصيب من تسعين لان التسعة مسئلة
 الاجازة والثلثان مسئلة الرد بينهما موافقة بالثلث وحاصل
 ضرب ثلث احديهما في كامل الاخرى وجز سهم مسئلة الاجازة
 عشر ثلث مسئلة الرد وجز سهم مسئلة الرد ثلاثة ثلث
 مسئلة الاجازة وللبنين المجير لزيد وعمرو من مسئلة الاجازة
 سهم من تسعة مضروبا في جز سهمها عشر يحصل له عشر ولكل
 من البنين الاربعة الباقي من مسئلة الرد اربعة من ثلاثين
 مضروبة في جز سهمها ثلاثة يحصل له اثنا عشر فلهم
 ثمانية واربعون مع العشرة التي خصت المجير فيجتمع
 للبنين ثمانية وخمسون ويفضل للموصي لهما من التسعين
 اثنتان وثلاثون ينسهما بالسوية لكل من زيد وعمرو تسعة عشر
 هذا ان قسمتها بالطريق الحادة وان شئت قسمتها الى التسعين
 اعتبارا بتقدير اجازة الكل اي كل البنين لاحقيقة فان الفرض
 خلاف ذلك وهو اجازة البعض دون البعض الاخر فنخص كل بن
 عشرة لان له سهمين في عشرة جز سهم الاجازة بعشرة ثم تقسمها
 اي التسعين ايضا بتقدير رد ابي رد الكل اعتبارا عند دفع
 ثلثها وهو ثلاثون لزيد وعمرو بينهما نصيب لكل منهما خمسة
 والباقي ستون بين الاولاد الخمسة لكل بن اثنا عشر وذلك
 ايضا قاصدا حصته من مسئلة الرد وهي اربعة في جز سهمها
 ثلاثة فاما الاربعة الذين وردوا الوصيتين فلا يدفع احد سهم
 من الاثنى عشر شيئا ويدفع الا ابن المجير سهمين وهو الفضل
 بين حصته اجازة وردها لزيد وعمرو ولكل منهما سهم
 وفي بعض النسخ لانه يعني الاثنين المجير في حال الاجازة ليس

من التسعين الا عشرة انتهى وذلك وافق وقد سبق ان كلا من زيدا
وعمر وحصته خمسة عشر فيجتمع لكل منهما ستة عشر كما تقدم وتزوج
المسئلة بالانقباض الى نصفها خمسة واربعين لتوافق الانقباض
بالنصف لان كل نصيب منها عدد زوجي وكل عدد زوجي له
نصف صحيح ولا يعني كلامنا من العشرة والاثنى عشر والستة عشر
الا الاثنان ويرجع كل نصيب من انصبها الورثة والموصي لها
الى نصفه لكل من زيد وعمر ونصف الستة عشر التي خصته
ثمانية وللان المير نصف العشرة التي خصته خمسة ولكل
ابن من البنين الاربعة الباقي نصف الاثنى عشر التي خصته
خمسة وستة ولا يخفى حكم قسمتها بتقدير اختلافهم في الاجازة
والرد واتفاقهم على وجه غير ما سبق بانه مسئلة ترك
ميت ببناء وعم او وصي لزيد بمثل نصيب الميت او العمة
ونصف ما لعمد وولعم ومثل نصيبها في الميت او عميل نصيب
العم ونصف ما لزيد فمسئلة الورثة من اثنى عشر للميت سهم
وللعمة سهم فكلما لو ترك ابنين واوصي لكل من زيد
وعمر ومثل نصيب احدهما ونصف ما للاخر الاجازة المحقة
من ستة لزيد تسهان ولعم وسهان وللبنين سهم وللعمة
سهم والرد المحض من ستة ايضا لزيد سهم ولعم وسهم
وللميت تسهان وللعمة سهمان كما تقدم ذلك كله في نظيرة
دون العم لعم دون الميت لو كانت الميت مع بيت المال
واجازت فانه لا يتصور عندنا من بيت المال اجازة كما
قد مناه اول الباب وبيننا قول المتألف في ذلك فمسئلة
الرد والاجازة اي المسئلة الجامعة لها ايضا من ستة
للميت اي كما ان الاجازة من ستة والرد من ستة كذلك
الجامعة من ستة لثلاث الستة والستة فالتفتي احدهما

لزيد

لزيد وعمر والثلاث سهوان بينهما مناصفة لكل منهما سهم وكنت
المال سهوان اجازت الميت امردت لانه على حكم الرد (اي
وللميت بتقدير الرد المطلق منهما سهوان وتقدر الاجازة المطلقة
منهما سهم والحال انها قد اجازت لهما فتدفع الفضل بين
حصتيهما اجازة وسهوا سهم لزيد وعمر بينهما مناصفة
ولا يقع عليهما قاضب اثنى عشر عددها في ستة وهي الجامعة
فتصح من اثنى عشر للميت المال سهوان في اثنى عشر لزيد
ولزيد وعمر وسهوان في اثنى عشر فلهما اربعة ولهما ايضا سهوان
من نصيب الميت لانه لو رد المحض لكان لهما من الاثنى عشر
اربعة فلهما من الاربعة اثنان لانها اجازت لهما يحصل لهما ستة
هي نصف المال لكل منهما ثلاثة ويبقى للميت سهوان لانه قد
اخذ بيت المال اربعة وزيد وعمر ستة ومجموع ذلك عشرة
فيبقى للميت اثنان وهما ايضا سهم من الستة في اثنى عشر
فان اجازة الميت لزيد وعمر او بالعكس بان اجازت لعم و
دون زيد دفعت من نصيبها بتقدير الرد المحض وهو كما تقدم
اربعة سهوان واحد من اجازة له من زيد وعمر فيجتمع لهما
اجازة له ثلاثة ومن رد له لاشي له غير الاثنى عشر التي خصته
من الاربعة قال الكلاي رحمه الله في الاصل فتدبر هذه
المسئلة فانها من الدقيق انتهى وقد تقتض نظيرها في اوابيل
الباب وقال الكلاي رحمه الله انها من المغالطات وقد تمت
ذلك عنه ولو كانت المسئلة بجالها لكنه ترك بنتين وعم او بيت
المال واوصي لزيد وعمر ومثل نصيب احدي البنين او العم
ونصف ما للاخر فكلما لو ترك ثلاثة بنين واوصي لكل من
زيد وعمر ومثل نصيب احدهم ونصف ما للاخر والاجازة
المطلقة من سبعة لزيد اثنان ولعم واثنان ولكل من
البنين والعم سهم كما تقدم في نظيرها والرد المطلق من ثمانية
عشر لكل من زيد وعمر ثلاثة ولكل بنت اربعة وللعمة وللميت
المال اربعة كما تقدم في نظير ذلك فلو اجازت احدي البنين

في بيت

الوصيتين لزيد وعمر ورد غنما الاخرى والعلم او كان بين المال
يدل العلم لانه دائما على حكم الرد فمسئلة الرد والاجازة
لها من مائة وستة وعشرين لان السبعة والثمانية عشر
منها بيان ومسطحها ما ذكره زيد وعمر وتلكها اثنا عشر
وللذي من بين المال فان حكمه الرد والعلم ان كان يد له
وردا واحدا بين البنين وهي التي لم يجز بدس ذلك الباقي
وهو ثمانية وعشرون لان الباقي بعد تلك الوصايا اربعة
وثمانون وتلكها ما ذكره وتدفق البنت المجزاة عشر كريد
وعمر وبالسوية ويفضل لها ثمانية عشر لا بها لوردة
كان لها ثمانية وعشرون كاختها واذا اجازت فلها سهم
من مسئلة الاجازة في جزسها ثمانية عشر بثمانية
عشر فالفضل بين الحنتين عشرة لمن اجازته ويفضل
لها ثمانية عشر ويجمع لزيد وعمر اثنا عشر وخمسون
لكل منهما ستة وعشرون وقد حصل لكل من ثمانية
وعشرون والانصبا كلها مشتركة بالنصف لما مر فلهذا
قال وترجع المسئلة بالاختصار الى نصفها ثلاثة
وبنتين ويجمع كل نصيب الى نصفه وترجع حصته زيد
الى ثلاثة عشر وعمر الى مثلها والمجزة الى تسعة
والتي وردت الى اربعة عشر وكذلك العلم او بين المال
قلت لو ترك عشر بنين واوصى لزيد بمثل نصيب ابن
منهم وتلك ما عمر ولهم وينصيب ابن منهم وتلك ما لزيد
فالعمل في الثلث كالعمل في النصف ما يخرج للثلث ثلاثة
فهر ما لكل من زيد وعمر ولزيد ثلاثة وعمر
ثلاثة واسقط ان اردت معرفة نصيب كل ابن بسط
الثلث وهو واحد من مخرجه وهو ثلاثة يبق اثنا
عشر نصيب كل ابن كما تقدم مثل ذلك في نظيره ونص
المسئلة من ستة وعشرين مجموع الانصبا لان انصبا

البنين

نصيب

البنين العشر عشرون والوصيتين ستة ومجموع ذلك ما ذكر
ولا تقتصر المسئلة الى اجازة لان مجموع الوصيتين ستة وهي
اقل من الثلث ولو كانت اجازتها تركت فيها عشر بنين واوصى
لكل من زيد وعمر وينصيب بن من العشر وربع مال صاحبه
فلكل منهما اربعة وعمر اربعة مثل مقام الربع ولكل
ابن ثلاثة وهي الباقية في من مقام الربع بعد اسقاط بسطه
وهو واحد مبين وقد تمت الاشارة الى مثل ذلك ونص
المسئلة من ثمانية وثلاثين مجموع الانصبا ولا تقتصر
الى اجازة وهذه المسائل السابقة جميعها الكسرها مفر
ولو كانت المسئلة بما لها قد تركت فيها عشرة بنين واوصى لكل
من زيد وعمر وينصيب بن وحسي مال صاحبه لكان الكسرها
مكررا وصحت من اربعين لكل من زيد وعمر خمسة كالمقام
ولكل ابن ثلاثة لانك اذا اسقطت بسط الخمسين وهو
اثنا عشر من مقامها وهو خمسة بقي ثلاثة هي مال كل ابن كما
يقد من الاشارة الى مثل ذلك ومجموع الخصص اربعون منها
نص كما ذكر وان عملت بما فوق الكس ففوق الخمسين ثلثان
فرد على سهم الابن ثلثيه يجمع واحد وثلثان لزيد
ومثلها لعم وفي يجمع لها ثلاثة وثلث فردا على العشرة
مسئلة البنين يجمع ثلاثة عشر وثلث فابسط الكل اثلاثا
تبلغ اربعين منها نص لكل بن بسط سهمه ثلاثة ولكل
من زيد وعمر وبسط الواحد والثلثين خمسة ولا تقتصر
الى اجازة ولو كانت المسئلة بما لها واوصى لكل منهما اربعة
وعمر وينصيب ابن من العشر وربع وسدس ما للاخر لكان
الكس فيها معطوفا وصحت من اربعة وتسعين لكل منهما
اربعة وعمر واثنا عشر كالمقام ولكل ابن مثل الباقي
من المقام بعد القاسمة بسط الربع والسدس من ذلك
سبعة ومجموع الانصبا كلها اربعة وتسعون منها نص كما ذكر

ولا تفقر هذه المسائل الثلاث كلها الى اجازة لان الوصية
في كل منها دون الثلث فقد ذكر الكس المقتدر والمكرر هو
والمعطوف وقس على ذلك غيره من الكسور المضافة والمنطق
من ذلك كله والاعلم وما يتشعب من ذلك ومن عدد البنين
اذا وجد في ذلك الشرطان الاثنان كما قال وكسبت هذه
الطريقة مطردة في كل صورة فرضت من الصورة بل لصقتها
على الوجه الذي قرره شرطان الشرط الاول ان يكون
نصيب الوارث المشبه بنصيبه لكل منهما واحد من مسلك
الارث فلو كان متعدد ففيها او في احدها كثلث بنات
وعمر فانيها نصيب من تسعة لكل بنت سهمان وللعلم ثلاثة
وقد اوصي لكل من زيد وعمر بنصيب العم ونصف مال صاحبه
فالمشبه بنصيبه وهو العم سهمان ثلاثة فلكسبت
واحد اقل من عدد او بنصيب احدي البنات لكل سهم
ونصف مال صاحبه او ثلثه او غير ذلك من الكسور على
اختلاف اوصافها فنصيب البنت المشبه به اثنان او ترك
الميت ابنا وبنتا فانيها من ثلاثة للابن سهمان وللبنات
سهم واحد وقد اوصي لزيد بنصيب الابن ونصف مال العم
فالمشبه به نصيبه من عدد واعم وبنصيب البنت ونصف
ما لزيد فالبنت نصيبها سهم واحد فان الشرط النسبة
الى الابن فاذا كان كذلك لم تصح هذه الطريقة في تلك
المسائل وتطيرها من كل ما بعد فيه النصيب المشبه
به لهما او لاحدهما وذلك ان تستعملها بوجه اخر
مع تعدد النصيب المشبه به وهو ان تضرب سهام
المشبه به اذا اخذت في المقام بحصول ما لكل
منهما وتلقى البسط من المقام وتضرب الباقي في سهام
المشبه به يحصل نصيبه وفي سهام كل وارث غيره
يحصل نصيبه ان كان الباقي من المقام بعد القالب
منه اكثر من واحد فان كان الباقي من المقام بعد
القالب البسط منه واحدا فقط فابق الفرقة على ما لها

سهم

وسد عليها ما خرج معك للوصيتين لان الضرب في الواحد
لا اثر له وفي الاستثبات لو كان بدين العطف لا يخفى كيفية هذا
الوجه فيه على الفطن ففي ثلاث بنات وعمر لو اوصي لكل من زيد
وعمر بنصيب العم وخمسي مال لآخر فاضرب لكل من زيد
وعمر ومقام الخمس خمسة في ثلاثة مثل نصيب العم يحصل
له خمسة عشر فلهما ثلاثون واطرح بسط الخمسين من
مقاميهما يحصل ثلاثة فاضرب فيها ثلاثة العشر يحصل
تسعة واضرب لكل بنت اثنان ففيها يحصل لها ستة فيحصل
للورثة تسعة وعشرون فمهما الى الثلاثة ثمن يتجمع تسعة
وخمسون منها تصح والارضية مشتركة بالثلث فتزج المسئلة
الى ثلثها تسعة عشر لزيد خمسة ولعم وخمسة وللعلم ثلاثة
ولكل بنت سهمان ولو كانت الوصية فيها لكل سهم نصيب
احدي البنات وخمس مال لآخر فاضرب الخمسة المقام في اثنان
فلكل منهما عشرة ولكل بنت اثنان في ثلاثة باقي المقام
لستة وللعلم ثلاثة في ثلاثة باقي المقام تسعة وتصح من
مجموع الحاصل سبعة واربعين ولا اختصاص فيها فتنبيه
لذلك الشوط الثاني ان يحدد الكس من الجانبين سواء كان
محدد او مكررا او مضافا او معطوفا منطقا او اهم كما في المسائل
السابقة وغيرها مما وجد فيه الشرطان فلو اختلف الكسور
من الجانبين كما اذا قيل لزيد مع النصيب المشبه به نصف مال العم
والطريقة مع النصيب المشبه به ثلث مال زيد لم تصح هذه
الطريقة ايضا فالحل تصح باختلال الشرط الاول فينبغي
ان تدكر طريقة عامة تستعمل ما اذا كان النصيب المشبه
به من الجانبين او اختلف وسواء اتخذ الكس من الجانبين او
والطرق العامة منها طريق الجبر والمقابلة ومنها طريق
الاربعة الاعداد المتناسبة ومنها طريق الخطاين قال المصنف
رحمه الله في المواهب السنية في احكام الوصية وحسن

طريقة طريقان طريق الاعداد الاربعة المتناسبة وطريق الجبر
والمقابلة واقتصر هنا كما صلبه على طريق الجبر والمقابلة
فقال وليكن العمل بطريق الجبر والمقابلة كما اشار اليه
الكلاسي رحمه الله في المجموع اصل هذا الكتاب لان طريق
الجبر والمقابلة اعم واسهل فلو تركت الميت خمس بنات
وعمر واوصى لكل من زيد وعمر بمثل نصيب احدى البنات
ونصف ما لا احد فعلم من باب تصحيح المسائل ان مسئلة
الورثة تصح من خمسة عشر لكل بنت سهمان وللعم خمسة فاقصر
ان اردت عملها بطريق الجبر والمقابلة وصية زيد شيئا وهو
مرادف للجذر عند جماعة من الجبريين ومشي عليه صاحب
اللباسمينيه حيث قال والشيء والجذر بمعنى واحد كالقول
في لفظ اب ووالد وهو مجهول لجهل بعضه وانما كان بعضه
مجهولا لانه سهمان ونصف ما لعم وقبضه معلوم وهو
السهماء وبعضه مجهول وهو نصف ما لعم ولعدم العلم
الي الان ما لعم وحتى يعلم نصفه والذي لعم وسهمان
كالبنت ونصف شيء هو نصف الشيء الذي فرضه لزيد
فنصفه ان اردت مع فرضه لتضمنه الي معلوم زيد سهم
نصف السهمين وربع شيء نصف النصف شيء يضم الي معلوم
زيد وهو كما تقدم سهمان كالبنت فيصير لزيد اذا
صنعت نصف ما لعم والى معلومه ثلاثة اسهم
وربع شيء يعدل ذلك شيئا كاملا وهو الذي فرضته
له اولا فالتق المشترك من الجانبين كما هو مقدر عند
الجبريين وذلك ربع شيء من كل من الجانبين يفضل ثلاثة
اسهم من احد الجانبين تغد ثلاثة ارباع شيء من
الجانب الاخر فقد انتهت المعادلة الي جذور تعدل عددا هي

البسطة

البسطة والعمل فيها ان تقسم العدد على الاجزاء او كسورها
فاقسم الثلاثة وهو عدة الاسم على ثلاثة ارباع وهي كسر
الشيء اي الجذر يخرج اربعة اسهم هي مقدار الشيء الكامل
كما ذكره علماء الجبر والمقابلة الذي هو وصية زيد بحسب
الفرض السابق فلزيد اربعة اسهم ولعم واربعة مثله
فمجموع الوصيتين ثمانية اسهم واذا زدت ذلك على الخمسة
عشر مصحح الفريضة بلغ ذلك ثلاثة وعشرين منها تصح كما قال
وتصح من ثلاثة وعشرين وذلك عملها بالوجه الذي ذكرته في
الشرح وهو ان تضرب مقام النصف وهو اثنان في حصة
البنت وهي اثنان يحصل اربعة هي ما لكل من زيد وعمر
والفريضة بحالها خمسة عشر لان الباقي من المقام بعد
القابسطة منه واحد فنزد الثمانية على الخمسة عشر يحصل ثلاثة
وعشرون كما ذكر وان شئت عملها بما غوق الكسر فغوق النصف
المثل فنزد على سمي البنت مثلها مجتمع اربعة فهي ما لكل
منهما فنزد ما لعم وهو ثمانية على الخمسة عشر مصحح الفريضة
يحصل ثلاثة وعشرون كما ذكر وهذا اي كونها تصح من
الجميع كلام من الوصيتين فان ردوا كلهم الوصيتين صحت
المسئلة اذ اكد من تسعين لان اصلها من ثلاثة فواحد
علي اثنان لزيد وعمر ومباين واثنان علي الفريضة
خمس عشر بيانيا نها والاثنان والخمسة عشر متباينان هو
ومسطحهما ثلاثون هو جذر سهمها فاض به في اصلها
ثلاثة تبلغ تسعين منها تصح كما ذكر لزيد وعمر والثلاث
كيفية قسمتها بينهم علي خمسة عشر مصحح الفريضة
فان

وعمر وبنصيب بنت ونصف ما للاخر نصف من سبعة عشر لانه
 كما تقدم في المسئلة السابقة بطريق الجبر والمقابلة والطريقين
 الذين ذكرتهما في الشرح لكل من زيد وعمر وعمر وبنصيب
 قلها ثمانية فاذ اضممت الثمانية الي الفريضة تسعة
 حصل سبعة عشر كما ذكرنا هذا اذا جاز الجميع فان اردوا
 اي الجميع الوصيتين صحت المسئلة اذ ذاك من اربعة
 وخمسين لان اصلها ثلاثة فواحد علي اثنين بيا بينهما
 واثنين علي تسعة بيا بينهما واثنان وتسعة متباينان
 وبسطهما ثمانية عشر هو جز السهم اصابه في اصلها ثلاثة
 تبلغ اربعة وخمسين كما ذكرنا الوصيتين ثلثها ثمانية عشر
 بينهما فكل منهما تسعة وللورثة ستة وثلاثون تقسم
 علي تسعة يخرج جز سهمها اربعة فلكل بنت سهمان في
 اربعة ثمانية وللعم ثلاثة في اربعة ثمانية عشر ولا يخفى
 حكمها اذا اختلفت احوالهم اجازة ور د اقسيله لراين وبنيت
 واوصي لكل من زيد وعمر وبنصيب الابن ونصف ما للاخر
 فالاجازة من احد عشر لزيد اربعة وللابن اثنان ولبنت
 واحد لما مر في الاوجه الثلاثة والرد من ثمانية
 عشر لزيد ثلاثة وعمر ثلاثة وللابن ثمانية ولبنت
 اربعة وذلك واضح وقد قال في الاصل في الرد
 وتصح من اثنين وسبعين وقال شارح الاسموني
 وترجع بالاختصار الي ربعها التقي وان اوصي لكل منهما
 بنصيب البنت ونصف ما لصاحبة فالاجازة من سبعة
 لكل من زيد وعمر واثنان وللابن اثنان ولبنت
 واحد علي كل وجه من الاوجه الثلاثة والشيطان
 المذكوران في المتن موجوده فيها علي هذه الحالة والرد
 مسئلة ثلاث بنات وعمر ترك الجميع هالك واوصي لكل من زيد

وعمر وبنصيب بنت ونصف ما للاخر نصف من سبعة عشر لانه
 كما تقدم في المسئلة السابقة بطريق الجبر والمقابلة والطريقين
 الذين ذكرتهما في الشرح لكل من زيد وعمر وعمر وبنصيب
 قلها ثمانية فاذ اضممت الثمانية الي الفريضة تسعة
 حصل سبعة عشر كما ذكرنا هذا اذا جاز الجميع فان اردوا
 اي الجميع الوصيتين صحت المسئلة اذ ذاك من اربعة
 وخمسين لان اصلها ثلاثة فواحد علي اثنين بيا بينهما
 واثنين علي تسعة بيا بينهما واثنان وتسعة متباينان
 وبسطهما ثمانية عشر هو جز السهم اصابه في اصلها ثلاثة
 تبلغ اربعة وخمسين كما ذكرنا الوصيتين ثلثها ثمانية عشر
 بينهما فكل منهما تسعة وللورثة ستة وثلاثون تقسم
 علي تسعة يخرج جز سهمها اربعة فلكل بنت سهمان في
 اربعة ثمانية وللعم ثلاثة في اربعة ثمانية عشر ولا يخفى
 حكمها اذا اختلفت احوالهم اجازة ور د اقسيله لراين وبنيت
 واوصي لكل من زيد وعمر وبنصيب الابن ونصف ما للاخر
 فالاجازة من احد عشر لزيد اربعة وللابن اثنان ولبنت
 واحد لما مر في الاوجه الثلاثة والرد من ثمانية
 عشر لزيد ثلاثة وعمر ثلاثة وللابن ثمانية ولبنت
 اربعة وذلك واضح وقد قال في الاصل في الرد
 وتصح من اثنين وسبعين وقال شارح الاسموني
 وترجع بالاختصار الي ربعها التقي وان اوصي لكل منهما
 بنصيب البنت ونصف ما لصاحبة فالاجازة من سبعة
 لكل من زيد وعمر واثنان وللابن اثنان ولبنت
 واحد علي كل وجه من الاوجه الثلاثة والشيطان
 المذكوران في المتن موجوده فيها علي هذه الحالة والرد

من ثمانية عشر لما مر وقد قال في الاصل والرد من ستة
وثلاثين وقال شارحه الاشتعوني وترجع بالاختصار
الى نصفها انتهى وان اوصى لزيد بنصيب الابن ونصف
ماله ولعمه وبنصيب البنت ونصفها لزيد فهذا المثال
اختلف فيه لنصيب المتشبه به من الجانبين ولم يسبق له
من اول الفصل الى هنا نظير وقد اختلف فيه بشرط
العمل بما فوق الكسرا ايضا فلا يتاخر فيه من الطرق
السابقة الا طريق الجبر والمقابلة فالاجازة في هذا
المثال من سبعة وعشرين لزيد عشرة وثمانية
وللابن ستة وللبنات ثلاثة وعبارة الكلاي رحمه
الله في الاصل الظاهر ان هذه المسئلة من سبعة
وعشرين لزيد عشرة وثمانية وللابن ستة
وللبنت ثلاثة بطريق الجبر انتهى وبين المصنف
رحمه الله طريق الجبر بوجه ذكره من زيادة
يقوله قلت لانك تقرض وصية زيد شيئا معلوما
منه سهمان مثل نصيب الابن ومجهول نصف ماله و
فقد اشتمل الشيء على معلوم ومجهول فيصير الكل
مجهولا والذي لعمه وسهم واحد مثل نصيب البنت
ونصف الشيء الذي تريد بحسب الفرض فنصفه
اي نصف ماله وبنصف سهم ورابع شيء يضم الى
معلوم زيد لانا قد منا ان حق زيد منه معلوم
وهو السهمان ومنه مجهول وقد انزل ان نصف سهم
درج شي فاذا ضمه الى معلوم من نصيب لزيد سهمان
ونصف سهم وربع شيء بعد ذلك كله سلكا مالا وهو الذي
فرضناه له اولا فان اردت المعادلة بينهما فالقول للثلاثة

وهو

وهو ربع شيء من الجانبين بفضل سهمان ونصف اي نصف
سهم يعدل ذلك ثلاثة ارباع شيء فلهذا من البسيطة الثلاثة
وهي جداول تعدل عددا فاقسم السهمين والنصف على ثلاثة
ارباع عدة الاشياء وهي المجهول كما هو مقرر عند الجبريين
مخرج الشيء الكامل ثلاثة اسهم وذلك وصية زيد
التي فرضها او الاشياء يجب ان يكون لعمه وسهمان وثلاثة
سهم قطعا بطريق القسوم لان له سهمان كالبنات ونصف ماله لزيد
ونصف ثلاثة وثلاثين سهم وثلاثان فاذا ضمت ذلك
الى السهم اجتمع سهمان وثلاثان كما ذكر في جمع لزيد وعمه
ستة اسهم فنقسم الى القسمة وهي ثلاثة يجمع تسعة
وقد وقع الانكسار على مخرج الثلث لان حصته زيد
ثلثا وفي حصته عمر وثلث من قاسم السهمان التسعة
كلها اثلاثا فتصير تسعة وعشرين ونصير سهمان زيد الثلاثة
والثلاث عشرة وسهام عمر والاثنيان والثلثان ثمانية وسهم
البنات ثلاثة وسهام الابن الاثنى ستة وتقع من سبعة
وعشرين بالبسط كما تقدم وبينها الاشتعوني شارح المجموع
بقوله وكيفيته ذلك ان تقول لزيد شيء فيكون لعمه و
نصيب ونصف شيء فيكون لزيد نصيبان ونصف نصيب
وربع شيء وذلك يعدل الشيء الموهو له اولا فاسقط
المشترك وهو ربع شيء في مقابلة ربع شيء يبقى ثلاثة
ارباع شيء في مقابلة نصيبين ونصف نصيب فاجبر وقابل
بان تزيد على كل من المتقابلين مثل ثلثه فتجد الشيء
الكامل في مقابلة ثلاثة انصبا وثلث نصيب والنصيب
اذن ثلاثة والشيء عشرة وللبنات نصيب بثلاثة وللابن
نصيبان بستة وثمانية وعشرة وثمانية وحيلة ذلك
ستة وعشرون كما ذكر وصدق ما قاله الموصي انتهى وهو
مقتار بان صحى بان وان مره الايدى والبنات الوصيتين لزيد

وعمر وفاصلها اي مسيلة الرد ثلاثة كما تقدم ان مسيلة
الرد داما اصلها ثلاثة ثلثها سهم لزيد وعمر بينهما
ان تساعا علي نسبة سهمها لان سهمها في حالة الاجارة
ثمانية عشر منها لزيد وثمانية لعمر وتزجج الثمانية
عشر الي نصفها تسعة لا شراك بينهما اي زيد وعمر
بالنصف لزيد خمسة ونصف سهمها العشرة ولعمر واربعه
نصف سهمها الثمانية والباقي من سهام الرد الثلاثة
سهمان للابن والبنات علي ثلاثة سهام الرد لعمى والثلاثة
مسيلة الرد التسعة راجع سهام الوصيتين منذ اعلان
فاضن الاكبر تسعة في ثلاثة قطع من تسعة وعشرين
ايضا مسيلة الاجارة لزيد وعمر والثلث تسعة بينهما
علي نسبة وصيتيها لزيد خمسة ولعمر واربعه وللابن
والبنات الباقي ثمانية عشر للابن اثنا عشر والبنات ستة
وقس علي ذلك ما يرد من اثبات هذه انتهى ولو كانت المسيلة
بجانبها قد تزك الموصي فيها ابنا وبنات قال ذلك في الجانبين
بان قال او صيت لزيد بنصيب الابن وثلث مالهم ولعمر
بنصيب البنات وثلث مالهم فا لاجارة تقسم من ماله
وثمانين لزيد ثلاثة وستون ولعمر خمسة واربعون
وللابن ثمانية واربعون والبنات اربعة وعشرون
بطل بن الجبر المذكور قلت كذا قال الشيخ الكلاي
رحمه الله في كتاب المجموع ووجه شارحه الاثني
رحمه الله بقوله بان نقول لزيد شي فيكون لعمر
نصيب وثلث شي فيكون لزيد نصيبان وثلث نصيب
وتسيع شي وذلك بعدل الشي المقر وض له او لا
فيسقط تسيع شي في مقابلة تسيع شي يبق نصيبان
وثلث نصيب في مقابلة ثمانية تساع قاهر الشيء
بان

بان تزيد علي الحاصل مثل ثمنه وتزيد علي مقابله كذلك
وقابل تجد الشي الكامل بعدل نصيبين وثلث نصيب وربع
نصيب وثلث ثمن نصيب فالنصيب اذن اربعة وعشرون والشي
ثلاثة وستون فللميت نصيب اربعة وعشرين وللأبن نصيبان
ثمانية واربعين ولزيد ثلاثة وستون ولعمر وخمسة
واربعون وذلك مائة وثمانون وتزجج بالاختصار الي
ثلثها ستين وكل نصيب الي ثلثه لموافق بالاثلاث
انتهى وفيه اي فيما ذكره الشيخ الكلاي رحمه الله
نظر لما استغفره والصواب يعني والاولي قلو غير به لكان
اولي ان تصح من ستين فقط لان زيد له سهمان وثلث مالهم
والذي لعمر وسهم وثلث شي لانك تقرض لزيد شي
ولم يصرح بذلك المص لانه واضح وثلث ذلك ثلث سهم
وتسيع شي فمعه معلوم زيد وهو سهمان كالابن نصيب
له سهمان وثلث سهم وتسيع شي بعدل ذلك الشي الكامل
الذي فرضته له اولا فالحق تسيع شي من كل من الجانبين
لا شراكه يفضل سهمان وثلث سهم بعدل ثمانية
التساع شي الي هنا انتهى ما توافق عليه المص والاشعري
شارحه المجموع واكمل الاثنيوني علمها بما قدمته عنه وهو
موافق لما قدمه في المسيلة السابقة ولما ذكره صاحب
المجموع واكملها المص رحمه الله بما يخالف ذلك بقوله
فيخرج الشي الكامل سهمان وخمسة اثمان سهم وهذا
موافق لعقل الجبرين في اكثر المسائل كما هو معلوم فقد
وقع الانكسار علي مخرج الثمن فابسط الكل اثمانا
فتقطع المسيلة من ستين وهي التي ورد الاثنيوني المسيلة
اليها اخذ الاختصار لزيد احد وعشرون بسط الاثنان

وخمسة اثمان التي ظهر انها الكسبي من جنس الاثمان ولعمرو
 خمسة عشر لانه يلزم ان يكون حصته سهمي وسبعة اثمان هـ
 وبسطها اثمانا كذلك وللابن ستة عشر لان له سهمي
 وبسطهما اثمانا كذلك وللبنت ثمانية لان لها سهمي وبسط
 اثمانا كذلك وكان الشيخ الكلبي رحمه الله راي ان تسع
 التي يخصه ربع سهم وتلك ثمن سهم لانه لما راي
 ان ثمانية اشباع التي تعدل سهمين وتلك جعل حصته
 كل تسع ثمن من السهمين ربعا لان السهمين ثمانية ارباع
 والاشباع ثمانية ايضا فخص كل تسع ربع وجعل حصته كل
 تسع من تلك السهم قيراطا وهو ثلث ثمن لان الثلث
 ثمانية قراريط هي ثمانية اثلث ثمن فخص كل تسع ثلث
 ثمن فبسط الكل اثلث اثمان فكان السهمان وخمسة
 اثمان ثلاثة وستين وذلك هو الشئ الذي قرضناه
 لزيد وكان لعمرو وكل من الابن والبنت ما تقدم ذكره
 عن الكلبي رحمه الله وهذا الذي ذكره المص رحمه
 الله في الفهم عن الكلبي رحمه الله قريب مما قرره
 شارحه الاشموني رحمه الله وهو توجيهه لا بأس به
 وكثيرا ما تصح المسائل من عدد وترجع الي اقل منه
 بالاختصار ولا يستقيم المصنفون فليس ما ذكره
 الكلبي رحمه الله خطأ خصوصا والحيرو التكميل
 الذي قد رجع الاشموني من باب الجبرين فلا ينبغي
 للمصنف رحمه الله ان يعبر بقوله فالصواب الذي هو
 شعر بان خلافة خطأ قبي ذلك اقدام على مقابلة
 الكلبي رحمه الله وهو من العمل الصالحين فنعني
 والمسلمين ببركاتهما امين ولوردا لابن والبنت الرضيتين

لصحت

لصحت المسئلة من ستة وثلاثين لان اصلها ثلاثة فواحد
 على اثني عشر لموافقة حصتي زيد وعمرو بالاثلث مباين
 واثنان على ثلاثة مسئلة الابن والبنت مباينها ايضا
 وثلاثة داخل في اثني عشر وحاصل ضرب اثني عشر
 في ثلاثة اصلها ستة وثلاثون كما ذكر لزيد وعمرو وثلاث
 اثني عشر على نسبة نصيبها لزيد سبعة ولعمرو خمسة
 وذلك لكل منهما ثلث حصته في الاجازة الذي قدمت اولا ان
 كلا منهما يرد حصته للموافقة بالثلث اليه وللابن ستة عشر
 وللبنت ثمانية انتهى وقال الاشموني رحمه الله انها في الرد
 من مائة وثمانية وترجع بالاختصار الي ستة وثلاثين
 وبما انه كما صله لا يتجاشي ان تصح المسئلة من عدد وترجع
 الي اقل منه بالاختصار لانه قسم السهام على الحصص
 من غير ردة الي الاوافق اولا وما قاله المص رحمه الله واوكي
 ولو قال الموصي او صيت لزيد بنصيب الابن وتلك ما لعمرو
 ولعمرو بنصيب البنت وتلك ما لزيد فهذا المثال اختلف فيه
 النصيبان والكرمان فالاجازة من تسعة لزيد ثلاثة ولعمرو
 ثلاثة وللابن سهمان وللبنت سهم وجهه بالجبر كما قرره
 الاشموني رحمه الله ان تقول لزيد شئ ولعمرو نصيب وتلك
 شئ قل لزيد نصيبان وتلك نصيب وتقسعا شئ وتلك
 بعدل الشئ الاول فاسقط المسترك وهو تسعا شئ في
 مقابلة تسعي شئ يبق نصيبان وتلك نصيب في مقابلة سبعة
 اشباع ثمن فاجبر وقابل تجد الشئ يقابله ثلاثة انصبا
 فالشئ ثلاثة والنصيب واحد فللبنت نصيب واحد وللابن
 نصيبان يا شئ ولزيد ثلاثة ولعمرو ثلاثة كما ذكره والصدق

حاصل كما ذكر انتهى والرد من ثمانية عشر لكل من زيد
 وعمر و أيضا ثلاثة كما لكل منهما في الاجازة وللابن ثمانية
 والبنات اربعة فقد استوفى المصروع منه امثلة احوال العطف
 المحض الاربعة وهي ان يتخذ المصيبان او يختلعا مع انفراد
 الكسرين او اختلا فمهما بقي عليه من الاحوال الاثني عشر
 ثمانية منها اربعة في الاستثناء المحض ومنها اربعة في العطف
 لاحدهما والاستثناء للاخر وقد مثلت لبعضها وبينت كيفية
 العمل فيه ليقاس عليه بقية الاحوال مما تنا في فيه الاوجه
 الثلاثة ما ذكره المقارن ولا ولوعلي الوجه الذي قررته
 وما فوق الكسر وتحت الكسر والجبر والمقابل وقاعدة
 قدمت ان من الطرق العامة طريق الاعداد الاربعة المتناسبة
 وطريق الخطابين ولا بأس بذكرها لتختلط ببعضها على الاربعة
 كتابا مجموع حاصله واصله فنقول اما طريق الاعداد
 الاربعة المتناسبة فهي كما قال في كشف الغوامض والموافاة
 السنية ان تخرج مسطحا بسط الكسرين من مسطحي مقامهما
 ان اتفقا عطف او استثنى وتجمعها ان اختلفا عطف
 واستثناء فالباقي والمجتمع سهم الامام وهو العدد
 الاول ومسطحي المقامين هو العدد الثاني ثم تأخذ
 الكسر المفروض لكل واحد من الموصي لهما من
 النصيب المعين للاجزاء فان كان معطوفا فزده على
 نصيبه المعين وان كان مستثنى فانقصه منه فحصل
 حصته وهي العدد الثالث والرابع المجهول المطلوب
 وهو مقدم اوصيته فنسبه الامام الي مسطح المقامين
 كنسبة حصته كل منهما الي وصيته فهذه اربعة اعداد
 متناسبة رابعها مجهول وفي استخراج هذه الطرق المشهورة
 في الاعداد المتناسبة اشهرها ان تقسم مسطحي

الوسطين

الوسطين علي الاول تخرج الرابع المجهول فاضرب في هذه
 الصور كلها حصته لكل من زيد وعمر في مسطح المقامين
 واقسم الحاصل علي المقام لانه الاول تخرج وصيته فاعمل
 بها في المسائل السابقة وغيرها فتنظروا المطلوب في المثال
 الاخير وهو ما لو ترك ابنا وبناتا وارضى لزيد بمثل نصيب
 الابن وتلك ما لعمر ولعمر ونصيب البنات وتلك ما لزيد
 فسطح المقامين تسعة ومسطح البسطين اثنان فطرح اثنان
 من تسعة لا تبق الكسرين عطف ايق سبعة هي الامام
 وهي العدد الاول ومسطح المقامين تسعة هي العدد
 الثاني ثم تأخذ لزيد تلك السهم المعين لعمر ومثل نصيب
 البنات وهو ثلث سهمهم وزده على السهمين المعينين
 لزيد مثل نصيب الابن مجتمع سهمان وثلث سهمهم ففقد
 هو العدد الثالث فاضرب ذلك في مسطح المقامين يحصل
 احد وعشرون فاقسم ذلك علي سبعة وهي الامام
 تخرج له ثلاثة كما تقدم وان اردت حصته عمر وفخذ له
 ثلثي سهمي زيد وذلك سهم وثلث فزده على معلومه
 وهو سهمهم مجتمع له ايضا سهمان وثلث سهمهم كزيد
 فاضرب ذلك في مسطح المقامين يحصل احد وعشرون
 كما تقدم اقسما علي السبعة التي هي الامام تخرج
 له ثلاثة هي حصته كما تقدم من دها اليها علي الفرضية
 يحصل تسعة منها نصيب كما تقدم ولو خلفت امرأة
 الزوج الاثلاث ما للاخر فسطح المقامين تسعة ومسطح
 البسطين واحد فالامام ثمانية ومسطح المقامين
 وهو التسعة العدد الثاني ثم اسقط من نصيب
 الزوج ثلثه فالباقي اثنان هما حصته كل منهما وهي
 العدد الثالث فاضرب الاثنين في التسعة يحصل ثمانية عشر

/ قسمها علي الامام يخرج اثنان وربع فهي مال كل منهما
 فابسط القرينة وحصة كل منهما ارباعا فتبلغ اثنان
 واربعين منها تصح والاربعة جذسهما فلكل من زيد
 وعمد وتسعة وللزوج اثنان عشرون وللأم ثمانية وللعم
 اربعة وان اوصت فيها لزيد بنصيب الزوج وتلك مال العم
 ولعمد بنصيب الزوج الاثلاث مال لزيد في دمسسط
 البسطين علي مسطح المقامين يحصل عشرون هي الامام
 والعدد الثاني تسعة ثم زد لزيد ثلث نصيب الزوج
 عليه تحصل حصته اربعة اصبها في التسعة واقسم
 الحاصل وهو ستة وثلاثون علي العشرة يخرج ثلاثة
 وثلاثة احماس هي وصيته وانقص لعمد ثلث نصيب
 الزوج منه تفصل حصته سهمان اصبها في التسعة
 واقسم الحاصل وهو ثمانية عشر علي العشرة يخرج وصية
 عمده وذلك سهم واربعة احماس فيجز السهم خمسة وتصح
 من تسعة وخمسين لزيد ثمانية عشر ولعمد تسعة وللزوج
 خمسة عشر وللأم عشرون وللعم خمسة وقس علي ذلك واما
 طريق الخطابين فهي كما قال في المواهب السنية ان تفرض لزيد
 او لعمد ما شئت من العدد بحيث يكون اكثر من النصيب
 المفروض له من القرينة ان كان الكسر المفروض له معطوفا
 واقل من النصيب ان كان مستثنى ثم انظر ماذا يجب
 للاخر يعني بمقتضى العمل وما كان ينبغي ان يجب له
 فان تساوت او اقل المفروض هو المطلوب وان اختلفا فما
 بينهما هو الخط الاول فاحفظه وافرض له عدد واحد
 وانظر ماذا يجب له بمقتضى العمل وما ينبغي ان يجب له
 فان تساوت او اقل العدد الثاني هو المطلوب وان اختلفا فافضل
 هو الخط الثاني فاعمل عمله يعني الذي ذكره الحساب في طريق

الخطابين

الخطابين تحصل وصية الذي فرضت له العدد من ومنه تعلم
 وصية الاخر وعمل الخطابين الذي اشار اليه هو ان تقر المفروض
 الاول في الخط الثاني والمفروض الثاني في الخط الاول فان
 اتفق الخطان زيادة او نقصا فاقسم الفضل بين الحاصلين
 علي الفضل بين الخطابين وان اختلفا زيادة ونقصا فاقسم
 مجموع الحاصلين علي مجموع الخطابين يحصل المطلوب وتقر
 ذلك في مثال ذكره في المواهب السنية وهو زوجة وام واربعة
 اخوة لام وخمسة اعمام واموي لزيد بنصيب الام وربع
 ما للعمرو ولعمد بنصيب الزوجة وخمسة لزيد والقرينة
 من اثني عشر وتصح من مئتين للزوجة خمسة عشر وللأم عشرون
 ولكل اخ لام خمسة ولكل عم ثلاثة فيجب ان تفرض لزيد
 اكثر من عشرة الام لان كسر معطوف فان فرضت له خمسة عشر
 كان الزايد علي نصيب الام وهو خمسة هو ربع ما للعمرو فيجب
 ان يكون لعمد وعشرون وقد كان ينبغي ان يكون له احد وعشرون
 لان له خمسة عشر كالأزوجة وله خمسة مال لزيد وهو ستة
 لان خمسي الخمسة عشر ستة ومجموعهما احد وعشرون فالخطا
 واحد ناقص وان فرضت لزيد عشرون وجب ان يكون لعمد
 اربعون لان الزايد علي نصيب الام وهو عشرون هو ربع ما للعمرو
 والعشرة ربع اربعين وقد كان ينبغي ان يكون له ثلاثة
 وعشرون لان له خمسة عشر كالأزوجة وخمسة العشر ثمانية
 ومجموعهما ثلاثة وعشرون فالخطا العدد الاخر واقسم
 مجموع الحاصلين علي مجموع الخطابين لاختلاف الخطابين زيادة
 ونقصا يخرج وصية زيد خمسة عشر وسدسها تسعة
 ولعمد واحد وعشرون وتسع مقام السدس والتسع وهو ثمانية عشر

هو جز سهم المسيلة فاضربه في كل وصية وفي كل نصيب
من الفردضة يحصل لزيد ما يتان وخمسة وسبعون
ولعمرو ثمانية وثمانون وللزوجة ما يتان وسبعون
وللام ماية وثمانون ولكل اخ لام تسعون ولكل عم
اربعة وخمسون وتصح من الف وسبعماية وخمسة وثلاثون
وان اوصى فيها لزيد بنصيب الام الاربع ما لعمرو ولعمرو
بنصيب الزوجة الاخشى ما لزيد فيجب ان تقرض لزيد
اي عدد شئت اقل من عشرة الام فان فرضت له ثمانية
وجب ان يكون لعمرو ثمانية ايضا وينبغي ان يكون له
احد عشر واربعة احماس فالخطا ثلاثة واربعة احماس
ناقص وان فرضت لزيد ستة وجب لعمرو ستة عشر
وينبغي ان يكون له اثنا عشر وثلاثة احماس فالخطا
ثلاثة وخمسان زايد فاضرب كل مال في خطا الاخر واقسم
مجموع الحاصلين وهو خمسون على مجموع الخطاين وهو
سبعة وخمسة تخرج لزيد ستة وثمانية اشباع
ونصف تسع قلعم واثنا عشر وتسعين وجز السهم
ثمانية عشر اضر به في كل نصيب ووصية يحصل لزيد
ماية وخمسة وعشرون ولعمرو ما يتان وعشرون
وتصح من الف واربعماية وخمسة وعشرين وان اوصى
فيها لزيد بنصيب الام وربع ما لعمرو ولعمرو بنصيب
الزوجة الاخشى ما لزيد ان فرضت لزيد خمسة عشر
وجب لعمرو عشرون وينبغي له تسعة فقط فالخطا احدى
عشر زايد وان فرضت لزيد اثنا عشر وجب لعمرو ثمانية
وينبغي له عشرة وخمسة فالخطا اثنان وخمسة ناقص فاضرب
كل عدد في خطا الاخر واقسم ماية وخمسة وستين على
ثلاثة عشر وخمسة تخرج وصية زيد اثنا عشر ونصف

ولعمرو

ما لعمرو عشرة فجز السهم اثنان وتصح من ماية وخمسة
وسنتان لزيد خمسة وعشرون ولعمرو عشرون والله اعلم
ولما كانت مسائل هذا الفصل تشبه مسائل دورية
من الاقذار بينها في فصل بقوله **فصل**
وتشبه هذه المسائل السابقة في الفصل قبله ما اذا اقر
لكل من زيد وعمرو بعد معلوم كعشرة مثلا وبجبر
ما لصاحبه كنصف او ثلث سواء تساوى العددان ام اختلفا
وسواء تساوى الكسران ام اختلفا فهذه اربعة احوال
في العطف وياتي مثلها في الاستسنا وياتي مثلها في العطف
لاخرها والاستسنا للاخر فهذه اثنا عشرة حالة ذكر
المصنف منها الاربعة الاولى وذكر الشيخ رحمه الله الجميع مع
ذكر مسائل من الاقذار لاكثر من اثنين في كتاب عظيم سماه
غاية المستول في الاقذار بالدين المجهول واتي فيه بالعجب العجيب
فراجع قطفه بما تريد اذا بقدر ذلك فاعلم انه يتا في عمل
هذا الفصل الطرق الخاصة والطرق العامة وقد اقتصر
المصنف من الطرق على طويق الجبر والمقابل لاها اعم
واشمل بقوله وطريقه بالجبر والمقابل ايضا كما يدل الوصية
قبله ومثل ذلك بقوله مسيلة قال لزيد على عشرة
في ثلث او دراهم مثلا ونصف ما لعمرو علي ولعمرو علي
عشرة ونصف ما لزيد علي فهذا مثال اتفق فيه العددان
والكسران فان عمل بطريق الجبر فافرض لزيد شيئا هو اي
الشيء بعض معلوم وهو عشرة وبعضه مجهول وهو نصف
ما لعمرو والذي لعمرو عشرة ونصف شي وهو الشيء الذي
فرضناه او لا لزيد فنصف ذلك خمسة وربع شيء
لمعلوم زيد وهو عشرة يصير لزيد خمسة عشر

دينا رابع شي بعد ذلك الشئ الكامل الذي فيه
 له اول فاسقط المشترك وهو ربيع شئ من الحائزين
 خمسة عشر تغد ثلاثة ارباع شئ فاقسمها الى خمسة
 عشر على ثلاثة ارباع يخرج الشئ عشر ون كز يد
 فلعمرو ايضا عشر ون كز يد وقد صدق ان لكل منهما
 عشر ونصف ما للاخر وان عملت بطريق الاعداد
 المتناسبة فاضرب مقام النصف في مثله يحصل اربعة
 وبسطه في مثله يحصل واحد واخرج الحاصل الثاني
 من الحاصل الاول يبقى ثلاثة هي الامام ثم ترد على
 عشرة كل منهما نصف عشر الاخر يحصل خمسة عشر
 قسمها معد لا اصطلاحا فتكون نسبة الامام الى المعدل
 كنسبة سطح المقامين وهو اربعة الى المجهول المطلوب
 فهي اربعة اعداد متناسبة رابعها مجهول وفي استخراج
 الوجه مشهورة عند الحساب اشهرها ان تقسم سطح
 الوسطين وهي هنا المعدل وسطح المقامين على الاول
 وهو هنا الامام يحصل المطلوب فسطح الخمسة عشر
 والاربعة تستون اقسامها على الامام وهو ثلاثة يخرج
 عشر ون كما ذكر وان عملت بطريق الخطا بن فرضت
 لزيد ستة عشر فتكون لعمرو نصفها على عشر ته فيكون
 له ثمانية ويجب ان يكون لزيد نصفها تسعة على عشر ته
 فيجتمع له تسعة عشر وكذا فرضنا له ستة عشر فالخطا
 ثلاثة زائد وان فرضت له اربعة وعشر بن فيكون لعمرو
 نصفها وهو اثنان عشر على عشر ته فيجتمع له اربعة وعشر
 ما فرضنا له اربعة وعشر بن فالخطا ثلاثة ايضا لكنه
 في الخطا الثاني وهو ثلاثة يحصل ثمانية واربعون والمفروض

الثاني

الثاني وهو اربعة وعشرون في الخطا الاول وهو ثلاثة ايضا
 يحصل اثنان وسبعون واقسم مجموع الحاصلين وهو مائة
 وعشرون على مجموع الخطا بن وهو ستة يحصل عشر ون
 كما ذكر وان عملت بما فوق الكسر وهي خاصة بما اذا تساوى
 المقدره لكل منهما كما في هذا المثال ففوق النصف المثل
 فترد على عشر كل منهما مثلهما يحصل لكل منهما عشر ون
 كما ذكر مسئلة قال كز يد على عشرة ونصف ما لعمرو
 على ولعمرو على عشرون وتلك ما لزيد على وكز يد
 اربعة وعشرون و لعمرو ثمانية وعشرون فهذا مثال
 يختلف فيه المقدران والكسران فعملها بطريق الجبر
 ان تقول لزيد شئ فيجب ان يكون لعمرو عشرون وتلك شئ
 نصف ذلك عشرة ومعدل شئ فاذا حملته على عشرة زيد
 اجمع له عشرون وسدس شئ بعد ذلك شئا قبايل
 واقسم عشر بن على خمسة اسدس يخرج الشئ اربعة
 وعشرون فهو ما لزيد فيجب ان يكون لعمرو ثمانية وعشرون
 وبطريق الاعداد المتناسبة الامام خمسة ثم رد على
 عشرة زيد نصف عشرون لعمرو ويجمع له عشرون هي معدله
 و سطح المقامين ستة فاضربها في المعدل يخرج مائة وعشرون
 فاقسمها على الامام يخرج اربعة وعشر ون هي ما لزيد
 ومنه يعلم ما لعمرو وبطريق الخطا بن ان فرضت لزيد ثمانية
 عشر وجب لعمرو ستة وعشرون فيجب لزيد ثلاثة وعشرون
 فالخطا خمسة بالزيادة وان فرضت لزيد اثنى عشر وجب
 لعمرو اربعة وعشرون فيجب لزيد اثنان وعشرون فالخطا
 عشرة بالزيادة ايضا فاضرب كل مفروض في خطا الاخر
 واقسم الفضل بين الحاصلين وهو مائة وعشرون على الفضل

بين الخطابين وهو خمسة يخرج اربعة وعشرون هي ما لزيد
ومنه يعلم ما للعمر وكما ذكر مسيلة قال لزيد علي
عشرة ونصف ما للعمر وعلي والعمر وعلي عشرة وثلاث ما لزيد
علي فهذا امثال اختلف فيه الكسر ان لا القدر ان قلنا ما لزيد
ثمانية عشر والعمر ستة عشر لما بطريق الجبر والمقابلة
فان فرضنا لزيد شيئا وجب ان يكون لعمر وعشرة وثلاث شي
نصف ذلك خمسة وسدس شي وذك يعدل الشئ فقابل
بين خمسة عشر وسدس شي وذك يعدل الشئ فقابل
هي ما لزيد ومنه يعلم ما للعمر واما بطريق الاقداد
فمسطح المقامين ستة والامام خمسة ومعدل زيد
خمس عشرة وحاصلها في مسطح المقامين تسعون
والخارج من قسمتها على للامام ثمانية عشر هي
ما لزيد ومنه يعلم ما للعمر واما بطريق الخطابين فافرض
لزيد اثنان عشر فيكون ما للعمر اربعة عشر فيجب ان يكون
ما لزيد سبعة عشر فالخطا خمسة بالزيادة ثم افرض
له خمسة عشر فيكون ما للعمر كذلك فيجب ان يكون ما لزيد
سبعة عشر ونصف فالخطا اثنان ونصف بالزيادة ايضا
فاضرب المفروض اولاً في الخطا الثاني والمفروض
ثانياً في الخطا الاول واقيم الفضل بين الحاصلين
وهو خمسة واربعون على الفضل بين الخطابين وهو
اثنان ونصف يخرج ثمانية عشر هي ما لزيد ومنه
يعلم ما للعمر مسيلة قال لزيد علي عشر ونصف
ما للعمر وعلي والعمر وعلي عشرة ونصف ما لزيد
علي

علي فهذا امثال اختلف فيه القدر ان لا الكسر وهو
عكس الذي قبله وبه استوفى احوال العطف الاربعة
فلزيد ستة وعشرون وثلاثان والعمر ثلاثة وثلاثون
وثلاث ووجهه بطريق الجبر بين ان نقرض لزيد شيئا فلعمرو
عشرون ونصف شي نصف ذلك عشرة وربع شي بقسم
المعلوم زيد يجمع عشرون وربع شي يعدل ذلك
شيئا فاعمل عمل الجبر بين مخرج الشئ ستة وعشرون
وثلاثان وهو ما لزيد فاذا زيد نصفه ثلاثة عشر وثلاث
علي عشرون عمرو واجتمع له ثلاثة وثلاثون كما ذكر
وبطريق الاعداد الامام ثلاثة ومسطح المقامين
اربعة ومعدل زيد عشرون اثنان في الاربعة مسطح
المقامين يحصل ثمانون اقسمها على الامام يخرج
سبعة وعشرون وثلاثان فهي ما لزيد ومنه يعلم
ما للعمر وكما ذكر وبطريق الخطابين ان فرضنا
ما لزيد ستة عشر وعشر وجب لعمر وثمانية وعشرون
فيجب لزيد اربعة وعشرون فالخطا ثمانية بالزيادة
وان فرضنا له اثنى عشر وجب لعمر وستة وعشرون فيجب لزيد
ثلاثة وعشرون فالخطا احدى عشر بالزيادة ايضا
المفروض الاول والخطا الثاني مائة وستة وتسعون
واقسم الفضل بين المسطحين وهو ثمانون على
الفضل بين الخطابين وهو ثلاثة يخرج لزيد ستة
عشرون وثلاثان فلعمرو ثلاثة وثلاثون وثلاث
كما ذكر ولما كان في الخارج لكل منهما من جنس الكسر
احد لا فاجاب من زيادته بقوله قلت ولا ينبغي ان
يبسط ما خرج لها الا لثلاثين من جنس الثلثين والثلث

كما تبسط سهام المساييل اذا انكسرت مما مترك في
الوصايا وغيرها لان القرية اما درهم او دينار او ثياب
معلومه ونحو ذلك لان الاقرار اخبار عن حق سابق
فلا ما يبدى في قولنا في هذا المثال لزيد ثمانون ثلث درهم
او دينار مثلا ولعمرو مائة ثلث درهم او دينار مثلا
لان ذلك ~~يظهر~~ يظهر في العبارة لغير قارية
ولا يجوز ان نقول لزيد ثمانون درهما ولعمرو
مائة درهم لان ذلك اكثر من حق كل منهما وانما
يقال لزيد ستة وعشرون درهما او دينار مثلا
وثلثا درهم او دينار مثلا ولعمرو ثلاثة وثلاثون
درهما او دينار او ثلث درهم او دينار مثلا بخلاف
مساييل الفرائض والوصايا السابقة وغيرها فان
الغرض من تقسيمها ان تقسم التركة على سهام حكمه
من غير كسر لان التركة غير المسيلة ولهذا سمي ذلك
اي تبسط المسيلة من حيث الكسر فيها فصحت لانه
ان آلة للكسر كما قدمت الاشارة الى ذلك اول
باب تقسيم المساييل وكلما انكسرت السهام في مسيلة
حسابية او فرضية غير قسمة التركات تبسطها
من جنس الكسر المفرد او المشترك بين الكسور المتعددة
انتهى فلا تبسط في اقرار ولا مسائلة تتخو زوج وام وعم
وتترك عشرون دينارا فحصة الزوج عشرة دنانير
وحصة الام ستة دنانير وثلثا دينار وحصة العم
ثلاثة دنانير وثلث دينار فلا تبسط العشرون ولا
الحصص منها اثلثا ونحوها وصيت لزيد بعشرة دنانير
ونصف ما وصي به لعمرو ولعمرو بعشرين دينارا ونصف

ما اوصيت

ما اوصيت به لزيد فلا يستحق زيد الاسته وعشرين
دينارا وثلث دينار ولا يستحق عمرو الا ثلاثة وثلاثين
دينارا وثلث دينار ولا تبسط الحصص المذكورة كلها
ما اوصيت لزيد بنصيب ابني ونصف ما لعمرو ولعمرو بنصيب
بنتي ونصف ما لزيد وقد ترك ابنا وبناتا تبسط حصته
كل منهما كما تقدم فافهم الفارق فانه
في ذكر المساييل الباقية من الاثني عشر وهي ثمانية
اربعة منها في الاستسنا المحض واربعة في العطف مع الاستسنا
كما اشرت الى ذلك اول الفصل فاما مساييل الاستسنا
المحض فاولها كان يقدر لزيد بعشرة الانصاف ما لعمرو ولعمرو
بعشرة الانصاف ما لزيد فيطريق العدد الامام ثلاثة
ومعدل كل منهما خمسة ومسطح المقامين اربعة وحاصل
خرج خمسة وثلثان وبما تخن الكسر اسقط من عشرة
كل منهما ثلثها لان الثلث تحت النصف فاذا اسقطت ثلث
العشرة منها بقي ستة وثلثان وهذا كما تقدم لا يكون
الاحبب اتفق القدران والكسران وبالجبر والمقابلة ان
جعلت لزيد شيئا وجب لعمرو عشرة الانصاف شي وجب
ان يكون نصف ذلك مستثنى من عشرة زيد فاذا
التي منها خمسة الاربع شي بقي خمسة وربع شي وذلك
يعدل الشي فقابل وافهم يكون الشي ستة وثلث
ولا يخفى عليها كيفية المساييل الاثني بطريق الخطاين
وثانيها كان يقدر لزيد باثني عشر الاثلاث ما لعمرو ولعمرو
بثمانية الا خمس ما لزيد فيطريق العدد الامام اربعة

عشر ومسطح المقامين خمسة عشر ومعدل زيد تسعة
وثلث فاضرب المعدل في المسطح واقسم الحاصل على الامام
بمخرج عشرة وهو ما لزيد ومنه تعلم ما لعمد وواته
سته وبطريق الجبر ان جعلت لزيد شيئا وجب لعمد
ثمانية الا خمس شي فاذا استثنيت ثلث ذلك وهو
اثنان وثلثان الا ثلث خمس شي من اثنى عشر التي لزيد
بقي تسعة وثلث وثلث خمس شي وذلك يعدل الكشي
فقابل واعمل عمل الجبر بين يكن الشئ عشرة فهو ما لزيد
والفضل بينهما وبين الاثنى عشر هو ثلث ما لعمد وهو
سته وثلثا لهما كان يقدر لزيد بعشرة الا نصف ما لعمد
و لعمد بعشرة الا ثلث ما لزيد فبطريق العدد الامام
خمس ومسطح المقامين ستة ومعدل زيد خمسة
فاضرب المعدل في المسطح يحصل ثلاثون فاقسمها
على الامام يحصل ستة هي ما لزيد فلعمد ثمانية
و بطريق الجبر ان جعلت لزيد شيئا كان لعمد وعشرة
الا ثلث شي فنصف ذلك خمسة الاسدس شي بيسثنى
من عشرة زيد يبقى له خمسة وسدس شي وذلك
يعدل الكشي فبعد القابلة يبقى خمسة تعدل خمسة
اسدس شي فبعد القسمة يخرج الكشي ستة فلعمد
ثمانية واثنيها كان يقدر لزيد بعشرة الا نصف
ما لعمد و لعمد و بثمانية الا نصف ما لزيد فبطريق
العدد الامام ثلاثة والمسطح اربعة ومعدل زيد
سته فاضرب المعدل في المسطح واقسم الحاصل
على

علي

علي الامام بمخرج لزيد ثمانية فلعمد اربعة وبطريق الجبر
لزيد شي فلعمد و ثمانية الا نصف شي نصفها اربعة الاربع
شي اسقطها من عشرة زيد يبقى له ستة وربع شي يعدل
ذلك الكشي فقابل واقسم يخرج الكشي ثمانية وهو ما لزيد
والفضل بينهما وبين العشرة وهو اثنان هو نصف ما لعمد
فهي اربعة واما مسايل العطف والاستثنا فالها
كان يقدر لزيد بعشرة ونصف ما لعمد و لعمد بعشرة الا
نصف ما لزيد فبطريق العدد زد مسطح البسطين على
مسطح المقامين يحصل خمسة هي الامام ومسطح المقامين
اربعة ومعدل زيد خمسة عشر فاحاصل المعدل في المسطح
ستون فاذا قسمتها على الامام خرج اثناعشر هو ما لزيد
فان ثبتت طرحت نصف الاثنى عشر وهو ستة من عشرة
عمد وكان الباقي لعمد اربعة وان ثبتت ان تعرف ما لعمد
اولا فعد له خمسة وحاصل ضربها في المسطح عشرون
فاذا قسمتها على الامام خرج ماله اربعة فرد نصفها وهو
اثنان على عشرة زيد يحصل له اثناعشر كما قد منا فقد
ظهر لك ان من استخرجت حصته منها اولا امكنك ان تعرف
حصته الثاني منها بطريق اللزوم وبطريق الجبر لزيد
شي فلعمد وعشرة الا نصف شي نصف ذلك خمسة الاربع
شي زده على عشرة زيد يجمع له خمسة عشر الاربع شي
يعدل ذلك شيئا فاجبر تكن خمسة عشر تعدل شيئا
وربع فاقسم خمسة عشر على واحد وربع يخرج الكشي
اثناعشر فهو ما لزيد فلعمد وعشرة الا نصف الاثنى عشر
فله اربعة كما تقدم واثنيها كان يقدر لزيد باثنى عشر

الا تلك ما العرو والعرو باربعة وخمسة ما الزيد في بطريق
 العدد الامام ستة عشر والمسطح خمسة عشر ومعدل زيد
 عشرة وتلكان فاقرب المعدل في المسطح يحصل مائة
 وستون فاقسمها على الامام يخرج عشرة فهي ما الزيد
 فلعمرو ستة ويطريق الجبر لزيد شي فلعمرو واربعة وخمسة
 شي ويجب ان يكون ثلث ذلك مستثنى من اثني عشر
 لزيد يبقى له عشرة وتلكان الا ثلث خمس شي وذلك
 يعدل الشي فبعد الجبر عشرة وتلكان تعدل شي
 وتلكا خمس شي فالتشي عشرة فهو ما الزيد فلعمرو
 ستة وثلاثون كان بعد لزيد بعشرة وربيع ما العرو
 ولعمرو بعشرة الاسدس ما الزيد في بطريق العدد الامام
 خمسة وعشرون والمسطح اربعة وعشرون ومعدل زيد
 اثنا عشر ونصف فاقرب المعدل في المسطح واقسم
 الحاصل وهو ثلث مائة على الامام يخرج اثنا عشر فهي
 ما الزيد فلعمرو ثمانية ويطريق الجبر لزيد شي فلعمرو عشرة
 الاسدس ربع ذلك اثنان ونصف الا ثلث ثمن شي اعمل
 ذلك على عشرة زيد يجمع له اثنا عشر ونصف الا ثلث
 ثمن شي وذلك يعدل الشي فاذا اجبرت صار اثنا عشر
 ونصف يعدل شي وتلك ثمن شي فاقسم اثني عشر
 ونصفا على واحد وتلك ثمن يخرج الشي اثنا عشر فهو
 ما الزيد ومنه يعلم ان لعمرو ثمانية ورابعها كان بعد
 لزيد بعشرة ونصف ما العرو ولعمرو وخمسة عشر
 الا نصف ما الزيد في بطريق العدد الامام خمسة والمسطح
 اربعة ومعدل زيد سبعة عشر ونصف فاحصل المعدل

في المسطح

في المسطح سبعون اقسامها على الامام يخرج اربعة عشر
 هي ما الزيد ومنه يعلم ان ما العرو ثمانية والجبر لزيد
 شي فلعمرو وخمسة عشر الا نصف شي نصف ذلك سبعة
 ونصف الاربع شي فاحمله على عشرة زيد يجمع سبعة
 عشر ونصف الاربع شي يعدل ذلك الشي فبعد
 الجبر يصير سبعة عشر ونصف يعدل شي وربع
 شي فاقسم شي يخرج الشي اربعة عشر هي ما الزيد فلعمرو
 ثمانية فقد استوفيت تمثيل الاقسام ومن اراد المزيد
 من ذلك وكثرة الوجة والطرق المتشعبة فعليه بغاية
 السؤل في الاقرار بالدين المجهول والله اعلم فائدة
 ثمانية في ذكر مسايل من الاقرار لثلاثة فاكتر ليعاين عليهما
 غيرهما مسيلة قال لزيد علي عشرة ونصف ما العرو ولعمرو
 عشرة ونصف ما ليكرو ليكرو عشرة ونصف ما الزيد او زاد المقر
 لعمرو علي ثلاثة علي هذا النمط فالحكم في هذه لا يختلف
 مع الحكم فيما اذا كان الاقرار لاثني ان لكل منهم عشرين
 وكذا لو كان الاستثنى بعد العطف فلكل منهم ستة
 وتلكان كما لو كان الاقرار لاثني مسيلة قال لزيد
 علي عشرة ونصف ما العرو ولعمرو وعشرة وتلك ما ليكرو
 وليكرو عشرة وربيع ما الزيد في بطريق العدد مسطح المقامات
 اربعة وعشرون ومسطح بسط النصف وبسط الثلث وبسط
 الربع واحد فاذا اسقطت من مسطح المقامات بقي ثلاثة
 وعشرون هي الامام فاذا اردت معدل زيد في د علي عشرة
 نصف ما اجمع لعمرو ومن ثلث عشرة وتلكا خمس عشرة
 ستة وتلكان في يجمع له ستة عشر وتلكان وذلك

بعد له فاضله في مسطح المقامات واقسم الحاصل وهو
 اربع مائة على الاقام يخرج تسعة عشر وتسعة اجزا
 من ثلاثة وعشرين جزءا من الواحد فهي ما يزيد فيلزم
 ان يكون لهم واربعه عشر وثمانية عشر جزءا من ثلاثة
 وعشرين جزءا من الواحد لان الزائد على العشرة وهو السبعة
 وتسعة اجزا من ثلاثة وعشرين نصف ما لهم ويلزم
 ان يكون ما ليكرار ربعه عشر وثمانية اجزا من ثلاثة
 وعشرين جزءا من الواحد لانك اذا اردت ان يكون على عشرته
 ربع ما لزيد اجتمع له ذكر وان اردت ان تعلم ما لهم
 او لا تزد على عشرته تلك ما اجتمع ليكر من عشرته
 ومن ربع عشرته زيد وذلك اربعة وسدس فيجتمع
 له اربعة عشر وسدس فيجتمع له اربعة عشر وسدس
 وذلك معد له فاضله في المسطح واقسم الحاصل
 وهو ثلثمائة واربعون على الامام يخرج ماله كما تقدم
 ومنه تعلم ما لزيد ويكر وان اردت ان تعلم ما ليكر
 او لا فزد على عشرته ربع ما اجتمع لزيد من عشرته
 ومن نصف ما لهم وذلك ثلاثة وثلاثة ارباع فيكون
 معد له ثلاثة عشر وثلاثة ارباع فاضله في المسطح
 واقسم الحاصل وهو ثلثمائة وثلاثون على الامام
 يخرج ماله كما تقدم ومنه يعلم ما لزيد وغيره وبطريق
 الجبر لزيد شي فليكر عشرة وربع شي ولهم ثلاثة
 عشر وتلك ونصف سدس شي فاذا حمل نصف ذلك
 على عشرة زيد كان له ستة عشر وثلثان وثلثان
 شي وذلك يعدل الشي فقابل وحمل العمل يخرج
 تسعة عشر وتسعة اجزا من ثلاثة وعشرين

جزا

جزءا من الواحد فهو ما لزيد ومنه يعلم ما لهم
 ويكر وبطريق الخطاين ان فرضت لزيد اثني عشر
 فزد ربع ذلك على عشرة بكر فيجتمع له ثلاثة عشر
 وتلك ذلك على عشره بكر فيجتمع له اربعة عشر وتلك
 فاذا حمل نصف ما لهم وعلى عشرة زيد اجتمع له
 تسعة عشر وسدس وكنت قد فرضت له اثني عشر
 فالخطا خمسة وسدس بالزيادة وان فرضت له ستة عشر
 كان ليكر اربعة عشر ولهم واربعه عشر وتلك ان
 فاذا حمل نصف ما لهم وعلى عشرة زيد اجتمع له تسعة
 عشر وتلك فالخطا بواحد وتلك بالزيادة ايضا
 فاضل لكل منهما القرض الاول في الخطا الثاني
 والقرض الثاني في الخطا الاول واقسم الفضل
 بين الحاصلين على الفضل بين الخطاين وهو
 ثلاثة وخمسة اشدها من يخرج ما ذكرنا مسيلة
 قال لزيد عشر الان نصف ما لهم ولهم عشرة الان نصفي
 ما ليكر وليكر عشرة الاسدس ما لزيد وبطريق العدد
 مسطح المقامات مائة وثمانية ومسطح بسط النصف
 الاثنان مع المائة وبسط السدس اثنان ومجموع
 اردت ما لزيد فاطرح من عشرته نصف الفضل
 بين عشره بكر وتسعة عشره بكر وذلك ثلاثة وثمانية
 اثنا عشر فيبقى له ستة وتسع وذلك معد له فاضله
 في المسطح واقسم الحاصل وهو ستمائة وستون على
 الامام يخرج له ستة فله وثمانية وليكر التسعة
 وبطريق الجبر لزيد شي فليكر عشر الاسدس شي ولهم
 تسعة وتسعة اثنا عشر وتلك تسع شي فاذا طرحت نصف

ذلك من عشرة زيدا كان ماله ستة وتسع الاسدس تسع شي
 وذلك بعدل الشيء فاجبر يكن الشيء وسدس تسع معا ولا
 لستة وتسع فهو ستة وذلك ما لزيد فاذا طرح سدس
 من عشرة بكر كان ماله تسعة واذا طرح تسعاه من عشرة
 عمر وكان ماله ثمانية مسكلة اقل لزيد بعشرة الا سبع
 ما لعمر ولعمري وباني عشر وسدس ما لبكر ولبكر بعشرين
 الا اربعة اجناس ما لبشر ولبشر ستة عشر الا ثلاثة
 ارباع ما لزيد فبطريق العدد مسطح المقامات ثمانية
 واربعون ومسطح البسوط اثنا عشر ومجموعها مع مسطح
 المقامات ثمانية واثنان وخمسون هو الامام فان اردت
 معد لزيد فخذ الستة عشر التي هي معلوم بشر وطرح
 اربعة اجناسد وهو اثنا عشر واز بعة اجناس من العشر
 التي هي معلوم بكر فيبقى سبعة وخمسة فسدس ذلك
 وهو واحد وخمسة على الاثنى عشر التي هي معلوم عمر
 فيجتمع ثلاثة عشر وخمسة سبع من عشرة زيدا فيبقى ثمانية
 واربعة اجناس سبع وذلك معد لزيد فاض به في مسطح
 المقامات واقسم الحاصل وهو ستة الاف وثمانية وستة
 عشر على الامام يخرج ما لزيد وهو ثمانية ومنه يعلم ما
 لكل واحد من الباقي لانك اذا طرحت ثلاثة ارباع الثمانية
 وذلك ستة من ستة عشر معلوم بشر بقي عشرة وهي
 ما لبشر واذا طرحت الثمانية من معلوم زيدا كان الباقي
 اثنان وهي سبع ما لعمر فيلزم ان يكون لعمر واربعة
 عشر واذا طرح من معلوم بكر اربعة اجناس ما ظهر لبشر
 وهو ثمانية بقي اثنا عشر فهي ما لبكر وان اردت معد لعمر
 ابتدا فخذ العشرة التي هي معلوم من زيد واطرح ثلاثة
 ارباعها وهي سبعة ونصف من ستة عشر التي هي معلوم

لبشر

لبشر فيبقى ثمانية ونصف فا طرح اربعة اجناس ذلك
 وهو ستة واربعة اجناس من العشر التي هي معلوم
 بكر يبقى ثلاثة عشر وخمسة فسدس ذلك وهو اثنان
 وخمسة الى اثني عشر التي هي معلوم عمر و يكون معدله
 اربعة عشر وخمسة فاض به في المسطح واقسم الحاصل
 وهو واحد عشر وتسعة وثمانية وعشرون على الامام
 يخرج ما لعمر وكما ذكرنا ومنه يعلم ما لكل منهم ولا يخفى
 كيفية استخراج معدل بكر او بشر ابتدا وذلك المذكور
 في غاية المسول فراجع منه وبطريق الجبر لزيد شي
 فلبشر ستة عشر الا ثلاثة ارباع شي فا طرح اربعة
 اجناس ذلك وهو اثنا عشر واربعة اجناس الا ثلاثة
 اجناس شي من عشرين بكر فيبقى له سبعة وخمسة وثلاثة
 اجناس شي فاحمل سدس ذلك وهو واحد وخمسة عشر شي
 على اثني عشر عمر فيكون له ثلاثة عشر وخمسة عشر شي
 فا طرح تسع ذلك وهو واحد وستة اسياع وخمسة سبع
 وسبع عشر شي من عشرة زيدا يكن له ثمانية واربعة
 اجناس سبع الا سبع عشر شي وذلك بعدل الشيء فاجبر
 وعادل يكن الشيء وسبع عشر بعدل ثمانية واربعة
 اجناس سبع فالشي ثمانية مسكلة قال لزيد على عشر
 الا نصف ما لعمر ووبكر ولعمر وعشرة الا ثلث ما لزيد
 وبكر ولبكر عشرة الاربع ما لزيد وعمر وبطريق العدد
 ا طرح من مقام النصف بسطه يبقى واحد ومن مقام الثلث
 بسطه يبقى اثنان ومن مقام الربع بسطه يبقى ثلاثة
 فاتخذ البواقي اربعة وحصل اقل عدد ينقسم على كل
 من الاربعة وهي واحد واثنان وثلاثة فجدد تسعة



فما حفظه فيه يعرج في التعداد ومنه يعرج في ما يتعادل
 عليه الاعداد وهو العدد الثاني ومنه يعرج في العدد
 الاول فاضرب المحفوظ في عدد المقدم على الواحد
 يحصل اثنا عشر فهي التعداد واضرب المحفوظ في تمام
 كل كس يحصل اثنا عشر وثمانية عشر واربعه
 وعشرون واقسم كل حاصل على امامه وقد تقدم
 انه الباقي من مقامه بعد استقاط بسطه وان الامة
 واحد واثنان وثلاثة يخرج اثنا عشر وتسعة
 وثمانية فاجمعها يحصل تسعة وعشرون فاطرح
 منها التعداد وقد تقدم انه اثنا عشر يبقى سبعة
 عشر فهي ما يتعادل عليه الاعداد فان اردت
 ما لكل فاضرب التعداد في بسط كسر من مقامه
 واقسم الحاصل على امامه وقد تقدم انه الباقي
 من مقامه فما خرج فاطرحه مما يتعادل عليه
 الاعداد فما بقي فهو العدد الاول ونسبته الى
 ما يتعادل عليه الاعداد وهو العدد الثاني
 كنسبة المطلوب له وهو العدد الثالث الى العشرة
 المفروضة له وهي العدد الرابع فقد انتظمت
 الاعداد الاربعة وثالثها المجهول وفي استخراج
 الوجة المشهورة عند الحساب فان اردت ما لزيد
 فاضرب اثني عشر فاقسمها على امامه ويقدم انه
 واحد يخرج اثنا عشر فاطرحها مما يتعادل عليه
 الاعداد يبقى خمسة فهي العدد الاول فاضربها
 في العشرة العدد الرابع يخرج خمسون فاقسمها
 على السبعة عشر العدد الثاني وهو ما يتعادل

ما يتعادل
 عليه
 الاعداد
 وهو
 ما يتعادل

عليه

عليه الاعداد يخرج اثنان وستة عشر جزا من سبعة
 عشر جزا من الواحد وهو العدد الثالث المطلوب له قد لك
 ما يخصه وان اردت ما لعمى وفاضرب الاثنى عشر في واحد
 بسط الثلث واقسم الحاصل على امامه وهو اثنان هو
 الباقيان من مقامه يخرج ستة فاطرحها من سبعة عشر
 يبقى احدى عشر هي العدد الاول فاضربها في العشرة واقسم
 الحاصل وهو مائة وعشرة على السبعة عشر يخرج ستة
 وثمانية اجزا من سبعة عشر وان اردت ما ليكر فاضرب
 الاثنى عشر في واحد واقسم الحاصل على امامه وهو
 ثلاثة يخرج اربعة اطرحها من سبعة عشر يبقى ثلاثة عشر
 هي العدد الاول فاضربها في العشرة واقسم الحاصل وهو
 مائة وثلاثون على السبعة عشر يخرج له سبعة
 واحد عشر جزا من سبعة عشر جزا من الواحد فتخرج هذه
 الطريق فانها من الملح الحسان وهي خاصة بالاستثنائات
 في هذا المثال وبطل بق الجبر لزيد شي فاذا طرح ذلك الشيء
 من عشرين المستثنى منها بقي عشرة الاشياء ويجب ان يكون ذلك
 نصف مجموع ما لعمى ووبكر فمجموع ما لها عشرين الاشياء ثم
 اطرح ثلث الشيء المفروض لزيد من عشرة عشر ويبقى عشرة الا
 ثلث شي وذلك مثل ماله وثلث بكر فاذا ضرب ذلك في
 ثلاثة لاصل عبر ثلث الشيء الى واحد حصل ثلاثون
 الاشياء وذلك ثلاثة امثال ما لعمى ووسئل ما ليكر
 فاذا اتى منه مجموع ما لهما وهو العشرين سوي الشئين
 بقي عشرة وشي وذلك مثل ما لعمى وعلهم وخمسة ونصف
 شي فاذا اتى ذلك من مجموع ماله ولبكر بقي خمسة عشر
 الاشياء من نصفها فهي ما ليكر فاحفظه لتعداد به ما حصل
 له اخر انهم اتوا من عشرة بكر ربع الشيء المفروض لزيد يبقى عشرة

الاربع شي وذلك ما لم يكن وربع ما لم يكن وقاد اضرب
 في اربعة لاجل الجبر حصل اربعون الاشياء وذلك اربعة
 امثال ما لم يكن ومثل ما لم يكن وقاد القى منه مجموع
 ما لم يكن ووبكر وهو العشر والاشياء بين عشرون
 وشي وذلك ثلاثة امثال ما لم يكن فانه ستة وثلاثان
 وثلاث شي وذلك يعدل المحفوظ له وهو خمسة عشر
 الاشياء ونصف شي فيبقى بعد الجبر والمقابل شيان
 وخمسة اسداس شي يعدل ثمانية وثلاثا فالشي يعدل
 اثنين وستة عشر جزءا من سبعة عشر جزءا من درهم
 وذلك ما لم يكن يدعى بقدم ويجب ان يكون لعم وستة
 دراهم وثمانية اجزاء من سبعة عشر جزءا من درهم
 لان له خمسة ونصف شي وان يكون لبكر سبعة دراهم
 واحد عشر جزءا من سبعة عشر جزءا من درهم من حيث
 ان له خمسة عشر الاشياء ونصفا فافهم ذلك وبطريق
 الخطاين تفرض لزيد ما شئت فكانه ثلاثة ويجب
 ان يكون السبعة الباقية من العشرة نصف مجموع ما لم يكن
 وبكر فيكون مجموع ما لهما اربعة عشر فاقسمها بقسمين
 يكون احدهما بحيث اذا من دة عليه تلك الثلاثة
 وثلاث القسم الاخر يكون عشرة فاجعله لعم وامل
 بقية الاربعة عشر لبكر فيكون ما لعم وستة ونصفا
 وما لبكر سبعة ونصفا فاد اضم الي المفروض لبكر ربع
 المفروضين لزيد وعم وكان المجتمع تسعة وسبعة
 امثال وكان ينبغي ان يكون عشرة فالخطاين
 بالنقصان فاحفظه ثم افرض لزيد ما شئت فكانه
 اربعة فيجب ان يكون باقي العشرة وهو ثمانية ونصف
 ما لعم وبكر فيكون ما لهما اثني عشر فاقسمها بقسمين

علي

على ما وضعنا فيكون ما لعم وسبعة وما لبكر خمسة
 فاد اضم الي المفروض لبكر ربع المفروضين لزيد
 وعم وكان المجتمع سبعة وثلاثة ارباع فالخطاين
 وربع بالنقصان ايضا ثم اضرب لكل منهما ما فرض له
 اولافي الخطا الثاني ثم ما فرض له ثانيا في الخط الاول
 واقسم الفضل بين حاصليه على الفضل بين الخطاين
 وهو اثنان ومثل يخرج له ما ذكرنا وهو المطلوب
 فقس علي ما ذكرنا ما يرد من اشيا هه وبالله التوفيق
 والله اعلم فاربعة ثالثة انما اذكر الاعمال التي
 ذكرها في المواهب المستنيرة في الوصية المتعينة للمجدود
 والكاتب كما اذا اوصي بجذر ماله وله ثلاثة بنين
 لان صاحب الروضة رحمه الله لما نقل النعل فيها
 عن الاستاذ ابي منصور نقل عن امام الحرمين رحمه الله
 العجب من ذلك فقال ونعجب الامام من ارساله
 يعني الاستاذ الكلام هكذا الاستحالة ان تكون الامر
 في ذلك على التخيير والعرض كيف شا الفارض فان الاجزاء
 تختلف باختلاف العدد المفروض ما اذا كان الما تسعة
 فالجذر ثلاثة واذا كان ستة عشر فالجذر اربعة
 وفيه اشكال اخر وهو ان كل عدد مجذور الا ان
 من الاعداد ما ينطق بجذره ومنها ما لا ينطق كما سبق
 وليس في اللفظ الا جذر الما فلم عمل على مجذور
 صحيح ولم شرط ان ينقسم الباقي صحيحا على الورثة
 فاذ كلام الاستاذ علي ما ذكره الامام فمحمول
 على ما اذا قيد الموصي وصيته على عدد معين من
 الاعداد المجذورة فاذ انكر كوا ما لي علي اول مجذور
 صحيح اذا طرح جذره انقسم الباقي على سائر مجذورات

بلا كسر تعين الحمل في الصورة المذكورة على تسعة
وكانت الوصية بثلاث المال وان عني مؤنثة اخرى
تعينت قال الامام فان اطلق الوصية بالحد
ولم يقيد به بشي من ذلك لكن اراد بالحد ما يزيد
الحساب فان كان ماله مقدرا يكمل او وزر
او ذرع كالارمن او عدد كالجوز نزل عليه ثم ان
كان حذره مما ينطق به فذاك والا فالقدر
المتيقن بسلم الموصي له والقدر المشكوك
فيه تفصل امورا التراضي وان لم يكن المال
مقدرا بقي من ذلك كعبد وجارية قوم ودفع
حذر القيمة الي الموصي له انتهى قال المص رحمه
الله في المواهب السنية بعد نقله ذلك وهذا
الذي ذكره الامام واقفه عليه الشبان لابد
منه وعليه الفتوى وما ذكره الفرغانيون فالتوسع
في الديار والقربى في الحساب فليس منه ما يحصل بذلك
ملكه انتهى واورده من ذلك الحزم الفقير فراجع فيها
نظف بما تريد وانما لم اذكر ايضا ما ذكره في المواهب
السنية من الاعمال في الوصايا التي فيها درهم او دراهم
وليست التركة اي عدد شئت بحيث اذا عزلت منه درهم
او دراهم كان الباقي منقسما على الفريضة او الفريضة
والوصايا والفرصيون يجعلون الدرهم عبارة عن سهم من
سهام المسيلة سواء قلت السهام او كثرت وسواء قلت
التركة ام كثرت كما صرح به الاستاذ ابو منصور البغدادي
والوني والخبري وعند الغافر واخرون رحمهم الله تعالى
ففيما اذا خلف ثلاثة بنين او وصي لزيد درهمان ففقت
التركة اربعة وعزلت لزيد منها درهمان الباقي

منقسما

منقسما على البنين لكل ابن سهم وتصح من اربعة وان
جعلته تسعة فزيد درهم ولكل ابن سهمان صححت من السبعة
وان جعلته عشق صححت من العشرة والوصية في الاول ربع
المال وفي الثاني سبع المال وفي الثالث عش المال وذكر
مسألة من ذلك ثم قال بعد ذكرها وقد تبين لك ان هذه
الطريقة احولها مسألة لا نهاية لها وان مقدار الوصية
وانصبا الورثة يختلف باختلاف الاجوبة وان الامر في
تقليد الوصية وتكثيرها راجع لاختيار الحاسب وهذه
قاسم ويدل على فساده انه اذا كان عدد دراهم التركة
اقل مما صححت منه المسيلة كان السهم اقل من درهم فباخذ
الموصي له بالدرهم او الدرهم اقل من وصيته وان كان عدد
دراهم التركة اكثر مما صححت منه المسيلة فالسهم اكثر من
درهم قطعاً فيجب للموصي له بالدرهم او الدرهم اكثر من وصيته
قال سعيد العقيلي رحمه الله في شرح فرائد الحوفي وهذا
لا يساعده الفقه عليه ولا يقول فقهه ان الموصي له بدرهم ياخذ
اكثر منه وكذلك استدرك امام الحرمين في نهايته على كلام
الاستاذ فقال المدفوع الي الموصي له يختلف باختلاف الاعداد
المع وضه والفتوى لا تختل التحيير بين القليل والكثير
فليحمل ما قاله الحاسب علي ما اذا قال الموصي ذلك كما اذا
قال اجعلوا تركة علي عددا اذا عزل منه درهم كان الباقي
منقسما على البنين والنصيب بحيث لا يبلغ النصيب الواحد
مع الدرهم اكثر من الثلث قال الامام اما اذا اطلق الوصية
للباقي بين البنين والموصي له ثم ان اخصت الوصية في الثلث تغد
ولا تعتبر الاجازة قال الرافعي في الشرح والتوضيح في الروضة
رحمهما الله وهذا الاستدراك لا بد منه في غالب انواع الفصل

انتهى قال المص رحمه الله وسحب الفتوى بما قال الامام
واقره عليه الشيخان ولا يعمل بما قاله الغرضيون
والا باقل عدد ويقتصر عليه لان ما قاله الغرضيون
مخالف بشهادة الذوق لغرض الموصي ولما يقتضيه
الفقه لانه يضر الورثة تارة ويضر الموصي له اخرى
ولان اطلاق الدرهم محمول عند عملة الشئ على الدرهم
الشئ فيحمل عند الاطلاق على نقد البلد الغالب
فان كان في البلد دراهم مختلفة لا غالب فيها رجع
الى تفسير الوارد وينبغي ان يحمد ما قاله الحساب
والغرضيون على التوسع في الرياضة والتعريض
لا على اثبات حكم شرعي فلتقوس مسايل على طريقة
الغرضيين ونعقبة بما عليه الفتوى انتهى وهذا
هو السبب في عدم تطويل كتابنا بذكر ذلك فمن
اراد الوقوف على ذلك فليراجع المواهب السنية كما ان
من اراد المزيد من الدوريات في الوصايا فعليه بالروضة
واصلها والمواهب السنية ومن اراد المسائل الدورية
من غير الوصايا فعليه بالروضة واصلا يحفظ بها
يريد والله اعلم ولما كان بعض المسائل السابقة
قد استخرجها كاصلة بطريق الجبر والمقابلة تعرض
لشي مما اصطلح عليه اهل ذلك العلم مما يحتاج اليه
فقال واعلم ايها الناظر في هذا الكتاب ان الالفاظ
المصطلح عليها عند اهل الجبر والمقابلة وهم العلماء
واولهم لم ابتكار تصنيف الاستاذ محمد ابن موسى
الخوارزمي رحمه الله ولقطة الجبر تطلق باراء الخط
ويطلق باراء المقابلة ومعاني الجبر والخط والمقابلة

مذكورة

مذكورة في مجالها وتطلق لقباً لهذا العلم لكونهم
يستعملون لقطة الجبر فيه كثيراً فيقولون اجبر وقابل
ويقولون اجبر وخط ورسموه يانه علم باصول
يقتصر فيها في مقادير مجهولة مسماة باسماء خاصة
ليتوصل بذلك الى استخراج كمية المجهول المطلوب
من العلوم المفروضة اذا كانت بينهما وصلة تقتضي
ذلك ومقصوده منحصر في اربعة فصول احدها
بيان معان الالفاظ المندرجة تحت الجبر والمال والكعب
والثاني بيان وجوه التصرف في المقادير المجهولة
حين هي مجهولة كجمعها وطرحها وضربها وقسمتها
والثالث بيان المسائل الست الجبرية التي ينتهي الحاسب
بالمعادلة الي احدها والرابع كيفية تناول المسئلة ومحاولة
الي ان تتخرج الي احدي المسائل الست المذكورة ولم يتعرض
المصنف من الفصيلتين الثاني والرابع لكونهما مذكورين
في علم يخصهما وذكر تبسيرا من الفصيلتين الاول والثالث
فمن الفصل الاول قوله ان الالفاظ المصطلح عليها عند
اهل الجبر والمقابلة سبعة وهي العدد والجذر والمال
والكعب ومال المال ومال المكعب ومكعب المكعب
وسياتي بيانها فالعدد لا مرتبة له عند اكثرهم والجذر
في المرتبة الاولى والمال في المرتبة الثانية والمكعب
في الثالثة وهذه الثلاثة هي الاصلية عند القروية
لا نهاية لها واولها مال المال وهو في الرابعة ومال
المكعب في الخامسة ومكعب المكعب في السادسة اما العدد
فهو ما سواي نصف مجموع حاشيته القريبتين
البعيدتين علي السواء تقدم التلخيص عليه في باب الحساب

قلت هذا من خواص العدد الصحيح وله خواص كثيرة
 واما العدد عند اهل الجبر فهو العدد المطلق الذي
 لم ينسب الى جذر ولا الى مال ليشمل الواحد والكس
 بخلاف التعريف الاول فلا يشملها فهذا الاصطلاح
 لهم ثم لهم في التعبير عنه في المسائل الجبرية طريقتان
 فمنهم من يذكره مطلقا من غير قيد ومنهم من يقيد
 بالدرهم او الاحاد او بغير ذلك وهذا المذكور
 في موضعه من كتب الجبر والمقابلة وقوله اى الامام
 الكليني رحمه الله في المجموع الالفاظ المستعمل عليها
 سبعة عبارات هذه تقتضي الحصر في السبعة ولا حصر
 فيها عندهم اى الجبر بين بل لانهاية لها كما
 مال المكعب وما مكعب المكعب ومكعب مكعب المكعب
 وهكذا الى غير النهاية لانها تتولد من المال والمكعب
 الى غير نهاية انتهى مجمع الاسمين في ضرب انواع
 كما هو مقرر عندهم والجذر بالذات المتعجى وبقية الجبر
 عن الاصمعي وبكسر هاء عن ابي عمرو ولغة الاصل
 قال في الصحاح اصل كل شئ جذره واصطلاحه هو
 العدد المصروب في مثله معلوما كان او مجهولا وهو
 مراد في الشئ عند صاحب اليا سمينه رحمه
 الله والمثني اقر منه عند بعضهم وينتهي عموم
 وخصوص من وجه عند الشيخ رحمه الله كما اشار
 اليه في المفتاح و اشار الى المذاهب الثلاثة في شرح
 التيسيرية وبين معاني الاقوال الثلاثة فيه فراجع

منه

منه والمال هو الحاصل من ضرب الجذر في مثله ويقال له المربع
 ايضا واما المسطح والبسيط فاعلم منهما لا تطلق كل منهما
 على الحاصل من ضرب العدد في غير مساويه ايضا وكل
 ذلك المذكور في محله من كتب الحساب والجبر والمقابلة
 اذا علمت ذلك فادرس اثنتين في اثنتين حصل اربعة
 فالاربعة مال ومربع بالنسبة الى الاثنين ومسطح وسطح
 وبسيط ايضا بالنسبة الى الاثنين والاثنان جذر بالنسبة
 الى الاربعة والمكعب هو الحاصل من ضرب الجذر في المال
 لان اس الجذر واحد واس المال اثنان ومجموعهما ثلاثة
 اس المكعب فالثلاثة مكعب بالنسبة الى الاثنين والاثنان
 كعبية وهذا الاكثر من المكعب والكعب مترادفان فعلى هذا
 الاثنان ضلعه واما مال المال فهو الحاصل من ضرب المال
 في المال ومن ضرب الجذر في المكعب لان اس كل مال منهما
 اثنان ومجموعهما اربعة هي اس مال المال وايضا فاس
 الجذر واحد والمكعب ثلاثة ومجموعهما اربعة هي اس مال
 المال كما قلنا كما كستة عشر بالاضافة الى الاثنين فهي
 مال مال بالنسبة اليهما فانها الحاصلة من ضرب المال وهو
 اربعة في المال وهو اربعة ايضا ومن ضرب الجذر وهو
 اثنان في المكعب وهو ثمانية واما مال المكعب فهو
 الحاصل من ضرب المال في المكعب او من ضرب الجذر في مال
 المال لما عرفت من جمع الاسمين كالاثنين والثلاثين
 بالنسبة الى الاثنين فانها حصلت من ضرب المال وهو
 اربعة في المكعب وهو ثمانية او من ضرب الجذر وهو اثنان

في مال المال وهو ستة عشر وأما مكعب المكعب فهو
الحاصل من ضرب المكعب في المكعب كما لا ريب والسنتين
بالنسبة الى الاثنين فانها الحاصلة من ضرب الثمانية
المكعب في الثمانية المكعب ايضا او من ضرب المال في مال
المال لانها الحاصلة ايضا من ضرب الاربعة المال
في الستة عشر مال المال او من ضرب الجذر في مال
المكعب لانها الحاصل ايضا من ضرب الاثنين الجذر
في الاثنين والثلاثين مال المكعب لما مر من جمع الاس
لان كل مكعب بثلاثة فمكعب المكعب اسه ستة وهي
مجموع ثلاثة وثلاثة اس المكعب والمكعب او مجموع
اثنين واربعة اس المال ومال المال او مجموع واحد
وخمسة اس الجذر ومال المكعب فافهم ذلك وذكر
وذكر من الفصل الثالث قوله المسائل وتسمى ايضا
المجربة نسبة الى الجبر الذي هو لقلب لهذا العلم
منها كلام مفردات ويقال لها بساط او لها اموال
تعدل جذورا وثانيها اموال تعدل عددا وثالثها
جذور تعدل عددا ورابعها جذور تعدل عددا
وهذا الترتيب ليس بواجب وانما هو استحسان
وهو المشهور ومشي عليه صاحب اليا سمينيه
والشيخ رحمه الله وجعل الفري والمصيصي
رحمهما الله الاولي جذورا وتعديل عددا والثاني
اموالا تعدل جذورا والثالثة اموال تعدل
عددا ورابعها بعضهم ترتيبا خلافاً لذلك قال
الشيخ رحمه الله والخطب في ذلك سهل ثم اعلم

ان المراد

ان المراد بالجذور والاموال الجنس لا الجميع ليتم
المال الواحد والجذر الواحد وما زاد او نقص وان المراد
بالعدد معناه الاعم ليتم الواحد والكس كما تقدم
اذا انقسم ذلك فالتعدي فيها ان تقسم على عدد
الاموال عدله وذلك فالاولي والثانية وتقسم على
عدد الجذور عدله في الثالثة فالخارج هو الجذر في غير
الثانية فان الخارج فيها هو المال ولو قيل ما لان بقدر
عشرة اجزاء فاقسم عشرا على اثنين يخرج خمسة ففي الجذر
فالمال خمسة وعشرون فالان بخمسين تنساوي عشرة اجزاء
المال لان كل جذر بخمسة ولو قيل ثلاثة اموال تعدل
خمسة وسبعين من العدد فاقسم خمسة وسبعين
على ثلاثة يخرج خمسة وعشرون فهي المال ولو قيل
عشرة اجزاء تعدل خمسين درهما فاقسم خمسين
على عشرة يخرج خمسة ففي الجذر وقس على ذلك
ومن اراد المزيد فعليه يكتب الجبر يظفر بمراده
ان شاء الله تعالى ومنها ثلاثة مقترقات ويقال
لها مركبات وهي مرتبة استحياسا بترتيب احواف
عجم باتفاق اهل الصناعة فالاولي من
المركبات وهي الرابعة من المسائل الستة ينفر
فيها العدد واوله العين من عجم ويقترن المال
والجذور فهي مال وجذور تعدل عددا والثانية
منها وهي خامسة المسائل الستة ينفر فيها الجذر
واوله العجم من عجم ويقترن فيها المال
والعدد فهي مال وعدد تعدل جذورا والثالثة
منها وهي قائمة المسائل ينفر فيها المال واوله



المسموع من عجم ويقترب فيها الجذر والعدد فيسمى مال يعدل
 جذورا وعددا وشظ العمل الذي سدد كرم في المركبات
 ان يكون المال مفادا فان زاد على ماله او نقص عن ماله
 فله عمل مذكور في كتب الجبر بين امرين باعنه خوف الاطالة
 اذا بقره ذلك فطريق العمل في الرابعة ان تنصف عدة
 الاجزاء ويسمى ذلك التنصيف وتربيع النصف المذكور
 ويسمى تربيع التنصيف وتعمل التربيع المذكور على العدد
 وتأخذ جذر الحاصل فتسقط منه التنصيف فالباقي
 هو جذر المال مثاله مال وعشرة اجزاء بعد ذلك
 اربعة وعشرين من العدد فالتنصيف خمسة وتربيعه
 خمسة وعشرين فاحملها على الاربعة والعشرين مجتمع
 تسعة واربعون جذرها تسعة فاطرح منه التنصيف
 يبقى اثنان فهما جذر المال فالمال اربعة فمال اربعة
 وعشرة اجزاء بعشرين فالجملة اربعة وعشرون وهي
 تعدل اربعة وعشرين وطريق العمل في الخامسة
 ان تطرح العدد من التربيع ان كان اقل منه وتأخذ
 جذر الباقي وحينئذ ان شئت طرحت ذلك الجذر
 من التنصيف فالباقي هو الجذر المطلوب وان شئت
 سدت ذلك الجذر على التنصيف فالمجتمع هو الجذر
 المطلوب مثاله مال وستة عشر درهما بعد ذلك
 عشرة اجزاء المال فتربيع التنصيف خمسة وعشرون
 فاطرح منه العدد يفضل تسعة جذرها ثلاثة فان
 طرحتها من التنصيف بقي اثنان فهما الجذر والمال
 اربعة فمال اربعة وستة عشر مجموعها عشرون
 يعدل عشرة اجزاء اذ كل جذر اثنان وان زدت

الثلثة

الثلثة على التنصيف اجتماع ثمانية فهي الجذر والمال
 اربعة وستون فمال اربعة وستين وستة عشر الجملة
 ثمانون تعدل عشرة اجزاء اذ كل جذر ثمانية فلهذه
 الحالة جوابان دايمي وان كان التربيع مساويا للعدد
 فلا عمل فيها والتنصيف هو الجذر وايضا تجد العدد
 هو الجذر ومنه يعلم المال مثاله مال وخمسة وعشرون
 من العدد يعدل ذلك عشرة اجزاء فالتنصيف خمسة
 والتربيع خمسة وعشرون وهو مساو للعدد في جذر المال
 هو التنصيف وهو خمسة وهي ايضا جذر العدد فالمال خمسة
 وعشرون فمال خمسة وعشرون فاذا اخذم للعدد اجتماع عشرون
 يعدل ذلك عشرة اجزاء اذ كل جذر خمسة وان كان العدد
 اكثر من التربيع فالمسئلة مستحيلة كما لو قيل مال
 وثلاثون درهما بعد ذلك عشرة اجزاء فالتربيع خمسة
 وعشرون فالعدد اكثر من التربيع وطريق العمل في
 السادسة ان تنصف عدة الاجزاء وتربيع التنصيف
 وتعمل الحاصل على العدد وتأخذ جذر المجتمع فتعمل
 على التنصيف فاجتماع فهو الجذر المطلوب فتعمل
 السادسة كالرابعة الا في العمل الاخير فان الرابعة
 تطرح فيها التنصيف من جذر الحاصل والسادسة
 تجمع فيها التنصيف الى جذر الحاصل مثاله مال
 يعدل اربعة اجزاء او خمسة من العدد فالتنصيف
 اثنان وتربيعه اربعة فاحملها على العدد مجتمع تسعة
 وجذرها ثلاثة فاحملها على التنصيف مجتمع خمسة
 فهي الجذر المطلوب فالمال خمسة وعشرون فمال خمسة
 وعشرون يعدل اربعة اجزاء او خمسة من العدد فان كل جذر خمسة

فاربعة اجزاء بعشرين مع الخمسة المجلة خمسة وعشرون
 بقدر المال المذكور ولها اي المسائل الست عشر
 ينقصها تذكريه وهو علم الجبر والمقابلة وقد مت
 تعريفه وهو متوقف على اتقان علم الحساب من الضرب
 والقسمة واعمال الكسور واعمال الجذور المذكورة
 فيه وغير ذلك ويتفهم من ذلك اتقان نحو كتاب
 الوسيلة للشيخ رحمه الله قال في كتابه المقنع في علم
 الجبر والمقابلة ولا بد من اتقان نحو وسيلتي والافلا
 تطلع بانك داخل فلهذا اي لكونها خصت بعلم مع
 الاحتياج الي اتقان علم الحساب لم نذكر هنا لانه
 كتبنا تخصصه منها المطول كالفرعي للامام ابي بكر
 الكرخي وشرح اليا سمينية والشرح الكبير على
 المقنع كلاهما للشيخ رحمه الله والمختصر كاليا سمينية
 وشرحيها الصغير والوسط للمص وكالمقنع وشرحه
 الصغير كلاهما للشيخ رحمه الله والمتوسط كشرح
 اليا سمينية للمص رحمه الله الذي اشار اليه بقوله
 وقد اوضحته في شرح اليا سمينية الكبير الذي كتبت
 به شروحه عليها ثلاثة وغيرها كشرح المقنع الذي
 سماه القول المتبدع والمسمى المص رحمه الله الكلام
 على الوصايا وما يتبعها من الدوريات على
 حسب مراده لعقب ذلك بيان الارث بالتقدم
 والاحتياط لان ما سبقه من ارث او وصية يثبت بغير
 توقف وان كان به تقديم هذا الباب على الوصية فقال

باب في الميراث بالتقدير من المذكورة والاثوثة
 والوجود والعدم والتقدير والافلا في الحمل
 ومن الحياة والموت في المفقود ومن الذكورة والانوثة
 في الحنثي والاصحاب عطا البقن ووقف المشرك
 فيه ولك ان تقول انما اضر هذا الباب لان من مسائل
 الحنثي الاثنية مسئلة اشتملت على وصية فتحتاج
 الى ما سبق معرفة بالوصية فاخر هذا الباب الى هنا
 فقال وفيه مسائل منها الحمل اي مسائله والمراد به
 حمل يرث او يحجب بكل تقدير يرث او يحجب ببعض
 التقادير اذ امانات الشخص عن حمل منه او من غيره يحمل
 ان يرث او يحجب بتقدير من المقادير كما اذا مات
 عن ام وزوجة اخيه حاملا من اخيه الميت سابقا وعن عم
 او يرث او يحجب بكل تقدير اذ اخرج حيا يحمل من الميت
 واخ لام وطلب بقية الورثة او بعضهم القسمة ولم
 يصبر والى الوضعية فيعامل مثل يك الحمل بالارض من
 تقادير عدم الحمل ووجوده وذكورته وانثيته
 وافراده وتعدد فان كان لا يرث ولو ببعض
 لا يعطى شيئا وان كان نصيبه لا يختلف دفع اليه كاملا
 وان كان نصيبه يختلف دفع اليه الاقل ان كان نصيبه
 مقدرا وان كان غير مقدر فلا يعطى شيئا ووقف المال
 ان لم يرث غير الحمل ولو ببعض التقادير او ورث معه
 غيره وكان نصيبه غير مقدر او الباقي ان ورث غيره
 معه وكان نصيبه مقدرا الى الوضعية اي وضع الحمل
 كله حيا حياة مستقرة لوقف بعلم او بظن وجوده عند
 الموت فيرث ويقسم الموقوف او بيان حال الحمل فيقسم

الموقوف لاحتمال انه اذا اخذ الوارث شيئا مشكوكا
فيه يتلوه ثم يظهر ما يقتضي الرجوع عليه ببعض
ما اخذه فلا يوجد معه شيء فيضيع على مستحقه
والمعتد من مذهب الامام الشافعي رحمه الله
انه لا ضبط لعدد الحمل فلا يعطى اخوه شيئا الحية
الوضع لان ارثه غير مقدر فيختلف بقلة الحمل وكثرته
كما يختلف بدكوره وانوثته وانما قلنا لا ضبط لعدد
الحمل لانه عذر حتى عن الشافعي رحمه الله انه
قال جالست شيخا لا تستفيد منه واداء الخمسة
كقول قتيلا راسه ودخلوا الجناح خمسة شيئا فقالوا
كذلك ثم خمسة مغطى ثم خمسة احد اث فسالتهم عنهم
فقال كلهم اولادي وكل خمسة منهم في بطن وامهم
واحد في بطن كل يوم يسلمون علي ويؤزونها
وخمسة اخذ في المهد ويقال ان امرأة ولدت اثني عشر
في بطن واحدة فرفع امرها السلطان فطلبها واولادها
ثم ردهم عليها الا واحدا ولم تعلم به حتى خرجت من
القص فعملت به فصاحت صيحة رنج ممتها حيطان
القص فقتل لها البس لكن في هولاء الاحد عشر
كفاية فقاتلت ما صحت انا وانما صاحت الاحسا التي
ربوا فيها وقال الماوردي رحمه الله اخبرني رجل
ورده علي من اليمن وكان من اهل الفضل والدين
ان امرأة تاليمن وضعت حملا كالكرش فظن ان لا
ولد فيه فالتفت في الطريق فلما طلعت عليه الشمس
حمي وتحرك فتشقت فخرج منه سبعة اولاد ذكورا
عاشوا جميعا وكانوا خلفا سوريا الا انه قال كان في
اعضائهم قصص وصار عني رجل منهم قصصني فكنيت
اعبر باليمن يانه صر عك سبعة رجل وحكي

القاضي

القاضي حسين ان واحدا من السلاطين ببغداد كانت
له امرأة تلد الاناث فحبلت مرة فقال لها ان ولدت
انثى لا قتلنك ففرغت وتضرعت الى الله تعالى فولدت
اربعين ذكر اكل منهم مثل اصبع فكبروا وركبوا
فرسانا مع ابهم في سوق بغداد اذا انقر ذلك
فلو حلق شخص زوجة حاملا وابنا قلل زوجة الثمن
علي كل بقدر فيه فاعلموا لا يدفع للابني شي فيوقف
الباقى الى الوضع على المذهب ولومات عن امته
الحاميل منه وعن اولاد كيف كانوا وقف المال جميعه
ولومات عن زوجة حامل واخ شقيق اولاد دفع للزوجة
الثلث ويوقف الباقي ولا يدفع للاخ منه شي لاحتمال
ذكورة الحمل وفي وجه ضعيف انه بقدر باربعة
وهو قول ابي حنيفة واشهب رحمهما الله وبعض
المالكية قال الاطباء لان في الرحم اربعة مواضع كالنقد
يسهل منها الخيف الى الرحم وجعله الفرضيون قياس
قول الشافعي رحمه الله تتبعه في مثل ذلك الوجوه
واكثر ما وجد اربعة ويرد بما نقله الاولون ويحتمل
الذكورة والاثوثة في كل منهم فعلي هذا يعطى
كل من الورثة ولو كان اخا للحمل البقي يتقد بر
اربعة ويوقف المشكوك فيه قال القاضي رحمه الله
ومن العلماء من يقدر الحمل ثلاثة ومنهم من يقدره
اثني اثنين وهو مذهب الحنابلة ومحمد والكلوبي
رحمهم الله ومنهم من يقدره واحد والله الغالب وهو
قول الليث بن سعد ويوسف رحمهم الله وعليه

الفتوى عند الحنفية وياخذ الكفيل من الورثة وما قلناه
من القسمة قبل الوضع هو المذهب وقال القفال رحمه الله
يوقف المال مطلقا الى الوضع وهو الأرجح من مذهب المالكية
لأنه قد يهلك الموقوف للمحل ويحتاج للاستعداد والحاكم ما يملك
امر الاجتهاد قال كمام رحمه الله ولا اصل لما قاله القفال ولا يملك
من المذهب فان للامام ان يقسم مالا مشتركاً بين حصص
وعقب واه لم يبدل اموال الغيب وقال المتولي رحمه الله
ما استند اليه القفال منقوض بالحنثي فان من معه
يعطى البقيين وان جاز ان يهلك الموقوف قبل ظهور الحال
ويحتاج الى استرجاع من اعطي ثم اعلم ان دفع الاقل
جائز وان تم بIRTH الحمل كما تقدمت الاشارة الى
ذلك كمام واب وزوجة اب حامل فتعطي الام السدس
والاب الثلثين ويوقف السدس بينهما لاحتمال
تعدد الحمل فان تعدد تقدم هنا وفي شروط الارث
انه لا بد ان ينقص الحمل كله حيات مستقرة لوقت
يظهر وجوده عند الموت فيعلم من ذلك اشتراط
انقصال كله واستقرار حياته وظهور وجوده عند
الموت فلو انفصل بعضه ولو اكثره حيات مات قبل
تمام الانقصال لم يبرث خلافا للفقهاء رحمه الله
واستقرار الحياة عندنا وعند الحنابلة تعلم بصراخ وهو
الاستهلال او عطاس او تناوب او مص الثدي او
فتح العينين او احد هما او خرد لك فلو لم تكن مستقرة
كان كانت حركته حركته المذبح كان كانت تقع مثلهما
لا تتسار من مضيق او استنوا الملتوي لم يبرث وقال
مالك رحمه الله اذا استنفل المولود متارحاً وورث
والا فلا يبرث ولم يشترط الحنفية استقرار الحياة

ولا

ولا تمام الانقصال فاذا اوجد شي مما يدل على الحياة بعد
تمام انقصاله او انفصال اكثره ورث عند قهر ولو انفصل
ميتا بجناية علي لانه توجب الغرة لم يبرث شيئا من الموقوف
وقسم بين الورثة على ما يقتضيه الحال عند عدمه
وتورث الغرة عنه كما تقدمت الاشارة الى ذلك في
شروط الارث ويرثها كل من يتصور ارثه منه خلافا
للإمام الليث بن سعد رحمه الله حيث قال تختص بها الام
لانه بمنزلة عضو منها ومن قروخ ابن الحداد رحمه الله
لومات عن زوجة حامل واخ شقيق وخلف عنه
قيمته عشرون ديناراً فجني على الزوجة فاحضت خنيها
وكانت قيمة الغرة تسعين ديناراً ولم يختار العبد انعكس
الملك فتغير لها ثلاثة ارباع العبد وهي التي كانت
حصنة الاخ ويصير له ربع وهو الذي كان حصنة الزوجة
لان ربع العبد تزوجة وباقيته للاخ ميراثاً وتعلق الغرة
برقية العبد فلما كانت قيمتها تسعين كان ثلثها للزوجة
اذا هي ام وثلثاها للاخ اذ هو علم فلها عشرون و
اربعون ثم ان المالك لا يتصور ان يتعلق بملكه لنفسه شي
في اللام من الغرة تسقط منه بقدر ملكه من العبد ويتعلق
الباقى بما للزوجة من العبد وبالعكس فاذا اسلم كل منهما
نفسه للاخر ولم يختار العبد انعكس قدس ملكهما فيصير
ثلاثة ارباع العبد للزوجة وربعه للاخ من العبد
لانما تستحقه الزوجة من الغرة عشرون وما للاخ من العبد
يساوي خمسة عشر فتعلق من العشر بن خمسة عشر
بما يساويهما وتسقط الخمسة الزائدة فيصير للزوجة
من العبد ثمانية يساوي خمسة عشر وهو ثلاثة ارباعه
التي كانت للاخ وما يستحقه الاخ من الغرة اربعون وما
للزوجة من العبد يساوي خمسة فتعلق من الاربعين
خمس بما يساويها ويسقط الباقي فيصير للاخ من العبد

ما يسمى بوجه خمسة وهو ربعه الذي كان للزوجة واما اذا اختار
 كل منهما القدر اقله لا ينعكس قدر ملكيهما بل تفدي الزوجة
 نصيبها للآخر خمسة ويفدي الاخ نصيبه للزوجة بخمسة عشر
 اذا يجب القدر الاقل الامر من قيمة العبد والاربع
 فان اختاره احدهما دون الآخر فلا تخفى الحكم وهذه
عبارة شيخنا في شرح الفصول والله اعلم مسئلة
 ترك رجل ابوين وزوجة حاملا وطلبوا او بعضهم القسمة
 قبل الوضع فبتقدير الحمل ذكر او حذو او مع غيره لولائي
 واحدة لا عول في المسئلة وبتقدير ان يكون الحمل عددا
 من الاناث نغول المسئلة فالأخر في حق الابوين والزوجة
 ان يكون الحمل عددا من الاناث الخالص فتعول المسئلة
 اذ ذاك من اربعة وعشرين الي سبعة وعشرين للزوجة
 ثلاثة ولكل من الابوين اربعة وللبنيات ستة عشر
 فيدفع للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين ولكل من
 الابوين اربعة وللبنيات ستة عشر فيدفع للزوجة ثلاثة
 من سبعة وعشرين ولكل من الابوين اربعة وبوقف ستة
 عشر الي ظهور الحال فيعمل بحسبه فان باب الحمل عددا
 من الاناث الخالص فجميع الموقوف له او انثى فلها منه نصف
 المتخلف كاملا ويكمل للباقي ما بقي لهم او ذكر فأكبر
 ولو مع اناث فيكمل منه للباقين قدر وضمهم كاملا والباقي
 للاولاد وكيفية حسابها ان نقول تصح بانعول من سبعة
 وعشرين وبدونه من اربعة وعشرين وبينهما موافقة بالثلث
 فتصحبان ما بينهما من سبعة عشر ينقسم على كل من البنتين
 والحارجه على كل زوجة سهمها فجز سهم اربعة وعشرين
 تسعة وجز سهم سبعة وعشرين ثمانية يقرب مال كل من
 كل من المنسلتين في جز سهمها فلكل حظان يعطى اقلها
 في كل من الابوين اثنتان وثلاثون وللزوجة اربعة وعشرين
 فجملة المعطى ثمانية وثلاثون وبوقف الباقي وهو مائة وثمانية

وعشرون

وعشرون فان بان الحمل عددا من الاناث فهو له او انثى فلها منه
 ما به وتمازية ولكل من الابوين اربعة اذ هي القدر الذي
 حصل به التقاوت بين خطبه وللزوجة ثلاثة كذا في بقى
 تسعة ترد الي الاب ايضا بالتعصيب وان بان ذكرا فأكبر
 فيرد لكل من الابوين اربعة وللزوجة ثلاثة والباقي
 وهو مائة وسبعة عشر للاولاد ولا تخفى كيفية حسابات
 مسايل الحمل على التقادير على من اتقن ما مر فائدة
 في الاستهلال قال في الروضة فرج ما عن ابن وزوجة
 حامل فولدت ابنا وبنتا فاستهل احدهما ووجد اميت من
 ولم يعلم المستهل اعطى كل وارث اقل ما يصيبه وبوقف الباقي
 حتى يصطالحوا او يقوم بينة انتهى ثم قال فها في واحد
 الباب التاسع من كتاب الفرائض اربعة في تصحيح مسايل
 الاستهلال فاذا مات عن ابن وزوجة حامل فولدت ابنا
 وبنتا فاستهل احدهما فولدت اميت من ولم يعلم المستهل
 فقد سبق انه يعطى كل وارث اقل ما يستحقه وطريق معرفة
 ان يقال المسئلة الاولي تصح من ستة عشر ان كان المستهل
 هو الابن للزوجة سهمان ولكل ابن سبعة ومسئلة الابن
 المستهل من ثلاثة والسبعة لا تنقسم على الثلاثة ولا توافقها
 فتضرب ثلاثة في ستة عشر تبلغ ثمانية واربعين للزوجة
 الثمن ستة ولكل ابن واحد وعشرون للام منها سبعة
 وللآخر اربعة عشر فيجتمع للام مئتي ثلاثة عشر وللآخر خمسة
 وثلاثون وان كانت البنت هي المستهلة فالمسئلة الاولى
 تصح من اربعة وعشرين للبنت مئتي سبعة ومسايلها من ثلاثة
 ولا تصح السبعة على ثلاثة ولا توافقها فتضرب ثلاثة في
 اربعة وعشرين تبلغ اثنان وسبعين للمرأة الثمن تسعة وللابن
 اثنا واربعون وللبنت احدى وعشرون للام منها سبعة
 وللآخر الباقي فيجتمع للام ستة عشر وللآخر ستة وخمسون
 وهما متوافقان بالثمن وترد ما صحت منه مسئلة البنت وهي

وسبعون إلى ثمانمائة وهو تسعة للام منها سهران وللابن
 تسعة فاتفق الامر ان المسيلة علي تقدر الاستهلال
 الابن صحت من ثمانية واربعين وصحت مسيلة البنت
 من تسعة وهما متوافقان بالثلث تقرب تلك احدى
 في الاخرى قبل مائة واربعة واربعين منها فصح في
 الحالين للام بتقدير استهلال الابن تسعة وثلاثون
 وبتقدير استهلال البنت اثنان وثلاثون فتعطي
 الاقل وللابن بتقدير استهلال الابن مائة وخمسة
 وبتقدير استهلال البنت مائة واثنان عشر وتعطي
 الاقل وتوقف الباقي وهو تسعة اسهم بينهما انتهى
 وقال شيخنا في شرح الفصول بعد
 الفراغ منها كما تقدم والموقوف تسعة اي الى
 الاصطلاح او قيام البينة فان اصطالحا فذاك
 وان قامت البينة على استهلال الابن كانت التسعة
 للام او على استهلال البنت كانت للاخ ثم قال فيه
 فان استهلالا معا فان قدر موته او لصحت من الف
 وثمانين لان مسيلة الاب من اربعين ومسيلة الابن
 من ثمانية عشر ونفيان من ثلث مائة وستين ومسيلة
 البنت من ثلاثة فتصح الثلاث من الف وثمانين
 وترجع بالاختصار الى مائة وخمسة وثلاثين لا تفاق
 نصيب الام والاخ بالثمن للام تسعة وثلاثون
 وللأخ ثمانية وتسعون وان قدر موتهما او لصحت
 من الف واربعين واربعين لان مسيلة الاب من اربعين
 ومسيلة البنت من اثني عشر ونفيان من اربع مائة
 وثمانين ومسيلة الابن من ثلاثة فتصح الثلاث من
 الف واربعين واربعين وترجع بالاختصار الى مائتين
 وثمانية وثمانين لا تفاق بالخمس للام خمسة وثلاثون
 وللأخ مائتان وثلاثة والجامعة لمسيلة التقديرين
 صحت من اربعة الاف وثلثمائة وعشرين لا تفاق

بالسبع

بالسبع وتقع على جميع الاحوال قال الامام وهذه المسئلة
 وضعها الاستاذ ابو منصور وفيها اشكال لعدم العلم
 بموت المتقدم من الولدين واصلنا ان لا نؤثر ميتا من
 ميت وقد رهننا موت الابن ونؤثر ميت البنت منه وبالعكس
 وهذا محتج فلعله فرض تعيين موت احدى المائتين
 وقرع علي انه حينئذ لم يكن من ميراث الغرقى فنبه
 لذلك واعلم ان مسايل الاستهلال تخرج على
 ثلاثة اقوال احدها ويعرف بقول اصحاب الوقف يوقف
 المشكوك فيه الى الاصطلاح او قيام البينة وهذا
 قول اكثر القاضيين وهو الصحيح ثانياً ويعرف
 بقول اصحاب الدعوى يقسم المشكوك بين الوصية
 علي قدر دعوا ويحكم ثانياً ويعرف بقول اصحاب الاحوال
 يدفع لكل واحد مثل نسبة حال من احواله اليها
 ويبان ذلك في الفرع المذكور علي بتقدير استهلال
 احدهما اما علي الاول فان التفاوت بين نصيب
 الام في حالتي استهلال الابن والبنت تسعة وثمانين
 نصيب الاخ فيهما كذلك وقد اخذ كل منهما الاقل
 ووقفت التسعة بينهما واما علي الثاني فتقسم
 التسعة بينهما لان كلا منهما يدعيها فلكل ثلاثة
 ونصف فان اردت ازالة الكسر فاقرب مخرج النصف هو
 في مخرج الجامعة مائة واربعة واربعين واستأنف القسمة
 واما علي الثالث فاجمع نصيب الام ثمان مائة
 وسبعين فلها نصف خمسة وثلاثون ونصف واجمع
 نصيب الاخ يكن مائتين وتسعة عشر فله نصف مائة
 وثمانية ونصف اخذ ابا جده الحالين فان اردت ازالة
 الكسر فاقرب مخرج النصف في مخرج الجامعة واستأنف القسمة
 القسمة التي وقال في الروضة فرغ لابن الحداد من غرضه

حامد واخوين فولدت ابنا ثم صودف ميتا فقال
 الذوجة انفضل حيا ثم مات نظر ان صدقاها فهذا
 رجل خلف زوجة وابنا ثم مات الابن وخلف اما وعين
 فيطمان من اربعة وعشرين وان كذاها فالقول قولها
 مع عيبتها وتقع من ثمانية وان صدقها احدها وكذب
 الاخر خلف المكذب واخذ تمام حقه لو كذاها وهو
 ثلاثة من ثمانية والباقي وهو خمسة يقسم بين المصدق
 والزوج على النسبة الواقعة بين نصيبين لو
 صدقاها وذلك لا اتفاقها على ان المكذب ظالم ياخذ
 الزيادة فكانت نكحت من النكحة ونصيب الزوج عشرة
 من اربعة وعشرين ثلاثة من الزوج وسبعة من الابن
 ونصيب العم سبعة فالحصة بينهما على سبعة عشر وهي
 غير منقسم فتقرب سبعة عشر في اصل المسئلة وهو
 ثمانية تبلغ مائة وستة وثلاثين للمكذب ثلاثة مضروبة
 فيما ضربناه في المسئلة وهو تسعة عشر يكون احدا
 وخمسين والباقي وهو خمسة وثلاثون يقسم على سبعة
 عشر يكون لكل سهم خمسة فلها بعشرة خمسون
 وله تسبعة خمسة وثلاثون وقد زاد نصيب المكذب
 على نصيب المصدق بستة عشر سهما ولو كانت
 المسئلة محالها لكن ولد بنتا قال الشيخ
 ابو علي رحمه الله على هذه القاعدة ان صدقاها
 صحت المسيلتان من ثمانية واربعين وان كذاها
 فمن ثمانية وان صدقها احدها فمن ما بين
 وثمانية واربعين انتهى لان مسئلة تصدقها
 لها للزوج بالزوجية ستة وبالا مومة ثمانية
 والباقي بين الاخوين لكل منهما سبعة عشر

ومسئلة

ومسئلة تكذبها لها للزوج اثنتان من ثمانية ولعكاذ
 ثلاثة منها ومسئلة تصدق احدها لها للمكذب ثلاثة
 من ثمانية والخمسة الباقية للمصدق والزوج على نسبة
 سهما منها من ثمانية واربعين ومجموع سهما منها من ثمانية
 وثلاثون وهي مائة وستة وثلاثون والباقي
 في الثمانية مائتان وثمانية واربعون كما ذكر للمكذب منها
 ثلاثة وتسعون والباقي وهو مائة وخمسة وخمسون يقسم
 على واحد وثلاثين يكون لكل سهم خمسة فلها باربعة
 عشر يسعون وله تسبعة عشر خمسة وثلاثون وقد
 زاد نصيب المكذب على نصيب المصدق بمائة واثنين اعلم
 ولما فرغ من مسايل الحمل شرع في مسايل المفقود
 فقال ومنها اي من مسايل الاثر بالتقدير والاهتياط
 المفقود اي مسايله وهو من انقطع خبره وجهه
 حاله فلا يدري احي ام ميت والكلام فيه مختص في حالين
 اريد خبره منه وارثه من غيره والاول حكمه ان
 يوقف ماله اجمع الى ثبوت موته ببينة او حكم القاض
 بموته اجتهادا عند مضي مدة لا يبقى مثله فيها غالبا
 على الاظهر قيل تقدر بتسعين سنة من ولادته
 والمشهور لا تقدر ببل العشر غلبة الظن واذ احكم
 بموته اجتهادا فبرئ من كان وارثا عند الحكم دون
 ما منع عنه قيل الحكم او حدث ارثه بعده بزوال
 الحكم فان اسنده الى ما قبله تكون المدة رادق على
 ما يغلب على الظن انه لا يعيس فوقه فينبغي ان يصح
 ويغطي لمن كان وارثه ذلك الوقت وان كان سابقا

على الحكم ولعل هذا مراد الاصحاب ومرادهم
بوقت الحكم الوقت الذي حكم بالموت فيه وهذا
هو المشهور عن مالك وابي حنيفة رحمهما الله وحكي
ابن الحاجب رحمه الله فيه ثلاثة اقوال اخرون
وتسعين ومائة انتهى وفي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله
انه يفقد وتسعين سنة قال الصدر الشافعي من ائمة
الحنفية رحمه الله وبه يفتي وفي رواية عن ابي حنيفة
الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله ينتظر به
تمام مائة وعشرين سنة وفي ظاهر الرواية عنه انه
يفقد بموت الاقلان في بلده قال الذيلعي في
شرح الكثر والمختار انه مفوض الي رأي الامام
وفوق الامام احمد رحمه الله بن من يرحى رجوعه
بان كان الغالب على سفره السلامة كما اذا سافر
لتجارة او نزهة او سياحة فيوقف ماله وينتظر به
تمام تسعين وان كان لا يرحى رجوعه بان كان الغالب
على سفره الهلاك كما اذا كان مع قوم في سفينة
انكسرت او قاتلوا عدوا او لحقهم عطش في مفازة
فهلك بعضهم وسلم باقيهم ولم يعلم ايسلم
المفقود ام هلك او خرج من بين اهلكه فقد اذا
مضى اربع سنين قسم ماله بين ورثته حينئذ
هذا حكم الحالة الاولى والحالة الثانية هو
ما ذكره بقوله بان مات شخص وبعض ورثته مفقود
وباقيةهم حاض فيعامل كل من باقى ورثته بالاضر
في حقه من موقد المفقود او حياته فمن يدرك
بكل حال ولا تجد ارثه يعطاه ومن اختلف

من المالكية

ارثه

ارثه يعطى الاقل ومن لا يرث في حال من الاحوال
لا يعطى شيئا ويوقف الباقي او الكل حتى يظهر الحال
بموته او حياته فيرتب على ذلك مقتضاة او يحكم قاض
بموته اجتهادا على ما يقدم وكذا اذا لم يخلف الا الفقير
فيوقف المال كله الى تادكره وهذا هو الصحيح وفيه
وجوهان اخوان احدهما تقدر حياته في حق الجميع لانها
الاصل فان ظهر خلافه غيرنا الحكم وهل يطالب
الاخذ بكفيل في القدر المشكوك فيه قال شيخ
منا يخافه خلافا كونه في البسيط والثاني بقدر
موته في حق الجميع لان استحقاق الحاضر من معلوم
واستحقاقه مشكوك فيه فان ظهر خلافه غيرنا الحكم
وهو بعيد وفي اخذ الكفيل بالزيادة الخلاف السابق
قال شيخ منا عينا واعلم انه اذا كان الموقوف بين
الحاضرين ولا حق للمفقود فيه على كل تقدير جاز ان
يصطاح الحاضر ون عليه كما نقله التاج السبكي عن ابي
منصور انتهى وكيفية حساب المفقود ان تعمل لكل
من حالته مسيلة وتخصل اقل عدد ينقسم على كل من
المسيلتين فما بلغ منه نصيب واقسم على كل بقدر فيظهر
الاقل الاثر فيعطاه كل وارث ويوقف المشكوك فيه
كما سبق مسيله زوج حاض واختان لاب حاض
واخ لاب مفقود فيتقدر موته اي الاخ المذكور تكون
المسيلة من سبعة بالعول للزوج ثلاثة وللأختين
اربعة ويتقدر حياته اي الاخ المذكور يكون اصلها
اي المسيلة من اثنتين لان فيها نصفها وما بقي ونصيب من ثمانية

لان الباقي بعد نصيب الزوج سهم بين الاخ والاختين
 على اربعة وحاصل ضرب الاربعة في الاثنان للمباينة
 ما ذكر للزوج اربعة وللأختين اثنتان والمفقود اثنتان
 والمسلتان اى السبعة والثمانية متباينتان فاض
 سبعة في ثمانية فتصح المسئلة الجامعة على التقدير
 من ستة وخمسين وحز سهم كل واحدة منهما هو
 الاخرى فالارض في حق الزوج وموت الاخ المفقود
 لتكون عابله فينقصه العول وله ثلاثة اسباع
 المال اربعة وعشرون وهي ايضا الحاصل من ضرب
 ثلاثة من سبعة في ثمانية ولولا ذلك لكان له
 النصف كاملا بثمانية وعشرين والارض في حق الاختين
 ثمن المال سبعة وهي ايضا الحاصل من ضرب واحدة
 من ثمانية في سبعة ولولا ذلك لكان لها ستة
 وعشرون بوقف ثمانية عشر بين الزوج والاخ المفقود
 والاختين فان ظهر ميتا فمع الزوج حقه
 وجميع الموقوف للاختين وان ظهر حيا كان للزوج
 منه اربعة وللأخ اربعة عشر فاحدة قال
 في الروضة زوج مفقود واختان لاب وعم
 حاضرون فان كان حيا فللاختين اربعة من سبعة
 ولا شيء للعم وان كان ميتا فلها اثنتان من ثلاثة
 والباقي للعم فيقدر في حقهم حياته اخ لاب
 مفقود واخ لاب وامر وجدها فان كان
 حيا فللسنتين الثلثان وللجد الثلث وان كان
 ميتا فالمال بينهما بالسوية فيقدر في حق الجد
 حياته وفي حق الاخ مائة ابن مفقود وبنت وزوج
 للزوج الربع بكل حال انتهى والمسئلة الثانية

ياي

ياتي فيها ما نقله السبكي عن ابي منصور وقد سناه فملاخ
 والجدة ان يصطلم في الموقوف لانه بينهما الاشئ للاخ
 المفقود فيه والله اعلم فان مدة ثمانية من مسايل
 الارث بالتقدير والاحتياط الشك في النسب كان ادعى
 اثتان مجهول النسب او وطيا امرأة بشبهة فانت
 بولد لزم من الامكان سهمها فقد ذكر الفقهاء انه لمحق
 باحدهما بالقاي فلو مات حال الاشكال قبل البيان
 وقف من ماله ميراث اب وان مات احد الواطين هو
 او المدعيين وقف ميراث المولود واخذنا في نصيب كل
 من يرث معه لو ثبت نسبته بالاشئ او كما في المفقود
 ذكر ذلك في الروضة ومنها ان يطلق احدي زوجتيه
 لا بعينها او بعينها ثم تلتبس ويموت قبل التقين
 او البيان فانه يوقف بينهما نصيب زوجة حتي
 يصطلمها وان ماتت يوقف نصيب زوج من كل واحدة
 حتي يتبين الحال ذكر ذلك شيخ مسامحنا في
 شرح القصول ومنها ما لو اسلم على اكثر من
 اربع فاسلمن معا وفي العدة ومات قبل الاختيار
 وقف نصيب الزوجات بينهما حتي يصطلمن
 ومنها بعض مسايل الخدم والهدمي كما تقدمت
 الاشارة الي ذلك في الموانع فلهذا قال المصنف
 الحمل ومنها المفقود ومنها الخنثي والله اعلم
 وانما ذكرت هذا الفائدة هنا وان كان الاولى
 تاخيرها بعد الخنا في طول الكلام على مسايل

الخنا في إذا فقد ذلك فلما قدح المهر رحمه الله من
 احكام المفقود شرع في الخنثى فقال ومنها اي ومن
 مسايد الارث بالتقدير والاحتياط الخنثى المشكل
 وهو ما خوذ من الاختنا وهو التثني والتكسر
 او من قولهم خنث الطعام اذا اشتبه امره فلم
 يخلص طعمه وهو ادمي له التالذكر والانثى
 او له ثنية لا تشبه الة منهما والكلام فيه
 مختص في انحاء الاول فيما يتضح به وهو مذکور
 في كتب الفقه وقد وعه كثرة ومحل بسطها
 كتب الفقه فراجع فيها البحث الثاني فيما لا يتضح
 فيه حال اشكاله وما يتصور وقد ذكر ذلك
 بقوله ولا يتصور ان يكون الخنثى المشكل ابا
 ولاما ولا جدا ولا حدة لانه لو كان ابا لكان
 رجلا او اما او حدة لكان انثى ولا زوجا ولا
 لانه لا يجوز منا حنة ما دام مشكلا وهو
 مختص في اربع جهات من جهات الارث وهي
 البنوة والاحوة والعمومة والادلا بواحد
 منها والولا فتصور في سبعة اصناف الاولاد
 واولادهم والاحوة واولادهم والامام واولادهم
 والموالي اليك الثالث في ارثه وارثه معه
 وقد ذكر ذلك بقوله وفي ميراثه اي الخنثى
 المشكل خمسة اقوال للعلماء رضي الله تعالى
 عنهم قال بعض الكوفيين لا يرث وبه قال
 ابو سعيد الاصفهاني وقال الامامان مالك
 واهم رضي الله عنهما له نصف نصيب ذكر
 ونصف نصيب انثى ان ورث بهما متفاضلا مطلقا

عند المالكية وعند الحنابلة كذلك ان لم يزوج انقضاء
 بان بلغ مشكلا واستقر على اشكاله واما اذا كان
 صبيا يبري انقضاء فعند الامام احمد واصحابه يعامل
 هو وباقي الورثة بالاضراب ويوقف الباقي الي ان يبلغ
 وان ورث باحدهما فقط فله نصف ما يصيبه مطلقا
 عند المالكية وعلى التفصيل السابق عند الحنابلة
 وان ورث بهما متساويا فالامر واضح وقال قوم
 يجعل ذكر اعلى كل حال ورث او لم يرث قال
 الكلبي رحمه الله في القواعد الكبرى لانه ما للذكر
 وشراؤه الله قرجا فليس ينقصه ذلك شيئا من نصيبه
 ولا يورده شيئا فوق نصيبه لانه لا حظ او فر من حظ
 الذكور وهذا مذهب بعض البصريين انتهى وقال
 قوم ومنهم ابو حنيفة رحمه الله يعامل بالانثى
 بالحق المعجمة في حقه من ذكوره وانثى لانه
 المتبين فان ورث بهما متفاضلا فله الاقل او باحدهما
 دون الاخر فلا يعطى شيئا ولا يوقف شي وقال الامام
 الشافعي رحمه الله يعامل الخنثى وغيره بالاصد
 في حقه وحق غيره ان ورث بهما متفاضلا او باحدهما
 دون الاخر ويوقف الباقي الي ظهور حاله اي الخنثى
 او الصالح فان ورث بهما متساويا لولد ام او معتق
 فالامر واضح وهذا هو المعتمد من يوحه في حق الخنثى
 باليقين ويصرف الباقي الي باقي الورثة حكمه الاستاذ
 ابو منصور ونسبه ابن اللبان التي تخرج بن سنج وحكي

وجهاً في أنه هل يوجد من باقي الورثة ضمن انتهى
وقال أنها لرفع قياض ما مر في المفقود عن بعض الأصحاب
من أنه بقدر حيا في حق الكل أو ميثاكد لك أنه يعمل
ذكر في حق من وجد معه أو انتهى كذا لك قال وكل
من قال بذلك انتهى فائدة قال شيخنا
للحنثي خمسة أحوال أحدها يرث بتقدير
الذكورة والآنثى علي السوا كما يورث بنت وولد ابن
حنثي ثانياً يرث بتقدير الذكورة أكثر كنبت
وولد ابن حنثي ثالثاً يرث بتقدير الذكورة
كن زوج وام وولد ابن حنثي رابعاً يرث بتقدير
الذكورة فقط كولد أخ حنثي خامساً عكسه كزوج
وبسبقة وولد ابن حنثي انتهى والله اعلم
ثم الحنثي المشكل إن كان ولده أو لم يكن معه من له
فرض محقق علي كل تقدير بل كان معه عصبة بنفسه
كالابن مع الولد الحنثي أو كان معه عصبة بالحنثي
تتقدير ذكوره كما خلت للولد الحنثي فهي بنت
للميت مع ولد للميت حنثي فإن كان الحنثي ذكراً
كانت البنت عصبة به أو كان معه عصبة معه أي الولد
الحنثي كالأخت للميت مع الولد الحنثي بتقدير
أنثى فإنه يصير في المسئلة بنت وأخت والأخوة
مع البنات عصبات كما تقدم ثم ذكر جواب الشرط
بقوله فأحواله أي الولد الحنثي باعتبار
أما أن يكون معه من تخلف ذكوره فيكون ذكراً
أو ذكراً مع حنثي أو حنثي أو يكون معه من تخلف
أو أنثى فيكون أنثى أو أنثى مع حنثي أو يكون

من معه ذكراً وأنثى فيكون ذكراً أو أنثى فالكسر
مع حنثي أو حنثي أو يكون من معه حنثي فيكون
حنثين أو حنثي هذا كله إن كان مع الولد الحنثي
عصبة بنفسه أو بغيره أو مع غيره كما تقر وإن كان
مع الولد الحنثي بنفسه أو بغيره أو مع غيره كما تقر
وإن كان مع الولد الحنثي من له فرض محقق علي كل
تقدير فأما يكون معه من أصحاب القروض مستحب
فقط لا غير الزوج والزوجة والام والجددة
مطلقاً والأب والجد وإن كان الحنثي غير ولد فقد
علم حكمه بما مر فإن قلت لم تقدم الحنثي في قوله
ثم الحنثي المشكل الخ بكونه ولداً مع أنه أطلق
قلت لأنه لا يستقيم بتقدير كلامه بسوا بقه ولو اختلف
الأكذالك فائدة قال في الروضة فرع المال
الموقوف بسبب الحنثي لا بد من التوقف فيه مادام
الحنثي باقياً علي اشتكائه فإن مات فالمدح به إن
لا بد من الاصطلاح عليه وحكي أبو ثور عن
الشافعي رضي الله عنهما أنه يزدد إلي ورثة الميت
الأول فرع لو اصطاح الدين وفق المال
بينهم علي تساوي وتفاوت جاز قال الإمام ولا بد
وإن يجري بينهما تواجد والابقى المال علي صورة
التوقف وهذا التواجد لا يكون إلا عن جهالة لكنها
تعمل للضرورة ولو أخرج بعضهم نفسه من
البيني ووجهه لهم علي جهل بالمحال جاز أيضاً

فرع لو قال الخنثى في اثنا الامر انا رجل
او قال انا امرأة قطع الانعام بانه يقضي بقوله
ولا ينظر الى التهمة فانه لا اطلاع عليه الا من جهته
وحكمى ابو الفرج الشرخسى هذا عز نضد هنا قال
ونضد فيما اذا جنى عليه واختلف الجاني والخنثى
في ذكورة الخنثى ان القول قول الجاني فمنهم من نقل
وخرج ومنهم من فرق باننا عرفنا هناك اصلا ثانيا
وهو براءة ذمة الجاني فلا ترفع بقوله وهنا بخلاف
واذا قبلنا قوله حلفناه عليه **فرع** في امثلة
مختصة بوضع مسايل الخنثى بنتان وولد ابن خنثى
واخ للبنتين الثلثان ويوقف الباقي ولد خنثى
واخ لوعم للخنثى النصف ويوقف الباقي ولد خنثى
وابن يعطى الابن النصف والخنثى الثلث ولد
خنثى وابنتان يعطى الخنثى الخمسة والابنتان الثلثين
ولد خنثى وبنت وعمر يعطى الخنثى الثلث وكذا البنت
زوج وابن وولد خنثى للزوج الربع وللاب السادس
وللخنثى النصف زوج وام وولد ابن خنثى فللزوج
النصف غايلا من ثمانية وللأم الثلث غايلا وللخنثى
سدس تام واذا اجتمع ولدان خنثيان فلهما الثلثان
ويوقف الباقي ثلاثة اولاد خنثائي وعمر لكل واحد
من الخنثائي خمس المال لاحتمال انه انثى وصاحبه
ذكران ابن وخنثيان يدفع اليه الثلث والى كل واحد
منهما الخمس ولد خنثى وولد ابن خنثى وعمر وللولد

النصف

النصف بنت وبنت ابن وولد ابن خنثى وعمر للبنت النصف
ولو لذي الابن السدس بالسوية ثلاثة اولاد ابن خنثائي
بعضهم اسفل من بعض للاول النصف والباقي في كل هذه
الصور يوقف حتى يتبين الحال انتهى وانه اعلم فابده
ثانية في حساب مسايل الخنثائي قال في الروضة طريق
تصحيح مسايل الخنثى على جميع الحالات وطلب الاقل
المستحق ان يقيم المسئلة على جميع الحالات فان كان الخنثى
واحد فله حالان اما ذكر وانثى وان كان خنثيان
فلهما ثلاثة احوال لا نهما ذكران او انثيان او ذكر وانثى
ولثلاثة احوال خنثائي اربعة احوال وعلي هذا القياس
يعنى ان عدد احوالهم يزيد ابد اعلى عدد هو واحد
قال فاذا ضبطت اصل كل حال في هذا اثنين منها
وانظر اهما متماثلان ام متداخلان ام متوافقان ام
متباينان واعمل فيهما معك باصل ثالث وهكذا تفعل
حتى تاتي على احوالهم ان لم يكن في المسئلة صاحب فرض
صحت معا عندك وان كان صريته في مخرج الفرض ثم
قسمت **مثال** ولدان خنثيان ان كانا ذكرين هر
فالمسئلة من اثنين او انثيين فمن ثلاثة وكذا الذكر
والانثى فتسقط احدي الثلثين وتضرب الاخرى
في اثنين تبلغ ستة تعطى كل واحد اثنين لانه
الاقل زوج وولدان خنثيان تقرب الستة التي
صحت منها مسيلتهما عند انفرادهما في مخرج الربع تبلغ
اربعة وعشرين للزوج منها ستة ولكل واحد منهما ستة
لاحق قال انوثته وذكورة الاخر ابن وولدان خنثيان
ان كانا ذكرين فثلاثة او انثيين فاربعة او ذكر
وانثى فخمسة وكلها متباينة فتضرب بعضها في بعض تبلغ
ستين للابن عشرون ولكل واحد منهما اثنا عشر

لاحتمال انوثته وذكرته الاخرى قلت **ثلاثة**
 اولاد خناثي ان كانوا ذكورا فن ثلثة او اثنا تصح من
 تسعة او ذكرا وانثى في اربعة او عكسه فن خمسة
 والثلثة داخل في التسعة فتقرب الاعداد الثلاثة
 بعضها في بعض تتبلغ مائة وثمانين منها فتقسم
 يعطى كل واحد سهرا من خمسة في اربعة ثم في تسعة
 بسنة وثلاثين فان بان واحد انثى لم يزد له بقا
 الاحتمال وتزيد صاحبه كل واحد تمام اربعين اذا
 سواها لهما ان يكونا انثى فان بان احد الاخرين
 انثى لم يزد بها وتزيد الاول تمام اربعين فان
 بان الثالث انثى فلا زيادة لكن وان بان ذكرا
 ثم لم تسعون ولكل واحد منهما خمسة واربعون
 والله اعلم انتهى **وقال** شيخ مشايخنا في شرح
 الفصول في تقرير كلام الفصول في معنى ما ذكره
 صاحب الروضة ما لفظه وقوله وللمشكلين ثلاثة
 هو وما بعده بالنظر الي كل مشكل من غير تعين له
 كما عليه الجمهور وهو اللابق بعده المسائل واما
 بالنظر اليه معينا كما عليه الامام وهو اللابق بافراد
 كل علي حدة بتقرير الذكورة والانوثة فلهشكلين
 اربعة ذكران اثنيان الاكبر ذكر والا صغر انثى
 وبالعكس وللثلاثة ثمانية ذكور اثنا ذكر واثنيان
 عكسه وفي كل من الاخرين كذلك صار ثمانية
 وعلى هذا يكون للاربعة ستة عشر احتمالا والخمسة
 اثنا وثلاثون وهكذا اوقايدة هذا المسلك تظهر
 في العدد الحسابي وان كان لا يرتقي الي جملة الاحوال

للاكتفاء

للاكتفاء بالبعض الموافق له ولضعف لتتربل ثلاثة
 جد ولا يرتاض به القيس علامة الذكر فيه ذال
 وعلامة الانثى الف وهذه صورته انتهى
 وهذا كله تصحيح باعتبار الحال
 والمال واما اذا اردت باعتبار
 الحال فقط فاضعف الختاني ابدا
 واستقط من الضعف واحد ابدا
 والضعف واحد الباقي فما كانت
 بسنة فهو الذي يعطاه كل واحد
 من المال او الباقي بعد فرض من
 لا يختلف نصيبه فلو كانوا ثلاثة
 اولاد خناثي اصغف الثلاثة
 واستقطت من الضعف واحدا
 والباقي وهو خمسة تنسب منه
 واحد اربعين ختاني ختاني
 خمس المال فالمسيلة من خمسة
 لكل منهم سهم ويوقف سهمان او خمس الباقي بعد
 فرض الزوج ان كان معهم زوج مثلا فتكون المسيلة
 من خمس لان الربع من اربعة قواحد للزوج والباقي
 ثلاثة على خمسة يخرج الخمس مائة وهاصل ضربت
 الخمسة في الاربعة ما ذكر وفي ام وثلاثة اولاد خناثي
 للام السادس واحد من ستة والباقي وهو خمسة منقسم
 على خمسة مقام الخمس فتصح من ستة ثلث وكل ختاني سهم
 ويوقف سهمان ولا يخفى كيفية التصحيح في غير ذلك كما
 لا يخفى كيفية التصحيح اذا اختلف نصيب من يرث معه
 وحسن اراكمه واضنى فعليه بشرح المجموع للاشهر في

ذ	ذ	ذ
ا	ا	ا
ذ	ا	ا
ا	ذ	ا
ا	ا	ذ
ذ	ا	ا
ا	ذ	ا
ا	ا	ذ

رحمه الله فانه بين ذلك واضحا والله اعلم فابرة
 ثالثه قال شيخ مشايخنا قتيلا اول من حكم بميراث
 الخنثى عامر العدواني وكان حاكما في الجاهلية واستمد
 عليه الحكم في الاسلام قال في العناية كان عامر حكم العرب
 فاتفقوا في ميراث الخنثى فاقاموا عنده اربعين يوما وهو
 يذبح لهم كل يوم وكانت له امة يقال لها سحنكة فقالت
 له ان مقام هو لا عندك قد اسرع في غفلة قال
 ويحك لم يشكل على حكومة قط غير هذه قالت
 اتبع الحكم المبك قال فقال فرجتها يا سحنكة فصار
 مسئلا قال الاذري رحمه الله وفي ذلك عبرة
 ومزدجرد لم يهمل قضية الزمان ومقتضى فان هذا
 مشرك توقف في حكم حادثة اربعين يوما ولا حول ولا قوة
 الا بالله انتهى والله اعلم ولما انتهى المص رحمه الله
 الكلام على الخنثى اورد في ذلك بمسائل جمعت
 خنثى ووصية فقال مسئلة تزك شخص بنتا وولدا
 خنثى مشكلا وجد او اوصى لزيد بمائة من المال
 بعد اخراج القرض على ان لا يدخل الضيم بالوصية
 على اصحاب القروض اصلها ويخص الضيم بالوصية
 بالعايب واهار العايب لكونها تضمنت وصية
 لاصحاب القروض لان ما يقابل ما دخل به الضيم
 على العايب من الوصية زائد على ما يصيب العايب
 فهي وصية لو ادرت ضمنا فتوقف على اجازة بقية
 التورثة وهو هنا العايب فط بغيره من مسائل
 الخنثى ان تصح لكل تقدير من تقديري المذكورة والاولى
 او تقاديرهما مسلية جامعة للارثة والوصية هنا

ثم تحصل اقل عدد ينقسم على تلك المسائل كما اشارت
 الى ذلك سابقا واقسم على التورثة على كل تقدير
 من تقادير الخنثى بمسئلة التي تقتضي القسمة الشرعية
 وتدفع لكل وارث او موصي له هنا اقل التقادير
 ويوقف الباقي بعد انصاف التورثة المدفوعة لهم
 والموصي له اذا تقرر ذلك فيحتمل ان يكون الخنثى
 في هذه الصورة ذكرا فاصل المسئلة ستة سدها
 واحد للمجد يبقى خمسة كزيد والبنت والابن ثمانية
 لانه قد اوصى له بثلث ما يبقى بعد القرض ولا فرق
 هنا الا الشدس الذي للمجد على هذا التقدير والخمسة
 المذكورة لاثمن لها صحيح وتباين مخرج الثمن فاضرب
 ثمانية بمخرج الثمن في ستة اصلها يحصل ثمانية واربعون
 للمجد سدسها ثمانية ولزيد ثمن الباقي خمسة لان الباقي
 اربعون يبقى خمسة وثلاثون بين الابن والبنت على
 علي ثلاثة للابن سهمان وللبنات سهم تباينها اثنى
 الخمسة والثلاثون الثلاثة او الثلاثة الخمسة والثلاثون
 فهي متباينان فاضرب ثلاثة في ثمانية واربعين فتصح
 المسئلة من مائة واربعين مع اعتبار الوصية
 المذكورة مضومة للميراث على هذا التقدير للمجد ثمانية
 في ثلاثة باربعة وعشرين وللموصي له خمسة في ثلاثة خمسة
 عشر وللابن والبنت خمسة وثلاثون في ثلاثة بمائة وخمسة
 للابن سبعون وللبنات خمسة وثلاثون هذا كله بتقدير
 ان يكون الخنثى ذكرا وبتقدير ان يكون الخنثى انثى

مع البنت الواحدة فيكون في المسئلة بنتان وحده وقد
 اوصي لزيد بمئة ما يبقى من المال بعد الفرض على الشرط
 المذكور وهو ان يدخل الضيم على العاصب وحده
 فلبنتين الثلثان اتفاقا ثم تقول هل يورث الجد
 مع البنت او البنات بالفرض والتعصيب جميعا كالاب
 فيما اذا بنى بعد الفرض اكثر من السدس كما تقدم
 او يورث الباقي جميعه بعد الفرض بالتعصيب فقط ولا
 يجمع بين الفرض والتعصيب بخلاف الابن وجهان عندنا
 وقد مرهما في اوائل الكتاب من جملة ما يخالف فيه الجد
 الاب قال الشيخ رحمه الله وبالأول قطع الشيخ ابو
 محمد الجويني رحمه الله وقال النووي رحمه الله في زوائد
 الروضة انه الاصح والاشهر ورجح صاحب التمهيد
 الثاني وقال انه المذهب ولم يصح الراجح في شحيه
 شيئا منهما انتهى وصرح جماعة من ائمة علماءنا ومهمهم
 المشيخان ان الخلاف لفظي اي راجع الى اللفظ والعبارة
 لان الجد يأخذ الفاضل كله بعد الفرض على كل من
 الوجهين فلا فرق بين ان تقول اخذ بالفرض والتعصيب
 او ان تقول اخذ بالتعصيب او ان تقول اخذ بالتعصيب
 واعتزض عليهم المتأخرون من مشايخنا سيما منهم
 الشيخ رحمه الله في كفايته وشيها وقالوا ان الخلاف
 المذكور معنوي لا لفظي ويظهر ان الخلاف فيما اذا اوصي
 بمئة ما يبقى من المال بعد اخراج الفرض لهذه المسئلة
 وقال الشيخ رحمه الله ان الخلاف يظهر ايضا في تاصيل

المسئلة

المسئلة كان ترك بنتا وحدها فان قلنا بالجمع بينهما
 فاصلهما من ستة وترجع بالاختصار الى اثنين وان
 قلنا بالتعصيب فقط فاصلهما من اثنين قال وقد يقال
 انه يظهر الاثر في العول للجد كما لو خلف بنتين
 ورجل وحدها فان قلنا يورث بالفرض اعيل له
 ببقية السدس الى ثلاثة عشر او بالتعصيب اخذ الباقي
 فقط وهو سهم من اثنين عشر قال ولم ار من ذكر هذا
 وفيه نظر كبير وذلك ان محل الخلاف ان يكون معه اثنا
 الفدوع ويكون الفاضل غير الفروض اكثر من
 السدس والفاضل هناك دون السدس وقد حكمي
 غير واحد الاجماع على ان الجد لا ينقص عن السدس
 مع الولد ويلزم عليه سقوط الجد البنت اذا عالت المسئلة
 بدون سدسه كان يكون في المسئلة المفروضه ام وهذا
 لا يقوله احد ولولا ما يلزم في ذلك من مخالفة الاجماع
 لكانت هذه القاعدة اتم من غيرها لان باب الوصايا
 واسع لا يضار اليه الا عند تعذر المصون من غيره انتهى
 بحضارة وقال شيخنا في الاولين ايضا نظر
 لان الاول منهما امر فقهي يعني مسئلة الوصية والثاني
 يعني تاصيل المسئلة امر حسبي لا دخل لهما في التسمية
 انتهى فاصل المسئلة من ثلاثة لان فيها بنين وعاصبا
 فلهما الثلثان ومجرها ثلاثة سهمان لبنتين والباقي
 سهم لولا الوصية لكان للجد وقد اوصي لزيد بمئة
 لانه الباقي بعد الفرض فلذا قال لزيد مئة وللمجد
 الفاضل والواحد لاثنين لم ويباين مخرج الثمن
 عاصب مخرج الثمن ثمانية في الثلاثة اصلها

انما
 المسئلة
 ان الجد يأخذ الباقي
 وهو الوصية المخرج
 من مئة

فتتبع من اربعة وعشرون للبنتين ستة عشر للبنين
ثمانية وللخنثى ثمانية ولزيد سهم وللجد سبعة
وان قلنا ان الجد يجمع بين الفرض والتعصيب فياخذ
السدس فرضا والباقي تعصيبا وهو المذهب
المعتمد كما قد منا الاشارة الي ذلك فيكون اصل
المسئلة من ستة لان فيها ثلثين وسدسا ومقامها
ستة ثلثاها اربعة للبنتين لكل بنت سهمان وسدس
سهم للجد فرضا والسهم الباقي من الستة لزيد
ثمة وصية وباقي للجد عصوبة والواحد لثمة له
صحيح وبيان الثمانية محرز فاضرب ثمانية في ستة
فتتبع من ثمانية واربعين للبنتين ثلثاها اثنان
وثلاثون لكل بنت ستة عشر وللجد سدسها
ثمانية ثم الباقي بعد الوصية سبعة فله خمسة
عشر وكزيد سهم فيظهر علي الوجهين اختلاف
في مقدار الوصية كزيد فان مقدارها علي المرحوم
سهم من اربعة وعشرين وعلي الراجح بينهم من
ثمانية واربعين وفي نصيب الجد فان نصيبه سبعة
اسهم من اربعة وعشرين علي المرحوم وخمسة عشر
سهما من ثمانية واربعين علي الراجح وهذا
سر هذه المسئلة ومنه كانت اخوالها ثلاثة
لا اثنين قال الكلبي رحمه الله في الاصل وهذه
المسئلة من العويص فينبغي للفرضي ان يروض
نفسه في عملها انتهى فتتبع المسائل الثلاثة كلها
من ثمانية واربعة واربعين مسئلة الذكورة كذا اخلاها

اي لافول

اي لافول كل من حالتي الانوثة فيها لان كلا من
الاربعة والعشرين والثمانية والاربعةين داخل فيها
اقسمها علي ثمة يربعد بقدر من التقادير الثلاثة
واعرف الانصاف علي كل تقدير من التقادير الثلاثة
فعلي تقدير ذكورة الخنثى للجد اربعة وعشرون
ولزيد خمسة عشر وللخنثى سبعون وللبنين خمسة وثلاثون
كما تقدم وعلي تقدير انوثة الخنثى وان يفرض للجد
كما هو الراجح جزء سهم الثمانية والاربعةين ثلاثة
فللبنين ستة عشر في ثلاثة بثمانية واربعين
والخنثى كذلك وللجد خمسة عشر في ثلاثة بخمسة
واربعين والموصي له سهم في ثلاثة بثلاثة
وعلي تقدير انوثة الخنثى وان لا فرض للجد
وهو المرحوم جزء سهم الاربعة والعشرين ستة
فللبنين ثمانية في ستة بثمانية واربعين وللخنثى
كذلك وللجد سبعة في ستة باثنين واربعين
والموصي له سهم في ستة ستة اذا تقررت
ذلك فالارض في حق الجد والبنين ذكورة الخنثى وفي
حق الخنثى انوثته وفي حق الموصي له انوثة الخنثى
وان يفرض للجد اذا تقررت ذلك واردت معه في الاول
الارض والموصي له خمسة عشر من الذكورة او ستة
من الانوثة وان لا فرض للجد او ثلاثة من الانوثة
وان يفرض للجد وهي اي الثلاثة الاول كما اشارت
الي ذلك فادفع له ثلاثة وللجد خمسة واربعون من الانوثة

وان يفرض له اثنان واربعون من الانوثة وان لا يفرض له
اواربعة وعشرون من الذكورة وهي الاقل صاخذ اربعة
وعشرين كما ارماني الي ذلك ولينبت ثمانية واربعون
من هالتي الانوثة وهما القول بالفرض للمجد وعدمه او خمس
وتلاتون من الذكورة وهي الاقل صاخذها كما قدمت
ذلك والجنسي سبعون من الذكورة او ثمانية واربعون
من الانوثة كما ليتها وهي الاقل كما مضى فياخذها
ويوقف اربعة وتلاتون لانها الباقي بعد ما اخذوه
لان زيدا اخذ ثلاثة والمجد اربعة وعشرين والينبت
خمسة وثلاثين والجنسي ثمانية واربعين ومجموع ذلك
مائة وعشرة فاذا استقطنته من مائة واربعة واربعين
بقي اربعة وتلاتون كما ذكر قال الاشعري في سارح
المجموع رحمه الله فان كانت ذكورة الجنسي دفع له
من الموقف اثنان وعشرون ليصير معه سبعون
ويدفع باقي الموقف وهو اثنان عشر لزيد ليكمل له
خمسة عشر وان كانت انوثته فلا يدفع له شيء ويدفع
للينبت من الموقف ثلاثة عشر ليكمل لها ثمانية
واربعون ويدفع باقي الموقف وهو احدى وعشرون
للمجد ليكمل له خمسة واربعون انتهى وقال المصنف
رحمه الله معترضاً على الكلاي رحمه الله واعلم
ايها الناظر في هذا الكتاب ان الاوجه الضعيف
لامدخل لها في التقادير ولا في عمل المسائل لانه
اي الشان لو اتفق ان يكون الاصل في حق بعض
الموسم او كلهم هو التقدير المبني على الوجه
الضعيف لم يكتفت اليه ولم يعون في قسمة المسائل
عليه وانما يعطيهما الاصل على الاصح المعتقد وهو هذا

توريث

توريث الجدة بالفرض والتعصيب وهذا فيمن يتصور فيه
الارض على الاصح المعتقد كما لموصي له في هذا المثال فكان ينبغي
للمشيخ الكلاي رحمه الله ان يسقط الوجه الضعيف في هذه
المسئلة والتي بعدها فلا يعدة حالاً من الاحوال مسئلة
بختان وولد ان خصمان وجد تركه الجميع شخصاً واوصي
لزيد بثلث ما يبقى بعد الفرض علي ان لا يضاف صاحب
الفرضه ويخصه الضيم بالعاصب واجاز العاصب كالتي
قبلها فان قدرت الجنسي من ذكرين فالمسئلة تنص
من ما يتبين وثمانية وثمانين لان اصلها ستة فواحد
للمجد والباقي لزيد ثمنه ولا ثمن له ويباين مخرج
الثلث فاضرب ثمانية في ستة تبلغ ثمانية واربعين
للمجد ثمانية ولزيد خمسة يبقى خمسة وتلاتون للاولاد
على ستة تنابها فاضرب الستة في الثمانية والاربعين
تبلغ ما يتبين وثمانية وثمانين كما ذكر للمجد ثمانية
في ستة ثمانية واربعين ولزيد خمسة في ستة ستة وثلاثين
والاولاد خمسة وتلاتون في ستة ما يتبين لنفسهم
بعضهم فلكل ذكر سبعون ولكل انثى خمسة وتلاتون
او قدرت احد هاذكرا والاحد انثى فالمسئلة تنص من
ثمانية واربعين لان اصلها ايضا ستة فواحد للمجد
والباقي لا ثمن له وحاصل ضرب ثمانية مخرج الثلث
في الستة ثمانية واربعون للمجد ثمانية ولزيد ثمن الباقي
خمسة وللاولاد الباقي خمسة وتلاتون منقسمة على عدد
روسم وهو خمسة فللذكر اربعة عشر ولكل انثى ستة

او قدر تخمها اثنتي عشرة وقلنا بالاصح ان المجد يجمع بين الفرض
 والنقصان فالمسيلة تصح من ثمانية واربعين ايضا
 كالتي قبلها لان اصلها ستة فاربعة للبنات وللمجد واحد للمجد
 وبقي واحد لزيد ثمة والمجد باقية ولا ثمن له صحيح وبما بين
 الثمانية مقام الثمن وحاصل ضربها في الستة ما ذكر
 للبنات اثنان وثلاثون لكل بنت ثمانية وللمجد ثمانية
 ثم له الباقي من الثمانية الباقية بعد اخراج سهم
 منها لزيد وذلك سبعة فيجتمع له خمسة عشر و لزيد
 سهم واحد وان قلنا ياخذ المجد بالعضوية فقط
 لان اصلها ستة فاربعة للبنات و لزيد ثمن الباقي
 ولا ثمن للثمنين وبما فقهما مخرج الثمن بالنصف
 وحاصل ضربها اربعة ونصف مخرج الثمن في الستة
 ما ذكر للبنات ستة عشر لكل بنت اربعة و لزيد
 ثمن الباقي سهم وللمجد سبعة فتصح على كل تقدير
 من التقادير الاربعة بما فيها من التقدير على الوجه
 المرجوح الذي لا ينبغي ان يعول عليه من ما بين
 وثمانية وثمانين وهي مسيلة كونها ذكورية السابقة
 للبتة اصل اي لان ما قد اها ذكرا وحدها هو واضح
 فاقسمها على كذا تقدير من التقادير الاربعة على حد
 يخرج لنا ما يجسد على ذلك التقدير فاعطه للاقل
 فخر سهم مسيلة الذكورية للمجد واحد و ذكورة
 احدها وان ثمة الاخر خرج جز سهمها ستة
 وكذلك كونها اثني عشر اذا قلنا بالزواج ومسيلة انوثتها
 اذا قلنا بالمرجوح جز سهمها اثنا عشر فمن مسيلة الذكورية
 المحضنة للمجد ثمانية واربعون و لزيد ثلاثون ولكل خنثى

تسبعون ولكل انثى خمسة وثلاثون ومن مسيلة الذكورة
 احدها وان ثمة الاخر اذا ضربت بالكل منهم من الثمانية
 والاربعين في جز سهمها ستة للمجد ثمانية واربعون و لزيد
 ثلاثون و لخنثى الذي هو الذكر اربعة و ثمانون ولكل
 انثى من الثلاث الباقيات اثنان واربعون ومن مسيلة
 انوثتها اذا قلنا بالزواج وضربنا لكل منهم حصته من
 الثمانية والاربعين في جز سهمها ستة ايضا للمجد تسعون
 و لزيد ستة ولكل خنثى او بنت ثمانية واربعون ومن مسيلة
 انوثتها اذا قلنا بالمرجوح وضربنا لكل منهم حصته من
 الاربعة والعشرين في اثني عشر جز سهمها للمجد اربعة و ثمانون
 و لزيد اثني عشر ولكل خنثى او بنت ثمانية واربعون فيخرج
 كذا في الموضع له اما ثلاثون بتقدير ذكورية الخنثيين او ذكورة
 احدها فقط واما اثنا عشر بتقدير انوثتهما اذا قلنا بالمرجوح
 واما ستة بتقدير انوثتهما اذا قلنا بالزواج وهي اي الستة
 الاقل فيما خذ الستة لانها الاضرب والمجد اما تسعون بتقدير
 الانوثة اذا قلنا بالزواج واما اربعة و ثمانون بتقدير الانوثة
 اذا قلنا بالمرجوح واما الثمانية واربعون بتقدير ذكورتها
 او ذكورة احدها وان ثمة الاخر وهي اي الثمانية والاربعون
 الاقل فتاخذه لانها الاضرب ولكل واحدة من البنتين اما
 ثمانية واربعون بتقدير انوثتهما على الوجهين واما
 اثنان واربعون بتقدير ذكورة احدها فقط واما
 خمسة وثلاثون بتقدير ذكورتها وهي اي الخمسة والثلاثون
 الاقل فتاخذه لانها الاضرب ولكل من الخنثيين اما اربعة
 و ثمانون بتقدير ذكورتها واما اربعة و ثمانون
 و رقيقة الانثى واما سبعون بتقدير ذكورتها واما ثمانية و

فتقدير انوتتها علي الوجهين واما اثنان واربعون فتقدير
 ذكورة احدهما ايضا اذا كان هو الانثى ورفيقه الذكر
 وهي اي الاثنان والاربعون الاقل فباعتبارها لا بها الاض
 فتلخص مما مضى ان لكل خنثي اربعة احوال وان لكل
 واحد غيره ثلاثة احوال وان لزيد ستة وللجد ثمانية
 واربعين ولكل بنت خمسة وثلاثين ولكل خنثي اثنين
 واربعين ومجموع ذلك ما بين ثمانية والموقوف ثمانون
 وهو الباقي من ما بين ثمانية وثمانين مصحح المسئلة
 بعد اسقاط المائتين والثمانية منها قال الاشعري
 شارح الاصل رحمه الله فان بانت ذكورة الخنثيين
 دفع لكل منهما من الموقوف ثمانية وعشرون ليكمل
 له سبعون ودفع للموصي له باقية الموقوف وهو اربعة
 وعشرون ليكمل له ثلاثون وان بانت انوتتها دفع
 لكل منهما ستة ليكمل ثمانية واربعون ودفع باقي
 الموقوف وهو اثنان واربعون للجد ليكمل له تسعون
 وان بانت ذكورة واحد وانوثة واحد دفع للذي بانت
 ذكورة اثنان واربعون ليكمل له اربعة وثمانون ودفع
 لكل انثى سبعة ليكمل لها اثنان واربعون ودفع
 باقي الموقوف وهو اربعة وعشرون للموصي له ليكمل
 له ثلاثون انتهى وقال في المجموع فافهم هذه المسئلة
 وتدبرها فانها من الدقائق انتهى مسئلة نذكر شقها
 ابو بن وابنا وبنات وولدين خنثيين واوصي لزيد
 ثلث ماله ولعمى وربع ماله واجاز احد الخنثيين
 الوصيتين ورد لها الباقي اي الابن والبنت والابن
 والخنثي الاخر فصح اول مسئلة الورثة فاصلها ستة

لان فيها

لان فيها سدسين وما بقي للابوين السدسان سهمان
 والباقي اربعة علي عدد روس الاولاد سبعة او خمسة
 او ستة وقد بينها بقوله فيحمل ان يكون الخنثيان
 ذكربن فتكون عدة روس الاولاد سبعة لانهم
 اذ ذاك انثى وثلاثة ذكور والاربعة بناتها اي السبعة
 ويحمل ان يكون اي الخنثيان انثيين فردوسهم
 اي الاولاد خمسة لانهم اذ ذاك ذكر وثلاث اناث
 والاربعة المذكورة بناتها او يكون الخنثيان ذكرا وانثى
 فردوسهم اي الاولاد ستة لانهم اذ ذاك ذكران وانثيان
 والاربعة المذكورة توابعها اي الستة بالنصف فرد الستة
 الي نصفها ثلاثة والثلاثة المذكورة والخمسة عدد روس
 الاولاد في الحالة الثانية والستة عدد روسهم في الحالة
 الاولى كلها متساوية فاضرب الثلاثة والخمسة والستة
 بعضها في بعض تبلغ مائة وخمسة فملي جزء سهمهم
 الفريضة ارض بها في اصل المسئلة وهي كما تقدم ستة
 فصح الفريضة من ستمائة وثلاثين علي كل تقدير
 من بقا يد الخنثيين ثم يرجع الي الوصيتين لتقصيها
 مع الفريضة فتحتججا واحدا فعلي تقدير اجازة
 جميع الورثة الوصيتين اصلها وهو مخرج الوصايا
 اي الثلث لزيد والربع لعمى واثنا عشر لزيد ثلثها
 اربعة و لعمى وربعها ثلاثة فسهام الوصايا سبعة
 اسقطها من الاثني عشر يبقى للورثة خمسة اقسمها
 علي مسيلتهم وهي ستمائة وثلاثون فلا تنقسم
 وتوافق بالاحسان فتزد مسيلتهم الي خمسها وهو
 مائة وستة وعشرون وارض به في العدد المذكور

في مخرج الوصايا وهو اثنا عشر بما قدم تبليغ مسئلة
 الاجازة على جميع تقادير الخنثيين الفا وخمسمائة
 واثني عشر هذا على تقدير اجازة جميع الورثة جميع
 الوصيتين وعلى تقدير جميع الورثة جميع الوصيتين
 فاصل المسئلة اي مسئلة الرد ثلاثة اقسام ثلثها
 واحد للوصايا على سبعة سهام الوصايا من مسئلة
 الاجازة ثنائيتها والباقي اثنان على مسئلة الورثة
 جميع تقادير الخنثيين وهي ستمائة وثلاثون توافقها
 بالانصاف فردها اي الستمائة والثلاثين الى نصفها
 ثلثمائة وخمسة عشر وسهام الوصايا السبعة داخله فيها
 اي الثلاث مائة وخمسة عشر فاص بها اي الثلثمائة
 وخمسة عشر في الثلاثة اصل مسئلة الرد المحض من
 ستمائة وخمسة واربعين فاقطع بينهما اي مسئلة الرد
 وبين مسئلة الاجازة السابعة نجد هي متوافقتين بثلث
 سبع السبع لان اكبر عدد يقضي خلاصتها مائة وتسعة
 ومائون ونسبة الواحد اليه ثلث سبع تسع وايضا
 فقال في الاصل ويبيانه ان تسع مسئلة الرد مائة
 وخمسة وتسع مسئلة الاجازة مائة ومائتان وستون
 وبين التسعين موافقة بالاسباح لان سبع المائة
 والخمسة خمسة عشر وسبع المائة والثمانية والستين
 اربعة وعشرون وبين السبعين موافقة بالاثلاث
 لان ثلث الخمسة عشر وثلث الاربعة والعشرون ثمانية
 انتمى وثلث سبع تسع مسئلة الاجازة وهي الالف
 والخمسمائة واثنا عشر ثمانية وثلث سبع تسع مسئلة
 الرد وهي ستمائة وخمسة واربعون خمسة فاضرب
 احدي المسيلتين في وفق الاخرى فتصح مسئلة الرد

والاجازة

2
 3

والاجازة اي الجامعة لهما من سبعة آلاف وخمسمائة وستين
 ثلثها الفان وخمسمائة وستون للوصايا بين زيد وعمرو
 على سبعة لزيد اربعة اسباعها الف واربع مائة واربعون
 لان سبعها ثلثمائة وستون ولعمرو ثلثة اسباعها الف
 ومائون يقضي ثلثها خمسة الاف واربعون للوصية على
 تقدير ان يكونوا كلهم من د والوصيتين للاب سدسها
 ثمانمائة واربعون وللأم مثل سدسها ثمانمائة واربعون
 يعطى بعد سدي الابوين ثلثة الاف وثلثمائة وستون
 للابن والبيت الواضح بين والخنثيين تقسم بينهم على التقادير
 الثلاثة وينتقد بد كور ثلثها اي الخنثيين تقسم الثلاثة
 الالف والثلثمائة والستون بينهم على سبعة عدد وسهم
 اذ ذاك للبيت الواضح اربعة مائة ومائون سبع القدر
 المذكور وللابن الواضح سبعة مائة وستون وهذا
 هو الاصل في حقهما اي الابن والبيت ولكل خنثي ايضا
 ستمائة وستون لان قدرناه ذكرا وينتقد بد ثلثها اي
 الخنثيين تقسم الثلاثة الاف وثلثمائة وستون على خمسة
 عدد وسهم اذ ذاك للابن الواضح الف وثلثمائة واربعة
 واربعون ولكل من الثلاث الباقيات وهذا البيت الواضح
 والخنثيان لانا قدرناهما اثنين ستمائة واثنان وسبعون
 وينتقد بد اربعة احدى اي الخنثيين ود كورة الاصل
 تقسم الثلاثة الاف وثلثمائة وستون على ستة عدد وسهم
 اذ ذاك للبيت الواضح خمسمائة وستون وللابن الواضح الف
 ومائة وعشرون ولكل واحد من الخنثيين مائون
 هوالة كور فبقه الاثني قلة كالابن الواضح الف ومائة وعشرون
 ويكون لرفيقه خمسمائة وستون ويجوز ان يكون هو الاثني

ورقيقه الذكرك فيكون له خمسماية وستون ويكون لرقيقه
الف ومائة وعشرون والاضرفي حق كل خنثى انوثت
وذكورة الاخر فله اي لكل خنثى سدس نصيب الاولاد
لان نصيبهم على سنة كما تقدم فله منها سهم هو السدس
وهو الخمسماية والستون التي تقدم انزاله بقروض ان
يكون هو الانثى ورقيقه الذكر فمرة ما يدفع للاولاد
خال الا شكان البان وخمسماية وستون ويوقف
تماما الى انضاح حال المشكلين فيقسم بحسبه
على ماشيتين او الصلي بنسبا او تفاوت كما سبق
فان ظهر اي الخنثيان ذكرا فكل منهما اربعة
ومعه خمسماية وستون فيكمل له تسعماية وستون
كالابن الواضح ومع الابن والبيت الواضح حقهما
وهو تسعماية وستون للابن واربعماية وثمانون
للبيت وان ظهر اي الخنثيان انثى دفع لكل منهما
اي الخنثيين مائة واثناعشر ومعه خمسماية
وستون فيكمل له تسعماية واثنان وسبعون ودفع
للبيت الواضح مائة واثنان وسبعون ومعها
اربعة مائة وثمانون فيكمل ستمماية واثنان
وسبعون ودفع للابن الواضح ثلثمائة واربعة
وثمانون ومعه تسعماية وستون فيكمل له الف
وان ظهرت ذكورة احدها وانوثت الاخر دفع الخنثى
الذي ظهرت انوثته حقه وهو خمسماية وستون
ويدفع للبيت الواضح ثمانون ومعها اربعة
وثمانون فيكمل لها خمسماية وستون ويدفع للابن
الواضح مائة وستون ومعه تسعماية وستون
فيكمل له الف ومائة وعشرون هذه الكيفية قسمتها

علي

على حكم الرد المحض حالا وما لا وما كيفية قسمتها
على اجازة احد الخنثيين وحده جميع الوصيتين فقد
ذكره بقوله ثم يرجع زيد وعمرو الموصي لهما بالثلث
والربع على الخنثى المجيز وحده بتمام وصيتهما اي يريد
ان ذلك وذلك اي تمام وصيتهما بتمام وصيتهما اي يريد
بتقدير اجازة الكل لان وصيتهما ثلث المال ورابعة
وقد اخذ ثلث المال فيبقى لهما ربعة وهو الف وثمانمائة
وتسعون سهمها فيقولان للمجيز وقد اخذت لنا فاكمل لنا
وصيتنا فيقول المجيز لهما لا يلزمي ذلك اي تمام هو
وصيتكما واما يلزمي لكما بنسبة ما اخذت من الميراث
لان الربع الذي بقي لكما بنسبة ما اخذت من الميراث
ايما يلزم جميع الورثة بتقدير اجازة تمام لهما جميع الوصيتين
من رد لا يلزمه لهما شي زيادة على الثلث الذي اخذتم
ومن اجازة لهما يلزمه لهما بنسبة ما اخذت فالي هنا انتهت
المفاوضة بين المجيز والموصي لهما ولما كان ما يقوله
المجيز امرا مسلما لا نزاع فيه شرع المصروع منه
بين طريق معرفة النسبة التي يعطيهما بها قال
وطريق هذه النسبة التي بها يعطيهما المجيز من حصته
ان تنسب تمام الوصيتين القدي التي به تتم وتكمل
لا جميع الوصية وهو ربع المال الف وثمانمائة وتسعون
كما تقدم الي جميع السهام الموروثة وهي ثلثا المال
الباقى بعد الثلث الذي صرف للوصايا وهي اي السهام
الموروثة للابوين والاولاد خمسة الاف واربعون كما تقدم
واذا انسبتها منها تكن نسبتها ثلاثة اثمان وان شئت وهو
اسهل فقد اصل الوصية من اثني عشر للوصيتين
الثلث والربع سبعة وقد دفعنا للوصايا الثلث اربعة

وللورثة الثلاثان ثمانية فيبقى للوصيتين ثلاثة
 نسبتها من الثمانية ثلاثة ايمان هي ما يجب ان يدفع
 كل من اجاز الوصيتين من حصته فيجب علي الخنثي
 المميز ان يدفع ثلاثة ايمان ما ياخذ به بتقدير
 الرد الذي يقدم ببيان على كل تقدير للموصي كما
 فيقتضيه انه على سبعة بنفسه وصيتين ما يزيد
 الموصي له بالثلث اربعة اسباع لان له اربعة
 من سبعة مجموع الوصيتين من مئة جها الذي سبق
 انه اثنا عشر وعمر وثلاثة اسباع لان له ثلاثة
 من السبعة المذكورة وقد علمت ان في يده حال
 الاشكال خمسمائة وسبعمائة لانه تقدم اياها الاضرب
 تكون الاضرب في حقه ان يكون انني ورفيقه ذكر
 فيدفع ثلاثة ايمانها وذلك مائتان وعشرة
 لان ثمنها سبعون لزيد وعمر وبقسمتها اسباعا
 لزيد مئة اربعة اسباعا مائة وعشرون وعمر
 منها ثلاثة اسباعا تسعون لان سبع المائتين
 والعشرة ثلاثون وبفضل للخنثي المميز اذ ادفع
 ذلك من حصته المذكورة ثلثمائة وخمسون هذا
 ما دام الخنثيان على اشكالهما ثم اذا ظهر حال
 من الاحوال المذكورة للخنثيين واقتضى الحال
 ان يدفع للخنثي المميز من الموقوف فيجب ان يدفع
 ثلاثة ايمان له اي الذي دفع له من الموقوف لزيد
 وعمر وبقسمته على سبعة فان انقسم عليها
 اسباعا فواضع انك لا تحتاج الي ضرب ولا زيادة
 عمل وان لم ينقسم على مخرج السبع وهو سبعة
 وبائية ولا يكون حيث انكس على السبعة الامانيا
 لانها عدد اول لا توافق عددا من الاعداد وانما

قد

قد تكون داحلة فتكون مبيانية فلو ترك قوله وبائية
 كان اخص لكنه اراد زيادة البيان فاقرب اي عند
 عدم القسمة سبعة مخرج السبع في جميع المسئلة
 الجامعة وهي كما تقدم سبعة الاف وخمسمائة وستون
 لتصح القسمة بين الورثة والموصي لهما على جميع التقادير
 ثم اراد ان يبين حصص الخنثي وما يوزع منها في بقية
 التقادير وما ينقسم مما يوزع منها وما لا ينقسم
 فقال واعلم ان الخنثي المميز وكذا الراد تكرر لا يعول
 عليه هنا فكذا قيد بالمميز له الف ومائة وعشرون
 بتقدير ان يكون ذكرا ورفيقه الاخر انني كما تقدم
 وثلاثة ايمان له اربعة مائة وعشرون لان ثمنه مائة
 واربعون وهي اي الاربع مائة والعشرون منقسم
 ايضا كما انقسم ثلاثة ايمان الخمسمائة والستين
 بالتقدير السابق الذي تقدم انه الاضرب وهو عكس هذا
 التقدير وهو ان يكون هو الانثى ورفيقه الذكر علي
 زيد وعمر واسباعا لان سبع الاربع مائة والعشرون
 ستون فلزيد اربعة اسباع وذلك مائتان واربعون
 وعمر وثلاثة اسباع وذلك مائة وثلاثون
 فلا تحتاج المسئلة اذ ذاك الي تصحيح غير
 السابق وكذا اي الخنثي المميز ثمانية واثلاثون
 وسبعون بتقدير انوثته واثوثة صاحبه كما سبق
 وثلاثة ايمان له هذا المقدار مائتان واثلاثون
 لان ثمنه اربعة وثلاثون وهي ايضا منقسم على
 زيد وعمر واسباعا لان سبعها ستة وثلاثون فلزيد
 اربعة اسباع وذلك مائة واربعة واربعون وعمر

ثلاثة اسباع وذلك مائة ومائة فلا تحتاج المسيلة
الي تصحيح ايضا غير التصحيح السابق وله اي الخنثي
المميز تسعماية وستون بتقدير ذكوره صاحبه
كما تقدم وثلاثة اثمانه ثلثماية وستون لان مائة
وعشرون وهي اي الثلثماية والستون لا تنقسم على ثمانية
وعمر واسباعا لانه لا سبع لها صحيح فلا جعل هذه
الحالة الاخرية ضرب سبعة في جميع المسيلة وهي سبعة
الاف وخمسماية وستون يحصل اثنان وخمسون
الفا وستعماية وعشرون ومن هذا العدد المذكور تصح
المسيلة على جميع التقادير فاصرب كل نصيب من
التصحيح الاول في سبعة يحصل المطلوب وذلك
نصيبه من التصحيح الاخر الذي انتهى اليه الحال قال
الاشموني رحمه الله في شرح المجموع بعد ان انتهى كلام
الكلاي رحمه الله التي هنا للوصيتين من ذلك الثلث
سبعة عشر الفا وستماية واربعون لصاحب الثلث اربعة
اسباع ذلك عشق الاف وثمانون لصاحب الربع ثلاثة
اسباع سبعة الاف وخمسماية وستون والباقي للورثه
خمسة وثلاثون الفا وسبعماية وستون لكل منهما نصف
ذلك والباقي للاولاد ثلاثة وعشرون الفا وخمسماية
وعشرون قيد فع لكل واحد منهم المتبقين له وبوقف
المشكوك فيه الي البيان اي يعامل كل واحد منهم بالانصاف
في حقه قيد فع للابن ستة الاف وسبعماية وعشرون
والبنات ثلاثة الاف وثلث مائة وستون وبخلاف خنثي
ثلاثة الاف وتسعماية وعشرون وبوقف خمسة الاف
وستماية الي البيان ثم قيد فع المميز للموصي لهما مما

خصه

۳۴۲
خصه الفا واربعماية وسبعين لصاحب الثلث ثمانية واربعون
ولصاحب الربع ستماية وثلاثون فيكمل لصاحب الثلث
عشق الاف وتسعماية وعشرون ويكمل لصاحب الربع ثمانية
الاف ومائة وتسعون ويفضل للمميز ما كان خصه
الفا واربعمائة وخمسون فان بانت ذكوره الخنثيين
دفع لهما الموقوف بكماله لكل منهما نصفه وهو الفا
وثمانماية قيد فع المميز ما صار اليه من ذلك للموصي لهما
ثلاثة اثمانه وذلك اثنان وخمسون لصاحب الثلث ستماية
ولصاحب الربع اربعماية وخمسون ويفضل للمميز الفا
وسبعماية وخمسون فيكمل لصاحب الثلث احدى عشر
الفا وخمسماية وعشرون ويكمل لصاحب الربع ثمانية
الاف وستماية واربعون ويكمل للمميز اربعة الاف وثمانان
ويكمل للراد ستة الاف وستعماية وعشرون وان بانت اثنان
دفع للابن من الموقوف الفا وستماية وثمانون
فيكمل له تسعة الاف واربعماية وثمانية ويدفع للبنات
الاف وثلثماية واربعه واربعون فيكمل لهما اربعة الاف وسبعماية
واربعه ويدفع لكل خنثي تسعماية واربعه وثمانون
قيد فع المميز للموصي لهما من ذلك ثلاثة اثمانه وذلك
ما بيان واربعه وتسعون لصاحب الثلث مائة وثمانية
وستون ولصاحب الربع مائة وستة وعشرون ويفضل
للمميز اربعماية وتسعون فيكمل لصاحب الثلث احدى عشر
الفا وثمانماية وثمانون ويكمل لصاحب الربع ثمانية الاف
وثلثماية وستة عشر ويكمل للمميز الفا وتسعماية
واربعون ويكمل للراد اربعة الاف وسبعماية واربعه
وان بانت ذكوره المميز وانوثة الراد دفع للابن من
الموقوف الف ومائة وعشرون فيكمل له سبعة الاف
وثمانماية واربعون ودفع للبنات خمسماية وستون
فيكمل لهما ثلاثة الاف وتسعماية وعشرون ويدفع للمميز
بقية الموقوف وهي ثلاثة الاف وتسعماية وعشرون قيد فع

للموصي لهما من ذلك ثلاثة اثمانه وذلك الف واربعماية
 وسبعون لصاحب الثلث ثمانية واربعون ولصاحب الربع
 ستماية وثلاثون ويفضل له الفان واربعماية وخمسون فيكمل
 لصاحب الثلث احد عشر الفا وسبعماية وستون ويكمل
 لصاحب الربع ثمانية الاف وثمان مائة وعشرون ويكمل
 للمجيز اربعة الاف وتسع مائة واينت اربعة الميز وذكورة
 التراد دفع للابن والبنيت من الموقوف ما بقدر في الحالة
 التي قبل هذه ودفع للبراد بقية الموقوف وهي ثلاثة الاف
 وتسعمائة وعشرون فيكمل له سبعة الاف وثمانماية واربعون
 وقد بان لك ان كل من اجاز الوصيتين من الورثة لزمه
 ان يدفع لهما ما ورثه حالاً وما لا ثلاثة اثمانه مقسوماً
 ذلك المدقوع بينهما اسباعاً لصاحب الثلث اربعة
 اسباعاً ولصاحب الربع ثلاثة اسباعاً انتهى وقال
 في المجموع وهذه المسئلة تحتاج الى فكرة طويلة صحيحة
 والى رخصة وحسن تدبر ونظر والى مداكرة اخوان متصفين
 وهذه المسئلة كما قال الشاعر قال شارحه الاشعري وهو
 امر القيس بن حجر الحرب اول ما تكون فتنة تنسدوا
 بزينة كل جهول وذكروا الاشعري بقية الايات
 فكان حتى اذا اشتعلت وشبض امها عادات عجوزا غير
 ذات حليل شيطانية راسها ونكرت مكرهة للشتم
 والتقبيل وقال الكلاي رحمه الله وكما قيل انما منع عن
 الوصول تصحيح الاصول فلما بطلوا تعطلوا وكما قيل انما
 يلحق الزلل من يقص في العمل ويضع الشئ في غير موضعه
 وقال الاشعري في راي الاصول كان حقيقاً بالوصول
 ومن راي الفواعل كان خليقاً بادر اك المقاصد انتهى
 والله اعلم **مسألة** في مسائل مشهورة من
 ابواب متفرقة تخص بها الكتاب ان شاء الله تعالى
 تنقسم الفواعل الى مسئلة من مسائل المذكورة
 تصات زكاة التمر والزبيب وغيرها من المقتات اختصاراً

كالبير والشعر

كالبير والشعر خمسة اوسق لخير الصبي من ليس فيما
 دون خمسة اوسق من التمر صدقة والوسق بفتح الواو
 افصح واشهر من كسرها ستون صاعاً كما رواه ابن حبان
 وغيره والصاع اربعة امداد والمد رطل وثلثه برطل
 بعد ادم كما هو مقرر في كتب الفقه فالصاع خمسة ارطال
 وثلث رطل بالبعد ادمي فالوسق الخمسة المذكورة الف
 وستماية رطل برطل بعد ادم لان الاوسق الخمسة
 ثلثماية صاع من ضرب خمسة في ميتين فهي الف ومائتا مد
 من ضرب اربعة عدد امداد الصاع في ثلثماية جملة الاصح
 واذا ضربت واحد او ثلثا قدر المد من الارطال في الف
 ومائتين عدة الامداد حصل الف وستماية كما ذكر
 وهي بالمكن الصغير ثمانية من لان المن رطلان
 واما المن الكبير فهو الرطل المسمى وسياقي
 لا خلاف في ذلك عندنا وانما الخلاف في مقدار رطل
 بعد ادم كم درهما هو وعندنا فيه ثلاثة اوجه احدها
 انه اي رطل بعد ادم مائة وثلاثون درهما وهذا ما رجه
 الامام الرافعي رحمه الله وما مال البه ابن الرافعي وقال
 انه الذي نقوي في النفس صحته بحسب التجربة ثانياً
 انه اي رطل بعد ادم مائة وثمان مائة وعشرون درهما وارجح
 اسباع درهم وهذا ما رجه الامام النووي رحمه الله
 قلت وهو الصحيح المعتمد وانما كان واربعين
 اسباع درهم زيادة على الدراهم المذكورة لانه اي رطل
 المذكور تسعون مثقالاً لانه اثنا عشر اوقية كل اوقية

سبعة مثاقيل ونصف مثقال وإذا ضربت سبعة ونصف
في اثني عشر حصل ما ذكر وإذا فحمت ما سياتي ظهر لك
أنه لا وقية عشرة دراهم وخمسة أسباع درهم وإذا حولت
تسعين مثقالا إلى الدراهم كانت الدراهم مائة ومائة
وعشرين واربعة أسباع لأن المثلث درهم وثلاثة
أسباع درهم فإذا ضربت واحدا وثلاثة أسباع في تسعين
حصل كما ذكر كما هو معلوم عند الحساب وإذا كان المثلث
دراهما وثلاثة أسباع درهم فهو أي المثلث عشرة
أسباع من الدرهم والدرهم سبعة أعشار المثلث وكل
عشرة دراهم سبعة مثاقيل انتهى لأن كل عشرة دراهم
سبعون سباعا وكل عشرة أسباع مثقال فإذا قسمت
فكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهم وسبعة دراهم
فلذلك أن تستخدم دراهم الرطل البغدادي من هذا الوجه
أيضا بأن تضرب أربعة عشر وسبعين في تسعة عشرة
أسباع كما ذكر وثالثها أي الوجه الثلاثة أنه أي رطل
بغداد ذي مائة ومائة وعشرون واربعة
الشيخان زعمها أنه قال الأشموني شارح المجموع
رغم أنه قال الشيخ محبت الدين الطبري رحمه الله وهذا
الوجه أقبل لأن الأوقية معتبرة بعشرة دراهم واربعة
وثلثان وإذا ضربت عشرة وثلثين في اثني عشر
الواق حصل مائة ومائة وعشرون درهم من غير
أسباع كما ذكر وقد قدمنا أن بالحساب الأول تظهر الأوقية

عشر

عشرة دراهم وخمسة أسباع درهم فهي أكثر منها
بهذا الحساب بثلاث سباع درهم فيزيد الرطل باثني
عشر ثلث سباع درهم لأنه اثني عشر أوقية كل أوقية
تزيد ثلث سباع درهم واثنا عشر من ثلث السبع
هي أربعة أسباع فلهذا كان الرطل بالحساب الأول
الذي اعتقه النووي رحمه الله يزيد على الرطل
بهذا الحساب بأربعة أسباع إذا قدرته ذلك فإذا
تحويل الأوقية من الخمسة من الرطل إلى البغدادي بها
الثلثة إلى الرطل المشقة وإلى الرطل
المصرية فاضرب عدة أرطالها في الأوقية الخمسة
البغدادية وهي ألف وستماية كما تقدم في عدة دراهم
رطل بغداد على كل وجه من الأوجه الثلاثة
بحصل عدة الأوقية في درهم وأقسم الحاصل من عدة
الدراهم على ستماية عدة رطل دمشق وهو الميزان
الكبير كما أشرت إلى ذلك تخرج عدة الرطل المشقة
على كل وجه من الأوجه الثلاثة أو على مائة واربعة
واربعين عدة دراهم رطل مصر المتعارف الآن بها
لأنه اثنا عشر أوقية وكل أوقية اثنا عشر درهما فهو
مائة واربعة واربعون كما ذكر لأنها الحاصل
من ضرب اثني عشر في اثني عشر تحصل عدة الرطل
المصرية على كل وجه من الأوجه الثلاثة ثم
شرع يبين هذا العمل على كل وجه من الأوجه
الثلثة فقال فعلى ما رحمه الإمام الرافعي
رحمه الله أن الرطل مائة وثلاثون درهما

وستماية عدة ارطال الاوسق الخمسة المتقدمة
 في مائة وثلاثين عدة دراهم الرطل البغدادي
 علي هذا الوجه يحصل مائتا الف وثمانية الاف
 درهم اقيمها علي ستمائة عدة دراهم الرطل
 الدمشقي يخرج عدة الاوسق بالارطال
 الدمشقي ثلثماية رطل وستة واربعون رطلا
 وثلثا رطل بالرطل الدمشقي فهي ايضا ثلثماية
 من وستة واربعون مئاة وثلثا من وثلثا
 بالمئاة الكبير لانه مساو للرطل الدمشقي كما قدمته
 او اقسمة اي المبلغ المذكور وهو مائتا الف وثمانية
 الاف علي مائة واربعين عدة دراهم الرطل
 المصري المتعارف يخرج عدة الاوسق بالارطال
 المصرية الف رطل واربعماية رطل واربعين واربعون
 رطلا واربعين اتساع رطل بالرطل المصري المذكور
 ثم فسر الاربعين اتساع بما يعاد لها من الاواق
 بقوله اي خمس اواق وثلث اوقية وعبارة الاصل
 الف رطل واربعماية رطل وخمسون رطلا وربع رطل
 وسدس رطل وثلث اوقية وهي اكثر مما هنا نسبة
 ارطال ولعله سبق فلم من الكلالي رحمه فلهذا
 ابدلها بهذه العبارة وقدمت الاشارة الي ذلك في
 الخطبة اول الكتاب وعلي ما رحمه الامام النووي
 رحمه الله ا ضرب مائة وثمانية وعشرين واربعين اتساع
 عدة الرطل البغدادي علي هذا الوجه في الف ستمائة
 عدة الاوسق بالارطال البغدادي يحصل مائتا الف

درهم

درهم وخمسة الاف درهم وسبعماية واربعين عشر
 درهما وسبعاد درهم كما هو معلوم وان شئت ضربت ما تقدم
 رطل النووي عن رطل الراقي رحمه الله وهو درهم
 وثلثة اسباع درهم في الف وستماية يحصل الف
 درهم ومائتا درهم وخمسة وثمانون درهما وخمسة
 اسباع درهم واسقطت ذلك من مبلغ الدراهم علي اي
 الراقي رحمه الله وتقدم انه مائتا الف وثمانية الاف
 يبقى ما ذكره فان قسمت ذلك علي ستمائة عدة دراهم
 الرطل الدمشقي خرج ثلثماية واثنان واربعون رطلا
 وستة اسباع رطل برطل دمشق وهو المئاة الكبير وان قسمته
 اي المبلغ المذكور وهو مائتا الف وخمسة الاف وسبعماية
 واربعين عشر وسبعان علي مائة واربعين عدة دراهم
 الرطل المصري خرج الف واربعماية وثمانية وعشرون
 رطلا واربعين اسباع رطل بالرطل المصري المتعارف وعلي
 ما ضعفتها اي الشبان رحمه الله وهو ان رطل بغداد
 مائة وثمانية وعشرون درهما من غير اسباع ا ضرب مائة
 وثمانية وعشرين عدة رطل بغداد علي هذا الوجه
 في الف وستماية المتقدمة يحصل مائتا الف واربعين الاف
 وثمانماية درهم كما هو واضح فان قسمت ذلك الحاصل
 علي ستمائة عدة دراهم الرطل الدمشقي خرج ثلثماية
 واحد واربعون رطلا وثلث رطل بالرطل الدمشقي
 المساوي للمئاة الكبير وان قسمته اي المبلغ المذكور
 وهو مائتا الف واربعين الاف وثمانماية علي مائة واربعين
 واربعين عدة دراهم الرطل المصري خرج الف

واربعماية واثنان وعشرون رطلا وتسعار طل بالرطل
 المصري فهي عدة الاوسق ارطالا على الاوجه الثلاثة
 في الامصار الثلاثة قلت وان شئت فاقسم الارطال
 المحولة وهي الف وستماية على عدة دراهم الرطل
 المحول اليه وهي ستماية ان حولت الى الدمشقي
 او مائة واربعين واربعون ان حولت الى المصري واقرب
 الخارج من القسمة في عدة دراهم الرطل المحول
 وهو رطل بغداد على احد الاوجه الثلاثة تخرج
 الارطال المطلوبة على ذلك الوجه هو اي هذا
 العمل اسهل من العمل الاول ولا يخفى ذلك على
 من له ادنى بصيرة فاقسم الارطال بالتعدادية
 اي عدتها وهي كما تقدم الف وستماية على ستماية
 الدمشقية تخرج اثنان وثلثان او اقسم الف والستماية
 على المائة والاربعين والاربعين عدة دراهم رطل
 مصر ان اردت معرفة الارطال المصرية تخرج من القسمة
 احد عشر وتسع فاقرب ذلك الخارج في دراهم
 رطل بغداد على الوجه الثلاثة المتقدم
 ما رجاه منها وما ضعه فاه يحصل ما تقدم من
 الدمشقية او المصرية فان **سبعة** قال شيخ مشايخنا
 في شرح الروض وبالأردب المصري يعني الاوسق
 الخمسة بالأردب المصري قال الكوفي رحمه الله
 ستة ارادب وربع اردب يجعل القدين صاعا
 كزكاة الفطر وكفارة اليمين والسبكي رحمه الله
 خمسة ارادب ونصف وثلث فقد اعتبرت الفتح المصري

بالمدة

بالمدة الذي حرره فوسع مدين وسبعين تقريبا فالصاع
 قد كان الأسبعي مد وكل خمسة عشر مدا ستبعة اقداح
 وكل خمسة عشر صاعا وبيبة ونصف وربع فثلاثون صاعا
 ثلاث وبيبات ونصف فثلاثماية صاع خمسة وثلثون
 وبيبة وهي خمسة ارادب ونصف وثلث فالنصاب على قوله
 خمسماية وثلاثون قد حاو على قول الكوفي ستماية وقول
 السبكي رحمه الله اوجه لان كون الصاع قد حين تقريبي
 انتهى فان **سبعة** ثابته قال الامام ابو كامل شيخنا
 ابن اسلم في كتابه المفتاح اختلف اهل الامصار في
 الارطال فاما اهل بغداد ومن قرب منهم فانهم رطلان
 لا يستعملون غيره ولا اهل مصر ارطال مختلفة الاوزان
 فمنها رطل موافق لرطل اهل بغداد في المقدار والوزن
 وهو اشهر الارطال ويستعمله اكثر تجارهم ويتبايعون
 به ووزنه مائة وثمانية وعشرون درهما واربعه اسباع
 درهم وهو تسعون مثقالا وهو اثنا عشر اوقية والاوقية
 نصف سدس الرطل وهي عشرة دراهم وخمسة اسباع درهم
 والاوقية سبعة مثاقيل ونصف والمز رطلان وهو
 اربعة وعشرون اوقية وهو مائة وثمانون مثقالا
 وهو مائتان وسبعة وخمسون درهما وسبع درهم وهذا
 معروف عند اهل بغداد ومن يستعمل الرطل البغدادي
 من اهل مصر الا ان اهل بغداد ومن قرب منهم
 انفرادوا عن اهل مصر بمعنى في هذا الرطل وهو انهم
 قسموه بعشرين وسموه اسانيز فقالوا الرطل عشرون

بالمدة

استارا والاستار اربعة مثاقيل ونصف وهو ستة
دراهم وثلاثة اسباع درهم والاوقية استارا وثلاثا
استارا والاستار ثلاثة اخماس الاوقية والمن اربعون
مايتا درهم ومن تجار اهل مصر قوم يتبايعون برطل وزنه
وزنه مايتا درهم ويسمونه الليثي وقوم يتبايعون برطل
وقوم يتبايعون درهمية وثمانون درهما ويسمونه الغلاني
ويسمونه الغلاني وقوم يتبايعون برطل وزنه مائة وخمسون درهما
تسمى اية درهم ويسمونه الجريوي وبه يتعامل به اهل
الاسكندرية وتنبس ود مياطوا اهل العريش
قوم من اهل الحوف والرطل اللحي وبه يتعامل
الشامي ستمائة درهم والرطل الذي اربع مائة والرطل
درهم وثمانون درهما وكل رطل يدوز بين من شاهدنا
ومن انتهى اليها خبره كبر او صغيرا فهو اثنا عشر
اوقية فاذا قسمت وزن كل رطل من الدراهم على
اثني عشر فخرج من القسمة فهو وزن الاوقية
من الدراهم واذا قسمت وزن كل رطل من المثاقيل
على اثني عشر فخرج من القسمة فهو وزن الاوقية
من المثاقيل واختلاف الارطال اكثر من ان تحصى
انتمى فلاحظ هذا الاختلاف في ارطال مصر وكو
بعضها هم وبعضها متعارف في قري مصر لا فيها قديت
الرطل المصري بقوى المتعارف بها الان والله اعلم
فائدة ثالثة الدرهم ستة دنانير والدانق ثمانين

حيات

حيات وخمس اربعة فيكون الدرهم خمسين وخمسة
من حبة الشعير المتوسط المقطوع من طرفيها مادي
وطال والمقال اثنان وسبعون حبة وهذا ما رواه
ابو عبيد القاسم بن سلام وحكاها ابو سليمان الخطابي
عن ابي العباس بن سريج قال الشيخ رحمه الله وفي حبة
الفانض ان الدانق ثمان حبات فيكون الدرهم ثمانية
واربعين حبة هكذا حكاه الراعي وتابعه عليه في الروضة
ولم يذكر اكمية الدينار علي هذا فيجوز ان يكون اثنان
وسبعين حبة كما تقدم بنا على المتبادر من قولهم ان المقال
لم يتغير في الجاهلية ولا الاسلام ان ذلك في الوزن حينئذ
يختلف النسبة المذكورة بين الدرهم والدينار اذا درهم
حينئذ ثلثا الدينار والدينار مثل الدرهم ومثل نصفه
ويحتمل ان يكون ثمانية وستين حبة واربعة اسباع
حبة بان يزداد على الثمانية والاربعين مثل ثلاثة اسباع
على رعاية النسبة السابقة وحملنا لقولهم ان المقال
لم يتغير في الحالين على انه لم يتغير سببه فانه اعلم
التميز والاحتمال الاول هو الواقع في زماننا الان بمصر
فان المقال الان درهم ونصف وقال الشيخ رحمه الله
ما معناه ان الدراهم كانت في الجاهلية على ضربين البغلية
السودا ثمانية دنانير والظيرية اربعة دنانير فلما
كان زمن بني كمية قالوا ان ضربت البغلية ظن الناس
انها التي تعتبر في الزكاة فيض الفقير او ان ضربت
الظيرية ضربا ربا في الاموال فجمعوا الدرهم الظيري والبغلي

وجعلوها درهمين كل درهم ستة دوانيق نقل ذلك
 عن النووي رحمه الله في شرح المذهب عن ابي سليمان
 الخطابي عن ابي عبيد وقال حكى الماوردي رحمه
 الله في الديار الثمانية عشر من كتاب الاحكام السلطانية
 ان عمر رضي الله تعالى عنه راي الدراهم مختلفة منها
 البغلي ثمانية دوانيق والظري اربعة والمصري
 ثلاثة واليمن دانتق واحد فقال انظر واغلب ما يتعامل
 الناس به من اعلها وادناها فكان البغلي والظري
 فجمعها فكانا اثني عشر دانتقا فاحد نصفهما فكان ستة
 دوانيق فكان درهم الاسلام قال واختلف في اول من
 ضربها في الاسلام فعن سعيد بن المسيب انه عبد الملك
 ابن مروان قال ابو الزناد امر عبد الملك بضرها في
 العراق سنة اربع وسبعين وقال المدايني بضرها
 في اخر سنة خمس وسبعين ثم امر بضرها في النواحي
 سنة ست وسبعين قال وقيل ان اول من ضربها مصعب
 ابن الزبير بامر اخيه عبد الله ابن الزبير سنة سبعين
 على ضرب الاكاسرة ثم غيرها الحجاج انتهى ما حكاه الشيخ
 عن الماوردي رحمه الله ثم ذكر نجاشا كثيرا في
 الدرهم الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 تركناها خوف الاطالة فراجع في شرح الكفاية
 نظف بما تريد والله اعلم مسيلة من مسايل الجمع
 اذا قيل اي مال مجموع نصفه وتلك عشرة فطريقه
 ان تعرف مخرج الكسرين الجامع لهما في هذا المثال

او مخرج

او مخرج الكسور الجامع لهما في غيره وتأخذ منه بسطهما
 او بسطهما فيكون نسبة البسط وهو العدد الاول
 الي المخرج وهو العدد الثاني كنسبة المال المسمى
 وهو العشرة في هذا المثال ومثلها غيرها وهو العدد
 الثالث الي المال المجهول المطلوب معرفة وهو
 العدد الرابع قال الشيخ رحمه الله في كتاب
 المعروفة وانشد في بعض الفضل في ترتيبها
 البسط اول والمقام يكيه والثالث العدد الذي يبيده
 والرابع المجهول ثلثي هكذا ترتيب ما كان التناوب فيه
 فاضرب المخرج في المال المسمى من عشرة وغيرها واقسم
 الحاصل من المضرب فهو مستط الوسطين على البسط
 وهو الطرف الاول المعلوم يخرج الجواب وهو الطرف الاخر
 المجهول وهذا هو الطريق الاشهر من طرق استخراج المجهول
 في الاعداد الاربعة المتناسبة وفيه طرق اخري مذكورة
 في كتب الحساب فان اردت العمل بهذا في هذا المثال
 فخرج النصف والثالث ستة وبسطهما منه خمسة فاضرب
 الستة التي هي المخرج في العشرة المسماة في قوله
 اي مال مجموع نصفه وتلك عشرة واقسم الستين
 الحاصلة من المضرب على الخمسة وهي البسط يخرج
 المال المطلوب اثنا عشر فاجب به السائل واذا قيل
 اي مال ثلثه واربعة عشرة اي مجموعهما عشرة فاضرب
 العشرة المذكورة في السؤال في مخرج الثلث والربع
 وهو اثنا عشر فهما الوسطان واقسم المائة والعشرين
 الحاصلة من المضرب على البسط وهو سبعة وهو العدد

الاول يخرج العدد الرابع المطلوب وهو ما ذكره بقوله
 فالـمـطـلـوب مـسـجـة عـشـر و سـبـع فـاجـب بـه السـائـل وقـس عـلـي ذـلـك
 ما اذا قال السائل اي مال مجموع نصفه وتلكه مائة او الف
 او فلس او غيره ذلك او اي مال مجموع تلكه وربعه
 مائة او الف او فلس او غيره ذلك فان قال مجموع نصفه
 وتلكه مائة فيبعد العمل يظهر انه مائة وعشرون او الف
 فيبعد العمل يظهر انه الف وما يتان او فلس فيبعد العمل
 يظهر انه فلس و خمس فلس وان قال مجموع تلكه وربعه
 مائة فيبعد العمل يظهر انه مائة واحد وسبعون وثلاثه
 اسباع او الف فيبعد العمل يظهر انه الف وسبع مائة
 واربعه عشر وسبعان او فلس فيبعد العمل يظهر انه فلس
 وخمسة اسباع فلس فـاذا كان المجموع فيما ذكره الطرح
 والمركب من الجمع والطرح قال الشيخ في كتاب
 المعونة العمل في الجمع والطرح والمركب منها ان تأخذ
 مقام الكسر المقروض اليه ما ذكره من العمل
 فجعل العمل فيها واحدا وقال فيها مال طرح منه
 تلكه وربعه يبقى خمسة وهي البسط فالمال اربعة
 وعشرون انتهى وذلك لانك تضرب اثني عشر في عشرة
 يحصل مائة وعشرون فافسهما علي الخمسة يخرج
 اربعة وعشرون كما ذكر قال ولوقيل تحلة تلكها
 في الطين وربعها في الماء والظاهر منها عشرة اشبار
 ثم شبرا هي فالعمل والجواب كذلك انتهى اي فهي
 اربعة وعشرون شبرا منها في الطين تلكها ثمانية
 اشبار ومنها في الماء اربعة شبرا ستة اشبار ومنها الباقي

ظاهر

ظاهرا عشرة اشبار قال وكذا لوقيل سبعة راسها
 ثلث وزن كلها وذنبها ربعة وباقيها عشرة طرطال
 انتهى اي فيبعد العمل يظهر ان وزنها اربعة وعشرون
 رطلا ولوقيل مال طرح منه تلكه وربعه ثم زيد
 علي الباقي خمسة فكان عشرة او جمع تلكه وربعه
 ثم طرح من المجموع سبعة فكان عشرة ثم هو فيبعد العمل
 يظهر الجواب فيهما ان المال عشرون والله اعلم مسألة
 من مسائل التلاد في رجلان دخلوا الشوق فوجداه
 ثوبا يتادي عليه فنه ومع كل واحد منهما اقل من ثمنه
 فقال احدهما للاخر اعطني نصف ما معك يخلص
 مع ثمن الثوب وقال الثاني للاول اعطني ثلث ما معك
 يصير معي ثمن الثوب فكم ثمنه وكم مع كل واحد منهما
 فمعرفة ما مع كل منهما تتوقف علي معرفة ما مع الآخر
 وفي هذا دور وطريق معرفة استخرج ما ذكره بقوله
 طريقة ان تضرب مخرج الكسرين في مخرج الكسر الآخر
 وبسطه في بسطه اي بسط احدهما في بسط الآخر واسقط
 حاصل البسطين من حاصل المخرجين يفضل ثمن الثوب
 وانما اسقطنا حاصل البسطين من حاصل المخرجين
 لان عدد الرجال زوج ولو كان فردا لردنا مسطح البسطين
 علي مسطح المقامين كما سبق في ذنب الشيخ رحمه الله
 علي ذلك في المعونة فقيمت اي الثوب في السؤال
 المذكور خمسة لان مسطح المقامين ستة ومسطح البسطين
 واحد واذا اسقطت واحد من ستة بقي خمسة فهي قيمة الثوب

كان
 اي فكان
 الباقي عشرا

كما ذكر فاذ اردت ان تعرف مامع كل واحد منهما فاسقط
 الكسر الذي طلبه من صاحبه من مسطح المخرجين فالباقي
 من المسطح المذكور هو ما معه من ثمن الثوب فاسقط للاول
 الذي طلب نصف مامع صاحبه نصف الستة ثلاثة
 يفضل ثلاثة ثلثة ثلثة اي الاول ثلاثة واسقط للثاني
 الذي طلب ثلث مامع صاحبه ثلث الستة يفضل اربعة
 ثلثة اي الثاني اربعة فان اعطي الثاني للاول نصف
 الاربعة اثنين ومعه ثلاثة اجتمع معه خمسة وهي ثمن الثوب
 وان اعطي الاول للثاني ثلث الثلاثة واحد ومعه اربعة
 اجتمع معه خمسة وهي ثمن الثوب قال الاشعري رحمه الله
 في شرح الاصل فلو طلب الاول الثلث والثاني الربع
 ضربت المخرج في المخرج باثني عشر واسقطت منها واحدا يعني
 مسطح البسطين بقي احد عشر فهي ثمن الثوب ثم تسقط
 ثلث الاثني عشر منها يبقى ثمانية فهي مامع الاول وتسقط
 ربعها تبقى تسعة فهي مامع الثاني فلو طلب الاول الثلثين
 والثاني ثلاثة الارباع ضربت المخرج في المخرج باثني عشر
 ونقصت منها مضر وبسط الكسرين وهو ستة يبقى ستة
 وهي ثمن الثوب ونقصت للاول ثلثي الاثني عشر يبقى اربعة
 وهو ما معه ونقصت للثاني ثلاثة ارباعها تسعة
 يبقى ثلاثة وهو ما معه انتهى وقال الشيخ رحمه الله
 في المعونة ولو طلب الاول نصف وثلث مامع الثاني
 او خمسة اسداسه والثاني ثلث خمس مامع الاول
 فالثمن خمسة وثمانون انتهى وذلك لان مسطح المقامين
 تسعون ومسطح البسطين خمسة فاذا اسقطت الثاني

من

من الاول بقي خمسة وثمانون فهي كما قال ثمن الثوب ثم
 اسقط من التسعين نصفها وثلثها خمسة وسبعين يبقى
 خمسة عشر فهي كما قال مامع الاول واسقط من التسعين
 ثلث خمسها ستة يبقى اربعة وثمانون فهي كما قال مامع الثاني
 مسبوكة من مسائل التلاقي ايضا ثلاثة دخلوا السوق
 موجد وانثوا بياض على فقه ومع كل واحد منهم اقل من
 فقال الاول للثاني اعطني نصف مامعك بحصل معي
 ثمن الثوب وقال الثاني للثالث اعطني ثلث مامعك
 بحصل معي ثمنه وقال الثالث للاول اعطني ربع مامعك
 بصير معي ثمنه قال تبعوا للمجروح من غير ذكر القاعدية
 الجواب ثمن الثوب خمسة وعشرون ومع الاول ستة
 ومع الثاني ثمانية وعشرون مع الثالث احدى وعشرون ثم
 ذكر القاعدة من زيادته وقاموا وعد في الحظنة بقوله
 قلت وطريقه ان تضرب مخارج الكسور الثلاثة
 النصف والثلث والرابع وهي اثنان وثلاثة واربعة
 بعضها في بعض بان تضرب الاول في الثاني والحاصل
 في الثالث بحصل اربعة وعشرون ويندر عليه اي الحاصل
 المذكور مضر وبسط ان الكسور الثلاثة بعضها في بعض
 وهو في هذا المثال واحد واحد والحاصل وهو واحد
 في واحد لان كل كسر منها مفرد وبسط المفرد واحد
 بحصل واحد من ذلك الى الواحد المذكور على الاربعة والعشرون
 مسطح المقامات لان عدد الرجال فرد بحصل ثمن الثوب
 خمسة وعشرون وان اردت ان تعلم مامع الاول فاسقط

من مخرج الكسر الذي طلبه وهو النصف ومخرجه اثنان
بسط واحد اي بق واحد اضربه اي الواحد الباقي في مخرج
الثالث الذي هو الكسر الثاني ومخرجه ثلاثة يحصل من
الواحد في الثلاثة ثلاثة زده عليها اي الثلاثة الحاصلة
مضروب واحد بسط النصف في واحد بسط الثالث
وهو اي المضروب المذكور اي حاصل ضرب واحد
يحصل من زيادة الواحد علي الثلاثة اربعة اضربها
اي الاربعة في مخرج الربع الذي هو الكسر الثالث
يحصل من الضرب مامع الاول الذي ضربت لاجله
وهو ستة عشر الحاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة
فيجب ان يكون مع الثاني والثالث ما ذكر وهو ثمانية
عشر مع الثاني واحد وعشرون مع الثالث لان الفضل
بين الخمسة والعشرين التي هي قيمة الثوب والستة عشر
التي هي مع الاول تسعة في نصف مامع الثاني فيجب ان يكون
معه ثمانية عشر كما ذكر والفضل بينها وبين الخمسة
والعشرين تسعة هي تلك مامع الثالث فيجب ان يكون
معه احدى وعشرون كما ذكر فاذا اردت ربع الستة عشر
التي مع الاول وهو اربعة عليها اجمع خمسة وعشرون
فهي قيمة الثوب وان شئت ان تعلم اول مامع الثاني
بعد ان علمت قيمة الثوب كما تقدم فاسقط من مخرج
الثالث الذي طلبه الثاني من الثالث بسط واحد اي بق
اثنان اضربها في مخرج الذي طلبه الثالث يحصل
ثمانية زده عليها اي الثمانية مضروب بسط الثالث في بسط

الربع

الربع

الربع وهو اي مضروب البسطين اي حاصل ضربها واحد
يحصل تسعة اضربها في مخرج النصف وهو اثنان يحصل
مامع الثاني ثمانية عشر كما تقدم ومنه يعلم مامع الاخوان
وان اردت ان تعرف اول مامع الثالث فاطرح من مخرج
الربع الذي طلبه الثالث من الاول بسط واحد اي بق
ثلاثة واضرب الثلاثة الباقي في مخرج النصف وهو
اثنان يحصل ستة زده عليها اي الستة مضروب بسط
الربع في بسط النصف وهو واحد يحصل تسعة اضربها
في مخرج الثالث ثلاثة يحصل مامع الثالث احدى
وعشرون كما تقدم ومنه يعلم مامع الاول ومامع الثاني
كما تقدم ولوقيل قال الاول للثاني اعطني نصف
تلكي مامعك ليكمل معي ثمن الثوب ولوقال الثالث
للاول اعطني ثلاثة ارباع مامعك ليكمل معي ثمن
الثوب فكم ثمن الثوب وكم مع كل منهم فثمن الثوب
ثلاثون ومع الاول عشرون ومع الثاني عشرون ومع
الثالث خمسة عشر اما ثمن الثوب فلا تترك ضرب مخرج
النصف في مخرج الثلثين والحاصل وهو ستة في مخرج
الارباع يحصل اربعة وعشرون ثم تضرب بسط النصف
واحد اي بسط الثلثين اثنين يحصل اثنان
اضربها في ثلاثة بسط الارباع يحصل ستة زدها
علي مسطح الخارج يجمع ثلاثون فهي قيمة الثوب
واما مامع الاول فلا تترك تسقط من مخرج النصف
بسط واحد اي بق واحد اضربه في مخرج الثلثين يحصل

اثنان زدها على الثلاثة يجمع خمسة اضربها في مخرج
 الارباع يحصل عشرون فهي مامع الاول ومنه يعلم
 مامع الثاني والثالث ولوقيل قال الاول للثاني
 اعطني ثلثي مامعك ليحصل معي ثمن الثوب
 ولوقيل الثاني للثالث اعطني اربعة احماس مامعك
 ليحصل معي ثمن الثوب وقال الثالث للاول
 اعطني ثلاثة ارباع مامعك ليحصل معي ثمن الثوب
 فكلم ثمن الثوب وكلم مع كل منهم فثمن الثوب اربعة
 وثمانون لانك تضرب مخرج الثلثين في مخرج الاقسام
 يحصل خمسة عشر اضربها في مخرج الارباع يحصل
 ثمانون ثم تضرب اثنين بسط الثلثين في اربعة بسط
 الارباع يحصل ثمانية تضربها في ثلاثة بسط
 لان عدد الرجال فرد يجمع اربعة وثمانون كما
 ذكر ومع الاول اثنان وخمسون ومع الثاني ثمانية
 واربعون ومع الثالث خمسة واربعون فان اردت
 معرفة مامع الاول فاسقط بسط الثلثين من مخرجها بق
 واحد اضرب في خمسة مخرج الاقسام يحصل خمسة ثم اضرب
 بسط الثلثين في بسط الاقسام يحصل ثمانية زدها على
 خمسة يجمع ثلاثة عشر اضربها في اربعة مخرج الارباع
 يحصل اثنان وخمسون فهي مامع الاول كما تقدم
 ومنه يعلم مامع الاخرين وقيل ذلك ما يرد من اشباه
 اثنى فاشبه قال السبيخ رحمه الله في المعونة دخل
 ثلاثة سوقا ومع اقدمهم سبعة ابعول والثاني ثمانية
 افراس والثالث تسعة احماس فباعوا الجميع واعطى صاحب
 البغال كل واحد من صاحبيه ثمن ببعول واعطى صاحب
 الافراس

كلا من صاحبيه ثمن قدس واعطى صاحب الحمير كلا من
 صاحبيه ثمن حمار فتساوى ما صار معهم فاطرح عدة
 الرجال من عدة البغال ثم من عدة الافراس ثم من عدة
 الحمير واضرب البواقي بعضها في بعض واقسم الحاصل
 وهو مائة وعشرون على الباقي الاول يخرج ثلاثون
 وهو ثمن البعول ثم على الباقي الثاني يخرج اربعة
 وعشرون وهو ثمن القرس ثم على الثالث يخرج عشرون
 وهو ثمن الحمار فان اردت ما صار لكلا فرد على المائة
 والعشرين مجموع الاثمان الثلاثة يكن مائة واربعة
 وتسعين ولوقيل ثلاثة رجال اعطى الاول سبعين مائة
 للثاني والثالث نصفين واعطى الثاني ثمن مائة للاول
 والثالث واعطى الثالث تسعين مائة للاولين فتساوى
 ما صار معهم فهي المسئلة ومخرج الكسور هي اعداد
 الدواب اثنى والله اعلم مسئلة في التركة المجهولة
 والورثة المجهولين رجل ترك ثنتين ودينارين كلاهما
 مجهول فخص الاول دينارا واحدا ونصف عشر الباقي
 من المال بعد الدينار وخص الاول الثاني دينارا
 ونصف عشر الباقي من المال بعد استقاط ما خص الاول
 ودينارين وخص الاول الثالث ثلاثة من الدينارين ونصف
 عشر الباقي من المال بعد استقاط ما خص الاولين والدينارين
 الثلاثة وهكذا على هذا النمط خص الاولاد واحد بعد
 واحد الى الولد الاخير فخص الباقي من المال فكم عدد اليدين
 وكم نصيب كل ابن وكم حصة الدينارين فاسقط من مخرج نصف

العشر المذكور وهو عشر ون بسطة واحد يبقى تسعة عشر
 هي عدد البنين وهي ايضا نصيب كل ابن من الدنانير
 فالبنيون تسعة عشر لكل منهم تسعة عشر فربعها
 اي التسعة عشر بان نصف بها في مثلها يحصل من التوزيع
 حيلة المال وهو ثلثمائة واحد وستون دينار قال
 الاسموني رحمه الله في شرح المجموع فاذا اعطيت الابن
 الاول دينار اكان نصف عشر الباقي ثمانية عشر وهي مع
 الدينار تسعة عشر فاذا اعطيت الثاني دينارين مما بقي
 وهو ثلثمائة واثنان واربعون كان نصف عشر الباقي
 تسعة عشر وهي مع الدينارين تسعة عشر واذا اعطيت
 الثالث ثلاثة دنانير مما بقي وهو ثلثمائة وثلاثة وعشرون
 كان نصف عشر الباقي ستة عشر دينار وهي مع الثلاثة
 تسعة عشر وهكذا التي ان تغني الدنانير انتمي ولما كان ظاهر
 كلام الاصل عدم هذه القواعد بين انها خاصة
 بقوله قلت وهذا العمل المذكور في هذه المسئلة خاص
 بما اذا كانت الاعداد المعلومة المذكورة في قوله فخص
 الاول دينار الخ مبدؤه من الواحد وهي ايضا متفاضلة
 بواحد واحد كما في هذا المثال المذكور فلو كانت الاعداد
 المعلومة من الدنانير مبدؤه بعدد اكثر من الواحد كما ثلثين
 او ثلاثة مثلا وتفاضلت بذلك العدد ايضا كما لو قال
 اعطوا ابني الاول دينارين وعشر الباقي والثاني اربعة
 دنانير وعشر الباقي والثالث ستة دنانير وعشر
 الباقي وهكذا الى الاخر فاعطوه الباقي يحصل لكل ابن
 نصيبه فخرج من المخرج المذكور للعشر بسطة والباقي
 بعد ذلك عدد البنين فان ضربه في تفاضل الاعداد
 ثلثين او اكثر حصل ما لكل ابن او ضربت مربعه
 اي الباقي وهو عدد البنين وهو الحاصل من ضربه في مثله

في التفاضل ايضا حصل حيلة الدنانير اذا فهمت ما مر
 ففي المثال المذكور وهو قوله اعطوا ابني دينارين وعشر
 الباقي الخ اخرج بسط العشر واحد من مخرجه وهو عشر
 فنصفه تسعة هي عدد البنين فان ضربه اي التسعة
 في اثنين تفاضل الاعداد حصل ثمانية عشر هي ما لكل
 ابن وان ضربت مربعها اي التسعة وهو واحد وثمانون
 في اثنين تفاضل الاعداد حصل حيلة الدنانير
 مائة واثنان وستون لكل ابن من البنين التسعة
 ثمانية عشر دينار كما ذكر وكذا قال اعطوا ابني الاكبر
 ثلاثة دنانير وثمان الباقي بعد ها واعطوا ابني الثاني
 ستة دنانير وثمان الباقي والثالث تسعة وثمان الباقي
 والثالث تسعة وثمان الباقي وهكذا الى الابن الاخر
 فاعطوه الباقي فعدد البنين سبعة لانها الباقي
 من مخرج الثلث بعد استقلا بسطة منه ولكل ابن
 واحد وعشرون دينار لانها الحاصل من ضرب السبعة
 في الثلاثة التفاضل والجملة مائة وسبعة واربعون
 دينار انتهى لانها الحاصل من ضرب مربع السبعة
 تسعة واربعين في التفاضل ثلاثة فالدنانير المذكور
 في السؤال في هذه المسئلة واشباهها متفاضلة بعدد
 واحد فان اختلف التفاضل فلابد اني فيها هذا الوجه
 وقد قد منا في قسمة التراكبات في القابضة الحادية
 عشر شيئا من صور هذه المسائل وقد منافعها عن الشيخ
 رحمه الله انه قال ولا يخفى ان هذا النوع من المسائل
 لا يفرض كيف اتفق بل يوضع بقدر مسئلة من متشابهة

النسب شخصه قال لشخص يا عمي يا خالي فهذا شخص عم
شخص وخاله صورته ان اخا زيد من امه تزوج باخت
زيد من ابيه فاولدها ولد اخا زيد عم هذا الولد اخو ابيه
من امه وخاله اخو امه من ابيها او بالعكس بان تزوج
اخو زيد من ابيه باخته من امه فاولدها ولد اخو زيد عم
اي عم هذا الولد اخو ابيه من ابيه وخاله اخو امه من ابيها
وقيل فيها نظرا .

يا من يسواله يعني . قل خالي كيف صار عمي
وقيل فيها ايضا

وجارة عمها خالها . اذا ما شئت بدك خالها
ابنوا لنا ابيها الفاضون . عن هذه الخوذة ما خالها
ولها صورة اخري وهي ان يتزوج ابو ابيه بام امه وان
امه بام ابيه فتلد ابنا فهذا الولد الرجل وخاله لانه في الاولى
اخو ابيه لابيه واخو امه لامها وفي الثانية اخو امه لابيه
واخو ابيه لامه واشد فيه ابو بكر العلاف

يا من له فطنة وفهم . صما الي حكمة وعلم
امكن ان تري نسبيا . صواب وهو صواب
اذا تلقاك في اناس . كل يكنه او يسمي
قلت له مرحبا واهلا . فانت خالي وانت عمي

وله الجواب

يا سابي قد جعلت مني . غير غني وغير فقير
وكم تري سايلا لغيري . كانه واقف بربهم
عندي جواب فخذ مني . احسن من لو لم ينظم

هذا

هذا اذا كان يا خالي . ابوا بي زوج امرأتي
وانت جدتي لجدتي . ابنا فاضلي دمي ولحي
فمولا مي اخ فخال لي . وهو اخو والدتي فعني
مسيلة من متشابه النسب ايضا سبيل الامام الشافعي
رضي الله عنه عن قول القائل لي عمة وانا عمها ولي
خاله وانا خالها فاما التي انا عم لها فان ابي امه
امها ابوها اخي واخوها التي ولي خاله وكذا خالها
فابن الفقير الذي عنده فتون الفرائض مع علمها
بمن لنا نسبنا صالحا . يكشف للنفس عن عمها
فاجاب عنه الامام الشافعي رضي الله عنه
قال الكلبي رحمه الله لم احفظه اتقي حاصله
اي الجواب ان التي هي عمتي وانا عمها صور بها
ان اخي لامي تزوج جدتي امرأتي فاولدها بنتا وانا عم
هذه البنت لاني اخو ابيها لامه وهي اي هذه البنت
عمتي لان امرأتي هي امها فهي اخت ابي لامه فهي عمتي
ابوها اخي لامه فانا عمها واخوها لامها اي فهي عمتي
واما التي خالتي وانا خالها فابوا بي تزوج باختي لاني
فاولدها بنتا فهذه البنت المولودة اخت امي لابيه فهي
خالتي وهي اي المولودة بنت اختي لاني فانا خالها
اخو امها هذا حاصل جواب الامام الشافعي رحمه الله
ولو كان المولود في الصورتين ذكر كان المولود
مع المتكلم كل منهما عم الاخر في الصورة الاولى
وحال الاخر في الصورة الثانية
وانشدوا في الاولى

• ان ابن اخي وابن ابي • افعى لي بين الغنيرة عني •
 • وانشدوا في الثانية •
 • يا علما العويص حالي • ناداني بين العشير حالي •
 ويمكن ان تصور الاولى بصورة وهي ان رجلين تزوج كل منهما
 امرالاخر فاولدها ابنا فكل من ابنيهما علم الاخر لاسمه وتصور
 الاخرى بصورة وهي ان رجلين تزوج كل منهما بنت الاخر
 فاولدها ابنا فكل من ابنيهما حال الاخر لاسمه وذكر ذلك العلامة
 الشهاب المجدي في ابرار لطائف الغوامض والامام ابو عبد الله
 اللوي في كتابه وسار يدك من هذا النوع في الفوائد التي
 ساذكرها اخر الكتاب ان شاء الله تعالى مسيلة في الرد
 وهو ضد القول وذوي الارحام وهم كل قريب خرج عن
 المجمع علي ارتهم ولا ادري ما وجه تسمية هذه المسيلة
 الي هنا ولو قد مها في اوائل الكتاب عند الكلام علي
 اسباب الارث او محمد مناسب غيره لكان اولي الا ان
 يقال لما اخي الكلام علي ارث المجمع عليهم وما يتفق
 من ذلك اردفه بالمتخلف فيهم الذين قالوا بالرد والتابعي
 والعلماء منهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلي بن ابي طالب
 رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه ومنهم
 الامامان ابو حنيفة واحمد من مها الله قال ابو عبد الله اللوي
 كان علي عليه السلام يرد علي ذوي الارحام الفروض بعد
 فروضهم الاعلى الزوج والزوجة وعين عم وابن عباس نحوه
 وبه قال احمد واسحاق وجمهور الفقهاء وكان عبد الله
 ابن مسعود يقول بمثل ذلك الا انه كان لا يرد علي اربع

ما بيننا وبينهم
 من قرابة
 ما بيننا وبينهم
 من قرابة

مع

مع اربع لا يرد علي بنات الابن مع ابنة الصلب ولا
 علي الاخوان من الاب مع الاخت من الاب والام ولا علي
 ولد الام مع الام ولا علي الجدة مع ذي رحم له سهم
 وتابعه ابن عباس في الجدة خاصة وذكر ذلك
 عن علي عليه السلام من وجه غير ثابت انتهى
 وهم اي القائلون بتوريث ذوي الارحام ثلاث
 فرق فرقة تعرف باهل التترييل قال ابو عبد الله
 اللوي فذكر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعبد الله
 ابن مسعود رضي الله عنه ورثاه بالتترييل انتهى ثم قال
 وبهذا قال مسروق وعلمه والكشي والاعمش ومحمد بن
 سالم وابن ابي ليلى وسفين الثوري وشريك بن عبد
 الله والحسن بن زياد اللؤلؤي والحسن بن صالح ونعيم
 ابن حماد وابو عبيد واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه
 انتهى وهو الرابع ايضا عند الشافعية علي القول بارتهم
 علي ما سنبت في الفوائد اخر الكتاب ان شاء
 تعالى وفرقة تعرف بالقرابة ومنهم ابو حنيفة
 واصحابه رحمهم الله لكن تقدم ان اللؤلؤي من القائلين
 بالتترييل ومذهب اهل القرابة احد وجهين عند
 الشافعية علي القول بارتهم كما سنبت ان شاء الله
 تعالى وحقه تعرف بالرحم ومنهم نوح بن دراج هو
 وحنبل وشذذمة قليلة وهم الذين يقسمون
 المال بين ذوي الارحام القريب والبعيد المذكور
 والاني في ذلك سواء وقد هيئ من هذا
 هجرت مذاهب كثيرة في توريثهم والذين لهم
 يقولوا بالرد ولم يقولوا بتوريث ذوي الارحام

جماعة كثيرة من الصحابة والتابعين والعلماء رضي الله
 عنهم منهم الامامان مالك والشافعي رضي الله
 عنهم اجمعين وقد بينا الخلاف بينهم عند الشافعية
 اول الكتاب في اسباب الارث وسنتكلم على كيفية
 الرد وتوريث ذوي الارحام في الفوائد التي
 سند كرها اخر الكتاب ان شاء الله تعالى فمسئلة
 سبل الشيخ الامام العلامة الرباني الكلاي
 مولف كتاب المجموع اصل هذا الكتاب الذي قد منا
 تعريف اول الكتاب رحمه الله عن قول القائل
 قال الاشعري في شرح الاصل هو الحسن بن هاني
 المشهور بابي ثواس لها الثلثان من قلبي وثلثا
 ثلثه الباقي وثلثا ثلث ما بيني وثلث الثلث للشافعي
 ويبقى اسهم ستة نفر بين عشاق وارلها كما قال
 الكلاي رحمه الله في القواعد الكبرى سألت الله
 خلا في بنور جمال الباقي بان يغفر لي الزلات ويحسن
 سوا قلبي وقد انسدت ابوابا شخصت لها باحدا في
 قاجار الامام الكلاي رحمه الله بانها نصف من احد
 وثمانين لانها اي الاحد والثمانين هي الحاصل من ثلث
 ثلاثة مخدج الثلثين في ثلاثة مخدج ثلثي ما بقي
 والحاصل وهو تسعة في ثلاثة مضروبة في ثلاثة
 وهي مخدج ثلث ما بقي وثلثاه مضروب الثلثين
 اي مسطرها تسعة وتسعة في تسعة يحصل منها
 احد وثمانون كما ذكر وهي اي هذه الابيات

مذكورة

مذكورة في كتاب الحاوي الكبير للماوردي رحمه الله
 في كتاب الارحازة كما قال في المجموع قال الشيخ الكلاي
 رحمه الله ثم فكرت طويلا هل مثل هذه المسئلة
 يقع في مسائل الفرائض فوجدت لها مثالا وهو
 صحيح ان شاء الله تعالى وهو اي المثال المذكور رجل
 رقيق اسمه زيد وامه حرة اسمها زينب ولها اي لأمه
 زينب عتيقة اسمها ليلى وليلى عتيقة زينب اسمها
 هند وعند هذه عتيقة تسعة رجال هم بكر وله عليها
 اي علي هند ثلث الاول واحد وسعد وسعيد وبيسر
 وثلثهم وسالم وقائم لهم ثلثا الاول على هند بينهم
 ليلى بالسوية فاشتركت رتبة ام زيد وعتيقته
 ليلى في شراريد والرجال ان زينب والدته معسر لبيلا
 يعتق عليها جميعا فعنت عليها نصف ولدها زيد لكونه
 بعضها ثم اعتقت ليلى عتيقة امه باقية فصار على
 اي زيد لكل من زينب امه وليلى عتيقتها نصف
 الاول فقد تم تقويرها على ما فهم رحمه الله فاذا
 مات زيد عن احد وثمانين دينار فلام الثلث قرضا
 بالامومة وهو تسعة وعشرون دينار ولها نصف الباقي
 بالاول وهو تسعة وعشرون لانها معتقة نصفه وهذا
 معني قوله لها الثلثان من قلبي اي مالي وهو
 اربعة وخمسون دينار نصفها بالامومة ونصفها بالاول
 والباقي وهو تسعة وعشرون دينار لليلى بالاول لانها
 معتقة نصفه لكن ليلى ما تباعدت عن امها هند
 وعن مولاتها زينب فتأخذ زينب ثلثي هذا الثلث الباقي

أي ثلث السبعة والعشرين وذلك ثمانية عشر وثلث
 أي ثلث السبعة والعشرين وهو تسعة تسعة هـ
 ما لا مومة لو كانت غنية أي باقية علي حياتها لم تمت لكنها
 ماتت بعد موت ابنتها ليلي عن موالها السبعة المتقدم
 ذكرهم فإخذون التسعة التي هي حصتها وهي ثلث الثلث
 الباقي فليكرم منه ثلاثة وهي اثنتان وواحد ويترك
 بكر من ثلث الساقى والستة الباقية من المال كله للستة
 الباقيين لكل واحد منهم دينار فيترك ذلك على مراد
 القائل وهو الحسن بن هاني المذكور وثلث الثلث ما يبقى
 وثلث الثلث أي ثلثا وثلث الثلث ما يبقى للساقى وهو ثلث
 المذكور فله ثلثا ثلث ما يبقى وهي الاثنتان من التسعة
 لأن ثلثها ثلاثة وثلثها اثنتان وله أيضا ثلث الثلث
 ما يبقى وهو واحد فاجتمع له الثلاثة كما تقدم ويبقى لهم
 ستة تفرق بين عشاقى وهم سعد وسعيد وبشر وبشير
 وسالم وعائش هذا ما فهمه الكلالي رحمه الله وإنما قلت
 في ليلي ماتت بعد زيد لأنها لو ماتت قبله لم تترك أمها
 هند شيئا لأنها لم تعتقه وإنما قلت في هند ماتت بعد
 موت ابنتها ليلي لأنها لو ماتت قبلها لم تترك أحد من
 موالها السبعة شيئا لأن زبيب مقدم عليهم فأنها
 معتقه وهم موالى أم وولا المباشرة مقدم علي ولاء
 السراية هذا مع أن قوله في ليلي ماتت عن أمها هند
 يعلم منه تأخرها عنها نصريح فهو بما علم من كلامه فتفطن
 لذلك وقال الأشموني رحمه الله وعندي أن قوله وثلثا ثلث
 ما يبقى منضم إلي ما قبله لا إلي ما بعده لأنه أنسب وأدخل

في مراد القائل أي أنه ملك محبوبته جميع قلبه
 إلا ما لا بد من استئثاره وهو جزء من أحد وثمانين
 جزء الساقى وستة أجزاء العشاوة الستة وبقية
 الأجزاء المحبوبة فلها الثلثان وثلث الثلث وثلثا
 ثلث ما يبقى ويعبر عن ذلك بثلثين وتسعين وتسعي
 تسع انتهى وعلى هذا فتحتاج لتصوير غير ذلك وهو
 أن تكون هند معتقة لزبيب وهو أن تكون هند عتيقة
 لزبيب وليكر ومن معه لكن زبيب لها تسعان ولكل
 واحد من الباقيين تسع والتسعة دنانير الذي ورثها
 هند لزبيب منها تسعان ولكل من الباقيين ومنهم بكر
 تسع فلها أيضا ثلث الثلث الباقي منضم إلى ما كان لها
 وليكر وهو المراد بالساقى تسع وهو ثلث الثلث الباقي
 والستة الدنانير الستة الباقية والله أعلم وإلى هنا انتهى
 كلام المص والكلالي رحمهما الله وهذه خمس فوائد
 تختم بها الكتاب لا بد منها وقد وعدنا بذلك كرها من
 أول الكتاب إلى هنا الف **ب** الأولى في متشابه
 النسب والانعاز وفيها بحثان البحث الأول في متشابه
 النسب تقدم منه رجلان كل منهما عمر الآخر ورجل
 قال لرجل يا عمي يا خالي ونذكر منه ما تيسر
 ذكره غير ذلك قال في الروضة رجلان كل عم أبي
 الآخر صورته نكح رجلان كل أم أبي الآخر فولد لهما
 ابنا رجلان كل عم أم الآخر نكح كل بنت ابن الآخر
 فولد لهما ابنا رجلان كل خالي أبي الآخر نكح كل
 أم الآخر فولد ابنا رجلان كل خال أم الآخر
 نكح كل بنت بنت الآخر فولد ابنا رجلان أحد هاهنا

والاخر حال الاول صورته نكح امرأة وابنه امها فولد
 لهما ابن فابن الاب عم ابن الابن وهو حال ابن الاب انتهى
 اي وابن الابن حال ابن الاب قال ابن المجدي رحمه الله
 او تزوج ابوابيه باخته من امه فولدت ابنا فهو عم
 الرجل والرجل حال الابن او تزوج اخوه من ابيه بامر
 امه فولدت ابنا فهو حاله والرجل عمه وقيل فيه
 يا من ملك العويص علمه من انا ابن اخته وعمه انتهى
 ويعايا في الميراث بها ايضا كما سيأتي وقال في الروضة
 رجل هو عم ابيه وعم امه صورته ان ينكح ابوا ابيه
 ام ابي امه فقلت ابنا فذلك الابن عم ابيه للاب وعم
 امه للام انتهى وقال في الكافي فهو رجل تزوج بنت
 عمه فولدت له ولدا وخطبه عم اخد انتهى وقال
 في الروضة رجل هو حال ابيه وحال امه صورته
 ان ينكح ابوا ام ام ابيه فقلت ابنا فالابن حال ام
 الرجل لابيه وحال ابيه لامه رجلا ان كل ابن عمه
 الاخر وابن حاله صورته ان ينكح رجلا ان كل اخت
 الاخر فبولد لهما ابنا انتهى قال البلبيسي رحمه الله
 في شرح ابرار لطايف الغوامض فكل منهما ابن قال الاخر
 وابن عمته وكتب بها ابن العلاف الى العروض رحمه الله
 اذا زوجت بعض بعض الناس اختي وزوج اخته مني
 كرمه وصار ابنا لي وله فكل لصاحبه ابن حال وابن
 عمه انتهى وقال في الروضة وعن حرملة رحمه الله ان رجلا
 دفع رقعة الى الشافعي رضي الله عنه فيها مكتوب
 رجل مات وخلي رجلا ابن عم ابن اخي عم ابيه
 فكتب الشافعي رضي الله عنه في اسفلها صار حال الموت

محملا باجتماع القول لامرية فيه للذي خبرت عنه
 انه ابن عم ابن اخي عم ابيه وذلك لانه ابن اخي عم الاب
 هو الاب فابن عمه هو ابن عم الاب ويقرب من هذا قول
 القائل ورت من الميت حال ابن عمه دون اخيه من
 الابوين لان حال ابن العم هو الاب والاعمام والمراد
 هنا الاب وقول القائل ورت الميت عمه ابن خاله
 دون الحدة لا يهاهي الام وبالله التوفيق انتهى ومن
 اراد المزيد من هذا فعليه بالكتب المطولة يظفر بما قريب
 البحث الثاني في الغار الفرائض وهي انواع منها
 رجل له حال وعم ورثة الحال دون العم فهو ان يكون
 الحال ابن اخي الميت كما تقدم تصويره في رجلين
 احدهما حال الاخر والاخر عمه وقد سأل الاشارة الى
 انه يعايا بها في الميراث فلو خلف الميت مع هذا الحال
 الذي هو ابن اخيه كما في رثته حاله لانه ابن اخيه
 ايضا دون عمه قال البلبيسي رحمه الله تعالى
 وان شئت في هذه المسئلة ابوبكر العلاف رحمه الله تعالى
 بها الغار فثون ممن شئبه المستتر شد ومن لم شئبه
 هل سمعتم عيت او علمتم وهو اب امرء علي قدر علمه
 سمعت عن مسلم بن عمر وحال فحوي المال حاله دون عمه
 قد سالتكم فمهل من محيب مستحق محمد دون ذمة
 لا يعي الجواب عني يوزيد الى ذي السؤال اذ لم يعي
 واذا افهم المحيب جوابا دل اقامه على حسن فهمه
 وشفاه من الغمي بجواب كان اشفى من الذوالستغف

ما كشفوا إذا السؤال عنكم بشرح وعلما ان هي كشف همه

واجاب ايضا

قل لمن جرد السؤال ومن احسن في وصفه وتفصيل نظره
قد ردنا الجواب فليتب دبره حكيم بعقله ويعلم
وحكمنا فيه بحكم عزيز ليس من شأننا تجاوز حكمه
ان من حاله اخق من العجم بميراثه واولي بسهمه
رجل ما خلف ابن اخيه لادبيه وكان من امر امه
فمن حاله وخلف عمه فمغناه ارثه لا كظلمه
وحكمنا لحاله وتركنا عمه خاليا فبما بهم
واذا كان حاله ابن اخيه لادبيه ورثته دون عمه
واذا مات ميت مثل هذا فاستقيموا علي الصواب وسهمه
فادفعوا ماله الي ابن اخيه وانزكوا عنه يموت بنعمه
انتهى ومنها انواع اخذ ذكرها في الروضة وغيرها قال
في الزوضة قالت حيلي لقوم يقتسمون تركه لا تعجلوا
فاني حيلي ان ولدت ذكرا ورث وان ولدت انثى لم ترث
وان ولدت ذكرا وانثى ورث الذكر دون الانثى هذه
زوجه كل عصبة بسوي الاب والابن ولو قالت ان ولدت
ذكرا او ذكرا وانثى ورثا وان ولدت انثى لم ترث فهي
زوجه الاب وفي الورثة اختان لابوين او زوجه الابن
وفي الورثة بنتا صلب ولو قالت ان ولدت ذكرا لم ترث
وان ولدت انثى ورثت فهي زوجه الابن والورثة الظاهرون
زوج وابوان وبنت او زوجه الاب والورثة الظاهرون
زوج وامر واختان ولو قالت ان ولدت ذكرا وانثى
لم ترث وان ولدت ثمتا ورثا فهي زوجه الاب وقد تمت
الاب قبله والورثة الظاهرون امر وجد واخت لابوين
نوع اخر قالت ان ولدت ذكرا ورثت ورثت وان ولدت

انثى

انثى لم ترث ولا ارث هي بنت بن الميت وزوجه ابنه
اخذ وهناك بنتا صلب ولو قالت ان ولدت ذكرا لم ترث
ولم ارث وان ولدت انثى ورثا فهي بنت ابن الميت
وزوجه ابن ابن اخيه والورثة الظاهرون زوج
وابوان وبنت ابن ولو قالت ان ولدت ذكرا فلي
التمن وله الباقي وانثى فالمال بيني وبينها سواء وان
استغفطه ميتا فالمال كله لي فهي امرأة اعتقت عبدا
لم ترث وزوجه ثمة وهي حيلي منه انتهى وقال
ابو عبد الله الوترى فان ولدت ابنا كان لها الثمن
والباقي له وهذا بين وان ولدت بنتا كان المال بينهما
نصفين لان للزوجه الثمن والنصف والباقي
للزوجه لانها مولاته فيصير المال بينهما نصفين
وان ولدت ميتا فالمال كله لها ربع بالنكاح والباقي
بالتعصيب لانها مولاة نعمة وقال فيها الشاعر
ايها العالمون ما ذاققون اجيبوا واحسنوا لامها ما
ما جواب السؤال في امرأة قالت قضيت زوجي وذاق الحمام
انا حيلي وقد قضيت من العدة من بعد موته اياما
فلي النصف ان انثى بنت ولي الثمن ان ولدت غلاما
واذا لم يدغلا ما ولا بنتا هو بيت الجميع كلاهما

الجواب

ايها السائل استمع ودع الجهل وان كنت جاهلا فسلما
هذه حرة المت بسوق الرق ثم اشترت بحال غلاما
اعتقته وزوجت نفسها منه ومنها علي النكاح اقاما

فتولي من لم يدع من ذوي النقص من كان يعرف الاسلام
 فيوضع الغلام تستوجب الثمن من المال والعتق التمام
 ومع البنت تخرج البنت بالنصف بارت لها يكون قياما
 ولها النصف بالنكاح والعتق كما انه انزل الاحكام
 واذا لم يكن لها منه عمل حوت المال كله واستقاما
 فيحق النكاح والعتق نحو جميعه ولا تنقص بينهما
 فقد كرموا ابنا فلقد جاك ابي من كل عقد نظاما
 انتهى وقال ابن المحدي رحمه الله في ابرار لطائف الغوامض امرأة
 حامد قالت ان ولدت ذكرا ورثت دوي او انثى ورثت دويها
 هي امرأة اعنت عبدا وتزوجت باخيه وحملت منه ومات الزوج
 يعني اخا العتيق ثم مات عتيقها انتهى قال شارحه البليسي
 رحمه الله فقالت اذ ذاك ان ولدت ذكرا ورثت دوي لانه
 ان لا ياتي معتقه انتهى وقال في الروضة نوح اخذ قال رجل
 لا تجعلوا قماري مقايمة ان كانت مية ورثت انا وان كانت
 حية ورثت ولما رثت هذا اخو الميت لابي وزوجته العائمة
 اخذ الميت لأمه وله معها ام واختان لآبوين ولو قال ان كانت
 حية ورثت دويها او مية فلا شي لنا هي امرأة ماتت عن
 زوج وام وجد واخت لام واخ لاب قد نكحها وهي العائمة نوح
 اخذ امرأة وزوجها اخذ ثلاثة ارباع المال واخري وزوجها
 اخذ الربع صورته اخت لاب واخري لام وابنا غير احد
 اخ لام والذي هو اخ لام زوج الاخت للاب والاخر زوج
 الاخت للام فللاخت للاب النصف وللأخ والاخت للام الثلث
 والباقي بين ابني الأم زوجان اخذ الثلث المال واخوان ثلثيه
 صورته ابوان وبنت ابن في نكاح ابن ابن اخر رجل وبنته

ورثا

ورثا مالا تصفين صورته ماقت عن زوج هو ابن عم وبنت منه
 رجل ومن وجته ورثا المال اثلا صورته بنتا ابن في نكاح
 ابن اخ او ابن اخ لو ابن ابن زوجة وسبعة اخوة لها ورثا مالا
 بالسوية صورته نكح ابن رجل ام امراته فاولدها سبعة
 ومات الرجل بعد موت الابن عن زوجة وسبعة بني ابن عم
 اخوتها لام فلها الثمن ولهم الباقي نوح اخذ امرأة وبنت
 اربعة ازواج واحد بعد واحد فحصل لها نصف اموالهم
 هو اربعة اخوة لاب كان لهم ثمانية عشر دينار الاول ثمانية
 وللثاني ستة وللثالث ثلاثة وللرابع دينار انتهى
 قال شيخنا مستأجنا فلما مات الاول اصابها منه درهمان
 وكل اخ درهمان فصار للثاني ثمانية وللثالث خمسة وللرابع
 ثلاثة ثم مات الثاني عن ثمانية فصافا صابها منه درهمان فصار
 لها اربعة والباقي لأخويه فصار للثالث ثمانية وللرابع ستة
 ثم مات الثالث عن ثمانية فصافا صابها منه درهمان فصار لها ستة
 والباقي لأخيه فصار لها اثنا عشر فلما مات عنها اصابها منه
 ثلاثة فصار لها تسعة وهي نصف المال ولقيت بالدقات
 لان المرأة دفنت جميع ازاوجها

ونظمها بعضهم فقال

وراثه بجلا وبجلين بعده وبجلا أخوه ذوالجناحي جعفر
 فكان لها من قسمة المال نصفه به نكح يقضي الحاكم المتفكر
 وما جاورت في مال بعل سها مهاب اذا مات ربعا في الوراثه تير هدر
 ومن ثم لقنت بالجعفرية انتهى وقال البليسي رحمه الله وقيل فيها ايضا
 رابع سعاد اخذت بكونت زوجة باربعة كانوا لها خيرا وراح
 فكان لها من حصة المال نصفه به حكم في الناس نوح بن دراج

انتهى وقال البليسي رحمه تعالى ايضا فان قيل امرأة تزوجت
اربعة ازواج ورثت نصف مال كل واحد منهم فقهه امرأة ورثت
واخوها اربعة اعبد فاعتقاهم معا ثم تزوجتهم علي التقاقب
وما تزوجهم اجمعاً فلها من مال كل واحد الدية بالنكاح وثلاث
الباقى بالتولا فيجتمع لها نصف المال

وفيها يقول الشافعي

فإذا تزوجت علي النابات تزوجها نصف اربعة
فتميز من مال كل امرأة لعمر كسطن الذي جمعه
وما ظلمت احد منهم بغير ولا ركن مقطوعة
انتهى وقال في الروضة نوع اخر قال صحيح ليس قال انما يرثني
ابنتي واخواتي وعمائي فالصحيح اخو المريض لأمه وابن عمه فاحواه
أخو المريض لأمه وابواه عم المريض وأمه وعماه عمها
المريض وقيل الحاصل ثلاثة أخوة لام وام وثلاثة اعمام
ولو قال يرثني ابواك وعمائك وخالاتك فالصحيح ابن أخي المريض
لابيه وابن أخته لأمه وله اخوان اخوان لاب واخوات لاب
ولو قال يرثني جدتك واخوتك وزوجتك وبناتك فمحدثا
الصحيح زوجتنا المريض واختاه من الام اختا المريض من الاب
وزوجتنا الصحيح اعمام المريض والاخري اخته للاب وبنات
الصحيح اختا المريض من الام ولدتها ام المريض والحاصل
زوجتان وثلاث أخوات لاب واختان لام وام ولو قال يرثني
زوجتك وبناتك واخوتك وعمتك وخالاتك فزوجتنا
الصحيح ام المريض واخنة لابي وبنات الصحيح اختا
المريض لأمه واختا الصحيح لأمه اختا المريض لابي وعمه
الصحيح اعمام الاب واخري لام وحالتها كذلك واربعهن

زوجات

زوجات المريض فالحاصل اربع زوجات وام واختان
لام وثلاث اخوات لاب انتهى ومن اراد المزيد من هذا
فعليه بالقواعد الكبرى للكلدي والكافي للوحي وشرح
ابراز لطايف الغوامض للبليسي يظفر بما يريد والله اعلم
القاعدة الثانية في الرد واسوق فيه عبارة المصنف
في كشف الغوامض بلفظها قال رحمه الله وهو ضد العول
لان العول زيادة في عدد السهام ونقصان من تقادير
الانصبا والرد نقصان من عدد السهام ومن يادة في مقدار
الانصبا قال في شرحه وتقدم انه لا يرد علي الزوجين
بالاجماع لان الرد انما يستحق بالرحم ولا رحم للزوجين
من حيث الزوجية انتهى وقال في كشف الغوامض واذا لم يكن
في ذوي القربى زوج ولا زوجة وكان من يرد عليه
شخصاً واحداً كبنات او بنت ابن او اخت او ام او حدة فلها
كل النكحة قرضا ومن داوان كان من يرد عليه صنفان
واحد اكا ولاد ام او جدات او بنات فاصل المسيلة عددهم
وان كان من يرد عليه صنفين كثلث بنات وجدتين
او ثلاثة اصناف كثلثة اخوات متفرقات وكجدتين
وبنت وبنات ابن فاجمع في الحالين سهام الفريقين او الفرق
الثلثة من اصل المسيلة بتقدير عدم الرد واعتبر مجموعها
اصل المسيلة الرد واعلم ان اصول مسايل الرد اذا لم يكن
فيها احد الزوجين اربعة اصول وهي اثنان لحدة واخ لام
وثلاثة كام وولديها واربع كبنات وام وكاخت لابوين واخت

وخمسة كام وثمينة وكام وبنين وكام وبنين وبنين
وكلها مأخوذة من أصل ستة فاقسم على كل صنف نصيبه
فان انقسم الانصبا على اصحابها كما في جميع هذه المسائل
والا فصح كما سبق في باب النكاح مثال جدتان وام
لام اصلها اثنان سهم للجدتين بياين ووسمها فتصح
من اربعة مسئلة ام وثلاثة اخوة لام اصلها ثلاثة وسهمها
الاخوة بياينان عددهم فتصح من تسعة ولو كان الاخوة
فيها اربعة لوافقهم السهمان بالنصف فتصح من ستة
مسئلة اربع جدات وعشرة اخوة لام اصلها ثلاثة وجزء
سهمها عشرون وتصح من ستين مسئلة ثلاث جدات وثلاث
اخوة لام اصلها ثلاثة وكل فريق بياينه نصيبه والفرق
متماثلان وتصح من تسعة مسئلة بنت وجدتان اصلها
اربعة وتصح من ثمانية مسئلة ثلاث جدات وثلاث بنات
اصلها خمسة وتصح من خمسة عشر وكذلك ثلاث جدات وبنت
وثلاث بنات ابن وان كان في المسئلة احد الزوجين فله
فرضه وهو سهم من مخرجته ومخرجته اثنان ان كان نصيفا
واربعة ان كان رعبا وثمانية ان كان ثمنا ويقسم الباقي
من المخرج بعد فرض الزوجية على مسئلة ذوي الرز
فان كان من يرد عليه شخصا واحدا او صنفا واحدا فاصل
مسيلتهم ذلك المخرج كزوج وام اصلها من اثنين
وكزوج وبنت او ثلاث بنات اصلها اربعة ومنها تصح
وكزوج وبنتين اصلها اربعة وتصح من ثمانية وكزوجة
وبنت او سبع بنات اصلها ثمانية ومنها تصح وكزوجة
وثلاث بنات او احدي وعشرين بنتا تصح من اربعة وعشرين

وان كان

وان كان من يرد عليه اكثر من صنف وانقسم الباقي من
مخرج فرضه الزوجية على اصل مسيلتهم فالمخرج هو
الاصل ايضا كزوجة وام وولديها وان لم ينقسم
الباقي على اصل مسيلتهم فافرض اصل مسيلتهم
في المخرج يحصل اصل المسئلة ولا تنافي فيها الموافقة
قال في شرحه لان الباقي بعد فرض الزوجية اما واحد
او ثلاثة او سبعة واصل مسئلة من يرد عليهم اثنان
او ثلاثة او اربعة لو خمسة وكلها بياينها التسعة الباقية
بعد الثمن والواحد الباقي بعد النصف بياين الاثنين
وكل عدد بعده ولا يقع معه من اصول الرز غير الاثنين
واما الثلاثة الباقية بعد الربع فتقسم على الثلاثة
وتباين الاثنين والاربعة ولا يمكن وقوع الخمسة
معها لان المسئلة تكون عايله لا هاربع وخمسة اسدس
الكثير من المال فيكون اصلها اثني عشر ويقول الي ثلاثة
عشر فلا بد منها اثني عشر وقال في كشف الغوامر فعدة
اصول المسائل التي فيها احد الزوجين ستة اصول
وهي اثنان كزوج وام واربعة كزوجة وام وولديها وثمانية
كزوجة وبنت وستة عشر كزوجة وثمينة واثنتان لاب
واثنان وثلاثون كزوجة وبنت وبنت ابن وكزوجة وبنت
وخمس جدات وتصح هذه من مائة وستين واربعون كزوجة
وبنت وبنت ابن وجدة وكزوجة وثلاث بنات وجدتين
وتصح هذه من مائتين واربعين وقس على ذلك نصيب
ان شاء الله تعالى انتهى والله اعلم الفائدة الثالثة

في تور يث ذوي الارحام واسوق فيها قسما عبارة
 الروضة ان شاء الله تعالى فاقول قال الامام
 النووي رحمه الله في الروضة **فصل** واما تور يث
 ذوي الارحام فانه اهلون الله منا اختلفوا في كيفية
 فاحد بعضهم مذهب اهل التترييل وبه قطع
 ابن كج وصاحب المذهب والامام لان القايلين به من
 ورثهم من الصحابة عند نعيم رضي الله عنهم اكثر
 ومنهم من احدث مذهب اهل القرابة وهو مذهب ابي
 حنيفة وبه قطع البغوي والمتولي وسمى الاولون اهل
 التترييل لتترييلهم كل فرع منزلة اصله وسمى الآخرون
 اهل القرابة لانهم يورثون الاقرب فالاقرب كالعصبات
 قلت الاصح الاقيس مذهب اهل التترييل
 وللقايلين بتور يث ذوي الارحام مذهب غير هذين
 لكن الذي اختاره اصحابنا منها هذان والله اعلم
 والمذهبان متفقان على ان من انفرد من ذوي
 الارحام يجوز جميع المال ذكر اكان او انثى وانما يظهر
 الاختلاف عند اجتماعهم وبيان ذلك في طرفين
الاول فيما اذا انفرد صنف منهم فمن
 الاصناف اولاد البنات وبنات الابن فاهل التترييل
 يتركونهم منزلة البنات وبنات الابن ويقدمون
 منهم من سبق الي الوارث فان استقر او سبق
 الي الوارث قد ركان الميت خلف من يدلون به من
 الورثة واحد اكان او جماعه ليجعل نصيب
 كل واحد للمدكين به على حسب ميراثهم لو كان

هذا هو المذهب
 الذي اختاره اصحابنا

هو

هو الميت وقال اهل القرابة ان اختلفت درجاتهم
 فالاقرب الي الميت او كذا ذكر اكان او انثى فتقدم بنت الميت
 على بنت بنت الميت وعلى ابن بنت الميت وان لم يختلف
 فان كان فيهم من يدلي بوارث فهو او كذا فتقدم
 بنت بنت الابن على بنت بنت الميت هذا اذا دلي بنفسه
 الي الوارث اما اذا دلي بواسطة كسنت بنت بنت الابن
 مع بنت بنت بنت بنت فلا يصح اب الي حنيفة رحمه الله
 فيه اختلاف والضحك عندهم ان لا تخرج ومقتضى
 ما ذكره اصحابنا التترييل كما لو ادلي بنفسه وان استقر
 في الادلا تور يثا جميعا وكيف يورثون اختلف فيه ابو يوسف
 ومحمد فقال ابو يوسف يعتبرون بانفسهم فان كانوا ذكورا
 او اناثا سوى بينهم وان اختلفوا فللذكر مثل حظ الانثيين
 وقال محمد ينظر في المتوسطين بينهم وبين الميت من ذوي
 الارحام فان اتفقوا ذكره وانثى والحوار كذا وان
 اختلفوا فاما ان يكون الاختلاف في بطن واحد واما في اكثر
 فان كان في بطن قسمنا المال بين بطن الاختلاف وجعلنا
 كل ذكر بعدد اولاده الذين يقسم ميراثهم ذكورا وكنانثى
 بعدد اولادها الذين يقسم ميراثهم اناثا ويقسم المال بين
 الذكور والاناث الحاضرين من هذا التقدير للذكر
 مثل حظ الانثيين وان كان الاختلاف في اكثر من بطن
 قسم المال بين اعطي بطون الاختلاف كما ذكرنا ثم ما اصاب
 كل واحد من الصنفين قسم على اولاده الذين فيهم
 الاختلاف على النحو المذكور في البطن الاول وهكذا
 تفعل حتى تنتهي القسمة الي الاحياء قال الخاقاني
 كل واحد متو ابي يوسف ومحمد يدعي ان قوله قول ابو حنيفة
 والاكثر من صدقوا محمد لكن متأخروهم يقولون ان

رجمهم اسود كذلك قال البغوي والمتولي انه اظهر الر واثنين
 والمذهبان متفقان على تفضيل الذكر على الانثى في
 القسمة وفي النعمة وجه اخر انه يسوي بين الذكر والانثى
 قال وهو اختيار الاستاذ ابي اسحق الاسفرايني وزعم
 لي امثلة توضح الفرض بنت بنت وبنت بنت ابن المتزلون
 يجعلون المال بينهما ارباعا بالفرض والرد كما يكون بين
 البنت وبنت الابن واهل القرابة يجعلون الجميع للبنت البنت
 لقربها بنت ابن بنت وبنت بنت ابن المال للثانية بالا اتفاق
 لما على التزويل ولان السبق الى الوارث هو المعتمد
 ولما على القرابة فلانه المعتمد عند استواء الدرجة
 بنت بنت وابن وبنت من بنت اخري المتزلون يجعلون المال
 بين بنتي الصلب بقدر ارباع الفرض والرد ثم يقولون نصف
 البنت الاولى لبنتها ونصف الاخري لولدتها الثلاثة واهل
 القرابة يجعلون المال بين الثلاثة للذكر مثل حظ الانثيين
 ومحمد لا يخالف في هذه الصورة وانما يخالف فيما اذا اختلف
 الاصول الذين هم من ذوي الارحام ابن بنت وبنت بنت
 اخري وثلاثة بنات بنت اخري المتزلون يقولون للابن
 الثلث وللبنات الفردة كذلك وللثلاث الثلث الثلاثة
 واهل القرابة يجعلون المال بينهم للذكر مثل حظ
 الانثيين بنت بنت بنت وبنت ابن بنت عند المتزلين
 وابي يوسف المال بينهما بالسوية وعند محمد ثلث
 المال للأولى وثلثاه للثانية بنتا بنت وبنت وثلاث
 بنات ابن بنت اخري عند المتزلين للبنتين النصف
 بالسوية وللثلاث النصف الثلاثة وعند ابي يوسف
 المال بين الخمس بالسوية وعند محمد يقسم المال بين

الذكر

الذكر والانثى المتوسطين ويقدر الذكر ثلاثة
 ذكور بعد ذكروعه والانثى اثنتان بعد ذكروعه
 فيكون المال علي ثمانية حصص الذكر ستة فهي لبناته
 بالسوية وحصص الانثى سهمان هما لبنتها بنت بنت بنت
 بنت بنت بنت ابن بنت وابن ابن بنت عند ابي يوسف
 المال بينهم علي اربعة وعند محمد يقسم المال اولاً بين
 ابي بطني للاختلاف وفيه ابنان وبنت فكل واحد
 منهما يبعد واحد الان الفروع احاد فيكون المال
 بينهم علي خمسة حصص البنت سهم هو لبنت بنتها وحصص
 الذكرين اربعة اسهم تقسم علي ولديهما للاختلاف
 وهما ابن وبنت علي ثلاثة واربعة لا تقسم علي ثلاثة
 فنصيب ثلاثة في خمسة تكون خمسة عشر كان للبنت في القسمة
 الاولى سهم قلها الان ثلاثة وكان لكل واحد
 من الابنتين سهمان فتكون ستة فيجمع بينهما فتكون
 اثنا عشر تقسم بين ولديهما للذكر مثل حظ
 الانثيين فاذا البنت بنت بنت بنت ثلاثة من خمسة
 عشر **قصة** ومن الاصناف بنات الاحوة وبنوا
 الاحوة للام واولاد الاحوات فالمتزلون يتزلون
 كل واحد مترلة ابيه وامه ويرفعونهم عند التسفل
 بطننا بطننا فمن سبق الي الوارث قدموه فان استولوا
 في الانتها الي الوارث قسم المال بين الاصول فما اصاب
 كل واحد قسم بين ذكروعه وقال اهل القرابة ان اختلفوا
 في الدرجة قدم منهم الاقرب الي الميت من اي جهة
 كان حتي تقدم بنت الاخت للاب او الام علي بنت الابن
 الاخ من الابوين وان لم يختلفوا في الدرجة فالاقرب
 الي الوارث او الي من اي جهة كان حتي تقدم بنت الابن

فصل

من الاب علي بنت ابن الاخت من الابوين فان استورا فيه
ايضا فعند ابي حنيفة وابي يوسف يقدم من كان من الابوين
بشر من كان من الاب ثم من كان من الام لغزاة القرابة ولا ينظر
الى الاصول ومن سقط منهم عند الاجتماع ومن لا يسقط
وعند محمد يقدم من كان من الابوين علي من كان من الاب
ولا يقدم علي من كان من جهة الام اعتبارا بالاصول فصرح
اولاد الاخوة والاحوات من الام يسوي بينهم في القسمة
عند الجمهور من المترلين واهل القرابة قال الامام وقيل
المترلين تفضل الذكر لانهم بقدر وولاد الوارث
كانهم يرثون منه واما اولاد الاخوة والاحوات من
الابوين ومن الاب فيفضل ذكرهم عند المترلين وعن
ابي حنيفة روايتان اظهرها وعما قال ابو يوسف
اه الحوان كذلك والثانية وبها قال محمد انه يقسم
المال بين الاصول اولادهم وعددهم من الفروع
فما يصيب كل واحد منهم بحسب لفرعه كما سبق في
اولاد البنات **فصرح** في امثله بنت اخت وابنة
اخت اخوي وهما من الابوين او من الاب عند المترلين
نصف المال للبنت ونصفه لابنيها وقال اهل
القرابة المال بينهم علي خمسة ثلاث بنات اخوة متفرقين
قال المترلون ومحمد السدس للبنت الاخ من الام
والباقي للبنت الاخ من الابوين اعتبارا بالابا وقال
ابو حنيفة وابو يوسف المال كله للبنت الاخ من الابوين
ثلاثة بنات اخوات متفرقات قال المترلون ومحمد المال
بينهم علي خمسة كما يكون بين امهاتهم بالفرض والبر
وقال ابو حنيفة وابو يوسف المال كله لابن الاخت من الابوين

الامام ابو حنيفة
ابو يوسف
ابو حنيفة
ابو يوسف
ابو حنيفة
ابو يوسف

ولو كان بدلهم ثلاث بنات اخوات متفرقات كان جواب
الفرقين كذلك ولو اجتمع البنون الثلاثة والبنات
الثلاث قال المترلون المال بين امهاتهم علي خمسة
بالفرض والبر فتنصيب الاخت من الابوين لولديها ثلاثا
ونصيب الاخت من الاب كذلك ونصيب الثالثة لولديها
بالسوية وقال ابو حنيفة وابو يوسف الكل لولدي الاخت
من الابوين وقال محمد يجعل كان في المسئلة ست اخوات
اعتبارا بعد الفروع فيكون للاخت للام الثلث بقدر
اختين وللأخت من الابوين الثلثان بقدر برها اختين
محصنة كل واحدة لولديها هذه بالتفضيل وتلك بالسوية
قال الامام قد نظر محمد هنا الى الاصول الوارثين وفي
اولاد البنات لم ينظر الى الوارثين وانما نظر الى مطون
الاختلاف من ذوي الارحام كما سبق ابن اخت من الابوين
وبنت اخ كذلك عند محمد والمترلين الثلثان للبنت الاخ
والثلث لابن الاخت وقال ابو حنيفة وابو يوسف بالعكس
فصل ومن الاصول الاخداد التساقطون هو
والجدات الساقطات فالمترلون يترلون كل واحد منزلة
ولده بطنيا بطنيا ويقدمون منهم من انتهى الى الوارث
اولا فان استويا في الانتهاء قسم المال بين الورثة الذين
انتهوا اليهم وقسمت حصته كل وارث بين المدلين به وقال
اهل القرابة ان اختلفت درجاتهم فالمال للأقرب من ابي
جهة كان حتى يقدم ابو الام علي ابي ام الاب ولم يبي الامر
علي ابي ابي ابي الام فان استويا في الدرجة لم يقدم قبا
بالسبق ابي الوارث علي المشهور من من مد غيا ابي حنيفة

ومن اصحابه من قدم به فان لم يقدم به او قدم واستوا
 في السبق اليه نظرا كان الكل من جهة ابي الميثق ورواية
 الجوزجاني وهي الاظهر ان يجعل ثلثا المال لمن هو من
 جهة ابي الارب وثلثه لمن هو من جهة ام الارب ورواية
 عيسى ابن ابي ابيان كل المال لمن هو من جهة ابيه ويسقط
 به من هو من جهة امه وان كان الكل من جهة ام الميثق
 اطردت الروايتان في انه يسقط من هو من جهة امها
 ام يجعل المال بين من هو من جهة ابيها ومن هو من جهة
 امها اثلاثا وان كان بعضهم من جهة ابي الميثق وبعضهم
 من جهة امه قسم المال بين الجهتين اثلاثا وجعل
 كل قسم كانه كل التركة واهل كل جهة كانهم كل الورثة
 فيهم الروايتان ثم قسم الثلثين علي من
 هو من جهة الاب للذكر مثل حظ الانثيين وقسم
 الثلث علي من هو من جهة الام كمثل ذلك قاله البغوي
ورج في امثله ام ابي الام وابوام الام عند
 المترلين المال لابي ام الام لانه سبق الي الوارث وعلي
 رواية الجوزجاني الثلثان لام ابي الام والثلث لابي
 ام الام وعلي رواية عيسى الكل لام ابي الام وابوام ام
 وابو ابي ام عند المترلين المال للاول وعلي رواية
 عيسى للثاني وعلي رواية الجوزجاني الثلثان للثاني
 والثلث للاول ابو ابي ام وابوام اب قال المترليون
 المال للثاني وكذلك الجواب عند من رجح بالسبق الي
 الوارث من اهل القرابة واما علي الظاهر عندهم
 قال الثلثان للثاني والثلث للاول ابوام ام وابوام ام عند

المترلين

المترلين المال بينهما نصفان كما يكون بين ام الام ولم الارب
 فرضا وروا عند اهل القرابة الثلث للاول والثلثان
 للثاني ابو ابي ام وام ابي ام وابوام ام عند المترلين المال
 للثالث وعلي رواية عيسى للثاني وعلي رواية الجوزجاني
 الثلثان بين الاولين للذكر مثل حظ الانثيين والثلث
 للثالث ابو ابي ام اب وام ابي ام الاب وابو ابي ام وام
 ابي ام قال المترليون المال للاولين وقال اهل
 القرابة الاولان من جهة الاب والاضران من جهة الام فيجعل
 المال اثلاثا بين الجهتين علي رواية الجوزجاني الثلثان
 بين الاولين اثلاثا والثلث بين الاخيرين كذلك وعلي رواية
 عيسى الثلثان للاول من الاولين والثلث للاول من الاخيرين
فصل ومن الاصناف الخالات والاحوال والعمات
 والاعمام من الام نزل المترليون الاحوال والحالات منزلة الام
 وقسموا المال بينهم اذا انفردوا علي حسب ما يأخذون من تركة
 الام لو كانت هي المينة واختلفوا في العمات والاعمام للام فالاصح
 انهم كالاب والثاني انهم كالعم واختلف هو لا فقيل العمات
 من الجهات بمنزلة العم للاولين وقيل كل عم بمنزلة العم الذي
 هو اخوها ثم من جعل العمات كالأب لو كالع من الاولين مع
 افتراقهم قال اذا انفردن قسم المال بينهما علي حسب
 استحقاقهن لو كان الاب هو الميت ومن نزلهم منزلة الاعمام
 المقترقين قدم العمة من الاولين ثم العمة من الاب ثم العمة
 من الام واذا اجتمعت العمات والحالات والاحوال فالثلثان
 للعمات والثلث للاحوال والحالات ويعتبر في كل واحد من
 النصيبين ما اعتبر في جميع المال لو انفرد احد الصنفين وام

القرابة فقالوا اذا انفردت الحالات فان كن من جهة
 واحدة المال بينهم بالسوية وان اختلفت الجهة فالحالة
 من الابوين مقدمة ثم الحالة من الاب والاحوال
 المنفردة ون كالحالات واذا اجتمع الاحوال والحالات فان كانوا
 من جهة قسم المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان كانوا
 من جهة الام وان اختلفت الجهات فمن اخص بقراءة
 الابوين او لي ثم من اخص بقراءة الاب والعمات
 المنفردة ان كالحالات واذا اجتمع العمات من الام والاعمام
 من الام فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين واذا
 اجتمعت العمات والحالات فللعمات الثلثان والحالات
 الثلث سوا اتفقت جهة العمات والحالات او اختلفت على
 المشهور عندهم وعن ابي يوسف رحمه الله انه ان اختلفت
 الجهة فالمال لا قوي الصنفين جهة ثم اذا قسم المال
 اثلاثا اعتبر في كل واحد من الصنفين ما يعتبر في جميع
 المال عند انفرد الصنف المصروف اليهم **وسرع**
 في امثلته ثلاث حالات متفرقات عند المترين المال
 بينهم على خمسة كما لو ورثن من الام وعند اهل القرابة
 هو الحالة من الابوين وبمثله قالوا في ثلاثة اخوال
 متفرقين وعند المترين الحال من الام السدس والباقي
 للحال من الابوين ولو اجتمع الاخوال المتفرقون والحالات
 المتفرقات قال اهل القرابة المال كله للحال والحالة من
 الابوين للذكر مثل حظ الانثيين وقال المترلون ثلثا
 المال لهما كذلك وثلثه للحال والحالة للام كذلك قال
 الامام وتفضيل الحال من الام على الحالة من الام مشكل

مخالف

مخالف للتسوية بين الذكر والاناث من الاخوة للام ثلاثة
 اخوال متفرقين وثلاث عمات متفرقات ثلث المال
 بين الحال للابوين والحال للام على ستة واحد للثاني
 والباقي للام وقسم الثلث بين تخرج على الخلاف
 في ترتيب العمات ان جعل كالاعمام فالثلثان للعمه
 من الابوين وان نزلت منزلة الاب فالثلثان بينهما
 على خمسة كما يدرثن من الاب وقال اهل القرابة الثلثان
 للعمه من الابوين والثلث للحال من الابوين **وسرع**
 اولاد الاخوال والحالات والعمات والاعمام للام عند
 المترين كما يلزم وامهاتهم عند الانفرد والاجتماع ومن
 تشغل منهم رفع بطننا بطننا فان سبق بعضهم الي وارث
 قدم وان استوفيه قسم المال بين الذين يديهم هؤلاء
 على حسب استحقاقهم من الميت فما اصاب كل واحد
 منهم قسم بين المدلين به على حسب استحقاقهم منه لو كان
 هو الميت وقال اهل القرابة الاقرب يسقط الاعد
 بكل حال فان استوفوا في الدرجة نظران انفرد اولاد
 الاخوال والحالات فان اختلفت الجهة قدم الذين هم
 من الابوين ثم الذين من الاب ثم ياخذ الذين هم من الام وان لم
 تختلف ورسوا جميعا ثم النظر عند ابي يوسف رحمه الله
 الي ابدانهم وعند محمد الي ابايهم واحد ادهم كما سبق
 في اولاد الاخوات وبنات الاخوة واولاد العمات عند
 الانفرد كما واولاد الحالات والاحوال فان اجتمع الصنفان
 فثلثا المال لاولاد العمات وثلثه لاولاد الاخوال والحالات
 على ما سبق ذكرنا في ابايهم ويعتبر في كل واحد من الصنفين

ما يعتبر في جميع المال واذا اجتمع هو لا يثبت الاعمام من
الابوين او من الاب ولم تختلف الدرجة فثبت الاعمام او لي
لسبقهن الي الوارث ق روع احوال الام وخالاتها
عند المترلين بمترلة الجدة ام الام واعمامها وعماتها بمترلة
الجدة ابي الام واحوال الاب وخالاته بمترلة الجدة ام الاب
وعماته عند من نزل عمة الميت بمترلة ابيه بمترلة الجدة ابي الاب
وعند من نزل عمة الميت بمترلة عمه بمترلة عم الاب فيقسم
المال بينهم وما اصاب كل واحد منهم يجعل للمدلين به
على حسب استحقاقهم لو كان هو الميت وعلى هذا القياس
يجعلون لكل حال وحالة بمترلة الجدة التي هي اختها وكل عم
وعمة بمترلة الجد الذي هو احوالها وخالاتها ما اعتبر
القرابة فيعتبرون في احوال الام وخالاتها ما اعتبر
في احوال الميت وخالاته وكذا في عماتها اذا انفردن وان اجتمع
اعمامها وعماتها فالمال بينهم لذلك مثل حظ الانثيين
على المشهور عندهم وفي رواية ان كانوا من الابوين او من الاب
قدم الاعمام ولو اجتمع اعمامها وعماتها وخالاتها
فالثلث للاخوال والخالات والثلثان للاعمام والعمات
وخوالة الاب وعمومته كخولة الام وعمومتها عند الانفرد
والاجتماع ولو اجتمع القرابتان فلقرة الاب الثلثان
ولقرابة الام الثلث ثم يقسم كل نصيب منهم كما يقسم جميع
المال لو انفردوا فثلثا الثلثين لعمات الاب واعمامه
وثلثه لخالاته واهواله وكذلك الثلث سوا كان قرابة
الاب من جنس قرابة الام ام لم يكن حتى لو ترك عمر امه
وحالة ابيه كان الثلثان للخالة والثلث للعم ولو ترك
ثلاث عمات مفترقات وثلاث حالات مفترقات لابي
ومثلهن لامه فعلى الصحيح من قول اهل القرابة
ثلثا الثلثين لعمه والاب من الابوين وثلثها لخالة الاب من
الابوين وثلثا الثلث لعمه الام من الابوين وثلثه لخالة الام من

ويسقط

ويسقط البواقي وعند المترلين نصف سدس المال بين حالات
الاب ومثله بين حالات الام لتزولهن مترلة الجدتين والباقي
لعمات الاب دون عمات الام لان عمات الاب كاب الاب وعمات الام
كابي الام هـ هـ اتمام الطرف الاول الطرف الثاني
في ترتيب الاصناف قال المترلون كل واحد من ذوي الارحام
ينزل بمترلة الوارث الذي يلي به ثم ينظر في الورثة لو قدس
اجتماعهم فان كانوا يرثون ويرث المدلون بهم وان عجب
بعضهم بعضا جري الحكم كذلك في ذوي الارحام وقال
اهل القرابة ذوو الارحام وان كثروا يرجعون الي اربعة
انواع المنتمون الي الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات
الابن والمنتمى اليهم الميت وهم الاجداد والجدات الساقطون
والمنتمون الي ابوي الميت وهم اولاد الاخوان وبنات
الاخوة والمنتمون الي اجداده وجداته وهم العمومة
والخوالة ومدحهم الظاهر بتقديم النوع الاول ثم
الثاني ثم الثالث فما دام يوجد احدي فروع الميت وان
سفل فلا شيء لاصوله من ذوي الارحام وان قربوا وعلى
هذا القياس وعن ابي حنيفة رحمه الله رواية بتقديم النوع
الثاني على الاول وقدم ابو يوسف ومحمد النوع الثالث
على الثاني واتفقوا على ان من كان من العمومة والخوالة
واولادهم من ولد جد اوقربة اقرب الي الميت فهو اولى
بالميراث وان بعد من هو من ولد جد اوقربة ابعد منه
واذا جمع الاجداد والجدات من ذوي الارحام مع
الخالات والاهوال والعمات فعند ابي حنيفة رحمه الله
يقدّم الجد ودة وعينه صاحبهم ان كانت العمومة او الخوالة
من ولد جد اوقربة تشاوي الجد والجدة الموجودين

او بعد فالاحداد والمجدات اولي وان كانا من اصل اقرب
 منهما فهم اولي وعن احمد بن حنبل رحمه الله بتقديم الحال
 علي جميع ذوي الارحام وفي الباقي مذهبه مذهب اهل
 التتزيل في كل فصل **فصل** قد مجتمع في الشخص
 من ذوي الارحام قرايتان بالرحم كنبت بنت بنت هي بنت ابن
 و كنبت اخت لاب هي بنت اخ لامر و كنبت خال هي بنت عمه
 فالمتزليون يتزليون وتزوي القربة فان سبق بعض الوجوه
 الي ولد قدم به والا قدر والوجوه انما صا وورثوا
 بها علي ما يقتضيه الحال **فصل** اهل القرابة
 محمد بن يونس يجهتي القرابة وقال ابو يوسف رحمه
 الله ان كان ذلك في اولاد البنات جعلت الوجوه كوجه
 ولم يورث بها وان كان في اولاد الاخوة والاضوات
 ورث باقوي المحضين وان كان في اولاد العمومة والخولة
 ورث بالقرابة بين لهما مختلفتان وهذا اظهر عندهم
 وعلي هذا لو خلف بنت اخ لامر هي بنت اخت لاب وبنت اخت
 اخني ورثت باقوي القرابتين وهي كورثها بنت اخت
 لاب ولو خلف بنت خال هي بنت عمه وبنت عمه اخني
 فالثلث كنبت الحال والثلثان بينهما بالسوية ولو كان
 معها بنت خال فالثلثان للاولي لانها بنت عمه والثلث
 بينهما بالسوية **فصل** اذا كان مع ذوي الارحام
 زوج او زوجة قال اهل القرابة يخرج نصيبه و
 الباقي علي ذوي الارحام كما يقسم الجميع كوا ان في دوا
 والمتزليين مذهب اهل اصحابها كذلك والثاني ان الباقي
 يقسم بينهم علي نسبة سهام الذين يدعي بهم ذوا
 الارحام من الورثة مع الزوج او الزوجة ويعرف
 القائلون بالاول باصحاب اعتبار ما بقي والقائلون
 بالثاني باصحاب اعتبار الاصل **فصل** في زوجة
 وبنت بنت وبنت اخت من الابوين عند اهل القرابة

المعقد عنده
 غير ذلك اخبر

للزوجة

للزوجة الربع والباقي لبنت البنت واصحاب القول الاول
 من المنزليين جعلوا لها الربع والباقي بين بنت البنت وبنت الاخت
 بالسوية ومن قال بالثاني قال اذا انزلناها فكانت في المسيلة
 زوجة وبنتا واختا ولو كان كذلك كانت المسيلة من ثمانية
 نصيب الزوجة منها واحد يبقى سبعة يخرج منها تمام نصيب
 الزوجة يبقى ستة تقسم بينهما اسباعا ولو خلفت زوجا
 وبنت بنت وخالة وبنت عم عند اهل القرابة للزوج النصف
 والباقي لبنت البنت وعلي القول الاول للمتزليين للزوج
 النصف ولبنت البنت نصف الباقي وللخالة سدس الباقي
 ولبنت العم الباقي وعلي القول الثاني اذا انزلنا **فصل**
 مع الزوج بنت وام وعم وحفيد تكون من اثني عشر يخرج نصيب
 الزوج يبقى تسعة ثم يخرج تمام النصف للزوج يبقى ستة
 تقسمها علي التسعة وبالله التوفيق انتهى والله اعلم الفايده
الاربع في الاقرار بالنسب وتقدم في الدور الحكمي اول
 الكتاب طرف من احكامه ونذكر الان منه ما تيسر ذكره ان
 شاء الله تعالى فنقول قال ابن المجدى رحمه الله في الكافي فيه
 احكام البيت الاول في ثبوت النسب اعلم ان الاقرار من
 المسكين علي قسمين اقرار عليه واقرار علي غيره والاول
 من بان رجل وامراة فيقبل اقرار الرجل باربعة بالولد
 والاب والمولي في قولهم جميعا وكذا الزوجة في قول اهل
 العراق واعمد وهو الاظهر من اقوال الشافعي رحمه الله
 وقال في القديم لا يقبل الاقرار بالنكاح لامتناع اقامة
 البينة عليه وفي ثالث يقبل من الغريب ولا يقبل من غيرها
 وبه قال مالك رحمه الله ويقبل اقرار المرأة بثلاثة بالاب

والموتى وفي الزوج الخلاف السابق ويشترط الصحة هذا
 الاقرار ان يكون ممكنا وان لا يدفع به حقا غيره وان يصدق
 المقرب حيث يعتبر تصديقه واما اقرار المرأة بالولد فلا يصح
 في ذلك ثلاثة اوجه اصحها لا يقبل وهو قول اهل
 العراق ورواه اشهب عن مالك ونقل ابن المنذر فيه
 الاجماع والثاني يقبل ونقل عن ابن سريج وصححه
 الخنري وهو قول احمد ورواه ابن القاسم عن مالك رحمه
 الله والثالث يقبل ان لم يكن لها زوج ولا يقبل ان كان لها
 زوج ورواه ابن وهب عن مالك وبعض اصحاب احمد عنه
 رحمه الله وحيث قلنا يقبل لا يلحق الزوج علي الصحيح وقيل
 يلحقه ومن قبل اقرارها بالولد قبل اقرارها اي الرجل
 والمرأة بالام وكذا لو كانت امة ان قلنا يصح اقرار العبد
 بان صدقها الزوج ثبت النسب بينهما في قولهم جميعا ولا فرق
 في صحة الاقرار بين حالة الصحة والمرض وقال اهل البصرة
 لا يقبل الاقرار بالنكاح والولاد خلا كان المقدر او امرأة لا مكان
 اقامة النسبة عليه واذا ثبت النسب بالاقرار لم يكن له نفقة
 في قول الجمهور انتهى وقال ابو عبد الله الوثني واذا اقر الرجل
 بولد صغير في يده او مجنون او لقيط ثبت نسبه منه ولم يكن
 للولد ان يجزى اذ ابلغ او افاق في قول الجمهور وقال بعضهم
 له ذلك لانه لم يولد على فراش ثابت فيلحق بالقرائن واذا اقر
 حصى او محبوب بولد لم يلحقها في قول الجمهور وقال بعضهم
 يلحقها لقوله عليه الصلاة والسلام الولد للفراش وللمهر
 قال مسابيل من هذا الباب رجل اقر بابن وله ابن معروف
 ثم مات فالمال بينهما نصفان سواء اقر في صحته او مرضه وسواء
 صدقه ابنه المعروف او كذبه وسواء صدقه ابنه المقرب في حياته
 او بعد وفاته فان اقر ببنث وله ابن معروف فصدقه ثبت

الخنري هذا
 من الخاتمة

اقرار

اقراره بما وكان المال بينهما المذكور مثل حظ الانثيين في قول
 الجمهور فان اقر باب وله ابن معروف قبل اقراره به في قولهم
 جميعا وله السدس والباقي للابن وان اقر بزوجته وله امرأة
 اخري وابن كان لزوجته الثمن والباقي للابن في قول اهل
 العراق والصحيح من مذهب الشافعي وعلي قول القدر
 وهو قول اهل البصر لا يقبل اقراره بالمرأة واما
 اهل المدينة فعلي التفصيل الذي ذكرناه يعني ما قبلناه
 عن الامام مالك رحمه الله من انه يقبل من الخريتين ولا
 من غيرهما فان اقر بمولي اعنفه وله امرأة وام فلا ترانه
 الرابع وللأم الثلث والباقي للمولي وفي قول البصريين
 لا يقبل اقراره بالمولي الابينة وان اقرت باب ولها بنت
 معروفة فلا يثبتها النصف والباقي للاب في قول الجميع
 لان اقرارها به مقبول وان اقرت بزوج ولها ابن معروف
 قبل اقرارها به في قول الشافعي في الجديد فيكون له الربع
 والباقي للابن وهكذا قول اهل العراق اذا صدقها في
 حياتها فان صدقها بعد موتها لم يثبت له النكاح عنه اني
 حنيفه رحمه الله اذا كان كذبا في حال اقرارها وقال ابو
 يوسف ومحمد هما سواء يثبت اذا صدقها ويرث وان اقرت
 باب ولها زوج معروف فصدقها فلزوجها الربع
 والباقي للابن وقد ثبت نسبه منها في قول الجميع وان لم
 يصدقها الزوج خله النصف والباقي للعصبة ولا يثبت
 نسب الابن ولا يرث في قول اهل العراق والبصريين
 وقاله بعض اصحاب الشافعي وفي قول اسحاق وظاهر
 مذهب الشافعي يثبت نسبه منها ويرث ويكون بمترلة

ابن الملا عن النخعي والمفتي به من مذهب الشافعية عدم
ثبوت نسب الولد باقرارها كما قد مبناه اذا علمت ذلك
فلنرجع الى كلام ابن المحدي في الكافي رحمه الله فان
التزمية في هذه القايمة فنقول قال رحمه الله القسم
الثاني في الاقرار على الغير كقراره بابن وجد او اخ
او نحو ذلك فهو اقرار على ابنه او ابيه فلا يقبل في حياة
المقر عليه فلو مات المقر ولا وارث له معروف فما له لمن اقر
به كانه اقر به له او اقر له في قول الجمهور وقال سحنون ماله
لبيث المال لان الانسان ممنوع ان يوصي بجميع ماله قال
ابن سريج ويحتمل قول الشافعي لانه لما لم يثبت نسب بالاقرار
لم يجعل له ذلك وصية انتهى ويستحقه الى ذلك
يزيادة ابو عبد الله الوثني في الكافي فقال فصل اخوان
اقتدوا بغير من سمينا كالاخ والجد والعلم ونحوهم لم يقبل
اقراره بهم لان في ذلك حمل نسب علي غيره فلا يثبت
ذلك في قول الجميع فان كان له وارث معروف كان اخق
بماله فان لم يكن له وارث معروف كان ماله لمن اقر به
من هو لا علي ما اقر لهم به في قول اهل العراق وابن
القاسم واصبغ وقال سحنون لا شيء لاحد من هؤلاء ماله
للمسلمين لانه ممنوع ان يوصي بجميع ماله وان كان هناك
زوج فصدق المقر فيمن اقر به من هو لا كان المال عنه
وبينه علي ما يقتسمون لو ثبت نسبهم وان كذب به احد
الزوجين احد حقه كاملا وكان الباقي بيني هو لا علي
مقدار شهماهم اذا وصوا مع الزوج والزوجة
انتهى وقال ابن المحدي رحمه الله اذا اقر
ذلك فنقول اذا مات انسان فاقر كل الورثة عليه

بمن

بمن لو اقر به الميت قبل موته لثبت نسبهم منه وورث
ثبت نسبهم منه وورث وسوا كان الوارث جماعة او واحدا
عدولا او غير عدول وهذا قول الشافعي واحمد وابي
حنيفة رحمهم الله وخشي عن ابي يوسف رحمه الله
الله مثله والمشهور عنه انه لا يثبت الا باقرار اثنين
ذكرين كانا او اثنين عدلين او غير عدلين وروي عن
مالك رحمه الله نحوه والمشهور عنه انه لا يثبت الا
باقرار عدلين او اقرار احدهما وتصدق الاخر جعله
كالشهادة وقال داود واهل الظاهر لا يثبت النسب
باقرار الورثة محال فان اقر به بعض الورثة وانكر البعض
لم يثبت نسب الا ان يقر به اثنان فيثبت عند ابي يوسف
وان كانا عدلين ثبت عند مالك ايضا وان شققت
من الورثة عدلان ان الميت اقر به او ولد علي قراشه
ثبت نسبهم في قول الجميع فان اقر به واحد وانكر الباقون
لم يثبت نسبهم في قولهم جميعا وحيث ثبت فكان الميت
مات عن المقر والمقر به فلا اشكال ولا عمل فيه وان لم
يثبت نسبهم جدي الخلاف فيما يدفع اليه وهو المقصود
في هذا الفصل كما ينبغي ذلك ان شاء الله تعالى البحث
الثاني فيما يستحقه المقر به اعلم انه اذا ثبت نسب
المقر به باقرار كل الورثة فان لم يكن مسقطا لهم
او لبعضهم وورث معهم بمقتضى الحال عند الشافعي
واحمد ومن وافقهما وان كان مسقطا لهم كاخ او اخوين
اقر ابنا او كان مسقطا لبعضهم كجدة واخ لام اقر ابنا
ثبت نسبهم عند داود وسائر جميع المال في الاولى وخمسة
اشد الله في الثانية عند احمد ولم ولم يثبت عند الشافعي

في اصح قوله للدور وظاهره تعليل منع الارث اذ لو شهد
به وهما عدلان كما في الصورة الاولى ان يريثا ولو اسقطهم
وان لم يثبت نسبه لفقده ان شرطه لزوم المقر ان يدفع له
فضل ما في يده او جميعه ان اسقطه وان لم يكن في يده
فضل لم يلزمه شي وهذا مذاهب مالك واحمد رحمهما الله وقال
ابو حنيفة واصحابه رحمهم الله يقتسمان اي المقر والمقر به
جميع ما في يد المقر علي قدر سهميهما ما خذوة من مسيلة الاقرار
وقال الشافعي رحمه الله لا يلزم المقر ان يدفع الي المقر
به شياما في يده سوا كان في يده فضل لمن اقربه علي
نقد يريثون نسبه امر لا لانه لم يثبت نسبه فلا يريث
شيا هذا في الحكم اما في الجاهل بينه وبين الله تعالى فهل
يلزمه امر لا فيه قولان احدهما لا يلزمه ايضا وان الزمناه
ففي قدره لوجه اصحها الفضل كذهب مالك واحمد
والثاني كقول ابي حنيفة والثالث يلزمه مع الفضل
ان يضمن له من حصته المتكره ما كان يستحقه المقر
شئاعا بنسبة الفضل الي ما في يده وقال الخبزي
رحمه الله وانما يلزمه الضمان اذا كانت القسمة باختياره
لا باجبار الحاكم وهو يعلم بالمقر به وقد امسك عن ذكره
فان الزممه الحاكم بالقسمة فلا ضمان عليه وان كان يوم
القسمة غير عالم بالمقر به فهل يضمن او لا علي قولين
وقال اهل المذنبه والمصرع يضمن له بكل حال قال
الشافعي رحمه الله والمقر به ان يحلف المتكر فان نكل
حلف ويثبت نسبه فان مات المقر به لم يرثه المقر في قول
الجمهور لان نسبه لم يثبت وقال سحنون رحمه الله يريثه

المقر

المقر والمتكر معا وهو غلط مسيل ذ لك ترك
ابن قنبر فاقر احد هما بابن ثالث لم يثبت نسبه
في قولهم جميعا كما تقدم ويلزم ان المقر ان يدفع
الي المقر به ثلث ما في يده وهو السدس في قول مالك
واحمد رحمهما الله لانه الفضل علي تقدير ثبوت
نسبه وفي قول ابي حنيفة واصحابه رحمهم الله يقاسم
ما في يده نصفين لان لكل منهما سهمان من مسيلة الاقرار
وهذا انهما الوجهان من الاوجه الثلاثة لا في
الشافعي وعلي الوجه الثالث يلزمه ان يدفع اليه
ما في يده ثلثه وهو السدس لان يده كانت علي
النصف شئاعا وقد دفع الي المتكر النصف من ذلك
وهو الربع ونسبة ما دفعه اليه من يده الي ما كان بيده
ثلث فيضمن ثلث الربع وهو نصف سدس ولو كان
اقر باخت اعطاها خمس ما في يده علي الاو
ويقاسمها ما في يده علي ثلاثة علي الثاني وفي
الثالث خمس ما في يده ويضمن عشر ما في يده اخيه
فان اقر بان لابنه دفع اليه سدس ما في يده علي
القول الاول وهو قول مالك واحمد وعلي الثاني
وهو قول ابي حنيفة واصحابه يقاسم ما في يده
علي سبعة سهمان للاب وخمسة له لان مسيلة الاقرار
من اثني عشر وتقع من اربعة عشر انتهى يعني ان
المسيلة تقع علي هذا القول من اربعة عشر لا يضاف
من اثنين قوا احد للمتكر واحد بين المقر والاب
المقر به علي سبعة وحاصل السبعة في اثنين ما ذكر
قال رحمه الله فان اقر بزوجته لابيها اعطاها
ثلث ما في يده علي الاول ويقاسمها علي تسعة

علي الثاني لان مسيلة الاقرار من ستة عشر ونصف
من ثمانية عشر انتهى يعني تصح المسيلة علي هذا القول
من ثمانية عشر لان اصلها من اثنين فواحد للمتكسر
واحد للمقر والزوجة المقر بها علي تسعة وحاصل
ضرب التسعة في الاثنين ما ذكر قال رحمه الله
البحث الثالث في حمل من الاقرار وفيه اثنا عشر
نوعا والتفريع علي القولين الاول اذا اقرط
وارثان فاكثروا مختلفا في المقربة فالطريق في ذلك
وما تشابه ان تصح المسيلة علي تقدير دعوى كل
منهما وتولف منهما المسيلة الجامعة بحسب ما بينهما
من النسبة هذا علي القول الاول والى الثاني فانك
تجمع سهام المقربة من مسيلة وكذا المقر والمقربة
الاخر من مسيلته وتقدر بينهما بالنسبة وتولف منهما
الجامعة وتضربها في مسيلة الانكار وتعطي كل وارث
ما يستحقه منها ينقسمها هو والمقربة علي قدر سهامها
كما لو ترك ابنين فاقراهما بام والآخر بزوجته لاولي
من اثني عشر والثانية من ستة عشر ويتفقان بالارباع
والجامعة لهما ثمانية واربعون لكل ابن اربعة وعشرون
يعطي الاول للام السادسة ما في يده ويعطي الثاني
للزوجة ثمن ما في يده وعلي القول الثاني في سهام المقر
والمقربة من مسيلته تسعة والابن الاخر من مسيلته
تسعة وبنهما بتاين ومسقط ذلك ثلاثة وستون
وهو لكل ابن اذ لا اثر للضرب في اثنين والقسمة
عليهما فللام من الاول ثمانية عشر وللزوجة من الثاني
اربعة عشر انتهى يعني وتصح من مائة وستة وعشرين
حاصل ضرب اثنين في ثلاثة وستين ويبقى للابن

الاول

الاول خمسة واربعون ويبقى للابن الثاني تسعة
واربعون قال رحمه الله ولو كان في المسيلة ابن و
فاقر الابن بام والبن بنت بوجه فكانت مسيلة الابن
من ثمانية عشر والبنت من اربعة وعشرين وبينهما موافقة
بالاسد اسد والجامعة لهما اثنان وسبعون وعلي الثاني
سهم الابن والام من مسيلته ثلاثة عشر والبنت والزوجة
من مسيلتها عشرة وبينهما بتاين والجامعة لهما مائة وثلاثون
وقضرب ذلك في ثلاثة انتهى يعني مسيلة الانكار تبلغ
ثلثمائة وتسعين منها تصح قال رحمه الله للابن
ثلثاها مائة وستون للام منها ستون وللبن ثلثها
مائة وثلاثون للزوجة منها تسعة وثلاثون فالابن
والام يقتسمان الثلثين علي ثلاثة عشر والبنت والزوجة
الثلث علي عشر الثاني ان يكون المقر لاضر عليه فيما
اقربه فلا يدفع ثيا كينت وبنات ابن واخذت شقيقة اقرت
البنت باخ شقيق لاثني عليها لانه لا فضل في ميراثها
وانما اقرت ان حقه في يد الاخت فلا تصدق عليها وهذا
انما يتاتي علي قول من ورث الفضل واما علي
القول الاخر فمسيلة الاقرار من ثمانية عشر لها تسعة
وله اربعة فالقسمة علي ثلاثة عشر ولها من الانكار
ثلاثة من ستة لا تنقسم علي ثلاثة عشر فتصح من ثمانية
وسبعين الثالث ما يرض بعض الورثة وينفع
البعض كزوج وام واخذت شقيقة لا قررة الاخت باخ
شقيق فذاك ينفع الزوج ويضر بالام فتصدق علي الزوج

ولا تصدق علي الام فطريق ذلك علي من ورث الفضل
ان تقول مسيلة الانكار من ثمانية عولا والاقرار من
ثمانية عشر تصحى والجامعة اثنان وسبعون للام
ربعها ثمانية عشر وللزوج علي تقدير الانكار ثلاثة
اثنانها سبعة وعشرون يبقى سبعة وعشرون للاخت
تدعي منها ثمانية لانيها تدعي تسع المال يبقى تسعة
عشر الاخ يدعي منها ستة عشر الباقي ثلاثة لا بدعها
احد فضل بقدر في يدها او في بيت المال او في يد الاخ
والاخت بالسوية وجوه وان صدق الزوج الاخت
فهو يدعي من التسعة عشر تسعة لسقوط العول
وهو الثمن والاخ ستة عشر ومجموع سهامهم خمسة
وعشرون والفضل المقرب تسعة عشر فيتم ايمان
فيها والخارج ثلاثة اثنان واربعه اثنان الخمس
فاد ا ضرب ذلك في حصته كل منهما من خمسة وعشرين
خارج نصيبه من تسعة عشر فاضرب المسيلة كلها
في خمسة وعشرين تكن الفا وثمانماية ومن له شيء من
اصل المسيلة اخذه مضافا في خمسة وعشرين ومن له
شي من خمسة وعشرين اخذه مضافا في تسعة عشر
واما عمل ذلك علي قول اهل العول وطريقه
ان تصح مسيلة الاقرار وتسقط منها سهام المنكر ثم
تجمع ذلك هو الباقي بعد اخراج حق المنكر
وتكمل وتعطى المنكر منه ما يستحقه وتقسم
الباقي علي مسيلة الانكار وتخرج منه ايضا حصته

الذي

الذي يتفقد الاقرار علي تقدير انكاره ايضا وما بقي
يعطى المقرب والمقرب ما يستحقه وتتفق الباقي فعلى هذا
مسيلة الاقرار من ثمانية عشر تسقط منها سهام الام ثلاثة
الباقي خمسة عشر ويجب ان يكون للام الربع فيبقى ثلاثة
ارباع المال وهو الخمسة عشر فالمال اذا عشتون يدفع منها
للأم الربع خمسة يبقى خمسة عشر وللزوج ثلاثة اثنان
العشر بن ولائها فتضربها في اثنان يحصل اربعون
للأم ربعها عشرة وللزوج ثلاثة اثنانها خمسة عشر
يبقى خمسة عشر للاخت تدعي منها اربعة لانيها
قبل سهمان وللأخ ثمانية يبقى ثلاثة موقوفة
فان صدقها الزوج اخذها فلو كانت المسيلة على ما يري
جد فمسيلة الانكار هي الاكدرية ومسيلة الاقرار من
ثمانية عشر والجامعة لها اربعة وخمسون للام من ثمانية
الانكار اثنان عشر وللمجد ستة عشر وللزوج علي تقدير
الانكار ثمانية عشر بفضل ثمانية للاخت تدعي منها ثلاثة
فقط اعني تلك السدس ويبقى خمسة بين الزوج والاخ
الزوج يضرب بتسعة تمام النصف والاخ بسبعة تتفق
بالا ثلاثة فتخرج الي خمسة وللزوج ثلاثة وللأخ سهمان
فيصير مع الزوج أحد وعشرون هذا قول مالك
واحمد رحمهما الله لا يفرقون في الحد بقول من يرد
رضي الله عنه واما اهل العراق فان ابا يوسف ومحمد
رحمهما الله يقولان بقول زيد ايضا لكن يجمع سهام الزوج
والاخت من مسيلة الانكار وهي ثلاثة عشر يقسم ذلك علي

تدعي ثمانية عشر
لانيها تدعي تسعة
المال يبقى تسعة
عشر الاخ يدعي
منها ستة عشر
الباقي ثلاثة
لا بدعها
احد فضل
بقدر في يدها
او في بيت
المال او في يد
الاخ
والاخت
السوية
وجوه وان
صدق الزوج
الاخت
فهو يدعي
من التسعة
عشر تسعة
لسقوط العول
وهو الثمن
والاخ ستة
عشر ومجموع
سهامهم خمسة
وعشرون
والفضل
المقرب تسعة
عشر فيتم
ايمان فيها
والخارج
ثلاثة اثنان
واربعه اثنان
الخمس
فاد ا ضرب
ذلك في
حصته كل
منها من
خمس
عشرين
خارج
نصيبه
من تسعة
عشر
فاضرب
المسيلة
كلها
في خمسة
وعشرين
تكن الفا
وثمانماية
ومن له
شيء من
اصل
المسيلة
اخذه
مضافا
في خمسة
وعشرين
ومن له
شي من
خمس
وعشرين
اخذه
مضافا
في تسعة
عشر
واما عمل
ذلك علي
قول اهل
العول
وطريقه
ان تصح
مسيلة
الاقرار
وتسقط
منها
سهام
المنكر
ثم
تجمع
ذلك
هو
الباقي
بعد
اجراج
حق
المنكر
وتكمل
وتعطى
المنكر
منه
ما
يستحقه
وتقسم
الباقي
علي
مسيلة
الانكار
وتخرج
منه
ايضا
حصته

اثني عشر تسعة للزوج وسهم للاخت وسهمان للاخت
 اي سهمان من مسيلة الاقرار وهي لا تنقسم فتضرب
 اثني عشر في سبعة وعشرين يحصل ثلثمائة واربع
 وعشرون ومثل شيء من سبعة وعشرين اخذه مضروبا
 في اثني عشر ومن كان له شيء من اثني عشر اخذه مضروبا
 في ثلاثة عشر فلام اثني عشر وسبعون وللمجد ستة وتسعون
 وللزوج مائة وسبعة عشر وللأخت ستة وعشرون وللأخت
 ثلاثة عشر وأما أبو حنيفة رحمه الله فان الاخت عند
 غير وارثة وقد اقرت بخير وارث فلا شيء لها الرابع
 اذا اقر بعض الورثة بعدد فصدقه بقية الورثة في
 بعضهم دون بعض كما اذا ترك ابنين زيدا وعمر فاقر
 زيد بأخوين من أبيه بكر وخالد فصدقه عمر وفي بكر دون
 خالد والمفترع مما يتاح اذ ان ثبت نسب بكر في قول
 السافعي رحمه الله تعالى واخذ ثلث ما في يدها ولا شيء
 لخالد في ظاهر المذهب لأن نسبه لم يثبت ومن الزم
 المفترع بما بينه وبين الله تعالى ان يعطيه فعلى
 وجهين أحدهما ان زيد ابدفع له الربع ما في يده وهو
 نصف سدس المال وهو الفضل على زعم كونهم
 أربعة والثاني انه يقاسم نصفين فان تصادق بكر
 وخالد اخذ بكر من زيد وعمر وربع ما في يدها وهو
 ثمان واخذ خالد من زيد فقط ثمانا فيبقى في يده
 ربع وفي يد عمر وثلاثة اثمان ولا يرجع خالد على
 بكر بشيء لأنه لا فضل في يده عن ميراثه كما قال
 ابن اللبان وفيه نظر لان عمر اخذ اقل لبكر بثلث ما في

فلا عليه ان يعطيه هو لمن اراد فاذا اعطاه ربع ما في يده
 علي ما قال يبغي في يد عمر وثلاثة اثمان وهو لا يدعي
 الا الثلث والصواب ان يضم بكر السدس الذي اخذه
 من عمر والي نصف زيد فيصير ثلثين مقسومة اثلاثا
 وقال ابن حبيب قياس قول ما كن يثبت نسب المفق
 عليه اذا كانا عدلين وياخذ ربع ما في يد كل واحد
 وياخذ المحمود من الذي اقر به ربع ما في يده وقال
 البصريون والكوفيون وعامة اهل المدينة لا يثبت نسب
 بكر واختلفوا في الميراث فقال الثوري وغيره ياخذ
 بكر ثلث ما في يد عمر ويدفع اليها زيد نصف ما في يده
 فيضرب فيه بكر بتمام الربع وهو نصف سدس ويضرب
 خالد بالربع فيقتسمان الربع على اربعة وتصح من ثمانية
 واربعين لبكر احد عشر وخالد تسعة ولزيد اثنا عشر
 ولعمر ستة عشر وهو قول ابن ابي ليلى ولا فرق
 علي ذلك بين ان يتصادقا او يتجاحدا وقال عامة
 البصريين ياخذ بكر ثلث ما في يد عمر وثلث ما في يد
 اليها ربع المال بينهما نصفين ان تجاحدا فصار لبكر
 سدس وثلث وليس لزيد ان يقول له حصل لك
 اكثر من الذي اقررت به لك وان تصادقا وبكر
 علي خالد ما فضل عن الربع وترجع الي اثني عشر
 وروي البصريون ذلك عن ابن كيسان والثوري عنه
 ايضا وليس عن أبي حنيفة رحمه الله في هذا اختلف
 اصحابه فقال ابو يوسف رحمه الله يجب علي زيد ان يدفع

وقالت البنت هي بنت وقالت الاخت هي اخت قال
ابو حنيفة رحمه الله نعطها اكثر ما يصيبها على التقدير
الثلاث لا بما لو عبرت عن نفسها لم تدفع الا الاكثر وذلك
ان تكون بنتا فنصيبها ثمانية من اربعة وعشرين فيكون
لها ذلك منهن علي حسب اقرارهن فالزوجة تقدر
لها بسهم ونصف والبنت اربعة والاخت اربعة
ونصف فجميعها عشرة والثمانية منها اربعة اقسام
فيؤخذ من كل واحدة اربعة اقسام ما اقرت به فتصير
من ما بين واربعين وتزجج الى مائة وعشرين يحصل
لها منهم اربعون ويفضل للزوجة تسعة وللبنات
اربعة واربعون وللأخت سبعة وعشرون واما اعطيناها
من سهام البنت من اربعة وعشرين اربعة اقسام
عن الثلث ولم نعطها النصف ستة اقسام فنقدر بالاقرار
بها فلما اقرت بما غير ما بين اربعة اقسام الا الفضل
فان بلغت هذه البنت وتفرقت عن نفسها واحازت احدي
القرابات عمل مقتضاها واخذت بقية سهامها من يفتني
منه الاخذ وردت على من يقتضي عليه الرد واما في قول
ابن ابي ليلى فتدفع اليها الزوجة نصف ثمن المال
والبنات سدسه والاخت نصف الباقي بعد الثمن والنصف
فتصير من ثمانية واربعين لها من ذلك عشرون فان
بلغت كان الحكم كما تقدم ولو خلف ثلاثة اهوة لاب
فأدهت امرأة انها اخت شقيقة فصدقها الاكثر
وقال الاوسط هي اخت لام وقال الاصغر هي اخت
لاب قياس قول ابن ابي ليلى ومن قال بقوله ان الاكبر
يدفع نصف ما في يده والاوسط سدس ما في يده
والاصغر سبع ما في يده وتضع من مائة وستة وعشرين

حاصل

حاصل لها منها اربعة وثلاثون وقول ابي حنيفة
بيد ابا قلهم اقرارا وهو الاصغر فيؤخذ سبع
ما في يده ثم يضم نصف ذلك الى ما في يده الاوسط
والنصف الاخر الى ما في يده الاكبر ثم تقاسم
الاوسط على ثلاثة عشر لها ثلثة وله عشرة
ثم تأخذ تلك الثلاثة تقسمها الى اقسام مع
الاكبر وتقاسم على اربعة لها ثلثة وله سهم
وقياس العمل ان تجعل مع كل واحد من الاخوة
اقل عدد له سبع وتسعة نصف وهو اربعة عشر
فاذا اخذ سبع ذلك وقسم نصفين وضم الى ما مع
كل واحد من الاوسط والاكبر صار مع كل واحد
منها خمسة عشر وهي تقاسم الاوسط على ثلاثة
عشر وهي متباينان فتضرب ما مع كل واحد اولاً في
ثلاثة عشر فيضرب معه مائة واثنان وثلاثون
المسيلة فاذا اخذ من الاصغر سبعة وهو ستة وعشرون
ينقسم بنصفين ويضم احدهما الى نصيب الاوسط
والاخر الى نصيب الاكبر بلغ كل واحد منهما مائة
وحسنة وتسعين ثم تقاسم الاوسط بثلاثة اجزاء
ما صار مع الاكبر فيحصل ما بين واربعين يضاف الى
من ذلك ثلثة ارباعها وهو مائة وثلاثون ويبقى
مع الاكبر ستون ومع الاوسط مائة وخمسون ومع
الاصغر مائة وستة وخمسون وتزجج بالاختصار الى
سدسها وذلك احد وتسعون وكل يرجع الى سدسته

وانما كان ذلك كذا اما الاصغر فقد تقور
 علي قول اهل العراق ان ما بيد الاصغر يقسم
 بينه وبينها علي ثلاثة لو كان هو المقرب وحده
 فلما شاركوه في الاقرار بل اقروا باكثر مما اقره هو
 سقط عنه حصصهم ولذا لك اعتبار في المقاسمة
 معه فيقتسمها ^{ما} ما بيده ان شاعا كلها سبع وذلك
 ولو كان ينبغي ان يضم ذلك الي ما بيد الاخرين
 ويقتسمونه ارباعا كلها سكهان ولكل سهم لواقر
 بانها اخذت شقيقه لكن الاوسط يدعي انها لامر قد
 اقر لها بسد من المال ثلاثة من ثمانية عشر لنفسه
 بخمسة منها وصدقه الاكبر باكثر مما اقر به فسقط
 عنه نصف نصيبها فيبقى لها في يده سهم ونصف
 وله خمسة فالقسمة بعد البسط علي ثلاثة عشر
 لها منها ثلاثة اسهم يضم ذلك الي ما صار مع
 الاكبر ويقتسمان علي اربعة لانه اقر لها بثلاثة
 من ستة وله منها سهم ومجموع ذلك اربعة
 كما تقدم واما قول الشافعي رحمه الله فانه
 لا يثبت نسب المقرب في جميع هذه النوع لانهم
 وان اجمعوا علي الاقرار به فقد اختلفوا في نسبة
 فلا يثبت علي ظاهر المذهب ^{سابع} الاقرار
 بالمسقط كما اذا ترك احا فاحد المال ثم اقر
 يا بن للميت ثبت نسبه عند الشافعي واحمد
 رحمهما الله ولا يثبت في اصح قول الشافعي
 كما تقدم لانا اذا وراثناه خرج الاخ عن ان يكون
 وارثا واذا لم يكن وارثا لم يقبل اقراره علي الميت
 بالنسب فتورثه يودي الي ابطال نسبه وابطال

نسبه يودي الي ابطال ميراثه وهو معنى الدور وقال
 ابن سريج يورث المال ولا يكون في ذلك ابطال نسبه
 لان الميراث من موجب النسب فاذا ثبت وجب الميراث واليه
 ذهب احمد رحمه الله وعلي قول مالك واهل العراق لا يثبت
 نسبه ويعطيه الاخ جميع المال ولو اقام رجل البيعة
 علي انه اخ لهذا الميت لا وارث له غيره فحكم له ثم اقر بعد
 ذلك يا بن لم يقبل اقراره لانه اكد ببيئته وهو
 قياس مذهب الشافعي ويحتمل ان يقبل لان البيعة
 تشهد بانهم لا يعلمون ولو كان اقر ياخ شاركه في الميراث
 وقيل اقراره بلا خلاف ولو ترك زوجا واختا شقيقة
 واختا لاب فافترقت هذه ياخ لاب فان ميراثها يسقط ولا يورث
 الاخ شيئا ويقسم السبع بين الزوج والاخت ان صدقها
 والوقوف الي الصلح ^{الصلح} من المحمود بعد الاقرار
 كما اذا ترك ابنا فاحد ماله ثم اقر ياخ له من ابنة ثم محمده
 ثم اقر ياخ علي قول اهل العراق ان كان المال في يده
 قضى عليه للاول بنصف المال وللثاني بربع المال
 وان كان اعطى الاول النصف بغير قضا اعطى الثاني
 ثلث جميع المال وعلي قول زفر والبصر بين يدفع الي
 الثاني جميع ما في يده وهو نصف المال سواء دفع
 الي الاول بعضا او غيره وهو احد الوجهين المطلقين
 لاصحاب الشافعي وعلي الثاني لاضمان عليه مطلقا وعليه
 حق الثاني من حصته وقبضه وجهان احدهما الكفيل
 وهو سد من المال والثاني يقاسمه نصفين ولا يثبت نسبه

ونسب الاول ثابت لا يبطل بانكاره قول ابن ابي ليلى
 قياس مذهبهم قال يدفع الفضل لاشي للثاني
 لان الابن حين محمد الاول يزعم ان المال بينه وبين
 الثاني نصفين ولا فضل في يده فان تركت
 ابنين فاقوا احدهما باخ ثم انكره ثم اقربا خبر قول
 ابي حنيفة رحمه الله ان دفع الي الاول الربع بقضاء دفع
 الي الثاني نصف ما بقي في يده وهو الثمن وان كان
 بغير قضا اعطاه السدس قول زفر يدفع الي الثاني
 جميع ما في يده وهو الربع كانه اقرب وحده فقام
 النصف ولا يحتسب عليه بما اقتبضه للاول قول ابن ابي ليلى
 يعطى الاول ثلث ما في يده وهو السدس ولا يعطى الثاني
 شيئا لانه لا فضل في يده وفي قول الشافعي رحمه الله
 لا يثبت نسبهما وفيما اخذه الاول الوجهان وفيما اخذه
 الثاني الثلثة او اخذه كما تقدم **التاسع** فيما اذا اقر بواو
 فانكره المقر به كرجل قال لامراتي فورثت منه هذا المال وانت اخي
 ووارث مني فقال المقر به انا ابن الميت وحدي وانت ليس بابنه قال
 ابو حنيفة وصاحبه القول قول المقر به وله جميع المال وعلى الاقرب البيان
 قال ابن سيرين وهذا السببه يزعمونها وعلى قول الباقر قول المقر
 وليس للثاني الا النصف فان قال هذا المال خلفه ابوك وانا فوك
 وارث معك فانكره فالقول قوله ولا خلاف انتهى **وقال النوري**
 رحمه الله في الروضة فرع اقر الابن المستغرق بلا مجهول فانكره
 المجهول نسب المعروف لم يتاثر بانكاره نسب المجهول على المجهول
 وفي وجه الخناج المقر الي بينه على نسب وهو ضعيف ويستنسب

المجهول علي الاصح انتهى وهو مخالف لما ذكره ابن المحدث
 رحمه الله اذا انقر ذلك فلنرجع الي تنه كلامه اعني ابن
 المحدث رحمه الله قال **ولو قال رجل ماتت زوجتي**
فلانة وانت يا فلان اخوها فقال الاخ هي اخوتي ولست
لها بزوج فان الميراث الي الاخ دونه في قول جميعنا وكذا
لو قالت المرأة ورثت هذا المال من زوجي وانت يا فلان
اخوه فانكرها فالميراث له دونها لا غمما ادعيا عقد
نكاح يمكن اقامته الي بينة عليه وحكي ابن سيرين عن
الكعاسي ان ابا يوسف قال الزوجان كغيرهما
ترك ابنين فمات احدهما وترك بنتا ثم اقر الثاني
باخ له من ابنته فقي يده ثلثة ارباع وهو يزعم ان له
ربعا وسدسا فعلى قول من يعطى الفضل يدفع
اليه ثلث المال قول ابي حنيفة يقاسمه نصفين ولو كان
اقربا لم للميت الاول فريضة الاقرار من اثني عشر مات
الا بن عن خمسة منها وهي بين جدته وابنته واخيه علي
سنة فتصير من اثنين وسبعين لكل ابن ثلثون
ترث الام من الابن خمسة والاخ عشرة فيصير بيده
اربعون وبيده الان ثلثة ارباع المال وهو اربعة
وخمسون فيرد الي الامر الفاضل اربعة عشر وتختص
الي ستة وثلثة ثين للمقر بها ولينت الابن تسعة وللابن
عشرون وفي قول ابي حنيفة رحمه الله تعمل كذلك
الا انك تجمع سهام الابن مع سهام الابن يكن ذلك
سبعة وخمسين تقسمها علي الثلثة ارباع يكن المال ستة
وسبعين للثنت تسعة عشر وللأخ اربعون وللمقر لها ستة

الحادي عشر **راقدار وارث الوارث بعد موت**
 مورثه كان مات رجل وخلف ابنا فاخذ ماله ثم مات الابن
 وخلف ابنا فاقربهم فانه يعطيه نصف ما في يده في
 قولهم جميعا وثبت نسبه عند الشافعي رحمه الله بقتان
 وعم مائت احدتهما وخلفت ابنا وبناتا فاقدر الابن
 بخال له ففريضة الاثكار من تسعة للمقر منها سهمان
 وهو يزعم ان الاولى من اربعة لاني بنتان وابن للبنت
 سهم في مائت عنه قوس ث منها سدس المال وفي يده
 تسعاه فيرد الفضل وهو نصف التسع على المقر
 به وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تجمع سهامه وهي
 اثنان من اثني عشر والمقر به ستة منها وبه تسعان
 وبين التسعة والاثني عشر موافقة بل ثلاث قبل
 التقسيم ستة وثلاثين لكن سهام المقر والمقر به
 بينهما موافقة بالانصاف اعني الاثنان والستة
 فيرجعان الي واحد وثلاثة والاثنا عشر الي ستة
 وبين الستة والتسعة موافقة بالثلث فيرجع
 التقسيم بالاختصار الي ثمانية عشر للعلم ستة
 والثلثة ستة ولا حجة سهمان ويبقى اربعة
 اسهم له منها سهم والمقر به ثلاثة الثاني
 عشر ما اذا اقر الورثة بوارث فادعي المقر
 به ان جميع حقه معه او بعضه لكن لا يقبل ذلك
 جزو الحسبيات فسنذكره هناك ان شاء الله
 تعالى انتهى ما ذكره ابن المجدى رحمه الله في الاقرار
 ومثله الخيري رحمه الله في التلخيص لذلك نقول
 ابوان وابنتان اقتسما ثم اقرت ابنت احدتي للبنت

فقال

فقال قد استوفيت نصيبى من تركه ابي فالنريضة
 في الاقرار من ثمانية عشر اسقط منها نصيب البنت
 يبقى اربعة عشر اسقط منها نصيب البنت يبقى اربعة
 عشر فهي سبعة اتساع المال واذا اردت ان تكملها
 ما لا ردي عليه مثل سبعيتها فزد على الستة
 سبعيتها ثم اضربها في سبعة يكن اربعة وخمسين
 يعني لا ذلك اذا ردت على الستة سبعيتها اجتمع سبعة
 وخمسة اسباع فتبسطها اسباعا وحاصل ضرب
 سبعة وخمسة اسباع في سبعة ما ذكرنا
 للابوان السدسان ثمانية عشر وللبنت ستة
 وثلاثون وقد كان الابوان اخذوا ثلث اثنين واربعين
 اربعة عشر فيبقى لهما اربعة اسهم واخذ البنتان
 ثمانية وعشرين ولهما اربعة وعشرون يفضل عليهما
 اربعة اسهم ياخذها الابوان ولو قالت في يدي
 نصف نصيبى فانك تسقط نصف نصيبها يبقى ستة
 عشر وهي ثمانية اتساع فزد على فريضة الاثكار
 وهي ستة مثلي ثمنها تكن ستة وثلاثة ارباع فاسطرها
 تكن سبعة وعشرين فاصنعها ليكون له سدس يكن
 اربعة وخمسين الذي اقتسمه الابوان والبنتان ثمانية
 واربعون اخذ الابوان ستة عشر ولها ثمانية عشر
 فيبقى لهما سهمان واخذ البنتان اثنين وثلاثين سهمها
 وانما لهما اربعة وعشرون فيردان على الابوان سهمين
 وعلى المقر لها ستة انتهى القايدة الخامسة في الاول

ولما كان من شأنه ان يعقب العتق ختمت الكتاب به
 رجاء ان يعقب الله رقبتي من النار انه كرم غفار واسوق
 فيه عبارة الروضة لمستنهادها واتساقها وتبركا بالامام
 محي الدين النووي رحمه الله مولفها وبالامام الراجعي
 رحمه الله مولف الشرح الكبير الذي هو اصلها
 نفعتني الله والدي واولادي والمسلمين ببركاتهما
 امين قال الامام النووي رحمه الله في كتاب الروضة
مختصا عبارة الامام الراجعي رحمه الله في الشرح
في آخر كتاب العتق المخصص الحاشية الر
وفيه طرفان الاول في بيته وهو ذوال الملك
عن رقيق فمن اعقب عبدا تخرج او يصفه
او يتره او استولدها فعتقا بموته او عتق عليه
بأداء نجوم الكتاب او الابراء منها او التمس من مالك
عبد عتقه على ما لا يجاب به او اعقب نصيبه
من مشرك وتسري او ملك قريبه فعتق عليه
ثبت له الولاء عليه ولو باع عبده نفسه فله عليه
الولاء على المذهب وسواء اتفق دينهما او اختلف
فلو اعقب مسلم كافرا او عكسه ثبت الولاء
وان لم يتوارثا كما ثبتت علاقة النكاح والنسب
بينهما **اسم** الولاء مختص بالاعتاق فمن اسلم
على يده انسان فلا ولالة عليه ومن اعقب
عن غيره بغير اذنه وقع العتق على المعتق
عنه وله الولادون المعتق والولاء للنسب

لا يجوز

لا يجوز بيعه ولا هبته ولا يورث لكن يورث به
 ولو اعقب عبدا على ان لا ولالة او على ان يكون
 سائبة لغا الشرط وثبت الولاء وكذا الشرط ان
 ولادة لفلان او للمسلمين لغا ولا ينتقل الولاء عنه
 كما لا ينتقل النسب ولا يثبت الولاء بالموالاة والخلف
 كما لا يثبت النسب بذلك وكما يثبت الولاء على
 المعتق يثبت على اولاده واحفاده وعلى عتيقه
 وعتيق عتيقه وكما يثبت للمعتق يثبت لمعتق الاب
 وسائر الاصول وللعتق المعتق وكما يثبت على ولد
 العتيق يثبت على ولد العتيقة ويستثنى من
 استثنى الولاء على اولاد العتق واحفاده فإن
أحدها إذا كان فيهم من مسه الرق واعقب فولاه
لمعتقه فان لم يكن فلعصبان معتقه فان لم يوجدوا
فالميراث لبيت المال ولا ولالة لمعتق الاصول
بحال فانه اعقب مباشرة وولا المباشرة اقوي
وصورته ان تلد رقيقة رقيقا من رقيق او حر
واعقب الولد وابوه وامه **الثاني** من ابوه حر
اصلي لا ولالة عليه وامه معتقه هل يثبت عليه الولاء
لموالاتي الامر فيه اوجه الصريح لا والثاني
نعمة والثالث ان كانت حرة الاب متينة بان
كان عربيا معلوما النسب فلا وان كانت مبينة على
ظاهر التذار او ان الاصل في الناس الحرية فنعم
لضعف حرة الاب ولو كان الاثر معتقا والامر حرة
اصليته فالصحيح ثبوت الولاء عليه لموالاتي الاب لانه ينسب



اليه وقيل لا ولا عليه تغليباً للمرية كعكسه ومن أمه
حررة أمتلية وأبوه رقيق لا ولا عليه لأحد فإن اعتنق
الأب فهل يثبت عليه لموالي الأب قال الشيخ أبو علي
فيه جوابان شيعتهما من شيعتي في وقتين وهما
مختلفان أحدهما لعدم ثبوتة على الأب وإنما
لم يثبت لأب لا لرفقه والثاني لأنه لم يثبت
أنه أب ولا يثبت بعده كما لو كان أبواه هذين انتهى
قال شيخ مشايخنا وريح الأول البلفيني وهو
ظاهر ملام الناطق انتهى يعني الشيخ رحمه الله
تعالى ولترجع إلى عبارة الروضة قال فيها فرع
من مفسد رقيق وعتق فلا ولا عليه لمعتق أبيه وأمه
وساير أصوله كما سبق سواء جد أو في الحال أم لا
فالبيان أن اعتاقه ولاؤه لمعتقه ثم لعصبته
فأما إذا كان حر الأصل وأبواه عتقين أو أبوه
عتيق فولاه لموالي أبيه وإن كان الأب رقيقاً
والأم معتقة فالولا لمعتقهما فإن مات والأب
رقيق بعد ورثته معتق الأم وإن اعتق الأب
في حياة الولد أنجر الولد من مولي الأم إلى مولي الأب
ولو مات الأب رقيقاً وعتق الجد أنجر من مولي
الأم إلى مولي الجد ولو عتق الجد والأب رقيق
ففي أنجراره إلى مولي الجد وجهان أصحهما ينبغي
فإن اعتق الأب بعد ذلك أنجر من مولي الجد
إلى مولي الأب والثاني لا ينبغي فعلي هذا الوجهان
الأب بعد عتق الجد ففي أنجرار إلى مولي الجد وجهان
أصحهما عند الشيخ أبي علي لا ينبغي وقطع النعوي

بالأنجار

بالأنجار قلت الأنجار أقوى وأسهل وأذا ثبت
الولا لموالي الأم لرق الأب فاشترى الولد أباه ثبت له
الولا عليه وعليه أخوته وأخواته الذين هم أولاد الأب
وهل يجد ولا نفسه من مولي الأم وجهان الأصح هو
المنصوص لأنه لا يمكن أن يكون له علي نفسه
ولا ولده الواشترى العتق نفسه عتق وكان الولد
عليه ليا بعد وكذا المكاتب إذا عتق بالأد أو إذا عتد
الجد بقي الولد موضعاً والثاني بغيره ويسقط ويكون
كغيره لا ولا عليه ولو خلق إنسان حراً من حريين
وكان في أحده رقيق وينتصرون ذلك في تكاح الغرور
وفي الوطى بشبهة إذا اعتقت أم أمه ثبت الولد عليه
لمعتق أم الأم فإذا اعتق أبو أمه بعد ذلك أنجر
الولا إلى مولاه فإذا اعتقت أم الأب بعد ذلك أنجر
الولا من مولي أبي الأم إلى مولي أم الأب فإذا اعتق أبو
أبيه بعد ذلك أنجر إلى مولاه ولو كانت المسئلة
محالها لكن أبوه رقيق فاعتق الأب بعد عتق هو لا
أنجر إلى مولاه واستقر عليه ودليلاً أن جهة الأبوة
أقوى وحديث أثبتنا الولد لموالي الأم فإن الولد أخذ
ميراثه فإن عتق الأب بعد ذلك لم يسترده مولاه
بل الاعتبار بحال الموت وليس معني الأنجار أن يقطع
بأن الولد يزل في جانب الأب بل معناه أنه يقطع
من وقت عتق الأب عن مولي الأم وإذا أنجر إلى مولي الأب
فلم يبق منهم أحد لم يعد إلى مولي الأم بل يكون الميراث

لبيت المال وكذا اذا ثبت الولاء الى الاب فها تكون
 لهم نص لموالي الجد حتى لو مات من انتقل ولأوه
 من موالى حده الى موالى ابيه حينئذ فيرأى
 لبيت المال **ف** ربع اعترق أمته المروجة
 بحقيق فولدت لاقل من ستة اشهر من يوم الاقلاق
 فولد الولد لمعتق الام لا لمعتق الاب لاننا ثبتنا
 وجوده يوم الاعتناق فمعتقه باسراعتا
 باعتناهما ولا المباشرة مقدم وان ولدته لستة
 اشهر فصاعدا فان كان الزوج يفتري شها
 فولأوه لمعتق الاب لاننا لا نعلم وجوده يوم
 الاعتناق والاصل عدمه والافتراض سبب
 ظاهر للحدوث وان كان لا يفتري شها وولدت
 لاربع سنين من الاعتناق فكذلك وان ولدته
 لاقل من اربع سنين فنقول ان اظهرهما لمعتق
 الام ولو اعترق المروجة برقيق فولدت
 لدون ستة اشهر من الاعتناق فولأوه لمعتق
 الام بالمباشرة فان اعترق الاب لم ينجس
 الولد الى معترق الاب من معترق الام لان
 اعترق بمباشرة وان ولدته لستة اشهر
 فصاعدا قال البيهقي ان لم يفارقها الزوج
 فولأوه لمولى الام فاذا اعترق الاب انجر الى
 مولاه وان كان فارقتها فان ولدته لاكثر من
 اربع سنين من يوم الفراق فالولد منفي
 عن الزوج ولأوه لمعتق الام ابدا وان ولدته

لدون اربع سنين لحق الزوج ولأوه لمعتق
 الام فاذا اعترق الاب ففي الاجراء الى مولاه فولان
 ولو نفى الزوج المعترق ولذا الزوجة المعترقة بلعان
 فالولاء في الظاهر لمولى الام فان كذب الملا عن
 نفسه لحقة الولد وحكمنا بان الولد لمولاه فان كان
 الولد قد مات بعد اللعان ودفعنا الميراث
 الى مولى الام اسنرد رناه منه بعد الاستلحاق
 لاننا ثبتنا انه لم يكن له ولا ولد وعدهم به
 امة فتكفها واولدها على ظن انها حرة ثم علم
 انها امة فاولدها وولد الاخر فالولد الاول
 حر والثاني رقيق فلو اعترق السيد الامة والولد
 الثاني فمعتق الاب انجر ولا الولد الاول
 الى معترق الاب ولم ينجس اليه ولا الثاني لانه اعترق
 بالمباشرة ولو تكفها على انها امة فاولدها لم
 عنقت فاولدها وولد الاخر فالثاني حر ولأوه لمعتق
 الاب والاول مملوك ولأوه لمعتق الطرف
 الثاني في حكم الولد وهو احدى جهات العصبية
 ومن يترك به لا يترك الابا لعصبية ويتعلق به
 ثلاثة احكام الارث وولاية التزويج ونحو
 الدية وقد ذكرناها في مواضعها قلنا **و** رابع
 وهو التقدم في صلاة الجنازة وانه اعلم فاذا مات
 العتق ولا وارث له بنسب ولانكاح وارث معترقه
 جميع ماله وان كان له من ترك بالقرض وفضل
 عنه شي لفته المعترق فان لم يكن المعترق حيا وارث
 بولايه اقرب عصباته ولا يترك اصحاب فروضه ولان

يتعصب بغيره فان لم يجد للمعتق عصبية بالنسب
فالميراث للمعتق فان لم يجد له فلعصبته
معتق المعتق فان لم يجد له فلعصبته المعتق ثم
لعصبته ولا ميراث لمعتق عصبته المعتق الا للمعتق
ابيه او جده وللأصحاب عبارة ضابطة لمن يريث
يولا للمعتق اذا لم يكن للمعتق حيا قالوا هو ذكر
يكون عصبية للمعتق لومات المعتق يوم موت العتيق
بصفة العتيق وخرجوا عليها مسايل منها
اذا مات العتيق والمعتق ابن وبنيت لواب لوام
اواخ واخت فالميراث للذكر دون الانثى ولا يورث
النساء يولا الغير أصلا لكن ان باسثرت المرأة
اعتقا او عتق عليها مملوك فلهما عليه الولاء كما
للرجل لقوله عليه الصلاة واتم الاستلام انما الولاء
لمن اعنتق وكما يثبت لها الولاء على عتيقها يثبت
على اولاده واحفاده وعتيقه كالرجل ومنها
لو اعنتق عبد او مات عن ابنين فولا العتيق لهما
فمات احدهما وخلف ابنا فولا العتيق لابن المعتق
دون ابن ابنه وهذه الصورة ونحوها معني ما روي
عن عمر وعثمان رضي الله عنهما ان الولاء للذكر
بضم الكاف اي للذكر في الدرجة والقرب دون
السن ولومات المعتق غن ثلاثة بنين ثم مات
احدهم عن ابن واحد عن اربعة والاخر عن خمسة
فالولاء لابن العتيق بالسوية فاذا مات العتيق
ورثوه اقساما لانه لومات المعتق يوم موته

كذلك

كذلك ولو اعنتق عبد او مات عن اخ من ابوين واخ
من اب فولا عتيقه للاخ من الابوين علي المذهب كما
سبق فلولومات الاخ من الابوين وخلف ابنا والاخر
فولا العتيق للاخ لان المعتق لومات الاخ من الابوين
وخلف ابنا والاخر فولا العتيق للاخ لان المعتق
لومات الان كان عصبته الاخ من الاب دون ابن الاخ
من الابوين ومنها اعنتق مسلم عبد الكافل ومات
عن ابنين مسلم وكافر ثم مات العتيق فميراثه
للابن الكافر لانه الذي يورث المعتق بصفة الكفر
ولو اسلم العتيق ثم مات فميراثه لابن المسلم ولو اسلم
الابن الكافر ثم مات العتيق مسلما فالميراث بينهما
فرع الذين يرون يولا للمعتق من عصبته
يترتبون بترتيب عصبته بالنسب الا في مسايل تسبق
في القدر ايضا منها اخ المعتق وجده اذا اجتمع اهل
بنسب او يان كالارث امر يقدم الاخ قولان اظهرها
الثاني فيقدم ابن الاخ ايضا ويقدم الاخ من الابوين
على الاخ من الاب علي المذهب وقيل قولان ولو كان
له ابن واحد احدهما اخ لام قدم علي المذهب **فرع**
الانتساب في الولاء قد يكون بمحض الاعتراف كعتق المعتق
ومعتق معتق المعتق وقد يتركب من الاعتراف والنسب
لمعتق الاب وابي المعتق ومعتق ابي المعتق واذا تركب
الانتساب فقد ينتسبه حكم الولاء وبغالط به بان يقال
اجتمع ابو المعتق ومعتق الاب فابيهما اولى وهو ابيه

انه اذا كان للميت ابو معتق كان له معتق وصينيذ
فلا ولا لمعتق ابيه اصلا كما سبق فلا معنى لقبالة
احدها بالاخر وطلب الاولويه ولو اجتمع معتق
ابي المعتق ومعتق المعتق فالاول لمعتق المعتق
لان ولوه للمعتق بجهة المباشرة **ف**
اشترت امرأة اباها فعتق ثم اعتق الاب عبدا
وامات معتقه بعد موته نظر ان لم يكن للاب عصبه
بالنسب في **تراث** العتيق للبنت لا لكونها بنت
المعتق بل لانها معتقة المعتق وان كان له عصبه
كما خ وابن عمر فزيب او بعيد في تراث العتيق له لان
لانه عصبه المعتق بالنسب ولا شيء للبنت لانها
معتقة المعتق فتوجد عن عصبه النسب قال
السليخ ابو علي سمعت بعض الناس يقول اخطا
في هذه المسئلة اربعاً بقاءة قاض لا نهم راوها
اقرب وكواستري اخ واخت اباها فعتق عليها
ثم اعتق عبدا وامات العتيق بعد موت الاب وخلفها
الاخ والاخت في تراثه للاخ دون الاخت لانه عصبه
المعتق بالنسب بل لو كان الاخ قدمات قتل موت
الاب وخلف ابنا او ابن ابن او كان للاب ابن عمر
بعيد فهو اولي من البنت انقي وهذه هي التي صور
الوسط مسئلة القضاة بها وجه الغلط جعلهم
الميراث للابن والبنت هو للابن كما مر ولنرجع الي عيار
الروضة قال **ف** فيها وكومات هذا الاخ بعد موت
الاب

الاب ولم يخلف الا اخته فلها نصف الارث بالاحوة
ونصف الباقي لان لها نصف ولا الاخ لا عناقها
نصف ابيه فلها ثلاثة ارباع المال وكومات
الاب ثم الابن ثم العتيق ولم يخلف الا البنت
فلها ثلاثة ارباع الميراث ايضا الكنصف لانها
معتقة نصف المعتق ونصف الباقي لولا السرية
على نصف الاخ لانها معتقة نصف ابيه فهي معتقة
نصف ابي معتق معتقة والربع الباقي في
الصورتين لبنت المال وكومات الاب ولم يخلف
الا البنت فقال الغزالي في الوجيز لها النصف بالبنة
ونصف الباقي لولا بها على نصف الاب ولم تذكر
الصورة في الوسط ولانها بنة ومفهومه انحصار
حقها في النصف والربع وكلام الاصحاب منهم السليخ
ابو علي وابوخلف السليخ في صورة اخدي بنارح
في هذا فانهم قالوا ولو اشترى اختان اباها بالسوية
فعتق عليهما ثم مات الاب فلها الثلثان والباقي بالولا
وكومات احدى ما بعد موت الاب فللاختي النصف
بالاحوة ونصف الباقي بولا بها على نصف الاخت باعناقها
نصف ابيها واما الربع فاطلق النعوي انه لبنت
المال ولتعمل ذلك على ما اذا كانت امها حرة اصلية
فاما اذا كانت معتقة فلمولي الامر ولا الاختين فاذا
اعتقت الاب حرة كل واحدة نصف ولا اختها التي نفسها
وهل تجر ولا نفسها ويسقط امر يبقى لموالي الامر فيه
خلاف سبق فاذا قلنا يبقى وهو الاصح فالربع الباقي
لموالي الامر وان قلنا يجر ويسقط فهو لبنت المال
وكومات احدى الاختين ثم مات الاب وخلف الاختي

فلها سبعة اثنان ماله النصف بالبنوة والربع لغيرها
 معتقة نصفه ونصف الربع الباقي لان لها نصف ولا الا
 باعتبارها نصف ابها والثلث الباقي لموالي الامران كانت
 معتقة علي الاصح لان نصف ولا الميثة يبقى لهم وان قلنا
 لا يبقى فهو لبيت المال وهذه الصورة كالصورة التي
 ذكرها الغزالي ولو اشترتا الاب وعق عليهما ثم
 اعتق عبد او مات العتيق بعد موته وخلف البنات
 فجميع المال لهما لانها معتقتا معتقة **فرع**
 اختان ليس عليهما ولا مباشرة اشترت احديهما ابها
 فعق عليهما والاخري امها فعقت عليهما وتتصور المسئلة
 فيما لو غر عبد بحرية امه فنكحها فاولدها ولد بن وفيما لو
 كان كافرا فاسلم الولدان واسترققنا الابوين قولا
 الاب للتي اشترته فاذا ماتت عنهما فلها الثلثان بالبنوة
 والباقي لهما بالولادة ومشرية الاب الولا علي مشرية
 الام فاذا ماتت مشرية الام وخلفت مشرية الاب
 فلها النصف بالاخوة والباقي بالولادة وهذا لمشرية الام
 الولا علي مشرية الاب فيه الوجهان فمن علي ولا لمولي
 امه اذا اشترى اباه هذا يبقى الولا لمولي امه ام يسقط
 فان قلنا بالاصح انه يبقى فلمشرية الام الولا علي
 مشرية الاب فاذا ماتت فالمحكم كما في الطري الاخر
 وان قلنا بسقوط فلا ولا لها علي مشرية الاب فاذا
 فاذا ماتت فلها النصف بالاخوة والباقي لبيت المال
 ولو اشترتا اباهما ثم اشترت احديهما والباقي لبيت المال
 اب الاب وعق عليهما ومات الاب فليبتن **الثلثان**
 والباقي

والباقي لابيه فان مات الجد بعده فليبتن **الثلثان**
 بالبنوة والباقي نصفه للتي اشترته مع الاب ونصفه
 الاخر بينهما لا عتاقهما معتق نصفه ولو ماتت احديهما
 بعد ذلك وخلفت الاخري فعلي ما سبق ولو اشترتا
 امهما ثم اشترت الام اباهما واعتقت فلها عليهما الولد
 ولها عليهما لانها معتقة ابهما فان ماتت فلها الثلثان
 بالبنوة والباقي بالولادة فان مات الاب بعد ذلك فلها
 الثلثان بالبنوة والباقي بالولادة لانها معتقتا معتقتا
 فان ماتت احديهما بعد ذلك فلللاخري النصف بالاخوة
 ونصف الباقي لا عتاقهما نصف معتق ابها والباقي
 لبيت المال ولو اشترتا اباهما ثم اشترت احديهما
 والاب اخاهما للاب فعق نصفه علي الاب وهو مقس
 فاعتقت المشترية باقية فمات الاب ورثه اولاده الثلاثة
 فان مات الاخ بعده فلها الثلثان بالاخوة والباقي نصف
 للمشرية وباقيه بين البنات لانها معتقتا الاب الذي
 هو معتق نصف الاخ فاقسمة من اثني عشر لمشرية
 الاخ سبعة والاخري خمسة فلو ماتت التي لم تشر الاخ
 اولاد ثم مات الاب ثم الاخ فالاميثة او لا لا ابها ومال
 الاب لابنه وبنته اثلاثا ومال الاخ نصفه للاخت
 الباقية بالنسب ونصف باقية لهما باعتبارها نصفه
 والباقي نصفه وهو الربع لمقتضي الاب فلهذه نصف
 ونصفه للميثة فيكون لمواليها وهم هذه الاخت
 وموالي الامران كانت الام معتقة فيكون بينهما
 نصفين فان لم يكن للام مولي فليبت المال
فرع اختان لا ولا عليهما اشترتا امهما
 فعقت ثم اشترت الام واخبرني اباهما واعتقاه

فللاختين الولاء علي امها ولها وللأجنبي الولاء
علي الاب وعلمها فان ماتت الام ثم الاب ثم احديهما
فاما الام فمالها لهما ثلثاه بالبنوة وباقيه بالولا
واما الاب فلهما ثلثا ماله بالبنوة وباقيه بالولا
واما الاب للاختين نصف ولهما نصف لانهما
معتقتا معتقة نصفه واما الاخت فالنصف
من مالها للاختين بالاحوة ونصف الباقي للاختين
لانه اعتق نصف ابيهما والربع الباقي كان للام
وهي ستة فيكون للاختين لانهما معتقتاها
فللاخت الباقي نصفه وهو الثمن ويرجع
الثلث الذي هو حصة المينة الى من له ولاوها
وهو الاجنبي والام ونصيب الام يرجع الى الحية
والمينة وحصة المينة الى الاجنبي والام هكذا
بدور فلا ينقطع ولذلك سمي سهم الدور وفيما
يفعل به وجهان قال ابن الحداد يجعل
في بيت المال لانه لا يمكن صرفه بنسب ولا ولاه والثاني
يقطع السهم الدائر وهو الثمن ويجعل كان لم يكن
ويقسم المال علي باقي السهام وهو سبعة خمسة
للاخت الباقي وسهران للاجنبي وزيف الامام
الوجهين وقال الوجه ان نفقة النصف ولان دخله
في حساب الولاء وتنظر في النصف المستحق بالولا
فتجد نصفه للام ونصفه للاجنبي ونصيب
الام للاختين ثم نصيب احدهما نصفه للام ونصفه
للاجنبي ونصيب الام للاختين فحصل ان للاجنبي
ضعف ما للاخت فيجعل المال ستة للاخت ونصفها

بالنسب

بالنسب يبقى ثلاثة للاجنبي سهمان وللأخت سهم
فحصل له الثلث ولها الثلثان من الجملة وبهذا قطع
الغدائي ونقل ابو خلف الطبري ان اكثر الأصحاب
قالوا ان سهم الدور يكون لبيت المال كما قال ابن الحداد
واليه يميل كلام ابن الدبان اما اذا ماتت احدي الاختين
اولا ثم الام ثم الاخت لا يورثها وماله الام للثنتين
نصفه بالبنوة ولها نصف الباقي لاغتيا فها نصف الام
ونصفه الباقي للاب لانه عتقة معتقة النصف
قال الشيخ ابو علي وفي مثل هذه المسائل لا يورث
بالزوجة الا ان يشترط السائل في السؤال بقا
الزوجة اما اذا مات الاب اولاً ثم احدي الاختين
ثم الام قال الاب ثلثاه للثنتين بالبنوة وباقيه
بين الام والاجنبي لاغتيا معتقا ابيهما ومال الام نصفه
نصفه للثنتين الباقي بالبنوة ولها من النصف الباقي نصفه
لانها اعتقت نصفها ونصف الباقي حصة البيت المينة
فيكون لواليهما وهم الاجنبي والام فللاجنبي نصفه
وهو الثمن ويبقى ثمن يرجع الى الاختين لاغتيا فها
الام وهو سهم دور وفيه الخلاف السابق اما اذا
ماتت البنات اولاً فمالها لا يورثها فان مات الاب
بعدهما فماله للام والاجنبي فان ماتت الام بعده فنصف
مالها للاجنبي لانه معتق نصف ابني معتقتيها والباقي
لبيت المال واعلم ان الفرعيين قالوا انما يحصل
الدور في الولاء بثلاثة شروط ان يكون المعتق اثنين
فصاعدا وان يكون قديمان منهم اثنان فصاعدا
وان لا يكون الباقي منهم حائزا للمال الميت فان اختل احد

هذه الشروط فلا دور انتهى ثم قال
شخصان كل منهما مولي صاحبة من فوق ومن أسفل
فان اعتق عبدا فاعتق ابا المعتق اختان لا يوين
اعتقهما رجل فاشتريتا اناهما فلكل منهما نصف
ولا ابنيها ولا اولادهما علي الا حربي لان عليهما
ولا مباشرة انتهى والله اعلم وهذا الخبر
ما اردنا في هذا التشرح ابراده وما قصدنا به للمحصلين
الافاده وكنت لما شرعت في هذا الكتاب واردت ان
افتح من مقفله بعون الله الابواب ظننت اني افرغ
منه في سطر العام فخالتمته الا بعد ثلاثة اعوام
بعد ان قلت اني لا اقدر علي اتمامه وانه لا يصير في يدي
تجماه لكثرة ما يمنعني من الموانع ولزاد في الاشتغال
لدي القواطع ولما انا فيه من ضيق الحال وحاجة
الاولاد والعيال ولزوم الدين الذي يشتغل
البال ومع هذا فبشر الله علي بتكملة ونفوس
بصيرتي بروية طلعت مع كثرة ما افاض علي من
النعيم وما اولاني به من الجود والكرم فالحمد لله
علي كل حال والصلاة والسلام علي سيدنا محمد
المتبعون باسني في الخصال وعلي الله واصحابه الكرم
صحبوا افضل آل صلالة وسلاما دايما بدوام
ملكته يحشرنا جميعا ان شا الله تعالى تحن ووالديننا
واولادنا ومن يلوذ بنا في زمرة قال قال
ذلك وكتبه مولف الفقير عبد الله بن الشيخ بها
الدين محمد بن الشيخ عبد الله بن الشيخ الصالح
الشيخ

الشيخ نور الدين علي العجمي الشهير نسبة
بالشندشوري الشافعي القرضي الخطيب
بالمجامع الارمن لطف به وبوالديه واولاده
وقدرته والمسلمين اجمعين امين وكان
الفتاوى من تببيض هذه النسخة من نسخة
منسخت من نسخة المؤلف في يوم السبت المبارك
سبعا دس شهر شعبان المبارك سنة ١٢٤٤
من الهجرة النبوية علي صاحبها افضل
الصلاة وائمة التتسليم والحمد لله

King Saud

University

1957



٣٨٨
١٩٥٧

Copyright © King Saud University